المجلد 30

3 يناير مارس

عالم الفكر

في الفكر الاجتماعي

- الآفاق المستقبلية للفكر الاجتماعي
- مقدمات لسوسيولوجيا الشباب
- سوسيولوجيا التحديث والتغير في المجتمع القروي
- التعصب ماهيّة وانتشارا في الوطن العربي
- أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال

مجلة دورية محكّمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

تصدر أربع مرات في السنة
عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

عالم الفكر

العدد 3 المجلد 30 يناير - مارس 2002

تم التنضيد والإخراج والتنفيذ
بوحدة الإنتاج في المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب
الكويت



مجلة فكرية محكمة، تهتم بنشر الدراسات والبحوث المتسمة بالأمانة النظرية والإسهام النقدي في مجالات الفكر المختلفة.

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكياً
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	6 د.ك
للمؤسسات	12 د.ك

دول الخليج

للأفراد	8 د.ك
للمؤسسات	16 د.ك

الدول العربية

للأفراد	10 دولارات أمريكية
للمؤسسات	20 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	20 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	40 دولارا أمريكيا

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت وترسل على العنوان التالي:

السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص.ب: 23996 -الصفاة- الرمز البريدي 13100
دولة الكويت

شارك في هذا العدد

د. خلدون حسن النقيب
د. المنجي الزيدي
د. محمد شكري سلام
أ. د. علي أسعد وطفة
أ.د. عبدالرحمن الأحمد
أ. خالد سليمان
أ. سوسن مرقة
د. سيد أبو ضيف أحمد
د. أحمد يوسف
د. عماد فوزي شُعيبي
د. رندة اليافي الزهري
د. عدنان مصطفى
أ. عبدالرحمن السليمان

قواعد النشر بالمجلة

ترحب المجلة بمشاركة الكتاب المتخصصين وتقبل للنشر الدراسات والبحوث المتعمقة وفقا للقواعد التالية:

1 - أن يكون البحث مبتكرا أصيلا ولم يسبق نشره.
2 - أن يتبع البحث الأصول العلمية المتعارف عليها وبخاصة فيما يتعلق بالتوثيق والمصادر، مع إلحاق كشف المصادر والمراجع في نهاية البحث وتزويده بالصور والخرائط والرسوم اللازمة.
3 - يتراوح طول البحث أو الدراسة ما بين ١٢ ألف كلمة و١٦ ألف كلمة.
4 - تقبل المواد المقدمة للنشر من نسختين على الآلة الطابعة، ولا ترد الأصول إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
5 - تخضع المواد المقدمة للنشر للتحكيم العلمي على نحو سري.
6 - البحوث والدراسات التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات أو إضافات إليها تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.
7 - تقدم المجلة مكافأة مالية عن البحوث والدراسات التي تقبل للنشر، وذلك وفقا لقواعد المكافآت الخاصة بالمجلة.

■ المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

■ ترسل البحوث والدراسات باسم: الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب: 23996 - الصفاة - الرمز البريدي 13100 دولة الكويت
البريد الإلكتروني: Elfikr@nccal.org.kw

عالم الفكر
العدد 3 المجلد 30 يناير - مارس 2002

المحتــــــوى

في الفكر الاجتماعي

7 الآفاق المستقبلية للفكر الاجتماعي العربي .... د. خلدون حسن النقيب

27 مقدمات لسوسيولوجيا الشباب .... د. المنجي الزيدي

55 سوسيولوجيا التحديث والتغير في المجتمع القروي .... د. محمد شكري سلام

79 التعصب ماهية وانتشارا في الوطن العربي .... أ. د. علي أسعد وطفة
أ. د. عبدالرحمن الأحمد

125 أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال .... أ. خالد سليمان
أ. سوسن مرقة

آفاق نقدية

151 المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر .... د. سيد أبو ضيف أحمد

173 الأبعاد السوسيوثقافية لنظرية القراءة .... د. أحمد يوسف

197 نقد أسطورة الديموقراطية .... د. عماد فوزي شُعيبي

231 الإبداع الإداري في ظل البيروقراطية .... د. رندة اليافي الزهري

265 قوة العلم العربي: بُعد الوجود العربي الضائع .... د. عدنان مصطفى

311 الفن التشكيلي في المملكة العربية السعودية .... أ. عبدالرحمن السليمان



يلقي محور هذا العدد من مجلة «عالم الفكر» بعض الضوء على الفكر الاجتماعي. وليس من اليسير بالطبع أن نطرح محورا كهذا من دون نماذج تطبيقية. ومع أننا نعترف بالنقص في جوانب من الفكر الاجتماعي لم يحط بها هذا المحور، إلا أن الموضوعات التي شملها العدد تتسم بأهمية كبيرة في هذا المجال. ففي البحث الأول المعنون بـ «الآفاق المستقبلية للفكر الاجتماعي العربي» يتناول الباحث مفهوم الفكر الاجتماعي، مركزا على حالة الفكر الاجتماعي العربي تحديدا، وهو يعيب على تياراته أنها قد انشغلت بالماضي على حساب الحاضر والمستقبل، معتبرا أن المواجهة بين التراث والمعاصرة هي قضية مفتعلة ومصطنعة، ويطرح الباحث بعض الأفكار التي ربما لا تكون مألوفة في مجال النقد الاجتماعي، فيذهب - مثلا - إلى أن السياسة أجهضت مشروعات النهوض العربي بكل تياراتها، مما أدى إلى انتشار التعصب، كما يرى أن الدور الأساسي للفكر الاجتماعي لا يكون مثمرا إلا في ظل الديموقراطية. ويناقش البحث الثاني «مقدمات سوسيولوجيا الشباب»، مستعرضا مفاهيم أساسية في الدراسات التي تتناول الشباب وقضاياهم، مركزا على مختلف الشرائح العمرية وخصائص كل مرحلة، مع التأكيد على النموذج الغربي في المشكلات الشبابية.

أما البحث الثالث فيتناول «التحديث والتغير في المجتمع القروي - المجتمع المغربي نموذجا»، ويركز على مفهوم «التحديث والتغيير» الذي هو مغاير ومتناقض مع مفهوم «التغريب»، غير أن الباحث يؤكد أن مناقشة عملية التحديث في المغرب لا تعني نجاحها، ويرى أن التجربة في الريف المغربي قد انطلقت من قاعدة واقعية تمثلت في مشروع الدولة في تطبيق الإصلاح

الزراعي. أما البحث الرابع فيتعلق بظاهرة التعصب، وهو دراسة تطبيقية أجريت على عينات من طلبة جامعة الكويت، ويرى أن التعصب حالة من التصلب الفكري أو الجمود العقائدي، عازيا الظاهرة إلى الجهل وإلى النهج التربوي الذي فشل في الحد من هذه الظاهرة من خلال الأسرة والمدرسة.

أما الدراسة الأخيرة في المحور فهي تتناول ظاهرة عمالة الأطفال، ويقر الباحث بأن مفهوم هذه الظاهرة يكتنفه الغموض والالتباس، محاولا استقصاء التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لهذه الظاهرة، مع التركيز على التشريعات القانونية في هذا الموضوع.

ويحتوي العدد - إلى جانب محوره الرئيسي - على دراسات أخرى متنوعة.

ولعل مجلة «عالم الفكر»، من خلال هذه المجموعة من الأبحاث، تكون قدمت لقارئها، في هذا العدد، مساهمة مُرضية، تهدف إلى إغناء الفكر الاجتماعي وتطبيقاته، وهو أحد المجالات المهمة والمؤثرة التي تخصب الفكر العربي والإنساني في مرحلة تنشد فيها مجتمعاتنا النهوض والتقدم.

رئيس التحرير

عالم الفكر
العدد 3 المجلد 30 يناير - مارس 2002

الآفاق المستقبلية
للفكر الاجتماعي العربي (١)

د. خلدون حسن النقيب*

مقدمة
الفكر الاجتماعي في سياق التسويغ

يقول الفيلسوف العدمي نيتشه إن القضايا الكبرى مثل الحمام البارد من الأفضل الخروج منه بأسرع من دخوله. وسوف أحاول أن أدخل في موضوعنا الذي يتصل بقضية كبرى بسرعة، ولكنني لا أدري إذا كنت سأوفق في الخروج منه بالسرعة نفسها.

وطلبا للوضوح في المعالجة فإنني أقصد بالفكر هنا ذلك الجانب من الثقافة الذي يتعلق بما يطلق عليه مانهايم الفلتتشاواونج: الإطار المرجعي من قيم ومعايير وأساليب في التفكير وفي إصدار أحكام تتجاوز الواقع المعيش، وتترسم حدود المخيلة الاجتماعية، بما في ذلك العلوم بفروعها الثلاثة: الطبيعية والاجتماعية والإنسانية. والفكر تحديدا يتجاوز شخص المفكر إلى الحركات والمدارس الفكرية، التي تمثل عوالم الدين والسياسة والعلم والتقانة؛ ففكر المفكر لا يعود ملكا له بمجرد أن يخرجه إلى الناس.

إن أحد تجليات الإطار المرجعي هذا ما يطلق عليه تشومسكي: حدود الفكر الممكن التفكير فيه (The Boundaries of Thinkable Thought)، «فالمناخ الثقافي العام السائد الآن، والأثر الطاغي لوسائل الإعلام (والقيود التي تفرضها اللغة على التفكير)، لا تحدد ما نستطيع أن نفكر فيه ونؤمن به» (الاقتباس من جلال أمين في بومدين بوزيد وآخرين، ١٩٩٩).

(*) أستاذ علم الاجتماع - جامعة الكويت.

ولذلك فإن للفكر سياقا تاريخيا يقرر حدود الفكر الممكن التفكير فيه، ولا يمكن التفكير بالفكر خارج السياق التاريخي والمرحلة التي يمر بها. وإذا ما تداخلت عوالم الفكر الثلاثة: الدين - السياسة - العلم والتقانة، نستطيع أن نكشف القوى المحركة للفكر بإرجاعها إلى البيئة الاجتماعية التي نشأت فيها الأفكار والتطلعات والنوازع والأيديولوجيات (المصالح)، التي وقفت وراءها، والتي دفعت إلى قيامها، سواء أكان ذلك بواسطة علم اجتماع المعرفة أم الأبستيمولوجيا. وفي اللغة الاصطلاحية المتداولة هذه الأيام نقول إننا نكتشف طوبولوجيا الأفكار وحفائرها (أركيولوجيتها).

ولكن جرى العرف بين مورخي الفكر على التمييز بين سياق الاكتشاف والابتكار، وسياق التسويغ والتبرير للأفكار؛ فسياق التسويغ مستقل نسبيا عن السياسة والأيديولوجيا. ولكن إذا استفسرت عن لماذا بعض الناس، دون غيرهم، يتبنون أفكارا معينة، ولماذا في هذه الأيام بالذات، فأنت تفكر في سياق الابتكار، وهنا يلعب العامل الشخصي - الذاتي دورا مهما، بغض النظر عن صدق الأفكار وصحتها (Steven J. Gould, in Brockman, 1995:60).

وسوف أعنى في هذا البحث باستعراض واستجلاء بعض الأفكار في السياق الثاني: سياق التسويغ، والتي تمثل تحديات عميقة للفكر الاجتماعي العربي، دون أن أدخل في نقاش تفصيلي معها في السياق الأول؛ لأن ذلك يمثل مهمة أخرى لها متطلباتها الخاصة.

اعتقال المستقبل العربي

لقد انشغل الفكر، أو بتعبير أدق، انشغلت التيارات الفكرية العربية المعاصرة بالماضي بدرجة لافتة، وبالتراث صياغة وتوصيفا وتعديلا، مما دفع السيد ياسين إلى اعتبار هذا النهج، الذي ينشغل بالماضي عن المستقبل، أنه بمنزلة المعضلة الحقيقية التي تكبل قدرات الباحث العربي، والتي بموجبها يُعتقل المستقبل العربي، الذي تشارك فيه «الأنظمة السياسية العربية، والأحزاب والقوى الاجتماعية، والمثقفون العرب أنفسهم» (السيد ياسين، ١٩٩٨)[٢].

وباستعراض بسيط للمشاريع الفكرية لأهم المفكرين العرب المعاصرين، الذين يمثلون تيارات فكرية يوضح ما يرمي إليه السيد ياسين؛ فمنهم من حاول إعادة تفسير التراث باستعمال أدوات معرفية حديثة، على سبيل المثال: محمد عابد الجابري، ومحمد أركون وحسن حنفي، ونصر حامد أبو زيد وفهمي جدعان. ومنهم من حاول أو يطبق التفسير المادي للتاريخ أو يطبق أفكار النزعة التاريخية (التاريخانية)، مثل عبدالله العروي، وسمير أمين، والطيب تيزيني، وأحمد صادق سعد، وحسين مروة. ومنهم من استلهم المناهج الحديثة في العلوم الاجتماعية في فهم التراث مثل علي الوردي وهشام شرابي وسعد الدين إبراهيم، ومحمد جابر الأنصاري (انظر مثلا: علي العميم، ١٩٩٩).

هذا الانشغال بالماضي لا يدفعنا إلى القبول بالصورة الإيحائية لتعبير «اعتقال المستقبل العربي» على ظاهر اللفظ فقط، وإنما هو أسلوب للكشف عن زيف السياسة وادعاء العلم بالموضوعية، وعن النزعة الرجعية في التفسير الديني كما قدمنا. هذا الانشغال بالماضي مازال يفتقر إلى الأطروحة الأصلية (Original Thesis) التي يمكن أن تتمحور حولها حركة فكرية قادرة على تحرير الفكر من قيود الماضي، وتجعله قادرا على استشراف المستقبل (انظر مثلا محاولة أحمد البغدادي، ١٩٩٩، من بين مجددين مجتهدين آخرين).

لنأخذ مثلا الجابري واستعماله لمفهوم الأبستيمة بإرجاع العقل العربي إلى أصوله الثلاثة: العرفانية، والبيانية، والبرهانية، فهو يرمي إلى الكشف عن الوظيفة الأيديولوجية (السياسية والاجتماعية) للفكر. أو محمد أركون في استعماله لمفهوم المخيال الاجتماعي في محاولة فهم تشكيل الوعي الإسلامي. أو لجوء نصر حامد أبو زيد إلى استعمال «علم العلامات» في التنقيب والكشف عن الجذور المعرفية الأساسية لآليات الفهم والتأويل في التراث (الاقتباس في برهان زريق، ١٩٩٧).

إذا أخذنا مجمل هذه الأفكار فإنها تمثل حركة فكرية في محاولة لإعادة كتابة التاريخ الفكري العربي، ولكنها لا تمتلك الأطروحة الأصلية التي تستطيع أن تحقق القطيعة المعرفية، التي نطلق عليها التحول البرادايمي (Paradigmatic Shift)، حسب تصور توماس كون، بالرغم من الخدمة التي تسديها لنا في الكشف عن المحتوى الأيديولوجي ـ السياسي في الفكر الديني. والشيء نفسه ينطبق، وربما بدرجة أكبر، على من يستعمل أسلوب الصدمة في الكشف عن هذا المحتوى الأيديولوجي، ولكن من وجهات نظر مختلفة، كما فعل صادق جلال العظم في نقده للفكر الديني. وكذلك فعل هشام شرابي في اعتقاده بأن البنية «البطركية» الأبوية العربية، هي مصدر التخلف العربي، وهي التي تؤدي إلى «الإخصاء الفكري». وأيضا الصادق النيهوم في اعتباره أن الثقافة العربية مزورة بسبب الأخطاء الفاحشة في التفسير الفقهي للإسلام الرسمي، الأمر الذي يدفعه إلى المناداة بالعودة إلى «الفقه الجماعي»، وإحياء روح الجامع من المسجد.

الأصالة والمعاصرة وتزوير التاريخ

الاهتمام اللافت بالماضي ولّد مواجهة مصطنعة أصبحت تعرف بالمواجهة بين الأصالة (التراث) والمعاصرة (العلم الحديث)، وهي مواجهة مصطنعة لأن التراث «يُخترع» اختراعا حسب تعبير أريك هوبسبوم، وإن كل مرحلة تاريخية تخلق تصورها الخاص لتراثها. والتراث الذي نتحدث عنه الآن هو تراث لا يزيد عمره على عمر «عصر النهضة» في بداية القرن التاسع عشر، وهذا التراث ـ بالمعنى العصري ـ قد نشأ من خلال حوار طويل مع الأفكار والقيم الغربية أو الأجنبية الاستشراقية. وكذلك المعاصرة لا يمكن أن تستقيم من دون الانتماء إلى إرث حضاري وهوية ثقافية.

إن أحد مصادر هذه المواجهة المفتعلة بين الأصالة والمعاصرة تنصب مرة أخرى ليس على رفض الحداثة بحد ذاتها، وإنما على العنصر السياسي: هذه العلاقة القلقة بين النموذج التراثي للدولة والمناداة بالديموقراطية والتعددية وتداول السلطة. ولما كان الإسلام (التفكير الديني) لا يوفر غطاء أيديولوجيا للنموذج التراثي للدولة (ملف العدد، ٢٠٠٠)؛ فإن نموذج نظام الحكم في الدول العربية يستند أساسا إلى العرف القبلي كليا (الأنصاري، ١٩٩٨). ولكنه عرف تبلور في إطار المعاصرة، بحيث أصبح قادرا على التكيف مع بيئة القرن العشرين وما بعده . إن قابلية نظام الحكم للاستمرار تعود في النهاية إلى أمرين أساسين: أولا، تنمية العصبيات القطرية. وثانيا، قدرة النظام على الضبط الاجتماعي بالقمع والإرهاب والانتخابات التسلطية. والانتخابات التسلطية تمثل آخر الابتكارات في نظام الحكم التسلطي، في محاولته التكيف مع البيئة السياسية المتغيرة.

هل تمثل الديموقراطية والليبرالية مطلبا جماعيا أو جماهيريا؟ وهل هنالك خصوصية عربية في ظاهرة أن تسلطية أنظمة الحكم تحبط وتجهض مشروعات النهوض العربي، كما يقول الأنصاري؟ وهل هناك بديل لليبرالية واقتصاد السوق الذي يتجه بشكل متزايد نحو العولمة؟ أسئلة كثيرة تتطلب أجوبة ميدانية إمبريقية، سوف أجتهد في تقديم بعض الأفكار الأولية حولها وليس إجابات عنها.

وتشير الأدلة الميدانية إلى أن الديموقراطية ليست على قائمة أولويات الرأي العام؛ فغالبية الأصوات، أو نسبة كبيرة منها، تذهب إلى حركات سياسية وشخصيات سياسية غير ديموقراطية وغير ليبرالية، وهذا ما حدث ويحدث في الانتخابات في الجزائر وتونس ومصر ولبنان والأردن والكويت. ولا أعتقد أن الذين يعطون أصواتهم لهذه الحركات أو الشخصيات يفضلون الاستبداد على الحرية والكرامة الإنسانية، بل إن الأصوات الشعبية ـ كما يستدل من الكثير من الشواهد ـ هي أصوات احتجاجية إما موجهة ضد السلطة، وإما ضد نخبوية المثقفين وتعاليهم وانعزالهم في أحزاب السلطة وخارجها عن الجماعات الشعبية ومطالبها وتطلعاتها، أي مفارقة محافظة (إسلامية!) الجماهير مقابل ليبرالية النخبة [٣].

أما أن هناك خصوصية عربية في أن السياسة تجهض مشروعات النهوض العربي، فالجواب يبدو أنه بالإيجاب. فقد أجهض القوميون التقليديون ـ من أمثال ساطع الحصري، وزكي الأرسوزي، وأنطون سعادة ـ قوميو المشرق العربي في دراسة حازم صاغية (صاغية، ٢٠٠٠)، الإنجازات الفكرية المتسامحة التي توصل إليها الجيل الذي سبقهم من علمانيين ورجال دين متنورين من أمثال لطفي السيد، وطه حسين، وأتباع الإمام محمد عبده؛ فأدخلوا روح التعصب القومي، واستبدلوا بالمرجعية الدينية الأصولية مرجعية قومية متعصبة، ليس في ميدان الصراع الأيديولوجي السياسي فقط،

وإنما في المدارس والمعاهد والجامعات، وفي تصورات عن الوحدة الاندماجية الشاملة أسهمت في تزوير التاريخ العربي، لأن الوحدة الشاملة بالمفهوم المعاصر لم تحدث في أي وقت من الأوقات، ولا في أي مرحلة من مراحل التاريخ العربي. فكان هذا التزوير عن دراية وسابق تصميم، محاولة منهم لتحديث الفكر السياسي العربي. فقد كان نصب أعينهم مجاراة أوروبا والفكر الأوروبي في فترة مخاضه الأيديولوجي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

هل هناك بديل لليبرالية؟

ولما جاء العسكر الذين كان يفترض أن يكونوا بُناة دول، تعاون المثقفون العقائديون معهم في القضاء على الحكم المدني، وتجربته الليبرالية في المشرق العربي. وعندما استُحدثت أنظمة الانتخابات التسلطية في الثمانينيات، في أغلب البلدان العربية، عرفت الجماهير كيف تعاقب المثقفين، الذين تحولوا الآن إلى ليبراليين أو إصلاحيين، بالاحتجاج على تجارب للهندسة الاجتماعية تحت شعارات التنمية المستدامة والديموقراطية الاجتماعية، مثل تجارب التأميم والإصلاح الزراعي (انظر: Scot ،1998)[٤].

السؤال الذي يجب، في تقديرنا، أن يُسأل هو لماذا تكيفت العصبيات القبلية مع التيار الديني الذي يحارب نظريا الانتماءات / الولاءات القبلية، بينما تنكرت هذه العصبيات القبلية للتيارالقومي، الذي هو بدوره دعوة إلى عصبية أوسع ولكنها مؤدلجة (أسبقية الأمة على الجماعة القبلية أو الفرد)؟ هذا يعود بنا إلى موضوع اختراع التقاليد؛ فالتيار الديني التقليدي يمنح غطاء شرعيا للقبلية في الواقع، لأنه تيار لا يعتمد على الفقه والتفسير الفقهي، وإنما على العرف (ما تعارف عليه آباؤنا وأجدادنا)، وهذا دليل آخر على استمرار عصبية القبيلة بالرغم من اعتبارها من الكبائر، وإنما استخدمت واستثمرت بوصفها أداة في إخضاع الحضر، أي أداة في الضبط الاجتماعي.

وتواجه الآن أنظمة الحكم، ليس في البلاد العربية فقط، وإنما في عالم الجنوب (العالم الثالث سابقا)، ضغوطا متزايدة نحو الانفتاح فيما يسمى بموجة الديموقراطية المرتبطة ارتباطا عضويا بالعولمة والانفتاح الاقتصادي. وحسب الفرضية التي تستند في إثبات صحتها إلى التجربة الإنسانية عبر التاريخ، ليس من المتوقع أن ينتصر التيار الديموقراطي التحرري على مستوى العالم؛ لأن العولمة تؤدي بالضرورة إلى زيادة الفوارق الطبقية، وتهميش الفئات الشعبية، وتآكل المعايير الوطنية في توفير سلة الأمان الاجتماعي (Gray, 1998). ولذلك فإن البديل العملي لليبرالية والديموقراطية الغربية سوف يأتي من

الحركات التي تقاوم العولمة، سواء تلك المتمثلة في البحث عن بدائل محلية (Localization)، أو تلك التي يمكن أن يطلق عليها ما بعد الاشتراكية (Post - Socialism) أسوة بما بعد الحداثة (Post - Modernism) (Hines, 2000)[5].

وهذا البديل، ما بعد الاشتراكي، لا يهدف إلى المحافظة على المسؤولية الاجتماعية لنظام الحكم فقط، وإنما إلى ترسيخها في اقتصاد حر وفي مجتمع الوفرة الذي جعله التقدم العلمي والتقني ممكنا. ولكن ليس معنى ذلك أن هذا التيار ذا النزعة الإنسانية، ما بعد الاشتراكية، سوف لن يواجه بمقاومة ضارية من تيارالليبرالية الذي أصبح يجيز التدخل الإمبريالي في العالم بدوافع إنسانية، كما حدث في البوسنة وكوسوفو ووسط أفريقيا ... إلخ. بل إن التوجه العام في دول العالم الثالث هو التأقلم مع هذه الإمبريالية المتجددة بتكييف أنظمة حكمها التسلطية لتستوعب أغلب العناصر المحلية تخلفا، وإلصاقها بالديموقراطية.

وهذا ميدان تتحدد معالمه تدريجيا فيما يسمى بالسياسات الثقافية (Cultural Politics)، أي الصراع على المستوى الثقافي، الذي يغير ـ تدريجيا ـ فهمنا للدولة القومية والمواطنة والمجتمع المدني (Nash, 2000).

وكهامش لما تقدم فقد أصبحت المطالبة بالديموقراطية لاهوت الليبرالية الجديدة، يتبناها كهنوت السلطة ومثقفو المعارضة على حد سواء. والشواهد تدل على أن أغلب التجارب النهضوية ـ التنموية نجحت في ظل التسلطية والتدخل الواسع للدولة في الاقتصاد، في الغرب وفي الشرق على حد سواء أيضا. وهذا ما يتناقض مع ادعاءات الفكر الغربي وبخاصة كون الديموقراطية شرطا أساسيا من شروط التنمية، مما يضع التراث الفكري للتنمية موضع شك، ويطرح بدائل لا تلتزم بالضرورة بالنموذج الغربي المثالي المفترض للتنمية.

العلم والتنمية: موقف فكري

في هذه الفوضى وحالة عدم اليقين التي تقذفها قوى العولمة كل يوم ضاع النموذج التنموي، ونحن ننظر للنموذج التنموي على أنه موقف فكري. على سبيل المثال، يمكن أن يكون للهامش الذي ذكرناه للتو دور في تبني الشيخ الإمام محمد عبده نموذج المستبد العادل، بالرغم من التناقض في الألفاظ، لأنه نموذج مبني على مفارقة (Paradox). المناهج التربوية التي تبناها المحافظون (نموذج دار العلوم) والقوميون (نموذج الكلية العربية والجامعة الأمريكية) تنم عن موقف فكري أيضا.

التبعية والتخلف (والتنمية بمعنى اللحاق بالغرب) تعبر عن موقف فكري كذلك. وهي مواقف انحسرت جميعها، وحل محلها ليس نموذج الاعتماد المتبادل (فهذا النموذج هو التبرير الأيديولوجي للعولمة)، وإنما التنمية المدفوعة بالعلم وتدفق المعلومات والتقانة.

وفي الحقيقة فإن دور العلم والتقانة في التنمية قد انحسر لفترة طويلة في الفكر الاجتماعي العربي منذ أيام المقطم والمقتطف وكتابات سلامة موسى، فالعلم كفيل بكسر الحلقة المفرغة التي تعمل على إعادة إنتاج ثقافة التخلف والتبعية، حسب توصيفات البنك الدولي والمنظمات الدولية للإمبريالية المعاصرة. ولكن العلم انحصر في الدول المتخلفة في الجامعات وفي المختبرات، ولم يعد في عرف المثقفين على أنه فكر له وظيفة اجتماعية، بل إن التوجهات العلمية المعاصرة والكشوف الحديثة تميل إلى البحث عن تفسيرات شمولية تجمع بين كشوف وطروحات العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية. وفي محاولات البحث عن تفسير لكل شيء هناك محاولات لاستعمال أفكار من الفيزياء الكمية في تفسير السلوك الاجتماعي، كما في ثنائية الموجة - الذرة (Wave - Particle)، وتقابلها في علم الاجتماع ثنائية الجماعة ـ الفرد حسب أطروحة المجتمع الحكومي: (Quantum Society) Zohar and Marshal,1993.

وهناك محاولات لتفسير السلوك الإنساني ودوافعه باللجوء إلى أفكار من الدارونية الجديدة المسماة البيولوجية ـ الاجتماعية (Socio - Biology). ومن الصعب الآن فهم علم الأحياء التطور من دون الاستفادة من تفسيرات في علم النفس التطوري، ومن علوم الأعصاب (النيوروساينس) في فهم ظواهر مثل أساليب الفهم (Cognition) وتأثير اكتساب اللغة في المعرفة والتفكير (انظر، على سبيل المثال، Horgan, 1999 وكذلك Rose, 1998). الذي أريد أن أصل إليه من هذه الإشارة السريعة إلى أن العلم أصبح عنصرا أساسيا في الطريقة التي نقدم بها النماذج التنموية؛ فالعلم والتعليم هما العاملان المحركان الدافعان للتقانة، اللذان هما ـ بالإضافة إلى تدفق المعلومات وتدفق الاستثمارات (الرساميل) عبر الحدود ـ جوهر نموذج التنمية في القرن الواحد والعشرين، وهي كما أسلفنا تمثل موقفا فكريا يطلق عليه البعض الثقافة الثالثة»[٦].

التهجين وشبكة العلاقات

لقد كانت الثقافة الإنسانية دائما ثقافة تقانة (Techno Culture). والمنتجات الصنعية (Artifacts) كالآلات والأدوات بما في ذلك اللغة، تؤدي دورا حاسما في الطريقة التي نفهم بها الأشياء ونصدر فيها الأحكام، ونكون فيها القيم [٧]. وإذا صدقنا برونو لاتور، وليس هناك في الوقت الحاضر ما يدفعنا إلى الاختلاف معه، فإن الثقافة ما قبل الحديثة كانت تجمع الأشياء الطبيعية والاجتماعية في عالم واحد مكون من مفاهيم هجينة (Hybrids) (انظر: Latour, 1993).

فقد كان العرب في الجاهلية يصنعون أوثانهم التي يعبدونها من التمر، وهم يأكلونها دون أن يحط ذلك من قدرها. وهذا التهجين ـ الخلط بين ما هو طبيعي وما هو إنساني ـ قد توقف في الإسلام في عهوده الأولى، وتوقف في عصر التنوير في الغرب، عندما تكوّن القاسم الأعظم (The Great Divide) بين ما هو إنساني وما هو طبيعي.

في المجتمع الحديث أصبحت التقانة مجرد أدوات نستعملها لأداء أغراض ووظائف معينة، وهذا القاسم الأعظم حرر الإنسان من الخرافات والأساطير (والسحر والغموض) والمعتقدات التي سيطرت على المجتمع التقليدي المحافظ. وبرفض فكرة التهجين ـ نظريا ـ أصبحت المجتمعات الحديثة، عمليا، قادرة على صنع منتجات هجينة بسرعة هائلة: منظورات علمية وثقافية، ترتيبات اجتماعية واقتصادية جديدة، وبشكل خاص وسائل إعلام ووسائل تواصل جمعي. وأغلب المجتمعات الحديثة الآن أصبحت بوساطة هذه المنتجات الصنعية الهجينة متصلة ببعضها في علاقات متقاطعة، دون أن تعترف بالقدرات الخلاقة التي يمكن أن تطلقها هذه العلاقات المتقاطعة المتداخلة.

ويعتقد لاتور بأنه كلما زادت حالة تقاطع العلاقات وتداخلها بين البشر والأشياء (المنتجات الصنعية)، غدت المحافظة على القاسم الأعظم (بين ما هو إنساني وما هو طبيعي) صعبة للغاية. وتزداد حالة الاتصال والتشابك مع كل منتج هجين (نصف إنساني ونصف طبيعي) كأطفال الأنابيب، وسلسلة الجينوم البشري، وشطر الجينات (Gene -Splicing)، وتوسيع وسائل الإعلام لدائرة حواسنا (عند مارشال ماكلوين). فالطباعة والكتابة أصبحت خزانة (أو بديلا) للذاكرة. والسينما والتلفزيون والكمبيوتر بمنزلة توسيع لدائرة النظر وإظهار لأبعاد لا يمكن رؤيتها بالنظر المجرد.

وهذه المنتجات الصنعية وأمثالها تدخلنا إلى عالم أو حيز تختلط وتتشابك فيه العلوم باللغة وبالمخيلة الاجتماعية. وهكذا فنحن في عصر التقانة العليا نعود (مع الفارق) إلى ما قبل الحداثة، عندما كانت الأشياء كلها تجتمع في ما تكرس: مصفوفة أنثروبولوجية (Anthropological Matrix)، تقوم منتجات الثقافة الصنعية فيها بتوسيع مداركنا وتعميق فهمنا للأشياء (Latour, 1993).

ولنقل إن هذا هو المستوى الأول في التهجين الناتج عن أن التقانة قد غيرت إلى حد كبير وبدرجات متفاوتة من طبيعة العمل وعملية الإنتاج في مجتمع عصر العولمة، بحيث خلقت مجالا جديدا يمكن أن نطلق عليه المجال السياسي الحيوي (Bio - Political)، أي التنظيم السياسي لإعادة إنتاج الحياة ولقوة العمل. فلم تعد عملية التطور الإنساني تخضع لقوانين الطبيعة بشكل منفصل عن المجال السياسي الحيوي الذي يعتمد على القوة الحيوية (Bio - Power).

وهناك مستوى آخر للتهجين في عصر العولمة وهو تداخل الثقافات للجماعات المتعددة، بحيث يصبح من المستحيل التفكير في المجتمع بناء على الثنائيات الحادة السابقة، والترتيبات الاجتماعية القديمة: الحديث والتقليدي، المستعمِر والمستعمَر، الأبيض والأسود. وهذا المستوى

من التهجين يفترض أن الثقافات المختلفة لا تخضع إلى تراتبية معينة (Hierarchy)، عدا تراتبية القوة على المستوى العالمي. ومن هذا المنظور تظهر القبائل والطوائف والأقليات والجماعات الإثنية (والثقافات الفرعية الأخرى)، على أنها تمثل حالة من التعدد الثقافي (Multi - Cultural)، ولكنها مهجنة[٨].

ويمكننا أن نرجع تفسير العلاقات التي نطلق عليها قبلية إلى العلاقات المتداخلة المتشابكة على أنها شبكة (Network)، وهي عبارة عن علاقات التضامن (أو تضامنية اختصارا)، التي تتقاطع مع العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية والإثنية ... وغيرها من العلاقات. وهنا يمكن أن تظهر إشكالية جديدة، وهي أن ليس كل المجتمعات على المستوى نفسه من التطور الثقافي والتقني والسياسي. إنه ليست كل الأشكال التنظيمية والأفكار والمفاهيم التقليدية للتضامنيات تختفي بمجرد حصول تغير وتحول اجتماعي واسع النطاق.

وهذا، على ما يبدو، ما يقترحه مانويل كاستلز في فهمه لمجتمع الشبكة (Network Society)، عندما يفترض أن العلاقات الاجتماعية في مجتمع الشبكة ستتجاوز الأشكال والمفاهيم التقليدية لتتحصر في علاقة ثنائية الأقطاب (Bi - Polar) بين الذات والشبكة، ويُقصد بالشبكة الشركات متعدية الجنسية والمؤسسات الدولية المعولمة التي تخترق البُنى المحلية (Castells 1993, 1-13 60-65).

ما دور الفكرالاجتماعي الموضوعي - النقدي في تحليل العلاقة بين التقانة والمجتمع؟ وما الطرق التي تتكيف فيها الأشكال التنظيمية والأفكار والمفاهيم التقليدية مع قوى العولمة؟ أسئلة من هذا النوع لا يمكن الإجابة عنها بهذه الروح الاحتفالية بالتقانة.

تخلف العولمة

يبدو أننا حتى الآن لم نتوقع احتمال أن تولّد العولمة (نموذج التنمية المدفوعة بالعلم والتقانة وتدفق المعلومات ورؤوس الأموال عبر الحدود الجغرافية الضيقة) حالة جديدة من التخلف، لا نجد طريقة فعالة لتفسيرها أو للتعامل معها.

فالاعتقاد الشائع أن التنمية المدفوعة بالعلم تتطلب مستوى عاليا من التعليم للتعامل مع أدواتها ومنتجاتها الهجينة، ولكننا جميعا نتعرض لوسائل الإعلام والتواصل الجمعي ولتدفق المعلومات، وهي بالضرورة توثر في الجميع وبخاصة في رسم حدود التفكير الممكن التفكير فيه المار الذكر. ولكن كيف نقيّم تفاعل الفرد الأمي المهمش (أي الذي لا يملك المهارات الفكرية الضرورية) مع تدفق المعلومات في وسائل الإعلام؟ وكيف نقيّم تأثيرها في سلوكه ودوافعه وتطلعاته إلى المستقبل؟

يشرح لنا أريك ديفس، في كتابه المعنون الغنوسطية التقانية (Techgnosis) كيف أن تحليل لاتور ليس ببعيد عن الواقع فقط، بل يدفع التقدم التقني، بشكل متزايد، فئات واسعة من المتعلمين تعليما عاليا في الغرب إلى تكوين ملل ونحل هرطقية، وإلحادية أحيانا، تتمحور حول التقانة العليا، وتدعو إلى المعرفة الروحية (العرفانية - أحد مكونات العقل العربي عند الجابري)، والقدرة على الاتصال بمخلوقات من الفضاء، وتعتقد بوجود قوى خارقة تمثل فضاء كونيا متصلا، على اعتبار أن الكون مليء بالكائنات الحية القادرة على تحمل المعيشة في الفضاء الخارجي.

هذا يعيدنا مرة أخرى إلى عقلية هرمسية (Hermetica) في التعامل مع التقانة بشيء كثير من الغموض والتوجس، عندما كان العرب والمسلمون يعتبرون الفيزياء والتقانة علم الحيل، وعندما كانوا يعتقدون بالسيمياء وبالقدرة على تحويل المعادن الرخيصة إلى ذهب، ويدّعون المعرفة الروحية والتنبؤ بالمستقبل من خلال تفسير الأحلام وبعض العلامات والأبراج الفلكية. هذه العقلية الهرمسية في عصر العلم والتقانة العليا تجد طريقها مجددا وبشكل متنامٍ في الثقافة الشعبية[٩]، مما يدفع الكثيرين منا إلى توديع فكرة التقدم التي سيطرت على مخيلة أجيال عصر التنوير عند الغرب وعصر النهضة عندنا. فليس هناك، والحال هذه، خط مستقيم للتطور يماثل فكرة التقدم، والعلم والتقانة لا تقود بالضرورة إلى مزيد من العقلانية والواقعية..

وعلى صعيد آخر تعطي نظرية فرد هويل عن (Panspermia) سندا علميا لمدى تأثير العوامل الكونية الكوزمية في تطور المجتمعات الإنسانية، والتي تُعتبر تحديا جديا لنظرية داروين في التطور، مما يحد من ادعاءات الداروينيين في طريقة عمل منظمات التطور، مثل: الاختيار الطبيعي، والطفرة الوراثية، والتكيف التدريجي، والبقاء للأصلح، أي أننا مع تقدم العلم تضعف قدرتنا على تفسير التطور الإنساني السابق واللاحق[١٠].

وبالتخلي عن فكرة التقدم في فهم التطور الإنساني والتحولات الاجتماعية، فإننا أقرب إلى فهم التطور من خلال الدورات التاريخية وديناميتها الخاصة أو ديالكتيكها (خلدون النقيب، ١٩٩٧). ولذلك، وعكس ما يدعيه الداروينيون الجدد من أن التطور الإنساني البيولوجي قد توقف، فإن التطور البيولوجي يخضع إلى أوضاع احتمالية في التاريخ الطبيعي (كتأثير الفيروسات من الفضاء الخارجي في نظرية Panspermia)، وكذلك في التاريخ الاجتماعي.

فقد ثبت تاريخيا أن ليس للتطور الإنساني هدف محدد، وأن نتائج التطور الإنساني تتأثر بدرجة كبيرة بالمصادفة والأحداث العشوائية، كالطقس والكوارث الطبيعية، والمؤثرات البيئية التي تقوم بدور كبير في التركيب الهرموني، الذي يؤثر في السلوك الاجتماعي، والذي ينتج عنه حالات نفسية - بدنية (سايكو سوماتية) لا يُعرف تأثيرها على المدى الطويل (Wilkinson, 1997). بالإضافة إلى الأوضاع الأصلية (Initial Conditions) في مراحل التطور الأولى، وأمزجة الناس وطباعهم، والعلاقات الوشائجية التي ربطت البشر ببعضهم في البداية، وجميعها أوضاع لا تخضع إلى أي حتمية تاريخية[١١].

الأبعاد الاجتماعية للعولمة

وحسب فرضية آبادوراي، فإن منظورات التنمية في عصر العولمة لم تعد تخضع إلى توصيفات المدرسة الوظيفية من أن الشرط الأساسي للتنمية هو الاندماج (Integration) في جسد الدولة القومية، وإنما على العكس فإن الانفصامات والفواصل التي يخلقها الانسياب أو التدفق الثقافي على مستوى العالم يعني أننا لا نستطيع في الوقت الحاضر أن نتعرف على منطق معين للتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية.

فبعد التخلي عن فكرة المركز ـ الأطراف، والتخلف ـ التقدم، والتبعية ـ الاعتماد على النفس (Delinking)، التحديث ـ العودة إلى التراث، أصبحت حالة التخلف حالة مستقرة ومستمرة في العالم الثالث. ليس معنى ذلك أن اقتصادات دول العالم الثالث غير قادرة على النمو، أو غير قادرة على تحقيق مستويات معيشية أفضل من السابق. التخلف يتحدد حسب موقع الدولة أو المجتمع في تراتبية القوة على المستوى العالمي، أو حسب موقع المجتمع في شبكة علاقات القوة على مستوى العالم: الشبكة التي تتكون بحسب المصالح التي تفرضها الإمبريالية في عصر العولمة، والتي تمثل حقبة تاريخية أخرى في تطور المجتمع الإنساني (Hardt and Negri, 2000).

فحقبة «الرأسمالية المتأخرة»، أو ما بعد الحداثة، تأتي متوافقة مع المجتمع المعلوماتي، والتي يمكن أن نطلق عليها الحقبة المدفوعة بالمعلوماتية (Informationalization)، أي المدفوعة بالتقانة العليا وبالبنى الثقافية الهجينة (المتحركة)، والعمل اللامادي (Lobor Immaterial): الذي ينتج خدمات، والذي يتعامل مع الرموز (الأوامر بواسطة اللغة، كما في استعمالات الحاسوب) والترقيم (Digitization) الذي يولد أوهاما واقعية (Virtualities)[١٢].

ومع أن حقبة المعلوماتية شملت العالم كله من دون تمييز، فإن هناك إعادة للنظر في النماذج التنموية المعتادة تحت ضغوط العولمة: فهناك المعلوماتية المتطرفة كما في حالة الولايات المتحدة، وهناك المعلوماتية التي تعمل بالتنسيق مع قطاع الصناعة كما في حالة اليابان وألمانيا. وهناك أيضا المعلوماتية التي تختلط بالاقتصاد الصناعي وقطاع واسع في الزراعة غير المصنعة في دول العالم الثالث. فالمعلوماتية تخترق تدريجيا جميع قطاعات العمل والعملية الإنتاجية، لتصبح القطاع المهيمن في الاقتصاد وفي الحياة الاجتماعية اليومية.

وفي التفكير المستقبلي للتطور الإنساني الاجتماعي فإننا، كما يقترح آبادوراي، يمكننا أن نتعرف على «مشاهد» (أو Scapes) تشبه إلى حد كبير ما يطلق عليه بندكت أندرسون «العوالم المتخيلة». أي العوالم المتعددة التي تحددها مخيلة الأفراد والجماعات

المنتشرة في العالم في لحظة تاريخية معينة. ويمكننا أن نذكر خمسة من هذه المشاهد، التي هي أبنية ديناميـة متحركة (Mobile) وهجينة على المستويين الأول والثاني، وعلى مستوى العالم(١٣).

المشهد الأول هو المشهد الإثني: مهاجرون، ولاجئون، ومنفيون، وسائحون وغير محددي الجنسية، وأقليات محلية داخلية، وفي الشتات (الدياسبورا)، وغيرهم من الذين يعبرون الآفاق الجغرافية الواسعة. والمشهد الثاني هو المشهد التقني، في مجالي المعلومات والسلع: الآلات والأدوات، والتي سريعا ما تجعل الاقتصاد السياسي متخلفا ما لم يأخذ بنظر الاعتبار شبكية العلاقات العالمية. والمشهد الثالث هو المشهد الاقتصادي ـ المالي، وهو الذي يديم حالة الانفصام ـ الانفصال بين المشهدين الإثني والتقني، وهو الذي يستثمر حالة الانفصام بينهما لمصلحته، لأن حركة أي منهما لا يمكن التنبؤ بها.

أما المشهدان الأخيران: مشهد وسائل الإعلام ـ الميديا، ومشهد الأيديولوجيا ـ الأفكار، فهما مبنيان على المشاهد الثلاثة الأولى: المشهد الإثني، والمشهد التقني والمشهد المالي. فمشهد الميديا وهو القدرة على توليد المعلومات وتوزيعها إلكترونيا، وبخاصة توليد الصور والحكايات من المشهد الإثني لخلق هذه العوالم المتخيلة. أما المشهد الأيديولوجي فيتصل بالأفكار المتعلقة بحقوق الإنسان والحرية والديموقراطية والمواطنة والسيادة. وهذه الأفكار تجد أصلها في الغرب، ولكنها تكيف حسب تصورات الجماعات والمجتمعات المختلفة في المشهد الإثني، ولذلك فهي بطبيعتها منفصمة ـ منفصلة. فنجد تعبيرات وصور مختلفة متباينة ومتعددة عن هذه الأفكار في مشهد الميديا.

إن أي تفكير مستقبلي في التطور اللاحق للمجتمعات الإنسانية، ونحن معنيون هنا بالمجتمعات العربية، لا يأخذ في الاعتبارات تناقضات العولمة حسب مشاهد الانسياب أو التدفق الثقافي العولمي (Global Cultural Flow)، سوف يفشل في فهم كيف أن العولمة لا تؤدي ـ حسب التفكير التبسطي الساذج السائد الآن ـ إلى خلق قرية كونية، وإنما إلى إيجاد عالم بالغ التعقيد، تربط أجزاءه تقاطعات من العلاقات الإثنية والعقائدية والمادية والتقنية، وأن النتيجة النهائية ـ المرحلية يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير متوقعة، وهذا دافع إضافي إلى تسلطية جديدة تحاول النظم الحاكمة عن طريقها أن تسيطر على قوى العولمة، وتحاول النخب المهيمنة فرض عقلانيتها (عقلانية السلطة السياسة الروحية والفكرية) على واقع مادي لم يعد يتناسب مع أشكال التحكم والسيطرة التقليدية، تلك المتصلة بالضبط الاجتماعي.

خاتمة:

منطق القوة في عصر العولمة

عندما نتحدث عن الحقبة المعلوماتية التي تُعتبر العولمة مظهرها الخارجي، نقصد أن المجتمعات الإنسانية تمر بمرحلة تتطور فيها أساليب الضبط الاجتماعي من الأشكال التقليدية إلى مجتمعات التحكم والسيطرة: أي من مجتمع الضبط (Discplinarian)، إلى مجتمع التحكم والسيطرة (Social Control) [١٤]. وأن هذا التحول يمر بعملية تطورية (تاريخية) طويلة يطلق عليها بنيجر ثورة التحكم والسيطرة (James Beniger, 1986)، وبتعبير أدق فإننا نمر بمرحلة تعتبر حلقة ضمن دورة تاريخية للتحكم في أرواح الأفراد وأبدانهم، سبق أن أشرنا إليها عندما تحدثنا عن المجال السياسي الحيوي.

ولما كان التحكم (Control) يعتمد عامة على الخوف: إثارة الخوف، وتواصل الخوف، وإدارة الخوف، فإن المخاوف التي تثيرها العولمة هي أحد أهم المداخل للخضوع إلى السلطة في الدولة ـ القومية، وإلى السلطة الإمبريالية في شبكة علاقات القوة المعولمة. ويتخذ الخوف أشكالا عدة منها الخوف الوجودي الوشائجي المتمثل بالخوف من الافتراس (Predation)، الذي ساهم في تكوين الجماعات التاريخية [١٥]، إلى حالة عدم اليقين الحاضرة، كالخوف مما يخفيه المستقبل، والخوف من البطالة، والخوف من «الإرهاب»، والخوف من احتمالات الفوضى على مستوى العالم، وبخاصة في احتمال أن تضعف القوة الإمبريالية التي تحفظ الأمن في «نظام العالم الجديد» (Hard and Negri 2000:323.339: Chomsky1994: 178 -188).

وهذه الحالة من البلبلة وعدم اليقين تنعكس في الفكر الاجتماعي في الغرب، مما يجعلها تخفي وتموه على العلم. فحالة عدم اليقين حسب مبدأ هايزنبرغ، والتي تجد ما يماثلها في التطور المستقبلي للمجتمع الإنساني، لا تؤدي بالضرورة إلى تبني الادعاءات النهلية، ما بعد البنائية، التي تنكر إمكان التوصل إلى حقيقة مستقلة عن الوعي، التي تشكك في الواقعية الخارجية (External Realism)، التي هي عماد الفكر العلمي الموضوعي[١٦].

ولم يثبت حتى الآن، أن هناك بديلا عمليا عن الواقعية الفلسفية (Philosophical Realism) التي تقول بأن الواقع مستقل عن حواسنا، قائم بذاته، ويمكن معرفته بالطرق الموضوعية[١٧]. وليس هناك بديل عن الكشف عن العناصر والمكونات المتخلفة في الفكر والثقافة العربيين، بالدعوة والعمل على تحرير المجتمع على أساس القيم الإنسانية والمسؤولية الاجتماعية للدولة المقيدة بدستور، والملتزمة بالدفاع عن الحرية والتعددية والديموقراطية، مهما كانت منقوصة وقاصرة.

ولكن العقل العلمي (التفكير الموضوعي) يقف في مواجهة تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبرى، تمثل التقانة العليا وتدفق المعلومات، وتسارع الكشوف العلمية ثلاثة من محركاتها الدافعة. ولم يعد من المجدي تفسير هذه التحولات حسب النظريات والأطروحات القديمة حول السلوك الاجتماعي؛ فالنظريات التي تفسر السلوك الاجتماعي على أساس الانتماء الطبقي، أو النظريات التي تحصر دوافع السلوك بالانتماء إلى الأمة أو القبيلة أو الجماعة الإثنية، أصبحت أحادية الجانب.

إننا الآن ندخل في عصر السياسات الثقافية (Cultural Politics) التي تسعى إلى فهم السلوك الاجتماعي من منظور الثقافة التي تعترف بالاختلاف وتعدد الأبعاد والمستويات: الدولة الوطنية والمواطنة، العولمة والديموقراطية، المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، وأشكال جديدة من الهيمنة عبر العلم والتقانة. إننا الآن في مواجهة نمذجة جديدة وتحول برادايمي (الذي مر ذكره من قبل) لا تصلح معه التفسيرات القديمة. إن الفهم المستقبلي للسلوك الإنساني بحاجة إلى براديم: نموذج للسلوك الإنساني يستوعب الأبعاد والمستويات المختلفة للإنتاج الثقافي (بأوسع معاني هذا المصطلح)، وللصراع الاجتماعي بتجلياته الثقافية[١٨].

المنامة
2000/11/5

1 البحث الحالي قُدم بشكل مختصر في ورقة تحمل العنوان نفسه، إلى ندوة جامعة الخليج العربي بعنوان: دعوة إلى تجديد الفكر العربي، والتي عقدت في المنامة، البحرين بتاريخ ٦ - ٧ نوفمبر، ٢٠٠٠.

2 هناك نزعة ماضوية واضحة في الفكر العربي عامة: أي الميل للتأمل في الماضي دون التطرق إلى الاحتمالات المستقبلية لما تحويه الأفكار والمفاهيم. وحتى ابن خلدون، وهو أهم مفكر عربي، لا نجد في فكره أي محاولة للتنبؤ بالمستقبل. لمعالجة موسعة لاختبار القيمة التنبؤية لأفكار ابن خلدون كدراسة حالة، انظر: خلدون حسن النقيب، ٢٠٠٠. ولمراجعة نقدية لتعامل المثقفين العرب المعاصرين مع التراث، انظر: جورج طرابيشي، ١٩٩١.

3 إن الاستجابة ليسارية وليبرالية المثقفين في الخمسينيات والستينيات جاءت في ظروف الكفاح ضد الاستعمار ومن أجل الاستقلال. ولكنها تمخضت عن مغامرات سياسية واضطراب سياسي كبير تمثل في الانقلابات العسكرية المتتابعة. وهذا يفسر صعود أسهم التيار الديني المحافظ الذي يوفر قدرا أكبر من الاستقرار والاطمئنان. ويعتمد التيار الديني المحافظ على إثارة الخوف من الفوضى، وإدارة الخوف. حول ملابسات الصراع الأيديولوجي بين التيارين الليبرالي والمحافظ انظر: خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، ١٩٩٦. أما موضوع إثارة الخوف الجماعي كإحدى أدوات الضبط الاجتماعي فسيرد ذكره فيما بعد، عند الحديث عن التحول من مجتمع الضبط إلى مجتمع التحكم والسيطرة في عصر العولمة.

4 يضرب جيمس سكوت الأمثلة التالية على تجارب الهندسة الاجتماعية: تخطيط المدن التسلطي في حالتي باريس وبرازيليا، وتجربة السوفييتات الجماعية في روسيا، والتريف القسري في تنزانيا، وغيرها من تجارب الهندسة الاجتماعية.

5 ومن الدراسات التي تتناول أمثلة على تأثير العولمة في الجماعات المحلية، ما يرد في كتاب Burawoy, 2000 et. al، عن إثنوغرافيا العولمة: من عمال بناء السفن في سان فرانسيسكو، إلى مصممي برامج الكمبيوتر الأيرلنديين، وإلى تجربة دولة الرعاية الاجتماعية في المجر، ومهنة التمريض في كيرالا في الهند ... إلخ.

6 مصطلح الثقافة الثالثة يقترحه جون بروكمان (John Brockman, 1995)، ويتضمن جدالات طويلة بين العلماء الطبيعيين الذين يتطرقون إلى موضوعات فلسفية وقضايا اجتماعية. وهو موضوع كتاب هورغان النقدي لأفكار أغلبهم فلسفية وقضايا اجتماعية. (Horgan, 1999). ويرد هذا المصطلح أيضا بمعنى الثقافة المستمدة من العلوم الاجتماعية، التي تتوسط بين العلوم الإنسانية (الثقافة الأولى) والعلوم الطبيعية (الثقافة الثانية). انظر تقرير هيئة كولبكيان حول إعادة هيكلة العلوم الاجتماعية، مجلة عالم الفكر، تحت الطبع.

7 المنتج الصنعي (Artefact)، هو كل منتج يتدخل عمل الإنسان في صنعه، وهو إحدى آليات تكون الوعي الاجتماعي المنتج للفكر. ويمكن أن يكون آلات أو أدوات مادية أو أفكار ومفاهيم رمزية مثل النظم الاجتماعية، والمؤسسات، والأبنية اللغوية. حول دراسة تفصيلية رصينة لهذا الموضوع، انظر Cole: 1998 Cultural Psychology, . وتأثير التقانة في تطور المجتمعات الإنسانية موجود في مفهوم كارل ماركس عن قوى الإنتاج، عندما اعتبر أن كل مرحلة تاريخية تتميز بابتكارات تقنية، ولكن ماركس لم يتعمق في مدى تفاعل التقانة الحميم مع الحياة اليومية، ولم يدرس تأثيرها في أنماط السلوك وطرق التفكير.

8 حول استعمال مفهوم التهجين على هذا المستوى انظر:
Homi K.Bhabha, 1998, 4 -13 ; 112 - 116.

9 ونجد في فكر كارل يونغ معالجة لموضوع الكيمياء التقليدية والمعتقدات الروحانية الخفية (Esoterica) وعلاقتها بالعلم الحديث. انظر: Von Franz, 1992; 145-168.

والعقلية الهرمسية نسبة إلى هرمس اليوناني الرسول والوسيط، والساعي بين الآلهة والبشر، الذي يقابله عند الرومان الإله مركوري. وفي الإسكندرية ذات الثقافة الهيلينية يظهر هرمس تريسماجيستوس الهجين، أي نصف إله ونصف إنسان، وهو الفنان والمحتاج، والبشير، والمخترع والمهندس والتاجر واللص، فهو ذو المواهب المتعددة، ولذلك ارتبط اسمه بالمعرفة العرفانية والسحرية والتقنية. لمزيد من التفاصيل حول فكر الهرماتيكا أنظر: Davi 13-38 1998.

10 حول الجدال العميق بين فرد هويل والداروينين الجدد انظر:
F.Hoyle and Chandra Wickramasingle, 1993; 60-70.

ولكن المضامين الاجتماعية لهذه النظرية وللبدائل التي يقترحها غولد (Steven J.Gould,1989) في نظريته عن التوازن المتقطع، وتأثيرهما في التفكير الاجتماعي، لم تقيّم بشكل جاد حتى الآن.

11 هناك دراستان حديثتان تستعملان منهجا للتخصصات المتداخلة (Interdsciplinary Studies) في دراسة التطور الإنساني، تجمع بين التاريخ والاجتماع والبيولوجيا والأركيولوجيا والبالينتولوجيا وجميعها دراسات تاريخية، وهي دراسة كل من دايموند وكافالي - سفورزا. انظر؛ Jared Diamand 1997: Luigi Luca Cavalli - Sforza 2000. وهاتان الدراستان توضحان بجلاء المعنى الوارد في النص، ونقصد بالوشائجية (Primordial) العلاقات العميقة، النابعة من الوجدان، التي تمثل القاع الذي تُبنى عليه العلاقات الأخرى.

12 هناك من يعتبر الانفصام بين المجتمعات التي طورت التقانة الرقمية وتلك التي تجهلها أو تستهلكها فقط بأنه الحاجز الرقمي (Digital Divide). وحول المواقف الأيديولوجية المختلفة من تقانة المعلومات وتأثيرها في المجتمع انظر: أسامة الخولي، ٢٠٠٠، ص ٤ - ١٢.

أما عن أهمية العمل اللامادي، فانظر: Hradt and Negri, 2000; 289-300 .

13 مقال آبادوراي الذي نشر سنة (١٩٩٠)، أعاد طبعه في كتابه المعنون الحداثة عامة، 1996;27-47 A.Appaduarai.

وحول تقييم هذا المقال وتأثيره في المراجعة العامة لأطروحات علم اجتماع التنمية، انظر: Nash, 2000; 88-99.

14 هذه الفكرة: التحول من مجتمع الضبط إلى مجتمع التحكم والسيطرة: يُقصد بها أن الحالة الأخيرة يكون فيها الضبط أكثر شمولية، بل أكثر حميمية من أساليب الضبط التقليدية. وذلك لتوضيح طبيعة عمل شبكة علاقات القوة المعمولة، التي تحاول الإمبريالية المعاصرة أن تتغلغل عن طريقها في «مسامات» البُنى الاجتماعية المحلية والإقليمية. ومع أن هذه الفكرة مستخلصة من آراء ميشيل فوكو، كما عرضها هاردت ونغري. إلا أن فهمنا لها يختلف عنهما في أنه أكثر إمبريقية وأقل تجريدا. انظر:Hardt and Negri1997,2000:22-63. وانظر كذلك: Poster, 1984; 121-170.

15 الخوف من الافتراس: هو بالاستناد إلى أطروحة باربرا إهرنرايخ (Ehrenreich, 1997) ومؤداها أن فكرة الإنسان - الصياد، أو Man - the Hunter، التي تجعل من البشر العنصر المهيمن في بدايات التطور الاجتماعي، التي تبرر هيمنة الرجل وظهور المجتمع الأبوي - البطركي، ما هي إلا خرافة؛ فلم يكن الإنسان إلا فريسة - طريدة، دفعه الخوف من الافتراس إلى تكوين التجمعات الإنسانية الأولى (Bands)، والتي تطورت فيما بعد إلى جماعات مستقرة أوسع، مثل القبائل والشعوب. ولكن جاريد دايموند في كتابه الرائع: بنادق، وجراثيم، وفولاذ (Diamond, 1997; 267-292)، عندما يؤرخ لجميع الشعوب في القارات الخمس،

يورخ كذلك لظهور هذه التجمعات الأولية وتطورها التاريخي الطويل إلى قبائل ودول، ولكنه مع الأسف لا يتطرق إلى لماذا تكونت هذه التجمعات الأولية؟

فهو يقول إن هناك أربع قوى تحكمت في التطور الإنساني: الحكومة والدين، والجرائم، والكتابة، والتقانة، علما بأن الخوف الوجودي من الافتراس قد تحول إلى الخوف من حالة حرب الجميع ضد الجميع عند توماس هوبز في فكرة التنين (Levei than)، وأن الحكومات والأديان قد اعتمدت على إثارة الخوف وإدارته للضبط والتحكم في الأفراد والشعوب. ومع أن الربط بين المراحل التاريخية في هذا السياق يتطلب قفزة نظرية واسعة (ولكن جريئة)؛ فإنه يحتاج إلى إعادة فحص الأدلة التاريخية المادية، سواء تلك الموجودة في الحفائر أو في التراث الحضاري. ففي التراث العربي الإسلامي مثلا هناك أقوال كثيرة منسوبة إلى ابن تيمية وغيره تفضل جور الحاكم وظلمه على الفوضى وفقدان النظام في ظل غياب السلطان. انظر: ابن تيمية، السياسة الشرعية، ١٩٩٦، طبعة بيروت، ص ١٣٨.

16 لقد أصبحت الكتابات والمصطلحات المتداولة في العلوم الاجتماعية الغربية تحت تأثير مدارس ما بعد البنائية - ما بعد الحداثة، أكثر إبهاما وأشد عسرا على الفهم من أي وقت مضى. مما حدا بأحد علماء الفيزياء المدعو سوكال أن ينشر مقالا بعنوان جذاب وحديث سفسطي لا معنى له، ولكنه يستعمل أغلب المصطلحات الغامضة النفسانية الشائعة - والتي هي أشبه «بالهذرة النفسانية» (Psycho -babble)، بحيث لم تتردد مجلة دورية مرموقة في مجال الدراسات الثقافية في نشره، مما تسبب في فضيحة علمية، نشرت حولها عدة مقالات على صفحات مجلة: New York Review Of Books.

وعندما دُعي سوكال لعقد حوار علمي علني مع برونو لاتور، الذي مر ذكره في ميدان التهجين، رفض الأخير رفضا قاطعا الاشتراك في هذا الحوار، لعدم توافر لغة اصطلاحية مشتركة. لعرض ملخص لهذا الفصل انظر: Wheeler, 1999;134-136.

17 أنا هنا أميل إلى الطريقة التي يتناول فيها جون سيرل موضوع الواقعية الفلسفية، بخاصة تمييزه للواقعية الخارجية (External Realism)، التي تؤكد وجود العالم الحقيقي عن الأشكال الأخرى من الواقعية. انظر: Searle : 1995-1999;12-37.

18 يُقصد بالسياسات الثقافية (Cultural Politics) الممارسات ذات الدلالة على الهويات، والعلاقات الاجتماعية، والقواعد الضابطة للسلوك الاجتماعي، والصراع على قبولها أو رفضها أو تعديلها. ويُقصد بالإنتاج الثقافي ما تنتجه الثقافة الشعبية وسائل الإعلام - الميديا، وحصيلة الفكر في مرحلة تاريخية معينة.

حول تعريفات بديلة لهذين المفهومين، انظر: Nash, 2000; 273-279.

- أحمد البغدادي، ١٩٩٩: تجديد الفكر الديني: دعوة لاستخدام العقل، قبرص ودمشق: دار المدى.
- أسامة الخولي، ٢٠٠٠: تكنولوجيا المعلومات: ما بين التهوين، والتهويل، محاضرة غير منشورة، منتدى البحرين الفكري، أبريل.
- برهان زريق، ١٩٩٧: نصر حامد أبو زيد: بين التفكير والتكفير، دمشق: دار معد.
- بومدين بوزيد وآخرون، ١٩٩٠: قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- جابر عصفور، ٢٠٠١: «متغيرات الثقافة العربية»، محاضرة غير منشورة، القاهرة.
- جورج طرابيشي ١٩٩١: المثقفون العرب والتراث: التحصيل النفسي لعصاب جماعي، لندن: دار رياض الريس.
- حازم صاغية، ٢٠٠٠: قوميو المشرق العربي، بيروت: دار رياض الريس.
- خلدون حسن النقيب، ٢٠٠٠: «القيمة التنبؤية للنظرية الاجتماعية حسب أفكار ابن خلدون»، مجلة البحرين الثقافية، العدد ٢٣، يناير ص ١٣٤ ـ ١٤٢.
- ٢٠٠٠: إعادة هيكلة العلوم الاجتماعية، عرض وتلخيص تقرير هيئة كولبكيان بإشراف أمانيول ولارشتاين، مجلة عالم الفكر، تحت الطبع.
- ١٩٩٧ في البدء كان الصراع: جدل الدين والإثنية، الأمة والطبقة، بيروت ولندن: دار الساقي.
- ١٩٩٦: الدولة التسلطية في المشرق العربي: دراسة بنائية مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢.
- السيد ياسين، ١٩٩٨: الزمن العربي والمستقبل العالمي، القاهرة، دار المستقبل العربي.
- علي العميم، ١٩٩٩: العلمانية والممانعة الإسلامية: محاورات في النهضة والحداثة، بيروت ولندن: دار الساقي.
- محمد جابر الأنصاري، ١٩٩٨: العرب والسياسة: أين الخلل؟ جذور العطل العميق. بيروت ولندن: دار الساقي.
- محمد عبدالجبار ـ ٢٠٠٠. «ولاية الفقيه من المشروعية الدينية إلى المشروعية السياسية، مجلة شؤون إسلامية، مجلد ٢، عدد ٥.
- ملف العدد ـ ٢٠٠٠، نظام الحكم في الإسلام، مجلة شؤون إسلامية، مجلد ٢، عدد ٥.

- Al - Naqeeb, Khaldoun H.2000. «Debunking Cherished Concepts», paper presented to the Twenty Fifth Symposium of The Center For Contemporary Arab Studies, Georgetown University. Washington, D.C, March.
- Appardurai Arjum 1996. Modernity at Large Minneapolis: University of Minnesota Press, pp. 27 - 47.
- Beniger, James R. 1986. The Control Revolution: Technological and Economic Origins of the Information Society. Cambridge: Harvarad University Press.
- Bhabba, Homi K. 1998. The Location of Culture. London: Routledge.
- Brockman, John. The Third Culture: Beyond the Scientific Revolution. New York: Simon & Schuster.
- Burawoy, Michal, et.al. 2000. Global Ethnography: Forces, Connections, and Imaginations in Postmodern World. Berkeley: University of California Press.
- Castells, Manuel. 1998. The Rise of the Network Society. Oxford: Blackweel.
- Cavalli, Sforza, Luigi L. 2000. Genes, Peoples, and Languages.
- Translated by Mark Seielstad. New York: North Point Press.
- Chaomsky, Noam. 1994. World Orders: Old and New. Cairo: The American University in Cairo Press.
- Cole, Michael. 1996. Cultural Psychology: A Once and Future Discipline. Cambridge: Harvard University Press.
- Davies, Erik. 1999. Techgnosis: Muth, Magic and Mysticism in the Age of information. London: Serpent's Tail.
- Diamond. Jared. 1997. Guns, Germs and Steel: The Facts of Human Societies. London: Jonathan Cape.
- Ehrenrveich, Barbara. 1997. Blood Rites: Origns and History of the Passions of War. New York: Metropolitan Books.
- Gould, Stephen. J. 1989. Wonderful Life. New york: W. W. Nortn.
- Gray. John. 1998. Fasle Dawn. London: Granta Books.
- Hardt. Michail and Autorio Negri. 2000. Empire Cambridge: Harvard University Press.
- Hines, Colin. 2000. Localization: A Global Manifesto. London: Earthscan.
- Horgan, John. 1998. The End of Science: Facing the Limits of Knowledge in the Twilight of the
- Scientific Age. London: Abacus.
- Hoyle, Fred and Chandra Wickrama Singhe. 1993. Our Place in the CQSMOS: The Unfinished Revolution. London: Phoenix.
- Latour, Bruno. 1993. We Have Never Been Modren. New York: Harvester Weatsheaf.
- Nash, Kate. 2000. Contemporary Political Sociology: Globalization Politics, and Power. Oxford: Black Well.

- Poster, Mark. 1984. Foucault. Marxism & History: Mode of Production Versus Mode of Information. Cambridge: Polity Poress.
- Rose, Steven (ed). 1999. From Brains to Consciousness: Essays on the New Science of the Mind. Penguin Books.
- Scot, James C. 1998. Seeing Like A State: How Certain Schemes to Improve Human Conditions Have Failed. New Haven: Yale University Prees.
- Searle, Joh B. 1995. The Construction of Social Realiy. New York:
The Free Press.
- 1999. Mind, Language and Society: Doing Philosophy in the Real World. London: Weidenfeld & Nicolson.
- Von Franz, Marine Louise. 1992. Psyche and Matter. Boston and London: Shambbala.
- Wheeler, Wendy. 1998. A New Modernity: Change in Science, Literature and Politics. London: Lawrence & Wishart.
- Wilkinson, Richard. 1997. Unhealthy Societies: The Affliction of Inequality. London: Routledge.
- Zohar, D. and I. Marshal. 1993. Quantum Society. London: Bloomsbury.

مقدمات لسوسيولوجيا الشباب

د. المنجي الزيدي*

مقدمة

تستعرض هذه الدراسة بعض المفاهيم الأساسية التي تستخدم غالبا في الدراسات والبحوث العلمية التي تتناول موضوع الشباب وقضاياه، وهي تندرج في إطار سوسيولوجي يسعى إلى التخصص في دراسة هذه الفئة الاجتماعية المهمة. وتقترح من ثمة بعض المقدمات لما يمكن تسميته بسوسيولوجيا الشباب.

والواقع أن المجهود العلمي والمعرفي العربي في هذا المجال يعد محدودا، فالتطرق إلى المسألة الشبابية لم يرقَ إلى درجة التخصص العلمي، وظل في غالب الأحيان استطلاعيا وصفيا متفرقا ومناسباتيا، في حين تفطنت المجتمعات المتقدمة إلى أهمية الشباب كفاعل اجتماعي مؤثر في عمليات التغيير الاجتماعي؛ فأولته ما يستحقه من اهتمام وأنشأت له مراكز ومجموعات البحث المتخصصة نذكر منها على سبيل المثال مجموعة «الشباب والمجتمعات»، التي تكونت في فرنسا أواخر الثمانينيات، وهي تضم باحثين أغلبهم من علماء الاجتماع ينكبون على دراسة الشباب من أوجه متنوعة وبمقاربات متعددة الاختصاصات[1].

ولا تدعي هذه الدراسة تقديم وصفات جاهزة لما يمكن أن يكون عليه علم اجتماع الشباب منهجيا ونظريا وتطبيقيا، بقدر ما تسعى إلى مقاربة بعض الجوانب المفهومية من وجهة نظر سوسيولوجية، وبالتالي فهي تركز فقط على ثلاثة مفاهيم أساسية هي: البلوغ والمراهقة والجيل، ويعود مبرر اختيار هذه المفاهيم الثلاثة إلى أن أول سؤال يطرحه عالم

(*) مستشار وزير الثقافة في الجمهورية التونسية.

الاجتماع في هذا المجال هو ماهو الشباب؟ كيف نعرفه ونضبط حدوده؟ متى يبدأ ومتى ينتهي، هل هو فئة عمرية أم شريحة اجتماعية، هل هو حالة نفسية؟ أم طباع وطريقة في التفكير والسلوك؟

إن مجرد محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة تشكل مجالا بحثيا ثريا ومتشعبا، ولكنه مفيد في توضيح وتوجيه المبادرات العلمية في دراسة قضايا الشباب، سواء أكانت ميدانية استطلاعية أم تحليلية نقدية، ومهما كانت مقاصدها وأهدافها.

أولا: الشباب: متاهة كلمة

كلمة «الشباب» كلمة إشكالية ... يمكن اعتبارها مجرد كلمة [٢]، كما يمكن نفي وجودهاأصلا[٣]، كثر استعمالها في مجالات اهتمام متنوعة ومختلفة فوجدت في الدراسات والأعمال الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والتربوية ....، كما ذاع صيتها في مجالات الخطاب السياسي ووسائل الإعلام الجماهيرية. ومع ذلك فنحن لا نقف لها على مفهوم محدد، هي كلمة اكتسبت من وراء تعدد الاستخدامات أوضاعا أفضت في أوقات كثيرة إلى لبس في المعنى، وغموض في المقصد.

ولئن لم ترد في القرآن الكريم فإن لها فيه مرادفات عدة منها ـ «فتى» وجمعها «فتية»: «نحن نقص عليك نبأهم بالحق، إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى»[٤]. وغلام وصبي في إشارة إلى عيسى ويحيى عليهما السلام: «قالت أنى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر ولم أك بغيا»[٥]. و «يا يحيى خذ الكتاب بقوة وآتيناه الحكم صبيا»[٦].

أصل الكلمة «شبب» وتعني الفتاء والحداثة، والجمع «شباب» و «شبيبة» ومرادفاتها كثيرة منها: يافع ومراهق وصبي وفتى وغلام، وهي كلمات لا تدل على مراحل عمرية محددة ومفصلة بقدر ما تشير إلى خصائص جسدية وأخلاقية ونفسية ووجدانية لفترة من فترات الحياة، هي إجمالا خصائص القوة والنشاط والجمال والذكاء والشهامة.

وتتراوح المعاني والدلالات بين السلب والإيجاب إلى حد التناقض. فكلمة «المرهق» ومنها «المراهقة» تعني الرجل المتهم في دينه. والرهقة هي المرأة الفاجرة[٧]. كما تدل كلمة «صباء» ومنها «صبي» على الخروج عن دين القبيلة، ويقال «تصبى المرأة أي خدعها وفتنها»[٨].

وبالمقابل تحمل كلمة «فتى» معنى الاكتمال: «ليس الفتى بمعنى الشاب الحدث، إنما بمعنى الكامل والجزل من الرجال»[٩]، ومعنى الجد والامتناع عن اللعب: «إذا فتيت الجارية منعت من اللعب مع الصبيان والعدو معهم، وخدرت وسترت في البيت»[١٠]، ومعنى القوة والبيان، الفتيا: تبين المشكل من الأحكام ... فكأنه يقوي ما أشكل بيانه ويصير فتيا قويا وأصله من الفتى وهو الحديث السن»[١١].

ثانيا: البلوغ البيولوجي والبلوغ السوسيولوجي

إذا انتقلنا من سجل اللغة إلى سجل العلوم الإنسانية نستنتج صعوبة الوقوف على تحديد معين، كما أكد على ذلك «بيان برشلونة»، المنبثق عن المؤتمر العالمي حول الشباب ملاحظا أن كل التعريفات المقترحة تفضي إلى تأويلات مختلفة ومتغيرة باستمرار.(١٢)

ولقد حصر بعض علماء الاجتماع في بداية السبعينيات فترة الشباب (خصوصا الجامعي منه) في الشريحة العمرية ١٥ - ٢٥ سنة، وتم تبني هذا التحديد كإطار مرجعي للسنة الدولية للشباب ١٩٨٥، إلا أن ذلك أدى إلى حرمان فئات وأصناف عديدة من هذه التظاهرة العالمية(١٣).

السؤال المطروح إذن هو: في أي سن يبدأ الشباب وفي أي سن ينتهي؟ وقد يبدو هذا السؤال بسيطا وقد تبدو الاجابة عنه بدهية، ولكن اختلاف الإجابات يجعل كل محاولة تحديد عملا غير مضمون نظريا وتطبيقيا، ولا يعدو أن يكون إلا اقتراحا إجرائيا يختلف حسب طبيعة البحث ومجال التخصص.

وكثيرا ما تجنح بعض الدراسات إلى تحييد كلمة «شباب»؛ فتختزلها في فئة عمرية أو في فترة انتقال أو في طور طبيعي بين الطفولة والكهولة، في حين أن الإشكال يكمن في توضيح حدود هذه الفئة وموقعها الاجتماعي. وكثيرا ما تعمد إلى تبني مقاييس عمرية تختلف حسب الإشكاليات والمناهج إلا أنها وإن كانت إجرائية فإنها تفرغ مفهوم الشباب من محتواه وأبعاده الاجتماعية (١٤).

تحديد مفهوم الشباب وفق مقاييس بيولوجية يبدو أمرا غير دقيق وقابلا للخلط والاختلاف؛ فالتقسيمات العمرية عند العرب لا تتفق على سن الشباب، فهذا «أبو منصور عبدالملك بن محمد الثعالبي» في كتابه «فقه اللغة وسر العربية» يحدده في دورة النمو عند العرب بين الثلاثين والأربعين فيقول:

«ما دام في الرحم فهو جنين، فإذا ولد فهو وليد، وما دام لم يستتم سبعة أيام فهو صديغ؛ لأنه يشتد صدغه إلى تمام السبعة، ثم ما دام يرضع فهو رضيع، ثم إذا قطع عنه اللبن فهو فطيم، ثم إذا غلظ وذهبت عنه ترارة الرضاع فهو جحوش، ثم هو وإذا دب ونما فهو دارج، فإذا بلغ طوله خمسة أشبار فهو خماسي، وإذا سقطت رواضعه فهو مثغور، فإذا نبتت أسنانه بعد السقوط فهو مثغر، فإذا كاد يجاوز عشر السنوات أو جاوزها فهو مترعرع وناشئ، فإذا كاد يبلغ الحلم فهو يافع ومراهق، فإذا احتلم واجتمعت قوته فهو غلام، فإذا اخضر شاربه وأخذ عذاره يسيل قيل بقل وجهه، فإذا صار ذا فتاء فهو فتى وشارخ، فإذا اجتمعت لحيته وبلغ غاية شبابه فهو مجتمع، ثم ما دام بين الثلاثين والأربعين فهو شاب ثم هو كهل إلى أن يستوفي الستين ... »(١٥).

أوردنا هذا النص كاملا لنبين أن العرب دققوا في تفصيل دورة النمو ورصد مراحلها، ومع ذلك فإن مصطلح شاب مقترب من مصطلحي «شارخ» و«مجتمع» الدالين على فترات عمرية مختلفة.

وتتضمن الفلسفة العربية محاولات لتحديد دورة الحياة للإنسان، ومنها مرحلة الشباب؛ فنجد مثلا عند «إخوان الصفا» التقسيم التالي.

- مرحلة الطفولة المتراوحة من الولادة إلى سن الرابعة: وهي فترات النمو الأولى ويكون الطفل فيها مرتبطا بوالديه، وهي مرحلة يديرها القمر وسائر الكواكب الأخرى.
- مرحلة الصبا: من ٥ سنوات إلى سن ١٤ سنة وتتطور فيها القوة الناطقة، ويكون فيها الصبي مرتبطا بمعلميه وعرضة للتأثيرات الفاسدة، وهي مرحلة من تدبير عطارد.
- مرحلة الشباب: من سن ١٥ إلى سن ٣٠ سنة، وتتطور فيها لدى الشباب القوة العاقلة، وهي من تدبير الزهرة والشمس.
- مرحلة الحكمية: من سن ٤٠ إلى ٥٠ سنة: وهي من تدبير المشتري مع الكواكب الأخرى.
- مرحلة الملكية: من سن ٥٠ إلى الوفاة، وهي من تدبير المشتري ثم زحل[١٦]. هذا التقسيم يبقى مفتوحا وغير دقيق، وذلك لأن الحدود بين المراحل المذكورة يشوبها التداخل أحيانا؛ «فإخوان الصفا» كانوا مدركين للتلاقي بين الجزء الأخير من كل مرحلة مع الجزء الأول من المرحلة التي تليها، فالشباب يبدأ وتظل تأثيرات الصبا موجودة فيه لمدة سنتين على الأقل، كما أن خصائص مرحلة الشباب تمتد طول خمس سنوات في مرحلة الحكمية.

ومع أن «إخوان الصفا» قدموا مرحلة الشباب واعتبروها أفضل المراحل لأنها الفترة التي أنعم الله تعالى فيها بالرسالات على الأنبياء ومنحهم الحكمة، إلا أنهم خصوا بها الذكور فقط واستبعدوا النساء من جميع مراحل التصنيف، واعتبروا أن مرحلة الصبا وحدها ملائمة لهن[١٧].

وكثيرا ما تعمد الدراسات القائمة على المقاييس البيولوجية إلى اعتبار الشباب أو المراهقة (هما مصطلحان يقع الخلط بينهما كثيرا) مرحلة انتقالية نحو الكهولة، تنحصر بين ١٤ و١٨ سنة، ونجد من يعتبرها مرحلة نمو بيولوجي وعضلي وعصبي ويتجه إلى تحديدها في سن العشرين، في الوقت نفسه الذي يتحدث فيه آخرون عن مراهقة متأخرة آخذين بعين الاعتبار لظاهرة تخص الطلبة الذين يقضون سنوات طويلة في الدراسة ويستمرون بالتالي في العيش مع عائلاتهم حتى بلوغ سن الرشد[١٨].

وتتواصل هذه الاختلافات في التحديد البيولوجي والكرونولوجي عند الحديث عن فترة انتهاء المراهقة. فهي عند أطباء الأعصاب تنتهي مع سن العشرين حين يكتمل نمو الجهاز العصبي، وتنتهي عند أخصائي النمو في سن ٢٥ عندما يكتمل نمو الجهاز العظمي، فلكل مقاييسه حسب الاختصاص فللقاضي مقياس المسؤولية الجزائية، وللمربي مقياس انتهاء مرحلة التعليم الإجباري عند سن السادسة عشرة[١٩]، فبحسب اختلاف المقاييس اختلاف التخصصات يتنوع ويختلف التحديد بيولوجيا.

في هذا الإطار يبدو مصطلح «البلوغ» أو «الحلم» (Puberté) مصطلحا أساسيا. فهو الحد الفاصل الذي تبدأ معه مرحلة الشباب، إلا أن اعتماده لا يعطي حلولا مقبولة وموضوعية، فإذا كان «البلوغ» أو «الحلم» يعرف بأنه «المرحلة الانتقالية بين الطفولة والكهولة، التي يكتسب فيها الإنسان الخاصيات الجنسية والفسيولوجية والنفسية والاجتماعية ووظيفة التناسل[٢٠]، فإنه يبقى غير قابل للتحديد الدقيق، وذلك لأن الأطباء اليوم يعتقدون أن «الحلم يبدأ منذ لحظة انطلاق نشوء الجنين، ويبدأ في التطور قبل ظهور علاماته الخارجية، فالحلم من هذا المنطلق ليس لحظة محددة بقدر ما هو نسق تتخلله مراحل متعددة[٢١]، وهو فضلا عن ذلك غير ثابت ويختلف من شخص إلى آخر، فقد تتدخل عوامل وراثية أو مرضية أو متعلقة بالتغذية ونمط العيش لتؤثر في مراحل تكونه.

ولقد لاحظ الأوروبيون أن سن ظهور «دورة الطمث» الذي يحدد مرحلة «الحلم» عند الفتاة قد تقدم خلال قرن كامل بمعدل ٣ أشهر كل ١٠ سنوات، ففي مطلع القرن التاسع عشر كان هذا «الحدث» الفسيولوجي يظهر في سن ١٧ سنة، وأصبح الآن في سن الثالثة عشرة[٢٢]. ويقر «فان جناب» (VAN GENNEP) بأن تحديد تاريخ البلوغ الفسيولوجي بالنسبة للجنسين صعب جدا نظرا لقلة الدراسات الاستكشافية والأنتوغرافية حول هذا الموضوع، لذلك فإنه من غير المقبول استعمال مصطلح «طقوس الحلم» للدلالة على مجموع الطقوس والاحتفالات التي تحدد الانتقال من الطفولة إلى المراهقة، وبالتالي فإنه يجب التفريق بين البلوغ الفسيولوجي والبلوغ الاجتماعي، والنضج الفسيولوجي والنضج الاجتماعي[٢٣].

ويدلل (VAN GENNEP) على هذه المقولة بالأمثلة التالية: في روما تعد الفتيات بالغات (Nubiles) في سن ١٢ سنة، في حين أن أغلبهن يعشن أول دورة شهرية في سن ١٤ سنة.

وفي باريس حدد السن القانوني للزواج بـ ١٦ سنة وستة أشهر، في حين أن سن الحلم في المعدل هو ١٤ سنة و ٤ أشهر، مع ملاحظة أن الطبقات الثرية تصل إلى هذه المرحلة مبكرا مقارنة بالطبقة العاملة[٢٤].

أما في قبائل كولمبيا البريطانية فإن الفتاة تخطب في سن الطفولة إلى رجل أكبر منها سنا (يبلغ عمره عشرين عاما) ولا يتم الزواج إلا بعد المرور بطقوس عديدة تمهد للوصول إلى الرشد، أي تقريبا في سن ١٧ أو ١٨ سنة، وفي بعض الأحيان ٢٢ سنة، وطول هذه المدة ليس مرتبطا بالبلوغ الفسيولوجي إنما هو مرتبط باعتبارات اجتماعية أخرى ...[٢٥].

وفي قبائل «تودا» (TODA)، المتميزة بنظام تعدد الزوجات، تخطب الفتاة في سن ٣ أعوام وقبل «الحلم» بمدة يأتي رجل من قبيلة أخرى يقضي معها ليلة ليفقدها عذريتها، وهذه العملية السابقة للبلوغ هي التي تؤهل الفتاة للزواج ... [٢٦].

وإذا ما انتقلنا بهذا الموضوع إلى السجل الفقهي الإسلامي فإننا نجد أمر «الحلم» و«البلوغ» لا يستقر على حال ولا يجد إجماعا، فربط بلوغ الرشد القانوني فقهيا بالمظاهر البدنية للمراهقة ليس موضوعا متفقا عليه من حيث تحديد السن، «فمالك» يقتصر على العلامات

البدنية للمراهقة ومن بينها نبات، أي ظهور الشعر في العانة، أما «أبو حنيفة» فلا يذهب إلى حد حذف هذا الفيصل، ولكنه يقيده ويرفض أن يضمنه الإنبات ويقرر - على الأخص في حالة انعدام المظاهر الأكيدة كقذف المني والحيض أو الحمل - سنا قصوى هي ١٨ سنة بالنسبة للذكور و ١٧ سنة بالنسبة للبنات وينزل أتباعه بهذه السن إلى ١٥ سنة، بينما تعترف مدرستهم بسن ثابتة كحد أقصى للبلوغ، فيما يختص بالتصرف في المال وهي ٢٥ سنة كاملة. وهذا أمر ذو دلالة، فهي السن الشرعية في القانون الروماني (Legitima AETAS) وسوف يقبل المالكية بعد «مالك» و«الشافعية» بدورهم أعمار محددا بحد أقصى، ولكن فيما يختص ببلوغ الشخص البدني فقط .... (٢٧).

«الحلم» إذن كحد بيولوجي فاصل بين الطفولة والشباب معطى غير دقيق ومتغير ولا تعطيه صفته الطبيعية والفسيولوجية طابعا ثابتا، فهو لا ينهي، أحيانا، مرحلة الطفولة فنراها تتواصل في سن يفترض أن تكون سن البلوغ، أي سن الشباب.

ففي دراسة حول منح العفو الملكي للمساجين في القرن الخامس عشر في فرنسا يلاحظ الباحث أنه لا يوجد في هذه الرسائل سوى استعمال لكلمتي طفل (Enfant) ورجل شاب (jeune homme)، ومع ذلك لا توجد بينهما حدود فاصلة، بل إن هناك حديثا عن أطفال في سن الثامنة عشرة وسن العشرين(٢٨).

كما بين «فيليب أرياس» (Philippe ARIES) أن الطلبة حتى أواخر القرن الثامن عشر كانوا يصنفون ضمن الأطفال؛ فلقد كان بالإمكان أن يظل المرء طفلا حتى سن الخامسة والعشرين أوالثلاثين، ففي القصور يظل الأمراء أطفالا حتى يعتلوا العرش، وفي الأرياف تتواصل الطفولة حتى سن الثامنة عشرة، أما في عصرنا الحاضر فبعض مستشفيات الأطفال تقبل من هم في سن الخامسة عشرة.

ويؤكد «أرياس» أن مرحلة الطفولة لم تكن تحدد «الحلم»، وإنما هي مرتبطة بمبدأ التبعية، فكلمات : (fils, garcon, valet) الفرنسية ذات صلة بالثقافات الإقطاعية، وتدل على الإنسان التابع الموجود في أسفل السلم الاجتماعي(٢٩).

إنه من الاعتباطي أن نسعى إلى البحث عن مفهوم للشباب انطلاقا من مقاييس بيولوجية تجعل منه فترة توجد بين البلوغ ونهاية النمو، وإضفاء خصائص سيكولوجية على هذه الفترة تتطابق مع ما يطلق عليه أزمة المراهقة، فهذا التعريف البيولوجي: أن السيكولوجي ينزع عن الشباب أبعاده الاجتماعية ويغفل الفروقات في الأصول الاجتماعية والوضعيات والمصائر ...(٣٠).

مفهوم الشباب بهذا المعنى ثابت وساكن وصالح لكل زمان ومكان، وبالتالي فإنه لا وجود له، وفي هذا الاتجاه نقرأ في تقديم لأحد الكتب التي تضم شهادات لمجموعة من الشباب في فرنسا المقولة التالية:

«الشباب لا يوجد ... الحديث عن شباب اليوم كوحدة مغلقة ليس فقط مخاطرة بل أكثر من ذلك هو تصور ساذج للواقع الاجتماعي. وحتى إذا كان الأمر يبدو بدهيا فإنه لا يجب الحديث عن«الشباب»، وإنما عن «شباب» متنوع ومختلف من حيث السن والجنس والأصل الاجتماعي والمزاج والتاريخ. إن التعميم المتسرع حول هذه الفئة يقود إلى عدم فهمها في حين أن الانشغال بخصوصياتها وتنوعاتها قد يوفر حظوظا أكثر لمعرفتها[٣١].

فعلى عكس التعريفات البيولوجية والسيكولوجية للمراحل العمرية والتي تقدم الشباب البيولوجي أو السيكولوجي كمرحلة طبيعية كونية وثابتة، لا يقدم التحليل السوسيولوجي تعريفه لمرحلة الشباب إلا حسب الطبقات الاجتماعية والجنس وفي مجتمعات محددة في فترة معينة[٣٢].

ثالثا: السن معطى اجتماعي

من هذه الوجهة تجد المقاربة السوسيولوجية نفسها أمام مهمة صعبة تتمثل في التدليل على أن السن «إنتاج اجتماعي» يتطور عبر التاريخ ويتخذ أشكالا متنوعة حسب الحالات الاجتماعية.

وهنا يقر عالم الاجتماع الفرنسي «بورديو» (BOURDIEU) بأن هنالك اتجاها عاما في علم الاجتماع يعتبر الحدود بين الأعمار أو الشرائح العمرية حدودا اعتباطية، فنحن لا نعرف أين ينتهي الشباب لتبدأ الشيخوخة، مثلما لا يمكننا أن نقدر أين ينتهي الفقر ليبدأ الثراء[٣٣]. ويذكر للتدليل على هذا أن الحدود بين الشباب والشيخوخة كانت دائما «رهان صراع» يتجلى مثلا في العلاقة التي كانت قائمة بين الوجهاء النبلاء والشباب في (فلورنسا) في القرن الرابع عشر، فهذه العلاقة كانت تحكمها ثقافة تربط الشباب بقيم الفحولة والرجولة والعنف والقوة، في حين تبقى قيم الحكمة والرصانة من شيم الشيوخ؛ مما يؤهلهم بالتالي للانفراد بامتلاك الثروة والنفوذ. وقد يحكم هذه العلاقة مبدأ التلاعب الذي يشير له «دوبي» (Georges DUBY) حين يبين أن أصحاب الثروات في القرون كانوا يحرصون على أن يظل من هم مؤهلون لخلافتهم في «حالة شباب»، أي في حالة لا مسؤولية، وبالتالي غير مؤهلين للجاه والسلطة. ويتعلق الأمر هنا بتصور إيديولوجي للحدود بين الشباب والشيوخ يعطي أشياء لمن هم أصغر سنا، ويترك أشياء للذين يكبرونهم، وبالتالي، فإن كل تقسيم مرتبط بعاملين: عامل النفوذ وعامل النظام[٣٤].

الشباب إذن مثل الشيخوخة: فئة غير دقيقة وترتبط كل محاولات تعريفها بالأوضاع والظروف والأحداث والحسابات المختلفة، بعضها اقتصادي مرتبط بسوق الشغل وطبيعته وانفتاحه وأنساق الدخول إلى الحياة العملية. أما التعريفات السوسيولوجية فإنها تجنح إلى استخراج الخصائص المشتركة بين فئات الشباب. مؤكدة على الفوارق الاجتماعية بينها من

حيث الانتماء الطبقي والأصول الاجتماعية فهنالك إذن «مجتمع شباب» ترتسم ملامحه داخل المجتمع الشامل (Société globale) على حد تعبير «بلانديه» (Balandier)(٣٥).

ولا يمكن الحديث عن هذا «المجتمع الشاب» كوحدة متجانسة لها التركيبة نفسها والصفات والمصائر والمنافع، وتقتضي دراسته الانتباه إلى التنوع والاختلاف «إنه نوع من اللغو ذلك الذي يجعلنا نحشر داخل المصطلح نفسه عوالم اجتماعية (univers sociaux) مختلفة تماما، وإن الحديث عن الشباب من الوجهة السوسيولوجية كمعطى اجتماعي غير متجانس ومتغير حسب المجتمعات، يندرج في سياق عام يعتبر السن معطى بيولوجيا يمكن التصرف فيه اجتماعيا»(٣٦).

وهنالك اتجاه عام في المقاربات الأنثروبولوجية التي تناولت مسألة الشرائح العمرية يؤكد أن البناء الاجتماعي يقوم - فيما يقوم عليه - على السن كمحدد اجتماعي للعلاقات السائدة، ويعبر بالتالي عن طبيعة الصراعات التي لا ترتبط فقط بمحددات اقتصادية وطبقية، فالعلاقات بين الأجيال هي معطى أساسي في النظام الاجتماعي يقوم على خاصيتين:

- خاصية التبعية وتكون بيولوجية خلال الفترة الأولى من الحياة وتتجلى في ارتباط الابن بوالديه، وتتحول بعد ذلك إلى تبعية اجتماعية عبر عمليات التنشئة الاجتماعية والتلقين.
- خاصية الصراع بين الأجيال المتعاقبة، التي تتجاوز الصراع الشخصي داخل العائلة نفسها لتتحول إلى صراع اجتماعي(٣٧).

ومن بين المفكرين الذين أقاموا نظرياتهم على أن السن عامل محدد في التراتب الاجتماعي الألماني «هنريش شورتز» HEINRICH CHURTZ (١٩٠٢)، الذي اقترح تصورا ثلاثيا للمجتمع يقوم على ٣ فئات هي: الأطفال، الشبان الذكور البالغون و الكهول المتزوجون. ويتم المرور من فئة إلى أخرى عبر نمطين من القطيعة التي تكون إما بيولوجية وإما اجتماعية، فالانتقال من طور الأطفال إلى طور الشبان الذكور البالغين(٣٨) يتم اولا عبر قطيعة بيولوجية (البلوغ)، ثم عبر قطيعة اجتماعية تتمثل في التنشئة والتعليم الذي يحدد ملامح الوجود الاجتماعي. أما المرور من مرحلة الشباب البالغين إلى مرحلة الكهول المتزوجين فيتم عبر قطيعة اجتماعية يتحول بمقتضاها الشاب إلى والد شرعي (Générateur légal) بواسطة الزواج، فيحقق اكتماله الاجتماعي عبر الأبوة والمساهمة في إيجاد الجيل اللاحق(٣٩).

ولقد وضع «إيزنستاد» Eisenstadt نظرية تتضمن الخاصيات العامة لنظام الشرائح العمرية، انطلاقا من دراسته للمجتمعات الأفريقية، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

١ - السن وحدة متميزة: فالنظام الاجتماعي يقوم على طبقات مترابطة غير أنها متمايزة عن بعضها وفق مقاييس عمرية.

٢ - التراتبية: يقوم نظام الطبقات العمرية على التراتبية؛ فالكبار في وضع متميز عن وضع الصغار، ومن ثمة فإن العلاقات بين هذه الطبقات غير متكافئة ويحكمها مبدأ النفوذ.

٣ ـ الإلزامية: العلاقات داخل النظام الاجتماعي المؤسس على السن ليست تعاقدية أو اختيارية، إنما هي ذات طابع إلزامي ودائم، فليس بإمكان الفرد أن يخرج من تلقاء نفسه عن المجموعة المتقاربة في السن، أو أن يتنصل من واجباته تجاهها أو مما تفرضه من تضامن بين أفرادها.

٤ ـ التلقين: ترتبط كل طبقة عمرية جديدة بطقوس البلوغ، ولا يمكن لها الوصول إلى مرحلة الكهولة الا بواسطة التلقين[٤٠].

ويمكن القول من هذه المنطلقات إن التراتبية القائمة على السن، والتي تنظم إسناد الأدوار حسب المراحل العمرية لا تقوم على أسس طبيعية إلا بقدر ضئيل، وهي في الأساس مبنية على قواعد اجتماعية تحدد الانتقال عبر هذه المراحل.

وفي هذا السياق يرى «فان جناب» (VAN GENNEP) أن بناء المجتمعات القديمة يقوم على تقسيمات دقيقة وواضحة، ويخضع المرور من طور إلى آخر إلى مجموعة من الطقوس، ولا يشكل الطابع الظاهري لهذه الطقوس أهمية خاصة بالقدر الذي تتخذه دلالاتها السوسيولوجية؛ فالانتقال يتضمن معنى الضرورة الاجتماعية التي تدمج الفرد داخل شبكة من التبادلات المادية والرمزية، ففي قبائل «الماساي» MASSAI يمر الأولاد الذكور بالمراحل التالية:

ـ مرحلة الفتى (AIJONI)، ثم مرحلة المترشح (SIBOLI) وتدوم سنتين، ثم مرحلة المتعلم (BARNOTI)، ثم يصبح محاربا ويقال له (MORANI)، ويظل كذلك حتى سن ٢٨ ـ ٣٠ سنة، ثم يتزوج ويصبح كهلا (MORUO)، ويعتبر حفل الزفاف طقس عبور إلى هذه المرحلة[٤١].

وفي قبائل أخرى يشكل كل الذين يتم ختانهم في الوقت نفسه فئة عمرية يطلق عليها اسم معين يختاره رئيس القبيلة ... ولا يمكن للطفل أن يختن إلا إذا أخضع أبوه إلى طقس يطلق عليه «اجتياز الحاجز» يقبل خلاله أن يصبح شيخا، وأن يحمل اسم الأب[٤٢].

إن أغلب المجتمعات القبلية تعيش طقوسا تنظم عملية الانتقال من عالم الطفولة إلى عالم الكهولة. وهي ليست مجرد طقوس للانتقال، بل طقوس للتعليم أو التلقين (initiation)، ولا تفهم فقط على أساس أنها تنظم سير المراحل العمرية ضمانا للاستمرارية والتناغم الاجتماعي، وإنما هي أيضا عملية إدماج للناشئة في إطار القيم المقدسة التي أسست المجتمع، والتي يجعل فهمها وتعلمها من الشاب كهلا. فالدلالة العميقة لطقوس البلوغ ليست فقط اجتماعية، وإنما أيضا دينية[٤٣].

وبوجه عام، يتضمن طقس التلقين في هذه المجتمعات المراحل التالية:

١ ـ تهيئة مكان مقدس ينعزل فيه الرجال أثناء انتظام الطقس أوالحفل.

٢ ـ فصل الناشئة عن أمهاتهم.

٣ ـ عزل الناشئة مطولا ـ في بعض الأحيان ـ في مكان معزول، حيث يتم تعليمهم أو تلقينهم العادات الدينية للقبيلة.

٤ ـ تعريض الفتى إلى اختبارات جسدية صعبة ومؤلمة مثل: الختان والوشم واقتلاع الشعر أو اقتلاع الضرس.

ويمكن انطلاقا من هذه المراحل استخراج ثلاثة أوجه وظيفية أساسية لعملية التلقين هذه:

ـ العزل عن العالم الأنثوي والطفولي، وهو يحمل معنى موت الطفولة.

ـ الإدماج داخل منظومة المقدس.

ـ عملية بعث وتجديد جماعي للمجتمع الذي يؤسس له هذا التلقين(٤٤).

إن هذه الاحتفالات التعليمية الانتقالية تفضي في بعض الأحيان إلى احتفالات تجمع القبائل المتجاورة لإحياء الحياة الدينية الجماعية؛ فالرجال المتعلمون والفتيان يبتعدون عن مجالهم العادي الضيق ليعيشوا في المكان المقدس المعزول أو في الأدغال، الأحداث الأولى والأساطير المُوَسِسَة: فالتعليم يختزل التاريخ المقدس للقبيلة أي، في نهاية الأمر، التاريخ المقدس للعالم، ومن خلال هذا الاختزال يُقدَّس العالم بأسره(٤٥).

وتجدر الملاحظة إلى انه حتى في المجتمعات التي درسها «لنتون» (linton) في «مدغشقر» وجزر «الماركيز» و «البولينزيين»، التي بدت الحدود فيها منعدمة بين الصغار والكبار، ولم تكن توجد فيها طقوس انتقال خاصة بالذكور عند بلوغ الحلم ـ ما عدا تعرضهم إلى نوع من الختان ـ فإن العلاقة بين الصغير والكبير لم تكن سهلة، فلقد كان من الصعب أن يحرز أحدهما ثقة الآخر، وهي صعوبة تعرض لها الباحث نفسه عندما حاول ملاحظة عالم الصغار(٤٦).

هذا إلى جانب أن الشباب بين سن البلوغ والزواج كانوا يمثلون مجموعة خاصة يطلق عليها (KAIOI)، وهي مرتبطة بحياة القبيلة وتقوم على تنشيط الحفلات والأفراح والانتقال إلى القبائل المجاورة للرقص. وكان أعضاء هذه المجموعة يلبسون لباسا خاصا مزركشا، ويلونون أجسامهم بالوان متميزة(٤٧).

رابعا: في مفهوم المراهقة

أ - المؤسسان: «روسو» و«هال»

المراهقة مصطلح شائع، كثيرا ما يستعمل كمرادف لمصطلح الشباب، وأحيانا كمرحلة من مراحله أو كخاصية من خاصياته النفسية والفسيولوجية والاجتماعية. و تكمن أهمية هذا المصطلح في كونه أكثر حضورا في الإنتاج الفكري والعلمي حول الشباب قديما وحديثا(٤٨).

ولئن لم يتجاوز الاهتمام الفلسفي عند «أفلاطون» و«أرسطو» و«سقراط» بموضوع المراهقة حدود الإشارات السريعة، فإن الفن والنحت والأدب خصوصا في القرن التاسع عشر تناول هذا الموضوع بكثير من الذاتية والمثالية(٤٩).

ويبدو عموما أن المجتمعات الغربية هي أول من اهتم بالمراهقة كمصطلح يدل على فئة شابة مخصوبة، فلقد تطرقت لها الدراسات الديموغرافية في إطار ما أطلق عليه الإنجليز «الأرتمطيقا السياسية» هذا العلم الذي تطور في القرن السابع عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، ووضع فيه الديموغرافيون تقسيمات للمراحل العمرية ، ونسبوا لكل مرحلة خصوصيات محددة واستنبطوا مرحلة المراهقة (٥٠).

ويعود لـ «جان جاك روسو» السبق في التطرق إلي موضوع المراهقة في كتابه «إيميل»، حيث خصص الباب الرابع من هذا الكتاب للحديث عن هذه المرحلة من عمر الشباب، واعتبرها «ولادة ثانية»، فالمرء يولد ولادة أولى من أجل العنصر البشري، ويولد ولادة ثانية عند بلوغ الحلم، وهي ولادة من أجل الجنس يصحبها اشتعال الغرائز والأهواء.

ومع ان «روسو» يربط تحديد هذه الفترة بأساليب التربية التي تختلف من مكان إلى آخر، إلا أنه يرى فيها مرحلة تتسم بالتغيرات الفسيولوجية والنفسية فيقول: «لم يعد «إيميل» طفلا ... والمراهقة تبدأ بنذر من التغيرات في المزاج وفي الشكل وفي سحنة الوجه. فهذا هو الأوان الذي توشك أن تظهر فيه الأهواء، ولا بأس بالأهواء في حد ذاتها، فهي من الوسائل الرئيسية لحفظ الذات وحفظ النوع، وهذان هما قوام غريزة الحياة الدنيا. وتختلف سن البلوغ على حسب الأجواء والأمزجة... ولطريقة التربية المتبعة مع الأطفال ضلع كبير في تأخير البلوغ والتعجيل به ... (٥١).

وينطلق اهتمام «روسو» بهذه المرحلة من أهمية تربية المراهق والسعي إلى تجنيبه المخاطر المنجرة عن الرغبات والغرائز الجنسية، بتشئته على أن يحب جميع الناس حتى أعداء الإنسانية، وألا ينتمي إلى طائفة دون أخرى ... وأن يفحص آراء الناس وأفكارهم وأن يحترمهم جميعا، وان يتعرف عليهم بواسطة دراسة التاريخ وتعلم الديانات. وأن يختار دينه بنفسه ويكثر من المطالعة وقراءة كتب التاريخ والأساطير والأدب ومشاهدة المسرحيات.

المراهقة عند «روسو» مرحلة قصور وتدريب ووصاية، «فكما أن هنالك سنا مناسبة لدراسة العلوم، فهنالك كذلك سن مناسبة لممارسة الدنيا واختبار الحياة .. ويجب أن تتأخر هذه السن إلى أن ينضج عقل الشاب فيسلك في الحياة عن وعي وعلم ... (٥٢).

وإذا كان «روسو» قد تطرق إلى المراهقة في إطار تربوي في القرن الثامن عشر فلقد ازداد هذا الاهتمام في القرن التاسع عشر، فانكب الأطباء على المشاكل الفسيولوجية لهذه المرحلة وعالجها الطب النفسي منذ ١٨٦٠ في إطار ما أطلق عليه الاختبار النفساني (Expertise psychiatrque)، وذلك إثر اكتشاف مرض أطلق عليه (Hebephrinie)، وهو مرض يصيب المراهقين الذين لا يستقرون في مكان واحد، ويرغبون دائما في الهروب من منازلهم. هذا المرض فسره المختصون آنذاك بأنه ناتج عن عدم استقرار عقلي وجسدي(٥٣).

كما أقر أطباء القرن التاسع عشر بأن الكآبة منتشرة جدا عند الشباب وذلك لارتباطها بانفعالات البلوغ[٥٤]، وأثبتت دراساتهم الوبائية ان الاكتئاب أكثر استفحالا عند المراهقين منهم مقارنة ببقية الشرائح العمرية[٥٥].

ومن جهة أخرى، اهتم المربون في تلك الفترة بمشكل كبير - في نظرهم - هو وضع المراهقين الذكور في المبيتات التي يقضون فيها سني دراستهم. فهذه الفئة كانت تبدو لهم مشغولة بالجنس، وهي بالتالي تواجه مخاطر صحية واجتماعية وأخلاقية تنتج عن ممارسة «العادة السرية» أو عن الشذوذ الجنسي. وكان لهذا الاهتمام نتائج عملية في التربية، تمثلت في «منع الجولان الليلي»، وإشعال الشموع والقيام بالزيارات الفجائية الليلية لمراقبة مخادع المراهقين[٥٦].

القرن التاسع عشر كان قرنا يخاف المراهقة ويراقبها. وتواصل هذا الخوف إلى بدايات القرن العشرين، فإثر الحرب العالمية الأولى اهتمت السلطات الأكاديمية بالصحة العقلية للطلبة، وساد الاعتقاد بأن هنالك أمراضا خاصة بهذه الفترة من الحياة[٥٧]، وفي نهاية القرن التاسع عشر تحولت المراهقة إلى موضوع إهتمام علمي، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انتعش علم النفس الذي استفاد كثيرا من الفسيولوجيا بوصفها علما يدرس الجوانب العضوية للحياة العقلية، وعلم الاجتماع الذي يتناول الظروف الاجتماعية، إلى جانب مساهمات علم الأحياء (biology) ودراسات «لامارك» (LAMARCK) و«دارون» (DARWIN) و«سانت هيلر» (Geoffroy Saint -Hilaire)، الذين وضعوا أسس نظرية التطور[٥٨].

فبعد أن كتب «بورنهام» (Burnham) الأمريكي مقالا بعنوان دراسة المراهقة (the study of adolescence) سنة ١٨٩١ أصدر «لانكستر» (Lancaster) سنة ١٨٩٨ كتابا جمع فيه ٢٠٠ سيرة ذاتية لشخصيات مشهورة مثل «روسو» و «تولستوري» و «أليوت» و «فاجنر» في محاولة للوقوف على الخاصيات السائدة في مرحلة المراهقة مثل الطموح والحلم والعاطفة والميل إلى الوحدة والرغبة في تغيير المجتمع. ولقد تبين له أن هذه الخاصية قد ميزت هذه الشخصيات، وأن جلهم حاولوا الانتحار في تلك الفترة وإن كانوا ينفون ذلك عند الكبر[٥٩].

وتجمع كل المراجع المتخصصة في موضوع الشباب والمراهقة أن أول وأبرز من تناول الموضوع هو عالم النفس الأمريكي «ستانلي هال» (STANLEY HALL) في كتابه المشهور الصادر سنة ١٩٠٤[٦٠].

ولقد حاول «هال» (Hall) أن يدرس ويحلل أسباب الفشل الدراسي لشخصيات مشهورة مثل «هيجل» و«نابليون» الذي تخرج في المرتبة الثانية والأربعين من دُفعته العسكرية، و«دارون» الذي لم يكن تلميذا نجيبا و«أنشتاين» الذي كان أساتذته يعتبرونه مجنونا. وبين أن عبقرية هؤلاء المشاهير وغيرهم مثل «جاليلي» و«نيوتن» و«جون ستيوارت ميل» ظهرت قبل سن العشرين، أي في سن المراهقة، ولكنهم اصطدموا بعوائق العائلة والكنيسة التي لم تكن تسمح

بأن تظهر علامات النبوغ مبكرا ... واستنتج أن الفشل كامن في المدرسة وأساليبها، وليس في طبيعة تلك الأدمغة العبقرية المشحونة بالخيال[٦١].

وتنطلق نظرية «هال» (Hall) من أن هنالك تطابقا بين حياة الفرد وتجربة البشرية كلها في تطورها، فإذا كانت التجربة البشرية قد مرت من مرحلة البدائية إلى مرحلة المدنية الأوروبية الغربية بطور من المعاناة والألم والجهد، فإن الإنسان في سن الرابعة يعيش «مرحلة البدائية»، أما فترة مراهقته فهي مرحلة «التحول الصعب» إلى المدنية، أي فترة الكهولة والنضج. فالمراهقة هي فترة ميلاد جديد مصحوب بالثورات وصعوبات التكيف، يتحكم فيها الجنس تحكما «مدمرا»، إذ يضطر الشاب إلى السقوط في الرذيلة السرية والمرض الذي يضعف بنيته وينتهي به إلى الانهيار.

المراهقة عند «هال» هي «ميلاد عجيب ومثير» تستيقظ فيه مشاعر الحب ويتقلب فيه المزاج ويتزايد الطموح ويسود رفض البيت والمدرسة وانتشار حالات الهروب. ولئن كان «هال» يرجع مظاهر التقلبات في المزاج عند المراهقين إلى طبيعة الحضارة الصناعية، وما أوجدته من حياة استقرار ودعة، وإلى نظام تقسيم العمل الجديد المترتب على التقدم التكنولوجي الذي خلق مشكلات التدريب والتخصص وسوء التكيف، إلا أنه ظل متأثرا بإرث «روسو» حين يرى أن الهدف من دراسة المراهقة هو تأطير الغرائز والدوافع، حتى لا تظهر في سن الكهولة في شكل عنيف، ويقترح لذلك فتح كتاب الطبيعة الكبير، والاعتبار بالأحداث التاريخية العظيمة[٦٢].

لقد ظلت المراهقة موضوعا أساسيا في علم النفس، وظل ينظر إليها في العموم ـ على أنها مجموعة خصائص ثابتة صالحة لكل زمان ومكان، حتى إن حاول البعض إدخال شيء من النسبية على هذا التعميم.

ب - المنعطف الأنثروبولوجي: «مارجريت ميد»

أحدثت الدراسات الأنثروبولوجية منعطفا مهما بإعادة النظر في بعض المقولات والمسلمات السائدة بخصوص المراهقة. وتعد «مارجريت ميد» أبرز المساهمين في هذا المجال عبر دراسات عديدة، لعل أبرزها اثنتان: الأولى عن مجتمعات الساموا SAMOA، وهي مجموعة جزر تقع بين «نيوزلندا» و «استراليا» و «هاواي،» ويخضع بعضها للإدارة الأمريكية، وتتميز الحياة فيها بالبدائية وبساطة التنظيم الاجتماعي وتخلف الاقتصاد[٦٣].

والثانية عن قبائل مانوس MANUS في جزر «الأدمير» التابعة لجزر «غينيا الجديدة» التي في الشمال الشرقي من «استراليا»، وهي قبائل بدائية من أصل بولينيزي تلعب فيها الروابط القرابية دورا أساسيا، وتقوم حضارتها على السحر والطقوس[٦٤].

وتنطلق «ميد» في دراساتها في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من الإقرار بحداثة ظاهرة المراهقة في المجتمعات المعاصرة، ففي السابق لم يكن يوجد مشكل شباب أو طفولة

بالنسبة للأولياء والمربين، على عكس ما حدث في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث زاد الانشغال بالفئات الشابة التي أصبحت تبتعد يوما بعد يوم عن المُثل والقيم التي سادت في الماضي، مما أحدث مواقف متعددة بين رافض وناقم ومتخوف، وأصبح هنالك اتجاه لملاءمة التربية مع حاجيات الأطفال وذلك من أجل تأقلم هؤلاء مع النظام التربوي. ولقد كان المجتمع الأمريكي أكثر المجتمعات التي ظهرت فيها مشاكل المراهقين، وذلك لطبيعة هذا المجتمع الذي يتيمز بالهجرات وتعدد أنماط السلوك وتعارضها وكثرة الجماعات الدينية والوضع الاقتصادي المتقلب[٦٥].

إن هذه الظاهرة التي أثارت الانشغال والاهتمام كانت موضوع بحث علم النفس على وجه الخصوص، أي ان مقاربتها كانت في الغالب ذات طابع وصفي. فالباحثون كما تقول «ميد» - يقومون بملاحظة سلوكات المراهقين في المجتمع، فيسجلون علامات عدم الاستقرار - البدهية والشائعة - ويستنتجون أنه من خاصيات تلك المرحلة العمرية، ويقومون بالتالي بتحذير الأمهات بأن بناتهن يتعرضن لمشاكل خصوصية: «إنها مرحلة صعبة كما يقول المنظرون، التغيرات الفسيولوجية التي تحدث لأبنائكم وبناتكم تصحبها تغيرات نفسية لا مناص منها ... إن جسم ابنتك الذي كان في الماضي جسم طفلة،أصبح اليوم جسم امرأة وبالتالي فلا مفر من أن تحدث تحولات في نفسيتها وتفكيرها، وهذا أمر لا يحدث من دون اضطرابات ...»[٦٦].

هذه الدراسات الوصفية التي نعتت المراهقة بأنها «السن العاقة» كانت محل نقد «ميد» بالدرجة الأولى، قبل أن تقدم نظريتها أو بديلها الأنثروبولوجي. فهذه المقاربات التي اكتفت بملاحظة السلوكات وأرجعت مشاكل المراهقة إلى أسباب فسيولوجية مرتبطة بخصوصية تلك المرحلة العمرية، لا تقدم حلولا للمربين، بل تنصحهم بالصبر، لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال مؤاخذة الطفل عما يصدر عنه في تلك المرحلة.[٦٧]

المقاربة الأنثروبولوجية هي البديل الذي اقترحته «مارجريت ميد» فالأنثربولوجيا هي المنهج الذي يتناول بالبحث التطور الإنساني، ويتطرق إلى الإنسان ضمن إطاره الاجتماعي الذي يختلف عن غيره ويدرسه بالاعتماد على المعلومات المتنامية عن سلوك وطبائع الشعوب البدائية. ويعتمد الدارس الأنثروبولوجي على الدور المهم الذي يلعبه المحيط الاجتماعي في حياة الفرد، وبالتالي فإن السلوكات (التي كان الباحثون في الماضي يرجعونها إلى الطبيعة البشرية) تصبح نتيجة لهذا المحيط ... فالمشاعر والطبائع كالحب والخوف والغضب ليست كونية ومتشابهة، إنما هي تختلف من بيئة إلى أخرى.

وبما أنه من المستحيل توفير الظروف التجريبية للتثبت الموضوعي من الفرضيات ودراسة تأثير البيئة والمحيط الاجتماعي في المجتمعات التي حصل فيها قدر بالغ من التعقيد، فإن المقاربة الأنثروبولوجية تلجأ إلى دراسة حضارات مختلفة تعيش في ظروف خاصة، وأحسن مثال على ذلك

الشعوب البدائية التي لم تبلغ درجة التعقيد التي بلغتها المجتمعات الغربية والأمريكية. لهذه الاعتبارات ذهبت «مارجريت ميد» إلى جزر «ساموا» تبحث عن إجابات عن أسئلة محيرة:

هل ترجع الاضطرابات التي يشكو منها مراهقو أمريكا إلى طبيعة المراهقة ذاتها، أم إلى طبيعة الحضارة الأمريكية؟

هل تتجلى المراهقة بصورة مغايرة كلما تغيرت الظروف؟

هل المراهقة - بالضرورة أزمة لا مفر منها وفترة اضطرابات تصاحب التحولات الفسيولوجية عند البلوغ، فتبرز معها ردود فعل انفعالية تتميز بيقظة الحس الديني والتطلعات المثالية ومعارضة السلطة؟

هل ان الأمر مماثل عند كل المجتمعات، خصوصا تلك البدائية، كمجتمعات جزر «ساموا»؟ لماذا تبدو المراهقة في المجتمع الأمريكي فترة أزمة واضطرابات؟[٦٨].

ولقد استخرجت «ميد» من خلال دراساتها الميدانية الخصائص التي تجعل من المجتمعات البدائية مجتمعات من دون مراهقة وهي كالاتي[٦٩]:

١ - بساطة المجتمع: يتسم المجتمع في «ساموا» بالتحرر والانطلاق وانعدام الضبط العنيف، الشيء الذي يجعل النمو والنضج يتمان بسهولة وبساطة على عكس المجتمع الأمريكي، حيث يتسع مجال الضبط الاجتماعي ليشمل كل مجالات الحياة؛ فالطفل في مجتمعات «ساموا» يعيش بحرية ودون ضوابط أو محرمات (في مجال الجنس مثلا)، وإذا وجدت فإن وضوحها وطريقة تقبلها يخففان من المعاناة التي يتعرض لها شباب المجتمع الأمريكي.

٢ - سهولة المرور إلى سن الشباب: لا يشعر الفرد في «ساموا» بتهديد الفقر أو الكوارث الكبرى، ولا يجد نفسه مطالبا بأن يتألم من أجل الدفاع عن اقتناع أو الموت من أجل هدف ما؛ فلقد تعلم منذ الصغر ألا يعلق أهمية خاصة على أي شخص أو أن يضع آماله كلها فيه.

وبمثل هذا التحرر وهذه الطريقة في تلافي الصراعات والوضعيات الصعبة يمكن للفرد أن يمر من مرحلة الطفولة إلى مرحلة النضج ببساطة وسهولة فالشباب في «ساموا» يختلفون عن شباب القرون الوسطى الذين كانوا يجدون أنفسهم مضطرين للانقطاع عن العالم لخدمة الإله، وعن الهنود الذين يضطرون إلى قطع أصابعهم كقربان ديني. وبالتالي فإن هؤلاء الشباب يعيشون مشاعر عميقة، وهذا ما يميزهم عن غيرهم.

٣ - قلة البدائل: يتميز مجتمع «ساموا» بقلة الاختيارات والبدائل Opotions المتاحة لكل فرد عكس المجتمع الأمريكي الذي يجد أبناؤه أنفسهم أمام العديد من الامكانات: ففي مجال الدين مثلا بإمكانهم أن يكونوا (كاثوليك أو بروتستانت).

إن المجتمع الأمريكي يتميز بتعدد المواقف والقيم داخل المجموعة الواحدة، فللأب معتقداته الخاصة التي تختلف عن معتقدات زوجته وأخته ... ويضاف إلى هذا التعدد والاختلاف ما

يحصل من تناقضات بين المعتقد والممارسة اليومية من ناحية، وترواح التعاليم الدينية بين التحريم القطعي والتساهل من ناحية أخرى، وهذا مصدر من مصادر الصراع والاضطرابات التي تميز المراهقة.

٤ ـ المساواة: أي المساواة في معاملة الأطفال وعدم اعتماد مقاييس الجنس والسن وهو ما لا يحدث في المجتمع الأمريكي.

٥ ـ المعرفة: المعارف والحقائق التي تعني الوجود الإنساني كالجنس والحياة والموت متاحة للجميع، بعكس المجتمع الأمريكي الذي يكتم هذه الحقائق عن الشباب ويضللهم إذا ما طلبوا معرفتها.

٦ ـ الاستقلالية: المتمثلة في عدم تبعية الأبناء للآباء في «ساموا»، وانصهارهم في الجماعة بعكس المجتمع الأمريكي الذي يتميز بحميمية الصلة بين الأبناء وآبائهم.

هذه تؤدي إلى غياب ظاهرة العصاب ervouc وبالتالي إلى غياب المشاكل النفسية في مجتمع «ساموا»، فشبابه لا يعرفون الوضعيات الصعبة والاختيارات المتناقضة والظروف التي تثير الخوف والقلق والألم.

والفرق بين هذا المجتمع البدائي والمجتمع الأمريكي يكمن في أن الأول بسيط ومتجانس، يتطور ببطء ويبدو ثابتا من جيل إلى جيل، في حين ان المجتمع الأمريكي حديث ومتنوع ومختلط وغير متجانس(٧٠).

لقد أحدثت «مارجريت ميد» منعطفا أنثروبولوجيًا مهما في الدراسات التي تناولت مراحل العمر والشباب والمراهقة، على وجه الخصوص، وهزت المسلمات السائدة التي ترجع تفسير الظواهر المرتبطة بهذه المرحلة إلى أصول فسيولوجية تصبغ عليها مسحات سيكولوجية كثيرا ما أغفلت الجوانب الاجتماعية، واعتبرت المراهقة مرحلة عمرية وحالة خاصة في الحياة النفسانية، وتجربة يمكن رصد آثارها في مراحل متأخرة من الحياة (كأن يبقى بعض المرضى مراهقين حتى إن تقدمت بهم السن)(٧١).

وتبقى مساهمة «ميد» بالغة الأهمية بالرغم من تحذير بعض الدارسين من الاندفاع في الثقة بروايات الأنثروبولوجيين الأوائل بصفة خاصة، وذلك لأن جزءا غير قليل منها قد يكون صدر عن انبهار رومانسي أو سذاجة أو تزييف مقصود للحضارات البدائية لم تساعد في تقويمها في كل أبعادها بصورة دقيقة(٧٢).

ج - نسبية المفهوم من الوجهة السيوسيولوجية

ومهما يكن من أمر، فإن علماء الاجتماع الأمريكيين يعتبرون السابقين في نقد النظرة السيكولوجية الضيقة للمراهقة، وفي تطوير نظرية تعتبر التنشئة الاجتماعية مرحلة لخلق التلاؤم المتدرج مع القيم والأدوار الاجتماعية. ولقد اصدرت المجلة السوسيولوجية

الأمريكية (American Sociological Review) سنة ١٩٣٦ جردا للبحوث الصادرة حول المراهقة وأوردت المقولة التالية:

«لا يمكن تحديد المراهقة - بما أنها تجربة اجتماعية - بمفاهيم الحلم والنضج الفسيولوجي، بل يجب البحث عن بدايتها عندما لا ينظر المجتمع إلى الإنسان على انه طفل بل عندما ينتظر منه أن يتحمل مسؤوليات راشدة ...» وانطلقت بناء على هذه الرؤية لتعالج الصراعات والتناقضات بين طموحات الشباب والسلطة الأبوية مركزة على الدور الذي يلعبه المحيط الاجتماعي في تحديد ملامح المراهقة وخصائصها. ومن ثم تأكيد أنه لا يمكن اعتبار المراهقة واقعا ثابتا تتقاسمه البشرية أينما وجدت في ظل أي ظروف اجتماعية كانت.

فـ «موريس دوبيس» (Debesse) مثلا يرى أنه كثيرا ما يتم الخلط بين مصطلح الشباب (jeunesse) و «المراهقة» (Adolescence)، في حين أنهما لا يحملان المعنى نفسه. فالمراهقة ذات مدلول عام وتعني مجموع التحولات الجسدية والسيكولوجية التي تحدث بين سني الطفولة والكهولة، وعندما نتحدث عن «الحلم» فإننا نقصد الجانب العضوي للمراهقة وخاصة ظهور وبداية الوظائف الجنسية.

أما الشباب فيعني الجانب الاجتماعي للمراهقة، ويتجلى في الجيل الذي وصل إلى اكتمال النضج، أي امتلاك كل القدرات التي تؤهله لإزاحة الجيل الذي سبقه، وذلك بما يتمتع به من حيوية وحماسة[٧٣].

المراهقة عند (Debesse) مرحلة محددة في حياة الإنسان وتنقسم إلى:

١ - فترة ما قبل الحلم في سن ١٢ - ١٣ سنة، حيث تحدث في الجسم تغييرات بيولوجية تعطيه شكلا مغايرا أو قوة متنامية، فتصبح الطباع أقل استقرارا ويتم الابتعاد عن العادات الطفولية، ويولد التوق إلى أفق أرحب يتجاوز حدود العائلة والمدرسة. هذه الفترة التي يطغى فيها الميل إلى الحلم والخيال هي فترة تمهد للبلوغ ووظيفة التناسل.

٢ - فترة البلوغ وتمتد من ١٣ إلى ١٥ أو ١٦ سنة ويغلب عليها الطابع المتأزم، أو ما يطلق عليه الأزمة الحلمية (trouble pubertaire) وأعراضها الاضطراب وتقلب المزاج وعدم الثقة في المستقبل، وتسمى هذه الفترة «المراهقة الحلمية».

٣ - بعد أزمة البلوغ يستقر الجسم والحياة العقلية وتحل فترة المراهقة الشبابية (Adolescence Juvénile) وتدوم من ١٦ إلى ٢٠ سنة، وتتميز بأنها فترة التألق الشبابي وهي تتزامن مع مرحلة التلقين وتتصدر فيها المسائل المتعلقة بالسياسية والاقتصاد والاجتماع مقدمة الاهتمامات، ويتأخر العمل المدرسي وتزهر المشاعر ويصبح هناك اندفاع ونشاط، فبعد «البالغ» القلق المضطرب يأتي الرجل الشاب والفتاة الشابة اللذان ينظران إلى المستقبل بشغف وأمل وكثير من الخيال[٧٤].

المهم في استعراض التصور الذي اقترحه (Debesse) هو إقراره بأن هذه المراحل لا يمكن تعميمها. فهنالك من الشباب وخاصة فتيات الطبقات الفقيرة من ينتقل بسرعة من طور الطفولة إلى طور الكهولة فيصلوا جسديا وعقليا إلى الرشد في سن ١٧؛ في حين يتأخر ابناء الطبقات الميسورة فيظل بعضهم مراهقين في سن ٢٢ و٢٣ سنة. يقول (Debesse) «عندما نتقدم بهذه الفكرة إلى أقصى الحدود يمكن أن نقول أنه لا يوجد مراهقة بل يُوجد مراهقون ...»[٧٥].

إن تناول مرحلة المراهقة أو الشباب على أنها تعني مرحلة في سيرة ذاتية للفرد، يقتضي وضع حدود لبدايتها ونهايتها على خط الزمن ....، ولكن وفق أي مقاييس تبنى هذه الحدود؟

هنالك بعض المحاولات السوسيولوجية التي تضع نقاط استدلال ذات دلالات اجتماعية تمكن من استخراج خمس مراحل بين الولادة والوفاة:

١ - من الولادة إلى الدخول إلى المدرسة، ويتكون المحيط الاجتماعي في هذه المرحلة من العائلة الأصلية.

٢ - من الدخول إلى الخروج من النظام الدراسي: ويتكون المحيط الاجتماعي هنا من العائلة والمدرسة.

٣ - من انتهاء الدراسة إلى الزواج.

٤ - من الزواج إلى التقاعد: ويتكون المحيط الاجتماعي هنا من العائلة ومؤسسة العمل.

٥ - من التقاعد إلى الوفاة.

هذا التحقيب وإن اعتمد على مقاييس تبدو اجتماعية، إلا انه يُسقط الباحث في نوع من التنميط والثبوت والوصفة الجاهزة ويفضي إلى العديد من الالتباسات، فليس من الأكيد أن يمر كل الناس بهذه المراحل (مثل الأشخاص الذين لا يتزوجون أو العاطلين عن العمل أو المرأة في المنزل ... هذا إلى جانب أن هذا التحقيب تنقصه بعض المحطات المهمة وهو يغفل تدخل بعض المؤسسات الأخرى مثل الخدمة العسكرية، السن، الطلاق، وولادة الطفل الأول، والمعاشرة من دون عقد زواج.

وفضلا عن كل ما تقدم فإن محاولة القيام بتحديد مرحلة الشباب في سياق بيوغرافي يفترض وجود قطيعة بين مختلف مراحل العمر، وحدود بينها مثل نهاية الدراسة، الخروج من العائلة الأصلية، والشغل ...، ولكن ما العمل عندما تختلط هذه الحدود بوجود وضعيات وسيطة مثل حالات التدريب أو النيابة (interim)[٧٦].

من هذه الوجهة يندرج هذا التداخل في الوضعيات الاجتماعية في إطار تمطيط دورة الحياة الراجع إلى ارتفاع أمل العيش وطول وتعميم فترة التعليم، التي أصبحت محطة توقف مطولة[٧٧]، إضافة إلى تمطيط فترة الدخول إلي عالم الشغل، حيث يتميز المرور من نظام التكوين إلى نظام العمل بالبطء وطول مدة الاستكشاف والانتظار والتردد وما ينجز عن ذلك من تأخر سن الزواج

والاستقرار العائلي وتأجيل للإثبات الاجتماعي، ومن هنا يمكن القول بأن فترة المراهقة أو الشباب لم تتوقف عن التمدد بسبب البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تترك أفراد ناضجين بيولوجيا في وضع اجتماعي تابع(٧٨).

ولا يجد هذا التمطيط تفسيراته فقط في العوامل الديموغرافية، فالمقاربة الديموغرافية تقترح تفسيرات طبيعية تنطلق من أن نظاما ديموغرافيا ما ينتج عن تحولات في نسب الوفاة والخصوبة والتناسل، أي عن محددات ميكانيكية تضفي على الظاهرة طابعا كونيا متناغما وثابتا.

بالمقابل يصبح دور المقاربة السوسيولوجية هو نقد هذا التوجه الميكانيكي الوصفي لاقتراح قراءة جديدة لا تتعامل مع الشباب أو المراهقة كشيء قائم بذاته ومترابط الخاصيات. فالخصائص التي تحدد الرشد تختلف باختلاف المحيط الاجتماعي، وتحققها لا يتم دائما في المواعيد نفسها (الحصول على عمل،الزواج الحصول على مسكن مستقل، ...) و «الرشد المهني» ليس مرتبطا بالضرورة بـ «الرشد المدني» أو «الرشد الدراسي» ... «فهناك عدم ترابط بين رزنامات الدخول إلى الحياة، وهناك اختلاف في التكوين التاريخي والاجتماعي لسلسلة الخاصيات التي تميز مراحل العمر والتي تتغير وتتنوع حسب المجتمعات وحسب الانتماء داخل المجتمع الواحد(٧٩). إن الطابع المتغير للخاصيات الاجتماعية التي تسند على أساس السن، وارتباطها ببناء المجتمع وخصوصياته تجعل من الرشد - كمحدد اجتماعي - مجالا للصراع بين الشرائح العمرية وذلك في اتجاهين.

- الاتجاه الأول نحو الأسفل: ويتضمن ما يمكن تسميته بإستراتيجيات وضع في حالة لا مسؤولية، وتتمثل في عملية تأجيل بلوغ الرشد الكلي، وإبقاء جزء من المجتمع في حالة غير راشدة، أي حالة شباب، وهي إستراتيجيات تشبيب (Jevénisation) يعتمدها الكهول «الراشدون والناضجون» حتى يظلوا مالكين للحكمة والرصانة، خصوصا، ويظل الشباب خارج تلك الدائرة، أي في حالة تبعية وقصور وتحت وصاية.

- أما الاتجاه الثاني فهو إتجاه نحو الأعلى: ويتضمن إستراتيجيات إسقاط (Déclassement) يعتمدها الشباب، وتهدف إلى محاولة إزاحة من هم أكبر سنا بالحط من رتبهم وإخراجهم من دائرة الحياة الاجتماعية والحلول محلهم(٨٠).

خامسا: مركزية مفهوم الجيل

يعد مفهوم الجيل مفهوما أساسيا في دراسة الشباب كفئة اجتماعية مخصوصة، وفي تفسير الظواهر المرتبطة بالتطور التاريخي وتحليل العوامل المحددة للتغيير الاجتماعي، فكلمة génération ذات أصل إغريقي وهي مصطلح أساسي في الفلسفة اليونانية، فالإغريق القدامى كانوا واعين بأن العلاقة بين الأعمار ليست بالضرورة متناغمة، وبالتالي كانوا

متفطنين للنتائج الاجتماعية والسياسية للتعارض بين الأجيال، «فأفلاطون» كان يرى في الصراع الجيلي قوة محركة للتغيير الاجتماعي، و«أرسطو» كان يفسر الثورات بالصراع بين الأبناء والآباء، وليس فقط بالصراع بين الطبقات[٨١].

كما اعتُمدت الأجيال في الحضارات القديمة، خصوصا في المجتمعات ذات التقاليد الشفهية، كأداة لقياس الزمن التاريخي وتفسير حركته، وكانت بالتالي محور التفكير في الحياة والموت والزمن[٨٢].

ولقد استعمل «ابن خلدون» هذا المفهوم في بناء نظرية نشأة وانحلال الدولة التي اعتبر أن لها أعمارا طبيعية كما الأشخاص، وقدر الجيل بأربعين عاما. ومن ثمة فإن عمر الدولة لا يزيد ـ في الغالب ـ على مائة وعشرين عاما، على اعتبار أنها تمر بثلاثة أجيال هي جيل البداوة وجيل التحول إلى الحضارة وجيل الترف والانحلال والهرم[٨٣].

ويمكن القول إن فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في أوروبا هي الفترة الرئيسية التي تبلور فيها مفهوم الجيل بمعناه الغربي وذلك نتيجة للتحولات التاريخية التي شهدتها المنطقة والتي أفرزتها حركات اجتماعية قائمة بالأساس على العنصر الشبابي، إضافة إلى التيارات المتنامية التي بدأت تبحث عن نهج علمي لفهم التاريخ، وطرحت بالتالي مفهوم الجيل كأداة منهجية لقياس الزمن التاريخي.

وليس بخاف أن التفكير في مسألة الأجيال متأثر إلى أبعد الحدود بأطروحات «أوجست كونت» Auguste Vomte و«وليام ديلتي» William Dilthey في القرن التاسع عشر وأطروحات «مونتري» Fransois Mentré و«جوزي أورتيجا» «José Ortega» في بداية القرن العشرين التي توجت جميعا بنظرية المفكر الألماني «كارل منهايم»[٨٤]. وتندرج مقاربة «أوجست كونت» لهذا الموضوع في إطار الأسس التي وضعها لفلسفة التاريخ ونظرية العلوم. فتاريخ المجتمعات ـ عنده ـ قائم على قوانين مرتبطة أساسا بالطبيعة البشرية، وشروط تطورها ويتنزل تعاقب الأجيال في إطار مشروع نظري يقيم علاقة تناغم بين التاريخ العام للمجتمعات وتاريخ الأفكار، والعلوم. وعلى هذا الأساس تتطابق مراحل حياة جيل ما مع مراحل التطور الاجتماعي على النحو التالي: الطفولة = الإقطاع، المراهقة = الثورة، النضج = الوضعية[٨٥].

وبغض النظر عن أهمية بقية النظريات التي أشرنا إلى أصحابها فإن أبرزها تبقى في نظرنا نظرية المفكر الألماني «كارل مانهايم»، التي تضمنها كتابه «مشكل الأجيال»[٨٦]، فهو يرى أن مفهوم الجيل أساسي ويستمد أهميته من الإمكانات التي يتيحها لتحليل تشكل الحركات الاجتماعية والفكرية وفهم التحولات المتسارعة في المجتمع. ويؤكد أن علم الاجتماع مؤهل أكثر من غيره من الاختصاصات لتناول هذا المفهوم وتحليله وإثرائه واستخراج أشكال وعناصر وأسس «ظاهرة الأجيال» في إطار البحث عن القوى المحركة للمصير الاجتماعي[٨٧].

وتُبنى نظرية «مانهايم» على مفهوم الوحدة الجيلية Ensemble générationel التي تستمد عناصرها من مفهوم الوضع الطبقي الذي يقصد به بشكل عام: «وضعية متجانسة لمجموعة من الأفراد في إطار بنية اقتصادية ونظام سلطة لمجتمع ما يتحدد وفقها مصيرهم الجماعي (البروليتاريا، الأعراف مثلا...) ولا يمكن لهم الخروج من هذه الوضعية إلا عبر تحول اجتماعي فردي أو جماعي ...»(٨٨).

ويستعير «مانهايم» من هذا المفهوم الاقتصادي عنصري الوضعية المتجانسة والفضاء الاجتماعي ليحدد مفهوم الوحدة الجيلية على النحو التالي:

«وحدة الجيل هي وضعية متجانسة في فضاء اجتماعي لأفراد ينتمون إلى الجيل نفسه»(٨٩)، وبالتالي فإنه يمكن القول إن الجيل يعادل تقريبا الطبقة، فهو حدث موضوعي وموقع في المجتمع مؤسس على نسق بيولوجي للوجود الإنساني. إلا أن العوامل البيولوجية عند «مانهايم» (على عكس الوضعيين) ليست محددة في تفسير الظاهرة الاجتماعية والتاريخية، وهي في أحسن الحالات أداة لرسم حدود الجيل(٩٠).

الجيل إذن عند «مانهايم» وضعية متجانسة للشرائح العمرية المتقاربة في فضاء اجتماعي تاريخي. وكما أنه بالإمكان تعريف خصوصية الوضعية الطبقية انطلاقا من المحددات الاجتماعية والاقتصادية فإنه من الممكن أن نقف على العوامل البنيوية التي تشكل ظاهرة الجيل وهي كالآتي:

١ - الظهور المستمر لفاعلين ثقافيين جدد واختفاء العاملين الثقافيين القدامى»: فمع تجدد الناس تختفي مكتسبات تراكمت، وتتاح انتفاءات جديدة لأزمة وإعادة نظر فيما هو موجود، وبالتالي نتعلم نسيان ما لم يعد مستعملا، وتحصل لنا الرغبة فيما هو غير مكتسب بعد . إن الاختفاء المستمر للفاعلين الثقافيين السابقين والأجيال السابقة يضمن استمرارية المجتمع...».(٩١)

٢ - المساهمة المحدودة في الزمن: يجسم اختفاء الفاعلين القدامى وظهور الفاعلين الثقافيين الجدد عملية التشبيب الاجتماعي للمجتمع، أي الانطلاق من جديد بطاقة حيوية جديدة لبناء مصير جديد مبني على تجارب جديدة في إطار اجتماعي وفكري معين يربط بين أفراد جيل واحد.

٣ - التناقل المستمر للإرث الثقافي: يتشكل الوعي الإنساني من خلال تراكم التجارب بتعاقب الزمن والتقدم في العمر، وأهم هذه التجارب تلك التي تحدث في سن الشباب. ويعد تناقل الإرث الثقافي خاصية أساسية في العلاقة بين الأجيال، وهي بالأساس علاقة تفاعلية بين المعلم والتلميذ، يقول «مانهايم» «ليس المعلم فقط هو الذي يعلم التلميذ .... التلميذ أيضا يعلم المعلم ... إن الأجيال يتأثر بعضها ببعض باستمرار ...»(٩٢).

٤ ـ استمرارية تغير الأجيال: إن التجديد الثقافي والتطور الإنساني مرتبط أساسا باستمرارية تغير الأجيال «فلو لم تكن هنالك أجيال جديدة في السياق الاجتماعي لاستحال التجديد، ولو لم يكن هنالك تواصل لما أمكن تفادي الصدام...»[٩٣].

ولقد ساهمت التحولات والأحداث التاريخية التي ميزت عشرية الستينيات وخصوصا انتفاضات الطلبة، في تزايد الاهتمام بموضوع الأجيال، حيث انكب الأخصائيون على دراسة السلوك السياسي للشباب في محاولة لتفسير وتحليل هذه الانتفاضات التي أعقبت عشرية الخمسينيات والسلبية الظاهرية التي ميزت الفئات الشابة آنذاك. وركزت الدراسات على مضامين الحركات السياسية والاحتجاجية والمواضيع التي طرحتها، خصوصا ما تعلق منها بالحقوق المدنية وحرب الفيتنام وإصلاح التعليم، وتوصلت إلى استنباط مفهوم «الجيل السياسي» المستعمل في علم الاجتماع السياسي والتاريخ[٩٤]. ولقد طورت بعض المقاربات السوسيولوجية هذا المفهوم بتركيزها على أن ما يميز جيلا ما ليس العوامل الداخلية التي تربط بين أفراده، وإنما هو وجود عامل خارجي يعطي للجيل هويته، وهو ما يطلق عليه «الحدث المولد» Evénement Générateur، أي الإشكالية التاريخية التي تولد جيلا معينا، وتعطيه ذاتيته، وتحدد معاصرته، وتشكل ذاكرته الجماعية[٩٥].

ملاحظات ختامية

إن القصد من هذه الدراسة هو التدليل على أن الشباب موضوع بحث علمي بشكل عام، وهو بالأساس مبحث أساسي في علم الاجتماع يمكن أن يرتقي إلى درجة التخصص، فلطالما ساد في البحث العلمي العربي التطرق إلى قضايا الناشئة العربية من منطلقات عامة تتعلق إما بالتربية وإما بالخدمة والرعاية الاجتماعي وإما بمجالات الترفيه والرياضة. وكثيرا ما آلى علم النفس وعلم النفس التربوي على أنفسهما مهمة دراسة الجوانب العلائقية والسيكولوجية للشباب في مناطق من الوطن العربي. ولقد تبين من خلال تحليل وتصنيف أكثر من ٢٥٠ عملا علميا حول الشباب العربي حتى نهاية الثمانينيات أن علم النفس وعلم التربية استأثرا بأكثر من ٦١ ٪ من هذه الأعمال، في حين لم تتجاوز الدراسات السياسية ١,٥ ٪ والدراسات الأنثروبولوجية ٠,٥ ٪[٩٦].

وعلى اهمية العديد من المبادرات التي كانت تطمح إلى الشمولية مثل دراسات مركز الإنماء العربي[٩٧]، أو بحوث جهاز الدراسات والبحوث الاستشارية في الكويت[٩٨].

وعلى الرغم من جدية عدد من العمال كدراسات «عزت حجازي»[٩٩]، و«أحمد عبدالله»[١٠٠] في مصر، وعدد من البحوث والاستطلاعات الميدانية التي أجريت في دول

الخليج العربي[١٠١] مع كل هذا فنحن ما نزال في حاجة ماسة إلى تضافر الجهود والمناهج، والاستفادة من التجارب المختلفة للتأسيس إلى مقاربات سوسولوجية تستفيد من كل الاختصاصات، وتتكامل فيها الاستطلاعات الميدانية ...

فالدعوة إلى علم اجتماع الشباب لاتعني تطبيق منهج وتخصص وحيد في هذا المجال، بقدر ما تعني التفتح على كل المقاربات ووجهات النظر؛ فالدراسات السوسيولوجية العصرية هي بالأساس دراسات ديناميكية ومتعددة الاختصاصات، تدرس المجتمع في حركته وتفاعلاته الداخلية والخارجية.

وإن في هذه المقدمات دعوة إلى التطرق إلى الشباب كواقع اجتماعي يحدده المجتمع لجيل يضم فئات متقاربة في السن، ومختلفة من حيث الجنس والانتماء الاجتماعي، تشترك في كونها تمر بمؤسسات التنشئة وبمرحلة إعداد أو انتظار للدخول إلى الحياة الاجتماعية، أوفي كونها قد احتلت حديثا موقعا فيها. فهذا التعريف يجنب دراساتنا السقوط في تعميمات المقاربات الأخلاقية والكهولية التي لا تميز بين الوصاية والرعاية، ويجعل من البحث العلمي في هذا المجال عملا متواصلا يحاول مواكبة التحولات المتسارعة التي تهز العالم

وإن معرفتنا بشبابنا لا تتصل بواقعنا المحلي في مجتمعاتنا فحسب، وإنما تمتد إلى علاقتنا بعالم يمر بأعظم وأخطر التحولات التي تفرضها ظاهرة العولمة. ولقد أجمعت التجمعات الثقافية الدولية على أن:

«انتهاء الحرب الباردة لم يحقق السلام العالمي، وقد شهدنا زيادة في جميع أنواع التطرف، وتصاعدا في الصراعات الداخلية، ونشأ ذلك أساسا عن قضية الذاتية، ولذا فإن مفهوم الأمن يجب أن يأخذ الثقافة في الحسبان، كما أن التسامح الثقافي يعد امرا جوهريا لتحقيق السلام. إن الشباب هم دوما ضحايا الصراع، لكنهم نظرا لأنهم يتمتعون في أحيان كثيرة بأذهان أكثر انفتاحا ممن يكبرونهم ـ قادرون على الاسهام اسهاما في حل هذه الصراعات»[١٠٢].

وختاما فإن سوسيولوجيا الشباب ليست خطابا عن هذه الفئات بقدر ما هي مجال للإصغاء وفضاء لحديث الشباب عن أنفسهم وعن محيطهم والعالم الذي يعيشون فيه، فهم أقدر على التعبير عن طموحاتهم ومشاغلهم وواقعهم، وتحفظ الذاكرة العربية أنه لما استخلف «عمر بن عبدالعزيز» قدمت له وفود البلاد وكان بينها وفد أهل الحجاز فاشرأب منهم غلام للكلام فقال عمر «يا غلام ليتكلم من هو أسن منك» فقال الغلام «يا أمير المومنين إنما المرء بأصغريه قلبه ولسانه، فاذا منح الله عبده لسانا لافظا وقلبا حافظا فقد أجاد الاختيار، ولو أن الأمر بالسن لكان هنالك من هو أحق بمجلسك منك» فقال عمر «صدقت تكلم فهذا هو السحر الحلال ...».

الهوامش

1- MAUGER (GERARD): Préface de «Le probléme des génération> de KARL MANNHEIM,ED. NATHAN.PARIS P.15.

2- BOURDIEU (PIERRE): <La jeunessc n'est qu'un mot> In question de sociologie Ed.Minuit. PARIS. 1984.

3- Fruit de la passion, les 20-30 ans se mettent a table> lec éditions ouvriéres. Paris 1986-p7.

4- سورة الكهف، الآية ١٣.

5- سورة مريم، الآية ٢٠.

6- سورة مريم، الآية ١٢.

7- لسان العرب لابن منظور، دار بيروت ١٩٩٤، مادة رهق، ص.ص ١٢٤١ ـ ١٢٤٢.

8- المصدر نفسه، مادة صبا، ص.ص ٤٠٧ ـ ٤٠٩.

9- المصدر نفسه، مادة فتا، ص ١٠٥١.

10- المصدر نفسه، مادة فتا، ص ١٠٥١.

11- المصدر نفسه، مادة فتا، ص ١٠٥١.

12- Congrés Mondial sur la jeuunesse (Rapport final) BARCELONE - ESPAGNE 8-15 juillet 1985 Ed.UNESCO -PARIS 1986 P.15

13- SZPAKOWSKA (Janina KARLA) jeunes gens: essai de systématisation des connaissances spécifiques a la classe d'age 13-25 - ans UNIVERSITE Montréal 1988 p.p. 19-20.

14- ZGHAL (ABDELKADER):«Note pour un débat sur la jeunesse arabe» IN «La jeunesse et Le changement social» CERES TUNIS 1984.P10.

15- إبراهيم النجار والبشير الزربي: «الفكر التربوي عند العرب»، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٥، ص ٣٩٧.

16- نادية جمال الدين، «فلسفة التربية عند إخوان الصفا»، المركز العربي للصحافة، القاهرة ١٩٨٣، ص ١٤٢، نقلا عن أحمد عبدالله: «قضية الشباب مصريا وعربيا وإسلاميا ودوليا»، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، القاهرة ١٩٩٤.

17- المصدر نفسه، ص ص ٣٦٩ ـ ٣٧١.

18- DOLTO (Fransoisc): La cause des adolescents . ed. LAFFONT.PARIS 1988,P.14.

19- المصدر نفسه، ص ٢٦.

20- TOUBLANC (jean Edmond): «Le réveil du copos» dossier sur l'adolescence, in Sciences et vie N° 188 sep. 1994, p.5

21- المصدر نفسه، ص٦.

22- المصدر نفسه، ص ص ٨ ـ ٩.

23- VAN GENNEP (Arnold): «Les rites de passage: étude systématique des rites». EdPICARD Paris.. 1991PP.97-98.

24- المصدر نفسه، ص ص ٩٥ ـ ٩٦.

25- المصدر نفسه، ص ٩٨.

26- المصدر نفسه، ص ص ١٠٠ ـ ١٠١.

27- روبرت برنشفيك: «نظرات اجتماعية على الفقه الإسلامي القديم، «ترجمة بطرس مرقص في مطالعات في العلوم الاجتماعية، دار المعارف، مصر، شتاء ١٩٦٠ - ١٩٦١، ص ٤٠.
28- CHARBONNIER (Perre): «L'entrée dans la vie au XV siécle d'aprés les lettres de rémission» Actes du XII congrés de la société des historiens médiévistes 1986 p.p 71 -103.
29- ARIES (Philippe): «L'enfant et la vie familiale sous l'ancien régime» Ed. Le seuil. PARIS 1973 P.P. 44-45.
30- MAUGER (G)«La jeunesse n'est elle qu "un mot?» in «la jeunesse d'aujourd'hui regard sur les 13-25 ans en France» la documentation fransaise. PARIS ,1987 P 20.
31- «Fruit de la passion» . Op.cit P.7.
32- MAUGER (G) Op.Cit p.24.
33- BOURDIEU (P) «La jeuness n'est qu'un mot» Op.cit. p.143.
34- المصدر نفسه، ص ١٤٢.
35- Balandier (Georges): Authropo - Logiques Librairie Générale Francssaise PARIS 1985 P.87.
36- Bourdieu (P) Op.cit p.145.
37- BALANDIER (G) Op.cit P.91.
38- يعتبر «شورتز» أن الأمر لايهم إلا الذكور، وذلك لأن النساء في تقديره مرتبطات بمجموعات القرابة، وهن على هامش الروابط الاجتماعية الأخرى وتجمعاتهن هي مجرد باهتة من تجمعات الذكور وتابعة لها.
39- المصدر السابق، ص ص ٩١ - ٩٣.
40- EISENSTADT: «From Génération to génération .agc groupe and social structure». ED. FREE PRESS. New York 1956/1971.
41- Vangennep (A): Op cit. P.124.
42- المصدر نفسه، ص ١٢٢.
43- ELIADE (MIRCEA): «Initiations, rites, sociétés secrétes» Ed. Folio/Essai Gallimard 1956 p.26.
44- المصدر نفسه، ص ص ٢٣ - ٥٧.
45- المصدر نفسه، ص ص ٥٤ - ٥٧.
46- individu dans sa société: Essai «LINTON (RALPH): La culture des Iles marquises» IN. L' ANTHROPOLOGIE Psychanalytique> par ABRAM KARDINER, Ed.GALLIMARD d' 1969 P.229.
47- المصدر نفسه، ص ٢٢٩.
48- اللافت للانتباه أن المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي عُقد بالقاهرة سنة ١٩٩٤ لم يستعمل مصطلح الشباب أو JEUNESSE في تقريره النهائي، إنما مصطلح المراهقة ADOLESCENCE انظر:
Rapport de la Conférence Internationale sur la population et le développement O.N.U Le eaire 13-15 Sep. 1994 56.
49- DEBESSE (Maurice) «L'adolescence» série que sais-je? PUF 1979 P.12.
50- PEROT (Michelle): « Apaches ou héritiers: l'adolescence a une histoire» IN SCIENCES ET

VIE No 118 Op.cit p.108.

-51 جان جاك روسو: «إيميل أو تربية الطفل من المهد إلى الرشد» ترجمة نظمي لوقا الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٥، ص. ١٧٨.

-52 المصدر نفسه، ص. ٢٢٤.

-53 PERROT (M): Op Cit p.109.

-54 CHabrol (he nri): «La dépression de l'adolescent» que sais-je?PUF 1988 P.5.

-55 المصدر نفسه، ص ٢٠.

-56 PERROT (M): Op cit pp 106-107.

-57 Henny (RENE): «Létudiant enter sa création et son inhibition» P99.

-58 DEBESSE (M): Op cit.p.13.

-59 DOLOTO (F): Op cit p.70.

-60 HALL (STANLEY): «Adolescence, its psychology and its relations to physiology, ANTHROPOLOGY,SOCIOLOGY, Sex,crime religion and éducation» NEW YORK.App le ton 1904.

-61 DOLTO (F) Op.Cit p.71.

-62 المصدر نفسه ص ٧٢.

-63 MEAD (MARGARET): «Moeurs et sexualité en Océanie» ed. Plon.

-64 MEAD (M): «une éducation en nouvelle GUINEE», ed. PAYOT PARIS 1973.

-65 MEAD: «*Moeurs et sexualite ...*» *op.cit p.297*

-66 المصدر نفسه، ص ص ٢٩٤ ـ ٢٩٨.

-67 المصدر نفسه، ص ٢٩٩.

-68 المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

-69 المصدر نفسه، ص ص ٤٣١ ـ ٤٣٨.

-70 المصدر نفسه، ص ٤٣٦.

-71 DIATKINER :« Devenir adolescent, rester adolescent»p.57.

-72 عزت حجازي: «الشباب العربي ومشكلاته»، عالم المعرفة، عدد ٦، الكويت ١٩٨٥، ص٦٧.

-73 DEBESSE (M): Op cit p.6.

-74 المصدر نفسه، ص ص ٧ ـ ٨.

-75 المصدر نفسه، ص ٩.

-76 MAUGER (G): «La jeuness ...» op.cit p22.

-77 CHAMBOREDON (jean claude): «Adolescen et post-adolescence: la juvénisation: remarques sur les transformation récentes des l imites et de la définition sociale de la jeunesseS IN: <adolescence terminée adolecence interminable» (collectif) PUF. PARIS 1985.16.

-78 LEMOINE (CLaude): «l,évolution perturbatrice du jeune en quéte d'identité» IN Adolescence et identité (collectif): Ed.hommes et perspectives Marseille 1990 p.62.

79- CHAMBOREDONC OP CIT. P20.

80- المصدر نفسه، ص ص ٢١ ـ ٢٢.

81- BRAUNGART (RICHARD ET MARARET): Les générations politiques» IN Générations et politiques» la presse de l'université LVAL PAPRIS 1989 Ed. Economica pp. 11-12.

82- ATTIAS - DONFUT (CLaudinc): «Sociologie des générations:l'emperint du temps» Ed. PUF PARIS 1988 P.P 17-18.

83- عبدالرحمن بن خلدون: «المقدمة» الدار التونسية للنشر ـ تونس، ١٩٨٤ ج١، ص٢٢١.

84- MANNHEIM (KARL) «Le probléme des générations» Op.citA.

85- ATTIAS - DONFUT: Op Cit. p.25.

86- انظر عرضا إضافيا لأهم الأطروحات حول مفهوم الجيل، خصوصا نظرية «مانهايم» في: المنجي الزيدي: «أهمية مفهوم الجيل في دراسة قضايا الشباب العربي» في مجلة «إضافات» الجمعية العربية لعلم الاجتماع»، القاهرة، جانفي ٢٠٠١.

87- MANNHEIM (K):Op Cit p.40.

88- المصدر نفسه، ص٤٢.

89- المصدر نفسه، ص٤٣.

90- المصدر نفسه، ص٤٤.

91- المصدر نفسه، ص٤٩.

92- المصدر نفسه، ص٥٦.

93- المصدر نفسه، ص ٥٧.

94- BRAUNGART: Op Cit pp6-29.

95- FAVER (Pierre): De la question sociologique des génération et de la difficulté a la résoudre Op.Cit p.301 . BEN TAHAR«dans le cas de la France IN «Générations et politique». cit

96- (MEKKI): La jeunesse arabe a la recherche de son identite ALKALAM. RABAT 1989 PP. 12-13.

97- على سبيل المثال دراسات زهير حطب وعباس مكي ـ الطفرة والشباب ١٩٧٧ ـ السلطة الأبوية والشباب ١٩٧٨ ـ مأزم الشباب العلائقي ١٩٨١.

98- على سبيل المثال دراسات سالم مرزوق الطحيح: الشباب والأسرة ـ الشباب ووقت الفراغ ـ الشباب والحاجة إلى المال ... وكلها تتناول بالبحث حالة الكويت.

99- عزت حجازي: «الشباب العربي ومشكلاته» مصدر سبق ذكره.

100- أحمد عبدالله: «قضية الشباب» مصدر سبق ذكره.

101- راجع مثلا:

ـ إجلال إسماعيل حلمي: الاغتراب الاجتماعي بين الشباب في مجتمع الإمارات ـ دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الإمارات، شؤون اجتماعية، العدد ٤٠ ـ ١٩٩٣ ص، ٥ ـ ٤٠.

ـ جهينة العيسى: الاغتراب بين الطلبة الجامعيين القطريين والبحرينيين واليمنيين حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية جامعة قطر ـ الدوحة ١٩٨٨، ص ٧٧ـ ١٠٤.

- عبد الحميد جابر، سليمان الخضري الشيخ: «اتجاهات الطلبة والطالبات بجامعة قطر، نحو القضايا الاجتماعية. «ضمن دراسات نفسية في الشخصية العربية. عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٨، ص١٧٧ ـ ٢١٢.
- علي أسعد وطفة: «الطموحات السياسية وأبعادها القومية والاجتماعية» في عالم ـ الفكر. الكويت، جانفي ٢٠٠١، ص ص ٢٠٦ ـ ٢٤٦.

102- التقرير النهائي للمؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية، اليونسكو ـ ستوكهولم ـ السويد، ٣٠ مارس ـ ٢٠ أبريل ١٩٩٨، ص ص ٧٤ ـ ٧٥.

عالم الفكر
العدد 3 المجلد 30 يناير - مارس 2002

سوسيولوجيا التحديث والتغير في المجتمع القروي

قراءة تركيبية ونقدية في الحالة المغربية

د. محمد شكري سلام*

تقديم

تميزت جل المجتمعات في مختلف العصور، وحتى مرحلة متأخرة من الزمن الاستعماري الحديث، بكونها مجتمعات فلاحية، قروية وزراعية، الأمر الذي استوجب على مستوى النظرية كما على مستوى الممارسة. بالنسبة لصانعي القرار السياسي، كما بالنسبة للباحثين في مجالات السوسيولوجيا والاقتصاد والسياسة والأنثروبولوجيا صياغة إرث وتراكم، فيما يتعضى بقوة مع سيرورة التمية. إن الانتقال بهذه المجتمعات من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم هو انتقال لا ينفصل في جوهره عن مطارحة جذرية لضرورة تحديث البنيات الاجتماعية التقليدية، واجتراح مسار جديد يتمثل في التغير الاجتماعي. إن القول هنا يلتصق بالكتلة الغالبة من مجموع بلدان المعمور، أي بلدان العالم الثالث، كما يلتصق بصفة خاصة بالبلدان العربية، التي صاغت أيديولوجيّا وعلميّا من خلال نخبها السياسية الثقافية الحلم بضرورة تحديث مجتمعاتها، التي ظلت في جزء مهم منها مجتمعات قروية أو ريفية بحكم ناظمتها الديموغرافية السائدة. بل إن المجال الحضري هو في عمقه مجال تسوده امتدادات بينة لما هو قروي، سواء من خلال أنماط العيش المادية أو التمثلات الرمزية والثقافية.

من هنا نقترح دراسة هذا السياق من التطور، الذي ميز المجال العربي تنظيرا وممارسة، وذلك بتخصيص المقال حول حقل السوسيولوجيا، وتخصيص المقام أيضا حول المجتمع المغربي. إن إشكاليتنا المركزية في هذا البحث هي فحص النتائج التي انتهت إليها نظريات

(*) كاتب وباحث من المغرب.

التحديث من جهة أولى، ونظريات التغير الاجتماعي من جهة ثانية، مع ارتباط منهجي بتفكير ضروري في العلاقة بين التحديث والتغير داخل المجتمع القروي بالمغرب. من هنا ركّبنا مفاصل هذا البحث وعناصره من النقاط الثلاث التالية:

١ـ مفهوم التحديث بين وهم التقدم وعنف الاستعمار.

٢ـ التغير الاجتماعي: من التحليل الماكروتاريخي إلى التحليل السوسيولوجي.

٣ـ التحديث والتغير في المجتمع القروي: حالة المغرب.

أولا: مفهوم التحديث بين وهم التقدم وعنف الاستعمار

يختلف مفهوم التحديث Modernisation عن مفهوم الحداثة Moderniame، فإذا كان جان بودريار لا يعرف التحديث، بقدر ما يعرف مفهومي الحداثة والنزعة الحداثية، في «الموسوعة العالمية»[(١)]، مؤكدا وجود تمايز واضح بين الحداثة والنزعة الحداثية المرتبطتين بالحقل الرمزي الخاص بالأفكار، سواء من خلال الأيديولوجيات أو الآداب، فإنه لا يستحضر مفهوم التحديث لارتباطه بسياق خاص له علاقة بالحقل المادي وخاصة المجال الصناعي.

يبين هشام شرابي الأساس النظري للتمييز بين المفاهيم الثلاثة: «إذا نظرنا إلى الحداثة من الناحية التاريخية، استنادا إلى إطار واسع هو إطار التجربة الأوروبية منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى القرن العشرين، نجدأنها تمثل كيانا عاما متكاملا ذا خصائص متميزة بوضوح. وتبرز من هذه الزاوية ثلاث خصائص: الأولى تتيح لنا فهم الحداثة بوصفها بنية كلية، والثانية بوصفها سياقا شاملا، والثالثة بوصفها وعيا نوعيا. ويمكن القول هنا إن مفهوم الحداثة Modernity يقابل الخاصية الأولى المتعلقة بالبنية، وإن مفهوم التحديث Modernization يقابل الخاصية الثانية المتعلقة بالسياق، وإن مفهوم النزعة الحداثية Modernism يقابل الخاصية الثالثة المتعلقة بالوعي «[التشديد للمؤلف]»[(٢)].

يشير مفهوم التحديث إلى تجربة عيانية تحققت في الزمان والمكان، أي سياق من دونه لا يمكن تصور سيرورة تحديثه لبنية كلية معينة. التحديث هو سياق التحول الاقتصادي والتكنولوجي كما جرى تاريخيا لأول مرة في أوروبا، وهو يمثل ظاهرة أوروبية[(٣)]؛ لذلك فقد أصبح التحديث مرادفا للإنماء الاقتصادي ومحاكاة لأنماط اقتصادية مميزة للبلدان الغربية. يتمحور التحديث حول انتشار نموذج التصنيع الغربي المتطور بالمراكز ليعمم بالبلدان المحيطية، وهذا ما يلاحظه سمير أيوب من أن «فكرة التحديث الحضاري ترتبط في نظر أغلب علماء الغرب بفكرة الصياغة الغربية Westernization للمجتمعات التقليدية»[(٤)].

إن الدافع الأساسي لتداول هذه الدلالة الخاصة بمفهوم «التحديث»، التي تفيد التصنيع،

هو سيادة علاقات دولية جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة مع حصول بلدان بآسيا وأفريقيا على استقلالها السياسي، مما أدى إلى توظيف مفهوم «التحديث» في العلوم الاجتماعية، وخاصة من طرف علماء الاجتماع الأمريكيين. يشير أحد الباحثين المغاربة إلى أنه بعد تداول الغربيين لوصف الشعوب «المتوحشة» في القرنين السادس والسابع عشر، ثم الشعوب «البدائية» في بداية القرن التاسع عشر مع النظريات التطورية، وبعدها الشعوب «المتخلفة» أو «العالم الثالث» في نهاية الأربعينيات، ثم أخيرا الشعوب «السائرة في طريق النمو» أو «النامية» في السبعينيات من هذا القرن. فإن مفهوم «التحديث» لم يتبلور إلا في هذ السياق الفكري الذي يركز على مردودية المؤثرات السوسيو ـ ديموغرافية أو البنيوية مع تحطيم كلي للعناصر التقليدية[٥].

لم يكن ظهور مفهوم «التحديث» وتداوله في عقدي الخمسينيات والستينيات إلا تجاوزا لمفهوم «التغريب»، الذي لقي معارضة شديدة. لكن مفهوم «التحديث» وبعد بروز مضمونه الأيديولوجي، أصبح دالا على سيرورة تصنيعية أحادية البعد، تتمثل في «نقل التكنولوجيا»[٦]، وقد أدى هذا النقل إلى تبعية البلدان التي حاولت تحقيق «التحديث» ولم يؤدِ إلى تطورها، مما شكل حافزا قويا لصياغة علماء الاجتماع لنظريات سوسيولوجية حول التحديث، تركب بين كل العناصر الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتتجاوز البعد «التصنيعي» كبعد وحيد في عملية التنمية[٧]. وقد ارتكزت تلك النظريات السوسيولوجية الأمريكية على التحليلات الماكرو ـ سوسيولوجية الكبرى لكل من إميل دوركايم وماكس فيبر، التي تميز بين مجتمعات حديثة وأخرى تقليدية، إلا أن الأساس الفلسفي لهذه النظريات مستمد من نظرية التطور، لهذا فإن نقل نموذج التحديث إلى بلدان غير غربية، سواء على مستوى التحليل أوعلى مستوى التطبيق، ارتبط بالتفكير في مسألة التنمية التي تمت مقاربتها انطلاقا من مدخل إستاتيكي. يعبر سمير أيوب عن هذا المدخل الإستاتيكي في دراسة التنمية في علاقتها بالتحديث «هذا المدخل الآلي الإستاتيكي لدراسة التنمية من منظور التخلف، قد عبر عن المزاج المحافظ لفترة الستينيات، وهو الذي يعتبر التخلف بمنزلة موقف اجتماعي اقتصادي يفتقد العناصر والخصائص الضرورية للموقف المتقدم، أو لموقف المجتمعات المتقدمة، تلك الخصائص التي تتمثل في التصنيع وتكوين رأس المال والتكنولوجيا المتقدمة والمهارات الفنية وما إلى ذلك. وقد كان طبيعيا أن ينبثق الحل المقترح لمشكلة التخلف من طريقة النظر إلى المشكلة ذاتها»[٨]. تمت مقاربة إمكان تنمية مجتمعات التخلف انطلاقا مما يغيب فيها ويحضر في مجتمعات التقدم، أي أن تطورها رهين بتحديثها الذي يظل مشروطا بدوره في التصنيع وتكوين رأس المال ونقل التكنولوجيا. والبعد التطوري الثاني الكامن داخل هذه المقاربة هو الانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية في أوروبا، وهو بعد تتأكد

محدوديته في دراسة مجتمعات لا غربية وأفريقية وآسيوية وجنوب ـ أمريكية، نظرا لأن «التحديث» لا يتعارض مع «التقليد» في هذه المجتمعات، بل يتكاملان ضمن التشكيلات والبنيات الاجتماعية نفسها.

بعد عرضه للسياق النظري الذي تبلورت في إطاره نظرية التحديث [الحداثة في المجال الاقتصادي]، خاصة مع روستوف والنظرية الماركسية، مما أدى إلى ترسيخ خطاطات تطورية أحادية الاتجاه؛ يُظهر جورج بلاندييه أن التصور القائل بأن الحضارة الصناعية تنتهي بالانتشار في مجتمعات أخرى لاغربية هو مجرد تصور عام لا يعين الخصائص المميزة لهذه المجتمعات، التي يمكنها أن تقبل الحداثة في إطار سيرورة واستمرار ما هو «تقليدي»؛ فالتغير لا يكون إلا باندماج الحديث في التقليدي، وقوة التقليدي على استيعاب الحديث، لأن «المجتمعات النامية هي المجتمعات التي تستوعب فيها بشكل جيد جدليات التقليد والحداثة، التقليد والثورة. والجدليتان معا تجتمعان في الحالات التي ينتج فيها النمو الاقتصادي عن سياسة غايتها التغيير الجذري للبنيات»[٩]. أظهر البحث الأنثروبولوجي أن التقليد لا يتعارض مع الحداثة في المجتمعات غير المتقدمة، وهذا يكشف عن واقع أساسي هو أن التحديث لا يختزل في التصنيع، كما أن تقدم هذه المجتمعات وتنميتها لا يمكن أن يكونا بالسيرورة الأحادية الاتجاه والخطية التطور نفسها، التي عرفتها أوروبا وبعدها أمريكا الشمالية في تاريخ قريب. انتقد إزنشتادت (Eisenstadt) هذه السيرورة الخطية للتحديث، وأسس لمقاربة جديدة تقيم كل النظريات التي تناولت مسألة التحديث، فأعاد بناء مقاربة ترفض تعميق التعارض السطحي بين التقليد والحداثة، وتحلل خطط التطور في مجتمعات أوروبية وأخرى شرقية [الهند، الصين]؛ لتستنتج دور التقليد في التغير، لأنها قد تكون حافزا له لا عائقا أمامه، فالحضارات الحديثة ليست متطابقة بل هي متعددة ومتنوعة، وإن كانت كلها تخص مجتمعات «ما بعد تقليدية»[١٠].

أما سملسر Smelser فيركز على تمايز عناصر البنية الاجتماعية لدراسة ظاهرة التحديث، إذ يبرز في كتابه «سوسيولوجيا الحياة الاقتصادية» الصادر سنة ١٩٦٣ أن الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث يشترط حصول تغيرات مختلفة في المجالات التقنية والزراعية والصناعية، وما ينتج عنها من ظواهر كزيادة التخصص في العمل، وتغير أدوار الأسرة والدين[١١]. إن نظرية سملسر حول التحديث تشير إلى تعدد التغيرات في كل الأنساق الفرعية للنسق الاجتماعي الكلي كشرط للتحديث، كما تكشف عن واقع جديد يتمثل في تشكل ظواهر اجتماعية جديدة، وفي عدم اشتراط درجة معينة من التطور ـ خاصة التصنيع ـ لحصول التغير والتحديث. بل يمكن لعوامل أخرى أن تكون ذات أهمية في التحديث ومن بينها عامل الاستعمار[١٢]. هنا ينبغي الانتباه في دراسة التحديث، الذي قد تكون عرفته بعض المجتمعات اللاغربية، إلى دور عامل التدخل الاستعماري في حصول تحولات وتغيرات اجتماعية في هذه

المجتمعات؛ لأن الظاهرة الاستعمارية هي المدخل الأساسي لفهم كل السيرورات التحديثية التي شملت بلدانا وأمكنة خارج أوروبا وأمريكا الشمالية، لهذا فإن الباحث في التحديث الخاص بالمجتمع القروي المغربي لا يمكنه إغفال التأثير الذي مارسه الاستعمار في تفكيك بنيات اجتماعية تقليدية وتشكيل بنيات حديثة، أو في التركيب بين التقليدي والحديث حسب رهاناته [الاستعمار] الاقتصادية والسياسية والثقافية. لا تنفصل دراسة مسألة التحديث في مجتمعات غير متقدمة عن دراسة ظاهرة الاستعمار، والاستعمار الجديد كظاهرة اكتسحت حتى البلدان التي لم تخضع لتدخل عسكري مباشر، لكنها خضعت لهيمنة اقتصاد عالمي ابتلع الاقتصاديات المحلية؛ لتذوب ضمن بنية اقتصادية عالمية محركها هو تراكم رأس المال. يظهر تحليل بعض الباحثين السوسيولوجيين أن التحديث في العالم القروي يمكن دراسته، تاريخيا، في الحالة المغربية ليس انطلاقا من حدث التدخل الاستعماري سنة ١٩١٢، بل قبل ذلك، أي منذ اتفاقية مدريد في ٣ يوليو ١٨٨٠، والتي منحت في فصلها الثاني للأوروبيين حق الاستيلاء على أراضٍ مغربية. كان هذا الحدث تمهيدا لترسيخ نظام قانوني يعطي الشرعية للمستعمِر للتملك العقاري للأراضي الجماعية وأراضي الحبوس، وذلك بخلق نظام تشريعي يخدم مصالح المستعمرين بحماية للسلطات الكولونيالية، ويمهد لرسملة الفلاحة بالمغرب، بسن طرق للإرشاد الفلاحي، وتأسيس تعاونيات فلاحية من أجل الانتقال بالمنتوج الفلاحي من مستوى الاكتفاء الذاتي إلى مستوى تداوله في سوق تجارية، وقد تجلى ذلك في إحداث «مجلس أعلى للمنظمات الفلاحية» Paysannat، التي يرأسها المقيم العام الفرنسي بالمغرب[١٣].

من نتائج التحديث الزراعي الناتج عن التدخل الاستعماري الانتقال من الملكية الجماعية للأراضي الى الاستغلالات العصرية، سواء لدى المعمرين أو لدى بعض الأعيان المغاربة، والتحول من حياة جماعية إلى حياة فردانية، وتغير العائلة من بنية ممتدة إلى بنية نووية، مما أدى إلى تفكك النسق الاجتماعي التقليدي، وتبلتر شريحة كبيرة من الفلاحين، مما أدى بهم إلى الهجرة. لكن أهم النتائج السلبية للتدخل الاستعماري تكمن، كما يؤكد عبدالجليل حليم، في «شل الرأسمالية الوطنية التي كانت في طريقها إلى التشكل» لتترسخ التبعية للنظام الرأسمالي المركزي[١٤]. لا تبرز قيمة دراسة التدخل الاستعماري كعامل «تحديث» للمجتمع المغربي بشكل عام، ولنسقه الفلاحي بشكل خاص، باعتبارها تقف عند العنصر التاريخي المتمثل في بدايات «تحديث» البنيات الفلاحية بالمغرب، بل هي تمكن الباحث من امتلاك أدوات تحليل الماضي الاستعماري في المرحلة الراهنة؛ لأن العديد من الظواهر الاجتماعية، التي ظهرت في مرحلة ما بعد الاستعمار، تجد تفسيرها في المرحلة الاستعمارية، كما أن الدولة الوطنية حاولت إثبات مشروعيتها من خلال ضمان استمرار الهياكل القانونية التي أنتجها الاستعمار بالرهان على تطوير بنيات رأسمالية[١٥].

يوضح عبدالجليل حليم، في سياق تحليلي آخر يدعم نتائج أطروحته وخلاصاتها الأساسية، الدور الذي كان للسياسة الاستعمارية في تحديث البنيات الفلاحية والزراعية: «إن السياسة الاستعمارية، وهي سياسة لم تكن تعتمد على السلاح وحده، وإنما كذلك على المقاربة العلمية، استطاعت أن تحقق أهدافها بعد حصول المستعمرات على استقلالها أكثر مما حققتها، أحيانا إبان الاحتلال (...)، **يتضح أن عملية التحديث التي بدأت مع الاحتكاك بالغرب**، إن كانت لها جوانب إيجابية لا يمكن نكرانها، فإن جوانبها السلبية ينبغي ألا يستهان بها، لأن عواقبها قد تكون وخيمة مادام المجتمع لم يستطع التحكم في هذا التحديث وتوجيهه وفق مشاريعه وجعله يخدم مطامحه.

وبالفعل **حتى لا تبقى عملية التحديث مجرد استمرار للسياسة التي كان ينهجها الاستعمار** وأداة للتبعية للمراكز الإمبريالية، بل لتكون وسيلة لتحقيق استقلال اقتصادي، ومن ثم استقلال سياسي حقيقي، ينبغي العمل من أجل أن تصبح اقتصادات المجتمعات العربية غير مرتبطة باقتصاد البلدان الإمبريالية(...)»[١٦]. يشتمل هذا التركيب السوسيولوجي الذي صاغه الباحث الاجتماعي المغربي على إثبات نظري لثلاث وقائع أساسية ذات بعد ماكرو - تاريخي:
١- الواقعة الأولى هي **أن التحديث عرف بدايته الحقيقية مع التدخل الاستعماري** كاحتكاك بالغرب، وهي واقعة تحقق فيها ما هو ايجابي، متمثلا في عصرنة قطاعات اقتصادية، وانتقال نحو منطق العلاقات التجارية، ودخول الآلة، وما هو سلبي متمثلا في تفكيك الأنساق والعلاقات الاجتماعية التقليدية، وتعويضها بأنساق جديدة عجزت في سياقات تاريخية عن تأدية الوظائف نفسها التي كانت للأولى، وعن ضمان الارتباط العضوي للأفراد والجماعات.
٢- الواقعة الثانية هي أن التحديث كان عملية أنتجت تبعية للمراكز المتقدمة، ولم تحقق استقلالا اقتصاديا. ٣- أما الواقعة الثالثة - التي هي ذات بعد مستقبلي مقارنة بالواقعة الأولى ذات البعد الماضي المستمر في الحاضر، والواقعة الثانية ذات البعد الحاضر الذي قد يستمر في المستقبل - فتتمثل في ضرورة إنجاز استقلال سياسي حقيقي قاعدته الأساسية التحرر الاقتصادي للبلدان العربية. إن هذه الواقعة الثالثة تعكس في مدلولها انتقالا من الخاص إلى العام، من الجزئي إلى الكلي، ومن الماضي/الحاضر إلى الحاضر/المستقبل بتعميم الحكم في أن يتحول التحديث إلى وسيلة تحرر، لا أداة تبعية، ليس بالنسبة للمجتمع المغربي، بل بالنسبة لكل المجتمعات العربية.

يعتبر التحديث في مرجعيته النظرية، سواء مع الليبراليين أو الماركسيين، أو في مرجعيته التاريخية بأوروبا وأمريكا، أو بالمغرب من خلال التدخل الاستعماري، مفهوما حديث التداول، وهو إن كان يرتبط أكثر بمنظور اقتصادي [التحديث = التصنيع]، فإنه بالنسبة للباحثين السوسيولوجيين يفرض فهمه في مختلف أبعاده الاقتصادية والسياسية والثقافية؛ لأن

التحديث عملية متكاملة تشير إلى مجموع التغيرات التي يعرفها المجتمع من بروز ظواهر أهمها التحضر والتصنيع والبيروقراطية والتحول الديموغرافي والحركية الاجتماعية وتبني مواقف وقيم حديثة [١٧]. لهذا فإن التحديث ـ استنادا إلى التحليل السابق ـ يتموضع كسيرورة اجتماعية في مرحلة تاريخية ترتبط بالنسبة للمراكز الاقتصادية في الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، لكنه بالنسبة للهوامش الاقتصادية فهو يرتبط بصورة أساسية بعامل التدخل الاستعماري، وهذه هي حالة المجتمع المغربي. بهذا المعنى تكون المرحلة الأساسية للتحديث الزراعي هي المرحلة الاستعمارية بمراقبة للسلطات الكولونيالية، وتكون المرحلة الثانية المكملة لها هي المرحلة بعد الاستعمارية، حين حاولت الدولة الوطنية بناء مشروعها الخاص، الذي يهدف إلى تحديث أكثر للبنيات الزراعية دون تحقيق قطيعة كلية مع المرحلة الاستعمارية. كيف حققت الدولة الوطنية بعد الاستعمار مشروع «التحديث الزراعي»؟ وهل تمكنت من تحويل التحديث الزراعي إلى عملية تحديث شاملة حققت التغير الاجتماعي في كل الأنساق الفرعية للمجتمع المغربي عامة، وللمجتمع القروي خاصة؟

ثانيا: التغير الاجتماعي: من التحليل الماكرو تاريخي إلى التحليل السوسيولوجي

> هل حدث تغير اجتماعي؟ سؤال «غفل» ينتمي إلى المعرفة العامية ويخص الرأي العام في مقابل المعرفة العلمية التي تفصل مع الرأي العام [باشلار].

التساؤل حول حدوث تغير اجتماعي أو عدمه لا يتموضع ضمن حقل التفكير العلمي، لأنه يدفعنا إلى التفكير في إمكان عدم وجود تغير اجتماعي واستحالة تطور معين في مرحلة تاريخية وشروط محددة، لهذا فإن التفكير العلمي من زاوية التخصص السوسيولوجي في موضوع التغير الاجتماعي يتوجه نحو تعيين أشكال التغير ومستوياته ومراحله، وبهذا يتحقق الانفصال عن الإدراك الحسي لعامة الناس، الذين يصدرون حكما قيميا مطلقا يصف وضعية اجتماعية بأكثر الأوصاف إيجابية، «الأمور تغيرت كثيرا نحو الأحسن» أو سلبا «لاشيء على الإطلاق». على البحث السوسيولوجي أن يبتعد عن الأحكام الجاهزة والآراء العامة دون أن يحمل إزاءها نظرة «تحقيرية»، لأن هذه الآراء والأحكام هي حقيقة اجتماعية، وعلى الباحث أن يحولها إلى موضوع سوسيولوجي. يظهر بورديو (متجاوزا التصور الدوركايمي) أن الذوات ليست أشياء، فحتى «الوهم ليس له ـ بما هو كذلك ـ وجود وهمي (...). يجب أن نرقى إذن إلى موضوعية أسمى، نفسح مجالا لهذه الذاتية كبعد من أبعادها، فأعضاء المجتمع يعيشون وعيا لا يعكس الحقيقة التامة لما يقومون به، ولكن يشكل مع ذلك جزءا من حقيقة ممارستهم العملية»[١٨]. أحكام وآراء وتمثلات الناس حول التغير قد تكون موضوعا سوسيولوجيا ضمن

التغير الاجتماعي، دون أن تكون هي مصدر المعرفة بالنسبة للباحث؛ لأن تطابق الظاهر - الحسي [المعرفة العامية] مع الجوهري - العقلاني (المعرفة العلمية) هو المدخل الممهد للنزعة العدمية الرافضة للعلم. كيف يمكن إذن تحويل التغير الاجتماعي كشأن من الشؤون العامة من الحكم المباشر إلى البناء النظري؟

تؤدي المتابعة الرصينة لأصول تشكل مفهوم التغير إلى ضرورة العودة إلى الفلسفة اليونانية خاصة مع هرقليطس [٥٤٠ - ٤٧٥ قبل الميلاد]، الذي دافع عن تغير الكائنات والموجودات ونفى ثباتها، فلاشيء يبقى على الحال نفسها، ونحن «لايمكننا أن نستحم في ماء النهر مرتين»؛ لأن الماء يتغير. كانت فلسفة هرقليطس مدافعة عن مبدأ التغير في العالم على نقيض فلسفة بارمنيدس، التي أكدت على الثبات والسكون، وهي بذلك جسدت أهم معالجة فلسفية لمسألة التغير بمعناه الأنطولوجي عبر قرون. فإذا عرفنا أن المنطق الأرسطي هو منطق سيرورة دائمة، يكون ضروريا الانتقال إلى هيجل الذي بلور مفهوم التغير من خلال «الجدل» المحرك للصيرورة المتحولة من العلاقات الصراعية بين الفكر والواقع، الظاهر والجوهر، الوجود والعدم، الذات والموضوع، العبد والسيد. الشيء لا يكون حيا في المنظور الهيجلي إلا إذا اشتمل على التناقض. صياغة هيجل لنسق نواته الأساسية «الجدل» أنتجت تأثيرا كبيرا في فلسفات أخرى خرجت من «تحت معطف فيلسوف «فينومينولوجيا الروح»، سواء كانت فلسفة ماركسية، وجودية أو ظاهراتية. لكن بالنسبة لفكرة التغير التي تحضر ضمنيا ضمن فكرة «الجدل» فهي لم تجد تطويرها إلا مع الماركسيين، خاصة ماركس وأنجلز ولينين، ولهذا سيعتبر بعض الكتاب العرب - تحت تأثير أيديولوجي - أن الفكر الجدلي هو «أعظم انتصار لفلسفة «التغير» على فلسفة «الثبات»، حيث شرعت فلسفة الثبات - اعتبارا من الآن - تخلي مكانها بصورة شبه تامة لفلسفة «التغير»[١٩]. إن هذا الحكم يستمد أساسه من مرجعية أيديولوجية تهيمن على نمط الكتابة لدى المؤلف، كما تهيمن على عنوان الكتاب. لا يمكن إنكار التأثير العميق للفلسفة الهيجلية - الماركسية كفلسفة جدلية في الفلسفات الأخرى، وفي فلسفات التاريخ بالخصوص في إظهار مفهوم التغير إلى دائرة التداول النظري الواضح، وإن كان استعماله ظل مقترنا لفترة بمفاهيم «التطور» و«النمو» و«التقدم»، كما يشير إلى ذلك بوتومور[٢٠].

في الفلسفة الماركسية يحضر بشكل واضح مفهوم «التطور»، أكثر مما يحضر مفهوم «التغير»، ولعل السبب المفسر لدرجة حضور المفهومين في هذه الفلسفة يتمثل في استعارة فلسفات التاريخ [ماركس]، والنظريات الاجتماعية [سبنسر] لمفهوم التطور كما حددته البيولوجيا خاصة مع دارون، والذي يخص مجموع التغيرات والتبدلات العضوية التي تلحق بالكائن الحي، فتؤدي إلى تغيرات مورفولوجية عبر جيل أو مجموعة أجيال. هنا يتعين عدم الخلط بين التطور البيولوجي والتطور الاجتماعي، لأن زمن تطور الكائن الحي أطول من زمن

تطور المجتمع، ولهذا فإن الماركسية، حسب الحكم الايديولوجي السابق نفسه، رفضت استعمال مفهوم «التغير الاجتماعي»؛ لأنه مفهوم برجوازي يتضمن التفافا على مفهوم التطور بغية إثبات استمرار المجتمع الرأسمالي[٢١]. لا نجد مفهوم «التغير الاجتماعي» [بتجاوز هذا الحكم في كثافته الأيديولوجية: الأيديولوجيا كوعي زائف في هذا السياق] حاضرا بشكل دقيق في الفلسفة، فأهم القواميس الفلسفية تحدد التغير انطلاقا من الذات، إنه: «الفعل الذي تحاول من خلاله الذات أن تتبدل في خاصية أو مجموعة من خصائصها»[٢٢]. يحدد القاموس الفرنسي روبير مجموعة من المرادفات التي تتضمن أو تقترب من مفهوم التغير، وهذه المرادفات هي: الاضطراب والتجديد والتحويل والتبديل والتطور والتدرج والانتقال والتحسن[٢٣]. إنها معاني تفيد التصور العام الذي يخص المعرفة العامية حول التغير، فكل هذه الحالات التاريخية والسياسية والاجتماعية تدل على التغير، ولا نجد معنى، حسب القاموس نفسه، قريبا من مفهوم «التغير الاجتماعي» إلا في تحديد معنى **التبدل** Variation، الذي يدل على حالة ما يتغير عبر مدة زمنية، كما يدل على سلسلة التغيرات المؤثرة فيما يتبدل. أما هي هكذا لا يحدد القاموس اللغوي الفرنسي معنى التغير، إلا في تعريفه للفظة **التبدل**، كما لا يحدد المعجم الفلسفي «لالاند المعنى نفسه إلا حين يعرف **التحول** كتغير يميز بشكل خاص التنظيم الاجتماعي» [٢٤].

نستنتج أن التوظيف الفلسفي لمفهوم التغير إما أنه كان توظيفا حتميا وغائيا ارتبط بضرورة تحقيق النموذج الاشتراكي، ومن هنا تداخله مع مفهوم التطور في الفلسفة الماركسية، وإما أنه توظيف عام لا يتميز جوهريا عن مفاهيم التقدم، النمو، التحول، التبدل، كما يختلط في الأحكام الجاهزة والشائعة بأحداث سياسية واجتماعية تتميز هي أيضا فيما بينها، من حيث مدة حدوثها، والعوامل المؤثرة فيها، وعلاقتها بالحالة السابقة والحالة اللاحقة، والأمر في هذا السياق ينطبق على مفاهيم: الاضطراب، الخلل، التحول، التجديد، الثورة، الإصلاح، التطور، التبدل، الانتقال، الطفرة... إلخ، فهل استطاعت السوسيولوجيا الانفصال، في توظيفها لمفهوم «التغير الاجتماعي»، عن هذا الإرث المزدوج: إرث التوظيف الفلسفي[٢٥]، وإرث التداول الشائع لمفهوم التغير؟

إذا كان التغير الاجتماعي يعتبر واقعا «محصلا» في كل بنية اجتماعية، فإن إنتاج معرفة خاصة بأشكاله، عوامله، مراحله، وسياقاته هو عمل نظري «غير محصل»، بل هو يتطلب بحثا عميقا ينجزه الباحثون في العلوم الاجتماعية لتحديد الخصائص الأساسية للتغير في البنية الاجتماعية وتحديد خصائصها الثابتة، لأن الثوابت لا تحدد إلا انطلاقا من المتغيرات، كما أن المتغيرات لا تعرف إلا بتحديد الثوابت، فكما لا وجود لمجتمع ثابت ثباتا مطلقا لأنه يعرف التغير، كذلك لا وجود لمجتمع يخضع لتغير مطلق، لأنه في هذه الحالة سيعرف الفوضى

المستمرة، بينما المجتمع يتحدد في العلاقات بين أفراده وجماعاته باشتماله على «التنظيم» في سياق إثباته لأطروحته حول **الطابع المعقد جدا للنسق** «hyper complexité» يبين إدجار موران أنه «النسق الذي يقلص من إكراهاته بقدر ما يقوي من استعداداته التنظيمية وخاصة استعداده للتغير»[٢٦]. ليست الأنساق الاجتماعية البسيطة هي وحدها القابلة للتغير بل الانساق المعقدة أيضا [موران يستلهم الفكرة من النسق الرياضي]. وهذا لا يعني أنها تفقد خصائصها وهويتها، بل في التغير يعاد تنظيم الأنساق والبنيات الاجتماعية؛ لأن «التنظيم المعقد جدا موجه نحو الحفاظ على هويته الخاصة في إطار التغير الذي يمكنه امتلاك خصائص جديدة، لكن يدفعه إلى دخول مجال المغامرة في الوقت نفسه، فالتنظيم يحتاج دائما إلى القوى الجديدة لإعادة التنظيم، فهو في حاجة إذن إلى نوع من اللاتنظيم»[٢٧]. هكذا يمكننا أن نؤكد أن التغير الاجتماعي هو «ماهية» محايثة لكل المجتمعات، لأن النسق الاجتماعي لا يعرف انطلاقا من ثباته ـ مادامت الثوابت مجرد معطيات وخصائص أنتجها التنظيم الاجتماعي ـ بل من تغيره، مما يعني أن التغير الاجتماعي ظاهرة مستمرة، لكن تحويلها إلى موضوع سوسيولوجي هو ما يعتبر مسألة أساسية في العلوم الاجتماعية.

يعتبر علم الاقتصاد وعلم التاريخ من أهم العلوم الاجتماعية التي سبقت السوسيولوجيا في تناول موضوع «التغير الاجتماعي»؛ فالعلم الأول منذ طرحه لمسألة الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، يكون في نظرنا قد أسس لتفكير عميق في التغير الاجتماعي، وتكون مدرسة «الفيزيوقراطيين» التي اعتبرت الأرض مصدرا أساسيا للثروة ورأس المال هي أول مدرسة قاربت موضوع التغير في المجتمعات القروية بشكل خاص، لتظهر بعدها «المدرسة الكلاسيكية»، ثم المدرسة الماركسية، اللتان موضعتا العالم القروي ضمن المجتمع الرأسمالي، وحكمتا على تطوره في اتجاه حتمي هو التصنيع وتفكيك الطبقات الفلاحية إلى طبقتي البروليتاريا والبرجوازية (البروليتاريا الزراعية والرأسمالية الزراعية). أما علم التاريخ فقد درس التحول الذي عرفه المجتمع القروي من خلال التحليلات العميقة التي أنجزها مؤرخو مدرسة «الحوليات»، خاصة مع جورج دوبي، الذي حلل من خلال ««المدة الطويلة» التحول الذي عرفته أوروبا الغربية من الإقطاع إلى الرأسمالية، ومن القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر، حيث درس دوبي مراحل الانتقال من اقتصاد الأسياد إلى اقتصاد مرتكزا على وثائق تاريخية ومعطيات إحصائية، ليبرز العلاقات القائمة في هذه الفترة بين البادية والمدينة، وما أهم الأزمات والثورات الاجتماعية، وكيف تشكل عالم قروي جديد في القرن الرابع عشر؟[٢٨]. أما **فرناند بروديل** F. Braudel فقد أظهر من خلال دراساته لتاريخ الحضارة المتوسطية، خاصة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، أهمية مفهوم «المدة الطويلة» في فهم التحولات العميقة التي تلحق بالحضارات والأنساق الاجتماعية الكبرى. في مقدمة لأحد كتبه

يصر بروديل على أهمية «المدة الطويلة» بالنسبة للمؤرخ على الخصوص «إن العمل الضروري [أقولها وأكررها بإلحاح] يجب أن ينبني على المدة الطويلة: هذا الطريق الأساسي بالنسبة لعلم التاريخ، إنه ليس الطريق الوحيد، لكنه يطرح على نفسه ولوحده كل المشكلات الكبرى للبنيات الاجتماعية الحاضرة والماضية»(٢٩). إن المدة الطويلة هي «الخط الضروري جدا والموجه لكل ملاحظة وتفكير مشتركين بين العلوم الاجتماعية» (٣٠). أظهرت مدرسة الحوليات بنهلها من التحليلات الاقتصادية والماركسية أن فهم البنيات الاجتماعية من قبل العلوم الاجتماعية لا يكون إلا من خلال «المدة الطويلة»؛ لأن التاريخ التقليدي لا يتفطن سوى للأفراد، كما أن حبكته السردية لا تتقيد سوى بالحدث الوجيز والدرامي، في حين أن البحث العلمي يقتضي جمع أكبر عدد ممكن من المعطيات الخاصة بفترة طويلة لمعرفة التغيرات والتحولات الطارئة في مجال حضاري أوسع [أوروبا الغربية وحضارة البحر الأبيض المتوسط].

هكذا تكون مدرسة الحوليات في تصورنا سابقة للسوسيولوجيا في دراسة موضوع «التغير الاجتماعي»، كما سبقها علم الاقتصاد بمختلف مدارسه التي ركزت على القيمة التراكمية لرأس المال في الرفع من إنتاجية الأرض وتغيير التركيبة السوسيو ـ طبقية للعالم القروي، لهذا نجد علماء اجتماع يؤكدون بقوة على غياب تراكم في الإنتاج السوسيولوجي حول موضوع التغير الإجتماعي في مقابل التراكم في النظريات الاجتماعية حول تتبع التطور الاجتماعي عبر فترات تاريخية طويلة خاصة مع كونت وسبنسر وماركس. يكشف جي روشيه Guy Rocher عن مفارقة واضحة في تاريخ السوسيولوجيا، وتكمن في أن لعلماء الاجتماع تاريخا طويلا في دراسة **تاريخية المجتمعات**، إلا أنهم غير مسلحين بأدوات **لتفسير وتأويل التغير الاجتماعي**(٣١)، فالسوسيولوجيا تعاني من ضعف أول يتمثل في افتقادها لخطة عامة للتغير الاجتماعي. برغم تقديم ماركس وأنجلز ـ يقول روشيه ـ لنموذج شامل للتغير والتنظيم الاجتماعيين، لكنه نموذج بقي في سياق «سجالي ونضالي». أما ضعفها الثاني فيتمثل في نظرتها للتغير الاجتماعي كجزء من المجتمع، وحتى في مؤلفات السوسيولوجيا يتم تناول موضوع التغير في فصل مستقل وكأن التغير يعد قطاعا من المجتمع وليس هو سيرورة تطوره. أما الضعف الثالث للسوسيولوجيا ـ وهو الأخطر في نظره ـ فيكمن في عدم قدرة النظرية السوسيولوجية على التنبؤ بالتحولات المستقبلية؛ لأنها لا تدرس التغير حتى تستطيع تأسيس رؤية تنبؤية، ومن هنا يمنح روشيه مشروعية لسؤال مهم في تصوره: **هل هناك نظرية سوسيولوجية في التغير الاجتماعي؟**(٣٢). يستنتج روشيه كواحد من أهم علماء الاجتماع الذين درسوا بشكل عميق موضوع التغير الاجتماعي غياب هذاالموضوع في النظريات السيوسيولوجية، وحضور موضوع التطور الاجتماعي مبينا الفروق النوعية بين الموضوعين:

«التطور الاجتماعي هو مجموع التحولات التي يعرفها مجتمع ما في فترة طويلة، أي في فترة تتجاوز حياة جيل واحد، بل وعدة أجيال. التطور الاجتماعي يرتبط بما يمكن أن نسميه الاتجاهات القرنية Tendances claires (...) التطور الاجتماعي لا يلاحظ إلا من علو مرتفع؛ حيث تتكون تفاصيل المشهد في صورة أو حركة جامعة.

أما التغير الاجتماعي فيخص التحولات القابلة للملاحظة والفحص على مدى فترات زمنية قصيرة، فملاحظ واحد يمكنه طيلة حياته أو أثناء فترة وجيزة من حياته أن يتتبع التغير ويعرف اتجاهه، أكثر من ذلك فالتغير الاجتماعي متمركز جغرافياً وسوسيولوجياً، ويمكننا ملاحظته في مساحة جغرافية وفي إطار سوسيو ـ ثقافي محددين جدا مقارنة بالتطور»[٣٣].

يبرز هنري مندراس هو الآخر غياب تراكم في دراسة السوسيولوجيا لموضوع «التغير الاجتماعي»، لأن علماء الاجتماع يبحثون عن الثوابت في التنظيم الاجتماعي، ويتجنبون دراسة التوترات والنزاعات كمحرك لكل دينامية اجتماعية [٣٤].

ويستشهد بعبارة ماركس «العنف كالمرأة القابلة المولدة للتاريخ». إنه «تعبير جميل» يقول مندراس[٣٥]، الذي يؤكد على ندرة الدراسات حول العنف والصدامات والثورات ليطرح السؤال: **هل نظرية التغير ممكنة؟** بعد تعيينه للقيمة التحليلية على مستوى ماكروتاريخي للدراسة التي أنجزها جورج دوبي على المجتمع الكارولنجي الذي انتقل من زراعة بدائية ومعاشية إلى زراعة رأسمالية في القرن الرابع عشر، وبعد إثباته لأهمية النموذج الماركسي في التركيز على الصراع الطبقي مع بقائه نموذجا يتصف بالعمومية ولا يحلل الصراعات في سياقات تاريخية ملموسة [٣٦]، ينتهي مندراس إلى خلاصة تميزها الصرامة في الحكم في حق علماء الاجتماع: «يوجد عالم الاجتماع من دون سلاح، إنه بصريح العبارة، يتردد في اقتحام المشكلة، التي تظهر بعد تحليل أنها ليست من اختصاصه، بل من اختصاص فلسفة التاريخ»[٣٧]، المشكلة هنا هي «التغيير الاجتماعي»، لكن خلاصة عالم الاجتماع التي يقدمها كحكم خاص بحاضر ـ وربما بمستقبل ـ السوسيولوجيا تحمل في طياتها نفيا لمشروعية رغبة عالم الاجتماع في دراسة التغير، وإمكان إنتاج أبحاث ترصد بمناهج كمية وكيفية أشكال التغير الاجتماعي ومستوياته، على الرغم من أن أبحاث مندراس نفسه، والخاصة بالمجتمعات الفلاحية، قد أغنت البحث السوسيولوجي وطورت النظرية السوسيولوجية حول التغير في العالم القروي.

إذا كان جي روشيه وهنري مندراس قد أبرزا محدودية السوسيولوجيا في دراستها للتغير، فإنهما لا يقفان عند هذا الاستنتاج من خارج الحقل النظري لهذا العلم، ولا من موقف الرفض لهذا الفرع من هذا العلم، بل هما كانا من أهم علماء الاجتماع الذين درسوا التغير الاجتماعي، كما كان مندراس من أهم الذين أنتجوا معرفة دقيقة بعناصر الدينامية المتحكمة في تغير المجتمعات الفلاحية. بالنسبة لروشيه فهو يبين أن التغير الاجتماعي يتميز بشكل نوعي عن

الحدث، كإضراب أو اجتماع أو انتخاب أو حريق: الحدث يشكل جزءا من التغير الاجتماعي، وهو لا يؤدي بالضرورة إلى التغير، كما أن التغير الذي يخص فردا واحدا لا يعتبر تغيرا اجتماعيا، حتى إن انطبق على مجموعة من الأشخاص [٣٨]. من هنا وحتى يفصل التغير عن باقي التحولات والأحداث الأخرى التي تتمازج معه في «الرأي العام»، بل وحتى لدى بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية، يحصر روشيه خصائص التغير الاجتماعي في أربع هي:

١ـ التغير الاجتماعي هو أولا وقبل كل شيء ظاهرة اجتماعية، أي أنه يخص الجماعة.

٢ـ يجب أن يكون التغير تغيرا في البنية؛ يشمل التنظيم الاجتماعي في كليته أو في بعض مكوناته.

٣ـ يفترض التغير في البنية ضرورة تحديده في إطار زمني، ووصف مجموع التحولات وتتابعها.

٤ـ على التغير في البنية أن يتضمن استمرارية، فالتحولات يجب ألا تكون عابرة وسطحية [٣٩] [التشديد لنا].

يقدم روشيه انطلاقا من تحديده لهذه الخصائص تعريفا للتغير الاجتماعي في صيغة موجزة «إنه يؤثر في تاريخ المجتمع»[٤٠]، وهو بذلك يجرد المفهوم أكثر لأنه يعرف أنه «في الممارسة يبدو بشكل بدهي أن النجاح في هذا الاختبار مسألة صعبة» [٤١]، يعي عالم الاجتماع إذن أن تحديد خصائص التغير لا يعرفنا به كما لا يعرف بمظاهره ومستوياته؛ لأن ذلك في نظرنا يتطلب إنجاز أبحاث تمكن من رصد عوامل ومظاهر التغير، سواء في المستويات الميكرواجتماعية أو الماكرو - اجتماعية، ولذلك يصوغ روشيه تعريفا للتغير يربطه بالزمن وبالتنظيم الاجتماعي، ويعتبر مغنيا للتعريف السابق: «التغير الاجتماعي هو كل ملحوظ في الزمن، يؤثر بطريقة غير مؤقتة ولا عابرة في البنية أو العمل الوظيفي في التنظيم الاجتماعي لجماعة معينة ويغير مجرى تاريخها»[٤٢]. انطلاقا من التمييز المشار إليه أعلاه، الفاصل بين التغير الاجتماعي والتطور الاجتماعي يكون التغير في زمن لا يتجاوز الجيل الواحد، وهو قابل للرصد والملاحظة، لأنه يخص عناصر وأجزاء في التنظيم الاجتماعي. إن مقياس الجيل الواحد كوحدة مناسبة لمعرفة أشكال التغير الاجتماعي مناسب جدا لخصوصية البحث السوسيولوجي الذي يهتم أكثر بالحاضر، ولهذا فإن ما يقترحه سوروكين من جدول تصنيفي لأهم النظريات التي طرحت مسألة التغير الدوري في سياقات تاريخية تبدأ بوحدة زمنية صغرى هي ٢٤ ساعة، وتنتهي بوحدة زمنية كبرى هي ١٣٣٠ سنة [٤٣]، يعتبر فاقدا للنجاعة المنهجية والنظرية في معرفة الباحث الاجتماعي بموضوعه؛ لأن تمديد الفترة الزمنية التي قد تكون هي السياق التاريخي لدراسة التغير يدفع الباحث الى أن ينزلق من البحث السوسيولوجي إلى التأمل المنتمي إلى فلسفة التاريخ.

لا تتوقف دراسة التغير الاجتماعي المميز لبنية اجتماعية في مدخلها المنهجي عند حدود حصر السياق التاريخي [الزمن] لكل الأحداث، والوقائع التي تشكل عناصر التغير، بل ثمة مكونات وأجزاء من دونها لا يمكن التفكير في مسألة التغير الاجتماعي، ولا إنتاج معرفة سوسيولوجية حولها، إذ لابد من تحديد عناصر التغير وهي:

١- إبراز **المستويات** والمجالات [الأنساق الاجتماعية الفرعية] التي يتحقق فيها التغير، إذ قد تتغير البنية الاقتصادية دون أن تتغير البنية الثقافية مثلا.

٢- تحديد **عوامل التغير الاجتماعي**، فثمة مؤثرات تكون فاعلة في تغيير بنية اجتماعية، كالآلة بالنسبة للمجتمع الصناعي والمجتمع الفلاحي أيضا.

٣- **شروط التغير أو الفاعلون الأساسيون في التغير**، لأن البنية الاجتماعية ليست تنظيما يشتغل من تلقاء ذاته، بل هي نسق من العلاقات الاجتماعية بين الناس، وضمن هذا النسق توجد - حسب المكان والزمان - جماعات مهنية، عرقية، اقتصادية، سياسية أو ثقافية تشجع على التغير أو تكبحه، إنها «المحرك الأساسي» للتغير، أو «العائق الأساسي» الذي يحجز سيرورة أحداثه وتحولاته.

إلا أن التغير الاجتماعي لا يكون بالنمط التاريخي نفسه، سواء من حيث سياقه أو مستوياته أو شروطه أو العوامل المتحكمة فيه، فهو يختلف حسب شكل التنظيم الاجتماعي، كما يختلف حسب التاريخية Historicité المميزة لمجتمعات دون أخرى، فإذا كان التصنيع عاملا أساسيا في سيرورة التحديث في المجتمعات الغربية، وبالتالي يعتبر عاملا أساسيا في التغير الاجتماعي بها، فإنه لم يكن بالنمط التاريخي نفسه في مجتمعات أفريقية أو آسيوية؛ لأنها مجتمعات لها تاريخها الاجتماعي الخاص، الذي تحكم فيه «التقليد» في المرحلة قبل الاستعمارية، ثم خضع لتحديث «إجباري» نتيجة التدخل الاستعماري أو احتواء الاقتصاد العالمي للبنيات الاجتماعية والاقتصادية المحلية في مرحلة ثانية، وفي المرحلة الثالثة تبلورت سيرورة تركيب بين «الحداثة» و«التقليد». يظهر ج. بلانديه «صعوبة» بناء تصور واضح لسيرورة التغير الاجتماعي الخاص بالمجتمعات «التقليدية»(٤٤)، وهي صعوبة لا ترجع إلى قلة الدراسات أو غياب نظريات تحاول أن تجدد في فهمها لما طرأ من تغير بهذه المجتمعات، بل هي ترجع بالدرجة الأولى إلى طموح المشروع، لأن تطور العلوم الاجتماعية راهنا ونموذج تشكلها لايسمحان بتأسيس **نظرية عامة حول التغير الاجتماعي**(٤٥). يشترك إذن بلانديه مع كل من روشيه ومندراس في إثبات المستوى النظري المحدود للعلوم الاجتماعية، وعدم قدرتها على صياغة نظرية عامة حول التغير الاجتماعي، لكنه من زاوية تخصصه يبرز أن الأنثروبولوجيا ساهمت في وضع **أسس نظرية مستقبلية عامة** حول التغير الاجتماعي بتوضيح أن المجتمعات تتغير أو لا تتغير

حسب «سرعات» مختلفة [٤٦]، لأن الاستمرارية والانقطاع، التكرار والاختلاف هي مفاهيم متناقضة تشير إلى مشكلات لا يمكن لعالم الاجتماع تفسيرها، فالقرن التاسع عشر تضمن استمرارية سميت «التقدم»، لكن القرن العشرين اتخذ شكل انقطاعات بخضوعه لتحولات غير مراقبة، وقطائع بين أمم غير متكافئة[٤٧].

إذا كان التصور الأنثروبولوجي لجورج بلاندييه ينطلق من إعطاء المشروعية للأنثروبولوجيا - نظرا لعدم قدرة السوسيولوجيا على تفسير التغير في المجتمعات المتقدمة - وهو بذلك يجعل، ضمنيا، الأنثروبولوجيا - كمعرفة خاصة بالمجتمعات اللاغربية - في وضعية «أحسن» لدراسة التغير، مقارنة بالسوسيولوجيا، فإن لتصوره قيمة نظرية أساسية مضمونها توجيه الباحثين صوب دراسة التغير الذي تعرفه المجتمعات بمفاهيم وبمقاربات جديدة. وإن كان كلود لفي ستراس يعتبر أن عامل «السرعة» غير ذي أهمية في فهم المجتمعات، فقيمته في العلوم الإنسانية هي «قيمة استعارية»[٤٨]. السرعة مجرد «استعارة» لفهم المنطق الحقيقي لتغير المجتمعات، لكن قيمة تصور بلاندييه تتجلى في منح الأنثروبولوجيا الأسس النظرية لتكون مرجعية، ليس فقط في فهم سيرورات التغير في المجتمعات «النامية»، بل أيضا فهم هذه السيرورات في المجتمعات المتقدمة عن طريق المقارنة بينها وبين المجتمعات الأولى، لأن المقارنة هي التي تمكن المجتمعات من معرفة ذاتها، والمقارنة كمنهج في التحليل بالنسبة للعلوم، خاصة أن العلوم الاجتماعية هي التي تمكن العلماء من فهم عناصر وخصائص ووظائف كل نسق سواء أكان عضويا أو اجتماعيا.

فيما يتعلق بعوامل التغير الاجتماعي نقسمها إلى **عوامل داخلية وعوامل خارجية**: فالعوامل الداخلية محصورة في عناصر التنظيم الاجتماعي التي تعمل وظيفيا من داخله، وهي أساس تغيره. أما العوامل الخارجية فهي تتجلى في وجود مؤثرات جديدة في التنظيم الاجتماعي، دخولها إليه يؤدي إلى تغييره، وهذه الحالة تنطبق على مجموعة من المجتمعات الأفريقية والآسيوية، التي خضعت لتدخل استعماري كان سببا رئيسيا في تبلور سيرورة جديدة لتغير اجتماعي يضاف إلى السيرورة التقليدية للتغير، الذي كانت تعرفه تلك المجتمعات بـ «السرعة» نفسها. تقدم «الموسوعة» أمثلة، ففي البعد الداخلي للتغير تدرج نموذج التحليل الفيبري، الذي أبرز دورالعوامل الدينية والثقافية في نشأة الرأسمالية [الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية]. أما بالنسبة للبعد الخارجي للتغير فثمة عوامل تتدخل لتلحق «اللاتوازن» بالمجتمع، منها على سبيل المثال الثورة الزراعية القديمة التي غيرت التنظيم الاجتماعي في المجتمعات القديمة، والهجرة بعد تغيير مكان الاستقرار، مما يؤدي - بالنسبة للفرد أو الجماعة - إلى تحولات في الثقافة، ونمط العيش، والتمثلات الرمزية إزاء جماعات أخرى[٤٩].

ثالثا: التحديث والتغير في المجتمع القروي [حالة المغرب]

كيف استطاع المجتمع المغربي أن يتغير؟ وهل خضع في تغيره لتأثير عوامل داخلية وأخرى خارجية؟ وكيف يمكن فهم سيرورة التغير الاجتماعي في المجتمع القروي بتحديد مستويات وعوامل وفاعلي التغير الاجتماعي؟

إن طرح مسألة التغير في المجتمع القروي المغربي تجد عناصرها الأساسية - على المستوى الواقعي - في احتكاك هذا المجتمع بقوة جديدة تمثلت في الوجود الاستعماري بنفوذه العسكري، الذي حاول فرض «التهدئة» على المناطق القروية المنتفضة ضده، والتي اعتبرها مناطق «السيبة»، كما تمثل ذلك الطرح على المستوى النظري في طرح باحثين اقتصاديين واجتماعيين وجغرافيين فرنسيين لمسألة «عصرنة» الفلاحية المغربية: من خلال تحويلها من النمط الاكتفائي إلى النمط التجاري، وذلك بإدخال تقنيات جديدة تمثلت في بناء السدود[٥٠]، وتهيئة البنيات الزراعية وإعادة تجزئة المجال الزراعي، وإدخال الجرار عوضا عن اليد العاملة. كانت منطقة الغرب أولى المناطق المغربية التي عرفت نموذجا رأسماليا للتحديث الزراعي، إذ أنجزت مجموعات مالية كبرى «مشروع سبو» منذ ١٩١٢[٥١]. إن مشروع «التهدئة» في بعده العسكري على الرغم من أنه ركز على المناطق الجبلية، فقد كان هو المدخل السياسي الضروري لمشروع «تحديث» الفلاحة المغربية، التي كانت في الواقع فلاحة «فرنسية» يحتكر مواردها الأساسية المعمرون الفرنسيون؛ «فالتهدئة» - كما يقول ألبير عياش - كانت قاتلة أكثر من النزاعات التقليدية بين القبائل؛ لأن استصلاح الأراضي كان لفائدة الاستعمار الفرنسي، فنسبة استفادة الفلاحين المغاربة من القطاع الفلاحي لم تتجاوز حدود ٣٠٪[٥٢]، تخص هذه النسبة مجموع القطاع الفلاحي، بمعنى أن استفادة الفلاحين المغاربة من تجربة «التحديث الزراعي» ظلت بعيدة عن هذه النسبة، الأمر الذي يدل على أن فعالية التحديث في المجتمع القروي المغربي كانت ضعيفة، ولم تشمل إلا قسما من النخب القروية المتمثلة في الأعيان المغاربة.

كانت المرحلة الاستعمارية مرحلة ممهدة لتجربة «التحديث الزراعي» و«عصرنة» الفلاحة بالمغرب، وتميزت بإنشاء غرفة خاصة بالفلاحين الأوروبيين، ولجنة لتشجيع التمركز العقاري وإخراج ظهير حول إلحاق المياه بـ «الدومين» سنة ١٩٢٥، وتأسيس المكتب الشريف للتصدير في أبريل ١٩٣٢، وتأسيس تعاونيات فلاحية وصناديق للتوفير والقرض سنة ١٩٣٧، والشركات التعاونية الفلاحية المغربية في أبريل ١٩٣٨، كشكل من أشكال التدخل المحدود للسلطات الاستعمارية في توجيه الفلاحة «الأهلية» [بالنسبة للإجراءين الأخيرين]، وإحداث المجلس الأعلى للفلاحين في عام ١٩٤٤[٥٣]. أما المرحلة بعد الاستعمارية، التي تبدأ سنة ١٩٥٦، فقد تميزت بظهور مشروع الدولة الوطنية لتطبيق سياسة «الإصلاح الزراعي»، التي عرفت ظهور

نصوص تشريعية تنظم الملكية العقارية بالمجال القروي [٥٤]، وترسيخ الاستمرارية فيما أسسته التجربة الأولى للحماية من إنشاء تجهيزات هيدرو ـ فلاحية. تميزت هذه المرحلة بالخطاب الملكي أثناء افتتاح الاجتماعات حول قانون الاستثمارات الفلاحية بالأراضي السقوية، حيث أُعلِن في ١٩٦٩/١/٨، عن مشروع سقي مليون هكتار [٥٥]، كما لجأت الدولة عبر سيرورة زمنية استمرت ٢٠ سنة ١٩٦٠- ١٩٨٠ إلى توزيع مكثف للأراضي على الفلاحين، مع محاولة التركيز على صغار الفلاحين، وهذه خاصية مغاربية تخص تونس والجزائر أيضا، وليست خاصية مغربية فحسب[٥٦].

نعتبر أن التفكير السوسيولوجي في التغيرالاجتماعي الخاص بالمجتمع القروي قد انطلق من قاعدة واقعية تمثلت في مشروع الدولة تطبيق «الإصلاح الزراعي». كان دور باحثين اجتماعيين كـ «باسكون، لازاريف، الخطيبي، بن طاهر» أساسيا في رصد التحولات التي عرفها ذلك المجتمع، واستنتاج أشكال نشأة «الحديث» أو استمرار «التقليدي» وتفكيك مشروع الإصلاح الزراعي كمكون من مكونات المشروع الرأسمالي للبنيات التقليدية. لا يمكن إغفال نتائج دراسات هؤلاء الباحثين ، ولا نتائج باحثين بلوروا أطروحات حول المجتمع القروي الفلاحي، خاصة حليم، جسوس، الهراس، بورقية،... إلخ، في مرحلة السبيعنيات والثمانينيات، وهي أطروحات حللت أشكال التغير الاجتماعي في المجتمع القروي، ونتائج السياسة «التحديثية» للدولة للبنيات الزراعية بمعرفة دينامية هذا المجتمع، ليس في بداية مشروع الإصلاح الزراعي مع عقد الستينيات فقط، بل معرفة آثاره الاقتصادية و السياسية والثقافية في سيرورة تاريخية لاحقة، دون تغييب المعطى التاريخي المتمثل في التطور المعاصر منذ القرن التاسع عشر، الذي عرفته البنيات الاجتماعية للقرية، خاصة في أساسها القبلي [٥٧]. لهذا فإنه لا ينبغي إصدار حكم قبلي حول سياسة «الإصلاح الزراعي» كحكم يركز على آثارها الايجابية، أو كحكم سلبي يركز على آثارها السلبية، بل المناسب في البحث السوسيولوجي هو بناء نموذج تحليلي يكون خاصا بمجتمعات الدراسة الميدانية؛ ولهذا فإن الاستناد على أبحاث تناولت «الإصلاح الزراعي» المطبق في المغرب في السيرورة التاريخية لتشكل الدولة الوطنية سيكون إجراء بعديا يأتي في سياق استنتاج الخلاصات الأساسية المتصلة بأشكال ومستويات وعوامل التغير الاجتماعي المميز للمجتمع القروي المغربي؛ وهي عوامل يحصرها جريجوري لازاريف G.Lazarev في أربعة [٥٨]:

١ـ **الظواهر الأيديولوجية المرتبطة بالاستقلال**، والخاصة بالتمثلات الاجتماعية المتبلورة في أوساط الفلاحين فيما يخص الأحزاب السياسية واندماج القرية في المجال الوطني من خلال القاموس السياسي الجديد: الحزب والديموقراطية والانتخاب والاشتراكية والصراع الطبقي... إلخ.

٢- **تدخل الدولة في المجال القروي** بإنشاء تنظيم إداري جديد قمته «القائد» على المستوى المحلي، وذلك بهدف إعادة هيكلة العلاقة بين البنيات القروية والبنيات السياسية على المستوى المركزي للدولة.

٣- **مشاكل النمو الديموغرافي بالقرى** كسبب مفسر لأهم التحولات الاجتماعية؛ لأن الضغط البشري في استغلال الأرض نتيجة التكاثر الديموغرافي يؤدي بفعل اختلاف التوازن بين الموارد المتوافرة والحاجيات البشرية إلى الهجرة نحو المدن، وهذا يطرح ضرورة التفكير في توزيع الأراضي على الفلاحين لضمان بقائهم بالقرى وإنجاز مشاريع استثمار فلاحي.

٤- **تنقيد القرى**، وذلك بسيادة العلاقات النقدية بعد الانتقال من الاقتصاد المعاشي إلى الاقتصاد التبادلي، فعن طريق الوصل بين الأسواق بطرق صغيرة أصبحت القرية تعرف تدفق منتوجات صناعية من أسمدة ومبيدات للحشرات، وأجهزة راديو، لكن تبقى العلاقات الأجرية في العمل الفلاحي شكلا محدودا للعلاقات السائدة في المجتمع القروي التقليدي.

يتضمن تصنيف لازاريف لعوامل التغير الاجتماعي بالقرى المغربية في عقد الستينيات قيمة سوسيولوجية كبيرة؛ لأن العوامل المحددة يصعب غض الطرف عنها في أي تحليل يتناول ظاهرة التغير في مجتمع محلي، وفي مرحلة تاريخية مغايرة، كما يحتوي قيمة منهجية توجه الباحث نحو التمييز بين عوامل أساسية دلالتها محددة أعلاه، أما دوالها Signifiants، فهي: العامل الأول هو **عامل أيديولوجي**، العامل الثاني هو **عامل سياسي**، العامل الثالث **عامل ديموغرافي**، أما العامل الرابع فهو **عامل اقتصادي**. إن هذه التركيبة الرباعية لأهم العوامل المحددة للتغير في المجتمع القروي المغربي هي النواة الفكرية لكل عمل منهجي يميز داخل هذا المجتمع بين أنساقه الفرعية لقياس مستوى التغير وبيان أثره في الفلاحين، مع إظهار امتدادات هذا الأثر داخل النسق الاجتماعي في كليته، ولهذا فإن تصنيف لازاريف يعد أساسيا في دراسة مجتمع قروي فلاحي محلي؛ لأن تحليل التراتب الاجتماعي بالمغرب في مرحلة الاستقلال لا يمكن أن يهتم بإستراتيجية الدولة وحدها في تحكمها في الأدوار الوظيفية المسندة الى الطبقات الاجتماعية، وإغفال المسألة الفلاحية[٥٩]، بحكم أن المجتمع القروي كان ولايزال نسقا أساسيا لفهم مجموعة من الظواهر الاجتماعية: النمو الديموغرافي والهجرة القروية والأمية والتوترات والصراعات الاجتماعية والمشاركة السياسية والحركية الاجتماعية تشكل النخب المحلية. وإذا كان المجتمع القروي قد شكل موضوعا خصبا للسوسيولوجيا المغربية منذ الستينيات، التي حاولت التفكير في هذا المجتمع انطلاقا من النظرية الماركسية لأنماط الإنتاج واستبعاد

النظريات الأمريكية والنماذج التحليلية لفيبر وبارسونز، كما يلاحظ الخطيبي الذي يقترح نموذجا لتحليل التغير الاجتماعي ينطلق من «الفردية» التي تتطور داخل الفئات العمرية والاقتصادية(٦٠).

خلاصات أساسية

١- ارتبط مفهوم التحديث بصفة عامة والتحديث الزراعي بصفة خاصة بسياق التنمية في صيغتها الغربية، التي ارتبطت أساسا بالتصنيع، من هنا رادف التحديث في الإنتاج الخاص بالعلوم الاجتماعية وخاصة السوسيولوجية التمثل الخاص بالتغريب Westérnization. ليس غريبا إذن أن يماثل التحديث فكرا وواقعا، نظرية وممارسة عملية نقل التكنولوجيا، وهي العملية التي حملت أوهاما أيديولوجية وانتكاسات تنموية واضحة بالنسبة لبلدان العالم الثالث.

٢- تبدو قيمة المقاربات الأنثروبولوجية المقارنة قيمة المركزية في الكشف عن عناصر وأبعاد التكامل بين التقليد والحداثة، المادي والرمزي باعتبارها مقاربات مكنت الباحثين من امتلاك مناهج ورؤى متنوعة وحفزتهم على استنتاج أن التحديث هو سيرورة مركبة لا يمكنها أن تقتصر على ما هو مادي أو صناعي، بل تمتد إلى البنيات الثقافية والرمزية.

٣- إن فهم التغير داخل المجتمع المغربي لن يكون إلا بالتحليل العلمي المستمر للمجتمع القروي من خلال مقاربات جغرافية وتاريخية واقتصادية وسوسيولوجية، لأن التراكم في البحث في حقل معرفي محدد لا يدل دائما على تطور في النظرية بمفاهيمها ومناهجها، بل قد يرجع إلى الثقل الأيديولوجي للتاريخ متمثلا في الاستعمار والتخلف والأصولية... إلخ، وهذا ما يفسر تحول اهتمام الباحثين من موضوع لآخر، دون أن تتحول الظاهرة الاجتماعية إلى موضوع سوسيولوجي.

٤- إن دراسة التغير الاجتماعي بالمجتمع القروي المغربي - كحصيلة تركيبية لأبحاث شملت مجتمعات صغيرة - هي أساسية لفهم ظواهر اجتماعية هي في مرحلة «التبنين»، كظهور المدن الصغرى والمدن الكوكبية المحيطة بالمدن الكبرى، التعليم بالعالم القروي، التحضر، الفئات الاجتماعية الوسطى ذات الأصول القروية، تعايش التقليدي والحديث في الطلب الاجتماعي على المؤسسة الطبية [أعشاب طبية، زيارة الأضرحة وزيارة المؤسسات الصحية].

٥- يعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة معقدة، والتعقد لا يحيل على الغموض بل على الطابع المركب لعناصر الظاهرة؛ لأن كل ظاهرة هي مركبة، وعلى العالم تحليلها لعرضها كبنية من العناصر البسيطة، وإذا كانت ظاهرة التغير مركبة بمستوياتها وأشكالها وعواملها وفاعليها، فإن **مفهوم التغير الاجتماعي هو مفهوم مركب**. إنه الاستنتاج الأساسي الذي تمت بلورته بعد عرضنا لمجموعة من التعريفات السوسيولوجية لهذا المفهوم، وتأطيره ضمن السياق التاريخي لتوظيفه في الدراسات السوسيولوجية المغربية.

٦- لا يمكن للبحث السوسيولوجي أن يظل في رصده الكمي والكيفي حبيس ما هو ملموس وعياني، وذلك بتفسير وفهم «**الأشكال المادية للتغير الاجتماعي**»، بل عليه أيضا أن ينجز العمل النظري نفسه إزاء «المضامين الرمزية للتغير الاجتماعي»: لأن التغير لا يخص البنيات الاقتصادية وحدها، التي تتجلى في الدخل الاقتصادي، السكن، المعايش اليومية، بل هو يتسع ليشمل البنيات الرمزية من تمثلات وقيم وأحكام وسلوكات.

٧- يظل التحليل السوسيولوجي لمجتمع قروي فلاحي محكوما في منطقه الداخلي، الذي هو نفسه منطق موضوعي [الفكر/ الواقع، المادي/الرمزي، المحسوس/المجرد] بقياس كمي لعوامل وآثار التغير في البنيات المادية، ودراسة كيفية تحدد مواقف وسلوكات الفلاحين إزاء التغير ومشروع «التحديث الزراعي» من جهة أولى، ومواقف وسلوكات مدبري Agents التحديث، المتمثلين في الموظفين التقنيين والإداريين بمؤسسات لها علاقة وظيفية بالتحديث الزراعي وبالمجتمع القروي، سواء أكانت مؤسسات إدارية وسياسية أو مؤسسات فلاحية وتنظيمات جمعوية، تتعضى بقوة مع نشأة وتشكل مجتمع مدني.

1 يحدد بودريار مفهوم الحداثة Modernité في ارتباطه بالأيديولوجيات والتيارات الفكرية، ثم يشير إلى دلالته في العالم الثالث التي تقابل «التقليد» في المجال السياسي مع تركيزه على بلاندييه، ليتش، آبتز. أما بالنسبة لمفهوم النزعة الحداثية Modernism فهو يربطه بالاتجاهات الأدبية التي تمكنت من الانفصال عن وصاية السلطة الكنسية.

J.Baudrillard. Encyclopédie Universalis. 1988. Corpus 12.421-426.

2 هشام شرابي: «البنية البطركية، بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٧، ص ص ٣٢ ـ٣٣، يظهر أن المؤلف اعتمد في تمييزه على

Marshall Bermain. All that is solid Mets int Air. New York. 1981. pp569-571.

3 المرجع السابق، ص٣٣.

4 سمير أيوب: تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٣، ص ص٣٣١ ـ٣٣٢.

5 محمد شقرون: مفهوم التحديث واستعماله في سوسيولوجيا المجتمعات النامية، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، باريس، عدد ٨٥، أكتوبر ١٩٩١، ص٩.

6 كامل عمران: نظريات التحديث: إجراء تنموي أم تضليل أيديولوجي. مجلة الوحدة، نفس العدد المذكور في المصدر السابق، ص٣٦.

7 نشير في هذا السياق إلى بعض الدراسات السوسيولوجية التي كان لها تأثير في الباحثين في دراسة سيرورة «التحديث»، وأهم تلك الدراسات ترجع لعلماء اجتماع منهم: آلموند، كولمان، آبتز، بندكس، إزنشتادت، وسملسير.

8 سمير أيوب: مرجع سابق، ص٣٢٩.

9 Georges Balandier. Sens et Puissance. 2ed PUF. Paris 1981. p.105.

10 S.N Eisenstadt. Tradition change and modernity. Wiley. New York .1973.

11 مصطفى عمر التير: نظريات التحديث والبحث عن النموذج المثالي، مجلة الوحدة، عدد ٧٥، يونيو ١٩٨٩، ص٥٨.

12 المصدر السابق، ص٥٨.

13 Abdeljalil Halim. Le Capitalisme agraire au Maroc. Thése dصEtat. Université de Lille. 1986. Microfiche .pp 416-431.

14 Ibid. pp445-556.

15 A.Halim. Le Capitalisme agraire au Maroc. Texte de soutenance d' une d'Etat. Revue Alasas N° 78, Fev.Mars 1987pp12-15.

16 عبدالجليل حليم: التدخل الاستعماري والحركية الاجتماعية، مجلة الوحدة، عدد ٥٧ يونيو ١٩٨٩، ص ص١٧ ـ ١٨.

17 سمير أيوب: مرجع سابق، ص ص٣٣٢ـ٣٣٣

18 بيير بورديو: بيير بورديو والسوسيولوجيا، تعريب محمد بودودو، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، عدد ٨ ، ١٩٨٦،ص١٠٢.

19 محمد أحمد الزعبي: التغير «الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، دار الطليعة. بيروت، ١٩٧٨، ص٣٦.

20 المرجع نفسه، ص٣٧

21 المرجع نفسه، ص٥٩.

22 André Lalande. Vocabulaire technique et critique de la philosophie.2é.ed. P.U.F. Paris 1992 p.138

23 Dictionnaive Petit Robert, ed 1990 p.285.

24 A.Lalande. op.cit. P661.

25 لا يمكن إغفال أهمية فلسفات التاريخ التي تضمنت في تأملاتها معالجة لمفهوم التغير، وخاصة التاريخانية مع كروتشه وغرامشي ولو كاش، والتي أظهرت دور الإرادة في صنع التاريخ، لكن وفق قوانين كانت أقل «حتمية» من رواد الماركسية خاصة ماركس وإنجلز، ولينين. في هذا الإطار يستمد نقد كارل بوبر K.Popper أهمية من معالجته لمفهوم التغير من خلال نقده للمذهب التاريخاني الذي يشكك في إمكان التغيير انطلاقا من الإصلاح الديموقراطي. رفض بوبر الأساس الفلسفي لهذا المذهب معتبرا أنه مذهب يؤكد التطور لينتهي إلى الاستبداد والكليانية، لأن أي مجتمع إذا اكتشف قانون «تطوره الطبيعي»؛ فسيمنعه هذا الاكتشاف من التطور، كما ينتقد الاتجاهات العملية الجزئية في علم الاجتماع كهندسة اجتماعية جزئية في مقابل الهندسة اليوتوبية التاريخانية، فالأولى صادقة لكنها تؤدي إلى مشاكل، والثانية كاذبة لأنها تؤدي إلى أخطاء خطيرة انظر:

كارل بوبر: بؤس الأيديولوجيا. ترجمة عبدالحميد صبره، دار الساقي، بيروت، لندن، ١٩٩٢

26 Edgar Morin. Sociologie. Fayard. Paris 1984. p.430.

27 Ibid p.432.

28 Georges Duby. L'économie rurale et la vie des campagnes dans l'occident médiéval. Ed. Aubier. Mantaigne.Paris1962

29 Fernand Braudel. Ecrits sur L'histoire. Col. Champs.Ed. Flammarian. 1969.p.6.

30 Ibid p.79.

31 Guy Rocher. Le changement social. Ed.Seuil, 1968.p.15.

32 Ibid. pp.15-16.

33 Ibid. p 17.

34 Henri Mendras. Elements de sociologie. A. Colin. paris.1975.p213.

35 Ibid. p 214.

36 Ibid. p223.

37 Ibid. p 224.

38 Guy Rocher. op.cit. pp.19-20.

39 Ibid. p 20.

40 Ibid. p 21.

41 Ibid. p 21.

42 Ibid. p 22.

43 يقترح سوركين جدولا للفترات الدورية التي يتحقق فيها التغير في سياق اجتماعي محدد، وهي فترات تبدأ بيوم واحد كالوفاة أو الانتحار [دور كايم ميلار]، أو أسبوع كالعمل وتحقيق المتعة، وسنة [كيتلي، فاجنر، مورسيلي، أوتنجن... إلخ] وخمس سنوات حيث درس أودان Odin عدد الولادات بين الشخصيات الأدبية.

أما بالنسبة لفترة ١٠٠ سنة فهناك دراسة لأحداث ثورات وحروب عالمية [كيمور، بارتلز، لورنز]، و٥٠٠ سنة تخص الدراسة التقريبية لنشأة حضارات وانحطاط أخرى [ميلار]. أما الفترة ما بين ٦٠٠ سنة و١٨٠٠ سنة فهي تخص السياقات التاريخية الأساسية [لورنز، شيرير، جويل]، أما فترة ١٢٣٠ سنة فهي تميز قيام ثورة في تطور الحضارة، كثورة كبيرة ونوعية [بتري]، انظر:

Petrim. A. Sorokim. Les théories sociologiques. trad René Verrier. Payot. Paris. 1938. pp.525.529

44 Georges Balandier. op.cit.p128.

45 Ibid. p 122.

46 Ibid. p 145.

47 Ibid. p 69.

48 Claude Lévi-Straus. Race et Histoire. Rééd. Folio Paris.1987.p45.

49 Encyclopédia Universalis. Paris 1988. Corpus 4. Le changement social.pp.632-634.

50 بالنسبة للتهيئة الهيدرو - فلاحية بدكالة، وبناء أول سد بها وهو سد «إمفوت»، الذي وضع لتستفيد منه تجزئات أولاد أفرج، سيدي بنور، سيد إسماعيل وهو السد نفسه الذي ستستفيد منه الزمامرة فيما بعد، وإن كانت المنطقة المستفيدة في المرحلة الاستعمارية هي أولاد أفرج فقط، انظر:

P.Bernar

Doukkala. B.E.S.M. N°63 .Déc. 1954 Vol 18.pp.351-389.

51 فاطمة المرنيسي: نساء الغرب، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط ١٩٨٥، ص١٢.

52 ألبير عياش: المغرب والاستعمار: ترجمة عبدالقادر الشاوي، نور الدين السعودي، دار الخطابي، ١٩٨٥، ص٢٣٢.

53 N. Bouderbala, M . Chribi, p.pascon La question au Maroc. BE.S.M.N°123-124-125. SMER Rabat. pp.10-14.

54 Ibid. p 47.

55 Ibid. p 31.

56 Sbdekader Zghal. Pourquoi la réforme agraire ne mobilise -t-elle pas les paysans maghrébins?in Les Problémes agraires au Maghreb. Annuaire de L' Afrique du Nord C.N.R.S C.R.E.S.M 1975 pp.301-302

57 1.A. Halim. Le capitalism agraire au Maroc.

٢- محاضرات السلك الثالث لمحمد جسوس حول علم الاجتماع القروي

٣- المختار الهراس: القبيلة والسلطة تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب

٤- رحمة بورقية. الدولة والسلطة والمجتمع.

تعتبر التحليلات المتضمنة في أطروحات هؤلاء الباحثين، وهي أطروحات مثبتة ببيليوغرافيا في سياقات أخرى من هذه الدراسة، من أهم النماذج للتفكير السوسيولوجي في التغير الخاص بالمجتمع القروي المغربي.

58 Gregory Lazarev.changaement social et developpement dans les campagnes marocianes. article publié in B.E.S.M N° 109. Avril -Juin 1968 Reed in Etude sociologiques sur le Maroc. B.E.S.M.1978 pp.133-138.

59 Abdelkebir Khatibi. Etat et classes sociales.In sociologie des mutations. Ed Anthrops. ropos. paris 1970 Réed. in Etudes sociologiques sur le Maroc. B.E.S.M ed.1978. p.3-15

يحلل المؤلف إستراتيجية الدولة الوطنية - التي ظهرت حسب تصنيفه بعد الدولة الكاريزماتية (قبل الاستعمار)، والدولة الكولونيالية - كدولة مركزية حددت لها غايات أهمها: ١- إضعاف الطبقة العاملة. ٢- تطوير الوظيفة العمومية بمأسسة للطبقات المرتبطة بالوظيفة. ٣- تطوير نسبي للبرجوازية المغربية. ٤- تعميق تحكمها في النظام القبلي. وقد فسر الخطيبي عدم معالجته لعلاقة الدولة بالفلاحين بتأجيله لهذا العمل؛ لأننا في «ما قبل التاريخ فيما يتعلق بسوسيولوجيا أنظمة القمع، كما تتمثلها الجماهير (ص١٢).

60 A.Khatibi: changement social et individualité. Alasas N°80 Juin- Juillet 1987. pp 6-9.

التعصب ماهيّة وانتشارا في الوطن العربي

أ.د. علي أسعد وطفة *

أ.د. عبدالرحمن الأحمد**

مقدمة

يشكل مبحث التعصب حقلا معرفيا يتوجسه الباحثون، وذلك لما ينطوي عليه هذا الموضوع من حساسية وخصوصية، فقضية التعصب ما زالت تسجل نفسها في عمق الحياة الفكرية العربية «تابو» مدجنا بكل أنواع المنع والقمع والخوف، وهي في هذا المدار المفعم بالخطر القضية التي تشكل واحدة من أهم القضايا الاجتماعية التي يغلفها الغموض والضبابية في المجتمعات العربية المعاصرة.

ونحن إذ نباشر هذه القضية بالتحليل العلمي، فإننا ندين بذلك للأجواء الديموقراطية وحرية الرأي التي تسود الحياة في الكويت، والتي توفر للباحثين جدارا من الأمن الأكاديمي الكبير، الذي يتيح لهم مقاربة أخطر القضايا الفكرية المعاصرة وأهمها. ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تجسد محاولة علمية للكشف عن خلفيات التعصب وتحليل مظاهره وهتك حجبه؛ سعيا إلى دراسة الواقع الاجتماعي العربي والكشف عن مكامن الخطر فيه وحوله.

إن الكشف عن المخاطر الاجتماعية وفهم الواقع بكل ما ينطوي عليه من أمراض ونقائض وعيوب يشكلان اليوم منطلقا علميا وموضوعيا يمكن أن يوظف في خدمة المجتمع في مختلف مستويات وجوده وفعالياته الثقافية والعلمية والاجتماعية، فالكشف العلمي عن مكامن الخطر الفكري والاجتماعي يشكل منطلقا لمواجهة التحديات التي تعتمل في قلب

(*) أستاذ في كلية التربية بجامعة دمشق.

(**) أستاذ في كلية التربية بجامعة الكويت.

الحياة الاجتماعية، كما يمكنه أن يدخل في بنية إستراتيجية علمية تهدف إلى تشخيص الحياة الاجتماعية والكشف المبكر عن أمراضها ومعالجتها.

فالتعصب كان وما زال داء الشعوب ومرضها العضال، إنه الخطر الداهم وسرطان الأمم، ومن هنا تأتي أهمية الكشف المبكر عن دواهي هذا الورم الخبيث من أجل استئصاله وحماية جسد المجتمعات من آثاره المدمرة.

فمجتمعاتنا العربية تعاني ـ كما هي الحال في كثير من المجتمعات الإنسانية المعاصرة ـ هذا الداء الصامت، الذي يفتك بكل المعاني الإنسانية عندما يستفحل ويأخذ مدَّه ومداه. وتأسيسا على هذا يمكن القول بأن دراسة هذه القضية والكشف عن مجاهلها يشكلان نوعا من الاختبارات الوقائية التي يمكنها أن تكشف عن بدايات هذه الظاهرة واستشراف ما تشكله من حضور وخطر.

إشكالية الدراسة

أفرد الباحثون لقضية التعصب مباحث عديدة، ولكن هذه المباحث تقع غالبا في مجال الدراسات النفسية والسيكولوجية، وهو المدخل المشروع الممكن لهذه القضية الشائكة المعقدة. ويعود غياب الدراسات السوسيولوجية إلى جملة من الصعوبات المنهجية والحساسيات التي تفرضها قضية التعصب في ا لمجتمعات العربية المعاصرة. وليس لنا أن نتنكر لأهمية الدراسات السيكولوجية التي أجريت في هذا المجال، والتي تختلف منهجيا وغائيا إلى حدّ كبير عن الدراسات السوسيولوجية التي تقتضي مواجهة الواقع الاجتماعي والحفر في تضاريسه بجرأة أكبر وعلى صورة مواجهة لا لبس فيها أو غموض.

فهذه القضية أشبه بحقل من الألغام، وعلى الباحث عندما يحفر حول هذه الألغام أن يتوخى الحذر؛ لأن هذه الألغام قابلة للانفجار في أي لحظة. وهذا يعني أن الباحث الاجتماعي أو التربوي عندما يبحث في هذه القضية، فإنه ـ ومن حيث لا يدري ـ قد يثير شجونها ويغذيها ويعرض نفسه للمساءلة. ومن جهة ثانية فإن الدوائر العلمية والسياسية غالبا ما تعمل على وضع هذه القضية في دائرة الملفات الصعبة والحساسة، التي يجب أن تكون خارج دائرة المناقشة والدراسة لاعتبارات شتى منها:

أولا: بعض هذه الدوائر تريد أن تقدم صورة مثالية لمجتمعاتها خالية من أي عيوب أو مظاهر غير حضارية لهذه المجتمعات، مثل التعصب والعنصرية والتسلط والفساد الاجتماعي.

ثانيا: بعض هذه الدوائر تخشى إثارة هذه القضايا خوفا من النعرات التعصبية، التي قد تنعكس سلبا على طبيعة الحياة الاجتماعية بإثارة الحساسية بين فئات المجتمع الواحد.

ثالثا: بعض هذه الدوائر ترى أن الحديث والحوار في مثل هذه القضايا يؤججها، وحال الباحث فيها كحال الذي يحرك الجمار الهامدة فيؤججها ويعلي من سعيرها، ولذلك فإن هناك حالة من المنع المبطن والاستهجان الكبير للأبحاث والباحثين في مثل هذه القضايا.

رابعا: بعض المؤسسات توظف، وبدرجة عالية، هذه التناقضات الاجتماعية التي تتصل بالتعصب والتعنت، وذلك من أجل أن تبني رصيدا ثقافيا وسياسيا يوظف في خدمتها، ومثال ذلك: الأحزاب الطائفية والجماعات الدينية المتطرفة والمؤسسات التي تقوم على أساس عرقي وجغرافي.

ومع أهمية الأسباب التي يمكن أن ترصد في هذا الخصوص، فإن الدراسات العلمية للواقع تجأر بحقيقة في منتهى الأهمية، وهي أن الكشف العلمي عن الأمراض الاجتماعية هو السبيل الأهم والأكثر ضرورة في محاربة هذه المظاهر، وفي محاصرة آثارها السلبية في المجتمع والحياة.

لقد لاحظنا على مدار عدد كبير من البلدان العربية حضور بوادر تعصب تتجلى بصيغ مختلفة، خفية في أغلب الأحيان صريحة أحيانا، ولاحظنا في سياق ذلك أن بعض المؤسسات الاجتماعية والثقافية[1] تعمل بصورة واعية أحيانا، ولا شعورية في أغلب الأحيان، على تعزيز المظاهر التعصبية وتأصيلها في النفوس حقيقة مدمرة.

ومن هنا يأتي هاجس البحث في هذه القضية وتنهض دوافع العمل على رصد معالمها، لأن الملاحظات قد تكون خادعة أحيانا، ولأن الحقيقة يجب أن تخرج من دائرة الملاحظة لتأخذ مسارها العلمي في سياقات تحكمها مقادير إحصائية وكيفيات علمية تحددها وترسم أبعادها وتدلل على وجودها بمقاييس الواقع وإسقاطاته.

والسؤال المركزي الذي يخط تضاريس هذه الدراسة ومعالمها هو: كيف ينظر الطلاب - أفراد العينة - إلى ظاهرة التعصب في الكويت والوطن العربي؟ هل يعاني المجتمع العربي - وفي دائرته المجتمع الكويتي - مظاهر تعصبية؟ وهل يدرك الشباب الجامعي مدى حضور هذا الخطر في دائرة مجتمعاتهم العربية؟ وبالتالي ما موقف الطلاب الجامعيين من هذا الهم التاريخي الذي يقض مضاجع الوجود، ويؤرق النفوس في مستوياته الحضارية والاجتماعية والسياسية؟

وفي كل الأحوال، فإن جوهر الإشكالية يكمن في استقراء حجم هذه الظاهرة من خلال وعي الطلاب بحضورها، وهذا يعني أن آراء طلبة الجامعة في مدى حضور هذه الظاهرة بصيغها المختلفة هو الحكم، وبالتالي هو مبتدأ وخبر هذه الدراسة.

أسئلة الدراسة

بالاستناد إلى إشكالية البحث يمكن تطوير أسئلة الدراسة وفرضياتها بصورة إجرائية؛ حيث يمكن لأسئلة البحث أن تطرح على الصورة الآتية:

١- ما آراء الطلبة، أفراد العينة، في مدى حضور التعصب بأشكاله المختلفة في المجتمع الكويتي؟

٢- ما آراء الطلبة، أفراد العينة، في مدى حضور التعصب بأشكاله المختلفة في المجتمع العربي؟

٣- ما سلم وأولويات حضور التعصب في الكويت والوطن العربي؟ وهل هناك من وجه للمقارنة بين الكويت والوطن العربي في هذا المستوى؟

٤- هل هناك من فروق دالة إحصائيا بين اتجاهات الطلاب، فيما يتعلق بالأسئلة السابقة، وفقا لمتغيرات: الجنس، والجنسية، والاختصاص الجامعي، والسنة الجامعية، والمحافظة، والمستوى التعليمي للأبوين، وطبيعة عمل الأم، ومهنة الأب؟

أهمية الدراسة

تستند أهمية هذه الدراسة إلى عدد من الاعتبارات:

أولا: يبين واقع الحال أن الأبحاث السوسيولوجية التي تباشر قضية التعصب نادرة جدا، ولا سيما في مستوى الحياة الاجتماعية العربية لما تمثله هذه القضية - كما سبق أن أشرنا - من حساسية وخصوصية. ويتضح من واقع الحال أن أغلب الدراسات التي تجري في هذا المدى تأخذ طابعا سيكولوجيا ونفسيا، حيث يمكن تجنب تناول هذه القضية بصورة مباشرة. ويمكن القول في هذا السياق إنه يمكن تصنيف هذه الدراسة الحالية في طليعة الأبحاث التي تواجه هذه المسألة في الوطن العربي، كما يمكن أن تكون الدراسة الأولى التي ترصد هذه الظاهرة بصورة مباشرة في المجتمع الكويتي المعاصر.

ثانيا: تتجلى أهمية هذه الدراسة في جرأة الطرح، حيث تباشر الدراسة هذه القضية على الرغم من الحساسية التي تغلفها، وهي تباشر القضية في إحدى أهم المؤسسات التربوية والاجتماعية في المجتمع الكويتي المعاصر. وهي بذلك ربما تمهد الطريق لدراسة هذه القضية بجرأة في بعض الدول العربية الأخرى، التي ما زالت تضع هذه القضية وغيرها في داخل القضبان الحمراء. تؤكد الدراسة على أهمية تناول القضايا الاجتماعية مهما كانت درجة حساسيتها وخصوصيتها في سبيل تحليل المجتمع وفهمه وحمايته.

ثالثا: تتزامن هذه الدراسة مع موجات المطالبة بحقوق الإنسان ونبذ التعصب والنزعات العرقية والشوفينية، والتأكيد على التربية من أجل السلام والتفاهم بين الأمم والمجتمعات الإنسانية. وهذا يعطي الدراسة أهمية خاصة يمكن أن توصف في مجرى الدعوات التربوية إلى تأكيد المناهج التربوية الداعية إلى ترسيخ قيم السلام والتسامح ونبذ التعصب في المجتمع.

رابعا: تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع وخطورته في المجتمعات العربية المعاصرة؛ حيث تستشري هذه الظاهرة في مختلف شرائح المجتمع، ومن هنا فإن دراسة هذه القضية وتحديد معالمها ووضعها في مساراتها الإحصائية، كل هذا يصب في مسار العمل على بناء تصورات علمية وفكرية وتربوية يمكنها أن تعمل على محاصرة هذه الظاهرة، ومن ثم العمل على عزلها والتأثير في عوامل وجودها.

تأملات في مفهوم التعصب

يعد مفهوم التعصب من المفاهيم الإشكالية التي تنسج حضورها الكبير في أدبيات العلوم الإنسانية والاجتماعية. ويمكن لنا في هذا السياق أن نميز في التعصب أشكالا مختلفة ومتباينة، فهناك التعصب العرقي، والتعصب الثقافي، والتعصب الديني، والتعصب الطائفي، ومع ذلك كله فإن التعصب في مختلف صوره وتجلياته يؤكد على جوهر واحد قوامه الانقياد العاطفي لأفكار وتصورات تتعارض مع الحقيقة الموضوعية.

فالتعصب (Fanatisme بالفرنسية) (Fanaticism باللغة الإنجليزية)[٢]، قد يأخذ صورة عقيدة دينية أو سياسية متطرفة تتميز بدرجة عالية من الانغلاق والتصلب، حيث تحتل إرادة التغلب، وإرادة الإقناع. ولقد ظهر هذا المفهوم مع مفاهيم التعددية السياسية، وترافق مع مفهوم التسامح الذي يتعارض مع مفهوم التعصب [٣].

يُعرف التعصب بأنه تشكيل رأي ما دون أخذ وقت كافٍ أو عناية للحكم عليه بإنصاف، وقد يكون هذا الرأي إيجابيا أو سلبيا، ويتم اعتناقه دون اعتبار للدلائل المتاحة. ويعني التعصب أيضا: الرأي السلبي تجاه أفراد ينتمون إلى مجموعة اجتماعية معينة، حيث ينحو الأفراد المتعصبون إلى تحريف وتشويه وإساءة وتفسير، بل وتجاهل الوقائع التي تتعارض مع آرائهم المحددة سلفا، فقد يعتقد الشخص المتعصب مثلا بأن جميع الأفراد المنتمين إلى سن معينة، أو أصل قومي أو عرق أو دين أو جنس أو منطقة في بلد ما، كسالى أو عنيفون أو أغبياء أو غير مستقرين عاطفيا أو جشعون. وقد عرّفه قاموس لاروس الفرنسي بأنه «حماسة عمياء لعقيدة أو رأي أو مشاعر جارفة نحو شيء ما»[٤]. وفي هذا الصدد تبين الأبحاث الجارية حول التعصب أن الأشخاص الذين لديهم أحكام مسبقة تجاه جماعة ما يصدرون مثل هذه الأحكام تجاه أي جماعة أخرى، ويعبرون عن هذه العداوة ضد مختلف الفئات التي يتباينون عنها. ويلاحظ أيضا أن الأشخاص المتعصبين غالبا ما تكون لديهم أحكام مسبقة عن الآخرين، مصحوبة بسوء طوية عميقة وحقد شديد تجاههم. وتعرف هذه الشخصيات بأنها شخصيات تعصبية سلطوية، وتتميز بأنها كارهة، وذات رؤية كونية عنيفة، عدوانية، ومعارضة للفنتازيا، ولديها تصور مثالي للسلطة، وفكرها متجسد[٥].

فالتعصب حالة خاصة من التصلب الفكري أو الجمود العقائدي، حيث يجسد اتجاهات الفرد أو الجماعة نحو جماعات أو طوائف أخرى. ويكشف المتعصب عن خضوع كبير لسلطة الجماعة التي ينتمي إليها، مع نبذ للجماعات الأخرى، ويرتبط بذلك ميل إلى رؤية العالم في إطار جامد من الأبيض إلى الأسود، مع ميل إلى استخدام العنف في التعامل مع الآخرين (Taylor&Ryan,1988)[٦].

يعرف قاموس العلوم الاجتماعية التعصب بأنه «غلو في التعلق بشخص أو فكرة أو مبدأ أو عقيدة، بحيث لا يدع مكانا للتسامح، وقد يؤدي إلى العنف والاستماتة»[٧]. والتعصب كما تشير أدبيات العلوم الاجتماعية المعاصرة يشكل موقفا أو اتجاها ينطوي على التهيؤ الفردي أو الجماعي للتفكير أو الإدراك أو الشعور والسلوك بشكل إيجابي أو سلبي تجاه جماعة أخرى أو أي من أفرادها.

والأساس في التعصب، وفقا للمصطلح الغربي، هو الحكم المسبق Pre-judging دون التحقيق في أسباب هذا الحكم تجاه جماعة أخرى ككل، أو تجاه كل فرد من أفرادها منفصلين[٨].

وفي هذا السياق يرى كل من «جورج سمبسون» و«ميلتون ينجر» Yinger. M.Simbson and J.E.G أن التعصب، سواء أكان سلبيا أم إيجابيا، هو «موقف عاطفي وصارم تجاه جماعة من الناس»، وبالتالي فإن التعصب لا ينطوي على حكم مسبق فحسب، وإنما ينطوي أيضا على سوء هذا الحكم[٩].

ويعرف التصعب الديني بأنه حالة «من التزمت والغلو في الحماس والتمسك الضيق الأفق بعقيدة أو فكرة دينية، مما يؤدي إلى الاستخفاف بآراء ومعتقدات الآخرين، ومحاربتها والصراع ضدها وضد الذين يحملونها، وهي حالة مرضية على المستوى الفردي والجماعي تدفع إلى سلوكية تتصف بالرعونة والتطرف والبعد عن العقل والاستهانة بالآخرين ومعتقداتهم، وكثيرا ما يؤدي التعصب الديني إلى شق وحدة الأمة وإنكار الحقوق الاجتماعية والسياسية للفئات الأخرى، وهدم البنى الاجتماعية، ولعل في تعصب الصهاينة مثالا على ما يتضمنه التعصب الديني من افتئات وعدوان، وفي تعصب الكاثوليك والبروتستانت في أيرلندة ما يشير إلى كونه عاملا هداما، وقد اتجهت جميع التيارات التحررية في العصر الحديث إلى إدانة التعصب الديني ومحاربته»[١٠].

ويمكن أن تسهم عدة عناصر في تشكيل مشاعر التعصب، وتشمل هذه العناصر: التنافس، الأفكار الدينية، الخوف من الغرباء، التشدد في القومية. وقد ينشأ التعصب عندما تخشى مجموعة ما أن يحرمها تنافس مجموعة أخرى من الهيبة والمزايا والقوة والسياسة، أو الفرص الاقتصادية.وقد أسهمت الأفكار الدينية، ولا سيما عدم التسامح مع الجماعات التي تعتنق دينا مغايرا، في تأسيس التعصب العرقي والقومي[١١].

إشكاليات التعصب في العالم والوطن العربي

ما زالت مشكلات التعصب العنصري بأشكاله المختلفة تشهد نموا كبيرا، وتعاظما مستمرا في المستوى الإنساني، فهناك ملايين الأفراد الذين يجدون مصرعهم تحت تأثير الغارات والإبادة الجماعية والحروب والطائفية والمجازر السياسية. ويمكن لنا في هذا السياق أن نشير إلى وضعية الحروب الأهلية والطائفية والعرقية والحزبية في كثير من بلدان العالم مثل: كوسوفا وزائير والشيشان والكونغو والسودان والجزائر وفي الصومال، فالحروب التي تأخذ من حيث المظهر أشكالا دينية طائفية وعرقية تنتشر في بقاع واسعة من العالم، وتشكل تهديدا متواصلا للحياة البشرية، ويضاف إلى ذلك كله موجة التعصب العرقي التي تجد لها مكانا في البلدان الغربية اليوم، والتي تهدد الملايين من البشر والأطفال في العالم.

فالسلطة، في مجتمعاتنا العربية، لم توفق في خلق الاندماج الاجتماعي بين فئات المجتمع، بل كانت تساعد أحيانا في خلق العزلة والتعصب والتباعد بين الجماعات. والمأزق يتجسد في عدم قدرة السلطة على خلق نموذج وطني يوحد بين الجماعات الفرعية، التي أصبحت تحقق أمنا للفرد الذي ينتمي إليها في ظل غياب أمن المجتمع والدولة، فأعضاء الجماعة الفرعية تمتاز بقوة روابطها وبدرجة عالية من الانغلاق بحيث تقود إلى درجة عالية من النرجسية [١٢].

وفي هذا المسار يمكننا استعراض مجموعة من المحاور التي تجسد الإشكالية المسببة للتعصب في الوطن العربي [١٣].

أولا: بنية العائلة العربية: بالرغم من حدوث كثير من التغيرات الاقتصادية في الوطن العربي، إلا أن هذه التغيرات لم تؤثر بشكل فعال في بنية الأسرة العربية (...)، فأصبحت الأسرة العربية تحتوي على عناصر ثقافية مضادة للتغيير ومناهضة له.

ثانيا: البنية الدينية: استطاعت البنية الدينية التقليدية المحافظة على استمراريتها وأصبحت تسيطر على معالم الحياة في المجتمع العربي، والحالة اللبنانية تشكل لنا خير دليل، والدولة مارست دورا كبيرا في تطوير المؤسسة الدينية الأصولية لتحقيق استمرارية وجودها وحماية مصالحها.

ثالثا: البنية السياسية: بالرغم من حدوث تغيرات في البنية السياسية العربية؛ حيث أدخل كثير من الدول العربية دساتير حديثة، إلا أن جوهر السلطة السياسية ما زال تقليديا، فالأبوية والعائلية تمثلان سمة أساسية في بنيتنا السياسية العربية.

رابعا: البنية الاقتصادية: لم تعجز السياسات الاقتصادية العربية عن حماية اقتصادياتها التقليدية فحسب، بل عملت على تحطيمها، ويضاف إلى ذلك سوء توزيع الدخل بين فئات المجتمع (...)، مما أدى إلى ترسيخ وتثبيت البنية التقليدية للمجتمع العربي [١٤].

فالدولة بممارستها، المبنية على التوازنات والولاءات لا على الكفاءات، تعيد، وبشكل ضمني، تأكيد ممارسات التعصب عبر ما يسمى توزيع الوظائف الحساسة، أو الوظائف السياسية. وليس من الضروري أن يكون تعصبا معلنا، أو تفرقة معلنة، وإنما لاحظنا أن كل الجماعات، الأقليات، تلاحظ أدق التفاصيل، عندما يشكل، مثلا، مجلس وزراء، أو حينما يعين أفراد في مناصب معينة حساسة، مثل: الأمن، الدفاع، الإعلام... إلخ. فهي تستشعرها إذا كان في هذا التعيين تكافؤ لفرص، أو تجاوز، أو تحيز، وهذه مسألة لا يتحدث عنها الناس علانية أو على صفحات الجرائد[١٥].

الخلفيات التربوية للتعصب

هناك دلائل عديدة، وإن كانت غير موثقة بدراسات علمية بعد، تشير إلى أن المؤسسة التربوية في عدد من الأقطار العربية قد التقطت جرثومة «التعصب» الديني أو الطائفي أو العرقي، وهذا معناه بداية النفاق والشقاق في المجتمع لعدة أجيال قادمة من خلال آلية إعادة الإنتاج الثقافي - الاجتماعي - النفسي. والكارثة هي أن المؤسسة التربوية بدلا من أن تساعد المجتمع العربي على المواجهة العقلانية مع مشكلاته وتحدياته، فإنها تضيف مشكلات وتحديات جديدة، أي أنها أصبحت بحد ذاتها مشكلة جديدة.

فالتعصب ينتقل من جيل إلى جيل، ومن الكبارإلى الصغار، إذ يتعلم كثير من الأبناء التعصب من آبائهم وأساتذتهم. وفي المجتمعات المتعصبة، تجد قيم التعصب تعزيزا لها في إطار المؤسسات والقوانين والعادات، وفي هذا الصدد يلاحظ أن كثيرا من الناس يرفضون مشاعر التعصب التي تعززها مجتمعاتهم. وقد أدرك علماء الاجتماع احتمال أن يكون بعض الناس أكثر تعصبا من أناس آخرين. ويعتمد هذا الاختلاف على التباينات في خلفية الفرد، نفسه وتجاربه[١٦].

فالتعصب ينطلق في أعم أحواله من تصورات مسبقة تأخذ طابع نمذجة، يصنف فيها الناس إلى فئات اجتماعية ودينية وعرقية تنسب إليها مجموعة من الصفات والخصائص العامة، التي تنسب إلى جميع أفراد الجماعة موضوع التصنيف. وتعود التصورات النمطية إلى تركيبة ثقافية يكتسبها الطفل من محيطه الاجتماعي خلال تنشئته المبكرة، حيث يجري أن تنسب صفات محددة إلى مختلف الفئات الاجتماعية والدينية مثل: الخيانة والغدر والإلحاد والمذلة والخسة، هذا من جهة السمات السلبية. ويرى بعض المفكرين أن «التصورات النمطية» هي تصورات مشوهة ولا تعبر عن الواقع، حيث هناك دائما فجوة قد تكون صغيرة أو كبيرة بين الحقيقة الموضوعية من ناحية، وما يذهب إليه التصور النمطي من ناحية ثانية، ومع ذلك فإن التصورات النمطية شائعة بين الأفراد والجماعات، لأن مثل هذه التصورات تعفي حامليها من مشقة التعامل مع تفصيلات لا حصر لها في الواقع الإنساني والاجتماعي الذي تعايشه وتعيش فيه.

ويشكل اكتساب التصورات النمطية منطلقا أساسيا لحدوث التعصب، وهي توجد في أصوله، وقد تتنوع هذه التصورات لتنسب إلى جماعات قومية أو دينية أو طائفية أو عرقية، بحيث إنه بمجرد مصادفة أي فرد منها، يقوم حامل التصور النمطي بتعميم الصفات المتضمنة في هذه التصورات بشكل عفوي. كأن يقال إن الإنجليز يتصفون بالبرود، وإن الأمريكيين يتصفون بالسطحية، وعند مصادفة شخص قد لا يمكن معرفة ما إذا كان إنجليزيا أو أمريكيا (للتشابه الفيزيقي واللغوي بينهما)، ولكن بمجرد معرفة جنسيته، فإن حامل التصور النمطي يسترجع من حاسوبه العقلي كل الصفات الأخرى (غير المحسوسة)، التي تعلم إلصاقها بجماعة هذا الشخص، ويفكر ويشعر نحوه طبقا لهذه الصفات. والتعصب بما يسبقه من تصورات نمطية هو شيء مكتسب يتعلمه الأطفال من الكبار من خلال آليات التنشئة الاجتماعية، ولا سيما في مرحلة الطفولة. وتشتد حدة التعصب أو تضعف وفقا لمجموعة من الفعاليات الثقافية والفردية التي تنمي التعصب وترعاه.

وتأخذ العوامل الثقافية أهمية كبيرة في تغذية التعصب؛ فبعض الأيديولوجيات الصريحة أو الضمنية تعمل على بناء التعصب ضد بعض الجماعات الإنسانية، فكثير من الأيديولوجيات العنصرية تستند إلى إدعاءات علمية (مثل أن أحد الأجناس أفضل بيولوجيا من الأجناس الأخرى)، أو تاريخية (التشكيك في الدور السياسي لجماعة معينة، أو إلقاء المسؤولية عليها من نكبات أو هزائم سابقة). والأيديولوجيات التي تكرس التعصب، وتضفي عليه مبررات وجيهة، هي شأنها شأن «التصورات النمطية» (Stéréotypes). فهذه الرؤى الأيديولوجية تشوه الواقع بمختلف تجلياته التاريخية والمعاصرة.

في مقالة له حول المنظومة الأخلاقية من منظور الدين والعلم، يرى عبدالعزيز كامل أن التربية في الأسرة العربية تغذي قيم التعصب العرقي والطائفي والمذهبي والديني وهي قيم تغرس جذورها في أجواء الأسرة والمجتمع ويتنفسها الطفل مع نسمات الحياة اليومية وعواطفها[١٧]. وفي هذا المجال ينبه الباحث إلى قضية قلما يشار إليها في الأدبيات التربوية، وهي أن القيم التي تغرسها الأسرة العربية هي قيم تسلطية تتنافى مع مقومات الوجود الإنساني، فماذا يبقى للحرية والفعل الديموقراطي الحر مع قيم الطائفية والعشائرية، أليست هي قيم الدمار والموت والعدم، أليست هي القيم التي تخرج الإنسان من دائرة إنسانيته؟! فالأسر التي تعمل على تعزيز قيم الطائفية والقبلية والعرقية والتمييز بمختلف أشكاله تدعو إلى الموت والعبودية والعدم. وبهذا المعنى فالتربية في الأسرة لا تقتل في الطفل مقومات إنسانيته ووجوده الإنساني فحسب، بل تجعل منه جلادا لا يرحم، قد يأخذ أقرب الناس إليه بسيفه ومقصلته.ألا يمكن لنا أن نقول بأن مجازر الجزائر هي نتاج لصورة هذا الإنسان الذي أنتجته تربية العبودية التي لا ترحم، فقتلت في جزاري اليوم، طفولة الأمس وحوّلتهم إلى مجرد وحوش كاسرة، تفتك تعطشا إلى الدم، وتعبث بالموت، وتلهو حبا بالدمار.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: كيف يمكن لنا تعزيز قيم التسامح في مواجهة التعصب في مجتمعات لم تتجذر فيها تقاليد ديموقراطية، مثل التمثيل الشعبي، ومشاركة المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار؟ فالمجتمع العربي يشكو من غياب المقومات الثلاثية التي تشكل معالم النظام الديموقراطي، والمتمثلة في:

١ـ الارتباط الفعلي بين مبادئ حقوق الإنسان.

٢ـ الأطر التنظيمية للتعددية السياسية.

٣ـ المشاركة السياسية كممارسة عملية للحقوق والحريات[١٨].

وفي هذا الصدد يمكن العودة إلى نتائج الندوة التي أعدها المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس، ندوة كان موضوعها «التربية على حقوق الإنسان والديموقراطية»، في فبراير ١٩٩٣، وهي الأولى من نوعها في الوطن العربي، حيث قدمت في الندوة الدراسة التي أجراها المعهد حول واقع التربية على حقوق الإنسان في الدول العربية، شملت وزارات التربية في إحدى وعشرين دولة عربية، ومائتي مؤسسة للتعليم العالي، وخمسين منظمة عربية غير حكومية تعمل في مجال حقوق الإنسان، وكانت نتائج الاستبيان بشكل مختصر على النحو التالي:

١ـ غياب إستراتيجية عربية في مجال التربية تؤسس للتسامح وحقوق الإنسان، وإن هناك خلطا بين مفهوم الخطة، والمبادئ العامة لحقوق الإنسان.

٢ـ غياب تشريعات خاصة بالتربية على التسامح وحقوق الإنسان.

٣ـ تقر بعض البلدان بعدم الأخذ بحقوق الإنسان لتعارضها ـ حسب رأيها والشريعة الإسلامية ـ وهي ظاهرة تستحق الدراسة والتحليل والنقاش، وذلك بالنظر لتعدد القراءات والاجتهادات من بلد عربي إلى آخر في هذا المجال[١٩].

ومن يتأمل بعمق في مناهج الحياة المدرسية في بعض البلدان العربية يجد بأن هذه المناهج متشبعة بقيم العنف والدم والغدر: فالتاريخ العباسي والأموي الذي يدرس في المرحلة الإعدادية في بعض البلدان العربية يبرز الجانب الدموي في هذا التاريخ[٢٠]. فواضعو مفردات هذا المقرر لا يجدون في التاريخ العباسي غير القضايا الدرامية الدموية التي كانت تقع بين الحكام وإخوانهم وأبنائهم في صراع مجنون دموي من أجل الوصول إلى الحكم والسلطة. وهكذا تتم عملية غرس قيم الغدر والدم والعنف في نفوس الطلاب والأطفال في وقت مبكر من تاريخ نموهم النفسي والتربوي. ألم يكن لهذه التربية التي كانت تصر على تلقين كل طفل خطبة الحجاج عن الرؤوس التي أينعت وحان قطافها، علاقة من نوع ما بالارتداد السهل والسريع عن ممارسة التجربة الديموقراطية والفكر المصاحب لها[٢١].

وتجدر الإشارة في هذا السياق أيضا إلى بعض الممارسات التعصبية لبعض رجال الدين[٢٢]، الذين يكرسون وقتهم لغرس القيم الطائفية والتمييز الطائفي في نفوس المؤمنين

والمسلمين، سواء أكان هذا عن قصد أو عن حسن نية؛ فرائحة بعض الخطب الدينية لا تخلو - في كثير من الأحيان - من بعض التلميحات أو التصريحات التي تحرض على الإحساس بالتمايز وتعزيز الحس الطائفي بين طوائف المسلمين، أو بين المسلمين وغيرهم من الطوائف الدينية الأخرى.

إن بعض الكتب والروايات التي تأخذ لبوسا أدبية بينما هي تبث في الأصل بعض السموم القائمة على تعزيز مفاهيم وقيم الإحساس الطائفي بين الطوائف الإسلامية. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض أعمال الكتاب العرب الذين قدموا روايات تأخذ طابعا أدبيا بينما هي تعمل على تعزيز العمق الطائفي والعنصري بين فئات الشباب في الوطن العربي(٢٣).

فالتعصب يمثل سمة بارزة في المجتمع العربي، ولم يعد سمة شخصية للإنسان التقليدي، وحتى الإنسان الحديث في المجتمع العربي يمتاز بهذه السمة(٢٤). وفي هذا الصدد يقول سعد الدين إبراهيم في وصفه للوضعية التربوية التي تعزز مفاهيم التمييز العنصري والإباحية الدموية في الخليج العربي: «إن جيلا كاملا في بعض دول منطقتنا الآن عاش فترة تكوينه النفسي والعقلي في ظل مفاهيم تبيح القتل والتدمير، ولا ترى السلام طريقة عيش ومنهج حياة»، ومن شب على شيء شاب عليه، وهذه قاعدة منطقية(٢٥). فالتعصب بما ينطوي عليه من تصورات نمطية (...) هو شيء مكتسب يتعلمه الأطفال من الكبار خلال عملية التنشئة الاجتماعية السائدة في بلادنا.

وفي مجال التأكيد على وضعية التشبع بالعنف والتعصب يؤكد قاسم الصراف على هذه الحقيقة بقوله: «إن مناهجنا التربوية مشبعة بمفاهيم الحرب والدمار والعداوة، والبغضاء، والعنف، والظلم، والكراهية»(٢٦).

يقول ليث شبيلات في معرض حديثه عن الحياة الاجتماعية في الأردن: تتمثل محنة الديموقراطية في أن أجيالا قد تمت تربيتها في أجواء تعصبية غير ديموقراطية؛ فانتقل القمع إلى الشخصية الإنسانية التي باتت مع الزمن مروّضة من أجل البقاء بعيدا عن الاضطهاد(٢٧). والمدرسة العربية تسعى إلى (...) إحراز مبدأ الطاعة العمياء والمحافظة على قيم ومعايير المجتمع التي تحافظ على وضعية القهر الاجتماعي، فجزء كبير مما يتعلمه التلميذ ليس له علاقة بمحتويات الدروس، وإنما يقصد به طلب الطاعة المطلقة، وجعل التلميذ يستهلك استهلاكا سلبيا كل التحيّزات الدينية والقيمية والأيديولوجية التي يزخر بها أي مجتمع(٢٨).

وفي هذا الخصوص يرى الحطاب أن الحياة الاجتماعية العربية متشبعة بقضايا التمييز العنصري واستبداد الأقوياء، واضطهاد الأقليات العرقية، وخرق المبادئ

الإنسانية في المجتمع. وهنا يمكن للتربية أن تؤدي أدوارا غاية في الأهمية والموضوعية، ويكمن دورها في «احترام حقوق الإنسان واحترام حقوق الطفل واحترام حقوق الأقليات والإيمان بالعدالة الاجتماعية». وهذا يعني على حد تعبير الحطاب «التأكيد على مبدأ التربية الأخلاقية وقيم التسامح بالدرجة الأولى في المدارس والمؤسسات التربوية»[٢٩]، فالمدرسة أداة لإعادة إنتاج الأمر الواقع بكل سلبياته واختناقاته التعصبية لمصلحة النخبة المهيمنة[٣٠].

وفي هذه الأوساط التربوية المتسلطة غالبا ما تسود هذه العلاقات التي تفتقر إلى التسامح والحب والحنان والتساند والدعم النفسي، والتعزيز والمساندة والتفاهم، والحوار بين أطراف العائلة، خاصة بين الآباء والأبناء. وعلى خلاف ذلك كله يسود التنافر العاطفي والتعصب وتهيمن أساليب التسلط والتعنيف وانفعالات الغضب والعدوان وتسود النزعة إلى إيجاد الحلول التربوية عن طريق القوة والقهر. وفي هذا المناخ التسلطي يفرض الآباء على الأبناء أنماط سلوكهم وحركتهم وفعالياتهم، ولا يسمح لهم بإبداء الرأي أو الاعتراض.

وتتبدى وضعية التعصب في صورة أساليب التنشئة الاجتماعية السائدة في المجتمعات العربية. وقبل أن نعول على أهمية التنشئة الاجتماعية وخطورة دورها في عملية بناء الجدار القيمي لحقوق الإنسان والسلام، يترتب علينا بادئ ذي بدء أن نرصد واقع هذه التنشئة بما تنطوي عليه من مبادئ وقيم وأساليب، تعتمدها في بناء المنظومة القيمية عند الأطفال والناشئة.

لقد تبين لنا في المستوى التربوي في الوطن العربي كيف يوضع الإنسان في دائرة الاغتراب والجمود من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية القسرية، التي تنطلق من التعصب وتصنعه في الآن الواحد؛ فالتربية العربية الرسمية تناهض حقوق الإنسان وتتنافى مع كل القيم التي تتصل بمعايير السلام والحب والتسامح. هنا تتم عملية إعادة إنتاج القهر والتسلط والعبودية في المجتمع بصورة واضحة.

الدراسات السابقة:

- دراسات أجنبية:

تبين دراسة يانج جوليا yang Julia حول الجو التعليمي في جامعة تشيلي وظاهرة انتشار التحيز للجنس الأبيض، عام ١٩٩٢[٣١] أن ظاهرةالعنصرية تأخذ اتجاها متناميا في جميع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في تشيلي. ومن أجل استقصاء هذه الظاهرة بصورة علمية يتناول الباحث عينة قوامها ٣٩ مبحوثا، حيث شملت هذه العينة ١٣ أستاذا جامعيا، و١٣ موظفا بالجامعة، و١٣ طالبا جامعيا.

وقام الباحث - إضافة إلى ذلك - بإجراء مقابلات مباشرة، مشاهدة، وتسجيل للمقابلات الشخصية لدى شخصيات عديدة من أساتذة الجامعة وموظفيها وطلابها.

من أهم النتائج التي أظهرتها هذه الدراسة وجود اتجاهات تعصبية وعنصرية عند الطلاب تجاه الجماعات المخالفين لهم في المستوى الثقافي والعرقي. وفي هذا السياق فإن الطلاب البيض يعانون رؤية تعصبية ومشاعر الكراهية والاحتقار ضد الطلاب السود. ومع أن بعض الطلاب البيض لا يأخذون اتجاها تعصبيا ضد السود، إلا أنهم لا يمتلكون مشاعر إيجابية تجاه الملونين بصورة عامة.

وفي كندا تجدر الإشارة إلى دراسة يانغي أحمد Djangi Ahmad حول: العنصرية في التعليم العالي في كندا عام ١٩٩٣[٣٢]. أجريت هذه الدراسة على عينة من طلبة علم النفس بجامعة تورنتو الكندية، وتناولت أبعاد التعصب العنصري الموجود في مؤسسات التعليم العالي. وقد بينت هذه الدراسة أن المؤسسات التربوية تعاني أشكالا مختلفة من التعصب التي عززتها التراكمات الثقافية والتاريخية وغياب القيم الديموقراطية. وقد بينت الدراسة مخاطر الاتجاهات التعصبية في الجامعة والمؤسسات التربوية؛ فالتعصب يؤدي إلى التفرقة بين الطلبة أنفسهم، ويتجلى هذا التعصب في نوعية الاهتمام الذي يتلقاه الطلبة من المدرسين، بالإضافة إلى التحيز التعليمي الذي يتجلى في العناية ببعض الطلاب دون الآخرين. وبينت الدراسة أن هذه المواقف الانحيازية لطلبة دون آخرين تؤدي إلى إضعاف تفاعل الطلبة الذين يتم تجاهلهم أو عدم الاهتمام بهم، فالمؤسسة التربوية التي يبرز فيها الاتجاه التعصبي تلجأ إلى اختيار أعضاء هيئة التدريس من جنس معين أو فئة معينة، ومن ثم تنتقل هذه النظرة التعصبية إلى إدارة المؤسسة التربوية نفسها[٣٣]. وقدمت الدراسة عددا من الاقتراحات والحلول التي تحد من أشكال العنصرية في السياسة التعليمية للمؤسسة التربوية، والتي يمكنها أن تخفف من أشكال التعصب الموجودة لدى أعضاء هيئة التدريس، والطلبة أنفسهم. يقول الباحث في هذا الصدد: «إن قضايا التعصب بأشكاله المختلفة أصبحت ظاهرة خطرة في الكليات والجامعات الغربية، فالتعصب أصبح مشكلة تتضح معالمها بدرجة أكبر مما كانت عليه في فترة الستينيات من القرن العشرين، ومن المؤسف أن المدارس والتعليم لم يستطيعا حتى الآن إزالة آثار التعصب»[٣٤]. ويضيف الباحث: «إن التعصب الذي تتنامى مظاهره في المدارس والمؤسسات التربوية يأتي انعكاسا لطبيعة المجتمع، الذي يكرس مظاهر العنصرية والتمييز العنصري»[٣٥].

ومن الحلول التي ناقشتها الدراسة يمكن أن يشار إلى التالي:

١- تدريب أعضاء هيئة التدريس وتوجيههم نحو تشجيع الطلبة على قبول بعضهم البعض، وتأكيد أهمية المشاركة والاحترام مهما تكن درجة التباين الثقافي أو العرقي.

٢- توليد اهتمام أعضاء هيئة التدريس بهذه القضية، وتأكيد دورهم الحيوي في السيطرة على مخاطرها.
٣- وضع سياسة واضحة للمؤسسة التربوية تعمل بموجبها على محاربة مختلف أشكال التعصب والتمييز العنصري والثقافي بين الطلاب.
٤- لتشجيع على تصفية المناهج المدرسية وتنقيتها من مختلف الإشارات التي تعزز القيم التعصبية.

ومن الدراسات المهمة التي تتناول قضية العنف والتعصب في آن واحد يشار إلى دراسة محمد حسن غانم: «رؤية عينة من المثقفين المصريين لظاهرة العنف: دراسة سيكولوجية»[٣٦]. يرى الباحث في سياق دراسته هذه أن التعصب والعنف والإرهاب ظاهرة تفرض نفسها في المجتمع المصري المعاصر.

وانطلاقا من هذه الملاحظة انبثقت بعض التساؤلات المنهجية حول أسباب وخلفيات هذه الظواهر المدمرة في المجتمع. ومن أجل الوصول إلى إجابات علمية حول هذه القضية، حاول الباحث استجواب مواقف المفكرين والمثقفين في المجتمع المصري، واستطلاع اتجاهاتهم نحو هذه القضية. ومن المهم في هذه الدراسة أن العينة في أغلبها من أساتذة الجامعة والمفكرين من سياسيين وقادة أحزاب سياسة ومؤرخين وصحافيين، وقد أسفرت هذه الدراسة عن نتائج بالغة الأهمية ومنها:

- أكد المبحوثون على أهمية التمييز المنهجي بين مفاهيم الإرهاب والعنف والتعصب والعدوان وتحديد محاور الاتصال والتجانس والانفصال بين هذه المفاهيم.
- ميّز المبحوثون بين نوعين من العنف: العنف المشروع الذي تمارسه السلطة والمؤسسات المجتمعية وبين العنف غير المشروع الذي تمارسه الجامعة الدينية والمنظمات والأحزاب.
- يرى أغلب المستفتين أن العنف في مصر لا يعود ولا يفسر بعوامل خارجية، بل يعبر عن الروح الداخلية للحياة الاجتماعية والسياسية في مصر. وهذا يعني أن العنف يولد في رحم المجتمع، وينشأ بين ظهرانيه، ويفسر بمنظومة من العوامل الداخلية لا الخارجية.
- أكد المستفتون على أهمية المشكلات الاجتماعية في توليد ظاهرة العنف مثل: الارتفاع في الأسعار والتضخم والبطالة وغياب الديموقراطية.
- وأعلن المستفتون عن أهمية التجربة الديموقراطية وإيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية المزمنة في محاصرة ظاهرة العنف وتصفية وجودها.

ومن الدراسات المهمة في هذا المجال دراسة سينها Sinha و أوبادهيا UPADHYA حول الاتجاهات العنصرية للشباب الهندي نحو الصين قبل وفي أثناء النزاع الهندي الصيني المسلح حول الحدود المشتركة بينهما[٣٧]. ومن نتائج الدراسة أن اتجاهات الشباب الهندي نحو الصينيين كانت إيجابية قبل الصراع المسلح، ومن ثم تحولت إلى سلبية بعده.

دراسة كاتس Kats وبرالي BRALY حول: اتجاهات طلاب جامعة برنستون نحو بعض الشعوب: أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت مائة طالب من طلاب جامعة برنستون، وطلب منهم تحديد السمات التي تناسب بعض الشعوب ولا سيما الأمريكيين والصينيين والإنجليز...إلخ، وأفرزت الدراسة النتائج التالية:

- الألمان: علميون ـ مجدون.
- اليهود مرتزقة ـ مجدون.
- الزنوج: كسالى ـ خرافيون ـ مرحون.
- الإيطاليون: فنانون ـ مندفعون.
- الإنجليز: أذكياء ـ تقليديون.

والمهم في هذه النتائج تجانس آراء الطلاب في إطلاق هذه الصفات، وهذا يعني أن هذه الآراء نابعة من صورة نموذجية سائدة في المجتمع حول هذه الصور والآراء النموذجية حول شعوب العالم[٣٨].

وتعد دراسة بوجاردس BOGARDUS من أهم وأشهر الدراسات التي تناولت قضية التعصب والعلاقات بين الشعوب[٣٩]، حيث قام بتطبيق مقياسه التعصبي المشهور على عينة كبيرة بلغت ١٧٢٥ من الأمريكيين وبينت النتائج ما يلي:

	الإنجليز	الألمان	يهود	زنوج
أتزوج منهم	٩٤٪	٥٤٪	٨٪	١٪
أصادقهم	٩٧٪	٦٧٪	٢٢٪	٩٪
أسكن معهم	٩٧٪	٧٩٪	٢٦٪	١٢٪
أقبلهم	٩٦٪	٨٧٪	٥٤٪	٥٧٪

ومن الطريف أن بوكاردس أعاد تطبيق هذا المقياس بعد عشرين عاما، في عام ١٩٥٠، ولم يجد أي تغيير في اتجاهات الأمريكيين نحو هذه الشعوب[٤٠].

- دراسات عربية:

● دراسة سعد الدين إبراهيم: حول التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي(٤١). تجلت هذه الدراسة في إشكالية العلاقة بين التربية والتعصب، وبينت أن التربية في الوطن العربي تعزز الاتجاهات التعصبية، فالتربية العربية، ولا سيما في مستوى الأسرة العربية، تعزز القيم السلبية والأفكار الخاصة عن الفئات الاجتماعية والطائفية والعرقية، وتعزز تصورات نمطية سلبية عن الآخر بصورة غير عقلانية. وبينت الدراسة جملة من العوامل الثقافية التي تغذي التعصب في الوطن العربي، ولا سيما مؤسسات الدولة القطرية، التي تعمل على تغذية الروح التعصبية في المجتمعات العربية. وقد خلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية مواجهة التعصب وتحديده ومحاصرته وإطفاء جذوته في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والتربوية.

● دراسة سعد عبدالرحمن: حول عملية التطبيع الاجتماعي وأزمات التحامل والتعصب في مجتمعاتنا العربية المعاصرة (٤٢).

يستجوب الباحث قضية التعصب وماهية دوره في ضوء الخلفيات النفسية والاجتماعية لهذه الظاهرة. وفي نسق هذه الدراسة يحاول الباحث أن يفصل بين ظاهرة التعصب ومجموعة من الظواهر الاجتماعية التي تجانسها مثل: التطرف والنزعة العرقية والإرهاب والعنف والعدوان. وفي سياق النتائج يؤكد الباحث على الأصول الاجتماعية لهذه الظاهرة، مؤكدا أن التعصب ليس فطريا بل اجتماعيا. ومن ثم يتأمل الباحث في العوامل التربوية التي تعزز هذه الظاهرة وتنتجها في الآن الواحد. وفي هذا الخصوص يعلن الباحث أن الأسرة في الوطن العربي تلعب دورا في إنتاج هذه المظاهر التعصبية؛ مبينا خطرها على المجتمع والحياة الاجتماعية.

● دراسة السيد سلامة الخميسي: حول تربية التسامح الفكري أو نحو صيغة تربوية مقترحة لمواجهة التطرف (٤٣). تبين هذه الدراسة أن التعصب يشكل إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الشباب العربي، وهذه المشكلة تحتاج إلى جهود تربوية حضارية بعيدة المدى، تربط بالجهود الإنمائية العامة للمجتمع.

والباحث ينطلق من ملاحظاته الخاصة بانتشار التعصب الفكري والديني في المجتمع العربي، ولا سيما عند فئة الشباب، وعبر التحليل يبين الباحث أن مشكلة التعصب والتطرف في مجتمعاتنا العربية الإسلامية بعامة إنما تكشف عن قصور وعجز الأنظمة التربوية والتعليمية قبل غيرها من الأنظمة المجتمعية الأخرى. وعدد الباحث عدة نقاط وعوامل أساسية تدخل في تكوين ظاهرة التعصب في مصر وهي:

١- الحجر على تفكير الآخرين وفرض الوصاية عليهم باسم الدين، وفرض العفوية عليهم.
٢- انتشار ظاهرة العنف الديني وتكفير الآخرين.
٣- شيوع أنماط سلوكية تتسم بالعنف في مجال الأسرة والمدرسة.
٤- التطرف مظهر من مظاهر التعصب للرأي، وفي المقابل يقترح الباحث مشروعا تربويا يؤكد فيه التسامح ويرفض التعصب والتطرف.

● دراسة حسين سرمك حسن ومفيد محمد سعيد رؤوف: قياس التعصب لدى عينة من طلاب الجامعة، هدفت دراسة حسين سرمك حسن ومفيد محمد سعيد رؤوف، التي كرست لدراسة مظاهر التعصب لدى طلاب جامعة القاهرة، إلى قياس درجة التعصب لدى عينة من طلبة الجامعة باستخدام مقياس التعصب المستنبط من اختبار الشخصية متعدد الأوجه. وأجريت الدراسة على عينة بلغت ١٢٢ طالبا وطالبة في جامعة القاهرة، تراوحت أعمارهم بين ١٨ - ٢٣ سنة، وبينت هذه الدراسة ارتفاع درجة التعصب بين طلاب جامعة القاهرة واتضح أن ٥١٪ من الإناث و٤٨٪ من الذكور في العينة يأخذون موقعهم في أعلى مراتب التعصب في المقياس المذكور (٤٤).

● دراسة عبدالله خليفة والحسين عبدالمنعم: اتجاهات طلاب الجامعة نحو بعض شعوب العالم (٤٥). هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات طلاب الجامعة من السودانيين والمصريين نحو بعض شعوب العالم، وقد أجريت الدراسة على عينة بلغت ٦٥٤ طالبا وطالبة بمرحلة التعليم الجامعي من الطلاب السودانيين والمصريين، الذين يدرسون بكلية الآداب في جامعة القاهرة، ومن النتائج التي خرجت بها الدراسة:

■ عدم وجود فروق جوهرية بين الطلبة والطالبات من حيث الاتجاه نحو ٦١ شعبا من الشعوب العالمية.
■ أغلبية الطلاب السودانيين ٨٢٪ يوجد لديهم اتجاه إيجابي نحو الشعب المصري.
■ اتصف اتجاه أفراد العينة نحو الشعوب الأفريقية بالحياد دون السلب أو الإيجاب.
■ اتسم اتجاه أفراد العينة بالإيجابية نحو الشعوب العربية والإسلامية.
■ إن أكثر الشعوب مكروهية بالنسبة لأفراد العينة هو الشعب الإسرائيلي وأكثرها حبا هو الشعب الفلسطيني والشعب الياباني.

● دراسة معتز سيد عبدالله حول التعصب وعلاقته ببعض الأنماط السلوكية (٤٦). أجريت هذه الدراسة على عينة من ٤١٩ من الدارسين بكلية الآداب جامعة القاهرة، واعتمدت الدراسة مقياسا للتعصب أعده الباحث ويتكون من ٤٠ بندا، وبينت الدراسة وجود عوامل وأبعاد نوعية لسمة التعصب، كما كشفت عن تجانس كبير بين عوامل

مجموعة الذكور والإناث. وبينت بالتالي وجود ارتباط كبير موجب بين سمة التعصب ونمط السلوك الانفعالي عند أفراد العينة.

● دراسة معتز سيد عبدالله حول الاتجاهات التعصبية، أهم أشكالها ومدى عموميتها[٤٧].

أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت ٤٠٠ طالب وطالبة من طلاب جامعتي القاهرة وعين شمس عام ١٩٩٠، ومن النتائج التي وصلت إليها هي:

■ أكدت عمومية مجال الاتجاهات التصبيبية عند طلاب الجامعة.

■ إن اتجاه المحافظة يمثل محكا جيدا للاتجاهات التعصبية في إطار الثقافة المصرية.

- دراسات كويتية:

● هدفت دراسة عزت سيد إسماعيل حول سيكولوجيا التطرف والإرهاب التي أجريت في المجتمع الكويتي عام ١٩٩٦ إلى استجلاء آراء عينة من المواطنين حول قضايا التطرف والتعصب[٤٨]. وقد أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت ٣٢٧ فردا من الراشدين ومن مستويات ثقافية متنوعة ومن مختلف شرائح المجتمع الكويتي. وهذه الدراسة تقرأ واقع التعصب بدقة متناهية مع أنها تستخدم مفهوم التطرف الذي يكافئ مفهوم التعصب ويعبر عنه كما سيتضح من خلال النتائج التي أظهرتها الدراسة. ومن النتائج المهمة التي أفرزتها الدراسة:

- ٨١٪ من أفراد العينة يرون أن الرغبة في التدمير والقتل من دوافع المتطرفين والإرهابيين.
- ٦٤٪ يعتقدون أن المتطرف شخص مريض نفسيا.
- ٧٣٪ يرون أن المتطرفين ينساقون لقياداتهم دون تفكير.
- ٥٨٪ يرون أن المتطرف يحمل عقلية قديمة بالية.
- ٨٤٪ يرون أن الإسلام ليس بحاجة إلى التطرف والتعصب.
- ٨٩٪ يرون أن التطرف والتعصب يتعارض مع الطبيعة السمحاء للإسلام.
- ٧٦٪ منهم يرون أن التطرف الديني ظاهرة تتخفى وراء الدين.

وهذه النتائج تبين موقفا رافضا للتعصب وقيمه واتجاهاته وخلفياته من قبل أفراد العينة في المجتمع الكويتي المعاصر.

● دراسة قاسم الصراف: المفاهيم التربوية المتعلقة بالتسامح في مناهج المرحلة الابتدائية[٤٩].

يكرس بحث قاسم الصراف نفسه لاستقصاء قيم التسامح في مناهج المرحلة الابتدائية بدولة الكويت عام ١٩٩٥. وقد اعتمد الباحث منهج تحليل المضمون حيث شمل التحليل مقررات اللغة العربية والتربية الإسلامية والمواد الاجتماعية، وتم استقصاء مفاهيم التسامح، والتعاون،

والصداقة، والاحترام والود. وقد بينت الدراسة ـ في النهاية ـ أن قيم التسامح ما زالت دون المستوى المطلوب لحضورها، حيث جاءت في المرتبة الخامسة، بينما احتلت كلمة المحبة المرتبة الأولى تلتها الصداقة ثم التعاون ثم الود في المرتبة الرابعة.

- منهج الدراسة:

تجرى الدراسة وفقا لمنهج البحث الوصفي بما يشتمل عليه هذا المنهج من خطوات علمية ومنهجية. وغني عن البيان أن هذا المنهج يستجيب لطبيعة القضية المطروحة التي تحتاج إلى خطة ميدانية، يتم وفقا لها تحديد الفرضيات، ويمكّن من اختيار الفرضيات والتساؤلات وفقا لمعطيات البحث وعلى أساس الاختبارات الاحصائية القادرة على الفصل بين مختلف الجوانب الإشكالية للقضية المدروسة.

- أداة الدراسة:

أعدت استبانة البحث بناء على عدد من القراءات المنهجية حول قضايا التعصب والنزعات العرقية وحقوق الإنسان. اشتملت أداة الدراسة على صحيفة المعلومات الأساسية وعلى عدد من الأسئلة الأساسية المتعلقة بمواقف الطلاب وآرائهم حول التعصب في الكويت والوطن العربي. واشتمل المقياس على طائفتين من الأسئلة: تتضمن الطائفة الأولى ستة أسئلة تغطي ستة أشكال من الصيغ التعصبية التي تخص المجتمع الكويتي، بينما تتضمن الطائفة الثانية الأسئلة الستة نفسها في مستوى الوطن العربي. والمفردات التي تغطيها المجموعتان هي: التعصب الاجتماعي، والتعصب الديني، والتعصب القبلي، والتعصب الطائفي، والتعصب ضد الوافدين فيما يخص الكويت، يقابله التعصب الإقليمي فيما يخص الوطن العربي، وأخيرا التعصب العائلي.

- صدق الأداة Validity of the scale:

تم حساب الصدق الخارجي وفقا لآراء عدد من المحكمين في كلية التربية وفي كلية الآداب قسم علم الاجتماع، في جامعة الكويت، وتم تعديلها وفقا للملاحظات التي أبداها السادة المحكمون.
ومن ثم حُسِب صدق المضمون أو صدق المحتوى Content Validity وفقا لمصفوفة الارتباط والاتساق الداخلي للفقرات. وقد بينت مصفوفة الارتباط الخاصة بالأداة أن الارتباط بين مختلف العبارات دال بصورة كاملة ١٠٠٪، واتضح أن الارتباط قد تحقق في مستوى ٠,٠١ بصورة كلية في مستوى المقياس الخاص بالمجتمع الكويتي والمجتمعات العربية. وهذه النتيجة تدل على درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لبنود المقياس كما يبين الجدولان رقمي (١) و(٢).

جدول رقم (١): مصفوفة الترابط بين بنود الأداة

		١	٢	٣	٤	٥
١	تعصب اجتماعي	١				
٢	تعصب ديني	(**)٢٩٠,				
٣	تعصب قبلي	(**)٣١٢,٠	(**)٢٢٤,			
٤	تعصب طائفي	(**)٢٠٣,	(**)١٩٤,	(**)٣٨٢,		
٥	تعصب ضد الوافدين	(**)١٩٥,	(**)١٧١,	(**)١٢٤,	(**)٢٦٧,	
٦	تعصب عائلي	(**)٣٠٩,	(**)١٤٠,	(**)٢٧٥,	(**)١٨٢,	(**)١٩٢,

(*) دالة مستوى ٠,٠٥ (**) دالة في مستوى O

جدول رقم (٢): مصفوفة الترابط بين بنود الأداة فيما يخص المجتمعات العربية

		١	٢	٣	٤	٥
١	تعصب اجتماعي	١				
٢	تعصب ديني	(**)١٦٨,٠				
٣	تعصب قبلي	(**)١٩٦,	(**)٣١٠,			
٤	تعصب طائفي	(**)١١٠,	(**)٢٥٥,	(**)٣٢٢,		
٥	تعصب ضد الوافدين	(**)١٤٢,	(**)١١٦,	(**)١٥٢,	(**)١٥٦,	
٦	تعصب عائلي	(**)٢٣٩,	(**)١١٥,	(**)٢٩١,	(**)١٦٣,	(**)٢٢٩,

(*) دالة في مستوى ٠,٠٥ (**) دالة في مستوى O

- ثبات الأداة Reliability of the scale :

وُظفت طريقتان لحساب ثبات الأداة:

أولا: تم حساب معامل الثبات وفقا لمعادلة كرونباخ ألفا Gronbach Alpha لحساب الثبات، وتعد هذه الطريقة هي الأفضل والأكثر شيوعا لحساب الثبات (Nunnaly,1978)[٥٠]. ويعرف معامل الثبات:

$$\text{ألفا} = \frac{\text{ن}}{(\text{ن}-1)} \times \left(\frac{\text{مجع}^2\text{ر}}{1-\text{ع}^2\text{ ن}} \right)$$

وقد بلغ معامل الثبات للأداة بصورتها الكلية ٠,٦٨٠٣ وهذه النتيجة تشير إلى معامل ثبات عالٍ مناسب.

ثانيا: ومن ثم تم حساب الثبات وفقا لمنهجية التجزئة Split-half، وتنطلق هذه المنهجية من تقسيم مفردات المقياس إلى نصفين، ومن ثم إجراء قياس معامل الترابط بينهما، وقد قُسِمت المفردات إلى مجموعتين إحداهما تتوافق مع الأرقام الفرديةوالثانية مع الأرقام الزوجية، ومن هذا المنطلق تم حساب معامل الترابط بين بنود النصف الأول والثاني للمقياس حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٤٥٦ وفقا لمقياس سبيرمان براون، وهذا يمثل ارتباطا عاليا يدل على ثبات الأداة المستخدمة بدرجة عالية (الترابط بين نصفي المقياس دال في مستوى ٠,٠١ كما هو مبين في رقم (٣).

جدول رقم (٣): يوضح معامل الارتباط بين نصفي المقياس

معامل الارتباط بين نصفي المقياس		١	٢
Spearman-Brown	النصف الأول	١	
	النصف الثاني	٤٦٠٥,(**)	١
(**) دالة في مستوى ٠,٠١			

عينة البحث

بدأت إجراءات الدراسة في الفصل الدراسي الثاني عام ١٩٩٩، وتم اختيار عينة البحث وفقا لمنهجية العينة بالحصة، وتعد هذه ا لعينة مناسبة جدا لأغراض البحث الحالي؛ حيث روعي في هذه العينة أن تشمل أغلب الكليات الجامعية [٥٢]. ومن أجل ضمان قدرة هذه العينة على تمثيل المجتمع الاحصائي المدروس تم التأكيد على أهمية حجم العينة حيث بلغت ٧١٤ طالبا وطالبة، وفي هذا الصدد تؤكدالأبحاث الإحصائية بأنه كلما ازداد حجم العينة قل الخطأ المعياري للمعاينة، وازدادت قدرتها على تمثيل مجتمع الدراسة.

ويضاف إلى ذلك أن العينة التي نحن بصددها تتجانس - إلى حد كبير - مع خصائص المجتمع الجامعي المدروس، حيث بلغ متوسط أعمار أفراد العينة ٢٠,١٤، والوسيط ٢٠ عاما، بينما بلغ المنوال ١٩ عاما، وهذه هي تقريبا مواصفات المجتمع الأصلي للعينة. وقد بلغ عدد الذكور ٢٩٧ طالبا بنسبة ٤١,٦ ٪، وبلغ عدد الطالبات الإناث ٤١٧ طالبة بنسبة ٥٨,٤٪ انظر الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤): توزيع أفراد العينة وفقا لمتغيري الجنس والكلية

الكلية العلمية		ذكور	إناث	مجموع
حقوق وتجارة	عدد	٣٧	٢٩	٦٦
	نسبة	٪١٢,٥	٪٧,٠	٪٩,٢
علوم	عدد	٥٣	١٢٥	١٧٨
	نسبة	٪١٧,٨	٪٣٠,٠	٪٢٤,٩
هندسة	عدد	٨٧	٣١	١١٨
	نسبة	٪٢٩,٣	٪٧,٤	٪١٦,٥
طب وصيدلة	عدد	٢٦	٤١	٦٧
	نسبة	٪٨,٨	٪٩,٨	٪٩,٤
تربية وآداب وشريعة	عدد	٩٤	١٩١	٢٨٥
	نسبة	٪٣١,٦	٪٤٥,٨	٪٣٩,٩
مجموع	عدد	٢٩٧	٤١٧	٧١٤
	نسبة	١٠٠	١٠٠	١٠٠

نتائج الدراسة

مفهوم التعصب وفقا لأفراد العينة:

اقتضت منهجية البحث وقبل مرحلة توزيع الاستبانة استقراء حدود مفهوم التعصب كما يتبدى في وعي أفراد العينة وهذه الخطوة المنهجية كانت ضرورية للتأكد من قدرة أفراد العينة على التعامل بمصداقية مع الأسئلة التي تتعلق بمفهوم التعصب؛ إذ لا يمكن أن يعول على نتائج مثل هذه الدراسة ما لم يُحدَّد مفهوم التعصب عند أفراد العينة. والسؤال الذي طرح نفسه في هذا المستوى هو: هل يعي أفراد العينة حقا دلالة مفهوم التعصب؟ وهل يدركون جوهر هذا المفهوم وأبعاده وخلفياته؟ وهل يقارب تصورهم لهذا المفهوم حدود التصورات العلمية المطروحة؟

من أجل الإجابة عن هذه الأسئلة واختبار حدودها تم تصميم استبانة أولية تتضمن مجموعة من الأسئلة التي يطلب فيها من الطلاب الجامعيين تعريف التعصب بصورة عامة، ومن ثم تقديم تعريفات للتعصب القبلي والطائفي والديني والسياسي والاجتماعي والقومي، وتقديم أمثلة واضحة لكل مفهوم من مفاهيم التعصب المطروحة.

وزعت هذه الاستبانة على ١٢٠ طالبا وطالبة في كلية التربية بجامعة الكويت (ثلاث شعب وكل منها تتضمن ٤٠ طالبا، والطلاب ينتمون إلى مختلف كليات الجامعة وفقا لنظام المقررات التي تعتمدها جامعة الكويت) وقد تبين بعد تحليل النتائج أن أغلب الطلاب (٩٧٪) منهم قدموا إجابات تدخل في صميم المفهوم العلمي للتعصب؛ فالتعصب في صورته العامة أحكام مسبقة سلبية وغير موضوعية وسلوك متحيز ضد جماعات وأمم وشعوب مغايرة. والأمثلة كانت أكثر وضوحا: التعصب الديني ويأخذ صور الكراهية والسلوك المتحيز بين الطوائف الدينية أو بين الأديان. التعصب العرقي هو منظومة من التصورات السلبية والسلوكات المتحيزة التي يمارسها البيض ضد السود، أو ما حدث في البوسنة والهرسك بين عرقين: بين الصرب وغيرهم من العروق مثال البوسنة والهرسك... إلخ. وقد أُشير فيما يتعلق بالتعصب القومي والتعصب الطائفي وغيرهما إلى أمثلة واضحة تدل على فهم موضوعي لما تعنيه كلمة التعصب بأبعادها المختلفة وتجلياتها المتنوعة. وقد استُخلص من هذا التحليل أن الطلاب في الجامعة يدركون جيدا مضامين المفهوم وحدوده، وهم بالتالي يمتلكون القدرة على التجاوب مع معطيات الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض. وهذا يمكنه أن يعطي النتائج التي تم التوصل إليها مصداقية كبيرة وموثوقية عالية.

مكان التعصب في نسق التحديات الاجتماعية في الكويت والوطن العربي

تضمنت استبانة الدراسة سؤالين مفتوحين يقضي كل منهما بأن يسجل الطالب عددا من التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجهها المجتمعات العربية من جهة وهذه التي يواجهها المجتمع الكويتي من جهة أخرى. ينص السؤال الأول: اذكر أهم التحديات السياسية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع العربي المعاصر. وينص السؤال الثاني: اذكر أهم التحديات السياسية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع الكويتي المعاصر. وقدتم تحليل هذين السؤالين بعدما تم ترميز الإجابات، حيث تم تصنيفها وتبويبها.

فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه المجتمع العربي فقد حدد الشباب ـ أفراد العينة ـ عدة تحديات رئيسية تواجه المجتمع العربي المعاصر، وفي طليعة هذه التحديات يعلن الشباب أن الهوية العربية الإسلامية في خطر، وأن التقليد للغرب والتماهي فيه يضع العرب والمسلمين على شفا هاوية خطرة، حيث بلغت تكرارات هذا التحدي ٢٣,٩٪. ويلي ذلك مباشرة غياب الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ١٩,٤٪ من التكرارات. ويلاحظ هنا أن التعصب لم يأخذ حيزا كبيرا من الأهمية؛ حيث احتل المرتبة الثامنة في سلم التحديات المشار إليها وبنسبة ٣٪ كما هو مبين في الجدول رقم (٥)، والتي تتمثل في التعصب والعنف والإرهاب وغياب الديموقراطية والتخلف العلمي والتكنولوجي.

جدول رقم (٥): التحديات السياسية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع العربي المعاصر وفقا لمتغير الجنس

	التحديات المعلنة		ذكور٪	إناث ٪	مجموع ٪
١	التقليد الأعمى للغرب وضياع الهوية العربية		٢٤,٧	٢٣,٣	٢٣,٩
٢	غياب الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي		١٩,٨	١٩,١	١٩,٤
٣	تحقيق الوحدة العربية الإسلامية		١٩,٠	١٨,٠	١٨,٤
٤	الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية		١١,٩	٩,٦	١٠,٦
٥	تحقيق السلام العادل في المنطقة		٤,٤	٧,٧	٦,٣
٦	الطلاق والتفكك الأسري		٣,٧	٦,٤	٥,٣
٧	التخلف التكنولوجي والعلمي والاقتصادي		٣,٨	٣,٣	٣,٥
٨	التعصب والتمييز والعنصرية		٣,٣	٢,٨	٣,٠
	تحديات متنوعة أخرى		٩,٤	٩,٨	٩,٦
	المجموع	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠
		تكرارات	٨٦٠	١١٥٨	٢٠١٨

ومن أجل بناء تصور آخر يتكامل مع التصور الأول حول التحديات التي يواجهها المجتمع العربي المعاصر طلبنا من أفراد العينة في سؤال مفتوح آخر تحديد أربعة من التحديات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الكويتي المعاصر بخاصة، وهذا السؤال يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية السلبية التي يواجهها المجتمع الكويتي.وبلغت المفردات التي أعلنها الطلاب ٢٢٠٩ مفردات صنفت في الجدول رقم (٦) وفقا لمعيار النسب المئوية.

جدول رقم (٦): التحديات الاجتماعية في المجتمع الكويتي وفقا لمتغير الجنس

			ذكور	إناث	مجموع
١	حب المظهر والترف والإسراف		٢٠,٧	٢١,١٪	٢٠,٩٪
٢	التعصب القبلي والاجتماعي والطائفي		١٩,٥	١٧,٠٪	١٨,٠٪
٣	الواسطة والرشوة والمحسوبية		١٧,٠	١٦,٠٪	١٦,٤٪
٤	التقليد الأعمى للغرب		١١,٧	٨,٥٪	٩,٨٪
٥	تحديات أخرى		٣١,١	٣٧,٥	٣٤,١
	المجموع	تكرارات	٨٩٨	١٣١١	٢٢٠٩
		٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويتضح من الجدول رقم (٦) إحساس الطلاب بالمشكلات والتحديات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الكويتي والخليجي بصورة عامة: فالأدبيات الاجتماعية تؤكد وبصورة دائمة على عمق المعاناة الناجمة عن البذخ والإسراف وحب المظاهر، حيث احتل هذا التحدي صدارة التحديات، ثم تلاه تحدي التعصب الذي يعد أخطبوط المخاطر التي تهدد الوجود العربي والإسلامي، وفي المرتبة الثالثة جاء خطر الواسطة والرشوةوالمحسوبية التي تنخر الوجود العربي الاجتماعي. وبصورة عامة يمكن القول بأن الصورة التي قدمها الطلاب للواقع الاجتماعي تقترب إلى حد كبير من الصورة التي تقدمها التصورات السوسيولوجية في المنطقة العربية.

التعصب في الوطن العربي

هل يعاني المجتمع العربي من التعصب؟ وما سلم أولويات التعصب في هذا المجتمع؟ وما الشكل التعصبي الأكثر حضورا في المجتمع العربي؟ هذه هي الأسئلة التي يمكن الإجابة عنها في هذه المساحة من الدراسة وفقا لرأي الطلاب أفراد العينة. ومن أجل هذه الغاية صمم الجدول رقم (٧) ليقدم رؤية متناسقة وفقا لسلم تتحدد فيه أولويات الإجابات من خلال آراء الطلاب في هذا المجال.

جدول رقم (٧): هل يعاني المجتمع العربي مظاهر التعصب التالية؟
إجابات الطلاب أفراد العينة

تسلسل الأولوية	عبارات المقياس	نعم كثيرا	نعم قليلا	لا أبدا	مجموع	مج. موافقة ٪	متوسط* النقاط الوزنية
١	تعصب طائفي	٤٦,٩٠٪	٤٤,٥٠٪	٨,٥٠٪	١٠٠	٩١,٤	١,٨١١
٢	تعصب ديني	٤٦,٦٠٪	٤٨,١٠٪	٥,٣٠٪	١٠٠	٩٤,٧	١,٨٤٦
٣	تعصب إقليمي	٤٥,٨٠٪	٤٥,٨٠٪	٨,٤٠٪	١٠٠	٩١,٦	١,٧٩٨
٤	تعصب قبلي	٤١,٨٠٪	٤٦,٨٠٪	١١,٤٠٪	١٠٠	٨٨,٦	١,٦٨٥
٥	تعصب عائلي	٣٧,٨٠٪	٥١,٩٠٪	١٠,٣٠٪	١٠٠	٨٩,٧	١,٦١٨

* حسبت النقاط الوزنية وفقا لمقياس ليكرت، حيث أعطيت إجابة «نعم كثيرا» ثلاث نقاط، وأعطيت إجابة «نعم قليلا» نقطتين، بينما أعطيت إجابة «لا» نقطة واحدة، وحُسِب المجموع، ومن ثم حسبت المتوسطات على هذا الأساس.

يقدم الجدول رقم (٧) قراءة واضحة بذاتها عن رأي الطلاب في أشكال التعصب العربي فأفراد العينة يؤكدون بصورة كبيرة حضور التعصب بأنواعه المختلفة في الوطن العربي، حيث تراوحت نسبة الموافقة (موافق + موافق جدا) بين ٩٤,٧٪ فيما يتعلق بالتعصب الديني، و٨٨,٦٪ فيما يتعلق بالتعصب القبلي.وقد تم تصنيف العبارات وفقا لتسلسل أهمية النسبة المئوية في عمود (موافق كثيرا). وضمن هذه الصيغة يمكن القول بأن صيغة التعصب الطائفي تأخذ قمة الهرم من بين صيغ التعصب الأخرى، ويأتي التعصب الديني في المرتبة الثانية، ثم التعصب الإقليمي في المرتبة الثالثة، والتعصب القبلي والعائلي في المرتبتين الأخيرتين.

التعصب في المجتمع الكويتي

على غرار السؤال الذي طرح في مستوى الوطن العربي طلب من أفراد العينة الإجابة عن السؤال الذي يتعين عليهم من خلاله تحديد مدى حضور التعصب بأشكاله المختلفة في المجتمع الكويتي. وقد صنفت هذه المعطيات في الجدول رقم (٨)، الذي يتضمن سلما متدرجا يأخذ فيه كل شكل تعصبي أهميته وفقا لرأي أفراد العينة.

جدول رقم (٨): هل يعاني المجتمع الكويتي مظاهر التعصب التالية؟
إجابات الطلاب أفراد العينة

تسلسل الأولوية	عبارات المقياس	نعم كثيرا	نعم قليلا	لا أبدا	مجموع ٪	مج. الموافقة ٪	متوسط* النقاط الوزنية
١	تعصب قبلي	٦٣,٩٠٪	٣٠,٧٠٪	٥,٤٠٪	١٠٠	٩٤,٦	١,٥٧٧
٢	تعصب عائلي	٤٥,٣٠٪	٤٣,٩٠٪	١٠,٧٠٪	١٠٠	٨٩,٢	١,٣٣٥
٣	تعصب طائفي	٤٤,٩٠٪	٤١,٩٠٪	١٣,٢٠٪	١٠٠	٨٦,٨	١,٣٠٣
٤	تعصب ديني	٢٩,٤٠٪	٥٨,٢٠٪	١٢,٥٠٪	١٠٠	٨٧,٦	١,١٥٤
٥	تعصب ضد الوافدين	١٩,١٠٪	٥٠,١٠٪	٣٠,٣٠٪	١٠٠	٦٩,٢	٠,٨٧٨

* حسبت النقاط الوزنية وفقا لمقياس ليكوت حيث أعطيت إجابة «نعم كثيرا» ثلاث نقاط، وأعطيت إجابة «نعم قليلا» نقطتين بينما أعطيت إجابة «لا» نقطة واحدة، وحُسِب المجموع ومن ثم حُسِبت المتوسطات على هذا الأساس.

يبين الجدول رقم (٨) (وعلى خلاف ما لاحظناه في مستوى المجتمعات العربية) أن التعصب القبلي يأخذ مكانة الصدارة بين أشكال التعصب الأخرى (٩٤,٦٠٪). وفي المرتبة الثانية يأتي التعصب العائلي ٨٩,٢٠٪، ثم التعصب الطائفي ٨٦,٨٠٪، وعلى التوالي التعصب الديني ٨٧,٦٪، ثم التعصب ضد الوافدين ٦٩,٢٪.

المقارنة بين أشكال التعصب في الكويت والوطن العربي:

من أجل المقارنة بين صيغ التعصب ومكانة كل صيغة في سلم إجابات أفراد العينة بين الكويت والوطن العربي بُنِي الجدول المقارن رقم (٩) الذي يوضح هذه الصورة.

جدول رقم (٩): سلم مقارنة بين أولويات التعصب في الكويت والوطن العربي

سلم التعصب في الكويت				سلم التعصب في الوطن العربي			
تسلسل	عبارات المقياس	نقاط وزنية	متوسط	تسلسل	عبارات المقياس	نقاط وزنية	متوسط
١	تعصب قبلي	١١٢٦	١,٥٧٧	١	تعصب ديني	١٣١٨	١,٨٤٦
٢	تعصب عائلي	٩٥٣	١,٣٣٥	٢	تعصب طائفي	١٢٩١	١,٨١١
٣	تعصب طائفي	٩٣٠	١,٣٠٣	٣	تعصب إقليمي	١٢٨٤	١,٧٩٨
٤	تعصب ديني	٨٢٤	١,١٥٤	٤	تعصب قبلي	١٢٠٣	١,٦٨٥
٥	تعصب ضد الوافدين	٦٢٤	٠,٨٧٨	٥	تعصب عائلي	١١٥٥	١,٦١٨

* حسبت النقاط الوزنية وفقا لمقياس ليكرت، حيث أعطيت إجابة «نعم كثيرا» ثلاث نقاط، وأعطيت إجابة «نعم قليلا» نقطتين بينما أعطيت إجابة «لا» نقطة واحدة، حُسِبَ المجموع ومن ثم حُسِبت المتوسطات على هذا الأساس.

تبين المقارنة بين إجابات أفراد العينة في مستوى المجتمع الكويتي والوطن العربي وجود تباين كبير بين سلمي التعصب في كل من الكويت والوطن العربي، فالجدول رقم (٩) يبين صورة مقلوبة للسلم بين المستويين: ففي الوقت الذي يحتل فيه كل من التعصب القبلي والتعصب العائلي المرتبتين الأولى والثانية في السلم الكويتي تأخذ هاتان الصيغتان من التعصب المرتبتين الأخيرتين في السلم العربي. وفي الوقت الذي يأخذ فيه كل من التعصب الطائفي والديني المرتبتين الأولى والثانية في السلم العربي ترتد هاتان المرتبتان إلى الأخيرتين في السلم الكويتي.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أفراد العينة يشددون على الحضور التعصبي في الوطن العربي بدرجة أكبر منها في المجتمع الكويتي وتتضح هذه الحقيقة عندما نقارن بين المتوسطات الوزنية التي نالها كل شكل من أشكال التعصب في الكويت وفي الوطن العربي. ومن أجل تحديد الفروق الملاحظة من حيث الشدة، لا من حيث الترتيب، بُني الجدول رقم (١٠) الذي يوضح أبعاد هذه القضية.

جدول رقم (١٠): سلم أولويات التعصب في الكويت والوطن العربي

تسلسل	عبارات المقياس	عدد المستفتين	نقاط وزنية	متوسط النقاط الوزنية
١	تعصب ديني (مجتمع عربي)	٧١٤	١٣١٨	١,٨٤٦
٢	تعصب طائفي (مجتمع عربي)	٧١٣	١٢٩١	١,٨١١
٣	تعصب إقليمي (مجتمع عربي)	٧١٤	١٢٨٤	١,٧٩٨
٤	تعصب قبلي (مجتمع عربي)	٧١٤	١٢٠٣	١,٦٨٥
٥	تعصب عائلي (مجتمع عربي)	٧١٤	١١٥٥	١,٦١٨
٦	تعصب قبلي (كويت)	٧١٤	١١٢٦	١,٥٧٧
٧	تعصب عائلي (كويت)	٧١٤	٩٥٣	١,٣٣٥
٨	تعصب طائفي (كويت)	٧١٤	٩٣٠	١,٣٠٣
٩	تعصب ديني (كويت)	٧١٤	٨٢٤	١,١٥٤
١٠	تعصب ضد الوافدين (كويت)	٧١١	٦٢٤	٠,٨٧٨
	مجموع	٧١٣٦	١٠٧٠٨	١,٥٠٠

يبين الجدول رقم (١٠) أن التعصب في الوطن العربي يأخذ مداه وحدوده العليا بالمقارنة مع التعصب في الكويت، حيث أخذت أشكال التعصب في الكويت تسجل حضورها في نهاية السلم في الجدول رقم (١٠). ومن أجل قياس الفروق بين حضور التعصب في الكويت والوطن العربي قمنا ومن خلال الجدول بحساب النقاط الوزنية التي أعطيت للتعصب (كل الأشكال معا) في

المستوى الكويتي وفي مستوى الوطن العربي. إذ تم حساب ٦٢٥١ نقطة وزنية للتعصب في الوطن العربي بنسبة ٥٨٪ من مجموع النقاط الوزنية الحاصلة مقابل ٤٤٥٧ نقطة وزنية في مستوى المجتمع الكويتي، بنسبة ٤١,٦٪ من مجموع النقاط الوزنية.

وهذا يعني أن إجابات الطلاب تنم عن حضور كبير للتعصب في مستوى الوطن العربي ٥٨٪، وتقر بتعصب أقل أهمية وخطورة في الكويت بنسبة ٤١,٦٪.

تأثير متغير الجنس في مواقف الطلاب من التعصب في الكويت

يعكس رأي الطلاب في التعصب ومدى حضوره في الحياة الاجتماعية تأثير عدد من المتغيرات التربوية والاجتماعية التي تكون الآراء والاتجاهات، وهذا يعني أن وعي الأفراد بقضايا التعصب وإشكالياته مرهون بعدة عوامل مؤثرة، ولا سيما التجارب الحياتية الاجتماعية الخاصة للأفراد، ومستوى تعليمهم، والبيئة التي يعيشون فيها، ومصادر المعلومات والأجواء العامة التي تحيط بهم.

وقد شكل التأثير الذي تمارسه عوامل الجنس، والسنوات الجامعية، والمحافظة، ومستوى تعليم الأب، والاختصاص الجامعي، في تصورات الطالب الخاصة بالتعصب محور تساؤلات منهجية تبدت في أسئلة البحث وفرضياته.

ومن أجل اختبار تأثير متغير الجنس ومدى تأثيره في آراء أفراد العينة، فيما يخص التعصب في الكويت، تم بناء الجدول رقم (١١)، الذي يشتمل على نتائج تحليل التباين البسيط ANOVA لآراء أفراد العينة في التعصب، ومدى حضوره وفقا لمتغير جنس أفراد العينة.

جدول رقم (١١): تحليل التباين لآراء أفراد العينة في مدى حضور التعصب في المجتمع الكويتي وفقا لمتغير الجنس في الكويت

		مجموع المربعات	د. حرية	متوسط التباين	قيمة F	Sig.	مستوى الدلالة
تعصب ديني	بين المجموعات	٠,١٥٨	١	٠,١٥٨	٠,٤٠٤	٠,٥٢٥	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٧٤,٧٥٦	٧٠٣	٠,٣٩١			
تعصب قبلي	بين المجموعات	١,٠٤٥	١	١,٠٤٥	٢,٩٩٣	٠,٠٨٤	
	داخل المجموعات	٢٤٧,٢١٤	٧٠٨	٠,٣٤٩			
تعصب طائفي	بين المجموعات	٠,٢١٥	١	٠,٢١٥	٠,٤٤٨	٠,٥٠٤	
	داخل المجموعات	٣٣٨,٧١٤	٧٠٤	٠,٤٨١			
تعصب ضد الوافدين	بين المجموعات	٠,٣٣٩	١	٠,٣٣٩	٠,٦٨٢	٠,٤٠٩	
	داخل المجموعات	٣٥٠,٤٢٧	٧٠٤	٠,٤٩٨			
تعصب عائلي	بين المجموعات	٢,٥٨٣	١	٢,٥٨٣	٥,٨٩	٠,٠٥١	
	داخل المجموعات	٣٠٩,٦٣٦	٧٠٦	٠,٤٣٩			

يتضح من الجدول رقم (١١) أن متغير الجنس لا يؤثر في تباين إجابات أفراد العينة في مدى انتشار ظواهر التعصب في المجتمع الكويتي، وهذا يعني أن الفروق الملاحظة بين إجابات الجنسين غير جوهرية، وتعود إلى مجرد المصادفة:نتائج تحليل التباين دون الحد المطلوب للدلالة الإحصائية كما هو مبين في الجدول رقم (١١).

وهذه النتائج تسجل نفسها في مستوى إجابات الطلاب المتعلقة بالمجتمعات العربية، لم تُلحظ أي فروق إحصائية دالة كما يبين الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢): تحليل التباين لآراء أفراد العينة في مدى حضور التعصب في المجتمع العربي وفقا لمتغير الجنس

		مجموع المربعات	د.حرية	متوسط التباين	قيمة F	Sig.
تعصب ديني	بين المجموعات	٠,١١٦	١	٠,١١٦	٠,٣٣٣	٠,٥٦٤
	داخل المجموعات	٢٤٣,٩١٢	٦٩٩	٠,٣٤٩		
تعصب قبلي	بين المجموعات	٢,٥٠٠ E -٠٣	١	٢,٥٠٠ E -٠٣	٠,٠٠٦	٠,٩٤
	داخل المجموعات	٣٠٧,٧	٦٩٧	٠,٤٤١		
تعصب طائفي	بين المجموعات	٢,٩٧٦ E -٠٢	١	٢,٩٧٦ E -٠٢	٠,٠٣١	٠,٨٦١
	داخل المجموعات	٦٦٩,٣١	٦٩٥	٠,٩٦٣		
تعصب ضد الوافدين	بين المجموعات	١,٩٥٣ E -٠٢	١	١,٩٥٣E -٠٢	٠,٠٤٨	٠,٨٢٧
	داخل المجموعات	٢٨٤,٣٠٩	٦٩٩	٠,٤٠٧		
تعصب عائلي	بين المجموعات	٠,٩٩٨	١	٠,٩٩٨	٣,٢٩٩	٠,٠٧
	داخل المجموعات	٢١٠,٩١	٦٩٧	٠,٣٠٣		

تأثير متغير السنوات الجامعية

ومن أجل اختبار تأثير متغير السنوات الجامعية ومدى تأثيره في آراء أفراد العينة، فيما يخص التعصب في الكويت، تم بناء الجدول رقم (١٣)، الذي يشتمل على نتائج تحليل التباين البسيط ANOVA لآراء أفراد العينة في التعصب، ومدى حضوره وفقا لمتغير جنس أفراد العينة.

جدول رقم (١٣): تحليل التباين لآراء أفراد العينة في مدى انتشار التعصب في المجتمع الكويتي وفقا لمتغير السنة الجامعية

		مجموع المربعات	د. حرية	متوسط التباين	قيمة F	Sig.
تعصب ديني	بين المجموعات	٥,٥٢٧	٣	١,٨٤٢	٤,٧٨٧	**٠,٠٠٣
	داخل المجموعات	٢٦٩,٣٥٨	٧٠٠	٠,٣٨٥		
تعصب قبلي	بين المجموعات	٩,٦٧٦	٣	٣,٢٢٥	٩,٥٤٥	**٠
	داخل المجموعات	٢٣٨,٢٣٩	٧٠٥	٠,٣٣٨		
تعصب طائفي	بين المجموعات	١٠,٧٠١	٣	٣,٥٦٧	٧,٦٥٩	**٠
	داخل المجموعات	٣٢٦,٤٩١	٧٠١	٠,٤٦٦		
تعصب ضد الوافدين	بين المجموعات	٧,٦٦٦	٣	٢,٥٥٥	٥,٢٢١	**٠,٠٠١
	داخل المجموعات	٣٤٣,٠٨٦	٧٠١	٠,٤٨٩		
تعصب عائلي	بين المجموعات	١,٣٢٩	٣	٠,٤٤٣	١,٠٠٢	٠,٣٩١
	داخل المجموعات	٣١٠,٧٧	٧٠٣	٠,٤٤٢		

**دالة في مستوى ٠,٠١   *دالة في مستوى ٠,٠٥

يبين الجدول رقم (١٣) أن تأثير متغير السنة الجامعية كبير وجوهري ودال في مختلف صيغ وتجليات التعصب الذي يعلنه أفراد العينة. ويتضح من خلال نتائج تحليل التباين أن الفروق بين آراء الطلاب أفراد العينة جوهرية في مستوى ٠,٠١. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف نفسر هذا الاختلاف؟ وما اتجاه التباين بين آراء أفراد العينة في هذا المستوى؟

ومن أجل الإجابة تم بناء الجدول رقم (١٤)، الذي يبين معالم هذا الاختلاف وفقا لمتوسطات متغير السنة الجامعية كل على حدة.

جدول رقم (١٤): متوسطات إجابات أفراد العينة حول انتشار التعصب في المجتمع الكويتي حسب متغير السنة الجامعية

	السنة الجامعية	عدد المستفتين	متوسط الإجابات
تعصب ديني	السنة الأولى	١٢٨	١,٨٨
	السنة الثانية	٢٢٨	١,٩٣
	السنة الثالثة	٢٠٠	١,٧٨
	السنة الرابعة	١٤٨	١,٧
تعصب قبلي	السنة الأولى	١٢٩	١,٦٢
	السنة الثانية	٢٣١	١,٤٥
	السنة الثالثة	٢٠٠	١,٣١
	السنة الرابعة	١٤٩	١,٣١
تعصب طائفي	السنة الأولى	١٢٨	١,٦٨
	السنة الثانية	٢٣٠	١,٨٥
	السنة الثالثة	١٩٩	١,٥٨
تعصب ضد الوافدين	السنة الأولى	١٢٨	٢,١٤
	السنة الثانية	٢٢٩	٢,٢٤
	السنة الثالثة	٢٠٠	٢,٠٩
	السنة الرابعة	١٤٨	١,٩٦

يتضح من الجدول رقم (١٤) أن الفروق الإحصائية التي أكدها تحليل التباين في الجدول رقم (١٣) تعود إلى متوسطات أكبر لطلاب السنتين الأولى والثانية بالقياس إلى السنتين الرابعة والثالثة. ويلاحظ أيضا أن متوسطات الإجابة تنخفض تدريجيا انطلاقا من السنة الأولى حتى الرابعة، والعكس صحيح. وهذا يعني أن طلاب السنوات الأولى يعتقدون بانتشار ظاهرة التعصب وحضورها في المجتمع بدرجة أكبر من طلاب السنوات الأخيرة.

هذه النتيجة غاية في الأهمية وتحمل دلالات شتى منها:

١ـ يعمل التعليم الجامعي على إعادة تشكيل الوعي الاجتماعي عند الطلاب وفقا لمعايير جديدة أكثر تفاؤلا وأكثر اعتدالا، وربما أكثر موضوعية: فالطالب يكتشف هذه المبالغات التي يحملها من بيئته حول الحقيقة الاجتماعية ومظاهرها المختلفة.

٢ـ يؤكد الوسط الجامعي وتفاعلاته المختلفة على قيم جديدة تتصل بالعلم والتسامح ورفض التعصب والتحرر من الانطباعات السلبية حول الكون والحياة.

٣ـ تؤكد التجربة الجامعية للطالب، وبصورة متنامية عبر الزمن، وعيا يتأسس على قيم التفاعل والتبادل والحوار والتواصل مع الآخر، وهذه التجربة تخفف من غلواء النظرة الاجتماعية السائدة في الأوساط الاجتماعية المحدودة مثل الأسرة والحي ومنطقة السكن.

وعلى خلاف المستوى المحلي يبين الجدول رقم (١٥) غياب الفروق الإحصائية بين إجابات الطلاب وفقا لمتغير السنوات الجامعية، وهذا يعني أن موقف الطلاب من انتشار التعصب في الوطن العربي متجانس رغم متغير السنوات الجامعية.

جدول رقم (١٥): تحليل التباين لآراء أفراد العينة في مدى حضور التعصب في المجتمعات العربية وفقا لمتغير السنوات الجامعية

		مجموع المربعات	د. حرية	متوسط التباين	F قيمة	Sig.
تعصب ديني	بين المجموعات	٠,٩٤٩	٣	٠,٣١٦	٠,٩٠٦	٠,٤٣٨
	داخل المجموعات	٢٤٢,٩٠٨	٦٩٦	٠,٣٤٩		
تعصب قبلي	بين المجموعات	١,٧٤٥	٣	٠,٥٨٢	١,٣٢	٠,٢٦٧
	داخل المجموعات	٣٠٥,٨٦٥	٦٩٤	٠,٤٤١		
تعصب طائفي	بين المجموعات	٠,٩٩	٣	٠,٣٣	٠,٣٤٢	٠,٧٩٥
	داخل المجموعات	٦٦٨,١٧٧	٦٩٢	٠,٩٦٦		
تعصب ضد الوافدين	بين المجموعات	١,٢٤٩	٣	٠,٤١٦	١,٠٢٥	٠,٣٨١
	داخل المجموعات	٢٨٢,٦٨٩	٦٩٦	٠,٤٠٦		
تعصب عائلي	بين المجموعات	٠,٤٦٩	٣	٠,١٥٦	٠,٥١٣	٠,٦٧٣
	داخل المجموعات	٢١١,٣٢١	٦٩٤	٠,٣٠٤		

- تأثير الاختصاص الجامعي

هل يؤثر الاختصاص الجامعي للطالب - جوهريا - في تباين آراء الطلبة حول مدى انتشار التعصب في المجتمع؟ من أجل تقديم تصور واضح حول هذه القضية تم بناء الجدول رقم (١٦)، الذي يتضمن نتائج تحليل التباين لإجابات الطلاب وآرائهم وفقا لمتغير الاختصاص الجامعي.

جدول رقم (١٦): تحليل التباين لآراء أفراد العينة في مدى انتشار التعصب في المجتمع الكويتي وفقا لمتغير الاختصاص الجامعي

		مجموع المربعات	د.حرية	متوسط التباين	قيمة F	Sig.
تعصب ديني	بين المجموعات	٥,٢٦٣	٤	١,٣١٦	٣,٤١٥	٠,٠٠٩**
	داخل المجموعات	٢٦٩,٦٥	٧٠٠	٠,٣٨٥		
	مجموع	٢٧٤,٩١	٧٠٤			
تعصب قبلي	بين المجموعات	٩,٤٠٥	٤	٢,٣٥١	٦,٩٤	٠**
	داخل المجموعات	٢٣٨,٨٥	٧٠٥	٠,٣٣٩		
	مجموع	٢٤٨,٢٥	٧٠٩			
تعصب طائفي	بين المجموعات	٥,٤١٢	٤	١,٣٥٣	٢,٨٤٤	٠,٠٢٣*
	داخل المجموعات	٣٣٣,٥١	٧٠١	٠,٤٧٦		
	مجموع	٣٣٨,٩٢	٧٠٥			
تعصب ضد الوافدين	بين المجموعات	٩,٧٥٤	٤	٢,٤٣٩	٥,٠١٣	٠,٠٠١**
	داخل المجموعات	٣٤١,٠١	٧٠١	٠,٤٨٦		
	مجموع	٣٥٠,٧٦	٧٠٥			
تعصب عائلي	بين المجموعات	٢,٢٣٨	٤	٠,٥٥٩	١,٢٦٩	٠,٢٨١
	داخل المجموعات	٣٠٩,٩٨	٧٠٣	٠,٤٤١		
	مجموع	٣١٢,٢١	٧٠٧			

**دالة في مستوى ٠,٠١   *دالة في مستوى ٠,٠٥

يتضح من الجدول رقم (١٦) أن آراء الطلاب - أفراد العينة - متباينة جوهريا وفقا لمتغير اختصاصاتهم العلمية باستثناء دالة التعصب العائلي، حيث تغيب هذه الفروق الجوهرية. وهذا يعني أن الفرق بين إجابات الطلاب في هذا المستوى دال إحصائيا كما يبين الجدول رقم (١٦). وبعبارة أخرى يتضح أن متغير الاختصاص الجامعي للطالب يؤثر في تحديد طبيعة نظرته لمدى انتشار التعصب في المجتمع، فالطالب يكون رأيا حول هذه القضية وفقا للفرع الجامعي الذي يدرس فيه.

وهنا يجب علينا أن نحدد اتجاه وطبيعة هذا التباين بين أفراد العينة في هذا المستوى. ومن أجل هذه الغاية أيضا تم بناء الجدول رقم (١٧)، الذي يتضمن متوسطات الإجابات وفقا لمتغير الاختصاص الجامعي.

جدول رقم (١٧): متوسطات إجابات أفراد العينة حول انتشار التعصب في المجتمع الكويتي، حسب متغير الاختصاص الجامعي

	الاختصاص الجامعي	عدد المستجوبين	متوسط الإجابة
تعصب ديني	تربية وآداب وشريعة	٢٨٢	١,٩
	علوم	١٧٤	١,٨٩
	هندسة	١١٧	١,٧٥
	حقوق وإدارة أعمال	٦٥	١,٧٢
	طب صيدلة	٦٧	١,٦٦
تعصب قبلي	علوم	١٧٥	١,٦
	حقوق وإدارة أعمال	٦٦	١,٤٧
	هندسة	١١٨	١,٣٨
	تربية وآداب وشريعة	٢٨٤	١,٣٣
	طب صيدلة	٦٧	١,٣
تعصب طائفي	تربية وآداب وشريعة	٢٨٠	١,٧٥
	علوم	١٧٥	١,٧٥
	هندسة	١١٨	١,٥٨
	حقوق وإدارة أعمال	٦٦	١,٥٥
	طب صيدلة	٦٧	١,٥٥
تعصب ضد الوافدين	تربية وآداب وشريعة	٢٨٢	٢,٢٢
	علوم	١٧٤	٢,١٨
	حقوق وإدارة أعمال	٦٦	١,٩٨
	هندسة	١١٧	١,٩٧
	طب صيدلة	٦٧	١,٩٤

يبين الجدول حقيقتين في منتهى الأهمية، وهما أن طلاب كلية الطب والصيدلة يأخذون المتوسطات الدنيا، هذا من جهة، ويقابل هذا أن طلاب كلية الآداب والشريعة والتربية يأخذون غالبا المتوسطات العليا. وهذا يعني أن طلاب الكليات الإنسانية (تربية، شريعة، آداب) يعتقدون وبدرجة أكبر من الطلاب في المجالات العلمية بانتشار التعصب وحضوره في المجتمع الكويتي. وعلى خلاف ذلك يعتقد طلاب الكليات العلمية ولا سيما طلاب الطب والصيدلة بانتشار أقل للتعصب من زملائهم في الكليات الأخرى. وبعبارة أخرى توجد عند طلاب الكليات النظرية انطباعات أشد من انطباعات زملائهم في الكليات العلمية بحضور التعصب وانتشاره في المجتمع الكويتي. ويمكن الافتراض بأن هذا التباين يعود إلى المحتوى العلمي والمناقشات التي تتم أثناء المحاضرات في الكليات النظرية، حيث تتم مناقشة مثل هذه القضايا

الإنسانية على بساط البحث. وقد يعود ذلك أيضا إلى خصائص اجتماعية تفرضها الانتماءات الاجتماعية للطلاب: فطلاب العلوم التطبيقية (هندسة وطب وصيدلة) يتحدرون غالبا من أصول اجتماعية متميزة ثقافيا وميسورة اقتصاديا.

وهذه النتيجة يصعب تفسيرها في هذا المستوى، وذلك بسبب تدخل متغيرات أخرى لا يمكن عزلها في هذا المستوى، مثل الأصل الاجتماعي للطلاب في هذه الاختصاصات، والانتماء، الإداري وغير ذلك. ويرجح في هذا المستوى القول بأن الاختصاصات العلمية التي تؤسس لتوجهات إنسانية مثل الطب والصيدلة تؤثر لمصلحة رؤية متفائلة للحياة الاجتماعية تتعلق بالحب والتسامح وتجاوز الاعتبارات الطائفية والعشائرية والدينية. وعلى خلاف ذلك، فإن بعض الاختصاصات مثل الشريعة والتربية والآداب قد تغذي رؤية سلبية للحياة، وتعزز انطباعات أقل تفاؤلا حول الوجود الاجتماعي، وهذه الرؤية وهذا التفسير يفسحان في المجال لتفسيرات أخرى أكثر أهمية.

وفي المستوى العربي يبين الجدول رقم (١٨) تأثير متغير الاختصاص الجامعي في جانب واحد: التعصب ضد الوافدين. وفيما عدا هذا تتضح حيادية الاختصاص الجامعي وعدم تدخله بوصفه متغيرا مؤثرا في إجابات الطلاب.

جدول رقم (١٨): تحليل التباين لآراء أفراد العينة في مدى حضور التعصب في المجتمع العربي وفقا لمتغير الاختصاص الجامعي

		مجموع المربعات	د. حرية	متوسط التباين	قيمة F	Sig.
تعصب ديني	بين المجموعات	٠,٦٦٩	٤	٠,١٦٧	٠,٤٧٨	٠,٧٥٢
	داخل المجموعات	٢٤٣,٣٦	٦٩٦	٠,٣٥		
تعصب قبلي	بين المجموعات	٢,٩١	٤	٠,٧٢٨	١,٦٥٧	٠,١٥٨
	داخل المجموعات	٣٠٤,٧٩٢	٦٩٤	٠,٤٣٩		
تعصب طائفي	بين المجموعات	٢,٢٣٣	٤	٠,٥٥٨	٠,٥٧٩	٠,٦٧٨
	داخل المجموعات	٦٦٧,١٠٧	٦٩٢	٠,٩٦٤		
تعصب ضد الوافدين	بين المجموعات	٤,٧١٤	٤	١,١٧٨	٢,٩٣٣	٠,٠٢
	داخل المجموعات	٢٧٩,٦١٥	٦٩٦	٠,٤٠٢		
تعصب عائلي	بين المجموعات	١,٨٩٥	٤	٠,٤٧٤	١,٥٦٥	٠,١٨٢
	داخل المجموعات	٢١٠,٠١٤	٦٩٤	٠,٣٠٣		

ومن أجل تحديد اتجاه الفروق الاحصائية الدالة، المشار إليها في مستوى التعصب ضد الوافدين تم بناء الجدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٩)، متوسطات إجابات أفراد العينة حول انتشار التعصب إزاء الوافدين في المجتمع الكويتي حسب متغير الاختصاص الجامعي

	الاختصاص الجامعي	عدد المستجوبين	متوسط الإجابة
تعصب ضد الوافدين	هندسة	١١٥	٢,٥
	طب صيدلة	٦٧	٢,٤٦
	تربية وآداب وشريعة	٢٨٢	٢,٣٨
	حقوق وإدارة أعمال	٦٤	٢,٣٨
	علوم	١٧٣	٢,٢٥

ويتضح من الجدول رقم (١٩) أن طلاب الكليات العلمية يعتقدون بدرجة أكبر بمدى انتشار التعصب ضد الوافدين.

تأثير متغير المحافظات

ومن أجل اختبار تأثير متغير المحافظة أو المنطقة الإدارية التي ينتمي إليها أفراد العينة ومدى تأثيره في آراء أفراد العينة، فيما يخص التعصب في ا لكويت، تم بناء الجدول رقم (٢٠)، الذي يشتمل على نتائج تحليل التباين البسيط ANOVA لآراء أفراد العينة في التعصب ومدى حضوره وفقا لمتغير جنس أفراد العينة.

جدول رقم (٢٠): تحليل التباين لآراء أفراد العينة في مدى انتشار التعصب في المجتمع الكويتي وفقا لمتغير المحافظة

		مجموع المربعات	د. حرية	متوسط التباين	قيمة F	Sig.
تعصب ديني	بين المجموعات	٢,٩٣٧	٤	٠,٧٣٤	١,٨٨٤	٠,١١١
	داخل المجموعات	٢٦٦,٨٨٣	٦٨٥	٠,٣٩		
	مجموع	٢٦٩,٨٢	٦٨٩			
تعصب قبلي	بين المجموعات	٣,١١٩	٤	٠,٧٨	٢,٢٧	٠,٠٦
	داخل المجموعات	٢٣٧,٠١	٦٩٠	٠,٣٤٣		
	مجموع	٢٤٠,١٢٩	٦٩٤			
تعصب طائفي	بين المجموعات	٠,٦١	٤	٠,١٥٢	٠,٣١٥	٠,٨٦٨
	داخل المجموعات	٣٣٢,٠٦٨	٦٨٦	٠,٤٨٤		
	مجموع	٣٣٢,٦٧٧	٦٩٠			
تعصب ضد الوافدين	بين المجموعات	٥,٠١٦	٤	١,٢٥٤	٢,٥٣٦	٠,٠٣٩*
	داخل المجموعات	٣٣٩,٢٥٣	٦٨٦	٠,٤٩٥		
	مجموع	٣٤٤,٢٦٩	٦٩٠			
تعصب عائلي	بين المجموعات	٣,٥٢٦	٤	٠,٨٨١	٢,٠٢٤	٠,٠٨٩
	داخل المجموعات	٢٩٩,٦٦٤	٦٨٨	٠,٤٣٦		
	مجموع	٣٠٣,١٨٩	٦٩٢			

**دالة في مستوى ٠,٠١ *دالة في مستوى ٠,٠٥

يبين الجدول رقم (٢٠) أن أفراد العينة لا يختلفون كثيرا في هذا المستوى. فالفروق الملاحظة ليست ذات أهمية، وهي غير دالة إحصائيا باستثناء قضية التعصب إزاء الوافدين حيث أفرزت النتائج فروقا إحصائية دالة في مستوى ٠,٠٥، ومن أجل تحديد طبيعة هذه الفروق بُني الجدول رقم (٢١)، الذي يوضح اتجاه الفروق فيما يتعلق بالتعصب ضد الوافدين.

جدول رقم (٢١): متوسطات إجابات أفراد العينة حول انتشار التعصب إزاء الوافدين في المجتمع الكويتي حسب متغير المحافظة

	المحافظات	عدد	المتوسطات
تعصب ضد الوافدين	الجهراء	٧٤	٢,٢٦
	الأحمدي	١١٦	٢,٢٣
	الفروانية	١٥٩	٢,١٢
	حولي	٢٢٠	٢,٠٨
	الكويت (العاصمة)	١٢٢	٢

بوضوح كبير بيَّن الجدول رقم (٢١) اتجاه الفروق الإحصائية بين الطلاب وفقا لمتغير المحافظة: فالمحافظات تتدرج وفقا لتصنيفاتها التقليدية من أقصى البداوة إلى أقصى المدنية، وهذا يعني أن الطلاب الذين يعيشون في المحافظات التقليدية قد خبروا بدرجة أكبر من زملائهم في المحافظات الأكثر تمدنا (نسبة إلى المدنية) حالات تعصب ضد الوافدين. وهنا يمكن الإشارة إلى أن شروط وجود الوافدين في المحافظات التقليدية قد تكون أكثر قسوة وإجحافا من المدينة، ولا سيما في العاصمة وحولي.

ومن أجل تحديد طبيعة تأثير هذا العامل في المستوى العربي تم بناء الجدول (٢٢)، الذي يتضمن نتائج تحليل التباين للفروق بين إجابات الطلاب وفقا لمتغير المحافظات.

جدول رقم (٢٢): تحليل التباين لآراء أفراد العينة في مدى حضور التعصب في المجتمع العربي وفقا لمتغير المحافظات

		مجموع المربعات	د. حرية	متوسط التباين	قيمة F	Sig.
تعصب ديني	بين المجموعات	٠,٩٥٣	٤	٠,٢٣٨	٠,٦٨٤	٠,٦٠٣
	داخل المجموعات	٢٣٧,٢٩٩	٦٨١	٠,٣٤٨		
تعصب قبلي	بين المجموعات	٣,٤٧١	٤	٠,٨٦٨	١,٩٧٣	٠,٠٩٧
	داخل المجموعات	٢٩٨,٩٧٦	٦٨٠	٠,٤٤		
تعصب طائفي	بين المجموعات	٤,٣٢٦	٤	١,٠٨٢	١,١١٧	٠,٣٤٧
	داخل المجموعات	٦٥٦,٣٨٨	٦٧٨	٠,٩٦٨		
تعصب ضد الوافدين	بين المجموعات	٠,٧٤٧	٤	٠,١٨٧	٠,٤٦٩	٠,٧٥٩
	داخل المجموعات	٢٧١,٨٠٣	٦٨٢	٠,٣٩٩		
تعصب عائلي	بين المجموعات	١,٥١٢	٤	٠,٣٧٨	١,٢٦٦	٠,٢٨٢
	داخل المجموعات	٢٠٢,٧٥	٦٧٩	٠,٢٩٩		

ويتضح من الجدول رقم (٢٢) غياب الفروق الدالة إحصائيا في هذا المستوى؛ فإجابات الطلاب متجانسة، وهذا يعني أن الفروق الملاحظة في هذا المستوى ليست جوهرية، وإنما هي فروق تعود إلى مجرد المصادفة الخالصة.

تأثير مستوى تعليم الأب

تبين النتائج التي يستعرضها الجدول رقم (٢٣) أن مستوى تعليم الأب لا يلعب أي دور في تحديد اتجاه وآراء الطلاب نحو التعصب ودرجة انتشاره في المجتمع، حيث يتضح من الجدول رقم (٢٣) غياب الفروق الإحصائية الدالة بين أفراد العينة في هذا المستوى.

جدول رقم (٢٣): تحليل التباين لإجابات أفراد العينة وفقا لمتغير مستوى تعليم الأب

		مجموع المربعات	د. حرية	متوسط التباين	قيمة F	Sig.
تعصب ديني	بين المجموعات	١,٩٩٤	٦	٠,٣٣٢	٠,٨٦٥	٠,٥٢
	داخل المجموعات	٢٦٢,٤٣٥	٦٨٣	٠,٣٨٤		
تعصب قبلي	بين المجموعات	٣,٥٣٣	٦	٠,٥٨٩	١,٧١٣	٠,١١٥
	داخل المجموعات	٢٣٦,٤١٥	٦٨٨	٠,٣٤٤		
تعصب طائفي	بين المجموعات	٤,٦٩	٦	٠,٧٨٢	١,٦٣٨	٠,١٣٤
	داخل المجموعات	٣٢٦,٣٤٣	٦٨٤	٠,٤٧٧		
تعصب ضد الوافدين	بين المجموعات	٣,٤٧٦	٦	٠,٥٧٩	١,١٥٩	٠,٣٢٦
	داخل المجموعات	٣٤١,٧٢	٦٨٤	٠,٥		
تعصب عائلي	بين المجموعات	٣,١٨٦	٦	٠,٥٣١	١,٢٠٧	٠,٣
	داخل المجموعات	٣٠١,٦٩٧	٦٨٦	٠,٤٤		

**دالة في مستوى ٠,٠١ *دالة في مستوى ٠,٠٥

وقد بينت النتائج أيضا أن مستوى تعليم الأب غير مؤثر في المستوى العربي، كما يبين الجدول رقم (٢٤)، حيث يتضح من الجدول غياب الفروق الإحصائية الدالة بين أفراد العينة في هذا المستوى.

جدول رقم (٢٤): تحليل التباين لآراء أفراد العينة في مدى حضور التعصب في المجتمع العربي وفقا لمتغير المستوى التعليمي للأب

		مجموع المربعات	د. حرية	متوسط التباين	قيمة F	Sig.
تعصب ديني	بين المجموعات	١,٦٦٤	٦	٠,٢٧٧	٠,٨٠٢	٥٦٨,٠
	داخل المجموعات	٢٣٤,٧٦١	٦٧٩	٠,٣٤٦		
تعصب قبلي	بين المجموعات	٢,٧٠٦	٦	٠,٤٥١	١,٠٢٩	٤٠٥,٠
	داخل المجموعات	٢٩٦,٨٢	٦٧٧	٠,٤٣٨		
تعصب طائفي	بين المجموعات	٣,٢٣٨	٦	٠,٥٤	٠,٥٥٤	٧٦٧,٠
	داخل المجموعات	٦٥٧,١٤٤	٦٧٥	٠,٩٧٤		
تعصب ضد الوافدين	بين المجموعات	٢,٨٠١	٦	٠,٤٦٧	١,١٥١	٣٣١,٠
	داخل المجموعات	٢٧٥,٤١١	٦٧٩	٠,٤٠٦		
تعصب عائلي	بين المجموعات	١,٦٢٨	٦	٠,٢٧١	٠,٩٠٩	٤٨٨,٠
	داخل المجموعات	٢٠٢,٠٠٣	٦٧٧	٠,٢٩٨		

- خلاصة وتوصيات:

يشكل التعصب بأشكاله المختلفة - كما يعلن طلاب الجامعة (أفراد العينة) - واحدا من التحديات الاجتماعية الكبرى التي تواجه المجتمع في الكويت والوطن العربي (جدول ٦). وهذه الحقيقة تتوافق مع مختلف الرؤى والاتجاهات الفكرية السوسيولوجية في الوطن العربي، وهذا يعني أن واقع الرأي الطلابي يعزز معطيات الدراسات النظرية الجارية في هذا الميدان.

وفي تضاريس هذا التأكيد على حضور التعصب في المجتمعات العربية وفي المجتمع الكويتي المعاصر يؤكد الطلاب على أن التعصب الطائفي أكثر انتشارا وخطورة في المجتمعات العربية مقارنة بالكويت، حيث بينت نتائج الدراسة أن هذا النوع من التعصب يحتل المكانة الأولى بين الأشكال التعصبية الأخرى، ويلي هذا التعصب من حيث الحضور والانتشار التعصب الديني، ثم التعصب الإقليمي والقبلي وأخيرا التعصب العائلي. وفي مختلف هذه الأنواع فإن نسبة موافقة الطلاب على حضور التعصب تتراوح بين ٩٤,٧٪ و٨٨,٦٪ (انظر جدول ٧).

وفي مستوى الكويت، وعلى خلاف ما بيناه في المستوى العربي، يحتل التعصب القبلي المرتبة الأولى من حيث الانتشار، يليه على التوالي التعصب العائلي، ثم الطائفي، وأخيرا الديني والتعصب ضد الوافدين. وقد تراوحت نسبة الموافقة على حضور التعصب بأشكاله المختلفة في هذا المستوى بين ٩٤,٦٪ و٦٩,٢٪ (انظر الجدول ٨).

وقد بينت المقارنة بين آراء الطلاب في المستويين الكويتي والعربي أن الطلاب يرون أن التعصب يوجد بدرجة أكبر في المجتمعات العربية، وأن أزمة التعصب تأخذ طابعا أقل أهمية وخطورة في الكويت بالمقارنة مع الوطن العربي (جدول ١٠).

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الاجتماعية في رأي الطلاب في مدى انتشار التعصب في الكويت بينت نتائج تحليل التباين ما يلي:

١ـ لا يؤثر متغير الجنس (ذكورا وإناثا) في تنوع إجابات الطلاب ورأيهم في حضور التعصب محليا أو عربيا.

٢ـ يؤثر متغير السنوات الجامعية جوهريا في رأي الطلاب نحو هذه القضية: لقد بينت الدراسة أن طلاب السنوات العليا يعتقدون أن التعصب أقل انتشارا في المجتمع من طلاب السنوات الأولى، وهذا يعني أن تجربة الحياة الجامعية بما تنطوي عليه من حياة إنسانية واجتماعية تؤدي إلى تعديل في رأي الطلاب، فيما يتعلق بالتعصب وحضوره وانتشاره. وهذا يعني أن الجامعة والتعليم الجامعي يلعبان دورا كبيرا في بناء الإنسان على صورة التسامح والمحبة ورفض الأفكار السائدة في المجتمع.

٣ـ وقد بينت الدراسة أيضا أن متغير الاختصاص الجامعي يؤثر في رأي الطلاب نحو قضية التعصب في الكويت؛ إذ يبدي طلاب الكليات العلمية (الصيدلة والطب والهندسة) رأيا معتدلا في مدى حضور التعصب في الكويت، وذلك بالمقارنة مع طلاب العلوم الإنسانية (جدول ١٧)، وهذا يعني أيضا أن طلاب الكليات العلمية أكثر تفاؤلا فيما يتعلق بهذه القضية، وهذا يعود برأينا إلى الأصول الاجتماعية لهؤلاء الطلاب، الذين يتميزون بطابع الثراء الثقافي ونبذ التعصب.

وفيما يتعلق بالفروق الجوهرية بين آراء الطلاب في مدى حضور التعصب في المجتمعات العربية، وفقا لمتغيرات الجنس والاختصاص والسنوات الجامعية، أوضحت الدراسة ومقاييسها الاحصائية غياب الفروق الإحصائية في مختلف المستويات، وهذا يعني أن آراء الطلاب متجانسة فيما يتعلق بمدى انتشار التعصب في المجتمعات العربية، وذلك على خلاف ما لاحظناه في المستوى الوطني الكويتي.

وهنا يمكن القول إن التعصب حقيقة حية تنبض في وعي طلاب الجامعة، ومهما يكن الأمر، فيما يتعلق بمدى تعبير رأي الطلاب عن الحقيقة والواقع الاجتماعي المعيش، فإن حقيقة الرأي لا تقل أهمية عن حقيقة الواقع، بل تكاد تتجاوزها من حيث الأهمية والخطورة. فالطلاب يجمعون من حيث المبدأ على أن التعصب حقيقة تنتشر في دائرة الواقع الاجتماعي وتهدد طموحات وتطلعات الإنسان العربي، وهذا الموقف قد يعني أن الطلاب يعايشون سلبيات

هذا الواقع من جهة، ويدركون مخاطرها من جهة أخرى، وفي هذا عطاء سوسيولوجي يجب العمل على توظيفه في نداء تربوي وحضاري أصيل: يدعو إلى نبذ التعصب والكشف عن عوامل وجوده في مجتمعاتنا، ومن ثم العمل بصورة تاريخية متواصلة على اجتثاث الجذور التي تغذي التعصب وتولد مشاعره نحو مجتمعات عربية آمنة من آفة التعصب. ومن أجل هذه الغاية فإن الدراسة ترفع عددا من التوصيات أبلغها:

- إجراء دراسات سوسيولوجية وتربوية جريئة تباشر هذا الخطر (التعصب) دون خوف أو وجل أو خجل، وذلك لأن الدراسات الموضوعية هي مبتدأ الكشف عن جذور الخطر وتعرية أسبابه تمهيدا لعملية اجتثاثها واقتلاعها.

- تعزيز قيم التسامح، ونبذ التعصب في مختلف مستويات الحياة المدرسية منذ المرحلة الابتدائية حتى الجامعية، وإحداث تغييرات جوهرية في المناهج والرؤى وطرق العمل والمضامين التي تشكل منطلقا لحماية الناشئة من خطر التعصب الاجتماعي بمختلف تجلياته وتنوعاته.

- العمل على توظيف ثقافي وتربوي للإعلام وطاقاته في مواجهة هذا التحدي الخطير الذي يواجه المجتمع، حيث يترتب على الإعلام أن يخصص مساحة أكبر لبناء وعي الشباب والناشئة بمدى الخطر الذي يواجهه المجتمع إزاء مظاهر التعصب وصيغ وجوده.

- العمل بمختلف الوسائل والإمكانات المتاحة ثقافيا وسياسيا وإعلاميا وتربويا على بناء الإنسان وتنمية وعيه بروح تسامحية ديموقراطية، وتعزيز قيم السلام والديموقراطية والحق والخير والعدل والجمال وحق الآخر في الوجود، التي يمكنها أن تناهض كل الآثار السلبية لوعي مشوه دنسته قيم ومفاهيم معادية للإنسان والإنسانية.

1- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨.

2- السيد سلامة الخميسي: تربية التسامح الفكري (صيغة تربوية مقترحة لمواجهة التطرف)، التربية المعاصرة، عدد ٢٦، شهر ١٠ مارس،١٩٩١ (ص ص ٧٧ ـ ١٠٩).

3- الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السعودية، ١٩٩٦، (ص ص ١٢ ـ ١٣).

4- حسين سرمك حسن، مفيد محمد سعيد رؤوف: قياس التعصب لدى عينة من طلاب الجامعة، مجلة علم النفس، يناير/فبراير ١٩٩٨، (ص ص ٦١ ـ ٦٥).

5- خلدون حسن النقيب: المشكل التربوي والثورة الصامتة، دراسة في سوسيولوجيا الثقافة، المستقبل العربي، عدد ١٧٤، أغسطس ١٩٩٣، (ص ص ٦٧ ـ ٨٦).

6- زايد الحارثي: بناء الاستفتاءات وقياس الاتجاهات، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، ١٩٩٢.

7- سعد الدين إبراهيم:التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، ضمن الكتاب السنوي السادس للجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الأطفال والتعصب والتربية، احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكويت ١٩٨٨ ـ ١٩٩٩ (ص ص ١٩٥ ـ ٢٠٩).

8- سعد الدين إبراهيم: التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، ضمن الكتاب السنوي للجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية: الأطفال والتعصب والتربية: احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكويت ١٩٨٩، (ص ص ١٩ ـ ٧١).

9- سعد عبدالرحمن: عملية التطبيع الاجتماعي وأزمات التحامل والتعصب في مجتمعاتنا العربية المعاصرة، عالم الفكر الكويتية، عدد ١، أبريل/مايو/يونيو، ١٩٧٠، المجلد الأول، (ص ص ٨٣ ـ ١٣٢).

10- سمير هوانة: قضية السلام في المناهج الدراسية الحديثة، الجمعية الكويتية، تربية التسامح وضرورة التكامل الاجتماعي، الكتاب السنوي العاشر ١٩٩٥.

11- عبدالعالي ناصر عبدالعالي: في مسألة حقوق الإنسان والديموقراطية والتدريب عليها، الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الكويت، ١٩٩٣.

12- عبدالعزيز كامل وأسامة الخولي: المنظومة الأخلاقية من منظور الدين والعلم، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الطفل والمجتمع دراسات في التنشئة الاجتماعية للأطفال، تحرير محمد جواد رضا، نوفمبر، الكويت، ١٩٩٣ (ص ص ٤١٣ ـ ٤٣٩).

13- عبدالله خليفة، الحسين عبدالمنعم: اتجاهات طلاب الجامعة نحو بعض شعوب العالم، دراسة مقارنة بين الطلاب السودانيين والمصريين، مجلة علم النفس، الهيئة العامة المصرية للكتاب، السنة ٩، عدد ٣٦، أكتوبر/نوفمبر١٩٩٥، (ص ص ١٠٦ ـ ١٣١).

14- عبدالوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، الجزء ١، دار الهدى للنشر والطباعة، بيروت، غ ت.

15- عزت سيد إسماعيل: سيكولوجيا التطرف والإرهاب، حوليات كلية الآداب، الكويت، الحولية ١٦، ١٩٩٦، (ص ص ٨ ـ ٨٩).

16- علي عيد راغب: مشكلات اجتماعية معاصرة: نماذج مختارة من مجتمعات عربية معاصرة، ط ٢، مجموعة دلتا، الكويت، ١٩٩٤.

17- فريد كامل أبوزينة، عدنان محمد عوض: جميع البيانات واختيار العينات في البحوث والدراسات التربوية والاجتماعية، المجلة العربية للبحوث التربوية المجلد ٨ ن العدد ١، يناير ١٩٨٨، (ص ص ١١ ـ ٣١).

18- قاسم الصراف: المفاهيم التربوية المتعلقة بالتسامح في مناهج المرحلة الابتدائية، مجلة التربية، عدد ١٣، أبريل١٩٩٥، (ص ص ٦ ـ ١٤).
19- محمد جواد رضا: العرب في القرن الحادي والعشرين: تربية ماضوية وتحديات غير قابلة للتنبؤ، المستقبل العربي، العدد ٢٣٠، أبريل ١٩٩٨، (ص ص ٤٧ ـ ٦٣).
20- محمد حسن غانم: «رؤية عينة من المثقفين المصريين لظاهرة العنف: دراسة سيكولوجية»، مجلة علم النفس، عدد ٤٥، يناير/فبراير/مارس١٩٩٨، (ص ص ٧٨ ـ ٩٠).
21- معتز سيد عبدالله: الاتجاهات التعصبية: أهم أشكالها ومدى عموميتها، ضمن لويس كامل ملكية، قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، المجلد الخامس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ (ص ص ١٣ ـ ٣٩).
22- معتز سيد عبدالله: سمة التعصب وعلاقتها بكل من نمط السلوك ومركز التحكم، دراسات نفسية، المجلد ٨، العدد ٢، أبريل ١٩٩٨ (ص ص ٢٤٦ ـ ٢٨٨)
23- Bogardus,E.S., Measuring Social Distance,J.App.Social, 1925
24- CF, T.W.Adorno, the Authoritarian personality, Harper, new York, 1950.
25- Djangi Ahmad R. :Racism In Higer Education, Paper presented at the annual meeting of the American psychological association, Toranto-Canada, 1993.
26- Katz, d, and Braly, k, Racial Stereotypes J.Abu. Soc. Psy Chol, 1933.
27- Madeline Grawitz: lexique des Sciences Sociales, dalloz, Parise, 1983.
28- Sinha, a, and Upadhya ya, "Stereotypes of mal and female students. J.Soc. Psychol, 1960.
29- YANG Julia: Chilly campus climate: qualitative study on white racial identity development attitudes, University of Peennsylvania (Researsh report), Pennsylvania, 1992.

1- مؤسسات إعلامية مثل إذاعات عربية وإسلامية ذات طابع ديني وطائفي، أحزاب سياسية، أحزاب دينية، رجال سياسة... إلخ.
2- منير البعلبكي: المورد: قاموس إنكليزي - عربي، ط ٢٨، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٤. وانظر أيضا: أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٧٨.
3- Madeline Grawitz, lexique des Sciences Sociales, dalloz, Paris, 1983,P. 155.
4- لاروس الفرنسي، لوحة أسطوانية إلكترونية .CD. ROM.
5- CF,T.W.Adorno, the Authiritarian personality, Harper, new york, 1950.
6- عزت سيد إسماعيل: سيكولوجيا التطرف والإرهاب، حوليات كلية الآداب الكويت، الحولية ١٦، ١٩٩٦، ص ص ٨ - ٨٩، ص ٣٠.
7- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٥٤.
8- سعد الدين إبراهيم: التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، ضمن: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية: الأطفال والتعصب والتربية: احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكتاب السنوي السادس، ١٩٨٩، (ص ص ١٩ - ٧١)، ص ٢٥.
9- علي عيد راغب، مشكلات اجتماعية معاصرة: نماذج مختارة من مجتمعات عربية معاصرة، ط ٢، مجموعة دلتا، الكويت، ١٩٩٤، ص ٢٠٠.
10- عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء ١، دار الهدى للنشر والطباعة، بيروت، ص ٧٦٨.
الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السعودية، ١٩٩٦، (ص ص ١٢ - ١٣)، ص ١٢.
11- تعقيب على الطراح على سعد الدين إبراهيم: التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٥٤.
12- سعد الدين إبراهيم: التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص٥٤ - ٥٥.
13- تعقيب علي الطرح على سعد الدين إبراهيم: التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٥٥.
14- مداخلة سعد الدين إبراهيم: التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، مرجع سابق ص ص ٦٣- ٦٤.
15- Madeline Grawitz, lexique des Sciences Sociales, Dalloz, Paris, 1983,P.155.
16- عبدالعزيز كامل وأسامة الخولي: المنظومة الأخلاقية من منظور الدين والعلم، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الطفل والمجتمع دراسات في التنشئة الاجتماعية للأطفال، تحرير محمد جواد رضا، نوفمبر، الكويت، ١٩٩٣ (ص ص ٤١٣ - ٤٣٩)، ص ٤٢٥.
17- عبدالعالي ناصر عبدالعالي: في مسألة حقوق الإنسان والديموقراطية والتدريب عليها، الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، المنظمة العربي لحقوق الإنسان، الكويت، ١٩٩٣، ص ٥١.
18- عبدالعالي ناصر عبدالعالي: في مسألة حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص ٤٤.
19- انظر مقررات التاريخ لطلاب المرحلة الإعدادية في سوريا.
20- محمد جواد رضا: العرب في القرن الحادي والعشرين، تربية ماضوية وتحديات غير قابلة للتنبؤ، المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد ٢٣٠، أبريل ١٩٩٨، (ص ص ٤٧ - ٦٣)، ص ٦١.
21- نميز هنا بين علماء الدين المتخصصين، الذين يمتلكون الحكمة والفقه والمعرفة والخبرة والكفاءة، وبين

22- رجال الدين الذين يمارسون الشعائر الدينية من غير تأهيل معرفي وديني يؤهلهم للممارسة الدينية الصحيحة.

23- انظر غادة كربلاء لجورجي زيدان.

24- تعقيب علي الطراح على سعد الدين إبراهيم: التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، مرجع سابق ص ٥٣.

25- سمير هوانة: قضية السلام في المناهج الدراسية الحديثة، الجمعية الكويتية، تربية التسامح وضرورة التكامل الاجتماعي، الكتاب السنوي العاشر ١٩٩٥، ص ٢٣.

26- قاسم الصراف: غياب المفاهيم التربوية في البيئة المدرسية، (ص ص ١١٣- ١٥١)، ص ١٢١.

27- انظر، المنار السنة ٧، العدد ٧٠ ، ١٩٩٣ (ص ٢٦ - ٢٩).

28- خلدون حسن النقيب: المشكل التربوي والثورة الصامتة، دراسة في سوسيولوجيا الثقافة، المستقبل العربي، عدد ١٧٤، أغسطس ١٩٩٣، (ص ص ٦٧ - ٨٦)، ص - ٧٠.

29- أحمد الحطاب: الصفات التي يجب أن تتسم بها التربية، مرجع سابق، ص ٣٨.

30- خلدون حسن النقيب: المشكل التربوي، مرجع سابق، ص ٨٣.

31- YANG Julia: Chilly campus climate, Qualitative study on white racial identity development attitudes, University of Pennstlvania)Researsh report), Pennsylvania, 1992.

32- Djangi Ahmad R. Racism In Higher Education, Paper Presented at the annual meeting of the american psychological association, Toranto-Canad, 1993.

33- Djangi Ahmad R., Racism In Higer Education Ibid, P.1.

34- Djangi Ahmad R., Racism In Higher Education, ibid, P.5.

35- Djangi Ahmad R., Racism In Higher Education, ibid P.10.

36- محمد حسن غانم: «رؤية عينة من المثقفين المصريين لظاهرة العنف، دراسة سيكولوجية»، مجلة علم النفس، عدد ٤٥، يناير/فبراير/مارس ١٩٩٨، ص ص ٧٨ - ٩٠.

37- Sinha, a, and Upadhya ya,"Stereotypes of mal and female students. J.Soc. Psychol, 1960.

38- Katz, d, and Braly, K, Racial Stereotypes, J.Abn. Soc.PSy Chol, 1933.

39- Katz, d, and Braly, k, Racial Stereotypes, Même source.

40- Bogardus, E.S., Measuring Social Distance, J.App. Social, 1925.

41- سعد الدين إبراهيم: التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، ضمن الكتاب السنوي السادس للجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الأطفال والتعصب والتربية، احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكويت ١٩٨٨ - ١٩٩٩ (ص ص ١٩٥ - ٢٠٩).

42- سعد عبدالرحمن: عملية التطبيع الاجتماعي وأزمات التحامل والتعصب في مجتمعاتنا العربية المعاصرة، عالم الفكر الكويتية، عدد ١، أبريل/مايو/يونيو ١٩٧٠، المجلد الأول، (ص ص ٨٣ - ١٣٢).

43- دراسة السيد سلامة الخميسي، تربية التسامح الفكري (صيغة تربوية مقترحة لمواجهة التطرف) التربية المعاصرة، عدد ٢٦، شهر ١٠ مارس ١٩٩١، (ص ص٧٧ - ١٠٩).

44- حسين سرمك حسن، مفيد محمد سعيد رؤوف: قياس التعصب لدى عينة من طلاب الجامعة، مجلة علم النفس، يناير - فبراير ١٩٩٨، (ص ص٦١- ٦٥).

45- عبدالله خليفة، الحسين عبدالمنعم: اتجاهات طلاب الجامعة نحو بعض شعوب العالم، دراسة مقارنة بين الطلاب السودانيين والمصريين، مجلة علم النفس، الهيئة العامة المصرية للكتاب، السنة ٩، عدد ٣٦، أكتوبر/نوفمبر١٩٩٥، (ص ص ١٠٦ـ١٣١).

46- معتز سيد عبدالله: سمة التعصب وعلاقتها بكل من نمط السلوك ومركز التحكم، دراسات نفسية، المجلد ٨، العدد ٢، أبريل ١٩٩٨ (ص ص ٢٤٦ ـ ٢٨٨).

47- معتز سيد عبدالله: الاتجاهات التعصبية، أهم أشكالها ومدى عموميتها، ضمن لويس كامل ملكية، قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، المجلد الخامس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ (ص ص١٣ ـ ٣٩).

48- عزت سيد إسماعيل: سيكولوجيا التطرف والإرهاب، حولية كلية الآداب، العدد ١٦، جامعة الكويت، ١٩٩٦.
قاسم الصراف: المفاهيم التربوية المتعلقة بالتسامح في مناهج المرحلة الابتدائية، مجلة التربية، عدد ١٣، أبريل ١٩٩٥، (ص ص ٦ ـ ١٤).

49- زايد الحارثي: بناء الاستفتاءات وقياس الاتجاهات، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، ١٩٩٢، ص ٢٢٥.
فريد كامل أبوزينة، عدنان محمد عوض: جمع البيانات واختيار العينات في البحوث والدراسات التربوية
50- والاجتماعية، المجلة العربية للبحوث التربوية، المجلد ٨ ن العدد ١، يناير ١٩٨٨، (ص ص ١١ ـ ٣١)، ص ٢٤.

عالم الفكر
العدد 3 المجلد 30 يناير - مارس 2002

أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال

مقاربة نقدية

خالد سليمان*

سوسن مرقة**

المقدمة

تشكل طفولة الإنسان إحدى المحطات الرئيسة في مسيرته الحياتية، تاركة عبر أحداثها وتجاربها وخبراتها وتفاعلاتها أعمق البصمات وأبعدها غورا في بنيان شخصيته، تأسيسا على ذلك، يمكن احتساب تلك الخبرات والتفاعلات بمنزلة قطب الرحى في عملية تحديد سيرورة تطور تلك الشخصية، وترسيم مسارات تشكلها. فإما أن تجعل منه كائنا اجتماعيا مستدخلا معايير منظومته الثقافية، متمثلا أبجدياتها؛ الأمر الذي يتجسد عبر شخصية متكيفة مع المحيط، متآلفة مع عناصره، وإما أن تغرس فيه بذور التنافر والتوتر والاختلال، التي تتفاعل فيما بينها مفضية إلى خلق شخصية مضطربة معقدة تتنازعها تيارات الانحراف والاعتلال.

في ضوء ذلك ينبغي إيلاء تلك المرحلة أقصى درجات العناية والحماية، وإحاطة الأطفال خلالها بمناخات إيجابية صحية تضمن لهم النمو السليم المتكامل بمختلف أبعاده: الجسمية، والنفسية، والعقلية، والاجتماعية. بيد أن هناك مشكلات عديدة قد تعكر صفو تلك الأجواء المنشودة مقوضة دعائم استقرارها، ومن أظهرها مشكلة عمالة الأطفال، التي باتت تسجل معدلات متفاقمة مقلقة في العقود الأخيرة بشكل خاص، ونظنها جديرة بإشغال حيز واسع

(*) باحث سوسيولوجي، عمان - الأردن.

(**) باحثة في قضايا المرأة والطفولة، عمان - الأردن.

من اهتمام الدوائر الرسمية والشعبية في العالم بوجه عام، وفي الدول «النامية» بشكل خاص، انطلاقا من تركز الغالبية العظمى من الأطفال العاملين ضمن نطاقها (مكتب العمل الدولي، ١٩٩٦، أ). وبالاستناد إلى اندراج معظم البلدان العربية ضمن قائمة البلدان النامية؛ فإن من نافلة القول الإشارة إلى وجوب احتفال هذه البلدان بتلك المشكلة المتشعبة الآخذة في التفاقم، ووضعها على سلم أولوياتها.

وبحكم انتماء مفهوم عمالة الأطفال إلى أسرة المفاهيم الاجتماعية، التي تتسم عموما بصعوبة إدراجها ضمن تعريفات دقيقة ومحكمة، تتولد إشكالية تأطيره ضمن قالب دلالي معين، إذ تميل التعريفات الاجتماعية في العادة للتباين، حد التعارض أحيانًا، تبعا لاختلاف منطلقات المعرفين وتغاير مرجعياتهم النظرية والمنهجية، فثمة من يميل مثلا إلى التفريق بين مصطلحي «عمالة الأطفال» من جانب و«عمل الأطفال» من جانب آخر، وذلك بوسم المصطلح الأول بميسم سلبي يوحي باستغلال الأطفال والإساءة إليهم بصورة تعيق نماءهم الطبيعي المتوازن، خلافا لمصطلح «عمل الأطفال» الذي يراد باستخدامه من بعض الجهات تبييض سمعة المفهوم وإكسابه الطابع الإيجابي؛ بالتركيز على المنافع والفوائد الممكن إحرازها من خلاله (عبود، ١٩٩٧).

وترتئي الدراسة أن محاولة التفريق تلك ليست في حقيقتها أكثر من محاولة لتجنب الخوض في جوهر القضية والتهرب من مواجهة استحقاقاتها الأخلاقية والإنسانية، فعلى الصعيد المبدئي، ليس ثمة ما يسوّغ استغلال الأطفال وتشغيلهم مهما اختلفت الذرائع والأسباب، إذ إن الطفولة قيمة مقدسة لا يجوز المساس بها أو الاستقواء عليها، بل ينبغي إحاطتها بمنتهى صور الرعاية والحماية، وتوفير الإمكانات المثلى لنمو الأطفال وارتقائهم بطريقة إيجابية متوازنة.

ومراعاة لطبيعة الدراسة وأهدافها، واتقاء الانسياق نحو التتبع السردي لقائمة التعريفات المتداولة لمفهوم عمالة الأطفال؛ استقر رأي الباحثين على النظر إلى مفهوم عمالة الأطفال بوصفه التعبير عن انخراط الأطفال، الذين لم يتجاوزوا السادسة عشرة من عمرهم، في أي عمل قد يشكل تهديدا لأحد أبعاد نموهم السليم من زواياه المتداخلة.

هذا ويكتنف ظاهرة عمالة الأطفال الغموض والالتباس من زوايا عدة، سواء فيما يتعلق بالمفهوم، أو الأشكال، أو الحجم، أو الآثار، أو سبل المواجهة، كما أن هناك ندرة حقيقية في الدراسات العربية التي حاولت التعرض للظاهرة استقصاء وتحليلا، ما ينعكس بشكل خاص في الغياب الواضح للإحصاءات الدقيقة حول حجم تلك المشكلة على المستويين العربي أو المحلي، الأمر الذي يبرز أهمية الخوض في بحث حيثيات تلك الظاهرة وتحديد إحداثياتها، وهذا منطلق إجراء هذه الدراسة التي ستحاول إماطة اللثام عن مكامن الغموض والالتباس

المتصلة بظاهرة عمالة الأطفال، وذلك في سياق سعيها إلى تحقيق أهدافها، التي تتركز ضمن محاور أربعة رئيسة: يتعلق أولها باستجلاء الوضعية التي استقرت إليها محاولات رصد حجم ظاهرة عمالة الأطفال على المستويين القطري والعربي، أما ثاني تلك المحاور فيولي عنايته لمناقشة المسببات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والديموغرافية التي قد تقف خلف انبعاث تلك الظاهرة وتسهم في تناميها، ويأتي المحور الثالث ليحاول استقصاء أبرز التأثيرات والتداعيات الاجتماعية والنفسية المترتبة على ظاهرة العمالة في التوازن النفسي، والاجتماعي، والصحي للأطفال، وأخيرا، يستهدف المحور الرابع تتبع الجهود المبذولة على الصعيد الأردني، بوجه خاص، لمجابهة إشكالية عمالة الأطفال ووضع الحلول الملائمة لها، كل ذلك ضمن رؤية نقدية تحليلية، تنطلق في تشكلها محاولة استقراء أبعاد الظاهرة، وتشخيص ملامحها، وتعيين تخومها ومساراتها.

أشكال عمالة الأطفال

في معرض الحديث عن ظاهرة عمالة الأطفال يجدر التنويه ابتداءً إلى أبرز الأشكال المتعددة التي تتخذها تلك العمالة، التي تصنف عادة ضمن أصناف سبعة، هي: الخدمة المنزلية، والعمل الإجباري والاسترقاقي، والاستغلال الجنسي التجاري، وعمل الفتيات، والعمل الصناعي والزراعي، والعمل في الشوارع، والعمل العائلي وعمل البنات، وفيما يلي بيان تلكم الأصناف:

١- العمل في الخدمة المنزلية: تعد خدمة الأطفال في المنازل من الأعمال واسعة الانتشار في كثير من البلدان النامية، وكثيرا ما يلجأ آهلو المناطق الحضرية إلى استخدام أطفال القرى المجاورة للقيام بهذا النوع من العمل. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة حول أعداد الأطفال المنخرطين في مثل هذا الضرب من النشاط؛ إلا أن هناك من الشواهد ما يرجح اشتماله على شرائح واسعة من الأطفال، وبخاصة من الفتيات في البلدان النامية. وفي الوقت الذي تتراوح فيه أعمار معظم هؤلاء الأطفال عادة ما بين (١٢ ـ ١٧) سنة، إلا أن هناك العديد من الحالات التي أفادت وجود أطفال يعملون في سن الخامسة أو السادسة (مكتب العمل الدولي، ١٩٩٦، ب).

٢- العمل القسري والاسترقاقي: على الرغم من نزوع المجتمعات المعاصرة إلى تحاشي الاعتراف بأن العبودية لاتزال منتشرة في العديد من أرجاء العالم؛ إلا أن الوقائع الموثقة تثبت رضوخ أعداد كبيرة من الأطفال تحت نير العبودية، وكثيرا ما يقع الأطفال ضحية الظروف القاسية لأسرهم فيتوارثون العبودية جيلا بعد جيل، وفاءً لديون والتزامات اضطرت إليها عائلاتهم. وتجسيدا لمظهر آخر من مظاهر الاسترقاق، يقدم الآباء الفقراء أطفالهم لأصحاب

العمل ليشتغلوا مقابل تأمين الحد الأدنى من أساسيات الحياة لهم؛ نتيجة اقتناعهم الراسخ بأن أوضاع أطفالهم لن تكون، في أسوأ الأحوال، بمستوى البؤس الذي يعايشونه ضمن نطاق أسرهم الموغلة في الفقر والحاجة.

٣ـ **استغلال الأطفال في تجارة الجنس:** تحاط عملية استغلال الأطفال في تجارة الجنس بأقصى درجات التكتم والحيطة، ما يجعل من الصعب تكوين صورة واضحة بشأن حجم هذه المشكلة، بيد أن هناك مؤشرات عديدة تؤكد نزوعها إلى التفاقم والاستفحال، ويكفي أن نشير ـ على هذا الصعيد ـ إلى وجود أكثر من ٨٠٠ موقع على شبكة الإنترنت للترويج لدعارة الأطفال! (المعرفة، ٢٠٠٠).

ويعد الفقر من العوامل الأساسية المسؤولة عن دفع الأطفال للوقوع في شرك مثل هذا النوع من العمل في العديد من الحالات، كما قد يلعب الأصل العرقي دورا بارزا في انسياقهم لهذا المصير؛ نتيجة حرمانهم من كثير من الحقوق التي يتمتع بها أعضاء فئات اجتماعية أخرى، وذلك بحكم انتمائهم إلى عرق أو جماعة إثنية معينة (مكتب العمل الدولي، ١٩٩٦، ب).

ويترك هذا النوع من النشاط آثارا جسمية ونفسية سلبية للغاية في الأطفال، إذ يعرضهم للإصابة بالعديد من الأمراض من قبيل الإيدز، والزهري، والسيلان، بالإضافة إلى خطر الحمل المبكر ووفيات الأمهات بالنسبة للفتيات، ناهيك عن الشعور بفقدان الثقة بالآخرين، وتلاشي الإحساس بالأمن والتكيف الاجتماعي (Neubeck, 1991).

٤ـ **العمل في المزارع والمصانع:** قد يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى أن هذا النوع من عمالة الأطفال أقل خطورة على صحة الطفل ونمائه من بقية الأعمال التي قد يمارسها، إلا أن حقيقة الأمر قد تكون على النقيض من ذلك؛ فالأطفال العاملون في الزراعة والصناعة غالبا ما تتصيدهم مخاطر جسيمة وعديدة، نتيجة استخدام الأدوات الخطرة والحادة، والتعرض المباشر والمستمر لتأثيرات المواد الكيماوية الضارة، والعمل ضمن أجواء مناخية متقلبة وغير صحية على الأغلب.

٥ـ **عمل الأطفال في الشوارع:** يقضي العديد من الأطفال العاملين معظم أوقات يومهم في الشارع، حيث يقومون ببيع بعض الحاجيات البسيطة، أو يمارسون بعض الأعمال الهامشية مثل: غسل السيارات أو تلميع الأحذية، إضافة إلى جمع المواد التي يمكن إعادة تصنيعها كالقطع المعدنية.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى الفرق بين هؤلاء الأطفال وأطفال الشارع، فعلى الرغم من اتخاذ أفراد الفئة الأولى من الشارع مسرحا لأعمالهم، إلا أنهم يعودون في العادة إلى أسرهم كل ليلة، ما يتيح إمكان تسميتهم (الأطفال في الشارع) خلافا (لأطفال الشارع) الذين يمكن القول إن روابطهم بأسرهم قد تقطعت، وبات الشارع مقرا لسكناهم وأعمالهم (منتدى الفكر العربي، ١٩٨٧)، ويشكل هؤلاء الأطفال ما نسبته ١٠٪ تقريبا من الأطفال الذين يعملون في الشارع (يونيسيف، ١٩٩٧).

٦. **العمل لدى العائلة:** قد ينظر العديد من الأفراد إلى عمالة الأطفال في محيط العائلة بمنظار إيجابي، بدعوى إسهام مثل هذا النوع من العمل في إكساب الطفل بعض الخبرات والمهارات، وتعزيز ثقته بنفسه وقدرته على مواجهة تحديات الحياة مستقبلا. وقد يكون ذلك صحيحا إذا ما اقتصر على قيام الطفل ببعض الأعمال البسيطة التي لا تشكل خطرا على صحته ونمائه، إلا أن عمل الطفل لدى العائلة كثيرا ما يتجاوز هذه الأعمال، فيجد الطفل نفسه مضطرا ـ تحت وطأة الضغط ـ إلى إنفاق ساعات طويلة في أعمال مرهقة تستنزف جهوده وطاقاته، وتؤثر سلبا في صحته ونموه السليم. (مكتب العمل الدولي، ١٩٩٣).

٧. **عمل البنات:** تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن ٥٦٪ من الأطفال العاملين في العالم النامي، الذين يقعون ضمن الفئة العمرية (١٠ ـ ١٤) عاما هم من الذكور، وعلى الرغم من ذلك، فلربما تفوق أعداد الفتيات العاملات أعداد أقرانهن من الذكور، فيما لو توافرت الإمكانات للحصول على إحصاءات دقيقة لأعداد الأطفال العاملين. ونذكّر هنا بالضغوطات المتعددة التي قد تتعرض لها الفتيات العاملات بصورة أكثر بروزا من الصبية العاملين من قبيل حرمانهن من التعليم، وإجبارهن على التزام أمكنة معينة، فضلا عن التحرشات وربما الاعتداءات الجنسية التي قد يواجهنها من أرباب العمل (يونيسيف، ١٩٩٧).

تأسيسا على ما تقدم، يمكن القول إن تصنيف اليونيسيف قد قسم عمالة الأطفال إلى سبع صيغ أو أشكال أساسية قد تعطي صورة أولية واضحة عن تجليات عمالة الأطفال المنتشرة في العالم، بيد أنه أغفل ـ في الوقت نفسه ـ الإشارة إلى واحد من قطاعات العمالة المهمة، ونعني به القطاع غير الرسمي (مرقة، ١٩٩٨).

ويعرّف هذا الأخير بأنه القطاع الذي يتضمن المؤسسات التي يعمل فيها أقل من خمسة عمال، ويقل حجم الاستثمار فيها عن (٣٠) ألف دولار، وغالبا ما تشكل الموارد البشرية عنصرا أساسيا في هذا القطاع، الذي يتورط عادة في تشغيل أعداد كبيرة من الأطفال تحت ظروف بالغة القسوة، يتعرضون عبرها للاستغلال من جانب أصحاب العمل؛ فهم يكدحون ساعات طويلة مقابل أجور ضئيلة، مشكلين هدفا للعديد من المخاطر الجسيمة التي تحيق بهم؛ نتيجة استخدامهم أدوات وآلات خطرة، وتعاملهم مع مواد مضرة من شأنها التأثير سلبا في صحتهم ونمائهم (هلسة، ١٩٩٥).

وعليه، تبرز أهمية إضافة القطاع غير الرسمي إلى جملة التصنيفات الأساسية المهمة المعبرة عن أشكال عمالة الأطفال.

ضمن السياق ذاته يحسن التنويه إلى أن تصنيف اليونيسيف السابق قد جعل من عمل البنات شكلا رئيسا من أشكال عمالة الأطفال يتميز عن غيره، غير أن من الصعب إقرار مثل هذا التوجه في ضوء الامتزاج الوثيق لعمل البنات ببقية أشكال العمالة الأخرى، مع الإشارة

إلى أن عملهن يتمحور في الغالب ضمن نطاق الخدمة المنزلية (Grootaert, Kanbur, 1995). بعبارات أخرى؛ يتموضع عمل الفتيات ضمن الأشكال المختلفة للعمالة، وبخاصة ضمن الخدمة المنزلية، وبذلك، فليس ثمة ما يسوغ التعامل معه باعتباره أحد الأشكال الأساسية المستقلة لعمالة الأطفال (مرقة، ١٩٩٨).

عمالة الأطفال: إضاءة نظرية

ثمة اتفاق شبه عام ينزع إلى تأكيد ضرورة استئصال شأفة ظاهرة عمالة الأطفال، بيد أن الأسلوب الأمثل لتحقيق ذلك لا يحظى بالدرجة نفسها من الاتفاق؛ إذ تتباين وجهات النظر بشأن ما إذا كانت الطريقة الفضلى لمعالجة الظاهرة هي اللجوء إلى حظرها بصورة كلية سريعة قاطعة، أم أنها تتمثل - في ضوء استحالة الإحاطة العاجلة بالمشكلة - في انتهاج آليات تدريجية تتبنى الزيادة المتتابعة للحد العمري الأدنى المسموح به للانخراط في سلك العمالة، وتأمين غطاء وافٍ من الحماية للأطفال العاملين في الآن عينه.

ترتيبا على ذلك، يمكن القول إن المقاربات التنظيرية التي تعاطت مع ظاهرة عمالة الأطفال قد انشطرت متمحورة ضمن تيارين رئيسين: تيار راديكالي يؤسس لخطاب ثوري انقلابي يصر على الإحاطة الشاملة بالبنى الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية القائمة، وإعادة هيكلتها وفق أسس جديدة، كشرط ضروري لاجتثاث الاختلالات الاجتماعية المختلفة، التي تعد ظاهرة عمالة الأطفال أحد تداعياتها. في مقابل تيار إصلاحي معتدل ينادي بطروحات مرحلية تدرجية، تأخذ بعين اعتبارها معطيات الواقع الماثل ومقتضياته (Bequele, 1991).

هذا وسنبدأ بتسليط الأضواء على التيار الراديكالي، الذي يرفض بدوره الإقرار بإمكان اعتماد إستراتيجيات ناجعة وفعالة للتصدي لظاهرة عمالة الأطفال، وننوه إلى انشطار ذلك التيار إلى معسكرين اثنين: يتخذ الأول منهما من الطروحات المتطرفة في الفكر الماركسي إطارا مرجعيا له، فيتعامل مع الظاهرة بحسبانها أحد التمظهرات والمترتبات الناجمة عن النظام الرأسمالي الذي ينصهر استغلال العمالة المأجورة وتفاوت توزيع الدخول والثروات في صلب تركيبته.

في ضوء ذلك، وبما أن الاستغلال يشكل حجر الزاوية في إحياء المشروع الرأسمالي الطامح دوما لتعظيم أرباحه؛ فضلا عن إدامته وتوسيعه، فإن التشريعات والمساعي الحكومية المختلفة للحد من سطوة ذلك الاستغلال لن تؤول تحت مظلة النظام الرأسمالي، في المحصلة النهائية، إلا إلى الإخفاق.

في الوقت الذي نتفق فيه - بوجه عام - مع الطرح الماركسي الآنف في ذهابه إلى خضوع قطاع العمالة بما فيها عمالة الأطفال - وبخاصة في البلدان النامية - لضروب متعددة من الاستغلال، والاغتراب، والاستلاب (Osipov, 1969) نجد أن من الصعب التسليم ببعض النتائج التي يخلص إليها ذلك الطرح، التي تصطبغ بصبغة الحتمية والدوغمائية.

فليس ثمة سبيل لإنكار النجاحات المشهودة التي أحرزتها الدول الصناعية المتقدمة تحت لواء النظام الرأسمالي على صعيد تقليص حجم التفاوت في الدخول إلى حدود معقولة نوعا ما، وسن التشريعات الملزمة، وتوفير الآليات الكفيلة بحماية العمال - ومن بينهم الأطفال - وتضييق إمكانات استغلالهم، إضافة إلى الاتساع النسبي للهامش الذي تدور في فلكه عملية الحراك الاجتماعي ضمن ذلك النظام، ما انعكس في الانتشار الملحوظ لقيم المساواة الاجتماعية وتطبيقاتها (Dahrendorf, 1958). نقول هذا من دون أن نسقط من حساباتنا الاتهامات المختلفة التي يمكن توجيهها إلى أنساق العمالة في المنظومة الرأسمالية، التي يمكن تبنيها بهذا القدر أو ذاك من الحماس، بما تتضمنه من التحذير من تشييء الإنسان وتجريده من مقومات إنسانيته الحقة.

من جانب آخر، نجد أن من العسير تقبل النزعة الثورية العنيفة التي يعلي ذلك الطرح الراديكالي من شأنها، جاعلا منها الأنموذج الأوحد المؤهل لإحداث التحولات الاجتماعية المتوخاة، إذ أثبتت مجريات الأحداث الدينامية والمتسارعة في كثير من الأقطار النامية أن من الممكن تدوير عجلة التغيير والتقدم ضمن أجواء سلمية، وبوتائر تدريجية تتابعية، بعيدا عن المغامرات الانقلابية المتطرفة التي شكلت أرضية خصبة لصعود أنظمة «توتاليتارية» شمولية درجت على إسقاط مفردات الخطاب الإنساني ومفاهيمه من قاموسها.

أما المسار الثاني المنتمي إلى المدار الراديكالي؛ فتنضوي تحت لوائه جماعات عديدة متباينة المشارب والاهتمامات؛ إذ يضم مثلا بعض العناصر الناشطة في مجال القانون، التي تصر على سن قوانين صارمة ملزمة تضمن حماية الأطفال، وتحرّم استخدامهم تحت عمر معين. كما يشتمل أيضا على بعض العناصر المتشددة في المنظمات غير الحكومية، وقد يلتحق بذاك المسار أيضا أرباب العمل في المشاريع الكبيرة والمتوسطة، الذين يتوجسون خيفة من المشاريع المنافسة التي قد تعمل على استغلال الأطفال بصورة غير مشروعة في أعمالها، ونذكّر أيضا بالعمال الذين يخشون فقدان وظائفهم نتيجة هجرة الصناعات الوطنية إلى بلدان أخرى للبحث عن أيدٍ عاملة رخيصة قد يشكل الأطفال رافدا أساسيا لها.

كل هذه المجموعات غير المتجانسة يجمع بينها قاسم مشترك أعظم يتمثل في مطالبتها الفورية بتحريم تشغيل الأطفال، محذرة من أن الآليات المصوغة لتأمين الحماية للأطفال العاملين لا تعدو كونها، في أغلب الأحيان، أكثر من مسكنات مخدرة، تفضي - على المدى البعيد - إلى تأبيد ظاهرة عمالة الأطفال، وإكسابها طابع الشرعية والجواز (Bequele, 1991).

من الواضح أن المسار المنوه إليه يتبنى رؤية قطعية متشددة لا تأخذ بعين اهتمامها الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تهيمن على أرجاء واسعة من دول العالم الثالث، تلك الأوضاع التي تجعل من ظاهرة عمالة الأطفال ملمحا أساسيا لا يمكن تجاهله من ملامح الحياة الاقتصادية هناك.

كما أنه ينتقص، إلى حد بعيد، من جدوى التشريعات القانونية التي تستهدف تنظيم الظاهرة والحد منها، مشككا في جدية مراميها ونزاهة أغراضها، مع أن تلك التشريعات قد أثبتت نجاعة واضحة في العمل على تقليص حجم الظاهرة وضبطها في بقاع عديدة من العالم، كما هي الحال في البلدان الصناعية على الأقل، الأمر الذي يقودنا إلى الوقوف عند التيار الآخر الذي يتسم بالمحافظة والاعتدال، ويغلب عليه طابع اللبرلة، مؤكدا الصعوبة القصوى لاجتثاث جذور الفقر وتصفية ذيوله وملحقاته - التي يمكن احتساب ظاهرة عمالة الأطفال من مظاهرها - في كثير من مجتمعات العالم، إذ استطاع الفقر أن يتغلغل عميقا في صميم بناءات تلك المجتمعات؛ ليترك ندوبه الغائرة في تركيبتها العضوية.

وعليه، وفي ضوء استحالة القضاء على الفقر وتداعياته بضربة واحدة قاصمة؛ فإن من المنطقي، بل من الضروري، الاستعانة بآليات تدريجية مدروسة ومبرمجة (Moustafa, 1996)، وبخاصة أن مثل تلك الآليات قد أثبتت جدواها ونجاعتها في حالات عديدة من التعاطي مع المشكلات الاجتماعية. يقال ذلك بالقياس إلى الحلول الراديكالية الصاخبة التي كثيرا ما تتجسد في ممارسات عنيفة واعتسافية تحاول نسف البنى القائمة من جذورها، وتستند - غالبا - إلى طروحات أيديولوجية متصلبة تقع في شرك الأحكام القطعية أحادية الرؤية.

ويحسن بنا أن نشير في هذا السياق إلى أن الاتجاه التدريجي المعتدل يتماشى في جوهره مع النهج الذي اختطه الإسلام في معالجته لبعض المشكلات الاجتماعية المستعصية، فلم يحرّم الإسلام الرق، على سبيل المثال، موفرا عددا من الآليات الكفيلة بالحد منه إلى حدوده الدنيا، وذلك بالنظر إلى الوعي بخطورة الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تنجم عن التحريم الفوري، والسريع له، وتجاهل عمق تجذره وتشعبه في بنيان المجتمع.

وإذا كنا نتحفظ على بعض الأفكار التي جاءت بها المدرسة الماركسية وبخاصة المتطرف منها؛ فإن ذلك لا يعني، في المقابل، تسليمنا بكل ما يصدر عن التيار الليبرالي من مقولات وتعميمات، فلم ينتهِ التاريخ حقا، ولم ينقضِ عهد الأيديولوجيا بسقوط المنظومة الاشتراكية وتصدّر المعسكر الرأسمالي زعامة عالم اليوم، كما يطيب لأحد منظري ذلك التيار الزعم (فوكوياما، ١٩٩٣). الذي لا يزال مصرا على مزاعمه عقب انصرام عقد على إطلاق نظريته الموسومة: «نهاية التاريخ»، وإن حاول التنصل أخيرا من بعض طروحاته بتقديم تأويلات جديدة لها، بعد أن أثبتت وقائع الأحداث تهافتها (فوكوياما، ٢٠٠٠).

كما لا يعني دعمنا لبعض المقولات الليبرالية أيضا أن نضرب الصفح عن مجمل ما ذهب إليه الاتجاه الماركسي؛ إذ إنه قد بات من المسلم به الآن، حتى من أولئك الذين ينحازون إلى نظرية معينة، صعوبة الركون إلى مرجعية نظرية واحدة لتقديم رؤية شمولية عميقة الفهم للظواهر الاجتماعية المختلفة (كريب، ١٩٩٩).

وعليه، ستختط الدراسة لنفسها طريقا يحاول الاسترشاد بالرؤى السديدة في ذينك التيارين الرئيسين، مستلهمة في الوقت نفسه القيم الإنسانية النبيلة التي تجعل من حرية الإنسان وكرامته مبعث انطلاقها وغاية جهدها: تلك القيم التي تجد في منابع ثقافتنا العربية الإسلامية الأصيلة امتدادات عريقة متجذرة.

إذ يزخر التراث العربي الإسلامي بالكثير من المحطات الوضاءة التي تصلح لاتخاذها مرجعيات نظرية يمكن الإفادة منها في تطوير مبادئ وطرائق للتعامل مع المشكلات الاجتماعية المختلفة، ومنها بطبيعة الحال مشكلة عمالة الأطفال؛ فقد أولى الإسلام عناية فائقة لحقوق الفئات المستضعفة، وعلى رأسها الأطفال، محددا الأسس التي ينبغي أن تحكم أساليب تربيتهم ورعايتهم والقيام على أمورهم.

فقد ورد عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قوله: «ليس منا من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا»، كما أثر عنه عليه السلام قوله: «من ترك مالا فلأهله، ومن ترك ضياعا فإلي»، ما يؤكد حرص الإسلام على إشاعة قيم الرحمة والتكافل، وتشديده على المسؤولية الاقتصادية للحكومة في سد الحاجات الأساسية للمواطنين بما يضمن لهم الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن السؤال.

كما امتد بساط رحمة الإسلام ليشمل قطاع الخدم والمسترقين؛ إذ يقول (عليه السلام) في شأنهم: «هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن جعل الله أخاه تحت يده فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا يكلفه من العمل ما يغلبه، فإن كلفه ما يغلبه فليعنه عليه».

ولم يغفل الإسلام الاعتناء بالفتيات بشكل خاص، بعد أن كنَّ يشغلن مكانة دونية للغاية في المجتمع الجاهلي، فحث على تربيتهن والإحسان إليهن، فجاء في الحديث الشريف عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قوله: «من عال جاريتين حتى تبلغا، جاء يوم القيامة أنا وهو هكذا، وضم أصابعه» (الأميني، ١٩٨٢).

كانت تلك بعض الشواهد التي أوردناها، على سبيل المثال لا الحصر، لتأكيد إمكان استلهام القيم الإنسانية الرفيعة التي انبثقت من الثقافة الإسلامية في صوغ مخططات عملية للتعاطي مع المشكلات الاجتماعية، ومن بينها مشكلة عمالة الأطفال، محط اهتمام دراستنا هذه.

وفي أعقاب استعراضنا لأبرز المقاربات النظرية التي تعاطت مع ظاهرة عمالة الأطفال، نشرع في استعراض ما خلصت إليه الجهود العربية على صعيد رصد حجم انتشار تلك الظاهرة.

عمالة الأطفال: الحجم والشيوع

على الرغم من خطورة ظاهرة عمالة الأطفال وتشعب تداعياتها السلبية على المجتمع؛ إلا أن الساحة العربية تكاد تخلو، بوجه عام، من الدراسات التي حاولت رصد حجم الظاهرة وحصرها على المستوى القومي، دون أن يحول ذلك من القول إن هناك بعض الجهود العربية المتناثرة التي حاولت التصدي لاستقصاء حجم تلك الظاهرة، بيد أن تلك الجهود قد قصرت عن تشكيل خارطة دقيقة توضح حجم تلك الظاهرة عربيا، ما يعني هشاشة الأرضية المعلوماتية المتوافرة

بشأن إشكالية عمالة الأطفال في الأقطار العربية بصورة تعيق إمكان إجراء ترسيم دقيق لحجم الظاهرة وسماتها، فالبيانات المتوافرة حول حجم الظاهرة بيانات وصفية في معظمها تقصر عن تناول البلدان العربية كافة، فضلا عن اتسامها بالمحدودية والتضارب في بعض الأحيان، كما ينصرف معظمها - بوجه عام - للاهتمام بالجوانب القانونية للظاهرة، بصورة يحكمها في الأغلب سطحية المعالجة وغياب النظرة التحليلية الناقدة. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة البيانات المتوافرة حول الظاهرة تتفاوت من قطر عربي إلى آخر وفقا لمستوى شمولية تلك البيانات ودقتها، وكفاءة الكوادر البحثية القائمة على جمعها وتحليلها (فرجاني، ١٩٩٣).

وفي الوقت الذي تندر فيه الإحصاءات الدقيقة التي تعطي صورة واضحة عن حجم ظاهرة عمالة الأطفال، تنبري بعض التقديرات لتبرز تفاقم انتشار الظاهرة وتفشي خطورتها.

ففي المملكة المغربية ـ على سبيل المثال ـ التي يبيح قانونها تشغيل الأطفال اعتبارا من عمر (١٢) سنة، بلغت نسبة الأطفال العاملين في المعامل والورش عام (١٩٨٧) حوالى (٨٠٪) من الأيدي العاملة بوجه عام (سهيل الخالدي، ١٩٩١)، أما نسبة الأطفال العاملين من جملة أطفال المغرب فقد اقتربت عام (١٩٩٣) من ٨٪ (Unicef, 1993).

أما في مصر، فتغطي البيانات المتوافرة بشأن ظاهرة عمالة الأطفال خمس مجموعات عن أربع مراحل زمنية بفاصل متساوٍ تقريبا خلال الفترة (١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)، وعلى الرغم من تعدد مصادر تلك البيانات؛ إلا أنها تجمع على حد أدنى لسن العمل. وتقود عملية استعراض تلك البيانات إلى نتائج شديدة التفاوت؛ إذ يشكل عدد الأطفال العاملين وفقا لتعداد عام (١٩٨٦) حوالى ثلث عدد الأطفال العاملين حسب مسحي (١٩٨٤، ١٩٩٨)، ويعزى هذا التباين إلى اختلاف الفترة المرجعية لإجراء التعداد، ومستوى الدقة المتوخاة الناجم عن الفرق بين نتائج تعداد شامل بالقياس إلى نتائج مسح متواضع العينة. ويبرز التفاوت الواضح في البيانات المستخلصة عبر الفارق الهائل بين حجم عمالة الأطفال في كل من مسحي (١٩٨٤، ١٩٩٠)، فعلى الرغم من الفترة الزمنية الطويلة القائمة بين المسحين وكثرة الشواهد التي تشير إلى زيادة معدلات انتشار الظاهرة؛ إلا أن نسبة الأطفال العاملين وفقا للمسح الثاني تقل عن نسبتهم تبعا للمسح الأول بحوالى الخمس.

وإذا كانت البيانات المتعلقة بالحالة المصرية من أفضل البيانات المتوافرة عربيا بشأن ظاهرة عمالة الأطفال، فلنا أن نستنتج مدى دقة البيانات القليلة الموجودة بشأن الأقطار العربية الأخرى (فرجاني، ١٩٩٣).

مجمل القول، إن البيانات والتقديرات المتوافرة، التي استطاعت هذه الدراسة تحصيلها بشأن حجم الظاهرة على المستوى العربي، من الضعف والتهافت ما لا يتيح تكوين صورة ولو تقريبية لحجم الظاهرة ومسارات تناميها.

هذا وتتسحب الظروف والملابسات المرتبطة بدقة التقديرات المتعلقة بظاهرة عمالة الأطفال على حالة الأردن أيضا، إذ إن هناك مسحا أردنيا يتيما تعرض للظاهرة بشكل خاطف مبتسر. وقد تم تقدير أعداد الأطفال العاملين وفقا لذلك المسح ضمن الفئة العمرية (١٣ - ١٥) عاما بـ (٩٤٠٠) طفل، بما نسبته (١,٠٤٪) من القوى العاملة، إلا أن من الوارد تجاوز الأعداد الحقيقية الأعداد المذكورة بدرجة كبيرة؛ نتيجة لإغفال تسجيل الأطفال العاملين ضمن حيز الأسرة، وتجاهل أولئك الذين يجمعون بين العمل والدراسة، إضافة إلى إسقاط الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الثالثة عشرة من قائمة الاحتساب (التكريتي، ١٩٩٣).

ومن الجدير التنويه إلى أن هناك جملة من الأسباب التي قد تقف عائقا دون إجراء المسوح لرصد حجم ظاهرة عمالة الأطفال بشكل جدي ودقيق، وتتوزع تلك الأسباب ليتصل بعضها بأبعاد مفاهيمية، أو مادية، وربما سياسية أيضا.

فقد يتم قصر المسوحات المنفذة على الأطفال المتفرغين تماما للعمل، الذين يقعون ضمن فئات عمرية محددة، تبعا للتعاريف التي تقدمها الجهات المشرفة على تلك المسوحات للأطفال الممكن إدراجهم ضمن الأطر المفاهيمية المعتمدة، ما يعني استبعاد بعض الفئات العمرية الأخرى، وبعض القطاعات التي لا تدخل في دائرة تلك المفاهيم، وقد يجري تنفيذ المسوحات في فترات زمنية أو فصول مختلفة، ما يطرح إمكان التفاوت في النتائج تبعا لواقع المد والجزر في معدلات العرض والطلب على الأطفال العاملين.

وتتدخل المقومات التمويلية والتجهيزية بصورة فاعلة للتأثير في تراجع مستويات المسوحات المتعلقة برصد حجم الظاهرة والحد من إجرائها، فغالبا ما تعاني الدوائر العربية المعنية بالظاهرة نقصا في الكوادر البشرية المؤهلة، وشحا في الإمكانات المادية اللازمة لإجراء مثل هذه المسوح، التي تتطلب عادة توافر إمكانات ضخمة يندر وجودها.

وقد يعزى إحجام الأوساط الرسمية التابعة لمؤسسة الدولة عن القيام بتنفيذ المسوحات التي تتقصد رصد آماد انتشار الظاهرة إلى الرغبة في احتواء مظاهر الاختلال في المجتمع ضمن أضيق الحدود، والظهور بمظهر يتناسب مع الشعارات التي تطرحها، والتي تؤكد اعتناءها المفرط بمواطنيها واحترامها لحقوقهم ورفاهم.

ضمن السياق ذاته، نشير إلى الطابع الاحتفالي المظهري الذي يصبغ بصبغته كثيرا من التظاهرات والمؤتمرات المعنية بقضايا الطفولة، التي تشهدها العواصم العربية، والتي تترجم في العادة إلى توصيات «وبروتوكولات» تبقى حبرا على ورق، ولا تجد طريقها إلى التطبيق العملي على الأرجح.

بعد الانتهاء من التعرض لمسألة حجم ظاهرة عمالة الأطفال، ننتقل إلى مناقشة العوامل والأسباب التي يمكن اعتبارها مسؤولة عن بروز الظاهرة وتنامي معدلاتها.

عمالة الأطفال : العوامل والأسباب

ثمة حزمة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتضافر فيما بينها مفضية إلى انبعاث ومن ثم تصاعد ظاهرة عمالة الأطفال. وفي الوقت الذي يصعب فيه حصر تلك العوامل؛ إلا أنه من الممكن القول إنها تتمحور بوجه عام ضمن روافد رئيسة عدة: اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وديموغرافية، وسياسية؛ فيما يلي إبرازها :

عوامل اقتصادية

تتفاوت معدلات إسهام كل من العوامل المجتمعية المختلفة في انبثاق ظاهرة عمالة الأطفال إلى حيز الوجود؛ إلا أن العامل الاقتصادي يتبوأ في أغلب الأحيان موقع الصدارة على هذا الصعيد، ومما قد يثبت صحة هذا الافتراض انحسار وجود الظاهرة في البلدان الغنية قياسا إلى البلدان الفقيرة؛ ففي قارة أوروبا برمتها لا يزيد عدد الأطفال العاملين ممن هم دون سن (١٥) سنة على مليون طفل. أما في قارة آسيا، التي تدرج بلدانها عادة ضمن قائمة البلدان النامية، فلا تقل أعداد الأطفال العاملين فيها دون السن ذاته عن (١٤٠) مليون طفل (المعرفة، ٢٠٠٠). وتدعم الدراسات المتوافرة هذا الطرح بتأكيدها الارتباط الوثيق بين ارتفاع معدلات انتشار الظاهرة من جهة، وتدني المستويات المعيشية والاقتصادية من جهة أخرى (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٦؛ مصر، ٢٠٠٠).

ومع الأسف الشديد، يشكل الدخل الضئيل الذي يتقاضاه الأطفال العاملون أحيانا ـ الذي لا يمثل إلا جزءا بسيطا من الدخل الذي يتقاضاه الكبار في العديد من الحالات ـ المصدر المالي الوحيد الذي يحول دون وقوع الأسرة في براثن الجوع والاستجداء (يونيسيف، ١٩٩٧)؛ مما يعد دافعا قويا لبروز تلك الظاهرة واستمراريتها.

ومن المتوقع، في ظل غياب العدالة الاجتماعية، وسوء توزيع الدخل واستشراء الفساد في دول العالم الثالث، أن يدفع الفقر بكثير من الأسر إلى إلقاء أطفالهم في معترك الحياة العملية في مراحل مبكرة من أعمارهم تحت وطأة الظروف الاقتصادية البالغة القسوة والإجحاف.

ونستذكر هنا الإبداعات الأدبية للكاتب الإنجليزي تشارلز ديكنز (Dickens, 1940) (Dickens, 1965) التي برعت في تصوير المعاناة الرهيبة التي كان الأطفال يئنون تحت وطأتها في القرن التاسع عشر، تلك المعاناة التي مابرحت ـ مع الأسف الشديد ـ تلقي بظلالها ثقيلة على مناطق واسعة من العالم في أواخر القرن العشرين، وبأشكال أكثر بشاعة وعنفا، على الرغم من كل شعارات المدنية والدفاع عن حقوق الإنسان التي يتشدق بها عالم اليوم.

ضمن هذه الرؤية نشير إلى الدور الذي يلعبه الفقر أحيانا في إلقاء الأطفال في جحيم المعارك والحروب، ففي ليبيريا مثلا، شوهد أطفال لم يتجاوزوا السابعة ضمن صفوف المقاتلين، ويفسر مدير منظمة الصليب الأحمر هناك الأمر بقوله «إن من يحمل بندقية يستطيع الحصول على الطعام»، وهذا ما يحدث أيضا في ماينمارا، فقد ضحى كثير من الأهالي بأطفالهم للقوات المتمردة نظير تقديم المأكل والملبس لهم، وبات هؤلاء الأطفال يشكلون حوالى (٢٠٪) من النسبة الكلية للمقاتلين (المراغي، ١٩٩٦).

ونشير هنا إلى مسألة انخفاض المستوى التقاني لمعظم الصناعات السائدة في العالم العربي، الأمر الذي لا يستدعي وجود كفاءات فنية مدربة عالية التأهيل في كثير من ورش العمل ما يرفع من قابليات اللجوء إلى استغلال الأطفال في ذاك المجال (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٦).

عوامل اجتماعية

بمنأى عن الخوض في إشكالية ما إذا كانت الأنساق التي يتألف منها المجتمع أنساقا متكاملة متعاضدة التساند، أو أنها تنأى بجوهرها عن التكامل، وتجنح باتجاه التناقض والتصارع؛ تعد الأسرة أحد الأنساق التي تمثل نقطة ارتكاز أساسية في تدعيم التوازن الاجتماعي وترسيخه، ومن هنا، فإن أي اختلال في بنية الأسرة، أو قصور يعتور أداء وظائفها سيترجم على شكل تصاعدات في جدار البنيان الاجتماعي برمته.

ومن ثم يمكن التنبؤ بالدور الذي قد يلعبه التفكك الأسري- وبخاصة إذا ما اقترن بظروف اقتصادية أو معيشية صعبة- في دفع الأطفال إلى سوق العمالة. وهذا ينسحب أيضا على ظاهرة التسرب المدرسي، التي كشفت بعض الدراسات تورطها المباشر في إفراز ظاهرة عمالة الأطفال وتوسيع هامشها (اشتي، ١٩٩٥).

وربما يمكن تفسير ظاهرة عمالة الأطفال، بشكل من الأشكال، في ضوء رغبة بعض الآباء في الحفاظ على استمرارية مهنهم التي ورثوها في الغالب عن آبائهم، التي يعتزون بها غاية الاعتزاز، ويرون فيها إرثا نفسيا لا يجدر التفريط فيه، وذلك عن طريق توريثها إلى الأبناء، وتتعزز هذه النزعة في وقت يمكن القول فيه إن العوائد المتوقعة من الانخراط في سلك التعليم قد انخفضت إلى حد بعيد، نتيجة لارتفاع معدلات البطالة بين حملة الشهادات الأكاديمية وانخفاض الطلب عليهم. إضافة إلى الاعتقاد بأن التعليم - على الرغم من ضخامة كلفته الزمنية والمادية - قد يشكل عائقا أمام الحصول على وظيفة مناسبة، نتيجة لاكتظاظ سوق العمالة من جانب، وتضارب المضامين النظرية التي يقدمها النسق التعليمي من جهة، والمستلزمات التي تقتضيها الحياة الواقعية من جانب آخر (Bonnet, 1993).

عوامل ثقافية

وتتقدم المنظومة الثقافية المهيمنة في المجتمع العربي لتدلي بدلوها على صعيد التأثير في مسار ظاهرة عمالة الأطفال، إذ إن هناك جملة من القيم الثقافية التي تصب في اتجاه مجابهة الظاهرة والحد منها؛ كقيم التراحم وكفالة اليتيم، والعطف على الصغير وحمايته، والنظر إلى الأب بوصفه رب الأسرة والمسؤول الأول عن إعالتها.

في المقابل ثمة قيم أخرى تسهم في دعم الظاهرة وشرعنتها، من قبيل رغبة الآباء في إكساب أبنائهم القدرة على تحمل المسؤولية والاعتماد على الذات، أو توريثهم مهنهم التي توارثوها بدورهم عن آبائهم (مكتب العمل الدولي، ١٩٩٦، ج). من جانب آخر هناك القيم المادية الاستهلاكية التي غزت مجتمعاتنا، وأخذت تتبوأ مكانة رفيعة في ظل طغيان قيم الرسملة والعولمة، مقوضة دعائم الترابط والتراحم الاجتماعي، وفارضة خلاف ذلك أجنداتها المعدة لخدمة قوى السوق والربح، ولو كان ذلك على حساب الفئات الضعيفة المسحوقة.

عوامل ديموغرافية

وللانفجار السكاني نتيجة لتزايد معدلات الولادة وانخفاض نسب الوفيات في ضوء ارتقاء مستويات الخدمات الصحية عالميا، إضافة إلى الهجرات القسرية التي تعقب المجاعات والكوارث الطبيعية التي تجتاح مناطق عديدة من العالم، لكل ذلك إسهامه الواضح في رفع معدلات الإعالة، وتضخيم نسب البطالة، وزيادة معدلات الفقر، ومن ثم الإفضاء إلى تفشي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، التي قد تقف ظاهرة عمالة الأطفال في طليعتها.

عوامل سياسية

وتأتي الصراعات السياسية لتسهم في تفاقم حجم ظاهرة عمالة الأطفال، وهذا ما نستطيع تلمسه من خلال اندلاع المعارك في بعض البقاع، كما هي الحال في فلسطين، ولبنان، والصومال، والبوسنة والهرسك، ورواندا، إذ أسفرت تلك الظروف القاسية عن دفع الأطفال إلى ميادين القتال. ونستشهد أيضا بإفرازات أزمة الخليج الثانية التي وجهت الأنظار إلى ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن؛ إذ تمخضت تلك الأزمة عن عودة آلاف الوافدين الذين لم يستطع السوق الأردني المحلي استيعابهم، ومن هنا كان تعاظم العديد من الآفات الاجتماعية، وعلى رأسها عمالة الأطفال.

وإذا كان لظاهرة العمالة لدى الأطفال أسبابها ودوافعها المتعددة، فإن لها في الوقت ذاته آثارها وتداعياتها المتعددة أيضا، التي ستكون موضع اهتمام المحور القادم.

عمالة الأطفال: الآثار والانعكاسات

يجدر التركيز دائما على أن الطفولة بنيان هش يتطلب عناية فائقة تضمن لذلك البنيان النماء والتكامل بصورة إيجابية متوازنة، ومن الطبيعي أن ينعكس نقص الاهتمام بدعامة من دعامات ذلك البنيان في تماسكه وتوازن وظائف وحداته.

من هنا، فإن تقويض المقومات الأساسية التي ينبغي لكل طفل أن يتمتع بها في سبيل نمائه السوي، من شأنه أن يقود ذلك الطفل إلى الوقوع فريسة للاضطرابات النفسية والاجتماعية والجسدية، وتعد ظاهرة عمالة الأطفال من الانتهاكات الصارخة التي تعمل على زلزلة تلك المقومات؛ إذ غالبا ما يضطر الطفل العامل إلى معايشة ظروف وأوضاع عملية بالغة الخطورة والإساءة، بدءا برفع الأحمال الثقيلة المرهقة، مرورا بالتعرض لمؤثرات كيماوية وبيئية من أبخرة، وغازات، وحرارة، وغبار، وضوضاء... إلخ (عبود، ١٩٩٧)، وصولا إلى المخاطر المتصلة بالتعامل مع الآلات والماكينات (Abdullah, 1988).

ودع عنك المعاملة القاسية العنيفة التي قد يتلقاها الطفل من أرباب العمل (مكتب العمل الدولي، ١٩٩٦، ج) الذين يتفنن بعضهم في تعذيب الأطفال وتوجيه الإساءات اللفظية والجسدية إليهم، والتي قد تصل إلى مستوى الاعتداء الجنسي.

تلك الإساءات التي لا تكتفي عادة بترك بصماتها على الأجساد الغضة للأطفال، وإنما تتجاوز ذلك لتوجه ضربات موجعة إلى نفسياتهم، مطيحة بإحساسهم بالأمن والاستقرار النفسي. ومن شأن فقدان الإحساس بالأمن لدى الطفل أن يزعزع ثقته بنفسه، ويفضي به غالبا إلى الاضطرابات الانفعالية والمسلكية، التي أظهرت الدراسات ارتباطها المتين بالحرمان من إشباع دافع الأمن عند الطفولة، كما يتجسد فقدان الإحساس بالأمن عبر شعور الطفل بالقلق، والكآبة، وفقدان احترام الذات، والحط من قيمتها (حمزة، ١٩٩٧).

وقد أكدت دراسات عدة أن معايشة الأطفال لأنماط تفاعلية تتسم بالتسامح والود والتعاطف من شأنها الاتجاه بشخصياتهم نحو التوافق النفسي والسواء، خلافا للممارسات التعسفية المتشددة والمتسلطة، التي كثيرا ما تجعلهم أقل ثقة بأنفسهم واندماجا وتوافقا مع الآخرين، كما تطور لديهم نوازع العدوان وسوء التكيف (Bandura, 1973 ، Lindgreen, 1974، وطفة، ١٩٩٩).

وتتولد عن الانكسارات المتلاحقة التي تطارد الطفل العامل شروخ عميقة تتوطن في اللاوعي عنده، وفي ظل غياب إمكان التنفيس الصحي عن مشاعر القهر والعجز والاستلاب التي تتأجج في أعماقه، يجنح الطفل عادة إلى اجتراح وسائل غير سوية للإفصاح عما يمور في وجدانه من أحاسيس سلبية خانقة.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن الآثار الاجتماعية السلبية التي قد تتفتق عن ظاهرة عمالة الأطفال. وبتتبع الخيط الذي يأتلف تلك الآثار نجده يبتدئ غالبا بالأذى الواضح الذي يلحق بعملية التحصيل الدراسي، إذ تدفع الظروف العملية الطفل، في العادة، إلى إهمال دروسه والعجز عن مواجهة المتطلبات المدرسية، ما قد يزيد من قابليات تسربه من المدرسة، إن لم يكن قد تسرب منها بالفعل في وقت سابق؛ فرارا من الأساليب التدريسية التلقينية المضجرة والقمعية التسلطية التي تحكم أداء معظم مؤسساتنا التربوية، التي تبدو عاجزة في كثير من الأحوال عن الاستجابة للاحتياجات الحقيقية للأطفال وإقناعهم بجدواها وقيمتها العملية (يونيسيف، ١٩٩٧).

وعقب انقطاع الصلة بين الطالب والمدرسة، سرعان ما يتلقفه سوق العمالة الذي غالبا ما يتمركز ضمن نطاق الورش والمشاغل في الأحياء الفقيرة المكتظة، هذا إن لم يتخذ من الشارع مقرا دائما له. وبطبيعة الحال يبذل أصحاب العمل في البداية قصارى جهدهم لاجتذاب الأطفال واستدراجهم إلى المصيدة؛ بتضخيم حجم انفوائد العملية التي سيجنونها نظير اشتغالهم، والتقليل من شأن الجوانب السلبية المنفرة التي قد يتعرضون لها، التي تستقر في وعي الأطفال بوصفها جزءا جوهريا وضروريا من الحياة العملية. ولنا أن نتخيل مستوى الأخلاقيات والقيم التي يتشربها الطفل ضمن أجواء كهذه، التي تكسبه في أفضل الأحوال عادات سلبية كالتدخين والبذاءة والوقاحة، إن لم تلقِ به إلى هاوية الانحراف والإدمان، أو تدفعه إلى الانخراط ضمن عصابات السطو، والنشل، والسرقة، أو تجعل منه عضوا في إحدى شبكات الدعارة التي لا تتورع عن استغلال الأطفال أبشع استغلال (مكتب العمل الدولي، ١٩٩٦).

ويدرج بعض الباحثين ظاهرة عمالة الأحداث ضمن العوامل الرئيسة المسببة لانحراف الأحداث؛ إذ قد يفضي تشغيل الأحداث إلى فساد أخلاقهم، وانسياقهم لارتكاب الجرائم، نتيجة لظروف العمل من جهة، ولطبيعة بعض الأشخاص الذين يتفاعلون معهم من جهة أخرى. من هنا فإن من الضروري التشدد في وضع الضوابط المتعلقة بتشغيل الأطفال والحيلولة دون جعلهم وسيلة لتحقيق الأطماع المادية، أو الرغائب الشخصية لأصحاب العمل والمنخرطين في غماره (دلاشة، ١٩٨٥).

وتتعمق احتماليات انحراف الطفل العامل وتفجر مكامن الإحباط والعدوان لديه في ظل تفاقم حدة التفاوت الطبقي في المجتمع، وتمادي الفجوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء، وذلك في ظل إخفاق السياسات الحكومية- في بلدان عربية كثيرة- في تقليص مساحة تلك الفجوة، إن لم تساهم في زيادتها، نتيجة للتحالف الحميم القائم بين النخب السياسية والاقتصادية، والذي يزداد قوة ورسوخا على حساب الفئات المحرومة والمستضعفة (جرمين، ١٩٦١).

وفي سياق مناقشة الآثار الناجمة عن عمالة الأطفال، لا بد من الإشارة إلى بعض وجهات النظر التي ترتئي أن للظاهرة آثارا إيجابية نافعة، فثمة من يرى أنها تؤمن في بعض الأحيان دخلا يحمي الأسرة من الجوع، ويقيها مؤونة سؤال الناس، وبالرغم من الصحة الظاهرية لهذا الرأي؛ إلا أنه قد يشكل مبررا يحاول تسويغ الظاهرة وعدم اتخاذ الإجراءات الضرورية لمجابهتها، مبرئا في الوقت ذاته المجتمع بتشكيلاته المختلفة من تحمل مسؤولية مواجهة تلك الظاهرة.

وإذا افترضنا جدلا أن لعمالة الطفل دورا في تنمية قدراته على التعامل مع الآخرين، وإكسابه خبرات وسمات شخصية قوية تؤهله لمجابهة تحديات الحياة وصعوباتها، فإن من الضروري التأكيد على أن تلك الخبرات تأتي في غير وقتها الملائم، كما انها تتسم غالبا بالطابع اليدوي البسيط الذي لا يترك للطفل مجالا واسعا لإعمال عقله وتنمية مداركه وقدراته الذهنية (عازر ورمزي، ١٩٩١).

وفيما يتعلق بالرأي الذي يذهب إلى أن لعمالة الأطفال فضلا في تزويد الأطفال العاملين بمشاعر الرضى الذاتي والإحساس بالتفوق والكفاءة الشخصية، نتيجة إسهامهم في تأمين المتطلبات المعيشية لأسرهم، نرتئي أن تلك المشاعر الإيجابية التي قد يكتسبها الأطفال العاملون سرعان ما تتضاءل أمام فداحة إحساسهم بالقهر، والاغتراب، والانسحاق، وأمام خطورة الآثار التي تتركها على خبراتهم السيئة في جوانب حياتهم المختلفة.

في المحصلة النهائية، نخلص إلى القول إنه وعلى الرغم من بعض الآراء التي تحاول تبرير عمالة الأطفال ومنحها نوعا من الشرعية، عبر التركيز على الآثار «الإيجابية» للظاهرة، فإن هذه الدراسة تؤكد الطابع السلبي الملتصق بالظاهرة، إذ إنها تحرم الطفل من أبسط حقوقه الأساسية، وتلقي به إلى الضياع ضمن متاهة الثالوث المرعب: «الفقر، الجهل، المرض»، الذي يجتاح العالم الثالث بوجه عام، فغالبا ما يفشل الطفل العامل في تحسين أوضاعه المهنية، ويتدرج عادة ضمن مهن هامشية لا تساعده على اختراق الإطار المأساوي الذي يتخبط فيه.

ولعل من نافلة القول التأكيد على أن الآثار والتداعيات السلبية الخطرة المترتبة على ظاهرة عمالة الأطفال، التي تم الوقوف عند بعضها، جديرة بتعبئة مختلف جهود الأوساط والهيئات العربية المعنية لمواجهتها والحد من استفحالها، وفيما يلي استعراض نقدي للجهود المبذولة بهذا الشأن على الصعيد الأردني، الذي قد يعد أنموذجا معبرا عن وضعية المساعي المكرسة في أقطار عربية أخرى، مع مراعاة الفروقات والخصوصيات والإمكانات المختلفة لكل قطر.

مكافحة عمالة الأطفال: الجهود والمساعي

تتفاوت الجهود المبذولة من قطر عربي لآخر فيما يتعلق بمكافحة ظاهرة عمالة الأطفال على صعيد الكم والكيف، وفي ضوء ضعف التنسيق بين الدول العربية بوجه عام، وقصور مؤسسات العمل العربي المشترك عن أداء دور فاعل باتجاه معالجة الظاهرة والحد منها، فإن من الصعب ضمن دراسة كهذه الإحاطة بمختلف المساعي المبذولة على امتداد الساحة العربية، التي يستدعي بعضها الاهتمام والتقدير دون شك. وعوضا عن ذلك، ستقوم الدراسة باختيار القطر الأردني، واخضاع تجربته في مجال مكافحة ظاهرة العمالة لدى الأطفال إلى مناقشة تقويمية، نتعرض في سياقها للتشريعات القانونية المتصلة بالظاهرة، والآليات التي انتهجتها الأجهزة التنفيذية المعنية في الدولة بقصد مجابهتها.

فعلى الصعيد التشريعي، واستنادا إلى قانون العمل رقم (٨) الصادر عام (١٩٩٦)، فقد تم رفع السن القانونية لمزاولة العمل من (١٣) سنة إلى (١٦) سنة، وذلك لردم الفجوة القائمة بين سن التشغيل وسن التعليم الإلزامي.

وعلى الرغم من الطابع الإيجابي لهذا التعديل؛ إلا أنه يسقط من حساباته الأطفال العاملين ضمن نطاق عائلاتهم، أو في الأنشطة الزراعية أو في الخدمة المنزلية، ومن ثم يحرم أولئك الأطفال من التفيؤ تحت ظل حماية القانون.

ويؤخذ على ذلك التعديل أيضا إغفاله تحديد السن الأدنى المسموح بها لالتحاق الأطفال بسلك التدريب المهني، ما يشير إلى أنه يغض الطرف ضمنيا عن التحاق الأطفال الذين تجاوزوا تلك السن بالتدرب على مزاولة الأنشطة المهنية (عبود، ١٩٩٧).

أما قانون التربية والتعليم الصادر سنة (١٩٩٤) فقد أقر إلزامية التعليم للسنوات العشر الأولى من الدراسة، إلا أنه لم يتدعم بالآليات التشريعية التي تضمن له الاندراج ضمن حيز التنفيذ الفعلي.

وتجدر الإشارة إلى أن الأردن كان من بين الدول التي صادقت على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، التي انبثقت عن الأمم المتحدة عام (١٩٨٩)، وتعد هذه الاتفاقية من أكثر الاتفاقيات الدولية تغطية لمختلف الجوانب المتعلقة بالطفولة. وفيما يتصل بمسألة عمالة الأطفال؛ أكدت المادة رقم (٣٢) من الاتفاقية ضرورة حماية الطفل من التعرض للاستغلال الاقتصادي بكل أشكاله، أو الاضطلاع بأداء أي أعمال قد تشكل إضرارا بصحته أو نمائه الجسماني، أو العقلي، أو النفسي، أو الاجتماعي.

وتفرض تلك الاتفاقية على الدول الأطراف الالتزام باتخاذ الاجراءات التي من شأنها ترجمة نصوصها إلى خطوات فعلية مقننة، وذلك من حيث تحديد أعمار الأطفال العاملين وتحسين ظروف تشغيلهم.

أما المادة رقم (٣٦) من الاتفاقية نفسها فقد أعادت التشديد من جديد على الأهمية القصوى لالتزام الدول الأطراف بحماية الأطفال العاملين من مختلف صور الاستغلال التي قد تمس أمنهم ورفاههم (First Call For Children, 1990).

وفي السياق الإجرائي لمكافحة الظاهرة؛ عملت الحكومة الأردنية على إنشاء برنامج وقائي للأمن الاجتماعي بالتعاون مع مديرية الأمن العام، وتتدرج الإجراءات المنبثقة عن ذلك البرنامج عند ضبط واقعة عمالة الأطفال عبر أربع خطوات: تتمثل الخطوة الأولى في مبادرة كاتب العدل إلى التحذير من خطورة وضع الطفل وإبراز تعارضه مع القانون. أما الخطوة الثانية فتتعلق بتحديد ما إذا كانت الظروف الاقتصادية لأسرة الأطفال مسؤولة عن دفعهم للانخراط في سوق العمالة، تمهيدا لمنح أرباب أسرهم قروضا تمكنهم من إنشاء مشاريع إنتاجية مدرة للدخل، وهذا ما تمثله الخطوة الثالثة من البرنامج. أما الخطوة الرابعة والأخيرة فتتخذ منحى قانونيا، إذ تعطي للقاضي، بالاستناد إلى المادتين (٣١، ٣٢) من قانون الأحداث الأردني، الحق في التدخل وانتزاع الطفل من أسرته لإيداعه إحدى المؤسسات المعنية برعاية الطفولة، وذلك عند ثبوت عجز أسرته عن تلبية احتياجاته المعيشية، أو إجباره على اقتحام سوق العمالة.

ومن الإجراءات الإدارية الأخرى التي تتصل بالأطفال العاملين، توقيف أولئك الأطفال بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية في أماكن خاصة مجهزة لهم خصيصا، مع اتخاذ التدابير الاحترازية المناسبة لعزل الأطفال الجانحين عن المتهمين أو المحكومين الذين تجاوزوا سن الطفولة، تمهيدا لدراسة حالاتهم من جانب الكوادر المتخصصة في وزارة التنمية الاجتماعية (الدستور، ١٩٩٩).

فيما تقدم تم استعراض أبرز التشريعات والإجراءات المصوغة لحماية الأطفال العاملين وإعادة تأهيلهم، ونشير هنا إلى أن الصورة النظرية لتلك الحزمة من التشريعات والإجراءات تعطي انطباعا إيجابيا مشجعا، بيد أن الواقع الفعلي المشاهد قد لا يتوافق - للأسف الشديد - مع تلك الصورة المثالية، إذ إن شوارع المدن الأردنية الكبرى، بشكل خاص وكذلك ورشها، لا تزال مكتظة بعشرات الأطفال الذين ألقتهم ظروفهم القاسية وقودا لسوق العمالة، الذين يتعرضون لظروف قاسية تجردهم من أبسط حقوقهم الإنسانية التي كفلتها الشرائع والقوانين، التي تستغلها النخب السياسية مادة لمزاودتها وخوض معاركها السياسية أو الانتخابية!

الأمر الذي يستلزم إعادة النظر إلى جدية تلك التشريعات والإجراءات، التي تكاد تبقى حبرا على ورق، ويطرح ضرورة تطويرها، ورفع سويتها وشموليتها، وتوفير الآليات القمينة بتفعيلها ونقلها إلى حيز الفعل الحقيقي.

الخلاصة والتوصيات

تخلص هذه الدراسة إلى اقتناع عميق مفاده أن مشكلة عمالة الأطفال هي من المشكلات الاجتماعية المفصلية التي تواجه العالم العربي، ليس فقط بحكم كشفها عن عجز الأبنية الاجتماعية لمجتمعاتنا العربية بمختلف أنساقها عن أداء أدوارها المتوخاة بشكل سليم ومتكامل وإنساني، وليس فقط بدعوى آثارها وتداعياتها البالغة السلبية التي تطال في المحصلة النهائية قطاعات المجتمع كافة؛ وإنما فوق هذا وذاك لتعلقها بشريحة الأطفال، هؤلاء الذين يمثلون معقد الآمال، ويرتكز إليهم مصير الأمة ومستقبلها، الذين يجسدون بدورهم طاقة هائلة خلاقة ينبغي استثمارها وإعدادها الإعداد الملائم لمجابهة التحديات الخطيرة التي تفرضها الألفية الثالثة، المدججة بقيم العولمة التي لا تلقي بالا للأمم الضعيفة المهمشة.

كما تنتهي الدراسة إلى القول إن الوعي العربي بخطورة ظاهرة عمالة الأطفال وأبعادها لا يزال - بكل أسف، وبالرغم من صيحات التحذير التي ترتفع هناوهناك من حين لآخر - وعيا بائسا هزيلا، لا يتناسب البتة مع ضراوة تلك الظاهرة، واستفحال شأنها، وفداحة انعكاساتها.

من هنا، تجد هذه الدراسة أن من المناسب اقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم بحصة متواضعة في العمل على مكافحة تلك المشكلة الجسيمة والحد من سطوتها:

١- العمل على إجراء دراسات عميقة وموسعة لاستقصاء مكامن الظاهرة؛ باستجلاء أبعادها وآثارها، وتحديد معدلات انتشارها.

٢- ترسيم وتنفيذ سياسات توعوية بأخطار الظاهرة وتداعياتها على المجتمع بأنساقه كافة.

٣- تبني برامج تعاونية منسقة بين مختلف الأطراف والقطاعات الرسمية والشعبية المعنية للحد من تفاقم الظاهرة وتسارع شيوعها.

٤- زيادة الاهتمام بظاهرة التسرب المدرسي، ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بمعالجتها قدر المستطاع، بوصفها من المسببات الرئيسة لبروز مشكلة عمالة الأطفال.

٥- استثمار وسائل الإعلام وقنواته، ومؤسسات التربية والتعليم لإشاعة وتعزيز القيم الإنسانية النبيلة من تكافل وتعاون وتراحم، ومحاربة القيم المادية الاستهلاكية الدخيلة، وتوظيف موروثنا الثقافي من القيم الأصيلة في هذا الاتجاه.

٦- إيلاء العناية القصوى للمؤسسة الأسرية باعتبارها الهيئة الشرعية الأولى المنوط بها مهمة تنشئة الأطفال وتربيتهم تربية سوية متوازنة، تستدخل قيم المجتمع المتوخاة وتدشن معاييره المنشودة.

كل تلك الخطوات ينبغي أن تتم وفق مخطط قومي التوجه، يتجاوز الأطر الإقليمية الضيقة، إذ إن تكامل الخبرات والمقدرات العربية أمر حيوي للغاية للتمكن من مجابهة ظاهرة سرطانية بمستوى ظاهرة عمالة الأطفال.

وأخيرا جرت العادة عند مواجهة مشكلة ما على أن نقول: لا تقف ساكنا، بل سارع إلى صنع شيء ما، أما إزاء هذه المشكلة، فلا نملك إلا أن نقول: لا تتسرع بفعل شيء، بل تريث، وتوقف هناك أولا.

- اشتي، سوسن، ١٩٩٥، دراسة لتقصي وتصنيف الأسباب الدافعة إلى تسرب الطلبة من المرحلة الإلزامية في مديرية التربية والتعليم لضواحي عمان للعام الدراسي ١٩٩٢ـ ١٩٩٣، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص ـ ص ٢٩ ـ٣٠.
- الأميني، محمد تقي، ١٩٨٢، الإسلام تشكيل جديد للحضارة، ترجمة مقتدي حسن ياسين، دار العلوم، الرياض، ص ـ ص ٢٦٧ـ٢٧٢.
- التكريتي، نادية، ١٩٩٣، عمل الأطفال في الأردن من بيانات مسح العمالة والبطالة والعائدين والفقر ١٩٩١، ورقة أعدت لغايات ندوة عمل الأطفال التي ينظمها المجلس العربي للطفولة، ص٢.
- جرمين، جام، ١٩٦١، الرأسمالية: تحليل، نقد، اتهام، ترجمة: نجدة هاجر وسعيد الغز، المكتبة الأهلية، بيروت، ص ـ ص ١٣٩ ـ ١٤٠.
- حمزة، جمال مختار، ١٩٩٧، عمالة الأطفال «رؤية نفسية»، علم النفس، مجلد ١١، عدد ٤٠ ـ ٤١، ص ـ ص ١٥٠ ـ ١٥٧.
- الخالدي، سهيل، ١٩٩١، الواقع الاجتماعي للطفل العربي، الوحدة، عدد ٨٥، ص ١٩٢.
- الدستور، عمان، ع ١١٣٧١ ـ ١٠ أبريل ١٩٩١م، ص ٨.
- دلاشة، أحمد علي، ١٩٨٥، مشكلات معاصرة، مكتبة النهضة الإسلامية، عمان، ص ١٠.
- عازر، عادل وناهد رمزي، ١٩٩٧، عمالة الأطفال في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال، ص ٧٦.
- عبود، جانيت، ١٩٩٧، عمالة الأطفال في الأردن: دراسة وطنية، هيئة العمل الوطني للطفولة، عمان، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الأطفال بين واقع النصوص وواقع الحال، ١٩٩٩.
- عصر، سامي، ٢٠٠٠، أطفال الشوارع: الصيصان المعذبة، مجلة المعرفة، وزارة المعارف السعودية، عدد ٥٩، ص ـ ص ٢٧ ـ ٣٧.
- فرجاني، نادر، ١٩٩٣، عمل الأطفال في البلدان العربية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ص ـ ص ١٠ ـ ٣٠.
- فوكوياما، فرانسيس، ١٩٩٣، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة: حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، ص ـ ص ١١٦ ـ ١٢٧.
- فوكوياما، فرانسيس، ٢٠٠٠، عشر سنين على نهاية التاريخ، الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- كريب، إيان، ١٩٩٩، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص ٣٦٩.
- المراغي، محمود ١٩٩٦، الجنود الأطفال، العربي، العدد ٤٤٨، ص ٧٤.
- مرقة، سوسن، ١٩٩٨، عمل الأطفال في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص ـ ص ٢٩ـ٣٠.
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٦، ندوة عمالة الأطفال في مصر: التقرير العام، ص ـ ص ٩ ـ ١٢.
- المعرفة، ٢٠٠٠، براءة الأطفال يغتالها الكبار، مجلة المعرفة، وزارة المعارف السعودية، عدد ٥٩، ص ـ ص ١٥ـ ٢٥.
- مكتب العمل الدولي، ١٩٩٦، عمل الأطفال: حقائق وأرقام، عالم العمل، العدد ١٦، ص ١٢.
- مكتب العمل الدولي، ١٩٩٦، عمل الأطفال نحو إزالة الوصمة، مكتب العمل الدولي، جنيف.

- مكتب العمل الدولي، ١٩٩٦، عمل الأطفال: غياب المعلومات وعجز في المواجهة، عالم العمل، العدد ١٥، ص ١٣.
- مكتب العمل الدولي، ١٩٩٣، عمل الأطفال إساءة لكرامة الإنسان وتبديد هائل للموارد البشرية، عالم العمل، العدد ٤، ص - ص ٢٠ - ٢١.
- منتدى الفكر العربي، ١٩٨٧، أطفال الشوارع، الطبعة الأولى، مطابع الجمعية العلمية الملكية، الأردن، ص ٣٢.
- هلسة، عطاف، ١٩٩٥، شروط وظروف عمل النساء والأحداث في القطاع غير المنظم والحرف اليدوية ودور تفتيش العمل في تحسينه، العمل، مجلد ١٨، عدد ٦٩، ص ٦٤.
- وطفة، علي، ١٩٩٩، مظاهر التسلط في الثقافة والتربية العربية المعاصرة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، الجزائر، عدد ١، ص - ص ٧ - ٣٢.
- يونيسيف، ١٩٩٧، وضع الأطفال في العالم، المطبعة الوطنية، عمان، ص - ص ٢٧ - ٤٥.
- Abdalla, Ahmed. 1988. Child Labour in Egypt: Leather tanning in Cairo. In: Combating Child Labour, Bequele, Assefa and Jo Boyden (editors), International Labour Office, Geneva, P-P. 31- 46.
- Bandura, A. 1973. A Social Learning and Personality Development, New York, Holt, Rinehart and Winston, P-P. 93-97.
- Bequele, Assefa. 1991. Child Labour: National Legislation on the minimum age for admission to employment or work. Conditions of work digest. Vol. 10, P-P. 8-10.
- Bonnet, Michel. 1993. Child labour in Africa. International Labour Review, Vol. 132, No. 3, P. 377.
- Dickens, Charls. 1940. David Copperfield. Longmans, London.
- Dickens, Charles. 1965. Oliver Twist. Cambridge University Press.
- Dahrendorf, Ralf. 1958. Out of Utopia, Toward A Reorientation of Sociological Analysis. The Am. Jour. Soc. Vol.LXIV. P-P. 115-127.
- Grootaert, Christissn and Ravi Kanbur. 1995. Child Labour: An economic perspective. International Labour Review, Vol. 134, No. 2, P. 189.
- Lindgreen, H.C. 1974. An Introduction to Social Psychology. New Delhi: Eastern Private Limited, P-P. 96- 100.
- Mustafa, Riyad. 1996. A preliminary Survey of Income Substitution and Basic education Interventions Ameliorate the effects of child Labour in the MENA Region. UNICEF, P-P. 35-37.
- Neubeck, K. 1991. Social Problems: A critical Approach, New York, McGraw- HillInc, (3ded), P-P. 385-389.
- UNICEF. 1990. First Call For Children: World Declaration and Plan of Action from the World Summit for Children. Convention on the Rights for Child. Unicef, P-P. 62- 63.
- United Nation Children's Fund. 1993. Women and Children in the Arab Magherb. UNICEF, P. 27.

آفاق نقدية

- المشاركة السياسية في الفقه السياسي
- الأبعاد السوسيوثقافية لنظرية القراءة
- نقد أسطورة الديموقراطية
- الإبداع الإداري في ظل البيروقراطية
- قوة العلم العربي
- الفن التشكيلي في المملكة العربية السعودية

المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر

د. سيد أبو ضيف أحمد*

مقدمة

يعد موضوع المشاركة السياسية من أهم الموضوعات التي تشغل اهتمام الباحثين والعلماء في مجال العلوم الاجتماعية، خاصة علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة، سواء أكان ذلك في الدول النامية أو المتقدمة.

وللموضوع أهميته الأكاديمية، فقد أفرز لنا العلماء والباحثون كما هائلا من الدراسات عن المشاركة السياسية الجماهيرية، اهتمت في الأعم الأغلب بدراسة الاتجاهات أكثر من دراسة السلوكيات، فالاهتمام بدراسة المشاركة وليس مجرد التصويت ـ على سبيل المثال ـ قد يؤدي إلى نقل بؤرة التركيز إلى الأفعال التي تكون مؤثرة بشكل أكبر يفوق التصويت، أو على الأقل إلى الأفعال التي يحتمل أكثر أن يكون الفرد فيها ذا تأثير في الحصول على نتيجة مفضلة.

كما أن للموضوع أهميته العملية، خاصة في المجتمعات التي تمر بظروف التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومحاولتها تحديد إطار مجتمعي يزيد من إمكان الحراك الاجتماعي أفقيا و رأسيا، ويوفر قنوات المشاركة والتعبير عن الرأي.

ومن هنا فالسؤال الرئيسي لهذا البحث يدور حول «لماذا يشارك الناس؟»، ومن ثم كيف حاولت الأطروحات النظرية تقديم تفسيرات لهذه المشاركة؟، وذلك لكي نتمكن من كشف المحفزات المادية والتعبيرات المصاحبة لعملية المشاركة، فضلا عن التعرف على مؤشرات العقلانية التي تصنف أفعال المشاركة المختلفة.

(*) أستاذ العلوم السياسية المساعد - جامعة قناة السويس - جمهورية مصر العربية.

وفي محاولة منا لوضع تأصيل نظري لموضوع المشاركة السياسية صُممت هيكلية البحث لتشمل خمسة محاور أساسية:

الأول: مدخل تمهيدي لتوضيح ماهية المشاركة السياسية، واستعراض التساؤلات المتعلقة بهذا المفهوم.

الثاني: استعراض وتحليل أهم الدراسات التي ركزت على التفسيرات الاقتصادية/ الاجتماعية للمشاركة.

الثالث: استعراض وتحليل أهم الدراسات التي ركزت على نموذج التعبئة كأساس للمشاركة السياسية.

الرابع: عقلانية المشاركة.

الخامس والأخير: نحو تفسير لأزمة المشاركة في البلاد العربية.

أولا: ماهية المشاركة السياسية

شكّل مفهوم المشاركة السياسية صعوبة أمام محاولات تعريفه، فقد يستخدم للدلالة على أي عمل يشير إلى رفع المطالب للسلطة، أو تأييد تلك السلطة. وقد لا يقتصر المفهوم على مجرد الجهود الناجحة للتأثير في الحكومة أو لاختيار قادتها، وإنما يمتد ليشمل جهود بعض الجماعات في محاولتها تغيير السياسات أو القادة.

وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية المشاركة السياسية على أنها «تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها أفراد مجتمع معين بغية اختيار حكامهم، والمساهمة في صنع السياسة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر[١]»

وهذا التعريف للمشاركة السياسية يشمل في معناه العام - عند بعض الباحثين - مجموعة من الانشطة منها [٢]: الدخول في مناقشات سياسية مع الغير، حضور المؤتمرات السياسية والدعوة إليها، الاتصال بالمسؤولين السياسيين، الانخراط في عضوية الأحزاب السياسية، الترشيح للمناصب العامة، تقلد المناصب السياسية.

كما يشير المفهوم عند طرف ثانٍ [٣] إلى أنها تعني «مشاركة أعداد غفيرة من المواطنين في الحياة السياسية، سواء على مستوى رسم السياسة العامة، أو صنع القرار واتخاذه وتنفيذه». كما يعني عند طرف ثالث [٤] «مساهمة الشعب أفرادا وجماعات ضمن نظام ديموقراطي». فهم كأفراد يمكنهم أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسيا، وكمجموعات من خلال العمل الجماعي كأعضاء في منظمات مجتمعية أو نقابات مهنية أو أحزاب سياسية لتنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية.

كما يعرفها MyRon Weiner [٥] على أنها نشاط اختياري يهدف إلى التأثير في اختيار السياسات العامة / أو اختيار السياسيين - على المستوى القومي أو المحلي - سواء أكان هذا النشاط ناجحا أو غير ناجح، منظما أو غير منظم، مستمرا أو مؤقتا.

ومن ثم يمكن التعبير عن المشاركة السياسية من خلال مؤشرات عدة: كالتصويت في الانتخابات، عضوية الأحزاب السياسية، أو مجرد الانضمام إلى حزب سياسي، الاشتراك في اتخاذ القرار السياسي، أو مجرد الاشتراك في مناقشة أمر من أمور السياسة، و إنتاج أو استهلاك المعلومات السياسية من خلال وسائل الإعلام، كل هذا في حد ذاته تعبير عن المشاركة السياسية [٦].

كما أن للمشاركة نوعا آخر قد يبدو في مظهره سلبيا؛ ولكنه في حقيقته عملا إيجابيا، حيث تترتب عليه نتائج إيجابية مرغوب فيها؛ فبعض الباحثين يعتبر أن الإعراض عن السياسة أو ما يعرف بالاغتراب السياسي يعكس موقفا وهو الإحساس بعدم فاعلية العمل السياسي، وبالتالي فهو في حد ذاته مشاركة سياسية[٧].

ويتضح مما سبق أن مفهوم المشاركة السياسية بالرغم من تعدد وتنوع تعريفاته، إلا أنه يعني في معناه العام في تقديرنا «العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط الحياة المجتمعية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك بأن تتاح له الفرصة الكافية للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع، وتصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، وتحديد دوره في إنجاز المهام اليومية، التي تتجمع على المستوى القومي في صورة أهداف عامة يكون الفرد مقتنعا بها، مشاركا في صياغتها، ومدافعا عنها في مواجهة كل ما يعترض سبيل تحقيقها من عقبات».

إن تحديد ماهية المشاركة السياسية في إطار هذا المعنى، على بساطته، يضع أمام الباحث المدقق عددا من التساؤلات والتحديات يمكن بحثها من خلال النظر إلى الجوانب المختلفة لمفهوم المشاركة.

فالتعريف السابق يحدد المشاركة على أنها « فعل أو سلوك مادي وليس مجرد اتجاهات ومشاعر، وبالتالي فهي نوع من النشاط، وأن لهذا النشاط وجوها عديدة تبدأ من قراءة أو استهلاك المادة السياسية من خلال وسائل الإعلام، والمساهمة في عملية صنع القرار السياسي، أو عملية تنفيذه».

إن هذا الفعل المادي يجب أن تتوافر فيه الصفة الاختيارية، فالمفروض ألا يكون المواطن مجبرا على المشاركة، وبالتالي يدعونا ذلك إلى النظر للمشاركة من حيث نطاق الفعل المشاركي الاختياري، والتساؤل هنا: ما نطاق المشاركة؟ هل هو المجال السياسي فقط، أويتعداه ليشمل الأنشطة الاجتماعية الأخرى؟ وما اعتبارات قصرها على مجال دون غيره؟ حيث يمكننا التمييز هنا بين ثلاثة مجالات للمشاركة: هي المجال السياسي، والمجال الاقتصادي/الاجتماعي، والمجال الثقافي.

أما ما يتعلق بطبيعة الفعل المشاركي، بمعنى ماهية الصيغ والمسالك المطروحة للمشاركة؟ وهنا يمكننا التمييز بين المشاركة الإيجابية والمشاركة السلبية.

ومن زاوية النطاق الجغرافي للمشاركة: يمكننا التمييز بين المشاركة السياسية في إطار البيئة الداخلية للنظام، والمشاركة في إطار البيئة الخارجية له[٨]. فالبيئة الداخلية تشمل العملية السياسية في المجتمع ككل، أي (على المستوى القومي)، والعملية السياسية على المستوى المحلي (مقاطعة، محافظة، ولاية، مدينة، قرية...إلخ).

كما يمكن تصور المشاركة السياسية على المستويين القومي والمحلي من خلال المؤسسات غير الرسمية للنظام، وهو ما يتضح بصورة أكبر بالنسبة للمشاركة السياسية في إطار البيئة الخارجية (الإقليمية/العالمية)، خاصة من قبل مواطني الدولة في الخارج، تأييدا ومساندة أو معارضة ومهاجمة، وهو ما تكون له انعكاساته أيضا على المشاركة في إطار البيئة الداخلية.

كذلك تعددت درجات الفعل المشاركي من زاوية النظر إلى المصادر الفكرية الليبرالية والاشتراكية وخبرات الدول النامية. فالليبرالية تجعل المشاركة في إطار مدخلات النظام السياسي من خلال الانتخابات والاستفتاءات والأنشطة المرتبطة بعملية التصويت: من الاهتمام بالعملية السياسية، والحملات الدعائية، والعضوية في التنظيمات السياسية وشبة السياسية. على حين ترى الأيديولوجية الاشتراكية أن مخرجات النظام السياسي والعملية السياسية موضوع المشاركة، واعتبر الباحثون الماركسيون العنف بأنواعه كصيغة للمشاركة في مرحلة الصراع الطبقي، ولا مكان له بعد سيطرة الأغلبية على السلطة، في الوقت الذي رفضته المدرسة الليبرالية باعتباره ظاهرة مرضية يجب القضاء عليها في المجتمع الديموقراطي، بالرغم من وجوده وانتشاره في عديد من البلدان النامية، واعتباره سمة من سمات العملية السياسية في هذه البلاد[٩].

كما أنه من المؤكد أن النظم السياسية في الدول النامية تقدم خبرة مختلفة عن تلك التي تقدمها كل من الخبرة الاشتراكية والليبرالية، وأن اختلاف الخبرات يخلق - في تقديرنا - اختلافا في الصيغ أو الدرجات التي تعبر عن المشاركة السياسية. ولكن هذه الصيغ، بغض النظر عن ماهيتها، تهدف في البداية والنهاية إلى التأثير أو الإسهام في/أو توجيه العملية السياسية والتحكم في مخرجاتها.

وهنا يثار التساؤل: «هل هناك صيغ للمشاركة تصلح للاختيار في نظم سياسية بعينها؟ أما من حيث تحديد من الفاعل المشاركي، فالسؤال هنا: هل المشاركة جماهيرية أو مشاركة أقلية/ نخبة؟ بمعنى ما نمط المشاركة المرغوب، هل هو مشاركة شعبية وغير محددة أم مشاركة الأقلية النشيطة؟ وهذا يتوقف على طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والمواطن، فقد تكون

علاقة مباشرة، وقد تكون غير مباشرة. أي من خلال وسيط مثل التنظيمات والجماعات السياسية، ومن ثم فإن دراسة المشاركة لا تقتصر على دراسة مشاركة المواطن العادي، أو المشاركة الجماهيرية، و إنما أيضا تشمل دراسة الجماعات والتنظيمات السياسية وشبة السياسة، الحكومية والشعبية[١٠].

كما أشارت العديد من الدراسات إلى ما للمشاركة السياسية من مستويات كثيرة من حيث عمق أو مدى كثافة ممارستها؛ فقد قدم «روشر والتوف» مؤشرات عدة تعبر عن درجات عمق تلك المشاركة منها [١١]: تولي منصب سياسي، السعي إلى منصب سياسي، العضوية الإيجابية في تنظيم سياسي أو شبه سياسي، العضوية السلبية فيه، المشاركة في الاجتماعات السياسية والمظاهرات والمسيرات، المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية، الاهتمام العام بالمسائل السياسية التي لها طابع سياسي، التصويت في الانتخابات.

على أن أدبيات المشاركة السياسية تطرح تصنيفا آخر لأنماط المشاركة طبقا لمعايير الهدف من النشاط: فهناك الأنشطة الفردية والجماعية، القانونية وغير القانونية، التلقائية والمنظمة[١٢].

كما يمكن تقسيم المشاركين على المستوى الفردي من حيث النشاط والفاعلية إلى: دائرة المنخرطين في السياسة، ودائرة المؤثرين في السياسة أو صانعي السياسات والقرارات، دائرة المساندين أو الناخبين، ثم تأتي دائرة أخرى لاتعتبر دائرة مشاركة، وإنما هي قابلة للتعبئة إلى جانب السلطة القائمة أو إلى جانب معارضيها.

فالدائرة الثالثة: وهي دائرة الناخبين والمساندين، تمثل الهواة المهتمين بالسياسة، وينصب اهتمامهم في الغالب على المشاركة في الانتخابات و/ أو الاستفتاءات العامة و/ أو المحلية. وعن أهمية التصويت باعتباره مطلبا أساسيا، وإن لم يكن المطلب الوحيد لقيام نظام ديموقراطي، فإنه يقوم بوظائف ثلاث هي[١٣]:

(أ) يمثل الوسيلة الشرعية لاختيار القادة، ومن ثم بعض الفرصة للتخلص من القادة غير الأكفاء أو المنحرفين.

(ب) يعد بمنزلة المؤشر الأول إلى اختيار الشعب بين السياسات المختلفة، مما يؤكد الصالح العام.

(ج) إنه ميكانيزم لإضفاء الشرعية على النظام السياسي وخاصة في النظم الشمولية والسلطوية[١٤].

لكن يلاحظ أن هذه الدائرة من المشاركة لا تقتصر على مجرد التوجه إلى صناديق الانتخابات و/ أو الاستفتاءات والإدلاء بالصوت، وإنما قد تشمل الاهتمام والبحث عن المعلومات الخاصة بسير الحملة الانتخابية، ونتائجها الأولية، والدعاية لطرف أو آخر، إلا أنها تتميز بأنها غير مستمرة أو متقطعة أو مؤقتة.

والسؤال هنا: لماذا تمتنع نسبة كبيرة من الجماهير عن التصويت، خاصة في الدول النامية؟ وفي اعتقادنا أن ذلك يعود لسبب أو أكثر من الأسباب التالية: عدم كفاية المعلومات عن هذه العملية، قلة الثقة في النظام الانتخابي، عدم شعور تلك الجماهير بأن التصويت واجب سياسي من واجبات المواطنة.

أما الدائرة الثانية: فهي دائرة المؤثرين في السياسة، ومن ثم فهي تمثل دائرة المجندين أو صانعي الطلبات السياسية، وبالتالي فهي مجال المنظمات الرسمية وغير الرسمية، والجهود الفردية التي تعتمد على روابط تقليدية في النظام ، وهي إما سلبية وإما إيجابية. ويتوقف الانتقال من هذه الفئة إلى الدائرة الأعلى، وهي درجة المنخرطين في العملية السياسية، على درجة الحراك الاجتماعي التي يسمح بها النظام[١٥].

فعملية تقديم الطلبات السياسية هي العملية التي يمكن من خلالها للأفراد أو الجماعات توصيل طلباتهم إلى صانعي القرار السياسي، وهي لا تضم قطاعا عريضا مثل الدائرة السابقة و إنما تضم مجموعة من النشيطين سياسيا وجماعات المصلحة، مع اختلاف قنوات ومسالك كل منها. وفي تقديرنا أن الصعوبات التي تواجه الدول النامية وبلادنا العربية بخصوص هذه الدائرة هي: قلة عدد المشاركين فيها، فلا توجد في غالبية تلك الدول جماعات مصلحية، حتى إن وجدت ففعاليتها ضعيفة للغاية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نظرة أنظمة الحكم السائدة في هذه الدول إلى بعض أعمال هذه الجماعات باعتبارها أعمالا عدائية ضد النظام، ويمكن لوسائل الإعلام (صحافة، راديو، تلفزيون) القيام بإثارة المطالب السياسية الجماهيرية وتقديمها إلى السلطة، ولكن المحددات والقيود التي تضعها هذه الدول على وسائل الإعلام تجعل ممارستها لوظيفة التعبير السياسي تتم في أضيق الحدود.

والدائرة الأولى: وهي دائرة المنخرطين في الأنشطة السياسية، ومن ثم فهي تمثل دائرة العاملين في السياسة ومنظميها. فهم منخرطون في صنع السياسة واتخاذ القرار وتنفيذه ومتابعته، إما بصورة إيجابية: حيث يمتلكون السلطة، وإما سلبية بالمعارضة العنيفة. وتتقدم هذه الدائرة لتشمل الدائرتين السابقتين، ولكنها تتميز عنهما من حيث الكم والكيف، فهي أقل عددا وتعكس خصائص المواطن المشارك بدرجة أعمق[١٦].

وفي اعتقادنا بناء على معطيات التحليل السابقة تشير مستويات المشاركة، على المستوى الفردي والجماعي، إلى أن كل النظم السياسية: الديموقراطية منها والشمولية تسعى إلى تحقيق قدر أكبر من المشاركة السياسية، حتى إن اختلف مفهوم المشاركة السياسية في كلتيهما. فهي تعني في النظم الشمولية ضمان المساندة والتأييد للنظام أو الحزب في البلاد التي تسمح بوجود الأحزاب، وبالتالي التأييد والمساندة للحكومة وما تطرح من سياسات وبرامج، وهذه حال كثير من الأنظمة السياسية في الدول العربية، على حين تعني في النظم

الديموقراطية الليبرالية توسيع مجالات المشاركة الجماهيرية في صنع القرار. والحقيقة التي تسلم بها كل الأنظمة السياسية المعاصرة هي حقيقة تزايد فرص المشاركة، وتزايد ضغوطها، وذلك في الدول المتقدمة والنامية على السواء(١٧).

ثانيا: الدراسات التي ركزت على التفسيرات الاقتصادية / الاجتماعية للمشاركة

ظهر منذ ستينيات القرن العشرين عدد من الدراسات النظرية والتجريبية المهمة للمشاركة السياسية، اعتمدت في أغلبها على نموذج الحالة الاقتصادية / الاجتماعية مثل(١٨):

(G.Almond and S. Verba 1963) ,(Milbrath :1965) (Verba and Nie; 1972), (Salisbury;1975), (Barnes and Kans;1979).

والملاحظ أن هذه الدراسات بصفة عامة تشير إلى أن المشاركة السياسية تحركها أساسا موارد الأفراد، التي تتمثل في الوقت والمال والمهارات، وتوجهات الأفراد تجاه أنفسهم وتجاه النظام السياسي. وأن أفراد الطبقات العليا الذين يعيشون في بيئات اجتماعية تشجع على الاتجاهات الإيجابية نحو المشاركة، نجدهم أكثر مشاركة في العملية السياسية بشكل يفوق أفراد الطبقات الدنيا.

وتلى ذلك كم هائل من الدراسات، قدمت المزيد من الأدلة المؤيدة لنموذج الحالة الاقتصادية/الاجتماعية و أهمها(١٩).

(Verba, Nie and Kim;1978), (Jennings, 1979), (Bert,Dirck Acock and Scott; 1980),(Oggema; 1987) (Dalton;1988),(Verba,Schlosman,Brad and Leighley; 1990)(Nie; 1991),(Kenny; 1992).

كما يلاحظ أن هذه الدراسات ركزت على الخصائص الاجتماعية للأفراد مثل التعليم، السن، الدخل، الجنس... إلخ، وتوصلت إلى أن الأفراد ذوي المستويات العالية من التعليم يكونون أكثر مشاركة في العملية السياسية من غيرهم من ذوي المستويات التعليمية الدنيا (Verba and Nie; 1978).

كما أن هذه الأبحاث والدراسات ألقت بالضوء الكثيف على تحليلات المتغيرات المتعددة، والمقارنات بين المتغيرات الثنائية لمعدلات المشاركة للمجموعات الديموغرافية، بمراقبة السن والدخل والتعليم والجنس والنوع. فالبرغم من أن تأثير الدخل في المشاركة أقل بكثير من تأثير التعليم، فإن المشاركة تزداد مع تقدم السن، ومع حدوث بعض الانخفاض بين كبار السن، بالنسبة للأنماط الأكثر شيوعا (Jennings; 1979)، وكذلك أيضا (Jennings and Merkus 1988)(٢٠).

وعند مراجعة بعض النواحي التفصيلية لبعض هذه الأبحاث سوف نجد بعض التعارض والاختلافات في بعض الجزئيات: فعلى سبيل المثال لقد تغيرت معدلات المشاركة للرجال والنساء في بعض البلدان المتقدمة بشكل جوهري في العقود الأخيرة من القرن العشرين، فالنساء أصبحن على قدم المساواة مع الرجال في التصويت في الانتخابات (Rosenston and Hanson; 1993)[٢١].

في حين أشار البعض من هذه الدراسات إلى وجود بعض الاختلافات البسيطة بين مشاركة الرجال والنساء في مستويات المشاركة في الأنماط الأخرى من الأنشطة (Conway; 1991),(Schlosman, Burns and Verba;1993)[٢٢]. ويرجع البعض انخفاض اشتراك النساء في العملية السياسية عن الرجال إلى تباين التركيب الاجتماعي، ومسؤوليات الأسرة (Jennings; 1979)، فضلا عن بعض النواحي الديموغرافية (Anderson and Cook; 1985)[٢٣].

كما يشير بعض الباحثين إلى تباين وتنوع معدلات المشاركة لأسباب تتعلق بالجنس، والعوامل المتعلقة بالعرف والعادات الاجتماعية (Nie,Verba, Barady and Junn;1988)[٢٤]، بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة (Uhlanter, Bruce and Kiewiet; 1989)[٢٥].

فالأقليات العرقية أحيانا تكون أكثر مشاركة، وفي أحيان أخرى تكون أقل، وذلك يعتمد على النوع المحدد للمشاركة، وعلى الفترة الزمنية محل البحث[٢٦]. (Bobo and Gillian; 1990) وكذلك أيضا (Berry, portong and Thomson 1990)[٢٧].

ويوضح أحد الباحثين الاختلاف في معدلات المشاركة، ففي الفترة من ٦٧-١٩٨٧، حيث كانت معدلات المشاركة للبيض والسود تعكس التغيرات في الهيكل المؤسسي في السياسة الأمريكية، لقد نتج عن تغير الوضع لحركة الحقوق المدنية أن أصبح السود أقل مشاركة في السياسة العامة في عام ١٩٨٧ عنه في عام ١٩٦٧ (Mohai; 1991)[٢٨]. وهذا يوحي لنا بأن الفروق والاختلافات في مستويات المشاركة بين البيض والسود تعكس الموانع الهيكلية أو أنماط التعبئة المتباينة في عملية المشاركة، كما أن الفروق المتصلة بالجنس بالنسبة للناخبين هي فروق ضئيلة في حجمها؛ فمن حيث التعليم والدخل نجد أن السود يقومون بالانتخاب مثلهم مثل البيض، أما من حيث الديموغرافيا والتوجهات المدنية، نجد أن السود أكثر بدرجة طفيفة في التصويت، كما يذهب أحد الباحثين (Teixeria; 1992)[٢٩].

ومع ذلك فإن كثيرا من المعالجات القياسية للفروق والاختلافات المرتبطة بالجنس في تحول الناخبين تتجاهل دور إدراك المجموعة كمؤشر إلى المشاركة، التي غالبا ما تكون ذات أهمية، وهذا ما يتوقف على نوع وطبيعة المقياس المستخدم[٣٠]. (Mortan; 1991) وكذلك

(Abranson and Claggett 1988)[٢١] ومع تقديرنا لنموذج الحالة الاقتصادية/الاجتماعية لتفسير المشاركة السياسية، الذي قُبِل وانتشر بشكل واسع بين الباحثين والدارسين، إلا أن هذا النموذج تعرض للعديد من الانتقادات التي تتمثل في:

(أ) إن هذا النموذج (الاقتصادي/ الاجتماعي) يفترض أن الاتجاهات تسبق السلوك، أي بعبارة أخرى أن التوجهات المدنية الإيجابية هي سابقة لأفعال المشاركة. إلا أن ثمة أنماطا معينة من المشاركة، تزيد وتدعم العديد من الاتجاهات السياسية، بما في ذلك الفعالية والكفاءة السياسية (Frinkle; 1985)[٢٢]. وعلى ذلك فإن مقاييس الاتجاهات السابقة على الاحتجاج هي مؤشرات قد تكون غير مهمة للاحتجاج، في حين أن مقاييس الاتجاهات بعد الاحتجاج هي مؤشرات قوية للاحتجاج (Pierce and Converse; 1990)[٢٣].

(ب) ثمة انتقاد آخر يتعلق بالافتراضات الخاصة بفعل المشاركة: فمن المفترض أن المشاركة هي نشاط مؤلف من أجزاء صغيرة وعديدة، فعندما يُحفز فرد معين على المشاركة، فإن هذا يكون ضروريا وكافيا لكي تحدث المشاركة، ومع ذلك فهناك أنماط عدة من المشاركة ليست مهمة من الناحية الفردية مثل: حضور الاجتماعات السياسية، والتصويت في الانتخابات، التوقيع على عريضة، الانضمام إلى جماعة معينة، حتى لو كان الفرد محفزا لحضور اجتماع أو التوقيع على عريضة، فإذا لم يكن الاجتماع محددا أو مجدولا أو العريضة جاهزة للتوقيع، فإن فعل المشاركة في أغلب الأحيان يجد ما يمنعه أو يعوقه (Leighley; 1991) وكذلك (Leighley; 1995)[٢٤].

(ج) كذلك الافتراض بأن فرص المشاركة موزعة بالتساوي بين السكان، وما ينتج عن ذلك من افتراض أن أفراد الطبقة العليا يشاركون بمعدلات أعلى من أفراد الطبقة الدنيا، فإذا افترضنا أن لأفراد الطبقة الدنيا فرصا أقل للمشاركة - عندئذ - تكون معدلات التباين للأفراد من الطبقة الدنيا ومن الطبقة العليا تعكس الفرص المتباينة للمشاركة.

كذلك أيضا فإن العضوية في المنظمات التطوعية التي تعبئ أعضاءها للمشاركة بشكل واضح تتركز بين أفراد الطبقة العليا (Goodwin; 1988),(Hansen; 1985) [٢٥].

وهذا يدل على أنه من المحتمل وجود هياكل للفرص المتباينة بين الطبقات الاجتماعية/الاقتصادية.

(د) كما أن مشاركة الفرد تتنوع وتختلف بمرور الوقت، ربما استجابة للتحولات في ظروف الحياة وفي البيئة الاجتماعية والاقتصادية. إلا أن هذا النموذج لا يقدم لنا إلا رؤية واضحة للسبب الكامن وراء اشتراك أفراد الطبقة العليا في النشاط السياسي، في فترات معينة،

وامتناعهم عن المشاركة في فترات أخرى، وعلى الرغم من توافر هذه الاتجاهات أو الموارد الأخرى لأفراد الطبقة العليا يظل سبب انسحابهم من المشاركة مثيرا للتساؤل؟

(هـ) الفروق والاختلافات بين أنماط المشاركة وفقا لنموذج الحالة الاقتصادية/الاجتماعية - تبقى كما هو مفترض - غير ذات أهمية (Verba and Nie; 1972).

وسبب ذلك أن هذا النموذج قد استُخدم لتقدير المستوى العام الكلي للمشاركة، على الرغم من أن المؤشرات المتنوعة المستخدمة تتصل بشكل جوهري بواحد (وليس بكل) أنماط المشاركة، وهذا يعني أن هناك تداخلا ضئيلا بين أولئك الأفراد الذين يشاركون في أنشطة الانتخابات، وهؤلاء هم من الطبقة العليا، إلا أن ذلك لا يقدم لنا تفسيرا: لماذا يختار بعضهم الاشتراك في أنشطة انتخابية، بينما يفضل البعض الآخر الاشتراك في أنشطة غير انتخابية، وكلاهما من الطبقة العليا (Verba and Nie;1972). وفي تقديرنا أن هذا الاختيار يرجع إلى رغبات وتفضيلات أفراد الطبقة العليا للصراع والمنافسة. على حين يقدم [٣٦] (Rosenstone and Hansen; 1995) تفسيرا بديلا يذهب إلى أن الأفراد تتم تعبئتهم من خلال الأحزاب السياسية، في حين أن بعضهم يتم تعبئته من خلال جماعات انتخابية، وهذا ماسوف نبينه وفقا لنموذج التعبئة التالي.

ثالثا: نموذج التعبئة The Mobilization Model كأساس لدراسة المشاركة السياسية

يقوم نموذج التعبئة على أساس أن المشاركة السياسية هي استجابة لتلميحات المواقف والفرص السياسية التي تشكلها بيئة الأفراد، وأن الموارد الشخصية (الحالة الاقتصادية/ الاجتماعية) والمحفزات السيكولوجية تمثل عناصر ومكونات نموذج التعبئة».

ويقدم (Rosenstone and Hanisen;1993) أكثر المعالجات شمولا لنموذج التعبئة، وذلك بفحص أشكال المشاركة في الأنشطة الانتخابية وغير الانتخابية[٣٧].

ويقولان بأن القادة السياسيين يقومون بالتعبئة للمشاركة في الأنشطة غير الانتخابية التي تدور حول موضوعات معينة، وذلك على المستوى القومي، وأن التعبئة تنتج عن الجهود المباشرة للجمعيات والاتحادات التطوعية، وقد تنتج بشكل غير مباشر عبر التغطية التلفزيونية للأحداث والموضوعات السياسية.

كما يذهبان إلى القول بأن التعبئة داخل الأنشطة الانتخابية هي وظيفة الاتصال الحزبي والمنافسة الانتخابية وأنشطة الحركة الاجتماعية، كما أن الجمعيات والاتحادات التطوعية تلعب دورا مهما وحساسا في تعبئة النشاط السياسي للأفراد[٣٨].

في الواقع أشار بعض الباحثين إلى عملية تعبئة الجماعة، وما تقوم به المنظمات التطوعية من زيادة ميل الفرد ليكون مشاركا، لأنها تعطيه الفرصة للتدريب على المشاركة داخل المنظمة، ومن ثم يمكن نقله إلى ميدان السياسة، فالمهم هنا ليس مجرد العضوية في المنظمة، و إنما إعطاء الفرصة للنشاط الذي تضطلع به المنظمة. كما أن العضوية النشيطة في المنظمات التطوعية تزيد من مستوى المشاركة الكلي للأفراد والمجتمع، وأن المنظمات السياسية لها تأثير أقوى في الأفراد وفي أعضائها، وينعكس هذا التأثير في النشاط المشاركي الجماعي والحملات الدعائية والتصويت[٣٩].

كما ذهب كل من (Verba,Nie and kim;1978) إلى أهمية التعبئة الجماعية، وأن عمليات تعبئة المجموعة تفسر الفروق على المستوى القومي في العلاقة بين الحالة الاقتصادية / الاجتماعية والمشاركة؛ فعندما توجه عمليات تعبئة المجموعات نحو الطبقة الدنيا تكون ضعيفة، والعلاقة بين الحالة الاجتماعية / الاقتصادية والمشاركة قوية. وعندما تكون عمليات تعبئة المجموعات قوية، تكون العلاقة بين الحالة الاجتماعية/ الاقتصادية والمشاركة السياسية ضعيفة التأثير [٤٠]. وأوضح (Davis; 1983) من تحليله للمسح الميداني في كل من المكسيك وفنزويلا أن العمال في النظام السياسي الأكثر انغلاقا لا يحولون مواردهم الاجتماعية / الاقتصادية للنشاط السياسي [٤١]، كذلك قد أرجع عدد من الدراسات منها: (Knoke; 1990),(Kenny;1992),(Gilbert; 1993),(Harris; 1994)

مشاركة الأفراد في الحركات الاجتماعية إلى درجة تعبئة المجموعات ومدى ميلهم ـ بشكل مُواتٍ ـ إلى أهداف ووسائل الحركة، وذلك من خلال الاتصالات الرسمية وغير الرسمية التي يقومون بها في الحركات الاجتماعية[٤٢]. وهذا يؤكد على تفسير بديل للحالة الاجتماعية/الاقتصادية، حيث إن الحالة الاجتماعية/الاقتصادية العالية تكون مصحوبة بمشاركة سياسية؛ لأنها تضع الفرد في سياق اجتماعي تكون فيه فرص المشاركة وفيرة.

كما لاحظ علماء السياسة مدى أهمية هيكل الفرص السياسية بالنسبة لكل من مستوى الصفوة والمستوى الجماهيري فيرى (Bowman and Boynton; 1966)[٤٣] أن السبب الأكثر شيوعا لهذا النشاط السياسي يقدمه زعماء الأحزاب المحلية، كما وجد (Beck and Jennings;1979)[٤٤] أن الحكمة التقليدية قد انعكست في أواخر الستينيات عندما كان الأفراد الأصغر سنا يشاركون بشكل أكبر من كبار السن، كما أن الليبراليين يشاركون بدرجة أكبر من المحافظين، وأدى ذلك إلى نتيجة مفادها أن هذه العلاقات نتجت عن هيكل الفرص السياسية الفريدة في أواخر الستينيات من القرن العشرين، التي أدت إلى مشاركة الشباب الليبرالي بصورة أكبر من كبار السن والمحافظين، لأن ثمة فرصا أكثر كانت متاحة لهم للقيام بذلك.

رابعا: عقلانية المشاركة The Rationality of Participation

هناك افتراض عام بأن «المشاركة السياسية عقلانية»، أي أن الأفراد يشتركون في النشاط السياسي لتحقيق أهداف معينة؛ فهم يقررون المشاركة عندما تكون الاستفادة من مثل هذا النشاط تفوق التكاليف.

وحاول بعض الباحثين دراسة العائد من المشاركة من خلال بعض النماذج التي قدمها كل من (Downs; 1957),(Olson;1965),(Verba and Nie;1972) (Muller and opp;1986),(Uhlner,1989)[٤٥]، لدراسة موضوعات مهمة للمشاركة مثل: تحول الناخبين، التصويت في الانتخابات، الأنماط والصور الأخرى للمشاركة، مدى الاستفادة الجماعية من المشاركة، أنماط الاحتجاج الشرعية وغير الشرعية ... إلخ.

فيرى Downs أن الاستفادة التي يحصل عليه الأفراد (في المدى البعيد) تتمثل في قيم الحفاظ على الديموقراطية. ويطالب Olson بتقديم حوافز انتقائية للأفراد الذين اختاروا أن يشاركوا، حيث ركز على نمط المشاركة من خلال عضوية المجموعة وأوضح أن الأعضاء يطلبون محفزات عينية كسبب/أو حافز للانضمام أو المشاركة في أنشطة إضافية، بالإضافة إلى دور الأيديولوجية كعامل مهم في هذا الصدد، وبالتالي فإن المحفزات تعتبر أساسية في شحذ همم الأفراد للانضمام إلى المجموعات.

ويلاحظ أن هذا التحليل قد ينطبق بصورة أكبر على المجموعات الاقتصادية مثل (جماعات العمل - الزراعة - ...إلخ)، ولكن يحتمل أن يكون أقل فائدة من الجماعات غير الاقتصادية، أو التي يكون السلوك اللاعقلاني هو أساس المجموعة، ويظهر ذلك جليا في حالة المظاهرات العنيفة.

واستخدم Uhlaner الاتجاهات الجماعية في دراسة تحول الناخبين لحل التناقض الخاص بضعف إمكان الفرد لتحديد العائد من الانتخابات، حيث أوضح أن تكلفة الانتخابات هنا تفوق دائما الفوائد؛ لذلك يمتنع الأفراد عنها، وبالتالي فإن استخدام الاتجاهات الجماعية تركز على أن قرارات الأفراد للتصويت إنما تعكس جهود قادة المجموعة في تعبئتهم للتصويت، ومن ثم فإن المجموعة يمكنها الحصول على الاستفادة من السياسيين المنتخبين، وبناء على ذلك فإن قرارات الأفراد للتصويت هي قرارات استثمار وليست مجرد سلوك تعبيري أو استهلاكي.

كما درس كل من Muller and Opp العديد من أنشطة الاحتجاج الشرعي وغير الشرعي في كل من ألمانيا الغربية السابقة والولايات المتحدة، وذهبا إلى القول بأنه في حالة غياب المحفزات المادية الاختيارية للمشاركة، يكون تقييم الأفراد وتقديرهم للصالح العام يمثل دور المحفزات الاختيارية السيكيلوجية، الذي يحفز على المشاركة.

ويلاحظ أنه بالرغم من أن هذه الدراسات تلقي الضوء على المشكلات العملية المصاحبة للدراسات التجريبية لنماذج الاختيار العقلاني في أوروبا والولايات المتحدة، إلا أنها تظل مثيرة للتساؤلات والجدل حول مقاييس المحفزات المختلفة لعملية المشاركة في الدول النامية وبعض البلاد العربية، فضلا عن كيفية إعداد مثل هذه المقاييس، وماهية مؤشراتها.

وعلى الرغم من بعض المحاولات من جانب بعض الباحثين لإعداد مقاييس لمحفزات المصلحة العامة: (Finkle and Opp; 1991)[٤٦]، اللذين قدما مقياسا يشتمل على بعض المؤشرات منها: سخط الأفراد على السياسة وعدم رضائهم، ومشاعر التأثير الشخصي في تحقيق الصالح العام، واحتمالات نجاح المجموعة، العقلانية، الجماعية، التبريرات الأخلاقية. كما يلاحظ أيضا أن افتراض العقلانية قد لاقى بعض التحدي من الادعاء القائل بأن بعض أفعال المشاركة قد تكون تعبيرية في طبيعتها. ويتفق مع هذا القول بأن القيم التعبيرية غالبا ما تذكر بواسطة النشيطين سياسيا في الدراسات التجريبية للمحفزات المصحوبة بقرارات المشاركة.

ووفقا لدراسة (Whiteley; 1995) فإن نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory)[٤٧] تتنبأ بأن المحفزات التعبيرية قد يكون لها صلة بالمشاركة. ومع ذلك فإنه يجد أن المحفزات التعبيرية قد يكون لها صلة بالمشاركة. ومع ذلك فإنه يجد أن أعضاء الحزب ذوي الشخصية الحزبية الأقوى أكثر احتمالا أن يصبحوا نشيطين ومتميزين. ويصل بذلك إلى نتيجة مفادها أن نموذج الاختيار العقلاني نموذج غير كامل لتفسير المشاركة. ومع ذلك يمكننا القول، ولو بشكل بديل، إن نموذج الفاعل العقلاني Rational Actor Model مبني على تقييم الأفراد للتكاليف والاستفادة من عملية المشاركة، وليس مجرد أنماط معينة من الاستفادات (المحفزات) تكون مصاحبة للمشاركة. بعبارة أخرى، لو أن رجلا معينا قام بتقدير التعبير عن رأيه بدرجة كافية، فإن المشاركة تكون هنا عقلانية بالكامل، وهذا يتوقف بالطبع على درجة الوعي السياسي، وهذا ما تفتقده عملية الممارسة السياسية في غالبية النظم العربية، وانعكاس ذلك على المشاركة الجماهيرية العريضة في هذه البلدان، وهو ما سنعرضه لاحقا.

خامسا: نحو تفسير لأزمة المشاركة السياسية في البلدان العربية

يتضح من العرض السابق أن التفسيرات الاقتصادية/الاجتماعية والثقافية لأزمة المشاركة السياسية ليست موضع اتفاق عام، لكن هذا لا يعني استبعادها، كما أن أهميتها تزداد في البلاد التي تتسم بضعف مؤسسات المجتمع والجماعات الوسيطة المستقلة التي تبدو أكثر فائدة في تفسير أزمة المشاركة، فهي - بتعبير Huntington - التي توفر الظروف الملائمة لتقليص هيمنة الدولة على المجتمع، ومن ثم المساعدة على التطور الديموقراطي[٤٨].

وقد توصلت بعض الأبحاث التجريبية عن تطور الديموقراطية في عدد من دول العالم الثالث إلى أن بعض الدول التي عرفت الخبرة الأكثر نجاحا في التطور الديموقراطي، مثل الهند، توافرت بها شبكة واسعة من المؤسسات التطوعية المتطورة والمستقلة، التي يساعد وجودها على الحد من ظهور نزعات سلطوية في الحكم. كما أن توافر مؤسسات من هذا النوع في دول أخرى، حتى بمستويات أقل، أدى إلى سقوط بعض الأنظمة السلطوية، كما حدث في الفلبين إبان حكم ماركوس[٤٩].

كما يمكن القول بأن غياب أو ضعف أو محدودية مؤسسات المجتمع المدني يضعف إمكانات تبلور نمط حديث من التنظيم السياسي التعددي، وبالتالي نظام ديموقراطي يشجع على المشاركة الفاعلة.

وقد ثبت وجود علاقة وثيقة بين مستوى تطور التنظيم الحزبي وإمكان قيام حكومات على أساس انتخابات حرة تنافسية، فعند Huntington - مثلا - تحتاج أي انتخابات جدية إلى مستوى معين من التنظيم السياسي، لأن المشكلة ليست في إجراء الانتخابات وإنما في تكوين التنظيمات القادرة على الإشراف على عملية الانتخابات[٥٠].

وتعتبر الدول العربية من الدول التي لم تعرف التطور المؤسسي بالقدر الذي يساعد على دعم التطور الديموقراطي، سواء في مؤسسات النظام السياسي أو في مؤسسات المجتمع، بما فيها الأحزاب السياسية، خاصة في الأنظمة العربية التي تسمح بقيامها. وتوجد في الواقع تفسيرات متعددة لضعف المشاركة السياسية في الدول العربية، يمكن الإشارة بإيجاز شديد إلى أبرزها، لأنها تقتضي دراسة أكثر عمقا وشمولا:

(١) اضمحلال القوى السياسية والاجتماعية تاريخيا في المجتمعات العربية والإسلامية عموما.
وقد أرجع بعض الدارسين هذه التظاهرة إلى عدة عوامل من أهمها[٥١]:

(أ) تفتت وبعثرة الجهود بسبب الصراعات السياسية والفكرية في الدول الإسلامية المتتالية منذ العصر الأموي حتى العثماني.

(ب) تفشي الخرافات في المجتمعات الإسلامية، وشيوع النظر إلى الحكم كنظام إلهي وليس وضعيا.

(ج) الغزوات المتكررة التي تعرضت لها البلاد العربية والإسلامية.

(د) طبيعة حكم الدولة الأموية ثم العباسية في ظل ملكية مطلقة قهرت المجتمع، وأطلق عليها فترة «الملك العضوض»، الذي ظل يمارس السلطة على غير مراد الشرع ومعطياته. ولذلك لم يكن مصادفة خلو الفكر الإسلامي من اهتمام أساسي بدور الجماعات الاجتماعية والسياسية، ربما باستثناء دراسة ابن خلدون «للعصبية» التي قامت في المجتمع الإسلامي على أساس قبلي في الغالب، خاصة في منطقة المغرب العربي[٥٢].

وفي العصر الحديث توصف طبيعة المشاركة في بعض البلاد العربية ذات الطابع العسكري - كما هي الحال في سوريا ومصر والجزائر، بشكل خاص، الذي يسيطر فيها العسكريون على مقاليد الأمور - بأنها مشاركة تعبوية لحزب وحيد، لتحقيق هدف جوهري من الناحية الواقعية،

يتمثل في تحريك الشعب نحو السياسة العامة، أي أنها تنقل أهداف وآراء ثالوث القوة السياسية (الجيش، الرئيس، جهة التحرير (سابقا)) للشعب بدلا من أن تنقل رغبات وآراء الشعب(٥٣).

كما يوجد نوع آخر من الأنظمة السياسية العربية المعاصرة توصف طبيعة المشاركة فيها بأنها يغلب عليها مجالان سياسيان: الأول يغلب عليه الطابع التقليدي وهو حال الأنظمة الخليجية. والثاني طابع حديث هامشي. وبعض الأنظمة تجمع بين هذين المجالين مثل الكويت، والمغرب بخاصة، حيث يهيمن الملك تاريخيا على النظام السياسي بصورة واضحة، كذلك فإن الدستور المغربي يرفع من وضعية مجلس الوزراء في مقابل البرلمان، كما أن نظام الانتخاب القائم على درجتين يحول دون سيطرة أحزاب المعارضة على أغلبية مقاعد البرلمان، ولذلك فهناك الحكومة الائتلافية التي يترأسها زعيم حزب المعارضة (٥٤).

وهذا يعني أنه حتى في العصر الحديث لم تتطور هذه الجماعات المستقلة لتخفيف الطابع السلطوي لأنظمة الحكم العربية وتشجع من عملية المشاركة السياسية الفاعلة في شؤون المجتمع.

(٢) دور الاحتلال الأجنبي: الذي عانت منه الدول العربية بدرجات مختلفة، وما كان له من تأثير مباشر في العملية السياسية. ولذلك يصعب فهم الأزمات السياسية خلال تلك المرحلة بمنأى عن التدخل الخارجي.

ويمكن الحديث عن الديموقراطية الوصائية Tulelary تحت الاستعمار الأجنبي التي تميزت بمكونين: أولهما الالتزام بخلق هياكل بيروقراطية وقواعد إجرائية لحفظ النظام وتأكيد مشروعية سلطة الدولة. وثانيهما إدخال نوع من النظام التمثيلي والانتخابات، التي سرعان ما تخلت عنه الدولة بعد الاستقلال مثال ذلك تونس، البحرين. على الرغم من أن الهيئة الناخبة كانت محدودة، وأن سلطة الممثلين المنتخبة كانت مقيدة بالسلطة الاستعمارية؛ فإن تباين وتنوع تأثير التراث الاستعماري في العملية السياسية والتطور الديموقراطي للمستعمرات ارتبط بتباين شكل المستعمر السابق، وينطبق ذلك على معظم البلاد الأفريقية والأمريكية الجنوبية وآسيا والدول العربية التي خضعت للسيطرة الاستعمارية.

(٣) تأثير المؤسسة العسكرية: والمقصود بذلك ليس فقط استيلاء هذه المؤسسة على الحكم كما حدث في بعض البلاد العربية، ولكن قبل ذلك تأثيرها كـ «نموذج» في السياسيين المدنيين، في اتجاه اعتبار الجيش نموذجا لما ينبغي أن تكون عليه مؤسسات المجتمع وخاصة المؤسسة الحزبية، مما أدى إلى نوع من تجييش لبعض الأحزاب، وقد حدث هذا لبعض الأحزاب الثورية أو تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي في مصر قبل ١٩٥٢، وبعض الأحزاب اللبنانية والبعثة القومية. وبالرغم من أن بعض الأحزاب المعاصرة في بعض الدول العربية نشأت بمنأى عن ظاهرة الميليشيات وبعيدا عن أعمال العنف، ولم يكن بينها حزب ثوري يعتبر الدولة عدوا يجب تحطيمه، فمن الضروري التساؤل عن تأثر هيكلها بالطبيعة العسكرية لرؤسائها.

وتجدر الإشارة هنا إلى تحليل Huntington لتأثير المؤسسة العسكرية في إمكانات التطور الديموقراطي في دول العالم الثالث، فقد أكد هذا التأثير، لكن مع تحفظ مؤداه أنه ليس مستقلا عن الظروف السياسية فهو يزيد في حالات الفساد والركود وسوء أداء المؤسسات المدنية، خاصة عندما تكون المؤسسة العسكرية واسعة ومسيّسة، مما يجعل بناء واستمرار الديموقراطية أكثر صعوبة [٥٥].

(٤) طبيعة البناء الحزبي في بعض البلاد العربية: الذي يعتبر ظاهريا نظاما تعدديا، لكنه مصمم على أساس هيمنة حزب حاكم، ولا يتيح لأحزاب المعارضة إمكانا لمنافسته جديا.

وهذا من أهم سمات ما يسمى بالأنظمة شبة الديموقراطية Semi Democratic أو الأقل من الديموقراطية Less Than Democratic أو الأنظمة الديموقراطية المقيدة Limited[٥٦].

وفي تقديرنا أنه بالرغم من أن هذه الأنظمة تسمح بدرجة من التنافس السياسي وتتيح قدرا من الديموقراطية لا يتوافر في الأنظمة السلطوية الخالصة، إلا أنها تقصر عن الوفاء بجميع الشروط اللازمة للتطور الديموقراطي الكامل.

فهي تعاني من تقييد التنافس وإيقافه عند مستوى أقل من التداول على السلطة، ومن انتهاكات لحرية ونزاهة الانتخابات العامة التي لا تعكس نتائجها التفضيلات الشعبية بدقة، ومن محدودية الحريات والحقوق السياسية والمدنية بما يحرم بعض الاتجاهات والمصالح من التعبير عن نفسها، وهو ما ينعكس سلبا على درجة وفاعلية المشاركة السياسية في كثير من الأنظمة العربية.

خاتمة

إن عرض و أهمية هذه الدراسات إنما يعكس التراث الفكري لما نُشِر عن مشاركة المواطن السياسية، غير أن كثيرا من الموضوعات النظرية والتجريبية التي أثيرت أوضحت الغياب النسبي للبحث في بعض جوانب هذا الموضوع.

فلقد أدى التركيز المفرط على دراسات السلوك التصويتي وتحول الناخبين إلى إغفال أو عدم الاهتمام بدراسة الأشكال الأخرى من المشاركة هذا من ناحية، وإلى ندرة الدراسات التي اهتمت بنتائج المشاركة من ناحية أخرى.

كما أن أغلب الدراسات التي تناولت نتائج معدلات التحول المنخفضة ركزت على الفروق في الاتجاهات بين من يقوم بالانتخاب ومن لا يقوم به، والتي غالبا ما تكون ـ هذه الفروق ـ بسيطة، على الرغم من أن حاجات الناخبين وغير الناخبين تختلف اختلافا كبيرا؛ فغير الناخبين من المحتمل أن يذكروا الاحتياجات الاقتصادية الشخصية على أنها مشكلات بشكل يفوق الناخبين، كما أن احتياجات وتفضيلات الأفراد النشيطين قد تتجاهل آراء واحتياجات المواطنين غير النشيطين، وأن هذا التجاهل قد ينعكس على القرارات السياسية.

ومن ثم فإن هذه الدراسة تدعو إلى ضرورة الاهتمام بدراسة القائم بالتصويت، حيث إن التحول في التصويت قد ينشأ عن دراسة فروق اتجاهات معينة أكثر منها نتائج سياسية. هذا وإن عملية المشاركة تزيد من الجدل السياسي Political sophistication والفاعلية السياسية Political Efficacy للأفراد. ومن المحتمل أن لهذه التأثيرات نتائج طويلة المدى بالنسبة للفرد. وفي هذا نتفق مع ما ذهب إليه (Jennings; 1987) من أن الشباب الذين احتجوا في ستينيات القرن العشرين في فرنسا وأوروبا ظلوا متميزين عن الذين لم يحتجوا، وذلك بالنسبة لاتجاهاتهم السياسية بعد ذلك بعشرين عاما.

وهذا ما يدعونا إلى القول بأن تعريف وتحديد هذه التأثيرات على المستوى الفردي والجماعي، كما ذهبت (Jan Leighley;1995) إلى التأكيد على استمرارها على مدار الزمن، ليس إلا بداية نحو فهم نتائج المشاركة بمعناها العام.

وفي تقديرنا أن الإجابة عن السؤال «لماذا يشارك الناس؟» على الرغم من وجود الكم الهائل من الدراسات والأبحاث، وهي إجابة جزئية، فمع التأكيد على الدور الحيوي والمهم للحالة الاقتصادية/الاجتماعية في وضع هيكل لمشاركة الأفراد في النظام السياسي، التي تجعل الأفراد ذوي المستويات العالية هم الأكثر مشاركة عن أولئك الذين يفتقدونها، فإن نموذج التعبئة يقترح إجابة لذلك «لأن الناس يطلب منهم أن يشاركوا»، وبالتالي فإن كلا النموذجين يقدم تفسيرات بديلة بالنسبة «لماذا يشارك الناس؟».

والدراسة تطرح عددا من الأسئلة البحثية تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة ترتبط بالأهمية النسبية للحالة الاقتصادية/الاجتماعية، التوجهات المدنية، التعبئة السياسية كمؤثرات في النشاط السياسي للأفراد. بالإضافة إلى المحفزات التعبيرية والمادية المصاحبة لعملية المشاركة، ومقاييس هذه المحفزات، هذا فضلا عن أفعال المشاركة المختلفة التي تتوقف على نوع التأثير والمبادرة المطلوبة.

وعلى هذا النحو يمكن القول - ختاما - إن القيود التي اعتورت تطور مؤسسات المجتمع في الدول العربية والنامية على السواء أسهمت بدور هائل، إلى جانب العوامل الاقتصادية/الاجتماعية والثقافية، في التأثير سلبا في عملية المشاركة السياسية الجماهيرية في هذه الدول.

ولذلك فإن الحد من تلك القيود، سعيا لتقوية مؤسسات المجتمع، يعتبر أهم و ربما أول خطوة باتجاه تدعيم فرص المشاركة السياسية والتطور الديموقراطي في البلاد العربية. وفي تقديرنا أن ذلك يتطلب وقتا وجهدا وصبرا ومهارة، فعملية المؤسسية Institutionalization هي بطبيعتها في حاجة إلى كل ذلك، وعندما لا تتوافر تقاليد لمؤسسات مستقلة لا توجد مشاركة عميقة الجذور.

ولذلك فإن تأسيس وتطوير الديموقراطية داخل مؤسسات النظم السياسية العربية يحتاج إلى جهود كبيرة لتدعيم الاستقلال والموارد والمهارة التنظيمية والخبرة، ليس فقط لهذه المؤسسات، ولكن أيضا لمختلف مؤسسات المجتمع الوسيطة مثل النقابات المهنية والاتحادات العمالية وجماعات رجال الأعمال وتعاونيات الفلاحين والاتحادات الطلابية ومختلف الجمعيات الاجتماعية، فضلا عن تحرير وسائل الإعلام.

1- Mcclosky H., "political participation", International Encyclopedia of the social science (New York: Collier Macmillan, 1968) P.253.

2- انظر في هذا الصدد مؤشرات المشاركة السياسية: السيد عبد المطلب غانم، المشاركة السياسية في مصر، دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٧٩)، د. صلاح منسي، المشاركة السياسية للفلاحين (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤)، د. حمدي عبدالرحمن، ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين: دراسة ميدانية في قرية مصرية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٤ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٣.

3- د. عبدالمنعم المشاط، العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث، السياسة الدولية، العدد ٩٢، أبريل ١٩٨٨، ص ٨٥.

4- رعد عبودي بطرس، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٢٦، أبريل ١٩٩٦، ص ص٢٤ ـ ٣٧.

5- MyRon Weiner, "Political participation: Crisis of The political process" "In Bider, ed; Crisis and Sequence in political Development, APSR No3. (Septemer: 1979) p.169.

6- Ibid., P. 165.

7- حول المشاركة الإيجابية والسلبية انظر: د. السيد عبدالمطلب غانم، المشاركة السياسية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٦.

8- وحول النطاق الجغرافي للمشاركة انظر: المرجع السابق، ص ص١٧٧ ـ ١٧٩.

9- وحول العنف والمشاركة السياسية انظر: د. محمد جواد رضا: ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة: تفسير سوسيوسيكولوجي، مجلة عالم الفكر، المجلد ٥، العدد ٣، أكتوبر ١٩٧٤، ص ص ١٤٧ ـ ١٧٥، د. حسنين توفيق، الانتخابات البرلمانية في مصر ١٩٩٥: العنف الانتخابي وثقافة العنف، المستقبل العربي، العدد ٢٦، أبريل ١٩٩٦، ص ص ٤ ـ ٢٢.

10- Verba, Sidney "Who participate? What do They Say? APSR, N. 87,1993,pp. 303-318.

11- حول تعدد هذه المؤشرات وتنوعها انظر: كمال المنوفي، التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، مصر المعاصرة، العدد ٣٥٥، يناير ١٩٧٤، ص ١٨١.

12- Samuel p. Huntington and Joan M. Nelson. No Easy Choice: political Participation in Developing Countries (London: Harvard university Press,1976) P.12.

13- حول ماهية التصويت السياسي ووظائفه انظر: د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٢) ص ص ١٧٣ ـ ١٧٥.

14- Dennis J, "support For The Institltions of Elections by Mass Public "APSR" No.4, 1970, pp. 820-830.

15- ZucKerman, Alan S., and Darrell M. West, The political Bases of citizen contacting: Across National Analysis, APSR No 79, 1985,pp 117-131.

16- حول علاقة وسائل الاتصال بالعمل السياسي و المشاركة السياسية انظر: د. محمد عودة، أساليب الاتصال و التغيير الاجتماعي: دراسة ميدانية في قرية مصرية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١).

17 حول دور النشيطين سياسيا انظر:

- james Towsend, "political participation in Communist China" (California: California university press, 1964) 176-177.

- كذلك د. عزيزة محمد السيد، البناء النفسي للنشيطين سياسيا دراسة ميدانية في مجال السلوك و الاتجاهات السياسية، بحث مقدم للمؤتمر السنوي السابع للبحوث والدراسات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة ٤ - ٧ ديسمبر ١٩٩٣.

18 وأهم هذه الدراسات للمزيد انظر:

- Almond G., and Verba S., The Civic Culture (Princeton:Princeton University. Press, 1963), Milbrath Lester, Political Participation (Chicago: Rand Mc Nally, 1965), Verba S. And Norman H Nie, Participation in America: Political Democracy and Social Equality' (New York K: Harperand Row. 1972). Salisbury Robert H., Research on Political Participation, AJPS, 19,1975, pp.323-341,Barnes Samuel and Max Kaase, Political Action: Mass participation in Five Western Democracies (Beverly Hills, CA: Sage, 1979).

19 وهذه الدراسات هي:

- Verba S., Nie and Jae-on Kim, Participation and Political Equality (Cambridge:Cambridge unv. Press, 1978), Jennings M. Kent. Another Look at the Life Cycle and A Political Participation, AJPS, 73, 1979 pp. 755-771. A Cock Alan C.. and Wilbur J. Scott. A Model for Predication Behavior : The Effect of Attitude and Social class on High and low visiblity Political Participation, Social Psychology Quarterly, 43, 1980, pp. 59- 72. Mason David, Individual participation in collective Racial Violence: A Rational choice perspective, APSR, 78, 1984, pp. 1040 - 1056,Klandermans Bert and Dirk oegema, Potentials, Networks, Motivations and Barriers: steps Towards Participation in social Movement, American sociological review,52, 1987, pp. 519-531, Dalton Russell, Citizen politics in western Democracies (NJ: Chatham Hovsc: 1988), Leighley Jan E., Social Interaction and contextual influences on political participation, American political Quarterly, 18,1990, pp. 459-475, Conway M. Margaret, Political Participation in The United States (Washington Dc: CQ Press, 1991), Verba S. Kay Lehman Schlozamn, Henry Brady and Norman H. Nie, Resource and Political Participation, ;paper prepared for delivery at the 1991, annual meeting of the American political science Association, (Washington DC; 1991), Kenny Christopher B., Political Participation and effects from the Social Environment, AJPS,36, 1992, pp. 259-267.

20 كذلك حول التغير في معدلات المشاركة انظر:

- Jennings M. Kent and Gregory B. Markus, Political Involvement in The later years: A longitudinal study, AJPS, 32, 1988, pp. 302-316.

21 هناك بعض الاختلاف في بعض الجزئيات مثل: معدلات المشاركة بين الرجال والنساء، التصويت في الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة انظر:

- Rosentons., and John M. Hansen, Mobilization, Participation and Democracy in America (NY: Macmillan press, 1993).

22- Schlozman key techman, Nancy Burnsand Verba S., Gender And The pathway Participation: The Role of Resources "Paper personal at the Annual Meeting of The Midwest political science Association. (Chicago:1993)

23- قدم عدد من الدراسات تفسيرات لتباين وتنوع الفروق في معدلات المشكلات من أهمها دراسة:

- Andersen Kristi and Elizabeth A. Cock, Women Work and Political Attitudes. AJPS, 29, 1985, pp. 606-625.

24- Norman H. Nic. Verba S., Henry Brady, Kay I. Schlozman and Jane Junn Participation in America: Continuity And change, paper presented At The Annual Meeting of the Midwest Political Science Association (Chicago: 1988).

25- حول درجة مشاركة وفعالية نشاط الأقليات السياسي انظر:

- Uhlaner Carole J., Bruce E. Cain and D. Roderick Kiewiet,political participaton of Ethnic Minorities in 1980s, Political, behavior, 11,1989, pp. 199-225

26- - Bobo Lawrence and Frank D. Gilliam. "Race. sociopolitical participation and Black Empowerment" APSR 84, 1990, pp. 377-393.

27- حول درجة وفعالية مشاركة الطبقات الفقيرة انظر:

- Berry Jeffrey M. Kent E. Portnoy and Ken Thomson, The political Behavior of poor people, "paper presented at the Annual meeting of the American political Science Association (San Franciso: 1990).

28- Mohai Paul, "BlacK Environmentalism "Social Science Quarterly 71, 1991, pp. 744-765.

29- Teixeira Ruy A., The disappearing American Voter (Washington Dc: BrooKings institution, 1992).

30- Morton Rebecca B. Groups in Rational Turnout Models Ajps. 35, 1991,pp. 758- 776.

31- - Abramson Paul R., and William H. Claggett, Race- Related differences in Self Reported and validated Turnout. Journal of politics, 46, 1984,pp. 719-738.

32- يعرف مفهوم الكفاءة السياسية «p. Efficacy» سعلى أنه الإحساس من قبل الفرد بأن سلوكه و أفعاله لها، أو يمكن أن يكون لها تأثير في العملية السياسية، الذي يجعل التغيير الاجتماعي آمرا ممكنا، و أن المواطن يمكن أن يلعب دورا في هذا التغيير. و الإحساس المنخفض للفرد بالكفاءة السياسية ينظر إليه باعتباره جزءا من مجموعة اتجاهات اللامبالاة السياسية، و الإحساس العالي بالكفاءة السياسية يعتبر مطلبا مهما للمشاركة السياسية: انظر في هذا الصدد كلا من:

FinKel steven E., Reciprocal EFFects oF Participation and Political . EFFicacy: A panel Analysis AJPS, 29,1985 pp.891-931,Finkel S.E.The Effect of Participation on Political EFFicacy and political support: Evidence from a West German Panel. Journal of politics 49. 1987, pp.441- 460.

33- pierce roy and philip E . Converse, Attitudinl sources of protest behavior in France: DiFFerence Between Be Fore and AFter Measurement public opinion Quartery, 54, 1990, pp. 295-316.

-34 إن المفاهيم الضمنية ـ كما تذهب Leighley ـ لهذا الافتراض ينظر إليها بوضوح عندما يدرس المرء كيف يفسر بيانات المسح الخاصة بمشاركة الأفراد أو عدم مشاركتهم، فلو قالت سيدة إنها وقعت على عريضة قد قُدمت لها و إنها استجابت بشكل إيجابي، و لكن بماذا نفسر إذا ادعت هذه السيدة أنها لم توقع على عريضة؟ هل يعود ذلك إلى أنه طُلب منها ذلك و تصرفت بشكل سلبي، أم أنها ببساطة لم يطلب منها ذلك، انظر:

- Leighley Jan E., Participation As A Stimulus of political Conceptualization, Journal. Of Politics, 53, 1991- pp. 197-211, Leighley Jan E., Attitudes,opportunities and incentives: A Field Essay on political participation, political Research Quarterly, No. 1 March, 1995, p. 187.

-35 حول دور العامل الاقتصادي في عضوية الجماعات السياسية انظر:

- Hansen John MarK, the political (Economy oF group Membership, APSR, No 79, 1985, pp. 79-96, Goldwin R. Kenneth, One Billion Dollars oF in Fluence: The Direct MarKing oF politics (NJ: chatham House, 1988).

-36 - Rosenston Steven J., and Johan MarK Hansen, "Mobilization, participation and Democracy in America (New YorK L Macmillan Press, 1993).

-37 Ibid, p. 174.

-38 Ibid, p. 176.

-39 Verba S. and Norman H. Nie, Participation in America, Op, Cit, p. 184.

-40 - Verba S. Nie and Jae Jae on Kim, Participation and political Equality (cambridge: Cambridge University Press, 1978).

-41 - Davis charles, political Regimes and socioeconomic Resource Model Mobilization: Some Venezuelan and Mexican Data, "Journal oF poitics" 45 , 1983 , pp. 422-448.

-42 و من أهم هذه الدراسات التي اهتمت بدرجة تعبئة الجماعات للمشاركة انظر:

- KnoKe David. Organizing for Collective Action: The political Economies of Associations (New York: Aldine de Gruyter: 1990), Gilbert Christopher p., The Impact of Churches on Political Behavior: An Empirical Study (Westport; Green wood press, 1993), Harris Fredrick C, Something Witting: Religion As A Mobilizer of African - American political Activism "Journal of Politics", 56.1994, pp,42-68.

-43 - Bowman Lewis and G.R .Boynton "Recruitment Patterns Among LocAl Party officials: A Model and Some Preliminary findings in Selected Locales" APSR, 60,1966,pp.667-676.

-44 Beck paul Allen and Kent jennings, politicalperiods And plitical Partioipation "APSR, 74,1979,pp.737-750.

-45 وأهم هذه الدراسات انظر:

- Downs Anthony, An Economic Theory of Democracy (New York: Harpar and Row Ress, 1957), Muller Edward N .,and karl- Dieter opp, Rational choice and Rebellious collective Action APSR, 80, 1986,pp.471-489.

-46 - Uhlaner C.J., 'Rational Turnout: The Neglected Role of Groups "Party Identification And Participation of Collective Action, "Journal of Politics, 53,1991,pp.339-371.

47- - Whietley Paul F., "Rational choice And Political Pation Evaluating the Debate, "Political Research Quarterly,84,1995,pp.211-233.

48- - Samual P.Hunting, will More Countries Democratic, Political Science Quarterly, No. 99,1984) pp.198-211.

49- - Larry Diamond, Lipset and Juanlinz, Building and Sustaining Democratic Governments in Developing Countries, World Affairs, No. 1, Summer 1987, pp.3-17.

50- - Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press, 1968.

51- انظر في هذا الصدد ـ أحمد صادق سعد: تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الأسيوي إلى النمط الرأسمالي (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١)، د. يعقوب المليجي، مبدأ الشورى في الإسلام مع المقارنة بمبادئ الديموقراطية الغربية والنظام الماركسي (الأسكندرية مؤسسة الثقافة الجامعية، د.ت) ص ص ١٤ـ ١٥.

52- علي أومليل: الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون (الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي، ١٩٨٥) ص ص ١٦٠ـ ١٦٩

53- أحمد مطاطة: نشأة المؤسسات البرلمانية وتطورها في الجزائر المعاصرة (الجزائر، ١٩٨١)، وكذلك انظر محمد سالمان طايع، المؤسسة التشريعية في الجزائر: أحمد الرشيدي محرر، المؤسسة التشريعية في العالم العربي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية) ص ص ١٠٣ـ١٢٣.

54- أحمد ثابت: التحول الديموقراطي في الغرب (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤) ص ص ١٠ ـ ١٩

55- Samuel P. Huntington, Polical Op.Cit.,pp.192-198.

56- د. صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي ١٩٨٨).

عالم الفكر
العدد 3 المجلد 30 يناير - مارس 2002

الأبعاد السوسيوثقافية لنظرية القراءة

د. أحمد يوسف*

تمهيد

إن التحولات العميقة التي شهدتها الدراسات الأدبية والنقدية والجمالية في العقود الأخيرة من القرن العشرين كانت ثمرة من ثمار تطور الفكر الحديث والفلسفات المتعاقبة والإنجازات العلمية، التي ما لبثت ترجُ المعتقدات رجا إلى درجة تدعو إلى الاعتقاد بأن العقل البشري أوشك على أن يستنفد قدراته الكاملة، ويعطي كل ما لديه من طاقات خلاقة.

وفي هذا السياق المعرفي لم يكن الوعي النقدي والفكر الجمالي في منأى عن هذه التحولات الجذرية، التي تركت آثارها الواضحة في طبيعة التلقي الأدبي، مخلفة أسئلة جوهرية تمخضت عنها تصورات نقدية وجمالية شكلت ما يعرف بـ (نظرية القراءة) أو (جمالية التلقي).

إن الإشكالية الأبدية التي تواجه نظرية الأدب وعلم الجمال ونظرية النقد تتجلى في السؤال التالي: كيف نقرأ نصا أدبيا؟ وكيف تلقى القارئ القديم هذا النص أو ذاك؟ وكيف يقرأه المتلقي المعاصر؟ هل تكون مستويات التلقي ودرجات الاستجابة واحدة أم متعددة؟ وما السر في ذلك؟ وهل هناك قوانين موضوعية تتحكم في هذه العملية؟ هل نستطيع وصف النص بأنه مبني بطريقة تمكن من التحكم الذاتي في تسنينه؟[1].

من الطبيعي أن تستدعي هذه الأسئلة حضور حقول معرفية متصلة ومنفصلة عن حقل نظرية القراءة: مثل تاريخ الأدب وعلم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية، والفلسفات بعامة، وفلسفة الفن بخاصة، والمدارس النقدية وعلوم أخرى، منها على وجه التحديد العلوم البيولوجية والرياضية.

(*) كلية الآداب بجامعة وهران.

إذا أردنا أن نحصر تلك الأسئلة المتتابعة في سؤال مهم وجوهري ومؤداه: هل عملية التلقي تتعلق باستجابة القارئ أم بفاعلية النص؟ أم أنها تقع خارج هذين القطبين؟ أمكننا بعد ذلك أن نضع أيدينا على جوهر الإشكالية المطروحة في حقل نظرية القراءة بشقيها السياقي والنسقي.

فاعلية النص واستجابة القارئ

ظل تاريخ النقد - منذ زمن بعيد - يقف إلى جانب القراءات السياقية، ويهمل المعالم النصية إلا قليلا، ولكن هذا الوضع ما لبث أن تغير مع الثورة اللسانية الحديثة، التي أحدثت تحولات منهجية في طرائق التعامل مع النص، وأصبحنا ندرك أن فعل القراءة متعلق بفاعلية النص.

ولما تطرفت المقاربات المحايثة في تمجيد الداخل على الخارج تمجيدا لم يدع مكانا للقارئ بوصفه القطب الثالث في نظرية القراءة، بيد أن القارئ بوصفه القطب الثالث في نظرية القراءة، بيد أن القارئ بوصفه القطب الثالث سرعان ما تحول إلى مقولة تمخض عنها غموض كبير، وبخاصة عملية البحث عن الآليات التي تجسد هذه المفاهيم، التي أصبحت أقرب إلى التنظير منها إلى التطبيق.

مالت المقاربات النقدية إلى تحكيم فاعلية النص بعدما زحزحت هيمنة القراءات السياقية التي كانت تعضدها الفلسفات ذات النزعة الإنسية، سواء أكانت ميالة إلى تغليب الذات في بحثها عن دلالة النص، أم إلى جميع الإحالات الخارجية؛ فالقراءة السياقية كانت تنطلق من أن المؤلف صانع المعنى، ولا سبيل إلى فهمها دون الوقوف على مقصدية المؤلف، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الواقع بجميع مواصفاته. إن نظرية القراءة حسب منظور «مدرسة كونسطانس» لا يمكن حصرها في دائرة القراءة النسقية المغلقة، ولهذا لم تحظ البنيوية لديها بذلك السحر الذي تركته في أشياعها، وإنما كانت تسعى إلى الأخذ بمنطلقات الفلسفة الفينومينولوجية، التي تنظر إلى الوعي على أنه وعي بشيء ما، حيث كان لاستجابة القارئ مكانة خاصة في أدبياتها، ولكن ليس إلى حد التطرف إلى أحد أقطاب فعل القراءة، فلقد حكّم «إيزر» منطق التفاعل بين النص والقارئ.

أمام هذا الوضع طبقت مدرسة كونسطانس Constance الألمانية مقولة وودي الآن Woody Allen عندما أكون أمام اختيارين لا أتردد أبدا في اتخاذ الاختيار الثالث. وهو ما صنعه بالفعل وولف جانج إيزر Wolf Gang iser، إذ مال إلى فكرة التفاعل بين النص والقارئ، وبذلك تجاوز النظرة الأحادية التي تغلب: إما قطب استجابة القارئ، وإما قطب فاعلية النص. وعلى الرغم من الملاحظات التي أوردناها آنفا، فإن مقولة التفاعل بين القارئ والنص وجدت شيوعها في الوعي النقدي الحداثي.

فعل القراءة بين جمالية التلقي وجمالية التأثير

إن هذا لا يعني، بأي حال من الأحوال، أن إشكالية القراءة قد فُضت، بل كان لابد من مواجهة العديد من الإشكالات المطروحة، وبخاصة داخل السياق التاريخي للثقافة الأدبية والنقدية والجمالية، ومن أهمها مقولات الذوق والتأثير وحكم القيمة وغيرها، ولكن أبرزها كان يتمثل في ضرورة التمييز بين جماليتين اثنتين: جمالية التلقي وجمالية التأثير، وهاتان الجماليتان تتباينان من حيث المرجعية الثقافية الإنسانية التي يمكن حصرها في ثلاث ثقافات: الجرمانية والأنجلوسكسونية والفرانكفونية. وللأسف فإن الثقافة العربية تتلاقح أو تتثاقف في الغالب الأعم مع الثقافتين الأنجلوسكسونية والفرانكفونية، ويغيب إلا قليلا المعين الثرّ لهاتين الثقافتين المتمثل في عظمة الفكر الألماني وعطائه المتعالي.

هناك فرق بين دراسة تأثير المتنبي في أدبيات التجربة الشعرية العربية القديمة والحديثة، وبين طبيعة تلقي شعر المتنبي. وهكذا تركز نظرية القراءة على العلاقة التي تحكم القارئ بالنص الشعري، بدل الوقوف على جماليات شعر المتنبي أو قارئه. صحيح أنه لا يمكن إهمال التراكمات المعرفية التي اهتمت بهذين القطبين، ومجمل البحوث التطبيقية التي أنجزت في هذا المجال، وبخاصة في الثقافات الأخرى نذكر منها: الأنجلوسكسونية والفرانكوفونية والألمانية والإيطالية والروسية والعربية.

أحكمت نظرية القراءة تصوراتها النظرية والتطبيقية في ألمانيا لدى كل من رويرت هانس ياوس Robert hans jauss، وإيزر Iser وكلاهما يجمع بين الثقافة الأنجلوسكسونية (إيزر) والثقافة الفرانكفونية (ياوس). تُضاف إلى ذلك الجهود السابقة للشكلانيين الروس، ونشاطهم بحلقة براغ وإرث ميخائيل باختين Michael Bakhtine ومدرسة تارتو الروسية، مما كان له أثر كبير في البنيوية الفرنسية (بروب Proop - ياكبسون Jakobson ليفي ستراوس Lévi- Strauss).

هناك - في المقابل - جهود السيميائيين الإيطاليين وعلى رأسهم بربيتو Prieto و أمبرتو إيكو Umberto Eco ، أما في الثقافة الأنجلوسكسونية فهناك تقاليد قديمة راسخة تبدأ من النقد الجديد لدى كل من تي. اس. إليوت T.S.Iliot وريتشاردز Richards في إنجلترا، ونورمان هولاند Normand Holland وستانلي فيش Stanley Fish وجونثان كيلر Killer Jonathan في أمريكا، الذين تبنى بعضهم تفكيكية ديريدا Derride.

تختلف نظرية القراءة لدى مدرسة كونسطانس الألمانية عن الإسهامات التي سبق أن ألمحنا إليها لكونها يوحدها مشروع واحد، وتميل إلى التنظير أكثر مما تميل إلى التطبيق،

كما هي الحال بالنسبة إلى النقاد الذين يركزون جهودهم على دراسة كيفية استجابة قارئ ما لنص أدبي. ولنا مثال جيد يمكن للمرء أن يعاينه في كتاب (مقالات في النقد الأدبي) لـ أ. آ. ريتشاردز.

لا يكاد الدارس يظفر بوجهة نظر واحدة تجمع بين تلك الآراء، لأنها لا تستقي من معين معرفي واحد، ولا تنطلق من أطر مرجعية مشتركة؛ لهذا يمكن وصفها بالنظرات بدل النظريات، التي تؤطرها أسيقة فلسفية وفكرية واجتماعية وأدبية. فهي تمتح أصولها من مشروع ثقافي متماسك، وتربط بينها اهتمامات واحدة.

لم يعد الوعي النقدي المعاصر يتعامل مع تاريخ الأدب تعاملا كرونولوجيا، تتعاقب فيه الوقائع الأدبية تعاقبا زمنيا متصلا، بل أصبح ينظر إلى طبيعة تلقي النص من منظور الأصالة التي تشترط الفرادة والاختلاف والقطيعة التي يرافقها ميلاد النص المختلف لقد حاولت جمالية التلقي[٢] أن تربط القراءة التاريخية والمقاربات المحايثة للنص الأدبي في فلسفة التأويل، وأن تعطي أهمية للحكم الجمالي القيمي الذي يرافق تلك اللحظة[٣]، وبه يمكن معرفة نجاح العمل الأدبي أو فشله.

تنطلق النزعة الإنسية التي تمجد الذات الإنسانية من الرأي القائل بأن «الإنسان سابق نوعا ما على تاريخه وشروطه الاجتماعية التي تنبع منه»[٤]. وهذا يلخص الصراع الذي دار بين جون بول سارتر[٥] وليفي ستراوس، وهو يشير إلى ذلك الصراع الحاد بين الماركسية والبنيوية.

تاريخ الأدب خطاب متبدد

ومن هنا أمكننا النظر إلى تاريخ الأدب على أنه خطاب متبدد ينطوي على لحظات متباينة من حيث الفاعلية النصية، ومن حيث وقع التلقي. إننا أمام جدلية المعيار والانزياح، فهذه الثنائية تمثل مشاهد التحول المستمر، وتبادل المواقع بين النماذج: فما كان انزياحا يصبح بحكم الاستعمال المتكرر معيارا، والعكس صحيح. ولهذا كانت أطروحات ميشال فوكو حول التاريخ تقوم على مقولة الانفصال والتباين بدل مقولة الاتصال التي تتبناها الفلسفة التقليدية للتاريخ. ولا غرو أن ينظر ياوس إلى تاريخ الأدب على أنه تاريخ للتلقي. وبما أن عملية التلقي مستويات متباينة بحكم الأبعاد السوسيوثقافية لنظرية الأدب، كان تاريخ الأدب خطابا متبددا، فهو خطاب منفصل أكثر مما يكون خطابا متصلا.

إن سيرورة التحول في العمل الأدبي ترافق تلك الفرضيات التي تقدمها النصوص للمتلقي ليلج في عالم فسيح يغري بإنتاج المعنى، ويتأبى أن يقدمها تقديما مجانيا بوصفها فاعلية معطاة. كما أنها - في المقابل - ترفض الانقياد إلى سلطة الخارج الرمزية. وعليه فإن قداسة

التقليدي بمعاييره الثابتة وذوقه الجاهز يتنافى مع فعل القراءة، وإن كان يقدم أدوات مساعدة لا ينبغي التنكر لها.

إن هذه التصورات بأسرها المطلق، ويستولي على مجامعها وهم الحقيقة، مما يجعلها تعادي الاختلاف، وتشايع الوحدة بدل التعدد، وتنتصر للراسخ بدل العابر. وفي ظل هذا المناخ الثقافي اختنق النص الشعري الحداثي؛ لأنه لم يحتكم إلى عمود الشعر، واختار الحداثة المستعارة، وحاول أن يبرر شرعية هذا النص بالبحث عن أمثلة من التراث عادة ما انحصرت في الشعر العباسي (بشار بن برد - أبو نواس - أبو تمام - المتنبي - المعري)، أو في الشعر الأندلسي (الموشحات).

إن الرغبة في البحث عن لحظة تنتظم فيها هذه الحداثة المستعارة داخل سياق التراث هي شكل من أشكال إثبات حسن النية، وإبعاد تهمة التمرد والعصيان والعقوق عن الشعر العربي الحداثي. إن المسألة - هنا - تتعلق بهيمنة المعيار الفني القديم على جمالية النص الحداثي؛ مما أثر في طبيعة التلقي، وفرض ذوقا جديدا، وبلاغة أخرى، وبنى أفق انتظار جديدا على أنقاض أفق انتظار سابق.

ليس من السهل تشييد تصور جديد لعملية القراءة في ضوء شيوع فكرة المطلق داخل الوقائع التاريخية بعامة، والأدبية بخاصة، يُضاف إليها السعي الحثيث لتشكيل تاريخ أدب يستجيب إلى الروح القومية في زمن نشوء القوميات في أوروبا وفي العالم العربي، الذي شهد حركات تحررية، الأمر الذي يفسر الميل إلى كتابة تاريخ الأدب العربي، سواء لدى المستشرقين أو الدارسين العرب. وفي ظل جمالية التلقي يمكن أن نعيد النظر في بناء تاريخ الأدب العربي انطلاقا من مستويات تلقيه مع مراعاة وجهة نظر النقد الجديد، التي ترى بأن الأدب ما هو إلا تاريخ أشكاله[٦].

إذا تأملنا أدبيات هذه الكتابة نستنتج غلبة المتصل على المنفصل من الناحية الزمنية، والمعيار على الاستعمال من الناحية الأسلوبية، والإشادة باللحظات التاريخية الحاسمة في تاريخ الأمة. ومن الطبيعي جدا أن يتمخض عن هذه النزعات القومية تاريخ أدب يستجيب لهذه الروح، ويحدد مسبقا شروط التلقي، مما يضفي على قراءة النصوص الأدبية نوعا من التطبيق الآلي للنماذج المعطاة، متجلية في الطرائق المنهجية المتبعة، خاصة في الدراسات العليا والبحوث الجامعية.

مازالت آثار النزعة التاريخية بمشاربها المختلفة توجه الممارسات النقدية لتاريخ الأدب، ثم عملت بعض الاتجاهات النقدية السياقية على ترسيخها، وبخاصة المنهج الاجتماعي الوثوقي الذي تؤطره الفلسفة الماركسية، وكذلك الانبهار بالنزعة الوضعية الضيقة. ولهذا ألفينا ياوس يعطي أهمية كبيرة لتحليل المضمون في حين لا نلقى لديه ميلا إلى التحليل الشكلي؛ فقد أولى

عنايته لمضامين النصوص التي كان يعالجها بغية استكشاف للقيم التي تتداخل معها، وذلك بغية مقارنة مستوى التلقي لأثر جوته بالقياس إلى أثر راسين. ومن هنا لاحظنا أن قراءة إيفيجينيا لـ «جوته» تنتهي إلى أن الأسطورة تتضمن تلك الروح الألمانية المتصاعدة التي تجسدت في الدولة الألمانية القوية.

مرتكزات القراءة النسقية

ظهرت القراءات النسقية لتعلن انسداد أنظمة القراءة السياقية وترهل مشروعها النقدي، ومن أبرز الاتجاهات التي عملت على تقويض الوعي النقدي السياقي نذكر بعض ما سيتضح لاحقا في فصول هذا البحث[٧]:

١ـ تراث الشكلانيين الروس [٨].
٢ـ النقد الجديد [٩].
٣ـ تأثير اللسانيات الحديثة[١٠].
٤ـ البنيويات

وهكذا استبدلت القراءة النسقية ـ في ظل هذه الشروط الجديدة ـ الخارج بـ «الداخل»، والشروح التاريخية والاجتماعية والنفسية بـ «الأدبية»، والمعيار بـ: «الوصف»، والمطلق بـ «النسبية»، واليقينية بـ «الاحتمالية»... إلخ.

ساعدت هذه العوامل على تجاوز تلك المفاهيم التقليدية، التي سرعان ما تجلت في معطيات أخرى، وأخذت مسارات ملتوية، مثل الدعوة إلى تجديد النظريات الجمالية والنقدية، والميل إلى اصطناع الفلسفات التأويلية، التي تتنزه عن الشروح المدرسية، وتحاول إعادة صوغ مفهوم الأدب وعلاقاته بالمعطيات الخارجية، مثل علاقة الأدب بالفكر وبالتاريخ وبالمجتمع.

وفي هذا السياق قدمت الكتابات التنظيرية لروني ويليكRené Wellek وأوستين وارين Austin Weren أمثلة تمثل هذه الصياغات الجديدة متأثرة بالتراث الشكلاني وإسهامات حلقة براغ؛ لتغدو نقدا جديدا، وبالمثل بلورت أطروحات أرنست كاسيرر Erenest Cassierr ـ التي نشرت بعد وفاته ـ المرتكزات الفلسفية لمشروع البنيوية قبل أن تصبح تيارا فكريا ذاع صيته في أوساط النخبة المثقفة في فرنسا، ولكن هذه البنيوية غلبت عليها النزعة الصورية.

كان لابد من تليين منحاها الشكلاني المجرد، وتطعيمها بنزعة تكوينية تعود جذورها إلى جون بياجي[١١] J.Piaget، وتصبح تيارا بنيويا ينافس التيار الصوري على يد لوسيان جولدمان L.Goldman الذي استثمر فلسفة هيجل Hegel وماركس Marx ولو كاتش Lucas لبناء علم اجتماع أدبي يصبو إلى التماسك بين البنيات الذهنية والإبداع الثقافي من أجل بناء رؤيا للعالم لا تقصي عبقرية المؤلف بوصفه فردا يمثل شبكة اجتماعية معقدة لا تختزلها التصورات الرومانتيكية والتجريبية.

يدعونا لودوينج فون بيرتالانفي Luduing Von Bertalanffy(١٢) إلى عدم فصل النظرية العامة للأنساق عن الطابع الإجرائي في أثناء تحولها إلى سيرورة منهجية، مما يسمح لها بمتابعة عملية انتقال المبادئ من حقل اختصاص إلى حقل اختصاص آخر؛ فهي لا تنساق إلى تلك التحولات السطحية التي لا تمس عمق المعارف. ومن هنا حاولت نظرية القراءة أن ترسم نسقها على النحو الحركي الذي أشار إليه سابقا لودوينج فون بيرتا لانفي. هناك تصور خاص للمدرسة الجشطالتية للتلقي المباشر لا بوصفه نسقا سيميائيا، وإنما هو نتيجة لعملية التحليل التي تقوم بدورها بتحويل حقيق لحالة الوعي(١٣).

كما هو واضح لم يفقد الأدب صلاته بالتاريخ والمجتمع والثقافة، وفي المقابل يمكن القياس على علم النفس، حيث أعيدت قراءة هذه العلاقة قراءة مغايرة تجلت في عودة جاك لاكان J. Lacan لفرويد Freud، وتصميم جديد للبنيوية النفسية، وربط المعطيات النفسية باللغة والكلام، هذا دون أن تغفل نظريات يونج Young التي شيّد على صرحها نورثروب فراي(١٤) N.Throp Fray ما عرف بالنقد الأسطوري، الذي انكب على البحث عن الأنماط البدائية أو النماذج العليا في الأدب.

كل هذه الملامح كانت توحي بوجود أزمة نظرية حادة تحيط بجهاز المفاهيم الذي يحكم صلب متصورات القراءة. وما تكاد تلوح أفكار جديدة في الأفق حتى تجرفها المابعدية، فإذا تمكنت البنيوية، ورسخت قواعدها في الفكر والنقد، وصنعت لنفسها أشياعا سرعان ما ينبثق تيار فكري آخر يزحزح سلطتها مثل: ما بعد البنيوية أو التفكيكية. والأمر نفسه يتعلق بالحداثة Modernité وما بعد الحداثة Post- Modienité.

إن هذه التحولات المتسارعة في مجرى الفكر والفهم لم تسمح للوعي النقدي أن يتأمل ذاته تأملا هادئا وعميقا، على الرغم من أنه كان محظوظا كل الحظ في توافره على مرجعية منهجية دقيقة، لم يعرف في الغالب الأعم كيف يستثمرها استثمارا حسنا، وتتمثل على وجه التحديد في الثورة المنهجية التي صاحبت اللسانيات الحديثة، وأحدثت قطيعة إبستيمولوجية مع المنهج التاريخي والمقارن في دراسة اللغة، ووضعت آليات عملية في مقاربة الوقائع مقاربة محايثة وعلمية إلى ما حد ما.

لقد كان لها أثر جلي في العلوم الإنسانية والدراسات الأدبية، وأبرزها قراءة النصوص القديمة قراءة أصيلة تختلف اختلافا جوهريا عن القراءات الفيلولوجية التقليدية، وذلك باستدعائها إلى الحاضر، وتبييئها مع المعطيات الزمانية والمكانية التي تستفيد من تجاربها وتجعلها قابلة، للإسهام في بناء الحداثة أو ما بعد الحداثة المنشودة، كما هي الحال في العودة إلى سحر الكلاسيكي، الذي يهيمن على متخيل الحداثة، ويسم خطابها بميسم العجائبية السحرية والحنين إلى الفولكلور وأساليب العيش القديمة، وأنماط اللباس العتيقة والفضاء

الفسيح للطبيعة، وهو ما يمجده النص الحداثي بتمثل الماضي والشخصيات التراثية والوقائع التاريخية القديمة تمثلا فنيا يمكن أن نطلق عليه التناص الذي لا يقف عند حدود التقنيات الفنية، بل ينطوي ضمنيا على نزعة نقدية لخطاب الحداثة في الفكر الغربي.

ومن المنتظر أن تلقى الحداثة المستعارة في المجتمعات التقليدية رفضا حادا؛ لأن هذه المجتمعات صاحبة التراكمات التراثية الضخمة لا تستسيغ منطق خطاب الحداثة. سواء تجلى في أنماط الكتابة أو في الأنماط النقدية والثقافية والسياسية وحتى الاقتصادية، ولاسيما أن دعاة الحداثة في الغالب يجهلون أو يتجاهلون هذه التراكمات التراثية، وإن هم كانوا على وعي بها، لم يحسنوا استثمار الأدوات التحليلية لتقديم تصورات مقبولة لخطاب الحداثة، وتجنب عقدة الانبهار التي تدفعهم إلى تبني لغة استفزازية عنيفة لا تجني في الأخير أي ثمار.

وهذه حال كثير من المناهج النقدية التي خاطرت بطرحها في بناء متصورات للقراءة، إذ لم تستطع بعد حل بعض المعضلات الجمالية والنقدية (الذاتية والموضوعية، الشكل والمضمون أو اللفظ والمعنى، وظيفة الأدب... إلخ) وتركتها غارقة في غموضها وعموميتها، أو كثيرا ما غضت الطرف عن القبول بالتعددية النقدية التي لا تقف وراءها اختيارات منهجية وفكرية.

وبقي النقد التاريخي والاجتماعي والنفسي واللغوي والجمالي يشكل مشهد الوعي النقدي المرتبك، وإذا حاصرته الأسئلة الحرجة احتمى بالاختيار التكاملي الموهوم، وجمع بين التحليل البنيوي والتحليل التاريخي والاجتماعي جمعا اضطراريا لا اختياريا، لا تبرره نظرة نقدية محددة، أو يتبنى مفاهيم غريبة عنه، ويدافع عنها دفاعا لا يعرف كيف يقنع نفسه بها، بل أن يقنع بها غيره. والوضع هذا ليس وقفا على الثقافة النقدية العربية، بل يمتد - حتى - إلى الثقافات الغربية نفسها.

إن نظرية القراءة مدينة إلى هذا الوضع الفكري والنقدي الذي حفزها على الخوض في هذه المسائل المعلقة وبناء نموذج لا يدعي الكمال، ولا يسقط في دائرة الانتقائية والتوفيقية، وهو مشروع يتطلب جهدا يقظا بالأسباب والغايات التي تؤدي إليه، فكيف السبيل إلى عقد علاقات جديدة بين الأطروحات المتعارضة والتصورات المتناقضة دون العودة إلى تلك التكاملية السهلة أو التوفيقية المبسطة؟ إنها أسئلة غاية في التعقيد، وتتطلب وعيا نقديا متبصرا وحادا من أجل تركيب نموذج بين هذه الأطروحات المتباينة، ولن يتأتى هذا بيسر إلا بواسطة إسهامات فلسفية وفكرية وعلمية تقدم تحليلا جديدا لهذه المعضلات المنهجية المطروحة، وبالفعل توافرت نظرية القراءة على دعم هذه الفلسفات، ومن أبرزها:

الأبعاد الفلسفية لنظرية القراءة

نجمل هنا الأبعاد الفلسفية التي ارتكزت عليها نظرية القراءة في الفلسفة الفينومينولوجية، والفلسفة النقدية، التي تمثلها مدرسة فرانكفورت، وإن كنا على وعي كبير بأنه من سوء الاعتقاد أن يظن المرء بأن حضور الفلسفات الأخرى منعدم، بل نعاين حضورها في أدبيات الوعي النقدي الحداثي، الذي يتسم تارة بالتداخل وبالنقد المتجاوز تارة أخرى. ولهذا لاحظنا أن هاتين الفلسفتين ذات منشأ جرماني أم ومازال يمد الفكر الفلسفي المعاصر من معينه الذي لا ينضب، وهي التي شكلت المرجعية الفلسفية لأطروحات أصحاب مدرسة نظرية كونسطانس الألمانية:

١ - الفلسفة الفينومينولوجية:

إن الفينومينولوجية عصية على التحديد، إذ لم يسارع أحد إلى تقديم إجابة حاسمة وقاطعة عن سؤال: ماذا تعني الفينومينولوجية؟ هل قدرها كقدر كثير من المفاهيم الإنسانية التي ظلت تراوح بين كثير من المفاهيم والأطروحات، مثلها مثل مفهوم الفلسفة نفسه.

هل ينبغي النظر إلى هذه الإشكالية نظرة إيجابية، لأنها تمثل وضعية مريحة، وتحيل على خصيصة التحول التي تساعد الفينومينولوجية على الانفلات من قبضة الحد الجاهز، والتعريف المغلق، والتحجر الوثوقي، أم أن الانفتاح في مقابل الانغلاق ما هو إلا شكل من أشكال انضواء الفينومينولوجية تحت الفلسفات التي تمجد الذاتية، وتنبذ الموضوعية؟ وقد لا يكون الموضوع سليما إذا طرحناه من هذا المنظور لكون الفينومينولوجية تمتلك تصورا متفردا في النظر إلى ثنائية الذات والموضوع. فالانفتاح صيغة من صيغ قابلية التحول، والانخراط في عالم الأفكار المتغير على الدوام.

تدفعنا هذه الحيرة إلى تغيير طرائق البحث الفلسفي، واختيار أساليب منهجية مغايرة لما هو سائد، ولعل ذلك يجعلنا إما أن نختار قراءة مثل هذه الفلسفات وفق أدبياتها وقضاياها الكبرى، وإما أن نختار تناولها لدى كل فيلسوف من فلاسفتها. وعلى الرغم من أن هذا الاختيار الأخير فيه من التفصيل المدرسي ما يسيء إلى جوهر البحث الفلسفي، لكنه يسهم في إخراج الأساليب المنهجية من حيرتها.

كثيرا ما يعمد الباحثون الأمريكيون إلى هذا الاختيار؛ فتلقيهم يقدمون البنيوية ـ مثلا ـ بأعلامها لا بقضاياها ومقولاتها، وبذلك يستطيعون الإجابة عن سؤال: ما البنيوية لدى كلود ليفي ستراوس أو جاك لاكان J.Lacan أو ميشال فوكو M.Foucault أو رولان بارت R.Barthes؟ أو ما الفينومينولوجية لدى هوسرل Husserl أو هيدجر Heidegger أو سارتر

Sartre أو ميرلو بونتي M.Merlau Poonty أو إنجاردن Ingarden أو دوفرين Defrin أو أي فلسفة أخرى تعددت مشاربها، وتباينت مصادرها؟

لم يستطع الفكر الفلسفي أن يتحرر مما ورثه عن الوضعية وموقفها من الفلسفة بعامة، والميتافيزيقا بخاصة، فما نزال نلاحظ الفلاسفة ومؤرخي المعرفة يسارعون من أجل نفي تهمة الفلسفة عن أعمالهم، فالبنيوية ليست فلسفة، والفينومينولوجية ليست فلسفة... إلخ. وفرويد Freud ليس بفيلسوف، وليفي ستراوس، وفوكو، وغيرهما ليسا كذلك. الواقع أن الخطاب الفلسفي المعاصر يعاني مرضا تاريخيا، ووهما نفسيا، ويتحدث عن القطيعة بمتخيل L'imaginaire يهيمن عليه خطاب الآخر، ويقع في محظور المسكوت عنه.

صحيح أن الفينومينولوجية فلسفات متعددة أكثر منها فلسفة واحدة، مثلها مثل البنيوية، فهي بنيويات، والسيميائية سيميائيات، وهذه ميزة يختص بها الفكر البشري الذي يميل كل الميل إلى الاختلاف والتباين؛ لهذا كله ركز دو سوسير De Saussure على طبيعة التباين في النسق اللساني، ومن هنا ألفينا النقد الفينومينولوجي قد تجاهل «السياق التاريخي للعمل الأدبي ومؤلفه وشروط إنتاجه وقراءه. كان النقد الظاهراتي يهدف إلى قراءة محايثة شاملة للنص بعيدا عن المؤثرات الخارجية»[١٥].

إن الذين يلتمسون تبسيطا فلسفيا للفينومينولوجية هم أولئك الذين يرهنون فهمهم في كتابات هوسرل، ويعتقدون أنهم وقفوا على الحق كل الحق، ولكن الحق قد يكون غير ذلك لو هم وسّعوا مداركهم، وطلبوه لدى أشياع فلسفة هوسرل، فقد يجدون أن البعد التأويلي (الهيرمينوطيقية) يغلب على فينومينولوجية هيدجر، بخلاف الفينومينولوجية التي تحصر نفسها في الوصف الخالص ولا تتعداه إلى التأويل، ولولا هذا الواقع ما كنا نرى ذلك التطعيم الحاصل بين الوجودية والفينومينولوجية لدى سارتر وميرلو بونتي.

هناك من وجد ضالته المنهجية في مقاربة الفلسفة الفينومينولوجية انطلاقا من مساءلة خطاب هوسرل، ثم البحث عن تجلياته في الاتجاهات الفينومينولوجية الأخرى، وبذلك يكون قد تجنب الوقوع في اشكالية حصر الفينومينولوجية في هوسرل من جهة، والتفسح في تناول قضاياها من حيث أصولها وفروعها من جهة أخرى.

والأصل هنا لا يعني سوى ذلك الجهد النظري الذي خلفته فينومينولوجية هوسرل، وكان لابد من تحويل أجهزة مفاهيمها إلى إجراءات عملية تمس قطاعات كبيرة من الظواهر المدروسة، ومن أبرزها فعل القراءة الذي يهتم بعملية الإدراك الجمالي بوصفه خبرة تصبح فيها القيم الفنية قيما جمالية، ويتذاوت (Intersubjectivité فيها القارئ مع النص المقروء).

وللوقوف على وجهة نظر الفلسفة الفينومينولوجية - كما تجلت في كتابات إنجاردن وأثرت في ياوس وإيزر تأثيرا واضحا - من الواجب نقد البدائل الفلسفية المطروحة، منها الإيمان

الأعمى بنتائج العلم، التي لا تستقر على حال. ثم تقديم نقد عميق للموقف الفلسفي حيال فعل القراءة وعملية الإدراك الجمالي. وذلك ما نلمسه في دراسة إنجاردن لموضوع المثالية والواقعية وموقع النص الأدبي من هذه الثنائية التي ظلت، تتنازعه ردحا طويلا من الزمن.

أرادت الفينومينولوجية أن تقتحم تلك المجالات الخصبة التي تركها العلم، ولم يقف عليها بحجة أنها لا تحتاج إلى جهد لتوضيحها: فهي من البداهات والمسلمات التي لا ينفق العقل طاقته وجهده من أجلها، بل هي ركيزة لكل أبنية المعرفة وسائر الحقائق المعلومة. ومن هنا وَجَدَتْ نظرية القراءة تنبذ تلك الرؤى الجمالية الكلاسيكية التي كانت رهينة التصورات المعرفية، التي تفصل بين الذات والموضوع فصلا فجا، وتحصر الإدراك الجمالي في أحد أطراف تلك الثنائية: إما في البعد الذاتي، وإما في البعد الموضوعي، وهكذا سار تاريخ النقد الأدبي على هذا المنوال، فانقسم إلى نقد ذاتي أو نقد موضوعي، وضاع في تاريخ النقد الأدبي موضوع القارئ وخبرته الجمالية وطبيعة التلقي لديه.

يتصور علم الجمال الفينومينولوجي القراءة بوصفها خبرة جمالية تتجه إلى النص وأبنيته، أو ماهية تلك الأبنية النصية كما تتجلى في خبرة القارئ. فالواقعة النصية ليست منفصلة عن القارئ وغير مستقلة عن إدراكه، فهي حلول الذات في الموضوع أو حلول القارئ في النص، ولكن نظرية الأدب التقليدية وتاريخ النقد الأدبي حاولا تجاهل هذه المسائل الشائكة، واستسلم إما لمعطيات القراءة السياقية، وإما لمقتضيات القراءة المحايثة المغلقة، محتذيين في ذلك العلم الحديث الذي صرف نظره عن الماهيات والمسائل الميتافيزيقية.

لم تحظَ منزلة الإنسان بالعناية اللائقة، ولاسيما في الخطاب النقدي الذي تناسى دور المتلقي في بناء النص وإنتاج الدلالة. ويمكن النظر إلى البنيوية في تاريخ الفكر الفلسفي والنقدي على أنها صورة حية لتراجع الروح الإنسانية واختفائها من مسرح صنع التاريخ، فانحصر دور القارئ في التلقي السلبي للنص بوصفه معطى مطلقا.

تنكب القراءة النسقية على نقد أوهام القراءات السياقية، وحتى القراءات المحايثة. وهذا النقد لا يطرح نفسه بديلا لهذا الاتجاه النقدي أو ذاك، وإنما يقدم أسئلة مثيرة حول نسيان القارئ أو تناسيه من عملية الممارسة النقدية والتنظير الجمالي. ومما يثير الحيرة أن علوم الإنسان التي تبلورت في القرن التاسع عشر نادت بمركزية الإنسان، ولم يحاول الخطاب النقدي أن يستفيد من معطيات العلوم الإنسانية ليبني صرح القارئ، ويتجاوز إطار المؤلف أو النص في ذاته.

لا يمكن الإعلاء من شأن المحاولات الخجولة التي درست القارئ من وجهة سيكولوجية أو سوسيولوجية باستثناء بيار جوزا P. Joza وجاك لينهارت J.Leenhardt، ومقاربات أخرى لا تشكل بعدا نظريا صلبا. وكنا بحاجة ماسة للوقوف على ماهية القارئ دون الانزلاق إلى المفاهيم الصورية الغارقة في التجريد، وعدم الخضوع - أيضا - إلى النزاعات التجريدية،

والأمر هنا يتعلق بمتصور نقدي لماهية القارئ ببعدها التداولي والمجرد في آن واحد؛ فالمعطى الصوري المجرد يضفي على القارئ طابعا مثاليا لا يتحقق إلا في العالم الأفلاطوني، والمعطى التجريدي يضفي عليه طابعا انتقائيا من الصعب اتخاذه نموذجا للتعميم.

لا تخرج ماهية القارئ عن الحد العياني الذي يتخذ الحدس المباشر مرتكزا له، بحجة أن تطبيق مبدأ الاستدلال في رسم ماهية القارئ طريق يضلل الباحث أكثر مما يهديه إلى سواء السبيل. وكل من تحدثوا عن القارئ المثالي أو النموذجي أو حتى الضمني لم يستطيعوا فكاكا من هذه التصورات المثالية المجردة، ولم يميزوا بين القارئ بوصفه ماهية عيانية و واقعة مرهونة بالشرط الزماني والمكاني.

إذا تعاملنا مع هذه التوجهات على أنها مثالب، فلأن العلوم الإنسانية انقادت انقيادا أعمى إلى سحر نتائج العلم، وطبقتها بحذافيرها على الظاهرة النصية، وحصرتها في خبرة القارئ و وعيه، ونسيت أن وعي القارئ هو الضمان الوحيد لإضفاء الدلالة على النص وإنتاج معناه. ومن هنا يتبين لنا أن علم الجمال الكلاسيكي لم يدفع نظرية الأدب في النقد إلى اقتحام هذا المجهول/المعلوم. ولا نستثني اتجاها نقديا واحدا مما ينضوي تحت القراءات السياقية، ولعل من أهمها المقاربات النفسية ذات التوجهات التجريدية.

سبق أن أومأنا إلى أهم النظريات المعرفية التي لم تواكب ميلاد القارئ، فلا المعطيات المنطقية الصورية ولا المعطيات التجريدية أسدت خدمات جليلة لهذا المولود المنسي بوصفه مسلمة وبداهة. ونحن هنا لا ننخرط في وهم التعميم، وإنما نتحدث عن المنشأة الأولى لهذه العلوم الإنسانية، التي بهرها العلم الطبيعي، ولم يتح لها هذا الانبهار بناء جهازها المفاهيمي وفق طبيعتها الخاصة، واهتماماتها المختلفة وإشكالاتها المتميزة. وهذا ما حاولت أن تتداركه في العقود الأخيرة من هذا القرن، وعليه يتبين لنا ذلك الاضطرار المخيف الذي هز النظريات الجمالية، وخلخل أبنيتها النقدية منذ تطبيق المنهج الفيلولوجي إلى آخر اتجاه من القراءات السياقية.

إن أزمة علم الجمال الكلاسيكي ونظرية التقويم هي أزمة العلوم الإنسانية بالأساس، وإذا كان هذا شأنها في الفكر الغربي فما بالها في الخطاب العربي المعاصر؟ وكل النقاش الذي حام حول نظرية النقد أخطأ سبيله عندما انصرف إلى الإعراض عنها، ولم يمس جوهر الإشكالية.

إن هذا الجوهر يكشف عن فقر إبستمولوجي مدقع في مقاربة قضايا العلوم الطبيعية وتأثيرها في العلوم الإنسانية. إنها لم تفكر في ذاتها، وتتأمل خطابها، وتراجع أطرها المعرفية، وإنما استولى على مجامعها الانبهار بالعلم، والإيمان بنتائجه إيمانا أعمى، وحتى بطرائقه المنهجية، وكأن الوقائع الإنسانية مرادفة أو مطابقة للوقائع المادية. كل ذلك جعل مدرسة فرانكفورت تنتقد هذه التصورات، وتبني صرح النظرية النقدية - ولاسيما - أدورنو Adorno وهابرماس - Hebermas، وتقدم نقدا لهذه النزعة. شكل هذا النقد فيما بعد مشروعها النظري.

٢ - مدرسة فرانكفورت :

تعرف هذه المدرسة بالنظرية النقدية، ومن أبرز أعلامها:

أ) ماكس هوركهايمر Horkheimer Max (١٨٩٥ - ١٩٧٦)[١٦].

ب) تيودور أدورنو T.Adorno (١٩٦٩-١٩٠٣)[١٧].

ترك هذان المفكران تأثيرهما الواضح في فلسفة مدرسة فرانكفورت إلى جانب هاربرت ماركوز ووالتر بنيامين إرِيك فروم وإرنست بلوخ ويورجن هابرماس، حيث بدأت بمراجعة فلسفة هيجل، ونقد مغالطات الهوية التي جعلت النظرية النقدية تحوّل المعرفة إلى ظاهرة بشرية من خصائصها التعدد، واستلزم ذلك نقد النسق المنطقي الذي ارتكزت عليه.

ويعد أدورنو من أكثر أعلام فرانكفورت، الذين عملوا على تفكيك مبدأ الهوية [١٨]، وأرسوا أسس مفهوم السلب الذي حاول ماركيوز أن يجد له مكانة في الجدل الهيجلي. «إن انبثاق الجدل السلبي من داخل الهوية لا ينقص من أهميته، فهو يفرض نفسه في الواقع على أنه تفتح منحرف داخل الهوية/القانون التي عليه أن يفترضها ويلغيها في الوقت نفسه»[١٩]. يضاف إلى ذلك أن النظرية النقدية حملت حملة شعواء على تحويل العقل إلى مجرد آلة، وهذا ما أدى بها إلى نقد النزعة الوضعية، والفلسفة البراجماتية، ويمكن هنا أن تجد القراءة النسقية في مدرسة فرانكفورت خلاصها من ذلك التصور الأوحد للنسق بمفهومه الوضعي.

شكلت كل من الفلسفة الماركسية والتحليل النفسي وفلسفة التاريخ وعلم الجمال محطات وقفت عندها النظرية النقدية لتجعل منها مرجعية نظرية، بعد أن تعرضت للتحليل والنقد، حيث نجد فيلسوفا مثل هابرماس يصهر الماركسية داخل نظرية التواصل الاجتماعي، ويمكن القول بأن هناك أوجها عدة للماركسية تعاملت معها مدرسة فرانكفورت، ولاسيما بعد أن شرع الفكر الماركسي في مراجعة جهاز مفاهيمه، بدءا من جورج لوكاتش ولوسيان جولدمان. ومن هنا ندرك ذلك التحول النقدي لدى والتر بنيامين[٢٠]. وإن كانت النظرية النقدية بوصفها مسعى لإعادة بناء الماركسية . تبدو لميجل أبنسور Miguel Abensour سبيلا من دون مخرج[٢١].

لقد رأينا أن مؤسسي مدرسة فرانكفورت كانوا قد تتلمذوا على كبار علماء النفس الجشطالتيين، ولاسيما أن علم النفس انفتح على القضايا الاجتماعية، وأصبح لعلم النفس الاجتماعي منزلة خاصة لدى أصحاب النظرية النقدية، وعد سيجموند فرويد حليفا لهم، خصوصا أن إريك فروم بدأ يطرق موضوعات غير معهودة مثلما تجلى ذلك في مؤلفه «الخوف من الحرية»، وكذلك الأمر بالنسبة لماركيوز، الذي كان يعد فلسفة التحليل الفرويدية «جزءا فاعلا في التفكير الاجتماعي للحداثة الاجتماعية»[٢٢]، ويجتهد هابرماس في البحث عن مكانة التحليل النفسي ضمن دائرة التأويل منذ دالتاي إلى جادامير.

انكبت مدرسة فرانكفورت على نقد العقل الأداتي فالعقل صار أداة بعدما استطاع أن يحول الطبيعة إلى أداة، ولهذا حرص هوركهايمر وأدورنو على إبراز وجه التناقض بين نزوع العقل إلى التحرر من جهة، ووقوعه في البربرية من جهة أخرى، ومن هنا فإن «العقل ليس فقط مرجعا للتحليل، بل إنه موضوعه كعقل يدخل في أزمة مع نفسه في قلب التاريخ»[٢٣]، وهي بذلك تقدم نفسها على أنها علم نقدي للمجتمع ولأنظمته التواصلية. إن الفلسفة النقدية تسلم «بأن العقلنة أصبحت محايثة لتطور البشرية، غير أنها استعبادية أكثر مما هي تحررية»[٢٤]، وذلك لأن منطقها لا يسلم بمبدأ الاختلاف، ويترتب عالم عليه مغلق.

أسهم أدورنو في بناء السلبية الجمالية، فأثنى على الفن، ورأى فيه عاملا يساعد على المصالحة في عالم تلوث بجدلية التنوير [٢٥]، فقد أتاح له حبه ومعرفته للموسيقى [٢٦] أن يتحول إلى أحد المنظرين في علم الجمال المعاصر، حيث أثر تأثيرا نسبيا في جمالية التلقي، التي شاركته نظرته إلى نقد الوجه السلبي للفن في المجتمع المعاصر. بيد أنه يرى أن سحرية الفن لا تجد مشروعيتها إلا إذا خدمت المضمون، وليس الجمال غاية في ذاته [٢٧].

٣ - علم الاجتماع الألماني: كارل أتو أبل - A.Abel Karl، نيكلاس لومان N.Louman

٤ - النظريات السيكولوجية وبخاصة علم النفس المعرفي:

ساعدت هذه التيارات الفكرية والفلسفية نظرية القراءة على فهم العلاقة التي تجمع بين البنيوية والتأويلية، وبين الصورية والتاريخية، وبين البلاغة القديمة والبلاغة الجديدة، وبين الذات والموضوع، أو بين الشكل والمحتوى. كما أن تحليلها لمجمل الأسئلة المطروحة أفاد من إنجازات البحوث العلمية داخل الحقول المعرفية المختلفة، وكذلك من الأسيقة الاجتماعية والثقافية لمجتمع الحداثة، حيث بدأت الاحتجاجات الطلابية في الجامعات الغربية تهز التقاليد الأكاديمية الثابتة، وتفرض على الفكر أن يدخل معركة التغييرات الاجتماعية، كما حدث في الستينيات في فرنسا (ماي، ١٩٦٨)، إذ أسقطت البنيوية من عليائها، ولوحظت على جدران جامعة السوربون عبارة (الويل للبنيوي).

وبالمثل حدث ذلك في الجامعات الألمانية، فبدأت الروح الطلابية تتطلع إلى مناخ فكري يعادي التحجر، ويمقت الخضوع إلى سلطة المؤسسة، وهو ما ألفيناه في كتابات بارت المتمردة على كل ما هو أكاديمي، سواء على الصعيد المنهجي أو على صعيد اللغة الواصفة. إنه عهد ما بعد ريمون بيكار R.Picard، الذي يمكن وصفه حسب ما عبر عنه بـ: عصر لغة التدجيل.

نظرية القراءة وخطاب الحداثة

يشبه هذا الانعطاف الحاسم - إلى حد ما - موقف جبران من لغة الرافعي (لكم لغتكم ولي لغتي)، أو موقف صلاح عبدالصبور وعبدالمعطي حجازي من العقاد (لغة الشعر ولغة النثر). يمثل هذا الصدام الحضاري بين الأجيال حركة التطور الطبيعية التي تظهر درجة توترها في عالم الأفكار والمفاهيم، أكثر مما تظهر في عالم المادة والأشياء.

لقد بعدت الشقة بين النخب المثقفة ذات المستوى العالي من التكوين والتعليم وبين بقية الطبقات الاجتماعية الأخرى ذات المستوى التعليمي المتفاوت. أضحى خطاب جاك لاكان - على سبيل المثال لا الحصر - متعذرا على الفهم حتى لدى أهل الاختصاص، وكذا الأمر بالنسبة لأعلام البنيوية والسيميائية والتأويلية، ولاسيما استعمالهم لحمولة معرفية مستمدة - كما سيأتي بيان ذلك لاحقا - من اللسانيات العامة والحقول العلمية الخاصة.

هل معنى ذلك أن على نظرية القراءة أن تأخذ في حسبانها هذا الوضع السوسيوثقافي المتميز، وتؤمن بوجود تراتبية اجتماعية جديدة يمكن أن تشكل مجموعة اجتماعية خاصة، تقوم بوظيفة الجماعات الضاغطة في الهيمنة على التوجيه الثقافي والفكري والأدبي، وفرض أنماط استهلاكية في حقل الإنتاج الثقافي والإبداعي؟

بذلك نكون قد تخطينا مرحلة (لماذا لا تقول ما يفهم؟)، فالخطاب لا ينبغي له أن ينزل إلى هذا المستوى من القراء في زمن أصبح منفتحا على ما فوق الحداثة surmodérnité، ويتوق إلى المغامرة الفكرية المستمرة لينتج أساطيره الحديثة. وهل معنى ذلك أن البناء الثقافي والأدبي يعيش (رأسمالية احتكارية) و(إمبريالية) بحكم الهيمنة شبه المطلقة على وسائل الإنتاج الثقافي والإعلامي والتقدم التقني في مجال المعلوماتية والذكاء الاصطناعي والمخابر، التي ما فتئت تأتي بالابتكارات تلو الأخرى.

إن ما يقلق النخبة المثقفة أنها لا تستطيع فكاكا عن ماضيها الثقافي، ولا تحلم بتحقيق القطيعة على النحو الذي نجده في المجالات العلمية؛ فمازلنا نردد في كل نظرية أدبية وجمالية مفاهيم أفلاطون وأرسطو وهيجل وكانط وغيرهم، ومازلنا - أيضا - عندما نتحدث عن صياغة نقدية عربية نعود مرة أخرى إلى الجاحظ وقدامة بن جعفر وأبي هلال العسكري والجرجاني (القاضي وعبدالقاهر) والقرطاجني والسكاكي وابن رشيق وغيرهم.

كل ذلك بخلاف النظريات الرياضية المعاصرة التي لا تحتكم إلى إقليدس أو أي رياضي قديم، إلا ما تعلق بتاريخ الرياضيات. فمن الوهم أن نطبق مفهوم القطيعة الإبستيمولوجية تطبيقا آليا على الخطاب الثقافي والفكري، لهذا ينبغي الأخذ بالاحتياطات المنهجية عندما

نتحدث عن مفهوم (النظرية) في القراءة، وعن (نخبة القراء). وهي كلها معضلات في طريق بناء تصور نظري محكم المفاهيم للقراءة.

فمن غير اليسير إنجاز نمط واحد يكون نموذجا يحتذي به القارئ في أثناء مقاربته للنص، ذلك لأن طبيعة التلقي وشروطه تختلفان من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، ومن ثقافة إلى ثقافة، ثم إن نظرية القراءة لم تكن رائجة قبل عام ١٩٦٥ على النحو الذي هي عليه الآن.

وبعد هذا التاريخ توالت البحوث في مجال اللسانيات والأدب والفلسفة والفن، وعقدت المؤتمرات والملتقيات لتدارس أمر القراءة وجماليات التلقي، فامتد تأثيرها إلى الثقافة العربية عن طريق الترجمة تارة والدراسات تارة أخرى، وتكفلت بعض المجلات العربية إذاعتها بين جمهور القراء والمتخصصين، ومن أبرز هذه المجلات نذكر على سبيل المثال لا الحصر: مجلة فصول (مصر)، دراسات سيميائية أدبية لسانية (المغرب الأقصى)، الفكر العربي المعاصر وكتابات معاصرة (لبنان)، عالم الفكر (الكويت)، علامات في النقد والنص الجديد (السعودية)، تجليات الحداثة (الجزائر).

لقد أنجزت العديد من الرسائل الجامعية في هذا الشأن، وطفقت ملامح التغيير ترتسم في أسلوب التعامل مع النص، سواء أكان شعرا أم قصة أم رواية أم مسرحا. ولم يعد تاريخ الأدب يكتب على المنوال المعهود، وبطريقة تسجيلية للوقائع والأحداث مشفوعة بمختارات من النصوص، بل ألفينا آثار هذه التحولات بادية في مقدمة للشعر العربي لأدونيس على صعيد المنهج واللغة.

إن لغة النقد قد امتزجت بلغة الإبداع، وشهدت اللغتان حلولية عجيبة شبيهة بـ (لغة الدجل)، حيث لم تسلم من سخط الساخطين، ولم تلق القبول الحسن لدى النقاد التقليديين، وكثير من الباحثين الجامعيين المحافظين، لأن هذا التوجه في الممارسات النصية أفرز رطانة أسلوبية يستعصي فهمها حتى لدى أهلها، وشجع (أشباه النقاد) على المكابرة والادعاء دون أن تكتمل أدواتهم المعرفية، وتنضج ملكتهم النقدية، ولكن هذا الوضع عام في كل الأزمنة، ولا يمكن القياس عليه .

قد يبدو للملاحظ أن تماسك اللغة ووحدة المنهج ورصانة الأسلوب لدى طه حسين والعقاد والبشير الإبراهيمي وغيرهم، يبدو أن كل ذلك ارتبط بالطموح الذي كان يحدو هذا الجيل في تحقيق مجتمع متحرر ومتقدم، وأمة واحدة متماسكة. ولما انكسر هذا الطموح، وخاب مسعاه، وبدا حلم الستينيات وهما وسرابا حفّز كل ذلك الوعي النقدي على تغيير لغة الخطاب ووحدته، وتاليا تغيير الرؤيا والمنهج.

لعل ما يفسر حقيقة الرغبة في تبديل آليات التفكير هو الاقتناع الكامل بالتخلي عن الأيديولوجية، وتبني الذرائعية تبنيا مرنا، وتكاد هذه الظاهرة تكون سمة من سمات الثقافة الإنسانية المعاصرة، التي تمقت الثبات والجمود، وتنتصر للتحول والتغيير، ونلمس ذلك على

وجه الخصوص في أدبيات التفكير الغربي المعاصر، ونعاينها من خلال هذه (الكلمات)، التي لم ترق إلى درجة المصطلحات وهي كالتالي:

أ ـ الموت: موت المؤلف [٢٨] ـ موت البنيوية [٢٩] ـ موت العلامة [٣٠].

ب ـ النهاية: نهاية الحضارة ـ نهاية الأيديولوجيا ـ نهاية التاريخ.

ج ـ المابعدية: ما بعد المجتمع الصناعي ـ ما بعد البنيوية ـ ما بعد الحداثة ـ ما بعد الفلسفة.

وهي كلها مؤشرات إلى الأزمات الحادة التي تعترض الوعي البشري في صنع مصيره على النحو الذي ينشده، لهذا ألقت الأزمات الفكرية بظلالها على نظرية القراءة من بعيد أو من قريب، وأصبحنا غير ملزمين باتّباع ذوق الأجيال القديمة ونظريتهم الجمالية وطرق تعاملهم مع النصوص الفنية، وصرنا ننظر إلى الواقعية الاشتراكية على أن فيها من الطرح الأيديولوجي والسياسي أكثر مما فيها من الأدبي والفني إبداعا ونقدا. وبالمثل ظهر عجز البنيوية وكثير من التيارات النقدية؛ مما ترك أزمة حادة في الوعي النقدي، وعاد السؤال إلى الأذهان من جديد: كيف نقرأ نصا أدبيا؟ السؤال على بساطته حيّر النقاد والدارسين، ومازال يحيرهم، بل سيظل يؤرق المنظرين. هل القراءة تعليق أم إسقاط؟ يرى تودوروف أن فعل القراءة تعليق يضبطه النسق، وتحكمه آليات التفسير والوصف [٣١].

من هنا مال الخطاب النقدي المعاصر إلى التنظير أكثر من ميله إلى التطبيق. ومما يُعدّ من الهنات والمثالب التي يؤاخذ عليها، لكن نظرية القراءة كانت تسعى إلى سد الفراغ الحاصل في النظريات الجمالية والنقدية، التي لم تخرج عن أسوار الدراسات الأكاديمية والبحوث التقليدية، وكذلك جمود المناهج التعليمية المعيارية التلقينية، التي لا تسهم في تحفيز الطاقات الخلاقة على العطاء المتجدد، بل تعمل على خنقها بالحفظ والتبسيط، وتشكيل ذوق جاهز، وفهم عاجز عن إنتاج المعنى، وشعور بعدم القدرة على التفاعل الحي مع النص.

إن الإحساس بالتردي لدى القارئ دفع ببعض الدراسات النقدية الى الوقوف ضد هذه المناهج التعليمية والبحوث الأدبية، فكانت على مراحل متفاوتة، حيث شرعت في إدخال المنهج الفيلولوجي الوافد مع الحملات الاستشراقية. إنه ثمرة من ثمار تحقيق المخطوطات التراثية تحقيقا علميا بتطبيق النقد التاريخي، الذي قام بفحص تلك المخطوطات، ولاسيما بعد عودة بعض البعثات العلمية من الجامعات الغربية، وهي تحمل متصورات متباينة للفن والأدب والنقد، ولكنها لم تنتج وعيا نقديا متميزا، لأن صراعها كان ذاتيا وهامشيا، إذ لم تحمل معها مشروعا ثقافيا يأخذ بأسباب التقدم المعرفي وخصائص الثقافة العربية، وعليه لم يفض إلى استخلاص نتائج إجرائية يكون لها الأثر المحمود في دفع الوعي النقدي إلى الإبداع. وظل الصراع الصدامي بين الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة لا يبرح المحافظة والجمود، أو الاستفزاز والاستغراب؛ صحيح أن سلطة الآخر الأكبر ظلت تهيمن على الخطاب النقدي المعاصر، سواء أكان هذا الآخر الأكبر متمثلا في الموروث أم في الغرب المتقدم.

لم يقو الفكر العربي على تجاوز أسئلة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورفاعة رافع الطهطاوي وعبدالحميد بن باديس، كما أنه لم يضف جديدا إلى أطروحات الذين يُصنَّفون في خانة (التنوير والتقدم)، و الحداثيين الذين ضل سعيهم وهم يلهجون بالخطاب العلموي والعلماني في واقع اجتماعي لا يقدم خطوة إلا إلى الوراء.

من الطبيعي ألا يكون للعلوم الإنسانية حظ وافر في تقديم مقاربات علمية وموضوعية للإشكالات المطروحة، لهذا كله ظهر عجز القراءات السياقية التي غيبت حضور القارئ، واستبدلته بمقولات مستعارة، على الرغم من أنها أحدثت شرخا لا ينكر في مسار تلقي العمل الأدبي، كما كان سائدا لدى القدماء، وأضحى لدينا تاريخ أدبي تتفاوت المناهج النقدية في تقديمه.

دفع النقد العنيف الذي وجه إلى الكتابة التقليدية إلى تغيير جمالياتها وأساليبها ورؤيتها للعالم: نذكر منها جماعة الديوان التي تناولت شعر شوقي ونثر المنفلوطي بالنقد والتجريح، ودعوة طه حسين إلى استعمال النقد التاريخي منهجا في بناء تاريخ الأدب، وثورة جماعة أبوللو على الأساليب التقليدية في نظم الشعر، وكذا صرخة جبران وأبي القاسم الشابي ورمضان حمود في وجه الجمود والتقليد.

كل هذا لا ينبغي أن يدير له الدارس ظهره. لكن مآل القراءة السياقية كشف عن عجز في مواجهة النص، وإغفال مقام القارئ في عملية التلقي، وعدم القدرة على الوصول إلى كتابة تاريخ للتجربة الشعرية المعاصرة بمراعاة بلاغتها الجديدة، واستحداث رؤية منهجية مغايرة لتحقيق هذا المبتغي.

مما لا ريب فيه أن هناك محاولات جادة تتميز بالأصالة والجدة، غير أنها لم تلق المناخ الملائم لاستثمارها، فبقيت مجرد جهود فردية سرعان ما طمستها ثقافة النسيان السائدة، وطورتها الأحداث، لأن الدرجة السليمة للفعل الثقافي في المجتمعات العربية تأتي في الحضيض الأسفل مع شبه انعدام وجود إستراتيجيات علمية وثقافية بعيدة المدى إلا ما ندر. يضاف إليها غياب الحوار المسؤول من أجل بناء مشروع المجتمع المتوخى. وهذا يؤدي إلى حقيقة فحواها أن إرادة الإنسان وطاقته في المجتمع العربي معطلة وغائبة، فكيف السبيل إلى الاهتمام بالقارئ؟

معوقات التلقي في أدبيات النقد العربي المعاصر

لا يظفر الباحث بشيء إن هو عاج بالدراسات النفسية التي تهتم بإشكالية فهم النصوص، سواء من منظور السياق العام، أو من منظور النص ذاته بشكله ومحتواه، أو من منظور القارئ بخلاف ما هو عليه الأمر في الدراسات النفسية الغربية، التي انكبت في السنوات الأخيرة على دراسة آليات فهم القارئ للنص[٣٢]، مركزة على البنى المعرفية، وتنظيم الذاكرة، ودور الخطاطات (Schémas) ودور الخلفيات المعرفية السابقة. وهذا ما يمثل الانشغالات الكبرى لعلم النفس المعرفي.

كان لهذه الدراسات الأثر المحمود في التوجيه التربوي، ومساعدة الطلاب على فهم النصوص، وإنتاجها وفق تصورات علمية محددة، وهذا ما نعدمه في تسطير البرامج، وإعداد النصوص، ودفع المتعلمين إلى تطوير معارفهم، وتنمية قدراتهم الإبداعية، وتحفيزهم على التفكير النقدي، متجنبين في ذلك التلقين، وحشو الأذهان بالمطولات، والحواشي، فإن هم أقبلوا على قراءة النصوص ألفوا أنفسهم عاجزين عن إدراك ما يقرأون، و تلك منقصة مردها إلى غياب المنهجيات التعليميةdidactique ، مما أدى إلى تبلد عقول القراء الناشئين. يضاف إلى ذلك ضعف الروابط بين النظرية الأدبية وبقية المعارف الأخرى، واستثمار نتائجها في بناء تصور علمي لنظرية القراءة، والإقبال على مناقشة إشكالاتها وقضاياها الشائكة، والإسهام في ترسيخ قواعد المؤسسات العلمية داخل الوسط الجامعي أولا، ثم تعميمها على المجالات الاجتماعية الأخرى ثانيا، والتخلي عن الأساليب التقليدية في مقاربة النصوص، سواء أكانت شروحا أم تفسيرا أم تأويلا.

إنها تملأ كتب الأخبار والمصنفات التاريخية، وشرح الآثار الشعرية والنثرية باستثناء تلك المحاولات الأصيلة لدى القدماء (الجاحظ وعبدالقاهر الجرجاني والقرطاجني وغيرهم)، التي تحتاج إلى تعديل و«تبييء» داخل متصورات القراءة الحداثية، ولاسيما البلاغة العربية القديمة التي يمكن أن تشكل معطى أساسيا في مقاربة تحليل الخطاب، وتحديد مواطن الأدبية Littérarite في النصوص إن هي خضعت للفحص النقدي ومواطن الأدبية و التقويم الجاد والتعديل الضروري.

ومن أهم هذه المتصورات المطلوبة ضرورة الانتقال من الاهتمام بالسامع إلى الاهتمام بالقارئ، أي الانتقال من الشعرية الشفهية إلى شعرية الكتابة التي أربكت الأجناس الأدبية وقواعدها الكلاسيكية، وكذلك توجيه الدرس النقدي إلى تأمل خصائص الوقع والاستجابة، بدلا من الوقوف على المقاربة المحايثة، أو الأسيِقَة الخارجية لإنتاج النصوص.

هذه كلها مقدمات تفضي إلى عالم نظرية القراءة، وقليلا ما نجحت الكتابة العربية الحديثة في تغيير التقاليد الأدبية الموروثة، وظهر عجزها في بناء ذوق جديد، وأفق انتظار غير معهود، وإذا أخذنا التجربة الشعرية العربية نموذجا لذلك، وتأملنا مسارها من حيث التلقي، لوجدنا سلطة الشعر التقليدي مازالت تحتفظ بنفوذها لدى القارئ العربي، وفي المقابل عدم قدرتها على صوغ حداثتها للخروج من سلطة الآخر وسحره.

إن الشعرية الحداثية لم تغير كثيرا من تقاليد القراءة العربية القديمة، ولم يتراجع أمامها سلطان الذوق العام الذي شيدته البلاغة العربية القديمة، ولم تسهم إسهاما نوعيا في تقديم بديل مقنع لآفاق الانتظار الجديدة، وتحفيز القراء على الاستجابة لجمالياتها. وهذا لا يتم إلا وسط التحولات الثقافية والمعرفية والاجتماعية، وداخل مناخ يشجع على التغيير والتقدم، وهو ما نعدمه في الثقافة العربية المعاصرة إلا قليلا.

ليست هناك أسباب تهيء الطريق لهذا التغيير المأمول لتقبل الجديد، وهو أمر غير يسير أن تقتنع به الذهنية الثقافية العربية، بخلاف ما عليه الواقع في الثقافة الغربية التي انتعشت فيها نظرية التلقي. «فقد تطورت في وضع من الحياة الألمانية الأدبية والسياسية يغلب عليه طابع الصراع، ومن ثم احتلت مكانها في المجال النقدي من خلال أشكال معقدة من الحوار والجدل مع المناهج والتقاليد الأخرى، وهي لم تجد نفسها مضطرة إلى رفض الاتجاهات المنافسة بالإعلان عن تقادمها ونقصها فحسب، بل كان عليها كذلك أن تدعي لنفسها، خصوصا في مراحلها الأولى، الثورة والجدة» (٣٣)؛ وذلك ما لم تتوافر عليه الثقافة العربية المعاصرة.

إن أدب الصراع - بالمفهوم الأخلاقي - في الثقافة النقدية العربية لم يرق إلى المستوى الذي يصبح فيه فاعلا ومؤثرا ومثمرا، بل تحكمه معايير ذاتية لا صلة لها بالوعي الثقافي، والتخطيط المدروس في الغالب الأعم، لأن النظرة الأيديولوجية تغذيه أكثر مما تؤطره النظرة العلمية. لهذه الأسباب لم يستجب الوعي النقدي العربي استجابة فاعلة لراهن الأسئلة المطروحة، وظل غارقا في المشكلات الموهومة، والقضايا الهامشية المزيفة.

هل يمكن تحجيم فعل القراءة برسم تخومها؟ هذا ما فعلته المقاربات البنيوية عندما تصورت القراءة على أنها مجرد فعل لغوي، قد يضع بين يدي المتلقي أدوات إجرائية من أجل تحصيل تعليمي، ولكننا إذا حصرنا إستراتيجية القراءة في هذه الظاهرة المحدودة فإننا ننجز عددا أكبر من الثروة المعلوماتية دون القراءة، بيد أننا لا نستطيع البتة الإحاطة بفضاء الدلالة، والاقتراب منها دون فعل القراءة، فالتأويل والدلالة ثمار مشروعها، والهدف الأسمى لإستراتيجيتها.

بقي أن نتساءل عن ضرورة تحديد مفهوم القراءة بإضافة صفات لها، هذا ما نلمسه في الثقافة النقدية المعاصرة، سواء أكانت غربية أم عربية، فإذا كانت بعض هذه الصفات من قبيل الترف اللغوي، أو جريا وراء اصطناع المصطلحات البراقة التي لا تدل على معدن أصيل، بل ظاهرها يخالف باطنها، فإننا حصرنا القراءة في إحدى الصفتين اللتين تتجاوزان إطار الوصف في ذاته، لتغدو مصطلحا قادرا على تقديم مبرراته المعرفية. وعليه لا يمكن الوقوف على إشكالات نظرية القراءة دون فهم أبعادها السوسيوثقافية ومرجعيتها الفلسفية وتحديد جهازها المفاهيمي، وهذا كله يدفعنا إلى نقد خطاب الحداثة وتفكيك آلياته بوعي نقدي متبصر ومدرك بأهمية علم اجتماع المعرفة بعامة والإنسانية بخاصة.

- بول ـ لوران آسون: مدرسة فرانكفورت ـ ترجمة سعاد حرب ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ـ لبنان ـ ط١ـ ١٩٩٠.
- تيري إيجلتون: الماركسية والنقد الأدبي ـ ترجمة جابر عصفور ـ منشورات دار عيون المغربية ـ ط ٢ ـ ١٩٨٦.
- روبرت هولب: نظرية التلقي ـ ترجمة عزالدين إسماعيل ـ منشورات النادي الأدبي الثقافي بجدة، السعودية ـ ١٩٩٤.
- محمد نور الدين أفاية: الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة، نموذج هابرماس ـ أفريقيا الشرق ـ المغرب ـ ط ١ ـ ١٩٩١.
- أحمد يوسف: الشكلانيون الروس ـ مجلة كتابات معاصرة ـ بيروت ـ ع ٣٩ ـ ٢٠٠٠.
- تيري إيجلتون: الظاهراتية والهرمينوطيقا ونظرية التلقي ـ ترجمة محمد خطابي ـ مجلة علامات ـ مكناس المغرب ـ ع ٣ـ ـ السنة الأولى ـ ربيع ١٩٩٥.
- فولفجانج فيلش: هل العلم والفن متضادان؟ ـ مجلة فكر وفن ـ ألمانيا ـ ع ٥٥ ـ السنة التاسعة والعشرون ـ ١٩٩٢.
- نور ثروب فراي: تشريح النقد ـ ترجمة محيي الدين صبحي ـ دار الكتاب العربيـ ليبيا ـ ١٩٩١.
- رولان بارت: درس السيمولوجيا ـ ترجمة: عبدالسلام بن عبدالعالي ـ دار توبقال للنشر ـ الدار البيضاء، المغرب ـ ط٢ ـ ١٩٨٦
- جان بياجيه: البنيوية ـ ترجمة: عارف منيمنه وبشير أوبري ـ منشورات دار عويدات ـ لبنان ط: ٢ ـ ١٩٨٠.
- جان بول سارتر: دفاع المثقفين ـ ترجمة: جورج طرابيشي ـ دار الآداب ـ لبنان ـ ط ـ ١٩٧٣.
- تيري إيجلتون ـ نظرية الأدبـ تر. ثائر ديب، منشورات وزارة الثقافة السورية ـ دمشق ـ ١٩٩٥.
- رونيه ويليك وأوستن وارين: نظرية الأدب ـ ترجمة محيي الدين صبحي ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ لبنان ـ ط ٢ـ١٩٨١.
- Abensour Miguel , Entretiens avec le monde,philosophies, la decouverte/le monde, Paris, 1984.
- Adorno T. W.: Philosophie de la nouvelle musique, ED. Gallimard, Paris- 1962.
- Adorno T.W , Dialictique négative, Ed. Payot, Paris, 1980.
- Adorno T. W. : sur la théorie esthétique Ed. Klinckscek - 1976.
- Bertalanffy Luduing Von , Théorie générale des systemes, Trd. Jean- Benoist Chalirol, Ed. Dunod, Paris, 1993.
- Cocorda Jean Petitot , Morphogenése du sens, Ed. PUF, Paris.
- Deschênes A. J. : La comprérension et la production des textes (Monographies de psychologie): Ed.P. U. Québéc - 1988.
- DOsse, F. Histoire du structuralisme tome I - Ed. La découverte - Paris, 1991.
- Adorno T.W: philosophie de la nouvelle musique.ED.Gallimard,Paris - 1962.
- Eco Umberto , Sémiotique et philosophie du langage,Trad. Myriem Bouzaher, Ed. P.U.F, paris, 1993.
- Jauss H.R. *Pour une esthétique de la réception* - trad. Claude Maillard - Préface: Jean starobinski - Ed. Gallimard - Paris, 1978.

- Jauss, H. R. Pour une hermeneutique littéraire, Ed. Gallimard, Paris, 1982.
- Iser Wolfgang , L'acte de lecture, théorie de L'effet esthétique, Ed. Margada
- Riffaterre Michael , La production du texte, ED. Seuil, Paris, 1979.
- Todorov, Tzevtan: Poétique de la prose - Ed. Seuil - Paris, 1971.
- Préface: Jean starobinski - Ed. Gallimard - Paris, 1978.

-1 Michael Riffaterre, La production du texte, ED. Seuil, Paris, 1979,P.11.

-2 H.R. Jauss, Pour une hermeneutique littéraire, Ed. Gallimard,Paris, 1982,pp.13,14.

-3 H.R. Jauss Pour une esthétique de[aris, 1978.

-4 تيري إيجلتون، نظرية الأدب، ترجمة: ثائر ديب، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٥، ص ١٠٦.

-5 جان بول سارتر: دفاع المثقفين ـ ترجمة: جورج طرابيشي ـ دار الآداب ـ ط١ ـ ١٩٧٣.

-6 رونيه ويليك وأوستن وارين: نظرية الأدب ـ تر: محيي الدين صبحي ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ لبنان ـ ط٢ ـ ١٩٨١.

-7 هذه المباحث شكلت متن أطروحتنا التي أنجزناها ما بين جامعة مارك بلوخ للعلوم الإنسانية باستراسبورغ وجامعة وهران ـ مخطوط موجود في مكتبتي الجامعتين ولهذا لا يسمح المقام هنا للتوسع في هذه القضايا النظرية والنقدية.

-8 انظر أحمد يوسف: الشكلانيون الروس ـ مجلة كتابات معاصرة ـ بيروت ـ ع ٣٩ ـ ٢٠٠٠.

-9 انظر ستانلي هايمن: النقد الأدبي ومدارسه الحديثة ـ ترجمة: إحسان عبّاس ومحمد يوسف نجم ـ دار الثقافة ـ لبنان، ج ٢ ـ ١٩٦٠، وكذلك نقد وحقيقة لرولان بارت.

-10 أحمد يوسف: المرجعية اللسانية والخطاب النقدي ـ مقال تحت النشر بمجلة النص الجديد.

-11 انظر البنيوية ـ ترجمة: عارف منيمنه وبشير أوبري ـ منشورات دار عويدات ـ لبنان ـ ط ٢ ـ ١٩٨٠.

-12 Théorie générale des systémes, Trd. Jean - Benoist Chalirol, Ed. Dunod, Paris, 1993, P.78.

-13 Jean Petitot. Cocorda, Morphogenése du sens, Ed. PUF, Paris, 36.

-14 ينظر نور ثروب فراي: تشريح النقد ـ ترجمة: محيي الدين صبحي ـ دار الكتاب العربي ـ ليبيا ـ ١٩٩١.

-15 تيري إيجلتون: الظاهراتية والهرمينوطيقا ونظرية التلقي ـ ترجمة: محمد خطابي ـ مجلة علامات ـ مكناس ـ المغرب ـ ع ٣ ـ السنة الأولى ـ ربيع ١٩٩٥ ـ ص ١٠.

-16 كتب الروايات في بداية عهده؛ حيث جمع بين الأدب وعلم النفس والفلسفة. حضر أطروحته حول «كانط» مساهمة في تناقض ملكة الحكم الغائية ١٩٢٢، وأنشأ بمعية أ بولوك معهد الدراسات الاجتماعية. صار أستاذ كرسي «الفلسفة الاجتماعية» عام ١٩٢٩.

-17 اهتدى منذ صغره إلى فلسفة كانط، وكان مولعا بالموسيقى. التقى بهور كهايمر عام ١٩٢٢، ونهل من الجشطالتية والظاهراتية؛ وهذا ما يفسر اهتمامه بعلم الجمال، فقد حضر أطروحته «كيركجارد: بناء الجمالية». تولى رئاسة المعهد بعد وفاة هوركهايمر.

-18 Voir T.W. Adorno, Dialictique négative, Ed. Payot, Paris, 1980.

-19 بول ـ لوران آسون: مدرسة فرانكفورت ـ ترجمة: سعاد حرب ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ـ لبنان ـ ط١: ١٩٩٠ ـ ص ٣٥.

-20 انظر تيري إيجلتون: الماركسية والنقد الأدبي ـ ترجمة: جابر عصفور ـ منشورات دار عيون المغربية ـ ط ٢ ـ ١٩٨٦.

-21 Miguel Abensour, Entretiens avec le monde, 1 - philosophies, la decouverte / le monde, Paris 1984, .P.212.

-22 بول ـ لوران آسون: مدرسة فرانكفورت ـ تر: سعاد حرب ـ ص ١٠٦.

-23 المرجع السابق: ١١٤.

-24 محمد نور الدين أفاية: الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة نموذج هابرماس ـ إفريقيا الشرق

- المغرب - ط.١ - ١٩٩١ - ص ٣٣.

25- فولفجانج فيلش: هل العلم والفن متضادان؟ - مجلة فكر وفن - ألمانيا - ع ٥٥ - السنة التاسعة والعشرون - ١٩٩٢ - ص٩.

26- Voir T. Adorno: Philosophie la nouvelle musique, ED. Gallimard, Paris - 1962 - P. 130.

27- Voir T.Adorno: Sur la Théorie esthétique Ed. Klinckscek - 1976 - P.30.

28- رولان بارت: درس السيميولوجيا - ترجمة: عبدالسلام بن عبد العالي - دار توبقال للنشر - الدارالبيضاء - المغرب - ط: ٢ - ١٩٨٦.

29- شعار رفعة الطلبة في فرنسا في أثناء ثورتهم في مايو ١٩٦٨. ينظر Dosse, F. (1991) Histoire du structuralisme tome I-Ed. La découverte - Paris.

30- Umberto Eco, Sémiotique et philosophie du langage, Trad, Myriem Bouzaher, Ed, P.UF, pARIS, 1993, PP. 17,18.

31- Voir Todorov, Tzevtan: Poétique de la prose - Ed. Seuil - Paris, 1971.

32- ينظر الفصل الثاني بعنوان فهم النصوص: القارئ. من كتاب أندري جاك ديشان A.J.Dechénes: La compréhension et la production des textes (Monographies de psychologie): Ed. P.U Quebéc - 1988.

33- روبرت هولب - نظرية التلقي ترجمة: عزالدين إسماعيل - منشورات النادي الأدبي الثقافي بجدة - السعودية - ١٩٩٤ ص: ٦٢.

عالم الفكر
العدد 3 المجلد 30 يناير - مارس 2002

نقد أسطورة الديموقراطية : من دولة الإكراه إلى دولة الديموقراطية

د. عماد فوزي شُعيبي*

تمهيد

يصعب على الوعي السياسي العربي السائد أن يستملح عذوبة نقد المسائل التي لم تتحقق لديه، أو التي هي موضعُ أسطرة فكرية عنده، ذلك أن منطق التفكيك أو منطق توصيف الواقع كما هو، من دون إضافات الرغبوية أو التأمل الأخلاقي، ليس من المناهج المُعتادة في الوعي العربي، ولعل الأخطر يكمن في أن هذا الوعي المصاب بلوثة التآمرية والمنطق البوليسي يعتبر كل نقد للديموقراطية أو لأي مشروع سياسي أو فكري بمنزلة نيل مؤامراوي أو سلطوي...إلخ من المشروع بأسره.

إن عقلنا السياسي والثقافي السائد منذ قرن تقريبا لا يستطيع أن يقبل لغة التفكيك التي تقوم على تفكيك المشاريع البديلة؛ لأن الشك يذهب باليقين، والأفكار الكبرى والمشاريع السياسية والفكرية الجذرية تحتاج دائما إلى أكبر قدر من القناعة والإيمان، وأقل قدر من التفكير والشك؛ لأنها تحمل سمة التعبئة، وهذا ضروري بطبيعة الأحوال، لكنه ليس معرفيا!

إن وظيفة المعرفي الشك: الشك الذي يبحث عن الأقصى في المعرفة، وليس الشك بالمعنى الوسواسي، أو لمجرد الانتقاد بطريقة خالف تُعرف، ومن هنا تتأتى ضرورة تفكيك مشاريعنا التي نطرح منذ زمن، كي نصل بها إلى وعي واقعي مُطابق للواقع وأكثر عمقا.

(*) أستاذ الإبستمولوجيا بجامعة دمشق.

وليس من الضروري أن يكرر المرء منا، لنيل شهادة حسن قراءة من الآخر! أو حسن سلوك، أنه مع الديموقراطية أو ضد الفساد أو يدعم المجتمع المدني، ذلك أن المعرفي لا يحتاج إلى أكثر من أن يُقدِّم نفسه كما هو، صادما للوعي السائد. ولسنا بحاجة إلى التأكيد مجددا على أن المعرفة لا توضع بين ثنائية إمّا ... وإما المانوية التعبوية اللا ديموقراطية عبر أكثر من خمسين عاما قد انتهى إلى ما نعرف اليوم؟ إذن، المطلوب اليوم ليس أن نبيع شعارات لمجرد أنها نقية، المطلوب أن نعرف إيجابيات مشاريعنا وسلبياتها، نعرف الإيجابيات كي ندعّمها ونعرف السلبيات لنتجاوزها ونؤهل القدوم على أرضيّة سليمة.

خلال خمسين سنة كان الفكر العربي يُركّز على الإيجابيات إلى درجة الأسطرة، وغيّب السلبيات أو غُيّبت عنه، في موضوع الديموقراطية، قصدا أو بحسن نيّة. والبحث الذي بين أيدينا يدّعي أنه انتقل إلى الضفة الأخرى من النقد، أي إلى تسجيل سلبيات أسطورة الديموقراطية؛ النقد الذي هو بناء على البناء وليس لعنا لكل شيء.

نحن ننظر في السلبيات لأننا نرفض الوسائد الفكرية المريحة للرؤوس، كما كل الأيديولوجيات. وظيفتنا أن نستفز الراحة في الرؤوس ونبعث القلق؛ لأن الاسترخاء يُولِّد الاسترخاء، والوسادة تذهب إلى النوم. إن مشروعية بحثنا أنه لا يحمل صفة التسييس ولا صفة التعبئة؛ فلسنا بصدد مشروع فكري سياسي تعبوي، لأننا نُدرك أن المعرفي؛ لأنه غير أيديولوجي بمعنى الوهم التكامل، ليس شعبيا، ولن يكون.

نحن أكثر ما نتمناه أن نجد قارئا! يقبل بتحريك مستنقع الساكن من المعرفة والأيديولوجيات والمسلمات؛ ذلك أن أفضل مشروع فكري هو عتبة على طريق المعرفة، وعليه فإن وظيفة هذا البحث أنه يقدّم توصيفا للواقع، وليس تبنيا له، ولا يدافع عن دولة الإكراه ضد دولة الديموقراطية؛ لأن لا هدف سياسيا له، ولأن ليس ثمة من عاقل يرفض الديموقراطية، وذروة ما يريده الوعي.

الدولة الإكراه

على الرغم من أن مفردة الإكراه تقع موقعا سيئا على مسامع المواطن العربي، وخصوصا المثقفين، إلا أن إخراج الرؤوس من الواقع، باعتباره خيارا منهجيا وعقلانيا، يستدعي الاعتراف باعتباره يفرض نفسه علينا سواء أقبلنا به أم لم نقبل.

إن من المثالب التي أتت بها تجربة عصر الأنوار أنها أقامت «العقل النقدي» على الماضي والحاضر بمقاييس عصرها، ولعل الحق يكمن في النقد الذي وجهه هردر ومن ثم هيجل، عندما رأيا: «أن من الخطأ النقد من قاعدة زمنية وفكرية مختلفة».

وقد جاء النفي الهيجلي باعتباره تحققا وتجاوزا معا، ليؤكد لنا على أهمية استنباط ما سوف ندعوه منهجيا: «التمثل»[1].

ونعني بالتمثل ذلك المنهج الذي يستجيب استجابة بالمعنى الفيزيائي للواقع، فيعيشه داخليا دون إحكام الرغبات والمشاعر والنقد المسبق، ويضع حسابات ذلك الواقع التاريخي في سياقها ليكشف عما إذا كان بالإمكان أفضل مما كان، أي أن يكون الموقف النقدي متأتيا من (هضم) التجربة السائدة واستيعابها باعتبارها ضرورة بالمعنى التاريخي، وباعتبار ما يحدث في الواقع إنما تستوجبه طبيعة الأشياء أو روح العصر[2]؛ التي يجب أن تدرك ويدرك أن من الضرورة الانصياع لها، فلكي تطيعنا الطبيعة يجب أن نطيعها.

ولكي لا يذهب البعض في اتهامنا بأننا قد غالينا كثيرا في إبراز دور السياق أو الروح أو الواقع على حساب دورة الإرادة: فإننا يجب أن نذكّر الإراديين كم هي مثلومة تجربة النقد الإرادي أو الفعل الإرادي في التاريخ، ونذكر أن إرادية ماركس نفسه كانت محدودة عندما أكد أن مهمة الإرادي هي تقصير فترة الحمل وتخفيف آلام الولادة، وهذا ما نقبله جزئيا من ماركس، لكننا نريد أن نضع التمثل قبل الإرادة، لأن في التمثل فهما لا يمكن للإرادة أن تعمل من دونه.

وهنا نقول إن أي فعل سياسي لا يمكن أن يكون فعلا حقيقيا من دون الدولة، على اعتبار أن الدولة هي مآل مؤسسي، لم تستطع التجارب والأفكار، محلّقة كانت أم واقعية أو شبه واقعية، أن تتجاوزها؛ حتى أن الوهم الماركسي بزوال الدولة مع زوال الصراع الطبقي، قد تم توسطه بدولة تمثّل ديكتاتورية البروليتارية.

لكن كل دولة هي في الحقيقة محتكر الإكراه، وهي تعريفا محتكر العنف، لأن أي دولة لابد أن تمنع العنف الاجتماعي والسياسي، وتمارسه بأشكال متنوعة تبدأ بالإكراه السياسي والاجتماعي المباشر (الإكراه)، أو غير المباشر (الضبط)، كما تقوم بالإكراه الاقتصادي، ما دامت تعبر عن مصالح اقتصادية لفئة معينة. وعليه فإن لا دولة من دون سلطة ولا سلطة من دون تسلط؛ لكن الإكراه هو الشكل البدئي (ولنقل البدائي)، وكلما تطورت آليات عمل الدولة انتقلت من الإكراه المباشر إلى ذاك غير المباشر.

وتبقى سمة الإكراه سمة غالبة على الدولة حتى في نموذجها الذي سندعوه بدولة ـ القانون؛ إذ إن القانون ـ كما هو معروف ـ يُقسَّم في بعض أقسامه إلى قسمين: الأول القانون المدني وفيه تتوسط الدولة بين المتنازعين، وهذا شكل من موروث التطور إلى دولة ـ القانون، والثاني هو القانون الجزائي، وفيه تحتفظ الدولة بالحق العام؛ فحتى لو أسقط المتنازعون حقوقهم، فإن للدولة حقا إكراهيا، هو الحق العام.

ومن المهم التأكيد هنا على أن سمة الإكراه تبقى في لُبِّ بنية الدولة، ومن الوهم، كل الوهم، أن يتصور المرء أن أي نظام سياسي يخلو من الإكراه: إذ إن هنالك الكثير من الأمثلة التي تؤكد

أن الإكراه المضمر تحت الرماد في الدول الديموقراطية ذات الإرث القانوني، سرعان ما ينبعث كالمارد عندما تتهدد الدولة، ولعل من القمع العلني الذي تعرضت له حركة الطلاب في أوروبا، خصوصا فرنسا العام ١٩٦٨، ما يؤكد كيف أن الدولة الديموقراطية سرعان ما تكشر عن أنيابها الإكراهية إذا لم تفلح الضبط، أو إذا هددت الحرية... الدولة.

ولهذا فإن تمثل واقع الدولة وصُلبية الإكراه في بنيتها، سيساعد على فهم كيفية التعامل مع هذا الإكراه، دون عصاب لفظي! وبالتالي يمكن اجتراح الوسائل الواقعية الممكنة للتحول من الإكراه إلى الضبط، ومن العنف إلى القانون بدلا من التباكي والنواح على واقع الإكراه واستبداله الذهني الرغبوي باللادولة، أو بدولة غير إكراهية البتة.

إن من مميزات مجتمعاتنا العربية أنها مجتمعات غير حداثية، بل ما قبل حداثية؛ الأمر الذي يجعلها تحول الحرية إلى قيمة كونية! بل وتبالغ في أهميتها دون أن تدرك أنها مشكلة فلسفية ووجودية لا حل لها، وأن الديموقراطية شيء والحرية شيء آخر. مما يجعل الحرية، وعلى مستوى ضيق، أحد تجليات النظام الديموقراطي، لكنها حرية مشروطة بالدولة والنظام الاقتصادي والعلاقات الدولية والإقليمية السائدة، وما يسمى بالأمن القومي[٣].

من خلال مراجعة عميقة للنظريات المعروفة عن الدولة ونشأتها وتأسيسها، نلاحظ أن أرسطو عرف الدولة ككائن معطى بشكل طبيعي، ولم يعرف شكلا آخر من أشكال التنظيم الاجتماعي، بمعنى أن التفكير في الدولة لاحق على تأسيسها، حتى أنها قد غدت بمنزلة بدهية في التفكير السياسي لفترات طويلة من الزمن، ولكن الكشوف الجغرافية قد بينت أن هنالك شعوبا[٤] على سطح الأرض لا تعرف الدولة، بل تعيش في مجتمعات يمكن تسميتها مستقرات قروية وفي مجموعات قبائل.

ولا يمكن بحال من الأحوال أن نقبل ما يراه عالم الاجتماع الأمريكي ليستر، ف.وورد، من أن الدولة هي نتاج استعمال عبقري للذهن البشري، أو أنها ظاهرة عظيمة أنتجها عقل واحد، أو عقول قليلة متعاونة معه.

كما أن النظريات الإرادية الاختيارية في تشكيل الدولة، كتلك التي عرفناها عند جان جاك روسو، لم تكن أكثر من محاولة لصياغة الانتقال من الإكراه إلى الضبط، ومن دولة الإكراه إلى دولة القانون، بمعنى أن نظرية العقد الاجتماعي هي لاحقة على تأسيس الدولة، وأن مجرد استخدامها باعتبارها تحليلا تاريخيا لتشكل الدولة، لا يشكل أكثر من طرفة تاريخية.

كذا، فإن النظرية الإرادية الميكانيكية، التي ترى أن ابتداع الزراعة قد جلب معه الفائض في الإنتاج، مما مكن من الانصراف إلى العمل المهني اليدوي ونشوء تقسيم العمل الذي أسفر بتخصصه المهني عن نشوء وحدات اجتماعية مستقلة التأمت تلقائيا وتدريجيا فيما يدعى الدولة؛ هذه النظرية التي دعا إليها عالم الآثار البريطاني جوردون تشايلد[٥] بتأسيس متميز على الماركسية تتعرض اليوم لنقد شديد، إذ إن ابتداع الزراعة لم يجلب معه تلقائيا الفائض، فهنود

الأمازون - على سبيل المثال - تقريبا، يعملون في الزراعة، لكنهم على الرغم من ذلك لم يكونوا ينتجون فائضا، وقد بدأت بعض قبائلهم، منذ زمن ليس بالبعيد، تنتج فائضا فعلا؛ استجابة لطلب المستوطنين الأوروبيين الجدد. لقد زرعت هذه القبائل نبات المانيوك بكميات كبيرة لأسباب تجارية تبادلية، وقد حدث الفائض المتوقع. إن واقعة كهذه تظهر أنه كان بوسع هؤلاء، من الناحية التقنية البحتة، أن ينتجوا فائضا، لكن ما كان ينقصهم هو تلك الميكانزمات الاجتماعية الضرورية التي تشكل حاثّا دافعا لاستعمال الوسائل المذكورة[٦].

ثم إن هناك نظرية أخرى إرادية لنشأة الدولة هي (فرضية الري لكارل فيتفوجل) وأنا أفهمها على النحو التالي: في بعض النواحي الجافة أو شبه الجافة من الأرض، حيث يضطر الفلاحون إلى بذل جهود ضخمة من أجل الحصول على نتائج متواضعة باستخدام وسائل ري غير متطورة وغير كافية، وجدت مجموعات منهم، في مجال زمني معين، أنه من مصلحة الجميع التنازل عن بعض الحريات الفردية لمصلحة تكوين وحدات سياسية كبيرة من هذه المجموعات المتناثرة، تكون قادرة على تطوير نظام فعال للري يجعل العمل الزراعي سهلا نسبيا، وذا نتائج أفضل على مستوى المحصول. والجماعات التي قامت بإنشاء نظام الري المعقد ذاك وإدارته، هي التي أنشأت الدولة. بيد أن فرضية فيتفوجل هذه واجهت أخيرا صعوبات حالت دون التسليم بها؛ إذ أظهرت البحوث الأثرية في ثلاث جهات اتخذها فيتفوجل شواهد على فرضيته المائية (هي بلاد ما بين النهرين، والصين والمكسيك) أن الدولة ظهرت فيها قبل التفكير في نظام معقد ومتطور للري، لذلك أمكن القول: إن «نظام الري» لم يلعب ذلك الدور الكبير الذي ينسبه له فيتفوجل في مجال نشأة الدولة.

إن هذه النظرية في نشأة الدولة، والنظريات الإرادية المشابهة، تقف عاجزة أمام مسألة أساسية في هذا المجال: إنها مسألة العنف. فمن الثابت - تاريخيا - عجز الوحدات السياسية الصغيرة المستقلة عن رؤية مسوغات معقولة للتخلي عن حريتها والخضوع لسلطة مركزية. لقد كان هناك دائما قسر خارجي مرغم في مجال التوحد والتضخم السياسي، ونستطيع مراقبة ظاهرة «الإرغام» هذه عبر التاريخ من الوحدات القروية الصغيرة، وحتى الإمبراطوريات الكبيرة، ويمكن لنا أن نلحظ ذلك عبر التاريخ كله من دون استثناء واحد؛ ولذا يكون علينا أن نعرض عن الفرضيات الإرادية في ظهور الدولة باحثين عن نقطة بداية أخرى»[٧].

لقد أظهرت الدراسات التاريخية التي عرضها كانبرو أن النظريات التي تعتمد فرضية القسر والعنف، أساسا لنشأة الدولة هي أكثر إقناعا وثباتا على المحك التاريخي والأثري، خصوصا الحرب التي شكلت - باعتراف الكثيرين - محورا لتشكيل التاريخ، فقبل خمسة وعشرين قرنا قال هيرقليطس إن الحرب هي أم الأشياء كلها، وقبل أقل من قرن من الزمان درس هربرت سبنسر بشكل عملي وتفصيلي في نشأة الدولة، كذلك فعل لودفيج جومبلوفيتز، وجوستاف راتسينهوفر، وكذا فعل فرانتز أوبنهايمر.

لقد لعب الإكراه أو العنف، كأشد أنواع الإكراه تجليا دورا أساسيا في ظهور الدولة، وهذا ما قدمته لنا المواد التاريخية والأثرية التي تشكل الدلائل على الحضور الظاهر للحرب والعنف في المراحل المبكرة لنشأة الدولة في بلاد ما بين النهرين ومصر والهند واليابان واليونان وروما وأوروبا الشمالية وأواسط أفريقيا ووسط أمريكا والبيرو و كولومبيا. حتى أن إدوارد جينكز قد برهن على أن كل الوحدات السياسية ذات المنحى الحديث لنشأتها لنصر أو حرب في معركة ما، كذلك برهن جان فانسينانس على أن ظهور الدولة بعد الأخرى في أواسط أفريقيا قد تم بطريقة العنف والقسر. وإذا كان بعض الأنثروبولوجيين قد تخيلوا أن شعب المايا القديم قد أنشأ دولا بغير عنف، إلا أن الرسوم الصخرية التي وجدت في بوبو نامباك، قد أكدت على المشاهد الحربية وشغف المايا بتعذيب أسراهم، كما لاحظ ميخائيل كو أن جماعات المايا الكلاسيكية كانت تهوى العنف والحرب(٨).

إذن فالإكراه جزء بنيوي من تركيبة أي دولة وفي نشأتها الأولى، وعلى خلاف ما تقول به الماركسية فإننا نتبنى رأي مارسيل جوشييه في بحثه حول«أصول الدولة»، الذي يعتبر فيه أن الانقسام الاجتماعي ليس محصلة لضرورة مادية اقتضاها نمو المجتمعات في لحظة معينة من تاريخها، ففي البدء كان الانقسام؛ ذلك أن الواقعة الاجتماعية لم تتشكل إلا من خلال انبثاق حيز سلطوي قام على الانفصال.

وهذا التصور يضع حدا لما ساد من رؤية عن الدولة، تعتبر أن نشوءها قد نشأ عن تقسيم العمل الاجتماعي القاضي بنشوء جهاز متخصص لإدارة شؤون المجتمع، كما يضع حدا للتصور الماركسي الذي يحلل وظيفة الدولة من منظور اقتصادي صرف(٩).

ولابد أن نتفق هنا مع بيار كلاستر، الذي اعتبر أن الاغتراب سياسي قبل أن يكون اقتصاديا، وأن انبثاق الدولة هو الذي يحدد ظهور الطبقات. الأمر الذي يكشف مدى الوهم في تصور اجتماع بشري من دون سلطة.

لقد عرفت التجربة السياسية الإنسانية الإكراه مع كل تحولاتها، إذ بدأت بالنموذج العسكري المتمحور حول شخص الملك أو الفرعون.

وشكّل الحكم المطلق والكهنوت النموذج الأول المنظم في الإكراه، فيما جعل وجود الكنيسة شكل ضمانة أولى للإكراه، لكنه انتقل خطوة إلى الأمام في القرون (من ١١ إلى ١٣) عندما أصبح دنيويا، مما أدى إلى رفع سمة القداسة عنه وجعله مادة للنقد وللتجاوز أيضا، فغدا مشخصا بعد أن كان علويا متعاليا.

عصاب الكلمات هو الذي يدفع كل الذين يتناولون موضوع الإكراه بشاعرية أو مواقف ذاتية. لكن هؤلاء - وهنا مفارقة مبكية - هم الذين يتنادون بالموضوعية، كأن ليس من الموضوعية أن يصف المرء الواقع، أو ليس من الموضوعية (بالمعنى الواسع) أن يتم تحليل

ملموس لواقع ملموس. يكفي أن تقول عند العربي: (إكراه)، حتى يستدعي كل مخزونه الواعي واللاواعي من كراهية المصطلح إلى الحد الذي يجعل الوعي أسيرا لرد الفعل النفسي.

من هنا تتأتى (ضرورة) الإكراه؛ الضرورة بالمعنى الفلسفي، وهي الضرورة التي يفرزها الواقع في سياق تحققه دون أن يعير، أي الواقع، أي اهتمام برأينا به، فنحن لاحقون على الواقع، لا نؤثر فيه بقدر ما نصفه ونضع بناء على وصفنا له (مشاريع) للتعامل معه.

لا يعني في هذا السياق أنك عندما تصف الواقع أنك تتبناه (بالمطلق)، لكن شرط التجاوز هو الاعتراف، والانصياع للشروط السائدة، ومن ثم التحايل عليها لتجاوزها. فلا تجاوز بالمعارضة لمجرد المعارضة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بإنكار الشرط الذي أنتج الواقعة. إن كابوس الوعي البائس للمثقفين العرب أنهم ينقدون واقع الإكراه باعتباره مرذولا، ولا يعترفون أنه (واقع) بقدر ما هو (ضرورة). فلو لم يكن واقعا لما وجدوا أنفسهم تحت وطأته، ولو لم يكن ضرورة لما كان واقعا. إن الوقائع لا تسألنا رأينا فيها لكنها تطلب منا الانصياع لها كي نتجاوزها من الداخل. هنا لابد من التأكيد على أن التجاوز من الخارج وهم. نعم، فإن تجاوز الواقع يعني أن نكون في بناه وفي سياق حراكه الداخلي، والدليل على ذلك أن كل الصراخ والعويل والمعاناة التي دفع البشر ثمنها غاليا في نقد الإكراه في صوره المختلفة، لم يدفع هذا الإكراه للتحول من شكله المباشر إلى شكله غير المباشر، إلا عندما جاءت شروط داخلية أو خارجية أو كلاهما لاستحداث هذا التغير، وبقدر ما تتضخم الذات (الثقافوية) بقدر ما يندفع المثقفون (للتجريد) المرضي، بحيث يتوهمون أن التغير قد تم كحصيلة (لنضالات) الذين تجاوزوا الإكراه خارجيا، أي، للنقاقين الذين (زنّوا) على حكامهم كي يدفعوهم إلى الديموقراطية... والغريب في الأمر أن التضخم يتحول إلى تنظير وإلى دعوات وإلى إثبات أحزاب... تمتهن الديموقراطية ودعوات الحرية وتتخيل أنها تستطيع أن تفعل في الواقع ما تريده دون الدخول في موازين قوى هذا الواقع، أي في (ضرورة) هذا الواقع.

والأغرب هنا، أن من الذين يدافعون عن الحرية، تنظيرا مضادا للحرية، الماركسيين، الذين ينسون أن ماركس ذاته هو الذي قال: «من الأفضل الذهاب مباشرة إلى الواقع بدلا من الاكتفاء بتخيله»، وهو الذي قال: «يتعين علينا أن نخرج رؤوسنا من الواقع لا أن نخرج الواقع من رؤوسنا»، وهو الذي قال: «إن العنف قاطرات التاريخ»، وهو الذي برر ببرود كامل الاستعمار[10]؛ باعتباره تحضيرا للشعوب الإقطاعية،...إلخ. وكأن على ماركس أن يقول ما يريد، وعلى الماركسيين أن يتخيلوا الواقع (المضاد) دون الاعتراف بضرورات الواقع المعيش، لقد أكل الواقع المتخيل الواقع المعيش.

ولعل من المفارقة هنا أنه مع شخصنة الإكراه دنيويا، فإن ذلك قد ساعد على دخول مرحلة «القانون»، لأن القوانين لم تعد قوانين الله المتجسدة في الكنيسة، (وهنا لابد من التنويه إلى دور الكنيسة في تحويل الناس المنفلتين إلى مضبوطين، وهو دور إكراهي بارز في التجربة الأوروبية)،

ونلاحظ هنا أنه ومنذ القرن (الثاني عشر) كانت الأنظمة قد أنشأت (بالتدريج حتى القرن السابع عشر) الأجهزة الإدارية والقانونية وأقامت قاعدة الموظفين القانونيين؛ الإكليريك، ثم العلمانيين من الطبقة الوسطى والارستقراطية، ومن الجنود والمرتزقة والمفكرين السياسيين، ومن ثم من عموم الطبقة الوسطى، وهذا ما انبرى بدوره لتكون الدولة - الإكراه طريقا إلى الدولة - القانون والدولة - المؤسسات، وهذا السياق الثلاثي مترابط إلى حد كبير فلا يجوز اعتباره سياقا ثلاثيا منفصلا، وهو سياق مترابط متمفصل إلى حد كبير، لكن السمة الغالبة هي سمة الإكراه في المرحلة الأولى، أما سمة القانون أو المؤسسات فتأتي مع تراجع حدة الإكراه لمصلحة الضبط.

وهنا لابد أن ننوه إلى أن (آلان تورين) لا يخطئ عندما يعتبر أن الدول التي حكمتها أسر مالكة تحولت إلى ديموقراطيات، لأنها اعترفت وتوغلت في المزج بين المركزية والاعتراف بالتنوع. كما يؤكد أرنست رونان أن الأسرة المالكة (الكابسيان) قد جعلت فرنسا طيلة ٨٠٠ عام على ما هي عليه اليوم، إذ إن التماهي بين مصلحة الملك أو (العائلة) ومصلحة الشعب - كما حدث في بريطانيا (تيودور)، وفرنسا (الباربون)، وأسبانيا (الهابسبورج)، والسويد (الغازاس)، والبرتغال (الافيزيس) قد جعل تنظيم حقوق الخلافة نوعا من تنظيم استقرار الدولة، وبناء مفهوم السيادة التي حددها بودين العام ١٥٧٦ بأنها سلطة الدولة المطلقة والدائمة، وقد ساهم في إنجاز مرحلة من أهم مراحل دولة الإكراه (بعد الضبط المباشر، وإقامة السيادة والاستقرار، وزرع جنين القوانين والمؤسسات)، التحول في القرن السابع عشر من الأيديولوجية الملكية إلى الأوليجارشية التي ربطت سلطة الملك بالله؛ مما انعكس توسعها في السلطة السياسية وإضافة إمكانات اقتصادية خلقت دعائم أقوى لسلطة الدولة. وعليه فإننا نتفق هنا مع تارد بأن (التعاقد) لم يكن الرابطةالأولى، بين الإرادات الإنسانية، في تشكيل الدولة الحديثة، بل كان الافتتان بقائد مشهور هو الأساس. وقد ترافق مع زرع الدولة التي اتسمت بسمة الإكراه آنذاك القيام بعدد من الإجراءات القانونية، وذلك منذ القرن (السادس عشر)؛ تمثلت بإلغاء اللاتينية وترسيخ قوانين العلاقات مع الأفراد.

وهنا يجب التأكيد على أن الثالوث (المقدس) لقيام الدول المتطورة، وهو:

دولة الإكراه ← دولة القانون ← → دولة المؤسسات

لم يكن مسارا متقطعا أو منفصلا وفق رؤية ميكانيكية للمراحل قط، لكنه كان مترابطا كثالوث (ضروري) لقيام أي (دولة) بالمعنى الحديث للكلمة،لكن سمة كل مرحلة كانت إما بغلبة الإكراه، وإما ببروز القوانين بدخول لعبة المؤسسات. لكن أحدا لا يمكن أن يتصور - بسذاجة - أن هنالك تقسيما مرحليا للدولة في سيرورة تطورها. (والسمة) لا تلغي توافر العناصر المختلفة، وهي تشير أي (السمة) إلى الغالب في السلوك السياسي، وإلى بؤرة الاهتمامات التي تتقاسمها التيارات والعمليات السياسية.

إن إبراز بعض المفكرين (الموضوعيين) أن «العنف كان قافلة التاريخ»، يشير بوضوح إلى دولة ـ الإكراه في عملية تطور الدولة، حتى أن وجودية ـ ماركسية كـ «سيمون دوبوفوار» تقول: «من السخف معارضة محرر ما بأنه يعني الجريمة والاستبداد، ذلك أنه من دونهما لا يمكن تحرير الإنسان... إننا لا نستطيع أن نتجنب ذلك الجدل الذي يذهب من الحرية إلى الحرية عن طريق الديكتاتورية والاستبداد».

إن هذا القول يدعو إلى الإكراه، لكنه يتمثله[11]، ويقرأه قراءة واقعية، الأمر الذي يجعلنا نقول سلفا: إنه لن يكون مقبولا الأخذ به من أولئك الذين يحلمون بانتقال عجائبي، أو الذين يرون بين السطور السابقة عملية تبرير لفكرة المستبد المستنير، أو لمطلق فكرة الاستبداد، إذ إن الأمر لا يعدو أن يكون توصيفا لواقع هو عمليا منجز بالفعل، فنحن هنا لا ندعو إلى دولة ـ الإكراه، لكننا نفسرها، وهي قد تحققت فعليا، والمطلوب الارتقاء بها بدلا من لعنها.

إن تشكل الدولة، في صورتها الأولية، لا يكون إلا عبر سلطات تبلور وحدة المجتمع السياسي القومي، وتدافع عنها ضد المخاطر والمشكلات الخارجية والداخلية، كما تعنى بها أيضا من حيث ماضيها ومستقبلها، ومن حيث استمراريتها التاريخية، والحفاظ والدفاع عن الذاكرة الجماعية، وإقامة عنصر (القوة) باعتباره مرجعا للوجود وأداة له في آن في مرحلة الدولة ـ الإكراه بالذات.

إن دور دولة الإكراه يتلخص في إقامة (القوة) داخلا وخارجا، أي في إحاطة المواطنين وضبطهم، وفي رسم حدود الدولة بالمعنى القومي، وفي تأهيل البنية الاقتصادية التحتية، وكان البعد الأخير له محذور مهم؛ ذلك أن الدول التي مارست فيها الدولة، لا الطبقة الحاكمة، التحديث الاقتصادي والتدخل التوازني فيما بين التراتبيات المجتمعية هي التي ظلت فيها الديموقراطية ضعيفة وطفت عليها الحركات الثورية (كما حدث في أمريكا اللاتينية مثلا)، بمعنى أن دور دولة الإكراه يجب ألا يغالي في التدخل الاقتصادي خارج حدود تهيئة البنى التحتية، وإلا فإن هذه الدولة ستفقد القدرة على الانتقال إلى المؤسسات، وبالتالي إلى الديموقراطية (باعتبار أن أساس الأخيرة الاقتصادي يكمن في اقتصاد السوق)، فالإكراه بمعناه الضابط اجتماعيا هو وظيفة صلبيّة لدولة الإكراه، أما الإكراه الاقتصادي فهو الذي يمهد لارتكاس دولة ـ الإكراه إلى دولة عصابات اقتصادية خلف واجهة سياسية، وهو أمر يحيل دولة الإكراه إلى مادة بين المافيا عند أي انتقال سريع إلى الديموقراطية، وهو ما حدث فعليا في تركيا وفي دول الاتحاد السوفييتي السابق، وتحديدا روسيا الحالية، حيث تشكل المافيا الشكل الأكثر حقيقة بالمقارنة مع تسلط عصاباتي كانت تمارسه رموز الدولة الإكراهية.

ويجب أن ندرك هنا أن الغلو في دور دولة الإكراه كارثي على الدولة نفسها، ولم يعد مقبولا التغاضي عنه في سياق حركة كرة الثلج (الديموقراطية) التي تحاول أن تكيف العالم على هوية

(الديموقراطية) السياسية بعد نشوء تباشير النظام العالمي الجديد، بعد أن كيفنا نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية على هوية (الدولة) كهوية سياسية، وتمت عملية تعميمها ببطء وهدوء منذ ١٩٤٥ وحتى مطلع السبعينيات، حيث تم القضاء على فلول القوى المنفلتة من عقالها، ذلك أن هذا الغلو يعرض هذه الدولة إلى العقوبات الدولية في سياق أخطاء تأتي في سياق المبالغة في دور الإكراه، أو إلى تكبيلها بحيث تفقد دور الإكراه فتضيّع الإرث الأولي لقيام الدولة وترتكس فيما بعد إلى ما يشبه نقطة الصفر.

وإذا لاحظنا أن البعض يرى أن دولة الإكراه قد وصلت إلى مرحلة اعتداء السلطة على الدولة[١٢]، فإننا نرى أن هذا الاعتداء هو مؤشر من مؤشرات استنفاد دولة ـ الإكراه لأغراضها، وبالتالي البدء في عملية نهش ذاتها، على الرغم من أن علينا ألا نقلل من أهمية أن كل دولة في بناها التشكيلية الأساسية (سلطة)، ولا سلطة من دون تسلط. ولكن تسمية البعض بشيء من الدقة، اعتداء السلطة على الدولة، يجب أن تكون دقيقة، فلا يجب اعتبار ضبط الناس سلطويا ونعت علاقات صارمة في إطار مواجهة عدو خارجي، أو تخطيط حدود الدولة، بما يمكن اعتباره اعتداء من السلطة على الدولة؛ لأن هذا الفعل هو بالأصل جزء من سياق دولة الإكراه، لكن الغلو فيه إلى حد اعتقال شعب بأكمله إنما يعكس أن دولة الإكراه (بسمة الإكراه الغالبة) يجب أن تحدث انتقالا ضروريا نحو مرحلة أرقى، وإلا فإنها ستلغي إرثها لترتكس إلى ما قبل الدولة، ذلك أن هذا الانتقال هو الوسيلة الوحيدة لصيانة إرث (الدولة)، وإدخالها مسار التطور.

ومن الواجب التنبيه على أن عناصر القوى الداخلية في دولة الإكراه إذا وصلت إلى حد التشابك والتعقيد، ما يجعلها (مراكز قوى)، بدلا من أن تكون (موازين قوى)، فإن هذا الوضع سيؤول إلى عدم وجود خيار للتحول إلا التحول العنيف نحو سمة الدولة الأعلى. ولكن كلما بقيت هذه القوة في حدود (الموازين) ولم تشكل مراكز، كان بالإمكان إحداث انتقال سلمي؛ حيث إن التحول العنيف قد يؤدي إلى ارتكاس عن جوهر الدولة، وبالتالي إلى التذرير السياسي والاجتماعي، المتمثل في الحروب الداخلية الأهلية والإثنية والدينية والطائفية... أو إلى التذرير الأمني والاقتصادي الذي تعيشه المجتمعات المحكومة، وفي كل الأحوال سيكون على هذه الدولة أن تعيد تبني بعض وظائف دولة الإكراه من جديد، (إن لم نقل أنها قد تعيد بناءها في لحظة تاريخية تعود بها إلى نقطة الصفر، وقد تتبنى في هذا السياق نماذج فاشية أو قومية متعصبة، أو ما قبل قومية متطرفة لإنجاز هذا الدور). وفي كل الأحوال فإن الانتقال السلمي ضروري جدا للمحافظة على استمرارية سياق الدولة وتثميرها لاحقا باتجاه الديموقراطية، الأمر الذي يتطلب دائما من الدولة الإكراه أن تكون دولة بلا مراكز قوى، أي أن تبقى في حدود موازين القوى القابلة للتبديل دون إحداث اهتزاز شديد في استقرار النظام

(حيث الاستقرار هو واجب دولة الإكراه الأول). ولعل في كاريزما الدولة ما يشكل ضمانة عدم تحول (الموازين) إلى (مراكز)، ذلك أن مركز الثقل يبتلع التوازن، ويحيل المراكز إلى موازين توازنية مؤقتة.

وهنا لابد من التنويه إلى أن الدور الكاريزمي بقدر ما هو ضمانة لمرحلة أفضل لاحقا،بقدر ما يشكل خطر ارتكاسة إذا تحولت الكاريزما إلى لاعقلانية سياسية، أو إلى ضرب من(نيرونية) معاصرة، أو إن هي أصرت على عدم الانتقال في لحظة استنفاد مهام الدولة - الإكراه لأغراضها. فتحولت من كاريزما أومشروع كاريزما إلى استبداد ديكتاتوري خارج سياق التاريخ.

إن التخوم ليست ذات سياق (خطي)[12]، قد يتصور البعض، ونحن نحذر من أن يتخيل القارئ، أننا نقدم تحليلا أو وصفة على شكل آلية قانونية، بل نصر على أننا نوصف واقعا دون السعي إلى استخلاص نتائج قانونية، بل قد يبدو الأمر لنا، بمنزلة تفكير بصوت عال. وتغريد سياسي خارج السرب القانوني الناموسي في علم الاجتماع السياسي، على اعتبار أن فكرة القانون الاجتماعي أو السياسي منسوفة لدينا، إبستمولوجيّا، نعرف مدى مخاطر العلم الناموسي في حقول الاجتماع والسياسة والنفس والتاريخ..إلخ، وعليه فإن التوصيف يعني وضع إحداثيات الواقع واحتمالاته المختلفة. صحيح أن في بعض التوصيف، لكنه تبنٍ للواقع باعتباره واقعا يجب تمثله قبل نقده والانتقال به في أسلم اتجاه، بدلا من الإغراق في نقده.

إننا نقول إن الانتقال إلى الديموقراطية هو أمر ضروري، وربما، كما قلنا سابقا، سيأتي ضمن عملية الديموقراطية كهوية سياسية معولمة، لكن الانتقال يجب أن يكون في سياق التطور بالدولة وليس بالإطاحة بها، ويتعين أن يتم المرور، أو الاكتفاء - على الأقل - بمضمون مراحل دولة القانون ودولة المؤسسات قبل الشروع في دخول الديموقراطية كمشروع سياسي. هنا نحذر من أن الديموقراطية هي مشروع سياسي وليست مجرد فعل (حرية) كما يتوهم كل الناس العاديين وجل المثقفين، إنها (نظام سياسي) كأي نظام سياسي آخر، يجب أن يأتي على حامله (سياسية) وهي هنا الدولة... وليست الحرية....، ففكرة الحرية لا تتضمن البعد الديموقراطي باعتباره، كما سنرى، يشترط النظام بالمعنى السياسي والتمثيل وفكرة المواطنية.

مساوئ الديموقراطية

مستقبل وهم :

من الصعب أن يقدر القارئ (العادي) كيف يسوغ مثقف لنفسه التحدث عن مساوئ الديموقراطية، في الوقت الذي تبقى فيه هذه المسألة مطلبا ومعاناة ومقدسا. وفي الحقيقة تذكرني هذه المفارقة بين قدسية المطلب وضرورة نقده بتجربة لي مع أستاذ مادة الإيبستمولوجية في جامعة دمشق؛ الذي بدأ درسه بعدم

مطالبتنا بخلفية علمية، ولما تعجبت من ذلك أجابني همسا: لأنهم لو عرفوا العلم، فإنهم لن يقدسوه، وبلادنا تحتاج إلى العلم ولا يجوز أن نعلمهم كيف ينقدون العلم؛ لأننا لم نصل إلى مستواه بعد(١٤). في الحقية اكتشفت مبكرا كيف أن تسييس القضايا هو تخريب للعقول، إذا ما بلغت حدود التسييس مبلغا تعبويا هدفه تحويل الناس إلى مجرد قطيع متلاحق. إذ إن المعرفة الحقيقية هي تلك التي لا تني تسجل ما لها وما عليها، أما أن نسجل ما لها ونخفي ما عليها (على طريقة فيثاغورث في فضيحة جذر العدد٢)، فهذا ما ليس من الحقيقة، بل إنه ليس نصف الحقيقة لأنه خيانة - بكل ما تحمله الكلمة من معنى - للمعرفة.

منذ البداية، نعاود التأكيد أن الديموقراطية هي نظام سياسي، ومن دون هذا النظام، كحامل يأتي بها ويصونها، لا يمكن - فعليا - أن نتخيل إمكانا حقيقيا لفعل سياسي.

إن أخطر ما يمكن تسجيله للوعي الديموقراطي الزائف، أنه يبدأ من الديموقراطية باعتبارها مطلبا، والمطلب يتحول بها (أي بالديموقراطية) إلى أسطورة خلاص، والأسطورة تبقي على المحاسن وتذر الرماد في عيون القارىء البارد، الذي هاجسه المعرفة، وهنا بالذات يمارس (الأسطوريون) لعبة أستاذ الإبستمولوجيا، فهم لا يتحدثون عن مساوئها، ليحرفوا المواطن عن رؤية الحقيقة، فضلا عن كونهم لا يعرفون هذه المساوئ، فالديموقراطية أسطورة والأسطورة مقدسة ليست قابلة للخطأ ولا مساوئ فيها.

وفي صلب الإشكالية، إن الذين يصدرون - بوعي أو من دونه - عن كون الديموقراطية مبتدى للفعل السياسي يقصرون، لا عن سلبياتها فحسب، بل عن إدراك كم أن الديموقراطية نظام بالمعنى السياسي، وكم أن تحققها لا يكون إلا على حاملة نظام وحيد هي (الدولة)، ونحن نسجل هنا أن الديموقراطية نهاية وليست بداية، وأنها قد تكون بداية بقدر ما هي نهاية (نقطة وصول)، أي بقدر ما تستطيع أن تكون خاتمة مسار الدولة من الإكراه إلى القانون إلى المؤسسات، ومن ثم فإليها، تمهيدا لمسار لاحق... للدولة أيضا(١٥).

وإذا كانت الديموقراطية، تقبل في بلادنا العربية، باعتبارها (ولو نظريا) أيديولوجيا، أي وهم رؤية نظرية شاملة وكافية وافية، فإن وعي الطريق إليها لم يتجاوز - فعليا - مجرد أساطير إضافية، تبدأ بالإطاحة بالدولة، أي دولة ومطلق الدولة، برموزها، وتحقيق مبدأ تداول السلطة وتفعيل المجالس النيابية (كأن ما سبق لا علاقة له بالدولة)، وإطلاق حرية المواطن في القول والفعل... هنا يتم خلط الديموقراطية، كنظام سياسي، بالحرية. وعليه فإذا كانت الحرية مسألة فلسفية لم تتحق ولم تحل... ولن تحل، فإن الوهم السحري الذي يربط بين الحرية، مطلق الحرية، والديموقراطية، يساهم في تعقيد الصورة السحرية القداسية الأسطورية للديموقراطية، ويضفي عليها سمة (الخلاص) المسيحي، والمهدي المنتظر، الأمر الذي يرفع من درجة (الأسطرة) ويرخي على الواقع أستارا من الوعي شديد التزييف.

والخطورة في الأمر أن منطق الديموقراطية سابق الذكر، يتخلى عن مقومات فكرة المنطق، فهي تأتي بلا (مقدمات)، وإذا تغيب المقدمة تصبح اللازمة هبوطا مظليا أو وحييا للنتائج، فالشروط بلا معنى وبلا ضرورة، وهنا تغدو الديموقراطية شرطا سابقا لكل شرط، «من دونها لا شيء ومعها كل شيء!». وبهذه الاختزالية الخطيرة تغدو الديموقراطية (واحدا) يتماهى كل فعل سياسي به، وكل فعل وجودي وجماعي يتخذ شرعية وجوده واستمراره عبره، إنها مفتاح المفاتيح، فأي وهم أعظم من هذا.

وكيف يغدو (الواحد) شرطا لكل شرط أو شرطا بلا شرط مسبق، أليس في هذا تأليه للديموقراطية ودفعها إلى مرتبة المحرك الأول أو الذي ليس كمثله شيء؟

إن أخطر ما تنضح به الديموقراطية في شكلها سابق الذكر أنها تقدم نفسها على أنها مطلب بلا عقل: فلا منطق يسوقها، وهي تركيب بلا أطروحة ولا نقيض؛ فلا جدل يحكمها، وهي مناوئة للمطلق باعتبارها مطلقا، وهي البداية والنهاية، بلا سياق، ثمرة برسم القطف. وباختصار فالديموقراطية هنا تقضي على العقل مرتين: مرة بتوصيفها غير الواقعي، ومرة أخرى إذ إنها تقيم (تابو) يحرم كل تناول لها، فالاقتراب منها رذيلة، والحفر معرفيا فيها مؤامرة، واتخاذ موقف نقدي منها رصد سلطوي مخابراتي لتجلياتها الأولى، ورفضها على عواهنها خروج آثم عن (خط) الجماهير وعن القداسة (البيوريتانية).

وفي أحسن الأحوال، وإذا ما تمكنا من الاقتراب ولو قليلا من فقدها، ينقلب علينا مثقفونا «أن رفقا بالقوارير»، وكيف يقبل المثقف (النقي) أن يئد جنينا لم يكتمل أصولا؟، والسؤال الذي نطرحه بالمقابل: كيف نقبل استمرار حمل بجنين مشوه ما دمنا قادرين على تحليل جيناته وصبغياته وإجهاضه أو معالجته بالهندسة الوراثية أو في أسوأ الأحوال إعادة الحمل من جديد.

إنها صيغة صعبة القبول وإلى أبعد حد من جعل الديموقراطية مقدسا، وهي تعادل معادلة موضوعية معاناة كل من حاول الاقتراب من أي مقدس لدى أي شعب من الشعوب.

ولعل من أخطر ما تنبئ به آلية استقدام الديموقراطية بالأسلوب المعلب، فضلا عن قدسيتها، أنه يقدم لنا نموذجا آخر مشابها لاستخدام التقانة بطريقة التسليم بالمفتاح؛ فهي تحول مستخدميها إلى أداة؛ بل إلى تروس في الماكينات، وتجعلهم - أيضا - يستخدمونها بشكل آلي؛ بلا عقل أو إعمال لها، وهذا ما يفسر لماذاسقطت تجارب الديموقراطية الكولونيالية/الاستعمارية، مطلع الخمسينيات ونهاية الأربعينيات مبكرا، وكيف ساهمت باغترابها، فضلا عن سياق التثوير لاحقا الذي أعطى مشروعية لإسقاطها، في أن تكون فعلا لا لنا إنما علينا. وهي تذكرنا بالفرق الذي أقامه الفيلسوف الفرنسي جاستون باشلار بين الحلم الليلي وحلم اليقظة[١٦]، حيث الثاني هو فعل الذات، أما الأول فهو فعل كائن آخر، وعليه فإن الديموقراطية الكولونيالية غدت فعلا للآخرين في مقدرات سياستنا، حيث غابت الذات عن حقل الفعل، إنها ديموقراطيتهم وليست ديموقراطيتنا، ولهذا لم تصمد كثيرا.

بإدراك مسبق يجب القول إزاء موضوع الديموقراطية، إننا يجب أن نعي أن الديموقراطية (نظام) سياسي، وأن النظام يتأتى من (Order) بمعنى الأمر والترتيب، أي أنها تتويج لمسار الأمر والترتيب، وعليه فإن هذا المسار بقدر ما هو أمر وترتيب بقدر ما هو واقع المحاسن والمساوئ معا! إنه أكثر مذاهب الحكم واقعية، ومن واقعيته يتأتى الحكم عليه بأنه قابل للخطأ، وهذا يوضح لنا ضرورة تبني واقعية موازية في السعي نحو الديموقراطية؛ إذ إن هذا السعي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن لا حل سحريا وعجائبيا مع الديموقراطية: إنها كما يقول تشرشل «أقل النظم سوءا»، ولكنها لن تحمل الأمل في انقلاب يغير كل شيء نحو الأقصى من كل شيء! كما أن هذه الواقعية تدفع باعتبار الدولة طريقا إلى الديموقراطية إلى واجهة المطلب الديموقراطي. فمع الدولة يكون الأمر والترتيب في شكلهما البدائي، وبالديموقراطية يتحقق الإنقاص المتزايد لعسف الأمر. ولاختلاط الترتيب، لكن الدولة والديموقراطية حدان أقصيان يتأرجح بينهما الأمر والترتيب وبغياب أحدهما يكون كل منهما في وضعية مأزقية، ولكننا يجب أن نعترف - قبل كل شيء - بأن هذا النظام ببعديه سابقي الذكر لا يكون من دون الدولة، الأمر الذي يجعل كل وهم بديموقراطية من دون مسار الدولة المتحقق ثلاثيا... ليس مجرد وهم، بل وهما ضارا للغاية ومضرا لكل من يتبناه.

في وهم الديموقراطية نأتي إلى موضوع تصور الديموقراطية (كإفراط في الحرية)، أو كإفراط في الحصول على هذه الحرية وممارساتها، وهنا نعاود التأكيد على ضرورة الحذر من التماهي بين الحرية والديموقراطية من ناحية فلسفية، على اعتبار أن مشكلة الحرية هي أكبر بكثير من مشكلة القول أو الفعل الحر، وعلى اعتبار أن الديموقراطية والحرية في وضعية احتواء رياضي بحيث تكون الديموقراطية أحد تجليات الحرية، وليس العكس كما هو سائد. لكن الناحية الأخرى تتمثل هنا في أن وهم ربط الديموقراطية بالإفراط في الحرية ينقصه إدراك أن الديموقراطية هي أحد الأشكال المؤسساتية لضبط الحرية وقوننتها. كما أنه إذا كان الهدف الجوهري من الديموقراطية هو تحقيق العدالة والمساواة، فإن الإفراط في الحرية يؤدي إلى إفراط في اللامساواة، وبالتالي إلى استبداد ضمني، وعلني أيضا، كاستبداد طبقة أو استبداد وسائل إعلام، أو استبداد لوبي... وهذا ما يفسر الدعوات الأيديولوجية في ذروة عصر الأيديولوجية (منذالقرن التاسع عشر إلى سقوط الاتحاد السوفييتي) من أجل ديموقراطية اقتصادية واجتماعية، أو ديموقراطية مركزية وأخرى موجهة. ذلك أن هذه الدعوات كانت تعي خطورة الديموقراطيات البرجوازية في تشييء الإنسان وفي استخدامه أداة. ولكن مع سقوط الاتحاد السوفييتي والإجهاز على الأيديولوجيات (الحذرة) من الديموقراطية بنموذجها «الليبرالي»، بات استخدام مفردة الديموقراطية كأنها الخلاص الذي لا نقاش فيه، على طريقة «نهاية التاريخ» (لفرانسيس فوكوياما) أو حتى «صراع الحضارات»

لصومائيل هانتينجتون، وفي كل منهما ضرب من نزعة هيجلية وأخرى ماركسية اقتصادية ضمنية أو علنية لتبرير واقع ما يسمى اليوم بالعولمة، وكل ما في الأمر أن غياب الضد يبرز نقيضه باعتباره مطلقا.

ولكن إذا كانت (شرعية!) النظرية الماركسية التي تحفظت على الديموقراطية لمصلحة الاقتصاد وتأمين مستقبل الإنسان أو لمصلحة الإنسان (النوع)...إلخ، هذه الشرعية أخذت شرعيتها من نقد جدي لمثالب النظام الديموقراطي الليبرالي، فإن سقوط النظام الاشتراكي والتراجع النسبي (لما يسمى بعصر الأيديولوجيات)، لا يعني الاستغناء كليا عن العناصر السلبية في الديموقراطية.

سواء أُعيدت إلى أذهاننا الحساسية من النقد الماركسي الذي علاه الغبار وبات كالبقرة التي سقطت، فإن القول بأن نظام اقتصاد السوق باعتباره الخط الموازي (المطلق!) اقتصاديا للديموقراطية السياسية يزيد من العبودية الإنسانية على المستوى الفردي، ومن التبعية الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي، وعلى رغم ما تلطف كلمة الاعتماد المتبادل ودولة السيادة منه، هذا القول التحليليّ يبقى صحيحا إلى حدما، ويستحق أن يوضع في سلة قائمة الحساب. ذلك أن الحد المطلوب اليوم من هيمنة الدولة عبر الديموقراطية واقتصاد السوق ليس ضمانة للديموقراطية المثالية والمرغوبة، لأن هيمنة المال والإعلام واللوبيات... تقف كاحتمال رهيب يأخذ من الإنسان بكلتا اليدين ما منحته إياه الديموقراطية بالشفا. والسؤال هنا يتمثل، وبمنتهى الواقعية الصادقة، إذا أقررنا باتفاق (جنتل مان)، أن الديموقراطية يجب أن تنهي هيمنة دولة الإكراه، وإذا تطورنا مع الذين يسطحون الموقف إلى درجة المطالبة بإلغاء هيمنة الدولة إجمالا، فمن الذي سيحل محل هذه الهيمنة؟

إن أخطر ما في الأمر أن الدعوات الساذجة نحو الديموقراطية لا تستند إلى أنها نظام، وأن النظام يستمد جذوره هنا من الضبط والإكراه معا، (بالنسبة اللازمة في كل مرحلة من مراحل تطور الدولة) هذه الدعوات لا تسأل نفسها: من سيحل محل النظام، ومن سيرمم مكان الهيمنة؟ تلك القنبلة الانفراغية التي عندما تنفجر بغياب الهيمنة ستخلف إشكالا أكثر خطورة، يتمثل في نشوء عنف اجتماعي قد يرتكس بالمجتمع السياسي إلى ما قبل (السياسي)، وما قبل الدولة، لأنه وبغياب الدولة تغيب سلطتها في تنظيم العنف الاجتماعي والهيمنة عليه، وجعله في الحدود الدنيا أو تمييعه أو تحويله، وعندما يغيب الضابط ينفلت الميزان الاجتماعي ويتبدد ميراث (السياسي)؛ كفعل حضاري وتمدني، ويصبح الغالب هو السائد، وبما أن لا غالب في الحراك الاجتماعي، فإن السائد الوحيد هو التمزق المجتمعي، أو اعتداء المجتمع على الدولة بصوره الأكثر سوءا، ومع غياب إرث الإكراه الضابط للحياة، وغياب الرابط القومي، فإن الديموقراطية تقود إلى انعدام الأمن، وهو جزء من سيرورة تجر المافيا والجريمة... وعنف الطوائف.

هنا يجب أن نفهم أن الديموقراطية تشكل «كاشفا» من الطراز الرفيع لواقع المجتمعات، وهي تسرع في عملية الكشف الاجتماعي بإبراز التناقضات (أعني تناقضات ما قبل الدولة المعاصرة) إلى السطح؛ أعني أن الديموقراطية عندما تُنقل إلى مجتمعات لم تتضح فيها آلية الحراك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي: بحلها لمشاكل الأقليات وصياغة مفهوم واسع للمواطنية وللمشاركة، والتحقق القومي باعتباره البديل الأعلى عن أي تحققات كينونية كالانتماءات الدينية أو الطائفية (وهي في آخر تحليل انتماءات قبلية مرتكسة) أو القبلية أو العشائرية، وترسّخ الشروط الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة بالتقاليد البرجوازية والنمو الاقتصادي، والتعرض للتنوير والنمو في معدلات التعليم، ونمو الطبقة الوسطى وإرثها السياسي والبيروقراطي (بالمعنى الإيجابي للمصطلح) والاستقرار السياسي المتأتي عن كل ما سبق... إلخ، نقول: إذا نقلت بغير تلك الشروط فإنها «ستؤدي إلى تعميق ومأسسة التقسيمات العرقية والإقليمية القائمة»[١٧]، وستفضح بلا رحمة صحة المجتمعات التي تعمل فيها، بدلا من أن تجعلها ـ حسبما يتوهم البعض، وبشكل آلي ـ حضارية. إذ إن الانتماءات ما قبل القومية سرعان ما تجد وسيلة للنمو والتحقق والبروز في حالة الديموقراطية على أرضية لا قومية، لأن الانتماءات الصغيرة خصوصا الكينونية تجد مرتسمها الأبرز في لعبة الديموقراطية، والأمثلة على هذا كثيرة:

فقد نال الحزب الهتلري في انتخابات العام ١٩٣٣ ١٧٢٧٧١٨٠ صوتا من أصل ٣٩٣٤٣٠٠٠، و٢٨٨ مقعدا نيابيا من أصل ٦٤٧، وعندما قرر هتلر بعد بضعة أشهر إقامة نظام الحزب الواحد هب الشعب الألماني ليمحضه التأييد، حيث نالت النازية ٣٩٦٥٥٢٢٤ صوتا، ولم تلقَ معارضة إلا من جانب أقل من عُشر الناخبين (٣٣٩٨٢٤٩ صوتا)[١٨].

والأمر ذاته يتكرر مع الفاشية، فعندما قرر الدوتشي «تفييش الدولة» تحت شعار: «كل السلطة للفاشية» حصل موسوليني ببرنامجه السياسي في استفتاء ١٩٢٩ على ٩٨,٣٪ من أصوات المقترعين، الذين بلغت نسبة مشاركتهم إلى الناخبين المسجلين ٨٨,٣٪[١٩]. إذن فالديموقراطية كشفت المجتمع وأمراضه السارية! والأمر نفسه يتكرر عندما كشفت الديموقراطية ما حدث في هاييتي التي أرسلت إليها الولايات المتحدة الأمريكية العام ١٩٩٤ اثنين وعشرين ألف جندي باسم استعادة الديموقراطية، إذ كان من نتائج ذلك أن كشفت انتخابات ١٩٩٨ أن ٥٪ فقط من أصل من يحق لهم الانتخاب قد شاركوا في التصويت، مما عكس كم هو هذا المجتمع غير مسيّس وغير آبه بهذه الديموقراطية، التي تعني في المصطلح حكم الشعب!

والأمر يتكرر ـ بشكل آخر ـ في النموذج اللبناني، حيث لم تستطع المشاركة العالية في التدخل! الشعبي بالسياسة والديموقراطية المفروضة بقرار! دولي منذ تركيبة ١٩٤٣، أن تمنع تحول المجتمع السياسي على مدى أكثر من خمسين عاما إلى طوائف مقتتلة بحثا

عن كيان أو (حصة) في التركيبة السياسية، بل ويعلن ذلك باعتباره حقا سياسيا تكفله الديموقراطية! الأمر الذي كشف هزال نظام الديموقراطية على أرضية ما قبل قومية، أي على أرضية غياب المشاريع القومية (الكبيرة)؛ الأمر الذي يفسح في المجال أمام ظهور المشاريع الصغيرة، التي تجد لنفسها حرية التعبير والتشكيل السياسي عبر الطوائف، وهذا لا يعني أن الأنظمة الديكتاتورية تلغي الأبعاد ما قبل القومية، لكنها تقمع تعبيراتها، ما دامت لا تستطيع - في ظل غياب البعد القومي - أن تحولها إلى انتماءات من الدرجة العاشرة. الأمر هنا ليس في المفاضلة في تعبيرات ما قبل قومية عبر الديموقراطية أو إبقائها كالجمر تحت الرماد في الأنظمة المهيمنة، إنما في تبيان مخاطر ظهورها المعلن، وفي تبيان مخاطر تأليه التحول الآلي بالديموقراطية نحو مجتمعات متحضرة.

وتكشف الديموقراطية الهندية المقامة على مساحتين (جغرافية وبشرية) كبيرتين هزال الديموقراطية المنقولة على الحامل الكولونيالي الاستعماري، حيث تبقى ولاية «بيهار» غارقة في الفوضى دليلا ساطعا على مدى التقدم الحضاري بالديموقراطية الهندية، وهي الديموقراطية التي شهدت اغتيالات سياسية لرؤساء وزارات وسياسيين كبار بما يعكس الواقع الاجتماعي الذي تغطيه صورة الديموقراطية الاستثناء! في اتحاد هندي يضم ٢٥ ولاية، نصف سكانه الـ ٨٠٠ مليون أميون، و٣٨٪ منهم تحت عتبة الفقر، في وقت تستطيع فيه أنديرا غاندي بموجب القانون أن تبطل مفعول قرار قضائي (على الرغم من استقلال القضاء) يبطل عضويتها في البرلمان، بعد ثبوت ارتكابها لمخالفات أثناء حملة ١٩٧١ الانتخابية، والأمر لا يتوقف عند هذه المفارقات بل يتعداها إلى صعود الأصولية الهندوسية، حيث إن حزب بهارتا جانتا الهندوسي المتطرف يعتبر أن الديموقراطية تعني حكم الأغلبية، وهم هنا الطائفة الهندوسية، ويهدد بالتالي بأبشع طائفية سياسية في التاريخ البشري في بلد ضخم العدد، سكانه يعتنقون سبع ديانات، ويتكلمون ثماني عشرة لغة دستورية، ويتوزعون بين أكثر من أربعين إثنية رئيسية[٢٠].

ولعل صورة الديموقراطية «الكاشفة للتمزق المجتمعي» تتضح أكثر في تجربة جنوب أفريقيا، التي أصبحت مع الديموقراطية إحدى أكثر المناطق عنفا بلا حرب على وجه البسيطة؛ حيث وفقا لبيانات موثوقة فإن معدل الجريمة قد فاق ستة أضعاف نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية (مع أن فارق عدد السكان والمساحة لا يقارن)، ويفوق روسيا بخمسة أضعاف، وهنالك ستة حراس أمن مسلحين في مقابل شرطي واحد للدولة، كما تعرضت العملة لتدهور كبير ويواصل المتعلمون الهرب من البلاد، وتحولت نسبة البطالة إلى الازدياد لتصل إلى نحو ٣٣٪. صحيح أن كل هذا لا يبرر نظام الأبارتهيد العنصري، إلا أن الديموقراطية من دون إرث سياسي تفعل أكثر مما هو الأمر عليه، كما هي الحال في روسي،

التي انقلبت إلى عصابات، بعد أن غالت دولة الإكراه في دورها وتجاوزته إلى حد قضم الدولة، فيما أسست وبعمق للا دولة أساسها المافيا، ولديموقراطية يصفق الغرب عبرها ليلتسين عندما يعتلي دبابات المنقلبين على نظام جورياتشوف باسم الديموقراطية والبرلمان، ويغضون النظر عن حله للبرلمان بعد أقل من سنتين لأنه أراد إصلاحات تشمله، مما يشرح كيف تكون الديموقراطية انتقائية، وهي ذاتها الديموقراطية التي جعلت شعبا بأكمله تحت خط الفقر وأفضل راتب فيه لا يتجاوز نصف دولار أمريكي، إذ إنها كشفت عيوب النظام السابق وعيوب المجتمع بأسره، وهي ـ ولو إلى حين ـ تكرسه.

وإذ نتابع تعرية الفهم العربي السائد للديموقراطية نقول: إن العالم العربي يعيش إشكالية في مفهومه للغالبية، حيث يتم الخلط بين الغالبية المجتمعية والأغلبية السياسية(٢١) البرلمانية: فالأولى مضادة للديموقراطية وتؤدي إلى طغيان الديكتاتورية على خلاف ما هو مرتجى من حيث سيادة الغالبية السياسية المبنية على أساس البرنامج والفكر السياسي، ولابد هنا من التحذير(٢٢) من أن تصور الديموقراطية من دون حاملها السياسي أعني الدولة (النظام، الأمر، التراتيب) وعبر تعبيراتها السياسية على المستوى الأفقي الممثل بالأحزاب، النقابات، المجتمع المدني، ومن دون إرث عميق ومتجذر لهذا المستوى الأفقي (وهذا يعني ضرورة إطلاق هذا المستوى سريعا والعمل على تفعيله وفتح آفاقه)، الذي ينبري ولاء غير ثابت يأخذ نسغه من الأيديولوجيات والمطالب الآنية والسياسية المباشرة واليومية ومن المثل الفكرية والاجتماعية الطارئة والمحدثة والمصالح الاقتصادية، من دون هذا الإرث تتحول الديموقراطية إلى عمل يعكس المستوى العمودي الأكثر تجذرا، وهو المستوى الطائفي والعشائري والقبائلي والديني والمناطقي والحاراتي وهو مستوى أكثر من ثابت، بل إنه متجذر من العمق وينبعث في زمن الجزر السياسي، عندما يغيب مد الأحلام الكبيرة وتأثيرات المستوى الأفقي وتجذره الضعيف، وعندئذ تنقلب الديموقراطية إلى ارتكاس!

فإذا كانت مهمة الديموقراطية أن تكمل ما أنجزته الدولة من تعيين الوعي المرتبط بالوطن، وبما يتحول إلى (قيمة) عصرية تضع كل المواطنين في حالة تساوٍ أمام الدولة وإزاء الوطن، فإن ديموقراطية المستوى العمودي سترتكس بالوطن إلى تذرير يعكس ما قبل الدولة، وسترتكس بالمواطن إلى جذره الكينوني.

وفإذا كنا نميز بين مستويات عدة للانتماء كالانتماء بالكينونة، وهو الانتماء المفروض مع الولادة والانتماء بالموقع، وهو انتماء يفرضه العمل أو المكان. والانتماء بالممارسة، وهو الانتماء الذي يفرضه المرء على سلوكه بالوعي، فإن ديموقراطية المستوى العمودي هي ديموقراطية الكينونة، ديموقراطية الأكثرية المجتمعية، اللاقومية واللاوطنية، وديموقراطية ما قبل الدولة، ديموقراطية المفعول بهم؛ الذين لا حول ولا قوة لهم، ديموقراطية من لا يملكون الموقع ولا السلوك ولا الوعي، إنها فضلا عن كونها ديموقراطية لا حضارية ولا تمدنية ولا عصرية، فإنها تعود للانشاء على نفسها لتلغي ذاتها.

أوهام الديموقراطية التمثيلية

إن الغلو في تأليه فكرة الديموقراطية التمثيلية، وقيمتها من حيث إمكان الحضور الأكثر فيها، يحمل ضربا من الوهم الإضافي، فالممثلون يحملون ضمنا صفة لا ديموقراطية؛ لأنهم أقرب إلى طبقة أوليجارشية، وهم أقلية بالضرورة. ذلك أن ضربا من الاستقلال والانعزال أيضا، عن الناخبين سرعان ما يحدث لحظة وصول الناخب إلى سدة الموقع النيابي، وهم لا يعاودون الاتصال مرة أخرى بناخبيهم إلا عندما يقترب موعد التجديد، الأمر الذي يطرح علينا سؤالا غاية في الأهمية وهو: هل الديموقراطية حكم للأكثرية أم أنها حكم للأقلية النيابية التمثيلية تحت وهم الأكثرية؟ ثم كيف يمكن أن تتحدد هذه الأكثرية بعض في المجتمعات العربية التي تضم موزاييكا طائفيا وإثنيا وعشائريا ودينيا؟، أي هل ستتحدد هذه الأكثرية على أرضية الأكثرية المجتمعية؟ أم على أرضية الأكثرية الوطنية؟ ومن الذي يضمن ألا تتحول الأكثرية المجتمعية بصنوفها الموزاييكية إلى أكثرية سياسية، بل متى يمكن أن يتحول المرء من انتمائه ما قبل الوطني إلى انتماء وطني حقيقي؟، إن كل تلك الأسئلة تقف عاجزة عن أن تحدد وبدقة، التمايز المطلوب بين ما هو وطني وما هو اجتماعي من مراحل ما قبل الدولة بالمنظار الحديث.

وكل ما سبق يجعلنا نضع تساؤلا عما إذا كانت الديموقراطية حكما فعليا للأكثرية، أم أنها ضمان للأقلية؟ ذلك أن الأكثرية (Mejority) هي الراشد والأقلية (Minority) هي القاصر، والقاصر هو الأولى بالرعاية[٢٣].

فالديموقراطية هي النظام الذي تعترف فيه الأكثرية بحقوق الأقليات، على اعتبار أن ما هو أقلي اليوم، قد يتحول إلى أكثري غدا، على أن ندرك إدراكا دقيقا بأن المقصود هنا بالأقلي والأكثري ما هو بالمعنى السياسي الوطني للكلمة، وعلى اعتبار أن حامل الديموقراطية الموازي للدولة هو الحامل القومي وكلتاهما، أي الديموقراطية والقومية مسؤولة عن المواطن.

ومن هنا فإن الوعي الديموقراطي يجب ألا يقوم إلا على الارتباط المتبادل بين الوحدة التي يجسدها النظام التمثيلي البرلماني، والتنوع السياسي، وهنا بالضبط يجب التأكيد على أن الديموقراطية هي ذلك الاعتراف، ليس فقط بالحقوق السياسية، إنما هي اعتراف بحق الإنسان كفرد، بالانتماء الكينوني، والثقافي، وهذا ما لا يمكن ضمانه في المجتمعات العربية ما لم تُضمن سلفا آفاق المواطنية، التي تميز بين الانتماء إلى الوطن كانتماء أولي وبقية الانتماءات الأخرى، وبحيث لا تُغلَّب الأخيرة على الأولى، الأمر الذي يضمن حق الإنسان في التعبيرات المختلفة عن انتماءاته الكينونية دون أن يتعارض ذلك مع الانتماء الوطني والسياسي، ومن دون أن يحدث ذلك الاختلاط، الذي كثيرا ما يحدث في فترات الجزر السياسي، وهنا يكون احترام

الأقليات يتضمن إلى حد كبير إلغاء فكرة الأكثرية ذاتها، وهذا كله يتطلب شقين هما الثقافة الديموقراطية، والتركيبة المؤسساتية، في الوقت الذي تتحدد فيه الثقافة الديموقراطية بذلك الجهد المبذول للجمع سابق الذكر بين الوحدة والتنوع، ولا ضامن لحقوق الأقليات إلا في إطار القانون، إذ إن فكرة الديموقراطية لا تنفصل أبدا عن منطق الحقوق، مما يحيلنا بدوره إلى الثالوث المقدس! للوصول إلى الديموقراطية من دولة الإكراه إلى دولة القانون إلى دولة المؤسسات، فالديموقراطية ليست صفة تمثيلية للحكام فقط، إنما هي ذلك التكامل بين أبعادها الثلاثة: «احترام الحقوق الأساسية، المواطنية، الصفة التمثيلية»، فالارتباط المتبادل بينها هو الذي يكون الديموقراطية»[٢٤].

وما دامت مخاطر الاختلاط بين الأكثرية السياسية وتلك الاجتماعية، قائمة إلى حد كبير في المجتمعات الموزاييكية وفي عموم المجتمعات العربية، التي لم ينضج فيها الحراك السياسي ليتموضع في قمة الهرم، فإن الدعوات الديموقراطية يجب ألا تقفز فوق حقيقة أن المواطنية شرط مسبق قبل الولوج في المستوى الديموقراطي؛ على أن ندرك أن «المواطنية تستدعي الوحدة الاجتماعية المتكاملة، كما تستدعي الوعي بالانتماء لا إلى مجرد مدينة أو دولة قومية»[٢٥]، إنما بالوعي ما قبل القومي أيضا باعتباره جزءا من الهوية العامة للفرد والجماعات، على أن يُوضع كل انتماء في فاعليته.

الأوهام المتعلقة بالديموقراطية والفساد

(ضرورة الفساد: مدخل إلى بنية السياسة والفساد)

في سياق أسطرة دور الديموقراطية، ومع تنامي صعود الدولة العربية الحديثة، ومع الحضور الدائم للوعي الأخلاقي، الذي رافق جميع الأيديولوجيات السياسية، وهو وعي يستمد جذوره من اللاوعي الجمعي التاريخي، الذي انتهى إلى ضرب من وجدانية سياسية ناقدة، فإن ظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي والإداري، التي استفحلت في بنى الدولة العربية المختلفة، قد استدعت نقيضها، في محاولة لإيجاد تخريجة (أرضية) لمشكلة مستفحلة تمس الحقوق وتطول الأخلاق، وتهدد مستقبل الأجيال، وفي هذا بدا ذلك الاستدعاء بمنزلة ما يسميه فرويد التثبت الليبيدي، في محاولة هي بمنزلة حلاوة الروح عندما تجد الجموع البشرية أن حاضرها ومستقبلها في خطر!.

لكن البارز هنا أن صفة القداسة الأخلاقية التي تحفل بها الأيديولوجية الدينية قد انسحبت بدورها على الديموقراطية؛ فصورت المسألة، لدى العديد من المثقفين كأن الخلاص الدنيوي (الأرضي) ممثلا بالديموقراطية هو البديل عن خلاص متعال تحمله الأيديولوجيات الدينية.

وفي الحقيقة إن هذا ليس أكثر من وهم إضافي يضاف إلى مجموعة الأوهام المفرطة عن الدور السحري للديموقراطية.

صحيح أننا لا ننكر ـ سلفا ـ أن في النظام الديموقراطي من آليات المراقبة والمحاسبة، ما يكفي لجعل واقع الفاسد أقل فسادا وأكثر قدرة على السيطرة مما هي الحال في بقية الأنظمة السياسية، إلا أن هذا لا يبرر إضفاء القدرات (الخلاصية!) للديموقراطية، في هذا الوطن.

ومن هنا تأتي مشروعية دراسة الفساد في واقعه كضرورة بالمعنى الفلسفي، أي دراسة الضرورة بما هي جملة الأسباب التي دعت، وكانت قد حتمت، إلى ظهور الفساد وتناميه.

وبهذا ومن خلال وعي الضرورة يمكن تجاوزها، أو على الأقل البدء في خلق مجتمع سياسي واقتصادي وإداري مضاد، الأمر الذي يجعل دراسة ضرورة الفساد بمنزلة دراسة (تفكيكية) مهمتها رسم خارطة للوقائع السائدة ووصفها.

لكننا لن ندعي أننا سنقدم نظرية في الفساد، بقدر ما لن ندعي أننا سنقدم وصفة سحرية مضادة للقضاء عليه، وإذا ما بدت دراستنا (الباردة) في بعض المواضع وضعية أو تسعى إلى إيجاد الحلول؛ فإن سبب ذلك هو الطبيعة الخاصة للموضوع، إضافة إلى عدم قدرة المحلل، مهما أراد الابتعاد عن ولوج حقل الوعظ، على أن يكون كذلك. ويبقى أن هدف البحث هنا هو: رسم الخريطة!، وعلى كل صاحب اختصاص أن يأخذ منها وضعيته التي يلزمه بها دوره الذي اختار في الحياة.

إن أول موقف يواجهنا هنا أننا نميل ـ فعلا ـ إلى الاتفاق مع الطروحات الخجولة وقليلة الظهور، التي ترى ضرورة ألا يترك أمر مواجهة الفساد للوعاظ (الوجدانيين)، ولتناولات الصالونات الفكرية، لكننا، وبالقوة نفسها، لا نميل ـ سلفا ـ إلى حصر الظاهرة في البعد الاقتصادي من خلال الدعوة إلى اقتصاد سياسي للرشوة[٢٦]، كما أننا لا نميل إلى اعتماد النزعة التبريرية للفساد، والمغرقة في براجماتيتها، باعتبارها أهون الشرور، كما يرى هاتتينجتون[٢٧]، مع أن فيها من الواقعية السياسية ما يجعل المرء، إذا أراد الموضوعية فعلا، أن ينظرإليها بعين الاعتبار، أو أن باعتباره مادة تفسير على الأقل.

ويجب أن نؤكد أن تشخيص أسباب الفساد لا يخضع لقانون وضعي، كما لا يلتزم بعلاقة خطية (liner)؛ تقضي بأن تكون مقدمات بعينها، وبالضرورة تسير، بكل حالة سياسية، نحو الفساد: فعلاقات الاقتضاء المنطقي، لاتصلح في هذا الحقل، وعلاقات الارتباط الطردي أو العكسي باعتبارها علاقات خطية لا يمكن استخدامها هنا من دون أن يكون في ذلك عسف شديد بالواقع! فإن نقول إنه كلما انخفضت درجة المشاركة السياسية تزايدت احتمالات ظهور الفساد وحدته، فإن الأمر يكون أقرب إلى مقاربة مقارنة، ولكن لو ألغينا مفردة الاحتمالات لكان الأمر قانونا خطيا غير مقبول؛ لأن الدول التوتاليتارية والثورية! تزيد المشاركة السياسية

عبر التعبئة، وهي من أكثر الدول فسادا، ومن الخطية الساذجة القول «إن بيئة النظام السياسي يمكن أن تكون ذات علاقة طردية أو عكسية بالفساد السياسي؛ إذ إن بيئة معينة يمكن أن تساعد على ظهور الفساد، وبيئة أخرى يمكن أن تقلل من ظهوره[٢٨].

ويبدو الاضطراب واضحا في أغلب الدراسات التي تتناول الفساد وأسبابه، إذ أن الدراسات نفسها تذهب إلى رسم قانون خطي، ثم تعود لتؤكد على أن مفهوم الفساد مفهوم مركب ينطوي على أكثر من بعد واحد[٢٩]، وأن العلاقة الارتباطية بين الأبعاد الاجتماعية والفساد قد لا تصدق في بعض الحالات؛ بمعنى أنه ليس من الضروري أن ينشأ كل نمط للفساد من عدم المساواة أو العدالة. كما أنه ليس من الضرورية أن يؤدي غياب التفاوت الطبقي الحاد بين الأفراد إلى إلغاء الفساد، حيث يصعب وضع نظرية عامة في هذا الشأن[٣٠]. وهنا تغدو رصانة الموقف تستدعي القول: بأن الواقع يثبت وجود شبه اتجاه في حالات متكررة إلى تزامل الظاهرتين معا، أي عدم العدالة بكل صنوفها والفساد[٣١]، لكن هذا لا يعني أن وجود العدالة الاجتماعية يلغي الفساد، ولكنه قد يحد منه، الأمر الذي يجعلنا نؤكد غير مرة أن وظيفة البحث هنا إنما هي إعطاء صورة ما، تستدعي عدم الربط بشكل خطي بين بنية وأخرى؛ أي أن البعد الوظيفي البنيوي يطرح نفسه علينا منهجيا لاعتبار الفساد بنية والديموقراطية بنية أخرى، ونماذج الدول بنى أيضا، بحيث إن التقاطع بين هذه البنى لا يعني بأي حال من الأحوال إلغاء حقيقة الاستقلالية النسبية لهذه البنى على الرغم من أنها تعيش واقع الاعتماد المتبادل.

والفهم البنيوي، سابق الذكر، سيفسح في المجال أمام قراءة ظاهرة الفساد من خلال ضروراتها البنيوية واعتماداتها المتبادلة، وليس من خلال قوانين خطية واقتضائية مثل القول «بأن الفساد السياسي يكون أقل في الدول التي يرتفع فيها معدل الاستقطاب الطبقي»[٣٢].

البنى الفاسدة أو ضرورة الفساد!

تؤكد جميع الدراسات أن الفساد ظاهرة عالمية، ويذهب سياسي واقعي إلى اعتباره ظاهرة بشرية مرتبطة بالمصالح وهو كالشر، من غير الممكن مكافحته، إنما يمكن منع ضرره عبر القانون[٣٣].

وتقول دراسة إن ظاهرة الفساد قد عرفت منذ أن عرف الإنسان المجتمع السياسي المنظم، حيث ظهر في بابل القديمة وفي روما وفي الحضارة الهندية في القرن الثالث قبل الميلاد، وفي العصور الوسطى في أوروبا وفي مناطق مختلفة اليوم في أوروبا والولايات المتحدة واليابان وتركيا والمكسيك ودول العالم الثالث[٣٤]. حتى أننا نستطيع القول إن الفساد قيمة (ملحقة) بأي نظام سياسي، فمع السلطة السياسية ثمة تسلط، ومع كل تسلط ثمة فساد.

لقد بين تقرير نشرته إحدى الصحف الأمريكية في أغسطس ١٩٩٢ أن الأمم المتحدة تهدر نحو ٤٠٠ مليون دولار سنويا بسبب الفساد والتبذير وسوء الإدارة[٣٥]، ووصل في عام واحد عدد المتهمين بالفساد في فرنسا إلى ١٠٠ وفي إيطاليا ٣٢٥٦ بينهم ١٩٣٦ مدير مؤسسة

و١٠٧٣ مديرا محليا، و٢٤٧ برلمانيا، منهم وزراء ورؤساء حكومات سابقون، فيما ارتكب في روسيا ٩٠٠ ألف جريمة فساد في عام ١٩٩٣، واعتقل بسببها ٤٨٢ مسؤولا حكوميا، منهم نائب وزير التجارة الخارجية، وشهدت فرنسا صراعا انتخابيا حادا حول الفساد في الدورة الانتخابية للعام ١٩٩٣، حتى أن الرئيس فرانسوا ميتران قد اضطر إلى القول، في معرض دفاعه عنه فساد حزبه: إن ٢٨ نائبا[٣٦] من الاشتراكيين وحلفائهم قد اتهموا بالتورط في فضائح فساد، بينما بلغ عدد المتهمين من أحزاب اليمين ٣٠ نائبا، أي بفارق نائبين لمصلحة الحزب الاشتراكي! وربما لن تكون فضائح الفساد الدم الملوث في ألمانيا، ولا الفضائح المالية التي أحاطت برئيس وزراء اليابان الأسبق هي الأخيرة.

ووفقا لتقرير وزارة التجارة الأمريكية في نهاية العام ١٩٩٤، فإن الشركات الأمريكية قدمت رشاوى عبر قومية في عام واحد ما يقارب ١١ بليون دولار في التعاقدات الدولية وتريليون دولار في سوق المشتريات السنوي في البلدان النامية، وارتفع عدد المقالات التي تشير إلى الفساد الرسمي إلى أربعة أضعاف بين العامين ١٩٨٤ ـ ١٩٩٥، في وقت تنافست فيه قصص الفساد لتحتل موقعا إلى جانب التحقيقات الفيدرالية بشأن الرشوة في شركة (I.B.M.) في الأرجنتين وأزمة اليابان في ابتزاز أموال المدخرات والقروض، وردود الأفعال العنيفة حول شقيق الرئيس المكسيكي السابق كاروس دي جورتاي في عمليات غسيل مفاسد السلب والنهب والاتهامات في قضايا (وايت ووتر) و(ووترافلجيت) بشأن الفساد الضخم في الحملة الانتخابية الأمريكية للعام ١٩٩٦، ومع انتشار التحريات والتحقيقات إلى بلجيكا وفرنسا وألمانيا والبلدان الإسكندنافية وإسبانيا وسويسرا، كان يقف في السجون الكثير من رؤساء الوزارات الأوروبية وأعضاء مجالس الوزراء، والبرلمانيون والقيادات الحزبية ورؤساء النقابات وسكرتير عام سابق بحلف الناتو، وواجه اثنان من الرؤساء السابقين في كوريا الجنوبية تهما تتعلق بالفساد[٣٧].

وأشار تقرير نشرته (الفايننشال تايمز) في مايو ١٩٩٣، ووضعه أحد مؤسسي (التحالف الدولي ضد الفساد)، الذي أُسس في برلين وضم سبعين شخصية من المتخصصين، أن الضرر الذي يلحق باقتصادات العالم الثالث من جراء الفساد، لا يقتصر على خسارة هذه الدول موردا من موارد العملات الأجنبية النادرة، بل تكون مشاريع ذات قيمة في هذه الدول قد حرمت من هذه الموارد[٣٨]، وقد تعمقت ظاهرة الفساد حيث جرت العادة على تقديم ٥٪ من ٢٠٠ ألف دولار لأي مسؤول تقل مكانته عن الرأس الأعلى في الإدارة المعنية، وإذا قدمت الشركة ٥٪ من مليون دولار فبوسعها الاطمئنان إلى أنها قد حصلت على دعم مدير عام، وإذا قدمت مبلغ ٥٪ من عشرين مليون دولا فيمكن اكتساب وزير، أما مبلغ ٥٪ من ٢٠٠ مليون دولار فهذا يعني شراء رأس السلطة[٣٩].

وأمام تفاقم هذه الظاهرة أخذ الاقتصاد (الخفي) حجما يناهز بحجمه المالي الناتج العام الإجمالي والخام لمجموع دول العالم الثالث(٤٠)، وإذا سرنا على ما تحاول الأبحاث الخطية رسمه، فإن بعضها يحاول أن يربط الفساد بالدول التوتاليتارية أو النامية، والبعض الآخر يجعل الفساد أكثر ارتباطا بالنظم الديموقراطية منه في النظم الأرستقراطية، على اعتبار أن الحكام الأثرياء في النظم الأرستقراطية يكونون أقل عرضة للفساد، بينما يكون الحكام في الديموقراطيات أكثر عرضة لهذا الفساد(٤١). إن هذا يجعلنا نقول إن جميع النظم السياسية عرضة للفساد، وما دامت ثمة مصالح أو علاقات قربى أو لوازم اجتماعية رابطة بين الأفراد، وما دامت التحولات السياسية والاقتصادية تقود إلى ظهور مصادر جديدة للثروة أو فئات وشرائح اجتماعية جديدة لها مطالب لا يستطيع النظام السياسي الاستجابة لها؛ لضعف أو لعطالة مؤسساته، أو لا يستطيع النظام الإداري أن يواكبها نظرا لصرامة تقاليده أو تخلف قوانينه، فإن ثمة فسادا.

إن فكرة العطالة أو (القصور الذاتي) تطرح نفسها علينا بشدة في معالجة ظاهرة الفساد، فمتغيرات الواقع باتت أكثر تسارعا، من قدرة المؤسسات واللوائح والقوانين والأعراف الاجتماعية على التزامن معها. والعطالة هنا تتجسد في أمرين الأول: ممانعة التغير ، والثاني: السير على ما درجت عليه الوقائع السائدة والقيم بقوة الدفع الذاتي، أو قوة القصور الذاتي لافرق. ولهذا فعطالة الإرث السياسي أو الاجتماعي أو الأخلاقي، سواء أكان سياسيا أم اجتماعيا أم إداريا أم قانونيا أم مؤسساتيا، كثيرا ما يكون السبب الذي يقف خلف ظهور الفساد كظاهرة مرتبطة بالعصرنة.

في الحقيقة نحن نتفق مع الدراسات التي تعتبر أن العصرنة والتحديث يتصاحبان بالفساد، لأننا نرى أن تسارع التغيير سيواجه بالعطالة سابقة الذكر، الأمر الذي يجعل القوى الحيوية ضمن المجتمع والاقتصاد والسياسة سرعان ما تجد وسائل إغرائية أو إكراهية للالتفاف على تعطيل العصرنة.

وقد لا تكون هذه العصرنة إيجابية بالمعنى الحقيقي للكلمة، إذ قد تغدو سلبية بقدر ما يعتبر البعض أن نقل جميع القيم والمنتوجات العصرية أمر ضروري، كما قد تتمادى في السلبية إذا كانت تعمل تحت شعار حرية الاتجار لتقديم خدمات سيئة وقاتلة للشعوب. لكننا يجب أن نعترف بأن بعض الدراسات لا تخطئ عندما ترى أن الفساد في مجتمع معصرن «ليس ـ تماما ـ نتيجة انحراف السلوك في المبادئ المتفق عليها، بقدر ما هو نتيجة انحراف المبادئ عن الأنماط الموضوعة»(٤٢)، وهو ما نراه تجسيدا للتضاد الذي يقوم بين العصرية والواقع السائد، ما يظهر على صورة: (العطالة).

ولكن هذا التحليل لا يجوز الذهاب به إلى حد التعميم المفرط، لأنه يستند على قاعدة تسود بعض الأدبيات الفلسفية من هوبز إلى ماركس، وتعتبر الأخلاق أو الأنماط الموضوعة للسلوك متغيرة بمتغيري الواقع والزمن، وهي قاعدة قد تصدق في بعض قواعد السلوك أو الأخلاق، لكنها تمتنع عن

أن تتحول إلى (ما صدق) لهذه القاعدة فيما يتعلق بالقيم الكبرى، فالسرقة مدانة في كل الشرائع والقوانين وأنماط السلوك منذ القدم وعلى الرغم من محاولات (الثوار!) في روسيا قبيل ثورة ١٩١٧ اللعب عليها لتأمين موارد للثورة، إلا أن إدانتها قد ظهرت على أيدي الثوار أنفسهم في قوانين وشرائع الدولة السوفييتية، حتى أن هانتنجتون نفسه يعترف بأن التساؤل حول المعايير القديمة يؤدي إلى زعزعة شرعية كافة المعايير. ويمنح الصراع بين المبادئ العصرية والتقليدية، فرصا جديدة للأفراد كي يتصرفوا بأساليب غير مقبولة حيال هذه المبادئ[٤٣]. وهذا يعني أن القيم تحظى بقدرة على الانبعاث والعودة إلى الصورة الأولى، في كل مرحلة يتم الانقلاب عليها، بالأخذ في الاعتبار بعدها الزمني المتغير؛ لأنها تستمد شرعيتها من (الأقصى)، أي من المثل الأعلى، والغاية، والكمال والعدل، وهي مطالب رافقت الإنسان في كل أيديولوجياته من الأسطورة إلى الفلسفة إلى الأديان. كما يجب التنويه إلى أن الطبقة الوسطى هي أكثر الطبقات قدرة على حمل والتنظير للأخلاق تم بالمعنى الأيديولوجي، الأمر الذي يجعل سقوط الطبقة الوسطى، في حالة تضاد شديد بين فقر مدقع وثراء فاحش، مقدمة لتعويم الحالة الأخلاقية ونوسانها بين مطلب أقصى يتجسد في التيارات الأصولية، ممارسة انفصامية تهيئ في الحالتين لانفجار مجتمعي.

وعلى الرغم من أننا نعترف بأن السياسة لها أخلاقها[٤٤]، وهي تختلف عن الأخلاق المجتمعية، إلا أن التغذية الخلفية الراجعة التي تعيد الصلة بين الاجتماعي والسياسي تجعل من الصعب ألا ينبثق المفهوم القيمي، وعلى شاكلة قوامه السابق نفسه على الرغم من متغيرات الواقع الجديد. إنها عطالة الأيديولوجية من ناحية، وقدرتها على الاستمرار بعيدا عن أي محتوى اقتصادي أو اجتماعي أو مرحلي.

وعليه فإننا لانستطيع في سياق فهمنا للعلاقة بين الأخلاق السائدة أو القديمة ومتطلبات العصر، أن نضع الأولى أسيرة للثانية، مع أن الأخيرة تسعى لكي تفعل ذلك، لأن قدرة الأولى على الاحتفاظ بمحتواها على الرغم من المتغيرات والعودة للتأثير في تغذية خلفية راجعة هو أمر لا بد من الاعتراف به، وهو ما يقف - فعليا - وراء الحملات الدائمة على الفساد، وما يذهب إلى حد انبثاق أصولية سياسية، الأمر الذي يجعل حل مشكلة الفساد ملحا في النظم السياسية كافة.

لكن العصرنة تسهم فعلا في الفساد، لأنها «تخلق مصادر جديدة للثروة والسلطة، مما يجعل العلاقة بين هذه المصادر والسياسة لا تحددها المبادئ التقليدية، فيصبح الفساد، بهذا المعنى، محصلة مباشرة لنشوء فئات جديدة لها مواردها وتريد أن تكون فاعلة داخل الإطار السياسي»[٤٥]. إلا أن الأمر لا يمكن تلخيصه بهذه الكلمات فقط، ولابد من إبراز الوجه الآخر للمسألة، إذ إن هذه الرؤية تغفل التساؤل الشرعي عن أحقية هذه الفئات، وبعضهاخطر على المجتمع، في أن يكون لها دور سياسي. ونضرب مثلا على ذلك: تجار المخدرات، الذين يسعون للحصول على السلطة السياسية والحماية الأمنية والحصانة البرلمانية.

فالتفسير المجرد، قد يكون صحيحا بشكل عام، إلا أنه يغفل حقيقة أن ممانعة التغيير قد تكون ذات فائدة أكبر من التغيير ذاته. كما أن الفساد قد يكون وسيلة لاستيعاب فئات اقتصادية قوية ومعمرة وعلى يسار أو على يمين النظام السياسي السائد، كما قد يكون وسيلة لاستيعاب الفئات الجديدة داخل النظام السياسي عبر وسائل مخالفة، لأن النظام يعجز عن تكييف نفسه بالسرعة التي تسمح بالشرعية المستمرة، ما دامت شرعية أي نظام تتغير وفقا لموازين القوى القديمة والناشئة حديثا، والمثال على ذلك قائم في بعض البلدان العربية التي شكل قدوم العسكريين إلى سدة الحكم فيها تعارضا مع البرجوازية العريقة، وكذلك شكلت الفئات الاقتصادية حديثة النعم تعارضا مماثلا مع هؤلاء العسكريين، خصوصا ممن حملوا مشاريع انقلابية بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي، مما جعل الفساد جسرا بين طبقتين قديمة وحديثة وبين فئة اجتماعية - سياسية محدثة لابد أن تجد نفسها، ما دامت في السلطة السياسية، في صف هاتين الطبقتين اقتصاديا، وأن تجد الطبقتان سالفتا الذكر أنفسهما في رعاية العسكريين سياسيا، وهو الأمر نفسه الذي جعل الفساد جسرا «بين من يمتلك زمام السياسية في أفريقيا، وأولئك الذين يسيطرون على الثروة»[٤٦] الأمر الذي يتجسد في فسادين متلاقيين: فساد الفقراء الذين وجدوا أنفسهم في السلطة فسخروها للمال، وفساد الأغنياء الذين يحتاجون إلى السلطة من أجل قوة مضافة لحماية أموالهم. والواقع أن حدة هذين الفسادين تتجلى في أن كليهما محكوم بالضرورة، فالسلطة السياسية من دون اقتصاد عمياء، والاقتصاد من دون سلطة كاللحم بلا عظام، ولا يستقيم ولا يتحرك. والضرورة هنا، بكلمة، هي: «السلطة فساد في وضعية الاحتياطي، والمال هو فساد خبيث ممركز وموجه سلفا».

نعم إن صدمة العصرنة الأولى تقف، إلى حد ما، وراء النزعات الثورية، وعلى التوازي معها تلك الأصولية! إذ إن منشأ الرغبة في الانقلاب على مظاهر التغيير والفساد الموازي لها، يدفع نحو الثورة أو نحو السلف الصالح، وهي مظهر من مظاهر (النوستالجي) البيوريتاني المتعصب، التي في مراحل حكمها الأولى على الأقل، تنادي بمعاداتها للفساد، وهذه مفارقة، تأثيراتها مشابهة لتأثيرات الفساد نفسه، إذ إن كليهما يتحدى سيادة الدولة، فالفساد يستبدل الأهداف الخاصة بالأهداف العامة، والثوار يهملون قواعد السياسة والعدالة والقانون لتحقيق قانون أعلى (ثوري). لكن المفارقة الأخطر هي أن المفارقة الأولى تحل نفسها بتحول الثوار إلى سياسيين، وبالتالي إلى (لاعبين) في لعبة السلطة السياسية والاقتصاد والتحالفات... والمصالح، وبالتالي فما انقلبوا عليه سرعان ما يجدون أنفسهم في لجته! أليست هذه هي الضرورة؟!

إن سيرورة العصرنة تتصف عموما بالتمركز الاقتصادي؛ سواء بيد الدولة أو بيد فئات اقتصادية معينة، وهي لا تفسح في المجال أمام الارتقاء المالي، وعندئذ يكون من الأسهل اتخاذ السياسة طريقا للارتقاء الاقتصادي، الأمر الذي يجعل السياسة طريقا إلى الفساد

الاقتصادي، فيما نلاحظ أن هنالك بعض الدول يكون فيها من السهل غالبا الارتقاء المالي، بخلاف نظيره السياسي، فيما يؤدي الارتقاء الأول إلى شراء المناصب السياسية، وهذا ما يجعل متجهة شعاع الفساد تذهب من الاقتصاد إلى السياسة[٤٧]. ولنا أن نلاحظ ـ أيضا ـ أن متجهة شعاع الفساد تتعين على الأغلب من الحراك المفتوح إلى الحراك المغلق: أما إذا كان الحراكان السياسي والاقتصادي مغلقين على شكل طبقات محددة (Castes)، فإن متجهة شعاع الفساد ستتنقل بين الطرفين، وهذا في تقديرنا أخطر أنواع الفساد.

لقد بينت تجربة إنجلترا في القرن السابع عشر وأواخر القرن التاسع عشر، وكذلك أمريكا في القرن التاسع عشر أن نسبة الفساد في الحياة العامة قد تزامنت مع تأثيرات الثورة الصناعية، وهو فساد ناتج عن توسيع التنظيم الحكومي، مما يرى فيه البعض إيجابيات تتمثل في تحفيز التطور الاقتصادي، ووسيلة لتجاوز القوانين التقليدية أو التنظيم البيروقراطي. وعلى سبيل المثال كان أعضاء الهيئات التشريعية في السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر، في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك أعضاء المجالس المحلية في المدينة، يقبضون الرشاوى من شركات السكك الحديدية والإنتاج الغذائي والصناعي، مما أسهم في تسريع عجلة النمو الاقتصادي الأمريكي. وكذلك نجد ما يشبه ذلك في فترة حكم كوبتشيك في البرازيل، حيث كانت نسبة عالية من التقدم الاقتصادي تتم بموازاة نسبة عالية من الفسادالبرلماني[٤٨]، لكننا لا نستطيع أن نعتبر ذلك أكثر من (مؤشر) للضرورة، الأمر الذي يعني إعطاء صورة (واقعية) عن (البنية) الاقتصادية والسياسية التي ترافق العصرنة، حيث قلنا إن من طبيعة هذه البنية أنها مؤهلة ـ بالأصل ـ للفساد، بل ومفتوحة عليه إلى أبعد حد، وهو ما يجعلنا نعتبر أن العصرنة هي المناخ الأبرز المهيئ لمزيد من الفساد.

لكننا نختلف مع هانتينجتون الذي يعتبر أن مجتمعا غير فاسد نسبيا (مجتمع تقليدي)، قد يرحب بقدر معين من الفساد، ويعتبره ممهدا يسهل الطريق إلى العصرنة (معترفا في الوقت نفسه بأن المجتمع الذي تفشى فيه الفساد، يكون غير قابل لأن يتحسن حاله بتفاقم الفساد)[٤٩]، إذ إن ترحيب هذه المجتمعات بالفساد لا ينبع من إدراكها لضروراته، كما أن الفساد فيها لا يتعارض، في بعض تلك المجتمعات وليس في كلها، مع القيم السائدة التي لا تشجع على الالتزام بقيم ومعايير الأداء المؤسسي، كما هي الحال في زامبيا وغانا وسيراليون وصقلية[٥٠]؛ حيث تشجع القيم السائدة على تقديم الخدمات الاجتماعية لذوي القربى والعائلة، وتتمثل هذه الخدمات في التوظيف والبعثات العلمية، حتى إن أدت مخالفة القانون[٥١].

وتعتبر حالة صقلية نموذجا واضحا لدور القيم السائدة في دعم الفساد وتحقيقه، حيث يكون الفرد شديد الارتباط بأسرته ويلتزم إعالتها، الأمر الذي يستوجب معارضة كل القيم الجديدة التي تخالف قواعد التزامه العائلي وصولا إلى حد

ممارسة العنف، ولهذا فإن خدمة الأقارب من موقع السلطة أمر لا محيد عنه، وذلك على العكس مما هو الأمر عليه في الدول الأوروبية[٥٢] والأمريكية التي تفككت فيها روابط الأسرة.

وعلى صعيد آخر فإن هذا الواقع لا يمكن تعميمه بمثل هذه الخطية، إذ إن الدول الإسلامية والعربية بشكل خاص، تعاني فسادا مستشريا، تزامن - ربما بالصدفة هذه المرة!! - مع عملية العصرنة، إلا أن القيم الاجتماعية التي تحث على الروابط الأسرية وتقف دافعا وراء بعض مظاهر الفساد العائلي والعشائري والقبلي والديني والطائفي... والمحسوبية وتقديم الخدمات، لا تبرر هذا الفساد على صعيد الرشاوى، أو أن تكون الخدمات على حساب صحة المجتمع، لأن في الإسلام تحريما واضحا للرشوة، رافضا اعتبارها مجرد هدية، الأمر الذي يخلق ضغطا أخلاقيا وشخصيا على الفاسد، سواء من قيم المجتمع السائدة، أو من الأنا الأعلى، بما يجعل قضية حل مشكلة الفساد أكثر من مشكلة راهنة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، لأن الأيديولوجيا الأخلاقية تبقى هي الحكم، وهذا ما يفسر الارتكاس الحالي في بعض هذه الدول إلى الأصولية بكل أشكالها وأنواعها، لأنها تجسيد للأخلاق المنتهكة بالفساد، وفي أحسن الأحوال بديل عن الأوضاع السائدة، لأنها لم تجرب أو لم يسمح لها بالانكشاف من خلال فعل الممارسة بدلا من الاكتفاء بالتنظير. صحيح أن الضغط الأخلاقي لا يمنع الفساد، لكنه يقيم نفسه سيفا مسلطا على الدول والأفراد.

وفي الحقيقة، ربما قد يكون للعصرنة دور في توفير أحد عناصر مناخ الفساد في تلك الدول، إلا أن المشكلة الفعلية تكمن في نشوء النظام السياسي العربي على قواعد ما قبل قومية، وما قبل مفهوم الدولة بالمعنى المعاصر، وهو ما انعكس في بنية النظم نفسها، التي غدت المحسوبية والوساطة فيها جزءا من امتداد الظواهر ما قبل القومية في الدول حديثة النشوء، كما أن الجذور ذاتها قد انعكست تصارعا على السلطة السياسية وعلى دور ما، ما انعكس في المزيد من التمركز باتجاه الأصول. إن المفارقة في الفساد السائد في الدول العربية تكمن في أن الفساد جزء من البنية لكن الأيديولوجية السائدة تقف في وجهه، الأمر الذي يطرح حالة خاصة فيما يسمى (بالتوازن الحيوي الداخلي ذاتي الفعل) للبنية، فهي فاسدة بقدر ما هي تراعي ضرورة الفساد في البنية، وهي تحت سيف الأخلاق بقدر ما لم تستطع قيم البنى الفاسدة أن تكون قواعد ثابتة ومتعارف عليها للسلوك.

ومهما كانت النتائج الإيجابية للفساد في سياق تحقيق العصرنة، فإننا نراها نتائج مترتبة بشكل بعدي وليس قبليا، بمعنى أننا نستطيع أن نلاحظ في كل حالة، مهما بلغت من السوء، الإيجابيات إذا أردنا ذلك، أو أن نقول: بأنه من غير المنطقي اعتبار الفساد دافعا للعصرنة، بقدر ما هو ملازم لها بمعنى (الضرورة) التي تحكم البنية.

إذن، تؤهل البنية السياسية المرافقة للعصرنة جميع الظروف المناسبة لارتفاع حدة الفساد، ويحاول البعض تبرير ذلك باعتبار أن الفساد يقوم بدور مشابه لدور اللوبيات (جماعات الضغط) في الدول المتقدمة، إلا أن غياب المؤسسات السياسية عن الدولة النامية، أو ضعفها، لا يجعلان التحليل دقيقا، لأن الفساد هنا هو فساد فردي أو عصبوي، وليس فاعلية مدربة لهدف ترتضيه مؤسسة أو حزب، من أجل المساعدة على تجاوز معيقات العصرنة.

هنا نأتي إلى إشكالية الأوهام الديموقراطية: فالأخيرة ليست حلا عجائبيا لمشكلة الفساد باعتبارها مشكلة بنيوية، وعليه فإن الديموقراطية في غياب إرث عميق لتلازم المؤسسات واتساع حرية المشاركة، تفسح في المجال أمام المزيد من الفساد (كما هي حال روسيا ورومانيا)، وهي الأخطر في حال تجذر النماذج السياسية التي تحل فيها استبدادية دولة الإكراه محل الدولة عموما، أو التي يحل فيها استبداد حاكم فاسد مكان الدولة ككل، كما هي حال هاييتي في عهد (دوفالييه) والفيليبين في عهد (ماركوس) وأوغندا في عهد (عيدي أمين) وأفريقيا الوسطى في عهد (بوكاسا)[٥٣]، إذ إن أخطر أنواع الفساد وأكثره انحطاطا هو الفساد المعلن لكبار المسؤولين، كما هي حال المكسيك التي حولت نسبة كبيرة من القروض الخارجية المقبلة لها، إلى حسابات شخصية لكبار المسؤولين[٥٤]، وكما هي حال الرئيس زياس في كوبا (١٩٢١ - ١٩٢٥)، الذي كانت زوجته تفوز بالجائزة الأولى لليانصيب في كل مرة، وهنا لا يتم التفريق بين المال العام والمصلحة الشخصية للحاكم. وعلينا أن ندرك أن هذا التفريق قد احتاج إلى زمن طويل في أوروبا وتحقق تدريجيا في المرحلة الحديثة من تاريخها، وهو ما لم يتحقق إلا مع العصرنة.

ومن عناصر الضرورة في فعل الفساد، طبيعة المجتمع، وبالتالي طبيعة المجتمع السياسي التي تتأتى عن الطبيعة الأولى، ذلك أن المجتمعات الموزاييكية لا يمكن إلا أن تنعكس في بنية المجتمع السياسي، إذ إن طلب العدالة يستدعي التخلي في بعض الأحيان عن علمنة النظام السياسي لمصلحة تدخل خارجي للسلطة، يقحم بعض التشكيلات الاجتماعية الموزاييكية (القبلية، العشائرية، الدينية..إلخ) في المجتمع السياسي، ويعطيها دورا ما دفعا لاحتمال أن تطيح الديموقراطية في نموذجها الانتخابي بهذا التوازن؛ ذلك أن الديموقراطية تفهم بشكل سطحي على أنها انتخاب الكفاءات، إلا أن الوصول إلى هذا المستوى لا يكون متوافرا بالشكل اللازم دون تحقق تراكم طويل في مفهوم الوطنية، مما يجعل هذا الشعار ينقلب على مستوى الممارسة، إلى انتخاب التشكيلات الموزاييكية لممثلها وليس لمن تتوافر بهم - فعلا - الكفاءات، مما يجعل التشكيلات الأقلوية خارج دائرة الفعل السياسي، خصوصا إذا كانت في دائرة انتخابية لتشكيلة موزاييكية أقوى.

وإذا كانت الديموقراطية هي حكم الأكثرية واحتواء الأقلية بالمعنى الوطني، فإن الديموقراطيات الساذجة والمقامة على أرضية مجتمعية مقسمة بعوامل ما قبل قومية ووطنية، سرعان ما تتحول إلى الأكثريات الموزاييكية واستبعاد الأقليات الأخرى، فهي إذ ترسي كتلا مجتمعية إثنية أو دينية أو طائفية... على حساب كتل أخرى، فإنها تكرس الفعل الما قبل قومي ووطني بدلا من أن ترتقي به.

ولهذا وبقدر ما تستدعي الاعتبارات الوطنية اشتراك جميع الفئات المجتمعية، فإن بعض الدول في مرحلة دولة ـ الإكراه، وبالرغم من توافر النوايا الصادقة ـ أحيانا ـ للدفع باتجاه دولة القانون، فالمؤسسات تجد نفسها أمام ضرورات اشراك خارجي مقحم للمجموعات الصغيرة، في وقت يبدو فيه لبعض هذه الدول أن التغاضي عن بعض مظاهر الفساد لدى هؤلاء ولدى أقرانهم (ميزة!) من أجل ترسيخ الاستقرار السياسي ولو إلى حين. وفي بعض الأحيان يكون ذلك التغاضي جزءا من لعبة الميكافيلية التي تطالب الحاكم بأن يمسك الأخطاء على القادة حتى لا يكونوا قادرين على تجاوزه أو الانقلاب على الاستقرار، وهذا ما عرفته تجارب مثل أوغندا وكينيا.

والحقيقة أن ثمن الاستقرار السياسي في مرحلة دولة ـ الإكراه غالٍ جدا من حيث الفساد، ولكننا يجب أن نؤكد أن الفساد جزء من أي نظام سياسي، وثمة مستويات نوعية للفساد بقدر تطور النظام نفسه، لكن دولة ـ القانون، وبالتالي تفعيل المؤسسات تدريجيا، وحدها التي تستطيع أن تضع حدا لتفشيه وتحوله إلى قاعدة. إننا يجب أن نعترف أن الجدل النوساني بين حدي الفساد والمثل العليا هو من طبيعة الأشياء، فضرورة الفساد هي أطروحة تستدعي نقيضها في إطار الجدل؛ والنقيض هنا هو استقصاء الوجدان الأخلاقي بحثا عن تحقق مطلق للقيم، (وهو مطلب لا يمكن الحكم عليه بالتحقق فعليا)، ولكن الجدل هنا ليس جدلا هيجليا أو ماركسيا، ينتهي بثالث مرفوع جديد، إنه جدل باشلار وهاميلان الذي يجعل التعايش بين الفساد والأخلاق الأطروحة والنقيض حقيقة جدلية صراعية لا تنتهي، إلا أن طموح الديموقراطية يسير دائما باتجاه شد الحبل نحو الأخلاق بقدر ما يستطيع.

ومن خلال إدراك ضرورة الفساد والأخلاق في تعايشهما الصراعي، فإن على قوى المجتمع أن تختار بينهما، فيما على الإرث الديموقراطي أن يدفع تدريجيا نحو المزيد من تطويق الفساد.

وهم وسطحية الفهم الشائع للمجتمع المدني

يعكس مصطلح المجتمع المدني، المستخدم في الوعي السياسي العربي السائد، لعبة المصطلحية وتلازمها مع لعبة القداسة، ففي وقت هزمت فيه التجارب السياسية لاعتبارات كثيرة، خصوصا التجارب السياسية خارج الدولة، فإن مصطلح المجتمع المدني سرعان ما بدأ بالانداح في أوساط المثقفين، باعتباره بديلا عن العلاقة مع الدولة، ووسيلة لتسمية أخرى للديموقراطية، وهنا بالذات تبدى الوهم والعبث الفكري، إذ إن المصطلح بات يستخدم كأنه بمنزلة حزب سياسي ضمني، أو بمنزلة مواجهة دائمة مع الدولة، أو بمنزلة اختصار للعبة الديموقراطية.

ومما يعكس كم هي مفارقة تأليه الديموقراطية وتقديس المجتمع المدني، أن النقد الأكثر بروزا لفكرة المجتمع المدني قد جاء ممن هو خارج إلحاح الديموقراطية، بل ممن يتخذونها (لعبة) في إطار وعي شمولي بارتباط هذه الفكرة بفكرة الدولة[٥٥]، أما أغلب الدراسات التي

تجلدنا بإطلاقية المفاهيم الأيديولوجية: كالثورة، والديموقراطية، والمجتمع المدني والتحرر، فهي لا يمكن أن تندرج خارج مسألة يوتوبيا القداسة: فالأشياء التي لا تجرب، والتي تلج الفكرويات في المطالبة بها، هي التي يغالي الفكر في إبراز قيمتها(٥٦).

لقد انبرى المثقفون العرب إلى استخدام هذا المصطلح مع غياب الأمل في التجارب الحزبية بالديموقراطية معا، ففالوا في إبرازه كأن لسان حالهم أنهم يستخدمونه «حصان طروادة»، بهدف إزالة الدولة والانبثاق بالديموقراطية، وهذا الفخ التهويمي سرعان ما عكس الضحالة الفكرية التي تقف وراء هذا الاستخدام؛ إذ إن هذا التصور قد أسقط حقيقة المجتمع المدني، وهو مجتمع على اتصال حقيقي بواقع الدولة، وأنه وليد تمفصل الوحدة الاجتماعية والسياسية(٥٧) وبالتالي فهو الوجه الديموقراطي لعلاقة المجتمع بالدولة، وبالتالي فهو لم يقم - أبدا - في سيرورته لتاريخية إلا باعتباره مفصلا في علاقة الدولة بالمجتمع، وليس بالمقابلة بين الدولة والمجتمع، ولا اعتباره نتيجة «نضالات» دونكيشوتية بينهما.

ولعل في تجربة روسيا وأوروبا الشرقية ما يفيد في حسم المسألة هنا، إذ إن هذا (الانبثاق) لواقع منتجات المجتمع المدني من أشباه مؤسسات غير متأصلة في التمفصل بين الدولة والمجتمع قد خلق مافيا سياسية ومجتمعية أطاحت بالدولة ولم تقم المجتمع المدني: وهنا لابد من التنبيه إلى أن مخاطر تحول المجتمع إلى (غول) هي أخطر من استبداد الدول التوتاليتارية، لأن الإطاحة بالدولة لحساب وهم تحقق سريع للديموقراطية، وتأصيل أسرع للمجتمع المدني، سرعان ما أظهرت البنى المجتمعية الأكثر تخلفا، وسرعان ما استدعت القوى ما قبل الحداثية، إذ إن أخطر ما في الأمر هنا أن الدولة والديموقراطية باعتبارهما من منتجات الحداثة السياسية، عندما تغيبان، فإن الظرف الذي سيسود، ولو كان انتقاليا، سوف يبرز، إلى حد كبير، القاع اللاحداثي، بل الأعمق فواتا على المستوى الحضاري في المجتمع الأمر الذي يؤكد أن «نزعة أمثلة المجتمع المدني في مقابل تقبيح الدولة، لابد أن تصحو على مجتمع أكثر شراسة من الدولة»(٥٨).

إن هنالك وهما يتصور بأن المواجهة مع الدولة ستفضي آليا إلى قيام المجتمع المدني، أو أن (كسر) الدولة سيؤدي إلى هذا المجتمع المنشود، وهو وهم ساذج للغاية؛ لأن هذا المجتمع لا يقوم خارج العلاقة مع الدولة، لأن أصوله تكمن في العملية السياسية، أي في الدولة نفسها.

وهذا ما يعني أن استقلالية المجتمع المدني هي استقلالية نسبية، لأن هنالك ضربا من (الاعتماد المتبادل) بينهما تفرضه الطبيعة الوسيطية للمجتمع المدني بين الدولة وعموم المجتمع. بل إن الأمر يذهب بنا للتأكيد على أنه ما لم تتم الإجراءات النهائية لسيادة الدولة، وهذا جزء من مهام دولة - الإكراه، فإن المجتمع المدني لا يمكن أن يقوم، بل إن قيامه سيكون تهديدا (لقيام) الدولة نفسها، وليس عاملا مساعدا لها أو قواما على التوسط بينها وبين المجتمع.

إن الديموقراطية المطلوبة هي ديموقراطية عاقلة وليست ديموقراطية لا عقلانية مطلبية ساذجة، وعليه فإن وعي سلبياتها هو المقدمة الأولى لتحقيقها.

1- راجع فكرة التمثّل في الملحق.
2- على الرغم من أن التعبير السابق يحدث ارتجافا لدى بعض المفكرين، على اعتبار أساسها الهيجيلي، لكننا يجب أن ندرك أن فكرة طبيعة الأشياء عند ابن خلدون، وسيرورة الأشياء عند مونتسكيو، وروح العصر عند هيغل، أو الخلفية المادية عند ماركس... كلها تتوافق إلى حد كبير.
3- في كثير من الأحيان تتجاوز الدولة القانون وحقوق الأفراد عندما يتصل الأمر بعلاقات دولية ووقائع تتصل بالأزمات الديبلوماسية، ولعل احتفاظ الرئيس أو الملك بحق العفو أو استصدار أوامر بطي ملفات لأسباب الأمن القومي، كل ذلك من طقوس (الواقعية) في الحرية، وما يعكس أن الإكراه يبقى مشمولا في الدولة.
4- L.F.WARD Dynamic Sociology, Appaleton, New York, vol.2p:224.
5- V.G.Childe, Man Makes Himself, London, 1936,p:82-83 عن المرجع اللاحق، ص ١٩.
6- روبرت كار نيرو: نظرية في نشأة الدولة، الفكر العربي، العدد ٢٢، السنة الثالثة، ص ٩.
7- المرجع السابق.
8- المرجع السابق، ص ١٠ ـ ١١.
9- مارسيل غوشييه، أصل الدولة، الفكر العربي، السنة الثالثة، العدد ٢٢، ص ٢٥.
10- وهذا موقفه من الاستعمار الفرنسي للجزائر.
11- راجع فقرة التمثل والنقد.
12- فعل ذلك الأستاذ جورج طرابيشي في مداخلته على برنامج الاتجاه المعاكس، الذي جمعني مع الأستاذ أحمد عبدالله، الاتجاه المعاكس، قناة الجزيرة الفضائية، ١٩٩٨/١٠/٢٧.
13- في الحقيقة أننا نُحذر من أن الحياة كلها ليست خطية، وبالتالي فالرؤى الخطية هي إسقاطات سطحية منا على الوجود.
14- وقد اكتشفت لاحقا أن هذا الأستاذ لم يكن يعرف شيئا بالعلوم، والحقيقة أن جهله بها هو الذي جعله يقدسها عبر تسييسها.
15- هنا يجب أن نعترف أن الديموقراطية هي الدولة؛ لأنها نظام، وهي تصيب المواطنين بشيء من محاسنها ومساوئها، بقدر ما تكتمل أصولا في الدولة، فهدفها ليس المواطن إنما الدولة، مع أنها تدعي نظريا عكس ذلك.
16- راجع بهذا الخصوص أطروحتنا في الدكتوراه بعنوان الخيال عند جاستون باشلار، جامعة دمشق، أو النسخة المنشورة في دار طلاس، دمشق، ١٩٩٩.
17- ROPERT KAPLAN, Was Democracy Just a Momunt, The Atlantic Monthly, November, 1998.
18- جورج طرابيشي: في ثقافة الديموقراطية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٨، ص: ١٦٧، نقلا عن: Y ves Roucaute: La Republique contre: Democracie, Paris, Polon, 1996.
19- المرجع السابق، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.
20- في ثقافة الديموقراطية، مرجع سابق، نقلا عن كريستوف جافرلو: الديموقراطية في الهند، Paris, Fayard, 1998.
21- نميز نحن بين الغالبية من المغالبة، والأغلبية، بمعنى الأكثرية السياسية.
22- راجع عرض محاضرة جورج طرابيشي بعنوان «إشكاليات الديموقراطية» في: القدس العربي، العدد ٢٩٦٩، ١٩٩٨/١١/٢٦.
23- راجع مقدمة إلياس مرقص لكتاب المرأة في العالم الإسلامي، دار الحقيقة، ١٩٨١.

-24 آلان تورين: ما هي الديموقراطية، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، لندن الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص٤٠.
-25 المرجع السابق، ص ٤٢٠.
-26 د. زكريا فوار: «مساهمة نظرية في دراسة الاقتصاد السياسي للرشوة»، دراسات عربية، العدد ٦/٥، السنة الثالثة والثلاثون، مارس/إبريل، ١٩٩٧، ص: ٨٩ ـ ٩٧.
-27 Samuel Huntington,« Modernization and Corrupition, Arnold Hiedenheimer, Puplic. Corruption, N.J.Transaction Books, 1988.P492 راجع أيضا: صموئيل هانتينجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، ط ١٩٩٣، ص ٧٧ ـ ٩٣.
-28 إكرام بدر الدين: ظاهرة الفساد السياسي، الفكر العربي، العدد ٧١، السنة ١٤، ١٩٩٣، ص ٢٦.
-29 المرجع السابق.
-30 هنالك وجهات نظر تقول بأن الفساد كالرشوة، ينبع من التفاوت الهائل بين ثراء فاحش وفقر مدقع، وأن الرشوة هي إعادة توزيع للثروة وإعادة توازن بنيوي؛ بسبب أن الفقر المدقع وانعدام القدرة على الثورة يدفعان بالناس إلى إيجاد التوازن عبر الفساد بأنواعه كلها، وليس فقط عن طريق الرشوة.
-31 المرجع السابق، ص ٣٣ ـ ٣٤.
-32 روبرت ر.الفورد «الحزب والمجتمع» (شيكاغو، رانها كنالي ١٩٦٣)، ص ٢٩٨.
-33 د. بشار الأسد، الكفاح العربي، ١٩٩٩/٢/٤، ص ٨.
-34 Leslie Palmier, «Bureaucratic Corruption and its Ed Corruption, London,. Remedies» in Michael Clark . France Pinter, 1983 P.207.
-35 الحياة، لندن، ٩٣/٨/١٨.
-36 د. ضاهر غندور: عصر الفساد، دراسات عربية، السنة ٣٠، العدد ٩/١٠، ١٩٩٤، ص٤١ ـ ٤٢.
-37 ROBERT.S.LIKEN. «CONTROLLING THE GLOBAL CORRUPTION EPIDEMIC» FOREIGN POLICY.SUMMER 1997.
-38 د. ضاهر غندور: مرجع سابق، ص ٤٢ ـ ٤٣.
-39 الحياة، لندن، ١٩٩٣/٥/٦.
-40 P.PESTIAU.LEECONOMIE SOUTERRAINE.PARIS.HOCHETTE.1989.P.13.
-41 THEODORE LOW.PUPLICAFFAIRS.NO.82.SPTEMBER 1981.P.6
-42 صموئيل هانتينجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق، ص ٧٨.
-43 المرجع السابق، ص ٧٩.
-44 د. عماد فوزي شعيبي، السياسة وفن الحكم، دمشق، ١٩٩١، الفصل الثالث.
-45 صموئيل هانتجتون، مرجع سابق، ص ٧٩ ـ ٨٠.
-46 م.ماكمولان: «نظرية في الفساد»، المجلة السوسيولوجية، عدد ٩ يوليو، ١٩٦١، ص ١٩٦.
-47 يقول هانتينجتون: في السياسة الأمريكية ظاهرة لافتة وشائعة، إذ إن الوزير والمستشار قديشعر بأنه مضطر إلى التخلي عن مركزه من أجل النهوض بأعباء عائلته، راجع النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق، ص ٨٦.
-48 المرجع السابق، ص ٩٠.
-49 المرجع السابق.

-50 Stephen riley. «The Land of Waving Plams: Polical Economy. Corruption Inqurrisand Political in Seirra Leon» London, France Pinter. 1983.p200-201.in clark. op cit.

-51 Ronald wraith.«plepotism» .op.cit.p.332.

-52 Gerald Caidek and Naomi Caiden. «Public Administrative corruption.Public» administrative carruption review.vol.37.no.3(may-gune1977).p.p.303-304. وراجع إكرام بدر الدين ص ٣٤ ـ ٣٥.

-53 Ropert Jackson and Carl Rosbery.«personal rule theory and practic in Africa» comparative politics vol.16.no.4. (July) 1984.pp431-434.

-54 جريدة السياسة الكويتية، ١٩٨٦/٥/٣٠.

-55 راجع بهذا الخصوص كتاب: المجتمع المدني دراسة نقدية، د. عزمي بشارة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٨. حيث نتبنى عمق مفاهيم هذا الكتاب ونعتقد جازمين أن (موهبته) بشارة في هذا النقد تأتى من ثلاثة عوامل: عمقه الفلسفي، واندماجه في لعبة الديموقراطية، وإدراكه المبكر لعدم قداسة، لا الديموقراطية ولا المجتمع المدني، وهذا الثالوث الفريد ربما لا يتمتع به ديموقراطيونا.

-56 وهذا أدعى أن تفسح الأنظمة السياسية، التي أنجزت دولة الإكراه، بهامش في اللعبة الديموقراطية وفي استقلالية المجتمع المدني بشكل يتطور نسبيا، حتى يجرب هذا المقدس.

-57 عزمي بشارة، المرجع السابق، ص ١١.

-58 عزمي بشارة، المرجع السابق، ص ٢٢٤.

عالم الفكر
العدد 3 المجلد 30 يناير - مارس 2002

الإبداع الإداري في ظل البيروقراطية

د. رندة اليافي الزهري*

مقدمة

إن التحديات والتغيرات الخارجية التي تواجهها المنظمات عموما، والشركات العربية خصوصا، في العصر الراهن تختلف إلى حد كبير عما عهدته في السابق. فالعولمة Globalization، والخصخصة Privatization والمنافسة المحلية والعالمية، والإنترنت، ومنظمة التجارة العالمية (الجات)، والاتحادات والاندماجات، وانهيارات أسواق المال العالمية، والتحول إلى أنظمة السوق الحر...إلخ، كل ذلك يؤثر في الأسلوب الذي تدار به المؤسسات، وفي أدائها، وإنتاجيتها.

فنحن على أبواب القرن الحادي والعشرين نعيش في اقتصاديات غير ملموسة، اقتصاديات المعلوماتية التي تعتمد على السرعة، والخيال، والمرونة، والابتكار، والإبداع. لقد أصبحت اقتصاديات الحجم الكبير، والاستفادة من منحنى الخبرة والتعلم أقل منفعة للمنشآت التي ترغب في تحقيق مزايا تنافسية. لذلك لم يعد بإمكان المنظمات الاعتماد على المركزية، والتسلسل الإداري الهرمي الذي تفرضه البيروقراطية الإدارية، لأن الاقتصاديات الحديثة ببساطة هي اقتصاديات الانتقال السريع للمعلومات. إن الإبداع يدعم قوة أي منظمة في تميزها عن المنظمات الأخرى، أما الإدارة التقليدية فقد أصبحت غير ممكنة في الوقت الحالي لما لها من عواقب وخيمة؛ فهي تحول الأفراد العاملين إلى بيروقراطيين، وتسلبهم قدرتهم على الإبداع والتفكير، وهذا لا يتماشى مع معطيات هذا العصر، ولكن مع ذلك علينا ملاحظة أن الكثير من الأعمال الروتينية في أي منشأة ستظل دائما موجودة؛ مما سيسمح للبيروقراطية أن تأخذ مجراها.

(*) أستاذة مساعدة في جامعتي دمشق والملك سعود.

إن التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية تجعل الشركات المبدعة وحدها قادرة على تحقيق النجاح؛ ويتطلب ذلك من الإدارة العليا جهودا مكثفة، تدعم من خلالها العملية الإبداعية التي تبدأ عادة من الداخل. وكلما كانت المنظمة أكثر إبداعا تعلمت أكثر، وإن أي تأخير في دفع العملية الإبداعية سيؤدي إلى خسارة في فرص التعلم، وبالتالي فقدان مراكز تنافسية، وحصص سوقية أساسية للشركات. وينبغي على المنظمات العربية ـ بناء على ما سبق ـ الاستعداد والتهيئة لمواجهة التحديات؛ ولا يكون ذلك إلا عن طريق الإبداع والابتكار اللذين يتعثران أمام بيروقراطية متأصلة من الصعب تجاوزها.

ويبدو أن بعض الاتجاهات الاجتماعية والإدارية يتجه نحو اللامركزية، والحد من البيروقراطية التي تتسع وتتعمق مع اتساع أعمال الحكومة، ولا يكون ذلك إلا بتقليص دور القطاع العام في بعض المنشآت، وإننا نشهد تحويل عدد من الدول العربية بعض شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص؛ خصوصا في مجال الطيران، والكهرباء، والهاتف...، ومن المتغيرات الأخرى الجارية الآن إقامة شبكة معلومات (الإنترنت)، ويتطلب كل ذلك إحداث تغيير سريع، ولكن الأهم هو سرعة التقدم التقني، والتغيير الاجتماعي. ويبدو أن معدل التغيير الحاصل يتقدم وفق متوالية هندسية عوضا عن متوالية حسابية؛ فمن الخطأ التفكير في أن التغيير هو شيء قد بدأ في منتصف القرن التاسع عشر. بل إن التغيير والنقلات الفجائية قد بدأت منذ الثورة الزراعية في العصور القديمة، ومع الثورة الصناعية، وعصر النهضة الأوروبية. وأضحت البيروقراطية الحديثة متفوقة في نهاية القرن الثامن عشر، لأنها كانت الوسيلة المناسبة للتعامل مع التغييرات السريعة الناجمة عن نشوء الحكومات الوطنية، والاقتصاديات الصناعية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى استعراض آلية الإبداع والابتكار في ظل البيروقراطية من خلال التعرض إلى مفهوم البيروقراطية، بما في ذلك نظرية ماكس فيبر، وصفات البيروقراطيين، وذكر أهم إيجابيات البيروقراطية وسلبياتها، والاتجاهات الحديثة للبيروقراطية. كما يهدف أيضا إلى تعريف الإبداع، والتعرض إلى أهم معوقاته، والسبل الممكنة لدعمه، والأساليب المناسبة للإبداع. ويتمحور هذا البحث حول استعراض دروس مستقاة من تجربة بعض المنظمات اليابانية التي ابتكرت منتجات جديدة في ظل بيروقراطية إدارية، وسيقدم أخيرا بعض الحلول والمقترحات التي تناسب بيئة المنظمات العربية.

أهمية البحث

تعود أهمية هذا البحث إلى ضرورة تفهم المخاطر والتحديات المحيطة بعالمنا العربي، والعمل على مواجهتها بفعالية وكفاءة. ولا يمكن ذلك إلا بعد تحديد أهم الفرص والتهديدات الموجودة في البيئة الخارجية، ومعرفة نقاط القوة والضعف التي تتحلى بها المنظمة داخليا، والتي تميزها عن غيرها من المنظمات. ولا يخفى على أحد منا الأثر الذي يحدثه التقدم التكنولوجي، والخصخصة، والعولمة، والمنافسة، والأساليب الإدارية الحديثة... في منظماتنا العربية. إن معظم الشركات العربية تعاني، وستعاني صراعات وتوترات سببها الرئيسي عدم الاستعداد، وعدم وجود المرونة الكافية لإحداث التغيير الداخلي. إن هذه الشركات تسعى في تقديم منتجاتها إلى تقليد الغرب، واستخدام أساليب إدارية لا تتوافق والبيئة العربية، لذلك يكون نصيبها الفشل. إن الجهاز الإداري العربي، سواء في القطاع العام أو الخاص، قد اعتاد بيروقراطية معينة، يصعب عليه التخلي عنها في المدى القصير على الأقل.

ويكتسب هذا البحث أهميته من كونه ضروريا ومفيدا لكل باحث، ومدير، وقائد، وموظف، وحتى القارئ العادي لما يستعرضه من معلومات تسهم، ولو إلى حد ما، في فهم ضرورة الإعداد الجيد لمواجهة خطرالمنافسة الخارجية؛ خصوصا أن هذه المنافسة ستزداد حدة مع انضمام معظم الدول العربية إلى منظمة الجات، وتغيير فلسفتها الإدارية، والاتجاه نحو الخصخصة، وفتح الأسواق أمام منتجات البلدان الأخرى، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وإزالة الحواجز والعوائق التجارية أمام المستثمرين، ورفع الحماية عن المنتجات المحلية.

مشكلة البحث:

كثيرا ما يقال إن البيروقراطية تقف حجر عثرة في وجه الإبداع. وإذا ما ذكرت البيروقراطية، أو نعت شخص ما بالبيروقراطي فيتبادر إلى الأذهان بطء الإجراء، وقلة المرونة، وكثرة التعقيدات.

إذن ما البيروقراطية؟ وما إيجابياتها وسلبياتها؟ ولماذا أسيء فهمها واستخدامها؟

إن المشكلة الأساسية التي تطرحها هذه الدراسة تنطلق من واقع نعيشه، ومن قرن جديد نحن على أبوابه، ومعتقدات راسخة يصعب تغييرها، ومتغيرات حاصلة علينا مجاراتها. والسؤال المطروح هنا: هل يمكن للشركات العربية وهي ترزح تحت وطأة البيروقراطية، أن تدفع بالإبداع والابتكار، وتقدم منتجات جديدة تستطيع معها منافسة المنتجات الأجنبية؟ وهل التغيير ضروري لإحداث ذلك؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن المواءمة بين التحديات

الحاصلة في البيئة الخارجية، وتجنب إحداث تغيير سريع ومفاجئ؛ من شأنه أن يخلق مشاكل ومعضلات أكثر من ذي قبل؟ وما الإبداع؟ وهل يقتصر الإبداع على تقديم منتج جديد، أم يمتد ليشمل كل ما له علاقة بالإجراءات والأفكار الخلاقة؟ والأهم من كل ذلك، ما طبيعة العلاقة بين البيروقراطية والإبداع؟ وهل يمكن توظيف البيروقراطية في خدمة الإبداع؟

سيحاول هذا البحث الإجابة عن هذه الأسئلة لتحديد آلية البيروقراطية التي يمكن تطويعها لتتوافق مع متطلبات البيئة، ولتحث في الوقت نفسه على الإبداع والتغيير لتحقيق مزايا تنافسية تساعد المنظمات على النجاح والبقاء في السوق.

البيروقراطية

ظهرت البيروقراطية منذ أكثر من (٣٥٠٠) سنة، لكنه يمكن القول إن المصطلح ذاته حديث بعض الشيء، ففي القرن الثامن عشر اشتقت البيروقراطية من الكلمة الفرنسية التي تشير إلى القماش الذي يغطي المكاتب الحكومية، واستخدمها الليبراليون في القرن التاسع عشر في نقدهم للقوانين الصارمة، والاضطراب الإداري، وسوء الإدارة في الحكومات الفاشية (ساندرز Sanders ١٩٩٧). ويرى علي (١٩٧٧) أن المقطع الأول من مصطلح البيروقراطية Bureau يعود إلى الفرنسية ليعني «اللون الداكن الذي يتناسب مع الهيبة»، وإن استخدمت لاحقا للإشارة إلى غطاء المكاتب التي يعمل عليها رجال الدولة، والمقطع الثاني Cratic يعني القوة والسلطة. وأورد رجب (١٩٩٩) أيضا معنى مشابها لمصطلح البيروقراطية المؤلفة من مقطعين: الأول وهو المكتب، والثاني وهو السلطة. أما المنيف (١٩٩٤) فذكر نقلا عن عبد الكريم درويش أن الأصل الإغريقي لمصطلح البيروقراطية يعني القوة. وهي في الفرنسية مكونة من مقطعين: الأول يعني «المكتب» والثاني «الحكم»، أي «حكم المكتب».

وللبيروقراطية معانٍ مختلفة، تختلف باختلاف الفئة التي تستخدمها؛ فهي تعني عند رجال الأعمال «مجموعة الموظفين النظاميين بالمعنى المحدد الذي تدل عليه الخدمة المدنية، وبصفة خاصة في وظائفها العليا»، (المنيف، ١٩٩٤: ١٠١ ، ١٠٢). أما في الوقت الراهن فإن كلمة البيروقراطية أصبحت مرادفة للروتين، والعجز الإداري في الإدارة. وأورد الباحث عددا من المرادفات الدارجة للبيروقراطية «كالفخامة، والرتابة، والسلطة، والدور، والقواعد، والكفاءة، والهرمية». وهي موجودة في القطاعات الحكومية والعسكرية والمدنية كافة، بل هي موجودة في القطاع الخاص أيضا.

إن للبيروقراطية في رأي موسى (١٩٩٥) تعريفين: الأول سياسي؛ ويعني تمركز السلطة بيد فئة تهيمن على الإدارة، والآخر سوسيولوجي؛ يظهر التدرج في السلطة والابتعاد عن التحيز. وعَرَّفها ظاهر (١٩٨٤: ٤٠) نقلا عن ماكس فيبر بأنها «الجهاز الإداري الذي يتركز في أيدي

أفراد رسميين يتمتعون بمعرفة تكتيكية فائقة». ويستنتج الباحث أن الأفراد الرسميين هم الذين عينتهم الإدارات العليا في تلك المراكز اعتقادا منها أنهم قادرون على تطبيق القواعد والقوانين، وإذا لم تطبق القوانين بشكلها الصحيح فهذا عائد إلى الأفراد.

إن استخدام البيروقراطية قديم قِدَم الإنسان؛ فقد كانت هناك علاقات معينة تحكم الأسرة، وعلاقة الزوج بزوجته، ثم تطورت لتشمل حكم رئيس القبيلة لعشيرته. ولم يكن هناك آنذاك قوانين مكتوبة، ولكن الأوامر كانت شفاهية وتنفذ على الفور، وقد عرفت التنظيم الإداري حضارات عدة كالحضارة السومرية، والفرعونية، والبابلية، والصينية، واليونانية (الإغريقية)، والرومانية. أما في العصر الوسيط فسادت العلاقات الإقطاعية، وتزامنت نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر مع ظهور مبدأ التخصص، وبدأت البيروقراطية بالانتشار مع بداية الثورة الصناعية، وتوسع الحكومات، وزيادة دخلها القومي، وتضخم الإدارة فيها. وذكر علي (١٩٧٧) أن أهم القوى الخارجية التي أسهمت في نمو الجهاز البيروقراطي هي: تطور التنظيم الصناعي، وتدخل الحكومات عبر سن القوانين والتشريعات، والأزمات الاقتصادية، وانتهاج بعض الدول الطريق الاشتراكي.

وكان لمحمد (١٩٨٢) رأي آخر وهو أن أصول البيروقراطية تعود إلى أفلاطون الذي رأى أن العدالة لابد من أن تأخذ مجراها، وأن الدولة عليها أن تعمل على تحقيق هذه العدالة، ولن يكون ذلك ممكنا إلا عندما يكون هناك توافق بين قدرات الشخص ومواهبه، والوظيفة التي يشغلها. وربما تعود أصولها أيضا إلى أرسطو الذي وجد أن الدستور هو أفضل وسيلة للحكومة في فرض حياة خيرة، وإلى مكيافيلي الذي حث على مركزية الحكومة.

نظرية ماكس فيبر Max Weber

لقد طور عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) النموذج البيروقراطي؛ وكان يعرف بالإطار المنطقي - القانوني (ماكينا Mckenna وبيش Beech ١٩٩٥)؛ ويعتبر نموذج فيبر منطقيا لأنه يحدد تحديدا دقيقا أداء معظم الأنشطة في أي مشروع، وهو قانوني لأن الأعمال مبنية على مجموعة القواعد والإجراءات الموضوعة مسبقا لكل وظيفة أو عمل. ويرى المنيف (١٩٩٤) ومحمد (١٩٨٢) وعلي (١٩٧٧) أن فيبر قسم السلطات في أي منظمة إلى ثلاث وهي: السلطة البطولية التي تعتمد على الصفات الشخصية للقائد، والسلطة التقليدية المتوارثة من الأقارب، والسلطة الرشيدة المستمدة من القواعد والإجراءات التي تعطي الشخص الشرعية في ممارستها. ومن صفات نموذج البيروقراطية الذي طوره ماكس فيبر أنه مثالي؛ لأنه يلغي الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات.

أشار كل من الطجم (١٩٩٥) والمنيف (١٩٩٤) وعلي (١٩٧٧) إلى أن البيروقراطية كانت نتاجا للتغيرات التي تَأَتَّتْ من الثورة الصناعية، ونجم عنها ظهور المنشآت الصناعية التي حولت المزارعين إلى عمال، وأصبح التوجه نحو الإنتاج بكميات كبيرة. إن ما أراده فيبر هو وضع هيكلية مثالية، واضحة المعالم لمنشآت الأعمال؛ فدعا إلى وجود نظام يؤمن الاستقرار والتوازن. واعتبر الطجم أن النظرية البيروقراطية مبنية أصلا على نظرية نيوتن Newton التي تفترض أن «العالم ومكوناته هو نظام آلي Mechanistic، وهو يدعو إلى القول إن العمليات الطبيعية كالحياة قابلة للتفسير بنواميس الفيزياء والكيمياء، وإن لكل فعل رد فعل». (الطجم ١٩٩٥: ٥١). وأشار الباحث إلى أن البيروقراطية تستند أيضا إلى نظرية x لـ «ماك جروجر» MacGrego التي تصف الإنسان بالكسل، والشر، وبسعيه نحو تحقيق أهدافه الخاصة. لذلك وضع ماكس فيبر نموذجه العقلاني الذي يتمتع بقدرة على فرض الرقابة في التنظيم.

إن الهدف من بيروقراطية فيبر هو تقديم خدمة، والابتعاد عن الأهواء، والأهداف الفردية. وهذا يؤمن «الدقة والسرعة، والمعرفة، والاستمرارية، والوضوح؛ مع الخضوع الكامل للرؤساء ذوي القوة والسيطرة القانونية»، (المنيف ١٩٩٤: ١٠٤). ويورد ظاهر (١٩٨٤) نقلا عن كارل فريدريش Carl Fredrich أن البيروقراطية في الغرب كانت نتاجا لثلاثة عوامل: أولها نفوذ الكنيسة واتساع سيطرتها، وثانيها الدور الذي لعبه الجيش، وثالثها ظهور الحكومات، فكل واحد من هذه المؤثرات أدى دورا أساسيا في تطور البيروقراطية؛ وذلك لأن كلا منها يتطلب وجود جهاز إداري ضخم يقوم بتنفيذ أعماله، ويمكّنه من تقديم خدماته للناس. وبَيَّن أيضا أن النظام السلطوي يعتمد في أساسه على عبقرية قائده التي تؤثر بدورها في مستوى العلاقة بينه وبين مرؤوسيه. «إن طبيعة الإدارة نفسها تتميز بوجود سلطة الإداريين النابعة من سلطة مكاتبهم ونفوذها، وليست سلطة متميزة بسنهم، أو بنسبهم، أو بمقدار ما يملكون من ثروة أو حكمة؛ وهم في هذه الحالة لا يخدمون الشعب بمقدار ما يخدمون مكاتبهم التابعة للسلطة نفسها»، (ظاهر ١٩٨٤: ٤٣). وبعبارة أخرى، إن الإداريين يعينهم مجلس القيادة، وعليهم الالتزام باللوائح والأنظمة. ويورد علي (١٩٧٧) في السياق نفسه أن فيبر بَيَّن أن السلطة تعني ممارسة شخص ما قوَّته على الآخرين، وأنه من الواجب على الأتباع الامتثال لأوامره؛ مما يسهم في دعم الاستقرار والثبات النسبي للمنظمة.

إن أهم معالم البيروقراطية التقليدية هي: (١) تعريف الواجبات والمسؤوليات تعريفا دقيقا، (٢) التخصص، (٣) السلطة الرأسية، (٤) إطاعة الأوامر، (٥) الاعتماد على الخبرة المستمدة من المعرفة التقنية، (٦) التطبيق الأمثل للقوانين، (٧) الإدارة الموضوعية - اللاشخصية، (٨) المكافأة حسب الترتيب ومسؤولية العمل، (٩) الترقية حسب الأقدمية أو الأداء كما يقدره الرؤساء، وليس وفقا للوراثة أو المعرفة، (١٠) الفصل الواضح بين ملكية المنظمة وإدارتها. وإنه

لمن الواضح أن التنظيم البيروقراطي يعتمد كليا على القواعد، والإجراءات، والمهام المعرفة تعريفا واضحا، كما يعتمد على العلاقات، والمسؤوليات التي ينبغي أن تكون واضحة مسبقا لكافة العاملين في المنظمة. إن هذا النموذج، كما افترضه فيبر، منطقي وموضوعي لأنه خال من نزوات الأفراد، ورغباتهم، وأهوائهم، وتفضيلاتهم، كما أنه يقدم الثبات والاستقرار لمنظمة الأعمال. ورأى ساندرز (١٩٩٧) أن البيروقراطية هي عبارة عن إدارة الأقسام والفروع في منظمة ما، وذلك باستخدام التعليمات المكتوبة، والإجراءات المركزية، إنها تمثل الهيكلية التنظيمية في المؤسسات الخاصة والعامة.

صفات البيروقراطي

ترتبط صورة البيروقراطي في معظم الأحيان بعدم تحمله مسؤولية عمله؛ فهو غالبا ما ينحو باللائمة، في تبرير قصوره، على قوانين الشركة، أو على السلطات العليا فيها. ولكن لماذا يقف البيروقراطي، عائقا في وجه التواصل الفعال بين الأطراف المعنية من موظفين وعاملين وزبائن ومنظمات؟ إن الذين يقومون بالعمل الحقيقي، ويفهمون ما تريد المنظمة تحقيقه هم المدرسون في المدارس، والسائقون، والميكانيكيون في وكالات النقل، والمهندسون وطاقم البناء في منظمات الإنشاء والتعمير، وعمال الخطوط التجميعية في المصانع. إنهم أحد الأطراف، وفي الطرف الآخر هناك الزبائن أو المشترون الذين تمثل حاجاتهم ورغباتهم السبب الأساسي لوجود منظمات الأعمال التي يؤمن معظمها بفكرة «الزبون دائما على حق». ولكن البيروقراطي يقف حجر عثرة في عملية الاتصال بين تلك الأطراف.

ذكرت زيتلين Zetlin (١٩٩٧) أن القليل من البيروقراطيين يعرّفون أنفسهم بأنهم بيروقراطيون، وتصدر عنهم غالبا العبارات التالية: «دعونا لا نعجل في أي شيء»، أو «في العجلة الندامة»، أو «من المفروض الأخذ في الاعتبار العواقب قبل القيام بأي مبادرة». ومن صفاتهم أيضا رفض التغيير، والبطء في التنفيذ، والاعتقاد أن أي تغيير هو ضرب من ضروب التهور.

إن البيروقراطي كما رآه نيسكانن (موسى، ١٩٩٥: ١٥٩) «ليس مجرد شخص يعمل بطريقة روتينية آلية، كما أنه لا يستهدف دائما تحقيق الصالح العام وحده، ولكنه، مثل أي شخص آخر، يسعى إلى زيادة منفعته الخاصة. ويكون ذلك أساسا من خلال العمل على زيادة حجم ميزانية المكتب أو الإدارة التي يديرها». ويعتقد نيسكانن أيضا أن البيروقراطي يمتلك «سلطة احتكارية وتقديرية مهمة»؛ وذلك لحصوله على معلومات لا تكون غالبا متاحة للآخرين. إنه لمن المعلوم أن البيروقراطية تزيد النفقات الكلية بشكل أكبر بكثير من الإنتاج المحقق.

وجد النقيب (١٩٧٦) في دراسة أجراها عن البيروقراطية وصفات الشخص البيروقراطي في لبنان، أنها تبتعد كل البعد عن البيروقراطية التقليدية لفيبر؛ وأعاد ذلك إلى عدة أسباب أهمها: أن القيم (العائلية، والاجتماعية، والثقافية، والفلسفية،...) تؤدي دورا بارزا في حياة الشخص البيروقراطي أكثر بكثير من الخبرة، والقدرة التي يتمتع بها الفرد. أضف إلى ذلك المكانة الاجتماعية التي يحظى بها البيروقراطي، وأثر البيئة الاجتماعية المحيطة التي تؤثر بدورها في حياته العملية. فرأى الباحث أن هذا ينطبق على المواطن العربي عموما؛ لأنه أسير العائلة التي تفرض عليه سلوكيات معينة، مقابل تقديم الرعاية، والحماية، وبناء عليه، فإن البيروقراطي يحمل معه هذه السلوكيات التي تجعله يبتعد عن تحمل المسؤولية، واتخاذ القرار، أو المبادأة؛ فيسعى دائما إلى الاستعانة برئيسه طالبا الحماية. واستنتج أيضا أن المشاركين في الدراسة يتذمرون من الروتين على الرغم من اعتقادهم أن سبيل النجاح هو الالتزام بالقوانين والأنظمة، وتبين له أن البيروقراطيين اللبنانيين ليسوا «أداة طيعة في يد السلطة»، وهذا يناقض نموذج فيبر. وبينت النتائج أن البيروقراطي يزداد مع تقدم العمر تعلقا بالأنظمة والقواعد، وأنه كلما ارتفع مستوى التعليم قلت نظرة احترام الذات عند البيروقراطيين لأنفسهم. وهذا ما أكدته دراسة أحمد وآخرين (١٩٨٠)؛ التي أبرزت أن الشخص البيروقراطي هو الأكبر سنا، والأقل تعليما من غيره.

إيجابيات البيروقراطية

رأى «ساندرز» (١٩٩٧) أن البيروقراطية تتصف بثلاث صفات وهي: (١) التدرج الهرمي للسلطة؛ إذ تترافق المركزية مع البيروقراطية في تعريف المسؤوليات، وتحديد التوجيهات بوضوح. فالمستويات الإدارية المتدرجة تسمح بانسيابية اتخاذ القرارات، ويتخذ كل مستوى القرارات، وينفذها بسرعة، ومن دون حصول أي جدل، وذلك لوضوح نطاق سلطاته ومسؤولياته. وتتضح في هذا الهيكل التنظيمي الخطوط الفاصلة بين المستويات الإدارية المختلفة، ويشار إلى مَنِ المسؤول؟ وأمام مَن؟ ويساعد ذلك في انتقال المعلومات من الأعلى إلى الأدنى مترافقا بتغذية مرتدة Feedback من الأدنى إلى الأعلى، وتتحقق بالتالي كفاءة الاتصال. إن البيروقراطية تناسب المنظمات المقسمة في المجتمعات الصناعية الحديثة إلى أجزاء وفروع؛ إذ يستفاد من تقسيم العمل إلى وظائف بسيطة ومتكررة. ويمكن القول إذن إن الهيكل التنظيمي البيروقراطي المقترح هو مؤشر إلى الاستقرار والثبات، ومن صفاته عدم التغير. (٢) التقسيم الإداري ويتناول الفصل بين الشخص البيروقراطي والوظيفة التي يشغلها، إن هذه الصفة الموضوعية اللاشخصية كانت الأبطأ في التطبيق بين أوجه البيروقراطية كلها؛ فلا تتخذ القرارات وفقا للمعارف، أو بما يخدم الأصحاب، ويحقق المحسوبيات، بل لما فيه مصلحة المنظمة؛ فتتم التوظيفات والترقيات بناء على الجدارة، وليس على أساس تقديم

خدمة لصديق أو قريب. (٣) القوانين البيروقراطية: إن تطوير القانون، أو القاعدة الإدارية تتكامل مع البيروقراطية اللاشخصية. فالقوانين، والقواعد الإدارية، والإجراءات لا تترك أي مجال للنزوات والأهواء، والتفرقة الشخصية؛ فهي إذن ضمان لمعاملة الموظف، والزبون، وحتى المواطن العادي معاملة عادلة، وللحد من تحكم التاجر، أو البائع، أو البيروقراطي.

إن أكثر نقاط القوة في البيروقراطية، على الرغم من سمعتها السيئة، هي أنها تقدم مستويات إدارية واضحة المعالم، متخصصة، وبإمكانها غربلة المشاكل، والتشجيع على المبادأة. ناهيك عن استقرار المؤسسات العامة، والخاصة كما ذكرت مور Moore (١٩٨٨).

أما موسى (١٩٩٥) فيقول، إن أهم إيجابيات نظرية فيبر أنها تقوم على الوضوح، والاحترام، وتخفيض التكاليف، وزيادة الإنتاج والأداء. ورأى كل من رجب (١٩٩٩) ونور الله (١٩٩٢) أن البيروقراطية تضمن استمرارية العمل واستقراره، والمساواة، ودعم القيم والسلوكيات الرسمية الموضوعية.

ومن الإيجابيات الأخرى للبيروقراطية ما ذكرته شامان (١٩٩٨) في أنها وسيلة لتنسيق الجهود، وتحديد المسؤوليات بشكل يساعد على تحقيق الأداء؛ فالمقصود بالبيروقراطية هو تيسير الأمور وليس تعقيدها، ولكن اتساع أعمال الحكومات والمنظمات وتعددها أدى إلى إساءة استعمال البيروقراطية، وإساءة فهمها. وتعيد الباحثة السبب في ذلك إلى هروب الأفراد من تحمل مسؤولياتهم، وتمسكهم باللوائح والأنظمة، ونجم كل ذلك في رأيها عن عدم وضوح «حدود مسؤولية» الفرد، ويعود ذلك إلى «غموض حدود سلطته الوظيفية»؛ فالفرد يتهرب من مسؤولياته لأنه لا يعرف حدود سلطاته، فيفضل التقيد الحرفي باللوائح والأنظمة والقوانين والتعليمات. أما السبب الآخر فتعزوه شامان إلى العامل التربوي الذي يعود إلى نشأة الطفل في المنزل؛ إذ ينمو معتمدا على والديه؛ فيتهرب من تحمل المسؤولية، ويرافقه ذلك حتى عندما يعمل في أي وظيفة.

وأكدت أخيرا نتائج دراسة أحمد وزملائه (١٩٨٠ : ٦٠) أن «ظاهرة البيروقراطية هي ظاهرة سلوكية تتأثر بالمناخ الإداري والنفسي الذي يسود محيط العمل»، وأنها، أي البيروقراطية، ليست وليدة الأنظمة واللوائح والقوانين.

مساوئ البيروقراطية

إن الضغط الذي يمارسه النظام البيروقراطي على الفرد ليلتزم بالقواعد والإجراءات، يوجد حالة من الانشغال الدائم بالوسائل المستخدمة في سبيل بلوغ الأهداف، وتصبح الوسائل أكثر أهمية من النتائج أو الأهداف نفسها. وقد يكون أيضا هناك حالة من الارتباط بالقواعد والإجراءات التي تصبح لاحقا جزءا من الشعائر أو الطقوس المتعارف عليها في المنظمة. أضف إلى ذلك أن إصرار بعضهم على نيل حقوقه كافة، والاستمتاع بالمكانة المرموقة التي يستمدها من

الوظيفة، يعيق تقدم الاهتمامات الأخرى، ونموها، وتنوعها. وتواجه المنظمات في مثل هذا الوضع موضوعا خطيرا عندما تريد التغيير الذي يصبح مرفوضا رفضا قطعيا. وتناسب البيروقراطية في الغالب المهام والأعمال البسيطة، والمتكررة التي تنجز باستمرار مع مرور الوقت. ولكن عندما تصبح المهام معقدة وخاضعة للتغيير، عندها سيتم التحول عن البيروقراطية الكلاسيكية، (ماكينا وبيش ١٩٩٥). وأورد الطجم (١٩٩٥) في السياق نفسه أن «الجمود الداخلي» الذي تعانيه البيروقراطية يجعل المنظمة مقسمة إلى إدارات وأقسام لكل منها تنظيم خاص به؛ فالكل يسعى نحو تحقيق أهداف القسم أو الإدارة التي يعمل بها، وهذا يعني تجاهل الأهداف العامة، كما يعمل الأفراد على تفسير القوانين والتعليمات بما يحقق لهم منافع شخصية. وتبقى، على الرغم من كل ذلك، أحقية اتخاذ القرار النهائي بيد الإدارة العليا.

وتتمثل مساوئ البيروقراطية من وجهة نظر سلطان (١٩٩٠) في فرضها «الجمود والإستاتيكية»، وقلة الاهتمام «بالعلاقات الإنسانية غير الرسمية» التي تنشأ بين الأفراد، وينقل عن جيمس ثومبسون James Thompson رأيه في أن البيروقراطية لا تأخذ في الحسبان أثر البيئة التنظيمية؛ مما يقصر قدرتها على رؤية المستقبل، أضف إلى ذلك عدم مرونتها مع مجريات الأمور . ويذكر سلطان (١٩٩٠: ٢٧) أن «بيروقراطية فيبر وليدة الحضارة، والمجتمعات المستعمِرَة الغربية، ومن ثم فهي لا تتناسب مع الأنماط السائدة في الدول النامية». ووجد سلطان أن الفشل في إدارة مشروع ما، والعقاب اللاحق به يكون أكثر بكثير من المكافآت والحوافز التي تقدم إلى العاملين في ظل البيروقراطية، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض روح المبادرة، والمخاطرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، والتحديث.

أما هليجسين Helegesen (١٩٩٥) فقد وصفت المنظمات البيروقراطية بأنها تضع عملية انتقال المعلومات من الأعلى إلى الأدنى ضمن حدود وأطر محددة، تمر عبر سلسلة من المستويات الإدارية؛ ومن الواضح أن الاتصال الأفقي غير مرغوب فيه، وينصب اهتمام الشخص في مثل هذه المؤسسات على المركز الذي يشغله بدلا من إنجازاته. ويتصف الهيكل التنظيمي بالمركزية التي لا تُشْعر الإنسان بقيمته، أو حتى بحقه في حرية التصرف ليصبح الشعور السائد هو شعور بالضعف.

وعندما تحاور براون Brown (١٩٩٤) مع جيفورد وإليزابيث بينشوت Gifford& Elizabeth Pinchot مؤلفي كتاب «نهاية البيروقراطية وبداية المنظمات العقلانية The End of Bureaucracy and The Rise of Intelligent Organizations، ذكرا أن البيروقراطية تسلب الأفراد قدرتهم على التفكير المنطقي لأنها تعتمد على المركزية المطلقة، والالتزام بالقوانين، وتسلسل القيادة، والتخصص، والقيام بالأعمال المعيارية، والتنسيق الذي تفرضه الإدارات العليا على الإدارات الأدنى. وتتعثر البيروقراطية عندما يتطلب الموقف من العاملين استخدام

إبداعهم، وحكمهم، ومبادأتهم في أمر ما. إن استخدام البيروقراطية يتطلب كثيرا من الوقت لاتخاذ القرار، ونقل المعلومات مما يُعد عنصرا أساسيا في فشل عدد كبير من المنظمات التي لا تستغل الوقت بالسرعة المناسبة. إن البيروقراطية كما رآها المؤلفان تحجب الرؤية عن مستقبل المنشآت فيما يتعلق بالوسائل البديلة التي يمكن للعاملين أن ينظموا عملهم من خلالها بنجاح، ومن الملاحظ أن البيروقراطية تناسب الشركات متوسطة الحجم التي تكون أعمالها روتينية، وتقنيتها لا تتغير، وأسواقها مستقرة.

ومن سلبيات البيروقراطية الأخرى التي أوردها رجب (١٩٩٩) أنها تقولب الفرد، وتضعه ضمن قوانين ولوائح مما يؤدي إلى أعطال كثيرة، وتأخيرات في اتخاذ قرارات مهمة، وشعور بالملل. وذكر الطجم (١٩٩٥) في هذا الخصوص، أن البيروقراطية اعتمدت على مبدأ العقلانية، متجاهلة بذلك حقوق العاملين في الإدارات الدنيا وحاجاتهم.

إن البيروقراطية تخلق فجوة بين ما يجب القيام به وفقا للأنظمة والقوانين، وبين التجاوزات التي تكون في الغالب ضرورية نتيجة البيئة التي تعمل ضمنها المنظمة. أضف إلى ذلك زيادة في عدد المستويات الإدارية التي تفصل الإدارة الدنيا عن الإدارة العليا، مما يؤدي إلى هدر في الوقت، وزيادة في التعقيدات. كما يظهر الضعف في المبادرة الشخصية للعاملين، ويتم تجاهل حاجاتهم، وخصائصهم الفردية، مما يسهم في انخفاض كفاءتهم، وغالبا ما يكون نظام الاتصال غير فعال؛ ناهيك عن عدم قدرة المنظمات البيروقراطية على متابعة التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية من تطورات تكنولوجية، ومنافسة، وتغيير في حاجات المستهلكين (نور الله، ١٩٩٢).

وعلى صعيد الدول النامية، اعتبر ظاهر (١٩٨٤) أن أهم أسباب العجز في متابعة المشاريع التنموية يعود إلى الجهاز الإداري البيروقراطي الذي يتصف بالجمود، وتنقصه الفاعلية، والكفاءة، والتدريب. لذلك إذا رغبت هذه الدول في تجاوز اقتصادياتها القائمة فلابد من التغيير. مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات المختلفة، وخصوصا الاجتماعية (من عادات وتقاليد) التي سترفض التغيير. ولا يمكن أن يحصل هذا إلا بتغيير الجهاز الإداري البيروقراطي، والاستعانة بأجهزة تسهم في تعزيز عملية تفاعل المنظمات والحكومات مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

إن الرقابة والإشراف اللذين تفرضهما البيروقراطية يعززان من انحراف السلوك الفردي عن القوانين والأنظمة؛ مما يتطلب زيادة في الرقابة، وهذا يؤثر بدوره سلبا في كفاءة التنظيم. ويظهرالتناقض جليا في مبادئ النظرية البيروقراطية التقليدية بين مفهوم التدرج الهرمي للمستويات الإدارية، والاعتماد على الخبرة والتدريب في اختيار الموظفين كما رآه أحمد وآخرون (١٩٨٠). ولدى دراستهم للبيروقراطية في المملكة العربية السعودية، وجد أحمد وآخرون (١٩٨٠) أن المفهوم السلبي المرافق للبيروقراطية هو السائد بين موظفي الدولة، وأن

الأجهزة الحكومية التي لا تقدم خدماتها مباشرة للمستهلكين هي أقل بيروقراطية من غيرها من المنظمات. وتبين للباحثين أن الفئة الكبيرة من الموظفين السعوديين، المشاركين في الدراسة، لا تشارك في اتخاذ القرارات، وإن شاركت فإنها تتخذ القرارات الروتينية، لذلك فإن القرارات المتعلقة بالتغيير وتطوير العمل تتخذها الإدارات العليا.

الاتجاهات الحديثة للبيروقراطية

أشار رجب (١٩٩٩) إلى أن النظرية التقليدية للبيروقراطية قد أخذت منحى متناقضا إلى أن جاء الباحث «ستتشكوم»، وحاول أن يمنح البيروقراطية أبعادا جديدة ترتكز فيها النظم الإدارية على التخصص، وكفاءة اليد العاملة كأساس لتوزيع العمل، وأن يكون هناك جزاء في مقابل كل عمل يقوم به الفرد، مع ضرورة وجود أهداف واضحة. ويمكن للبيروقراطية أن تبقى على مبادئهاالأساسية، وتعمل على تطبيق اللوائح والقوانين، وتبتعد عن الاعتبارات الشخصية، ليُعيَّن العاملون كل حسب مؤهلاته وشهاداته وخبراته، ويكون الفصل بين الإدارة والملكية، أما الاتصال فينبغي أن يكون رسميا بين الأقسام تلافيا للفوضى، مع ضرورة الالتزام بالتسلسل الهرمي فيتخذ كل مستوى القرارات الخاصة به.

أورد كل من المنيف (١٩٩٤) والسلمي (١٩٨٠) وعلي (١٩٧٧) عددا من النظريات الحديثة التي تنتقد البيروقراطية التقليدية التي كان أبرز روادها روبرت ميرتون Merton، وسلزنيك Selznick، وجولدنر Gouldner، وكروزير Crozier، وداونز Downs، وباركنسون Parkinson، وبيتر Peter، وجامون Gamon وبلو Blau، وبينيس Bennis، ودراكار Drucker. ركز الأول على ضرورة إشراك العنصر البشري في السلوك البيروقراطي، وحض على أهمية رقابة ذلك السلوك، ورأى أن سلوك الفرد في ظل البيروقراطية التقليدية محكوم بالأنظمة والتشريعات والقوانين، لذلك يبقى ثابتا وجامدا، وأن السبب الحقيقي لفشل البيروقراطية هو التعميم الذي انتهجه ذلك النموذج؛ فما يصلح في موقف ما ليس من الضروري أن يناسب المواقف والحالات كافة. وإن الإدارة العليا تعمل على تحديد الواجبات، والمسؤوليات، وسلطات العاملين، وتفرض عليهم الرقابة الدقيقة مما يضعهم موضع الاتهام، أو حتى المدافع عن النفس مما يبعدهم أكثر فأكثر عن الهدف الحقيقي. وإن درجة العلاقات الشخصية بين العاملين في المنظمة الواحدة تتضاءل، بناء على ما سبق، لتبقى محصورة في نطاق العلاقات بين المكاتب فقط، ولتحكمها القوانين واللوائح التي تصبح أمرا طبيعيا؛ وهذا يساعد طبعا في جمود السلوك الإنساني الذي يخدم أهداف التنظيم البيروقراطي.

أما «سلزنيك» فيرى أن الرقابة التي تفرضها الإدارة العليا تتطلب مزيدا من تفويض بعض السلطات والمسؤوليات؛ مما يترتب عليه زيادة خبرة العاملين في التنظيم، ويقلص هذا بدوره من التباعد بين الأهداف والإنجازات المحققة فعلا؛ ومع ذلك فإن التفويض يساعد في ظهور التقسيمات، والتخصصات الفرعية، والصراع بين الأجزاء، مما يعمق حجم الهوة بين الأقسام والفروع، وهذا يعزز بدوره الابتعاد عن الهدف المنشود. فعوضا عن تحقيق التعاون والتنسيق يهتم كل قسم بتحقيق نجاحه، وبلوغ أهدافه بغض النظر عن الاتجاهات العامة للمنظمة وأهدافها.

إن اعتماد البيروقراطية التقليدية، في رأي «جولدنر»، على القواعد واللوائح، وعلى الرقابة، يساعد في تحديد إجراءات العمل؛ ومادام الأفراد ينصاعون إلى هذه اللوائح والتعليمات، فمن المتوقع أن تقل حدة التوتر والصراع بينهم، على الرغم من أن هذه القوانين توضح الحدالأدنى من العمل المطلوب إنجازه. وإذا رفض أحد العاملين تحمل المسؤوليات، والقيام بتنفيذ أهداف المنظمة، فإن هذا سيوجد نوعا من عدم التوازن، وستتعمق الفجوة بين هدف المنظمة في زيادة الإنتاج، وما هو محقق فعلا؛ وهذا يكون غالبا دون المستوى المطلوب. إن زيادة مستوى الرقابة يجعل الأفراد يعتقدون أنهم موضع استغلال، ويولد هذا ضربا من ضروب التوتر والصراع المستمر بين أعضاء التنظيم.

يشعر العاملون في ظل البيروقراطية أن مواهبهم وقدراتهم مكبوتة، ويملون من الروتين، ولا يتحملون المسؤولية، وليس لديهم أي انتماء، وهم انعزاليون، وأنانيون، فضلا عن أن السلطة متمركزة في يد فئة قليلة من الإداريين؛ وكل هذا يقلل من الإنتاجية. إن مصدر الروتين كما يراه «كروزير» هو تأثير جماعة العمل في الفرد، تلك الجماعة التي تفرض تقاليدها على أي عضو جديد فيها. فالروتين والتعقيد في النموذج البيروقراطي من العناصر المتشابكة التي تدور في «حلقة مفرغة» أو في «حلقة جهنمية». وأشار كروزير إلى أن الذين تتمركز بأيديهم المعلومات يحتفظون بها غالبا لأنفسهم، ولا يمررونها إلى الإدارة العليا مما يجعلها تتخذ قرارات غير مناسبة، وبعيدة عن الواقع. ومما يزيد المشكلات والتعقيدات أكثر هو اتكال البيروقراطيين على القوانين واللوائح والأنظمة بشكل يعيق تنفيذ أي عملية إنتاجية.

إن الاتجاه الحديث للبيروقراطية، كما حدده «دوانز»، قد ابتعد عن النموذج الأصلي لها عندما أدخل فيه العلاقات الإنسانية، والاتصالات غير الرسمية؛ مما نجم عنه تحريف للمعلومات التي تصل إلى الإدارة العليا التي لا يصلها إلا النجاح، والإنجازات الباهرة التي حققتها الإدارات الدنيا بعد غربلة المعلومات لتبقى مصفاة خالية من الشوائب والإخفاقات؛ ونتج عن ذلك بقاء القدر الوفير من الموارد غير مستغل، وانخفاض في القدرة على وضع رقابة على السلوك البيروقراطي، وتردي فاعلية الرقابة والتنسيق بين الفروع، وازدياد حجم المنشأة، وتعدد الأجهزة البيروقراطية وتشعبها. ورأى أن الأسباب الكامنة وراء نجاح التنظيم

البيروقراطي أو فشله تعزى إلى عوامل خارجية، وليست داخلية، ولاحظ أيضا أن المنظمات البيروقراطية تسعى إلى التوسع والنمو، لذلك تُلْغى بعض الوظائف، وتُستحدث وظائف أخرى (أحمد وآخرون ١٩٨٠).

وضع دوانز فرضيات ثلاثا تمحورت أولاها على أن الشخص البيروقراطي يحاول أن يجني أكبر منفعة ذاتية ممكنة لنفسه مادام يقوم بأدوار عدة في كل يوم، وكل دور يولد لديه طموحات وحاجات أكثر، وينبغي في رأيه، وبناء على ما سبق، أن تكون المنافع الهامشية المحققة أعلى من تكاليفها. والفرضية الثانية تقول إن لدى البيروقراطي أهدافا عامة وخاصة، يسعى إلى تحقيقها جنبا إلى جنب مع مصالح المنظمة التي يعمل فيها؛ لذلك يحاول أن يشكل شبكة من المعارف عبر اتصالاته المتعددة تدوم حتى بعد انتقاله من وظيفته الحالية، فيحقق بذلك مصالحه الذاتية عن طريق توظيف التنظيم غير الرسمي لخدمته. لذلك رأى المنيف أن الأشخاص البيروقراطيين أنواع؛ فمنهم «المتسلق» الذي يسعى إلى تحقيق مكانة عالية، وأجر مرتفع، ويهتم بتحقيق مصالحه الشخصية، وآخر «مقاوم التجديد»، يكون ضد أي تغيير محتمل، و«الغيور» الذي تكون الغيرة دافعه إلى تحقيق أهدافه وأهداف التنظيم، و«الدفاعي» الذي يعمل على تحقيق أهداف اجتماعية لا علاقة لها بالمنظمة التي يعمل فيها، و«رجل الدولة المثالي» الذي يتحمل المسؤولية العامة، ويعمل على تحقيق ما فيه خير المجتمع. وقد يكون البيروقراطيون ذوي «حوافز مختلطة»؛ أي أنهم يحاولون «تحقيق الأهداف المرتبطة بالمصلحة العامة لأن اتجاههم وإخلاصهم شامل لمحبة الغير»، (المنيف ١٩٩٤: ١١٥). أما السلمي (١٩٨٠: ٦٠) فذكر أن للبيروقراطيين خمسة أنواع هي: «المتسلقون، والمحافظون، والمتحمسون، والملتزمون، والسياسيون».

أما الفرضية الثالثة فتتعلق بطبيعة تأثير العلاقة المتبادلة بين ما تقدمه المنظمة من منتجات وخدمات إلى المجتمع، وبين تصميم هيكلها التنظيمي الذي ينعكس على سلوك الموظفين. فمن أهداف المؤسسات البقاء في السوق، أو التوسع فيه مع زيادة الموارد، ويسعى الموظفون إلى تحقيق مكانة اجتماعية؛ فنجاحهم من نجاح المنظمة، والعكس صحيح. إن الأفراد بعبارة أخرى يحققون مصالحهم الذاتية (كالأجر، الوظيفة أو المرتبة الأعلى، والحوافز...) عن طريق تقديم خدماتهم إلى المنظمة التي يعملون فيها.

إن ازدياد حجم المنظمة وأعمالها يزيد العبء على مديريها، مما يدفعهم إلى تعيين نواب لهم؛ وهؤلاء بدورهم يعينون نوابا، وهكذا دواليك، حتى يصبح هدف المدير الرئيسي هو توجيه النصح والإرشاد إلى مساعديه، علما بأن الشخص البيروقراطي يفضل أن يكون لديه عدد كبير من المرؤوسين، ولكن ما يحدث، حسب «باركنسون»، عند الإشراف على عدد مرتفع من العاملين هو أنهم يقومون بأعمال لا علاقة بها بالهدف الأصلي للمنظمة. وقد أكد «دراكار»

(١٩٩٨) أنه من الطبيعي، مع توسع المنظمات وكبر حجمها، أن يزداد عدد الإدارات فيها؛ مما يؤدي إلى ظهور التناقض في الأهداف بين الإدارات الفرعية التي تزاول أعمالها بطابع شخصي لإبراز تفوقها على الإدارات الأخرى، وبين أهداف المنظمة العامة.

أما «بيتر» فيعتقد أن كل شخص في التنظيم يمتلك حدا معينا من الكفاءة والفاعلية عند ترقيته، فالموظف يترقى آليا في ظل البيروقراطية التقليدية، ولكن ذلك لا يعني أنه على قدر من الفاعلية أو الكفاءة. وذكر المنيف (١٩٩٤: ١٢٠) أن «الترقية حسب الترشيد البيروقراطي ترتبط بانقضاء مدة قانونية أكثر مما ترتبط بدراسة عملية لمستوى الكفاءة، أو الفعالية عند الإداري المراد ترقيته، والذي ينادي دائما أنه قد أنهى المدة القانونية للترفيع من دون النظر إلى كفاءته».

وقد توصل غامون إلى نتيجة مفادها أن البيروقراطية تزيد من النفقات، وهذا يقلل بدوره من الإنتاج، وأن «العمل غير المجدي» يقضي على «العمل المجدي» في ظل البيروقراطية التقليدية.

إن التزام الموظف بالقوانين واللوائح والتعليمات يضعف روح المبادرة والإبداع لديه، وهذا يقلل بدوره من إنتاجيته. ويرى نور الله (١٩٩٢) نقلا عن بلو أن رفع أداء المنظمة لايتم إلا باختيار موظفين على قدر من الكفاءة، والعمل على تدريبهم، وتحفيزهم، وتعويدهم على تحمل مسؤوليات عملهم من دون الخضوع إلى قواعد ثابتة. كما استعرض نور الله (١٩٩٢) آراء «بينيس» في الأسباب المؤدية إلى زوال البيروقراطية، وأوجزها بأنها نتاج التقدم التقني، وازدياد المشاكل الإنسانية، بما في ذلك الارتفاع في عدد المتعلمين، واتساع الهوة بين حاجات المنظمة وأهدافها من جهة، وحاجات العاملين من جهة ثانية. إن التحول إلى نظام جديد أصبح أمرا ضروريا لأنه يسهم في إشباع رغبات العاملين، والاعتماد على الرقابة الذاتية، والتعاون. وسيتطلب هذا هيكلا تنظيميا أكثر مرونة، وستصبح القواعد والقوانين محدودة كي لا تعيق بلوغ الهدف، أما الاتصالات فستكون في كافة الاتجاهات. وستحظى نظم المعلومات باهتمام المنظمات بشكل أكبر، وسيشجع النظام الحديث على تحمل العاملين مسؤولياتهم الفردية، ومبادرتهم في حل المشاكل.

الإبداع والإبداع الإداري

الإبداع عبارة عن تقديم شيء جديد تتحدد ماهيته تبعا لفرع المعرفة التي ينتمي إليها؛ أي أنه القيام بشيء ما بطريقة جديدة غير مألوفة (الطيب، ١٩٨٨). ولعله من المهم الإشارة إلى ما أورده رودس في حديثه عن الإبداع بقوله إنه مكون من: الشخص Person، والعملية Process، والضغط الاجتماعي المزاول على الشخص Pressure، والمنتج Product، (عبد الحميد، ١٩٩٥). أما روبنز Robbins، (١٩٩٨ : ١٠٥) فعرّف الإبداع بأنه «القدرة على جمع الأفكار بطريقة فريدة لإيجاد ارتباط غير عادي بينها». وعرف كل من شرميرون Schermerhorn، وهنت Hunt، وأوسبورن Osborn

(١٩٩٧ : ٣٦٥) الإبداع الإداري بأنه «القدرة على تقديم إجابات فريدة لمشكلات مطروحة، واستغلال الفرص المتاحة». إذن فالإبداع ليس إلا رؤية الفرد لظاهرة ما بطريقة جديدة. لذلك يمكن القول إن الإبداع يتطلب القدرة على الإحساس بوجود مشكلة تتطلب المعالجة، ومن ثمّ القدرة على التفكير بشكل مختلف ومبدع، ومن ثم إيجاد الحل المناسب.

وفي هذا السياق أورد ذياب وآخرون (١٩٩٥) أربعة مداخل للإبداع التنظيمي (أو الإداري) هي: من وجهة نظر علم النفس الذي يتمحور الإبداع فيه حول تغيير سلوك العاملين واتجاهاتهم، ومدى توافر بعض السمات الشخصية فيهم. أما الإبداع من وجهة نظر اقتصادية فيتركز في المنافسة بكفاءة وفعالية أكبر، وفي توافر المواد، مع العمل ضمن هيكل تنظيمي مناسب. أما بالنسبة إلى علم الاجتماع، فتتلخص عناصر الإبداع في خصائص الهيكل التنظيمي، والبيئة التنظيمية، وإن الإبداع في خاتمة المطاف محصلة للصراع والمساومة من وجهة نظر الباحثين في مجال السياسة.

إن الإبداع قد يكون نتاج تقديم فكرة، أو عملية، أو اكتشاف، أو أي قيم مضافة، أو منتج، أو خدمة جديدة. ويُعْنَى الإبداع الإداري بإحداث التغيير والتحديث على صعيد المنظمة، وينجم عن ذلك تغيير في الأنشطة وأداء الأعمال. واستعرض ذياب وآخرون (١٩٩٥) من خلال مراجعتهم للأبحاث السابقة وجود عدد كبير من أنواع الإبداع فمنها المبرمج، وغير المبرمج، ومنها ما يتعلق بالعملية؛ وآخر بالمنتج، ومنها روتيني، وغير روتيني، ومنها البطيء، والسريع، ومنها ما يتطلب تغييرات سريعة ـ شاملة أو بطيئة ـ هامشية، ومنها فني، وآخر إداري، ومنها ما يشمل الأهداف، والهيكل التنظيمي، وخدمة الزبائن. ولكن أهم أبعاد الإبداع التنظيمي قدرته على حل المشكلات، واتخاذ القرارات، وتقبل التغيير، وحب المخاطرة، وتشجيع المنظمة للمبدعين.

وذكر كل من عيسى (١٩٧٩) وإبراهيم (١٩٧٨)، نقلا عن هاريس، أن عملية الإبداع تتألف من ست مراحل تبدأ في تعريف المشكلة، ثم جمع المعلومات عنها، والتفكير العميق فيها، ووضع عدد من الحلول البديلة، فالعمل على التحقق منها، ثم تطبيقها. ويظهرالعمل الإبداعي جليا في سرعة الانتقال من المرحلة الأولى إلى الرابعة. أما عبد الحميد (١٩٩٥) فاقتبس من «والاس» مراحل مشابهة للإبداع، ولكن بتسميات مختلفة: الإعداد، والاختمار أو الاحتضان، والإشراق (انبثاق أفكار جديدة)، والتحقيق. ولكن عددا من الباحثين لا يعتقدون بوجود مثل تلك المراحل، فالإبداع ليس نمطيا، بل إنه عملية تداخلية تنبثق في أوقات ومراحل مختلفة.

قسم «تايلور» الإبداع إلى مستويات مختلفة: الأول الإبداع التعبيري Expressive Creativity؛ وتكون فيه الأصالة والكفاءة على قدر قليل من الأهمية، والإبداع الإنتاجي Productive Creativity، وهوالذي يرتبط بتطوير آلة أو منتج أو خدمة، والإبداع الاختراعي Inventive Creativity، ويتعلق بتقديم أساليب جديدة، أما الإبداع الابتكاري Innovative Creativity

فيشير إلى التطوير المستمر للأفكار والنظريات الموجودة سابقا، وينجم عنه اكتساب مهارات جديدة، والنوع الأخير من الإبداع ما يسمى بإبداع الانبثاق Emergence Creativity النادر الحدوث لما يتطلبه من وضع أفكار وافتراضات جديدة كل الجدة (عبد الحميد، ١٩٩٥).

إن الإبداع ظاهرة متعددة الجوانب لم يتفق الباحثون في إعطائها تعريفا عاما وشاملا (الحقباني، ١٩٩٧). ولكن دراكار (١٩٩٨) استطاع أن يحدد نوعين للإبداع والابتكار: الأول يشمل تجديد المنتجات أو الخدمات، والثاني يتناول المهارات المطلوبة لتقديم تلك المنتجات؛ فالتفوق التقني لأي منظمة هو أمر في غاية الأهمية، لذلك فإنه من الصعوبة بمكان تحديد أهداف الابتكار؛ لأن بعض الشركات قد تنفق مبالغ طائلة في منتج ما ثم يرفضه المستهلكون، أو لايستحسنونه. ولكن هذا لا يعني على الإطلاق أنه ينبغي على الشركات التوقف عن العملية الإبداعية؛ لأن سمعة المنظمة ونموها يتوقفان إلى حد كبير على المنتجات التي تقدمها.

السمات الإبداعية

ذكر عيسى (١٩٧٩) أن هناك بعض السمات الشخصية التي حددها الباحثون، وقالوا إنها تؤثر في الإبداع وهي: أن يكون الشخص ذا ثقة عالية بالذات، والاندفاع نحو العمل، وأكثر تقبلا للغموض، وأقل التزاما بالقوانين والأنظمة. وإن ذلك الشخص المبدع يمضي ساعات طويلة في عمل متواصل، ويتصف بدرجة عالية من الدافعية، والرصانة والرزانة، والسيطرة على المشكلات، والاستقلالية، والتلقائية. وأضاف الطيب (١٩٨٨) إلى هذه السمات القدرة على تكوين ترابطات، واكتشاف علاقات جديدة. لذلك فإن وجود بيئة تنظيمية مناسبة للإبداع مرهون بالإصلاحات الإدارية، وتوافر الإمكانيات والقدرات، ومن ثم الوقت.

وقد أورد كل من الحقباني (١٩٩٧) وسلامة (١٩٨٤) وإبراهيم (١٩٧٨) أهم العوامل المساعدة على القدرة الإبداعية وهي: الطلاقة؛ أي القدرة على تقديم أكبر قدر ممكن من الأفكار الخلاقة، والمرونة؛ وتشير إلى تبديل الحالة الذهنية حسبما يتطلبه الموقف، والحساسية للمشكلات، ويرتبط ذلك برؤيتها في موقف معين، والأصالة في التفكير وخروجها عن المألوف. ورأى إبراهيم (١٩٧٨) أن الإبداع يظهر بدرجات مختلفة عند الأفراد، لذلك تدعو الحاجة إلى الأخذ في الاعتبار الفروق الفردية بين الأشخاص. وذكر أيضا أن للدوافع أثرا في العملية الإبداعية؛ فمنها ما يكون متأثرا بعوامل خارجية كالحوافز والمكافآت المادية، وإن كان للعامل المادي أثر ثانوي لدى بعضهم فإنه يساعد، على الأقل، في تأمين احتياجات العمل ومتطلباته؛ ومنها ما هو شخصي يسهم في استمرار الشخص في البحث والتنقيب بغية الوصول إلى تفسير منطقي للظواهر التي تتطلب تفسيرا منطقيا. ويرفض المبدعون واقعهم،

والسلطة الاستبدادية أو «التسلطية» التي يُحَكّمون بها. وتتولد لديهم حاجات لاكتساب المعارف والخبرات، وتحقيق التوازن بين التوتر وضبط الذات. إن سبب نجاح المبدعين في عملهم هو تحقيق التوازن بين مخالفة الأنظمة والقوانين التي يفرضها عليهم المجتمع، وبين مجاراة الواقع والانصياع له.

ومن الملاحظ أن الإبداع سمة مكتسبة وليست موروثة من الآباء، تؤثر فيها التربية المنزلية، والمتابعة، والتجارب، والاستقرار، والرغبة في التغيير، والعمل على التخلص من قيود الزمان والمكان (عيسوي).

ورأى روبنز (١٩٩٨) أن لدى معظم الأفراد قدرات إبداعية كامنة يمكن استخدامها عند مواجهة أزمة ما. ولكن عليهم أولا التخلص من العقد النفسية، والروتين الذي أحاطوا أنفسهم به، ثم إن عليهم أن يتعلموا كيفية التفكير في المشكلة، وحلها بطرق مختلفة. وقد أشار الباحث إلى دراسة خلصت إلى القول إن أقل من (١٪) من بين (٤٦١) رجلا وسيدة لديهم قدرات إبداعية غير عادية، وأن (١٠٪) كانوا مرتفعين في الإبداع، و (٦٠٪) كانوا نوعا ما مبدعين.

تعزيز الإبداع

يشير الإبداع الإداري أو الإبداع التنظيمي «إلى قدرة عقلية تظهر على مستوى الفرد، أو الجماعة، أو المنظمة. وهو عبارة عن عملية ذات مراحل متعددة ينتج عنها فكرة أو عمل يتميز بقدر أكبر من الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات. ويمكن تطوير هذه القدرة الإبداعية وتنميتها حسب قدرات الأفراد، والجماعات، والمنظمات، وإمكاناتهم»، (الهيجان، ١٩٩٩: ٨). ومن المفارقة أن نتائج دراسة الذياب وآخرين (١٩٩٥) أشارت إلى أن ارتفاع درجة الرسمية، والمعيارية، والمركزية، تؤدي إلى ارتفاع مستوى الإبداع.

وإن ما يشجع على الإبداع هو وجود بيئة اجتماعية مناسبة تسهل تعاون الأفراد، وتعزز من المنافسة البناءة، وينبغي أن يترافق كل ذلك مع وجود نظام فعال للحوافز والمكافآت. وإن العلاقة بين العامل والمشرف في المنظمة تؤثر في درجة إنتاجية الأول وإبداعه. ولا بد من أن يكون المناخ التنظيمي مناسبا ليسمح بوجود «الخطأ النزيه»، من دون أن يرافقه نقد أو تأنيب. وقد يساعد الجو الديموقراطي، والابتعاد عن الاتصال الرسمي المقيد بين المستويات الإدارية المختلفة، على الإبداع والابتكار (سلامة، ١٩٨٤، وإبراهيم، ١٩٧٨). إن تشجيع المنظمة لعامليها على الإبداع يكون بطرح أسئلة جديدة، وتقصير قنوات الاتصال بين المستويات الإدارية، ومشاركة الأفراد كافة في تحديد المشكلات، واتخاذ الحلول المناسبة، والبحث عن المخاطر، وتقديم القادة الدعم الكافي لمرؤوسيهم، (كلين Klein، ١٩٩٠).

وإن تقديم القادة الدعم الكافي لموظفي منظمة ما ليقدموا أفكارهم الجديدة، لا يتم إلا عبر وجود إجراءات، وممارسات، وقيم تتناسب مع التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية والداخلية. فالإبداع يتطلب التعلم، والتعلم يعني الإبداع (كار Carr، ١٩٩٤). وينبغي على القائد أن يتحمل مسؤولية إبداع مرؤوسيه وتعلمهم، ولا يمكن له أن يوكل هذه المسؤولية لآخرين. إن الإبداع مطلب ضروري كي تحافظ المنظمة على مزاياها التنافسية؛ وهذا يحتم عليها التغيير، وإن الشركات التي تشجع عامليها على المشاركة في العملية الإبداعية سواء في تطوير المنتج، أو في تقديم أفكار تسويقية، أو في وضع إجراءات وقواعد تسهل تدفق العمل، أو في تطوير أساليب جديدة لتقييم أداء العاملين، أو في وضع حلول تناسب المشاكل القائمة، إذا توافر كل ذلك، فإنه يمكن للمنظمة المنافسة بفعالية وكفاءة أكبر.

ويمكن للعلاقات الإنسانية التي تربط بين الأفراد أن تعزز من الإبداع طالما أنها مشاركة للخبرات والمعارف بين الناس؛ فقد يبوح أحدهم لشخص آخر بفكرة ما تتطور لتصبح شيئا فريدا؛ كما أن للاتصال دورا أساسيا في العملية الإبداعية بما في ذلك الاستماع الفعال، وتقديم التغذية المرتدة باستمرار (رسل ـ Russell، وإيفانز ـ Evans، ١٩٨٩).

معوقات الإبداع

يعاني عالمنا العربي منذ القرن السادس الهجري جمودا في التفكير تعود أسبابه إلى الهزائم العسكرية والاستعمار؛ وأدى ذلك إلى الاستسلام للمعتقدات والأفكار المنقولة البالية، وإعطائها طابع القداسة (صالح، ١٩٩٩).

وقد قام الهيجان (١٩٩٩) بدراسة أعدها على (٦٨) منظمة حكومية سعودية وجد من خلالها أن الإبداع الإداري لا يمكن أن يأخذ مجراه ما لم يكن هناك بيئة تنظيمية تساعد في ذلك.

وقال إن من أحد المعوقات التي تواجهها المنظمات هي البيروقراطية بآلياتها وأشكالها المختلفة وما يرافقها من جمود، وتعقيدات، واتباع حرفي للوائح والقوانين، أضف إلى ذلك عدم وضوح الأهداف، إن كل هذا يقف عائقا في وجه الإبداع والابتكار. ومن خلال استعراض الباحث لدراسات وأبحاث سابقة على صعيد بعض الدول العربية كمصر، والأردن، والسعودية،والعراق، تبين أن أهم معوقات الإبداع في عالمنا العربي هي: الخوف من الفشل، وتجنب المخاطر، والاعتياد على الأمور، وعدم توافر الحرية، ومقاومة التغيير، وجمود القوانين، وانخفاض الدعم الجماعي، وفقدان التحفيز، والتوبيخ العلني، والعقاب في حال الفشل. كما أن للإبداع قيمة ضئيلة من وجهة نظر البيروقراطيين. وقد ورد أيضا في دراسة سلامة (١٩٨٤) أن من أهم معوقات الإبداع الخوف من الفشل، والالتزام المطلق بتنفيذ القوانين، وشكلياته.

وقد أشار عيسى (١٩٧٩ : ٣٠٥) في حديثه عن العلاقة بين الانصياع أو المجاراة، والقدرة على الإبداع إلى أن «الانصياع سمة تُكْتَسَب من خلال التفاعل الاجتماعي الذي يمر به الفرد ابتداء من عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، ويستمر معه بعد ذلك طوال حياته في المجتمع الذي يعيش فيه. والمجتمع يقوم بعملية ضغط مستمرة على أفراده لكي ينصاعوا لقيمه ومعاييره وأساليبه في التفكير والسلوك، حتى يكون هناك درجة من التجانس بين أفراد المجتمع الواحد، وهو أمر لازم لعملية التواصل الاجتماعي. ولكن هذه العملية المهمة التي يقوم بها المجتمع تعمل في عكس الاتجاه المرغوب فيه، والمفيد لتنمية التفكير الإبداعي».

إذن قد يَضر المجتمع، والمنظمة باعتبارها جزءا من المجتمع، بالتفكير الإبداعي لدى الأفراد العاملين، وذلك بإلزامهم بالقوانين واللوائح الجامدة. ناهيك عن أن الفرد المبدع قد يضطر، في كثير من الأوقات، إلى التخلي عن أفكاره لينصاع للأوامر الصادرة إليه؛ مما يخلق لديه نوعا من التوتر والقلق، الذي قد يكون بدوره مفيدا وضروريا في المراحل الأولى من الإبداع على أن يصاحبه وجود بيئة تساعد على الإبداع.

تحدث الطيب (١٩٨٨) عن دور السلطة الإدارية في إعاقة الإبداع لدى الأفراد، خصوصا عندما يستبعدون عن المشاركة في إيجادالحلول، واتخاذ القرار؛ عندها لا يكون أمامهم إلا أحد حلين: إما أن يتحولوا إلى أشخاص لا مبالين، وإما أن يدخلوا في صراع مع الإدارة العليا، وإن قناعة الإدارة بأهمية إشراكهم فيما ذُكِر ستعزز لديهم الشعور بالإيجابية، والانتماء، والإبداع.

وإن من عوائق الإبداع ما سماه إبراهيم (١٩٧٨) أثر «الجماعة التسلطية» في تعطيل القدرات الإبداعية لدى الأفراد، كذلك أثر «التنظيمات الهرمية المتصلبة» التي تقيدالأفراد، وتشعرهم بضعفهم، وسلبيتهم، وتنمّي لديهم الشعور بالمسؤولية. وهذا ما أكده الحقباني (١٩٩٧) عندما قال إن لمجموعة العمل، والانتقادات، ونمط القيادة، والتدريب، والحوافز، والأنظمة والإجراءات، والاتصالات، والمعلومات أثرا كبيرا في العملية الإبداعية.

أساليب التفكير الإبداعي الجماعي

إن هناك عددا من أساليب الإبداع التي يمكن للمنظمات اختيار أحدها بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة المراد حلها. ابتكر الأسلوب الأول أوسبورن Osborn ويسمى بالعصف الذهني Brainstorming عند إبراهيم (١٩٧٨).

إن الشروط الأساسية اللازم توافرها لنجاح هذا الأسلوب هي: تجنب نقد أي فكرة، وتشجيع استعراض أكبر قدر من الأفكار، والعمل على تنميتها، لأن كل فكرة تولد فكرة أخرى. ويتطلب هذا الأسلوب أن تجتمع مجموعة ما من الأفراد، ويطلب رئيس الجلسة تقديم أكبر عدد ممكن من الأفكار الغريبة واللاواقعية مع تجنب النقد، ومن ثم تدون الأفكار فكرة فكرة ليُختار الأنسب منها.

أما الأسلوب الثاني فهو أسلوب المجموعات الشكلية أو الصورية Nominal Groups الذي أوجده دليك Dellecq وفان دو فان Van de Van (هيجنز Higgins، ١٩٩١). يبتعد هذا الأسلوب عن تناول العلاقات بين أفراد المجموعة؛ وإن الهدف الأساسي منه هو التخفيف من حدة سيطرة أفكار أحد أفراد المجموعة على أفكار الآخرين، وأهم الخطوات المتبعة: (١) أن يسجل كل فرد على حدة أفكاره على قصاصة من الورق حول المشكلة المراد معالجتها، (٢) ثم يعرض أفكاره التي يدونها رئيس الجلسة، ولا تناقش الأفكار حتى ينتهي أفراد المجموعة كافة من سرد أفكارهم، (٣) ثم يفتح النقاش ويمنع النقد، (٤) بعدها يقوم كل فرد سرا بتقييم الأفكار المعروضة، ومن ثم يستعرض رئيس الجلسة الأفكار التي استحوذت على الاهتمام الأكبر ليعاد التصويت مرة ثانية للوصول إلى قرار نهائي (النجار، ١٩٩٥).

أما أسلوب دلفي Delphi الذي أوجده دالكي Dalkey (هيجنز، ١٩٩١) فلا يتطلب أن يكون الأعضاء في مكان واحد؛ وهو عبارة عن سلسلة من الأسئلة تُرسل إلى عدد من الخبراء ليبدوا آراءهم في مشكلة ما، كل على حدة، ثم تعاد الإجابات لتصنف، وترتب حسب توافق الآراء والأفكار ، وتعاد مرة أخرى إلى المشاركين، وتكرر الخطوات السابقة حتى يتفق الجميع على الحلول المطروحة.

وهناك أساليب أخرى تشجع على الإبداع والتفكير الجماعي منها: حلقات الجودة Quality Circles، وإدارة الجودة الكلية Total Quality Management. تقوم الأولى على اجتماع مجموعة من العمال المتطوعين ليعالجوا مشكلة ما، ويوصوا باتخاذ الإجراءات المناسبة لحلها. أما الثانية فهي عبارة عن فلسفة إدارية تهتم بتحسين المنتج باستمرار من خلال فحص الإجراءات التنظيمية ليكون الهدف الأساسي إرضاء المستهلك، وليصبح جميع الأفراد العاملين في المنظمة الواحدة مسؤولين عن تحقيقه (روبنز ١٩٩٨).

العلاقة بين البيروقراطية والإبداع الإداري

تحدث النقيب (١٩٧٦) عن العلاقة بين الإبداع والمبادرة والبيروقراطية في لبنان، فرأى أنه من الضروري الاعتماد على التجربة في محاولة إيجاد بدائل وحلول. وأن قلة الإبداع سيعزز من الجمود والبيروقراطية وعدم القدرة على مواجهة التحديات. وأورد محمد (١٩٨٢: ٧٠) أن فيبر جاء على ذكر «الصراع بين الإلهام، الذي يشير إلى ابتكار أو تجديد نتيجة قوى تلقائية تظهر في المجتمع، وتتحكم في مساره، وبين الروتين أوالنظام الدقيق القائم على أسس معروفة، وخطة محددة من قبل». وأكد فيبر أهمية دور القادة في العمل على التغيير، والتخلص من الجمود، ولكن هذا لا يعني على الإطلاق أن يتفوق الابتكار أو التجديد على

«التنظيم العقلي»، خصوصا عندما يرحل القائد فيعمل خلفاؤه على تطبيق النظام والقواعد التي فرضها، وهنا تتعمق جذور البيروقراطية التي هي أحد مظاهر النزعة العقلية.

إن الإبداع يتطلب غياب الرقابة، والقدرة على التنبؤ، وركوب المخاطر، بينما تسعى المنظمات البيروقراطية إلى ضبط الأنشطة، وتعريف الأدوار والإجراءات، وتجنب الأخطاء بغية الوصول إلى النتائج المرجوة. وإن مما يؤسف له أن الإبداع يعاقب في بعض الأحيان، ويكافأ الابتعاد عنه (كلين، ١٩٩٠). وعندما تصبح الإجراءات البيروقراطية المطبقة في إنتاج منتج هي الغاية النهائية التي يلتزم بها الأفراد، فإن هذا يشكل حجر عثرة في وجه الإبداع، وعندما يقاس نجاح العاملين بقدرتهم على إكمال المهمة المعهود بها إليهم، فإن ذلك يشكل عائقا آخر للإبداع، وحينما تصدر عن الرئيس إشارات معينة تدل على أنه دائما على صواب، وأن طريقته هي المثلى، حينئذ سيتوقف أكثر الناس إبداعا عن تقديم الأفكار الجديدة حتى لا يخسروا وظائفهم.

تعمل البيروقراطية على تشجيع اتباع طرق مختلفة في التفكير انطلاقا من مقولة إن «كثرة العقول، تعطي نتائج أفضل»، (كلين ١٩٩٠). وإنه لمن المعروف أن البيروقراطية تتسبب في تكوين صفوف عريضة من القوى العاملة، والمجموعات، والمستويات الإدارية التي تعمل على تقييم أعمال المستويات الأدنى منها وأفكارها؛ لذلك من المتوقع أن تكون النتائج أكثر عقلانية. مع العلم بأن الفكر الثاقب، حسب وجهة نظر البيروقراطية، لا يعمل وحده، ولا يمكن أن يكتب له النجاح مهما كان مبدعا؛ لذلك يسعى البيروقراطيون، في سبيل تحقيق مآربهم الخاصة، إلى إيجاد وظائف، أو أساليب، أو مهام جديدة يتمكنون من خلالها من تحقيق مصالحهم الذاتية فيلجأون إلى الإبداع والابتكار (المنيف، ١٩٩٤).

إن الإبداع ليس بالشيء العسير، وهو لا يعرف الحدود، بل يخترق القوانين والقواعد، ويهدد نفوذ البيروقراطيين الذين يضعون حدودا لقبول الإبداع من خلال فرض سيطرتهم على المنظمة وحضارتها. إن الإبداع والخضوع مصطلحان متضادان، فلا يمكن تقييد الإبداع أو تنظيمه، وإن البيروقراطيين ينادون مبدئيا بأهمية الإبداع، وبضرورته، ولكنهم في الواقع أشد الناس رفضا لأي فكرة جديدة ، أو تغيير مرافق، وإن الشخص المبدع سيواجه الكثير من العوائق، وعدم الموافقة إذا لم تكن البيئة مناسبة (ستراوس Strauss، ١٩٨٨).

يبدأ الإبداع من قسم الإنتاج في رأي بيل Bell وبرنهام Burnham (١٩٨٩)؛ لأن تقديم منتج جديد يتطلب هيكلا تنظيميا جديدا لا يمت بأي صلة إلى التنظيم الهرمي التقليدي الذي فرضته البيروقراطية، ويتطلب هذا بالطبع مشاركة كافة العاملين من مستويات مختلفة في الإبداع؛ مما يقتضي تغييرا عاما، وشاملا، ومقبولا من الجميع. وينبغي أيضا أن تكون هناك ممارسات معينة لاستقطاب العاملين، ومكافأتهم بما يناسب إبداعاتهم وابتكاراتهم؛ ولا يخفى على أحد أهمية التزام الإدارة العليا بكل ذلك، وضرورة إعداد جميع الأفراد للتغييرات

الجديدة والتحسينات، ولا يكون ذلك ممكنا إلا بإشراكهم في العمل وفي اتخاذ القرار؛ عندها يلاحظ أن التغيير يتطلب التدريب والتعليم. ويتطلب الإبداع والتغيير، على صعيد المنظمة، القليل من التنظيم الرأسي، والقليل جدا من ممارسة السلطة والقوة، والابتعاد عن التخصص، وتعددية المواهب والكفاءات، مع الاعتماد على الجدارة والمعرفة التقنية، ومرونة الأنظمة واللوائح. وما ينبغي أن يبقى ثابتا هو الثقة بين الإدارة والعاملين، والتركيز على ضرورة التغيير المرافق للإبداع وأهميته.

الإبداع في ظل البيروقراطية - دروس مستقاة من التجربة اليابانية

إن إلقاء نظرة على تجربة الصناعات اليابانية للمشروبات تساعدنا في تفهم آلية إدخال الإبداع والتغيير إلى المنظمات البيروقراطية. فلكي تستطيع تلك المنظمات إدخال الإبداع في ظل البيروقراطية المتأصلة في المجتمع، وبين صفوف الإداريين والعاملين؛ أوجدت إدارتها العليا في المقام الأول موقفا داعما عاما وشاملا للتغيير، ولدعم الإبداع والابتكار على مستوى المنشأة ككل، وقامت في الوقت نفسه بتقديم منتجات (مشروبات) جديدة للمستهلكين. ما كان لكل ذلك أن يتم عن طريق تصميم أنظمة أفضل، أو إعادة تشكيل الهياكل التنظيمية، ولكنه ترافق مع إعدادات ودراسات تسويقية مسبقة، فتبين أن أي منظمة تحتاج إلى الموارد: كالمعلومات، والأفكار، والمواد الأولية، والمالية، والبشرية المشتركة بين المستويات الإدارية كافة. وقد كان من الضروري في المرحلة الثانية تغيير مواقف العاملين في المنظمات لجعلها أكثر إيجابية، وخصوصا مواقف متخذي القرار تجاه الأفكار الجديدة ومبدأ التغيير؛ وكان هدف كل ذلك تقديم دعم للمنتجات الجديدة. وعمدت تلك الشركات إلى تشجيع التعاون بين مختلف الأجزاء والفروع في المنظمة الواحدة ليشمل العاملين في إدارة الإنتاج. والتوزيع، والتسويق، وهلم جرا... إن مثل هذا الدعم الواسع واجه صعوبات عدة، خصوصا أن الحضارة التنظيمية - المكونة من المعتقدات والقيم والأعراف - ذات الجذور العميقة عززت وجود الحواجز والصعوبات في مواجهة مثل هذا التغيير؛ فلم يكن تغيير المواقف متصاحبا بمشاركة في الموارد، وتعاون بين الأقسام والفروع فحسب، وإنما ترافق أيضا مع وجود نظرة إيجابية نحو التغيير ومخاطره؛ عندها فقط أمكن تقديم أفكار ومنتجات جديدة، (كريج Craig، ١٩٩٥).

أما العبرة الأخرى التي يمكن الاستفادة منها في التجربة اليابانية، فهي تساعد في تفهم آلية الإبداع والبيروقراطية؛ لقد وجدت هذه المؤسسات أنه ليس من الضروري أن تقف البيروقراطية حجر عثرة أمام الإبداع والتغيير، بل يمكن توظيفها بفاعلية لتعزز عملية الإبداع، وهذا ما قامت به فعلا. فكثيرا ما يقال إن البيروقراطية تزيد من التكاليف،

وهي مضيعة للوقت، ولكن تجربة الصناعات اليابانية للمشروبات أثبتت عكس ذلك؛ فقد طُوّعت البيروقراطية فأصبحت وسيلة رسمية لتنظيم العمل، ووضع الإجراءات والأنظمة بغية بلوغ الأهداف، وتحقيق الاستجابة للإبداعية والتغيير. وعمدت تلك الشركات - عندما نجحت في تقديم منتجاتها المبتكرة - إلى تحديد متطلبات المواد الأولية، (المدخلات)، وتحديد حاجات المستهلكين ورغباتهم في الحصول على المعلومات حول المنتجات، بالإضافة إلى تطوير المعرفة التقنية في صفوف العاملين، وتشجيع الأفكار الخلاقة، مع إيجاد بيئة مناسبة، وأنظمة عمل تُسهم في تعزيز الترابط بين المتغيرات السابق ذكرها. إن مثل هذا التصميم والتنفيذ لا يمكن أن يحدث فجأة، بل لابد من الترتيب والتهيئة لحدوثه؛ لذلك أوجدت المنظمات اليابانية مقاييس تأخذ في الحسبان تحقيق السيطرة البيروقراطية: أي استخدام القواعد والإجراءات من أجل توجيه الأفعال وسلوك الوحدات التنظيمية والأفراد (كريغ، ١٩٩٥).

إن مثل هذه الوسائل البيروقراطية، التي كانت وما زالت تستخدمها المنظمات اليابانية للمشروبات، تعتبر مفيدة ليس في التغلب على نقاط ضعفها فحسب، وإنما في تعزيز استقرارها، وانتشار المعرفة بأجزاء المنتج المطور على نطاق المنظمة ككل. إذن يمكن التفكير في التجديد والإبداع على أنهما مفتاح لحل مشاكل كثيرة تعترض المنظمات؛ خصوصا عندما توظف الإجراءات والقواعد بكفاءة في عملية تحويل المدخلات والأفكار إلى منتج.

أما دو روساريو De Rosario (١٩٩٢) فأورد تجارب عدد من الشركات اليابانية المختلفة وهي: شركة نيبون للبرق والهاتف Nipon Telegraph & Telephone، وشركة التبغ اليابانية Japan Tobacco، وشركة سكك الحديد اليابانية Japan Railways، التي كانت ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص، والتي وقعت ضحية البيروقراطية؛ لأن إسهام الحكومة في رأس مال الشركات جعلها تتدخل في اتخاذ القرارات المهمة، وكانت إدارة تلك الشركات في أزمة بين الجهات الحكومية التي لا تريد التخلي عن سلطاتها وأحقيتها في اتخاذ القرار، وبين مطالب المساهمين الذين أرادوا تحقيق الأرباح، ومطالبة الزبائن بتقديم خدمات أفضل. ومع تغيير فلسفة الحكومة واتجاهها نحو الخصخصة، كان المستهلكون هم المستفيد الأول من هذا التحول، خصوصا أن الأسعار أصبحت أقل، والخدمات أفضل، والمنتجات أكثر تنوعا، إلا أن تلك الشركات واجهت منافسة حادة بعد أن كانت تتمتع بسلطة احتكار السوق، وأصبح التغيير في الإستراتيجيات ضروريا؛ فأغلقت وحدات أعمال غير رابحة، وبُحث عن مُوَرِّدين يقدمون معدات ومواد أولية بسعر أقل، وقد كان ذلك مستحيلا عندما كانت الشركات تحت سيطرة القطاع العام، وبعد أن كانت الشركات مقيدة في شراء موادها الأولية ومعداتها من المنتج أو المورد المحلي، أصبحت تبحث عن موردين في بقاع مختلفة من العالم، وتحقق بذلك وفر في

التكاليف، وزيادة في الأرباح. كما غيرت تلك الشركات من إستراتيجية مواردها البشرية، فتخلصت من العمالة الفائضة التي تشكل غالبا مصدرا من مصادر البطالة المقنعة، وجمدت التعيين، وحولت الفائض من العاملين إلى وظائف استحدثت لاحقا، كل ذلك ساعد في تحسين أوضاع الشركات المالية.

نتائج وتوصيات

إنه لمن المعروف أن تطوير أي منتج يختلف من منظمة إلى أخرى، إلا أن العديد من الخطوات المتبعة في سبيل تطوير أي منتج، كجمع المعلومات الأولية عن حاجة المستهلك، والتصميم، وتسميته، وتطوير شكله الخارجي، وتجربته، والتخطيط للترويج، والتسويق، تكون مشتركة بين المنتجات. ويتطلب كل ذلك السرعة، والتأكد من الوقت المناسب للانطلاق، بعد مراجعة الإدارة العليا وموافقتها بالطبع. إن الإجراءات معقدة، ولكنْ يمكن جَعْلها أكثرَ فاعليةً عن طريق التعليم، والتجربة والخطأ، واستخدام مناهج مختلفة، ليصار فيما بعد إلى تصنيفها ضمن إجراءات معيارية توجه في سبيل تطوير منتج آخر؛ وهذا لا يعني على الإطلاق أن الإبداع معياري، ولكن هناك بعض الأطر المعيارية يمكن للإبداع أن يأخذ مجراه وفقها، ويكون نافعا؛ فتقديم منتج جديد هو هدف في حد ذاته، ولا يحصل بمحض المصادفة، وإن كان للمصادفة أحيانا دور في تقديم منتج جديد. لكل ذلك ينبغي على المنظمات الاستفادة من هذه المصادفات واستغلالها أفضل استغلال.

إن الهياكل التنظيمية الرسمية، والأنشطة، والإجراءات كلها تقدم على النطاق التنظيمي العام الثبات الذي تحتاج إليه المنظمات، خصوصا عندما تكون الجهود المبذولة في تغيير مواقف العاملين، والحضارة التنظيمية جوهرية (كريج، ١٩٩٥). ولكن التحدي الصعب بالنسبة إلى المنظمات يكمن في تشجيع الإبداع والتغيير، والحفاظ في الوقت نفسه على استقرار المنظمة، ويكون ذلك الاستقرار ضروريا لمنع تحول التغيير إلى فوضى، لذلك ينبغي على الإدارات العليا في المنظمات أن تشجع الإبداع، والتغيير الموجه والمراقب باتجاه محدد. وعليها أيضا أن تحدد بدقة نوع التغيير التنظيمي الذي تحتاج إليه، ومن ثَمَّ توظيف البيروقراطية بأساليبها المختلفة لبلوغ ما تصبو إليه.

أورد الطجم (١٩٩٥) عددامن البدائل للتنظيم البيروقراطي أهمها، التنظيم المفتوح الذي يقوم على تشجيع القدرات الإبداعية والابتكارية Innovative - Creative Abilities، وعلى التأقلم أو التكيف Adaptation المرتبط بالذكاء؛ ويبتعد هذا التنظيم الجديد عن الروتين، ويهتم أكثر بتنمية مواهب العاملين وقدراتهم ليغدو العامل صاحب مهارات متعددة عوضا عن تخصصه في مجال واحد، ويسهم في تحقيق التفاعل بين الأفراد، لتصبح العلاقات أكثر

شخصية وإنسانية من سابقتها. ستتولد مع سرعة التغيير الحاصل الحاجة إلى كثرة عدد اللجان، والاجتماعات «التي تحتاج إلى قدر من التنسيق والتعاون بينها... لأن تلك المجموعات تعمل على أساس متناسق الأجزاء (عضوي) Organic بدلا من العمل بصورة روتينية خالية من التفكير (آلية) Mechanic»، (الطجم ١٩٩٥ : ٥٩). وأضاف الباحث نقلا عن لورنس ولورش Lawrence & Lorsch أن حاجة المنظمات الحديثة إلى النظام المفتوح يأتي من الحاجة إلى الاستجابة للتغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، ومن ضرورة إيجاد إستراتيجيات تستطيع أن تتوافق مع حالة عدم التأكد الحاصل في البيئة.

واقترح كاسون Cason (١٩٩٧) في السياق نفسه أسلوبا جديدا يساعد المنظمات في تحقيق أكبر قدر من المزايا التنافسية، والمحافظة في الوقت نفسه على المرونة المطلوبة تجاه التغييرات الحاصلة في السوق، ويكون ذلك من خلال تصميم هيكل تنظيمي يحتوي على العدد المناسب من المستويات الإدارية لطبيعة أعمال المنظمة، وتعرف فيه الخطوط الفاصلة للسلطة، والمسؤولية بين هذه المستويات، بما في ذلك العلاقات الرأسية والأفقية، وبإيجاد نظام رقابة يسهم في تطوير مهارات العاملين، ويضبط العملية الإنتاجية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن التنسيق بين قدرات الفرد ومؤهلاته، ومتطلبات العمل الخاص بكل مستوى أمر ضروري، ولا يمكن لكل ذلك أن يتحقق ما لم تتم الاستعانة بمبدأ الفِرَق التي تدار ذاتيا، وإعطائها الحرية في التخطيط والتنفيذ.

أما فيما يتعلق بالحضارة التنظيمية، فينبغي أن توجد فيها مجموعة من القيم والمبادئ التي تحض على الإبداع، وعلى تحسين مستوى الأداء (الطيب، ١٩٨٨). وينبغي أيضا تعميق آلية الإبداع باتباع منهجية تُنَجز وفقها الأنشطة الوظيفية كلها، وبتطبيق المنهج الديموقراطي اللامركزي، وتشجيع العلاقات الإنسانية، وإعطاء أولوية للبحث والتجريب، وإيجاد التكامل والتفاعل العضوي بين الأجزاء المختلفة في المنظمة، وإعطاء أهمية للقيادة في تشجيع الإبداع. وقد يتطلب هذا وجود الثقة بين الإدارات المختلفة، وتبني النظام المفتوح الذي يضمن التفاعل الإيجابي بين البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، ومن ثم ضرورة استمرار مراجعة الهياكل التنظيمية وتحديثها.

وهناك حل آخر يسهم في تغيير واقع المنظمات البيروقراطية؛ إنه التحول إلى شركات عقلانية كما ذكر جيفرورد وإليزابيث بينشوت في حوارهما مع براون (١٩٩٤)؛ فعلى سبيل المثال يوجد في الشركات العاملة في مجال الحواسيب Computers شبكة من العمليات تشجع على الإبداع، وعلى تقديم خدمات أفضل للمستهلك؛ ويتم كل ذلك من خلال التعاون بين العاملين في جو من المنافسة البناءة. إن وجود البيروقراطية في مثل تلك الشركات سيضر بالعملية الإبداعية، والانتقال السريع للمعلومات، خصوصا أن بطء العمليات الذي تتطلبه

البيروقراطية سيسمح بدخول شركات أخرى منافسة. ولكي تنجح المنظمات العقلانية، ينبغي أن يمنح عاملوها حرية اتخاذ الإجراء المناسب، وهذا يتطلب بالطبع معارف جديدة، بما في ذلك رؤية موحدة، وخيارات متعددة، ودعم للمجموعات التي تدار ذاتيا، ويسمح كل هذا لأعضاء المجموعات بالتواصل مع بعضهم بحرية، ويدفعهم إلى مزيد من الإبداع والابتكار.

أما الحل الذي تقترحه مور (١٩٨٨) للتغلب على بيروقراطية الأشخاص، فيكون بإشراك البيروقراطيين في برنامج تدريبي ينتج عنه ارتفاع في مستوى التعلم من خلال التجربة. ويكون أحد أهداف البرنامج التركيز على التعاون بين المديرين والعاملين، والعمل معا على إيجاد حل مشترك للمشكلات، وتقديم الأفكار الخلاقة التي تناقش جماعيا. وإنه لمن المتوقع أن يتبنى البيروقراطيون، نتيجة ذلك التدريب، سلوكيات جديدة، تسهم في تحقيق التفاعل مع الآخرين، وتشجعهم على الابتكار والإبداع. أما جولدبرج Goldberg (١٩٩٧) فتقترح أن المنظمات ذات النظام المرن هي وحدها التي تحفز على الإبداع ، وتشجعه، وتشجع الأفكار الجديدة بتقديم مكافآت لتحمل المخاطر.

إن تنفيذ الحلول التي سبق ذكرها يقتضي استخدام وسائل تغيير ممكنة التطبيق؛ كتخفيض عدد المستويات الإدارية، خصوصا الإدارات الوسطى، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية فقدان السيطرة في بعض الأحيان، وإن تجاوز بعض الرؤساء، الذين يمثلون حلقة وصل بين الإدارات العليا ومطوري المنتج، لا ينبغي أن يعيق المنظمات في سعيها نحو التغيير، وينبغي إجراء تعديلات تنظيمية، ليكون الروتين مشجعا على التعاون الوظيفي، ولكي تكافئ الأنظمة العمل المبدع. ومن الواضح أن الخطر سيزول عندما تصبح القواعد والإجراءات أكثر مرونة، مع الإبقاء على المراجعة والتغيير مستمرين؛ لذلك فإنه من المفترض أن تُعدَّل القواعد والإجراءات وتراجع، وتلك هي الطريقة المثلى لتحفيز الأشخاص والشركات على الإبداع.

وهناك وسيلة أخرى تتم عن طريق تحويل البيروقراطية الشخصية إلى بيروقراطية آلية، يقوم بها الحاسوب، كما أشار إلى ذلك هاراري Harari (١٩٩٦)، أي تحويل البيروقراطية إلى أنظمة معلوماتية ليحل الحاسوب محل الشخص البيروقراطي. فبإمكان الحاسوب أن يقوم بعمليات عدة من نسخ، وتدقيق، وبحث، ومراجعة، وإدراج، وتنقيح، وتجميع، وتصنيف، وإرسال... أرخص وأسرع بكثير مما يقوم به العنصر البشري؛ لذلك فإن الاعتماد على الحاسوب سيحرر العاملين من البيروقراطية التقليدية، ويفرغهم لعملية الإبداع والابتكار، وخدمة المستهلك بشكل أفضل.

إن مشاركة المستويات الدنيا في اتخاذ القرار هي أحد اتجاهات الإدارة الحديثة، لما لها من تأثير جوهري في فعالية إدارة المنشأة؛ والسبب الواضح لذلك، كما أشار هيكشر Heckscher (١٩٩٥)، هو أن البيروقراطية وصلت إلى طريق مسدودة؛ ولكن ينبغي الاستفادة من التجربة

الواقعية التي أثبتت أن تطبيق المشاركة لم يحقق الشيء الكثير، وهذا ما افترضه عدد من الباحثين والإداريين: فنادرا ما نجحت المشاركة في اختراق جدران البيروقراطية. وقد كان لتخفيض العمالة وإعادة هيكلية المنشآت آثار عكسية. إن التغييرات، من وجهة نظر مديري الإدارات الوسطى، زادت من حدة البيروقراطية، كما أن السياسات التنظيمية، على الرغم من قلة التكاليف الناجمة عن تخفيض العمالة وإعادة الهيكلية، أسهمت مؤقتا في تحقيق التوافق والانسجام بين الإستراتيجيات والهياكل التنظيمية، فإنها لم تعزز في الوقت ذاته مرونة الأنظمة: وإن ما حصل هو العكس تماما؛ إذ ارتفعت الحواجز بين الأفراد، لذلك اقترح هيكشر (١٩٩٥) ضرورة بناء مجموعات قادرة على إدارة نفسها ذاتيا، وتشجيع التفاعل والاتصال بين الأفراد، وإعطائهم حرية التصرف، لذلك كان لابد من التركيز على الهدف، والتحدث بصدق وأمانة عما يحدث من أخطاء ونجاحات على صعيد المستويات التنظيمية كلها، وإقامة علاقات جيدة، مبنية على أسس وروابط متينة بين الأفراد.

إن التغيير والإبداع لا يمكن أن يحدثا إلا إذا اقتنع متخذو القرار بأن هناك خطرا خارجيا في الأفق، وهذا يتطلب تغييرا داخليا. حيث إن شركات الغد ستتمحور حول العمليات عوضا عن الوظائف، وكثيرا ما يكون الاعتماد على قيادة شخص واحد. وعلى رؤيته، وشجاعته ضروريا لإحداث التغيير: هؤلاء القادة الكارزماتيون هم وحدهم الذين يستطيعون تقديم طرق وأساليب مختلفة يقتنع بها الأفراد (رودريجز Rodrigues، ١٩٨٨، ستراوس، ١٩٨٨).

إذن يمكن للمنظمات اعتبار العامل النواة الأساسية لأي تغيير، ولضمان المستقبل، لابد من ضبط الحاضر، والاستفادة من متغيراته الجارية. ولا يمكن تحقيق الإبداع إلا من خلال تأمين بيئة مناسبة تسهم في التعبير عن الذات بحرية. والمهم هو تشجيع الأفراد على تقديم أفكار جديدة، ووضع ضمانات لإجراء التغيير من دون إلحاق أي أذى، وبث جو من الطمأنينة للنقد البناء، والحض على التعاون، وتقدير الحقيقة والمعرفة، في ظل أنظمة وإجراءات مرنة.

هندرة البيروقراطية في المنظمات العربية:

إذن، ما الحل المقترح الذي يناسب بيئة المنظمات العربية في ظل المتغيرات العالمية الخارجية والداخلية؟ بعد التعرف على سلبيات البيروقراطية التقليدية، نجد أن العديد من المنظمات في ظل ظروف وتحديات خارجية عديدة، ستضطر إلى إعادة هندسة نفسها من دون التخلي كليا عن إطار البيروقراطية في الوقت القريب، أي أنها ستحدث تغييرات جذرية في أدائها التنظيمي، وفي عملياتها الإدارية وستستخدم وسائل تقنية جديدة، وستغير منهجها الإداري، وإستراتيجياتها وسياساتها بما يحقق تخفيض التكلفة، وتحسين الأداء، وتقديم منتج أو خدمة أفضل للمستهلكين. وهناك وسائل عديدة يمكن استخدامها في إعادة البناء

مثل تغيير الخريطة التنظيمية عن طريق إعاد هيكلية الاتصال بين الخطوط والمستويات الإدارية لجعلها أكثر سهولة، كما يمكنها الاستعانة بمبدأ المجموعات ذات الإدارة الذاتية التي ينبغي أن يكون لها دور فاعل في الهيكل التنظيمي، وخصوصا عندما تصمم المجموعات جيدا، فإنه من المتوقع أن تتفوق في أعمالها. ولابد من أن تزود بقدرة على إشراك الأقسام الأخرى، والعمل على تشجيع الأفكار والخطط لدى الأفراد العاملين في فروع وإدارات متنوعة؛ وذلك باستخدام الأساليب الإبداعية السابق ذكرها. إن مشاركة البيروقراطيين في المجموعات سيساعد على توسيع أفقهم، ومداركهم، ويجعلهم أكثر ولاء للمنظمة، وليس لمجموعة عملهم فقط. وإن تطبيق القرارات اللامركزية، وتفويض السلطات والمسؤوليات للمستويات الأدنى، واستبدال المركزية الإلكترونية بالمركزية الشخصية عن طريق استخدام الحاسوب؛ وذلك لمراقبة الأداء الذي كان يقوم به البيروقراطي، كل ذلك من وسائل إعادة هندرة بيروقراطية منظمات الأعمال.

وينبغي أيضا أن تعمل شبكة المعلومات التي تربط بين كافة الإدارات والأقسام والفروع على تسهيل تفاعل الأشخاص، والعمل على رفع مستوى أدائهم بفاعلية وكفاءة أكبر؛ ولنجاح كل ذلك لابد له من أن يترافق مع إعادة تقييم القواعد والقوانين ومراجعتها باستمرار. إن كل هذا لا يتحقق ما لم تدعمه الإدارة العليا وتلتزم به، وما لم يرافقه وجود حضارة تنظيمية تساعد على التغيير والإبداع. إن مجتمعنا العربي لا يقبل النقلات الفجائية، بل هو في حاجة إلى تدرج في التغيير؛ لذلك كان التخلص من البيروقراطية نهائيا في المراحل الأولى من التغيير أمرا يكاد يكون مستحيلا، لهذا ينبغي أن نسلم بوجود عقبات كثيرة تواجه المديرين والقادة. ويبقى هناك سؤالان أساسيان يحتاجان إلى إجابة وهما: هل يمكن للمنظمات أن تعيش بعد عملية الإصلاح؟ وهل ستغير الهندرة من حياة المنظمة الاعتيادية؟

ولعل مما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن عددا لا بأس به من الأقطار العربية بدأ يستعد فعليا لمواجهة المنافسة العالمية؛ فقد صدر، على سبيل المثال، عن رئيس مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية قرار بتشكيل لجنة تضم عددا من الأعضاء لدراسة واقع الاستثمار، وهناك لجنة وزارية تعمل على «تعديل القانون (قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١) لتراعي كل المعوقات التي تحد من التوظيفات الخارجية سواء كانت بيروقراطية أو مالية أو قانونية»، (أزمشلي، ١٩٩٩). وقد أشارت صحيفة الحياة في عددها رقم ١٣٣١١ بتاريخ ١٩٩٩/٨/١٨ إلى حصول إحدى شركات القطاع العام في سورية على شهادة «أيزو» للجودة، وهي شركة «سيرونكس» لجمع أجهزة الرائي بعدما التزمت بمقاييس الجودة العالمية، وأضافت أن هناك ما يعادل ٥٤ شركة حصلت مسبقا على شهادة «أيزو»، وقالت إن حدة المنافسة التي ستواجهها شركات القطاع العام والخاص السورية ستزداد

خصوصا بعد الاتفاق الذي تم مع لبنان على إزالة الرسوم الجمركية بالتدريج، والبدء بتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية، وبعد أن يُوَقَّع الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي على خفض الرسوم الجمركية.

ونختتم بالقول إن الشركات العربية ستضطر إلى تقديم بعض التضحيات والتنازلات لكي تبقى في السوق؛ فالمنتجات الأجنبية ستغزو أسواقنا العربية قريبا، إذا لم تسعَ مؤسساتنا منذ الآن إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات، وتنويعها، وتخفيض الأسعار، فلن يمكنها الصمود في وجه المنافسين الأقوياء. إن التحديات التي نواجهها مضاعفة أهمها: تحديات داخلية؛ وتتبلور في تبني الجانب السلبي من البيروقراطية، وتحديات خارجية مفروضة على واقعنا. ولكن الحل الأمثل في هذه المواجهة يكمن في دعم الشركات للإبداع، وتحفيزالعاملين، وتوجيههم بهذا الاتجاه. ولن يتم ذلك ما لم ترافقه إعادة هندسة المنظمات لإجراءاتها، وإن كان هذا يناقض مفهوم البيروقراطية، إلا أنه على المدى القصير يمكن تعديل بعض الإجراءات، واللوائح، والأنظمة، والهياكل التنظيمية، والاتصالات لجعلها أكثر مرونة، ومن ثم لتعاد هندستها عندما يتفق الجميع على أهمية ذلك.

أولا: باللغة العربية

- إبراهيم، عبد الستار (١٩٧٨) آفاق جديدة في دراسة الإبداع. وكالة المطبوعات: الكويت.
- أحمد، محمد فهمي: راشد، لطفي: عبد الهادي، عبد السلام حسن (١٩٨٠) الجوانب السلبية للبيروقراطية في المملكة العربية السعودية. مطابع جامعة الملك سعود: الرياض.
- أزمشلي، سمر (١٩٩٩) سورية: لجنة برلمانية تدرس واقع الاستثمار، الحياة. عدد ١٣٢٨٣، ٢١ يوليو، ص١١.
- برعي، محمد بن عبدالله: تويجري، محمد بن إبراهيم (١٩٩٣) معجم المصطلحات الإدارية، مكتبة العبيكان: الرياض.
- الحقباني، تركي بن عبد الرحمن (١٩٩٧) أثر المتغيرات التنظيمية في الإبداع الإداري. رسالة ماجستير في الإدارة العامة، جامعة الملك سعود: الرياض.
- دراكار، بيتر (١٩٩٨) ممارسة الإدارة. ترجمة مكتبة جرير: الرياض.
- ذياب، عدنان تايه؛ خضير، نعمة عباس؛ ذياب، فلاح تايه (١٩٩٥). التوافق بين فلسفة الإدارة وكل من السلوك القيادي والتركيب التنظيمي وأثره في الإبداع. المجلة العربية للإدارة المجلد السابع عشر، العدد الأول، ص ٨٩ ـ ١٤٨.
- رجب، مصطفى (١٩٩٩) البيروقراطية... مفهومها وسلبياتها. مجلة المنهل السعودية، مارس، ص ١٠٠ ـ ١٠٣.
- سلامة، محمد أحمد (١٩٨٤) مشكلة نمو المواهب الإبداعية عند الأطفال. حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في جامعة قطر. العدد السابع، ص ٢٦١ ـ ٢٩١.
- السلطان، فهد بن صالح (١٩٩٠) البيروقراطية وإدارة التنمية. الناشر: المؤلف.
- السلطان، فهد بن صالح (١٩٩٨) إعادة هندسة العمليات الإدارية (الهندرة). نقلة جذرية في مفاهيم وتقنية الإدارة. الناشر: المؤلف، الرياض.
- السلمي، علي (١٩٨٠) تطور الفكر التنظيمي. وكالة المطبوعات: الكويت: الكويت، الطبعة الثانية.
- شامان، أمل بنت سلامة (١٩٩٨) البيروقراطية... هل هي السبب؟ الفيصل. العدد ٢٦٢، أغسطس، ص ٢١.
- صالح، أحمد عباس (١٩٩٩) مشكلة التفكير في العالم العربي. الشرق الأوسط، عدد ٧٥٠٧، ٦/١٨ يونيو، ص ٩.
- الطجم، عبد الله بن عبد الغني (١٩٩٥) التطوير التنظيمي. دار النوابغ للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى.
- الطيب، حسن أبشر (١٩٨٨) محاور لتنمية التجارب الإبداعية في إستراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري.
- مجلة معهد الإدارة العامة في الرياض، عدد ٥٩، السنة الثامنة والعشرون. سبتمبر ص ٧ ـ ٣١.
- ظاهر، أحمد جمال (١٩٨٤) البيروقراطية في الخليج. ذات السلاسل: الكويت.
- عبد الحميد، شاكر (١٩٩٥) علم نفس الإبداع. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة.
- علي، علي عبد الأمير(١٩٧٧) البيروقراطية والإعداد الاجتماعي في العراق. منشورات وزارة الإعلام: العراق.
- عيسى، حسن أحمد(١٩٧٩) الإبداع في الفن والعلم. سلسلة عالم المعرفة، الكويت،رقم ٢٤، يناير.
- عيسوي، عبد الرحمن (بلا تاريخ) سيكولوجية الإبداع.. دراسة في تنمية السمات الإبداعية. دار النهضة العربية: بيروت.
- محمد، محمد علي (١٩٨٢) البيروقراطية الحديثة. دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.
- المنيف، إبراهيم عبدالله (١٩٩٤) تطور الفكر الإداري المعاصر. الناشر: المؤلف، الطبعة الثانية.
- موسى، أحمد جمال الدين (١٩٩٥) البيروقراطية... إلى أين؟ العربي الكويتية، العدد ٤٤١، السنة الثامنة

والثلاثون، أغسطس، ص ١٥٨ ـ ١٦٢.
نجار، محمد عدنان (١٩٩٥) إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي. منشورات جامعة دمشق: دمشق.
النقيب، خليل (١٩٧٦) البيروقراطية والإنماء. معهد الإنماءالعربي، طرابلس، لبنان.
نور الله، كمال(١٩٩٢) البيروقراطية والتغيير. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى.
هامر، مايكل (١٩٩٩) نتائج إعادة الهندسة، الكيفية التي تغير بها المنظمة المتمركزة حول العمليات العمل والحياة. دار آفاق الإبداع للنشر والإعلام، سلسلة آفاق الإدارة والأعمال ٨، الرياض.
هيجان، عبد الرحمن بن أحمد محمد (١٩٩٩) معوقات الإبداع في المنظمات السعودية. مجلة معهد الإدارة العامة في الرياض، العدد الأول، المجلد التاسع والثلاثون، أبريل، ص ١ - ٧٧.

ثانيا : باللغة الإنجليزية

- Bell R R., Burnham. J M (1989). The paradox of manufacturing productivity and innovation. Business Horizons. Vol. 32, No. 5, September-October, pp. 58-64.
- Brown, T. (1994). The rise of intelligent organization. Industry Week. Vol. 243, No. 5, March (7), pp 16-21.
- Carr. C. (1994) Empowered organizations, empowering leaders. Training & Development. Vol. 48. No 3. March pp 39-44.
- Cason. K (1997) Creating the requisite organization. CMA magazine. Vol. 71, No. 8, October, pp. 24-26.
- Craig, T. (1995). Achieving innovation through bureaucracy. Lessons from the Japanese brewing industry. California Management Review. Vol. 38, No. 1, Fall, pp. 8-36.
- De Rosario, L. (1992). Private Lessons, Japan's former state utilities are weighed down by bureaucratic control.Far Eastern Economic Review. Vol. 155, No. 30, July, pp. 50-51.
- Goldberg, B. (1997). Paths of flexibility. Executive Excellence. vol. 14, No. 2, February, pp. 12.
- Harari, O. (1996). Let the computers be the bureaucrats. Management Review. Vol. 85, No. 9, September - October, pp. 57-60.
- Heckscher, C. (1995). The failure of participatory management. Across The Board. Vol. 32, No. 10, November- December, pp. 16-21.
- Helgesen, S. (1995). Beyond teams. Across The Board. Vol. 32, No. 8, September, pp. 43-48.
- Higgins, J. A. (1991). The Management Challenge. MaCmillian publishing company: New York
- Klein. A R. (1990). Organizational barriers to creativity... and how to knock them down. The Journal of Services Marketing. Vol. 4, No.4, Fall, pp. 69-70.
- McKenna. E; Beech. N (1995) The Essence of Human Resource Management. Prentice Hall International (UK) Ltd. London.
- Moore, E. D. (1988). Internal consulting makes bureaucrats creative. Management Review. Vol. 77, No. 5, May, pp. 43-45.
- Robbins, S. P. (1998). Organizational Behavior. Prentice Hall International, Inc.: New Jersey
- Rodgrigues, C. A (1988) Identifying the right leader for the right situation. Personnel. Vol. 65. No. 9, September. pp. 43-46.
- Russell, P.; Evans, R. (1989). The Creative Manager. Unwin Hyman: London.

- Sanders, R. L. (1997). The future of bureaucracy. Records Management Quarterly. Vol. 31, No. 1, January, pp. 44-52.
- Schermerhorn, J. R.; Hunt, J. G.; Osborn, R. N. (1997). Organizational Behavior. John Wiley & Sons, Inc.: New York.
- Strauss, N. (1988). Turning conformity into creativity. Director. Vol. 42, No. 5, December, pp. 47.
- Zetlin, M. (1997). Coping with red tape lovers. Getting Results... for the hands- on Managers (SPM). Vol. 42, No. 2, February, pp. 6-7.

عالم الفكر
العدد 3 المجلد 30 يناير - مارس 2002

قوة العلم العربي: بُعد الوجود العربي الغائم

د. عدنان مصطفى*

قال الله عز وجل:
﴿ يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان. فبأي آلاء ربكما تكذبان ﴾
(القرآن الكريم، الرحمن ٣٣ ـ ٣٤)

تقديم

ظن الكثير من أمم الأرض، والمستضعفة منها خاصة، أن انحسار غيوم الحرب الباردة المقيتة (the cold war)، التي دأبت حدتها على تصاعد بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي خلال معظم عقود القرن العشرين الأخيرة، سيفتح أمام بقائها آفاق نماء وتقدم جديدة. ولقد انبثق هذا الظن من حقيقة أن آليات صراعات القوة بين الاتحاد السوفييتي الفارط وحلفائه من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة أخرى، استمدت طاقة تحركها ليس من مصادر المعسكرين المتصارعين فحسب، بل من مصادر بقاء ونماء البشرية جمعاء على كوكب الأرض. ونظرا لأن آلية التحكم في مسيرة هذا الصراع كانت بيد قوة العلم والتقنية المتاحة لدى المتصارعين، كما كانت الحال دوما في أمر كل الصراعات التي سجلها التاريخ على هذا الكوكب، منذ أن خلق الله عز وجل السماوات والأرض، فقد انبثق الاعتقاد آنف الذكر من الأمل بأن الكثير من المصادر الموظفة لتعزيز قوة البحث والتطوير العلمي في العالم المتقدم (عالم الشمال) سيتم ترشيد قدره ووجهة صرفه بما يخدم إنقاذ الإنسان وبيئته على هذا الكوكب من عواقب الحرب الباردة الفارطة. وا أسفاه، لم تفرح أمم الجنوب كثيرا بهذا الحلم، فلقد:

(*) أستاذ في الفيزياء، وزير النفط والثروة المعدنية الأسبق (سورية) دمشق ـ ١٩٩٩.

(أ) فاجأها غضب شبح النظام العالمي الجديد، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مؤتمر قمة الأرض الثانية (ريودي جانيرو، ١٩٩٢) خاصة، وقيامه بفتح نار مقت جديد عليها، باتت اليوم تعرف بالحرب العالمية الدافئة (the warm war) (مصطفى، ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ـ أ).

(ب) أعياها فتح مخازن السلاح المكدس لدى مواقع المتصارعين في الحرب الباردة، وبيع محتوياتها بشكل مكشوف للمتصارعين الجدد في الحروب الإقليمية الدائرة اليوم في إطار الحرب الدافئة (حروب الخلجان العربية، حروب أمريكا اللاتينية، حروب أفغانستان، الحروب الأفريقية، وحروب البلقان).

(ج) وأذهلها استمرار أمم الأرض القوية، أعضاء النظام العالمي الجديد، في البحث والتطوير بهدف ابتكار أسلحة نفوذ جديدة تتفق وطبيعة الحرب الدافئة، ويأتي في مقدمتها ما يمكنها مثلا من:

(١) إسباغ نفوذها على الأسواق التنموية العالمية. وإيضاحا لهذه الحقيقة: يقول تقرير نادي روما الأخير: «تواجه فكرة السيادة التي أعلنتها الحكومات كافة، كفكرة مقدسة، تحديا مهما لا يعود فقط إلى نمو التجمعات الإقليمية. والحقيقة أن كثيرا من الدول الصغرى لا تمتلك بالفعل سوى قدر ضئيل للغاية من سيطرتها على شؤونها، وذلك نتيجة قرارات يتم تُتخذ خارج أراضيها، مثل تحديد أسعار السلع أو أسعار الفائدة، أو نتيجة اضطرارها إلى تعديل سياساتها الاقتصادية للحصول على تمويل من جانب صندوق النقد الدولي» (نادي روما، ١٩٩٢، أ).

(٢) تغيير البنية المدنية للعالم، بما يسهل عليها إدارة هذا العالم حسب توجهات نفوذها (POWER) السياسية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، يقول تقرير نادي روما الأخير أيضا: «ولعله من الأهمية بمكان أن نؤكد هنا أن السلام لا يعني مجرد غياب الحروب، وأنه حتى من دون الحروب، فإن النزاعات سوف تستمر وإن تغيرت طبيعتها. فهناك على سبيل المثال: الحروب التجارية وأنظمة الحكم الشمولية والاستعمار الاقتصادي. ومن المؤكد أن عدم التكافؤ في توزيع الموارد يعد من أقوى الأسباب التي تؤدي إلى اشعال النزاعات وأكثرها خفاء» (نادي روما، ١٩٩٢، ب).

(٣) استبدال الأصول الحضارية لأمم الأرض، وخاصة تلك العتيدة والمميزة منها بقوتها ومصداقيتها الإنسانية كالحضارة العربية ـ الإسلامية مثلا. ويؤكد تقرير نادي روما ذاته هذه الحقيقة بقوله: « من الواضح أن هناك غيابا تاما للقيم التي كفلت في الماضي نوعا من التماسك للمجتمع والتناسق والانسجام بين أفراده. وقد حدث ذلك في بعض الأحيان نتيجة انعدام الثقة في النظام السياسي وفي القائمين عليه. ويبدو أن دولة الرفاهية، بالرغم مما حققته من مزايا اجتماعية وأمن اجتماعي، قد أدت إلى تناقص الشعور بالمسؤولية والاعتماد على الذات لدى العديد من الأفراد... » (نادي روما، ١٩٩٢، جـ).

وفي مناخ عاصف كهذا، لا مناص لأمم الجنوب عامة والأمة العربية خاصة من المبادرة للدفاع عن وجودها، والسعي الجاد لتعزيز بقائها ونمائها بشتى الوسائل الفاعلة، التي يأتي في مقدمتها:

البحث عن أبعاد وجودها الضائعة، كقوة العلم لديها، ونفض وعثاء التخلف عن مكونات هذه القوة وإنهاض بناها المعرفية التحتية من التداعي والفناء (مصطفى، ١٩٩٥). وعلى هذا الاعتقاد سيهتم البحث هذا بإنارة هذا الواجب من خلال أبعاد ثلاثة: (١) تقويم قوة العلم في عالم الشمال وفتح العين على سبيل تعزيز قوة العلم العربي (٢) مضاهاة الجوانب الرئيسة لعقيدة البحث والتطوير لدى مدارس العلم الشمالية مع تلك التي سادت في مدرسة العلم العربية الغابرة (٣) إبداء انطباعات عصرية حول تفعيل آليات البحث والتطوير في الوطن العربي (عالم الفكر، ١٩٩٥).

أولا: البحث والتطوير المتقدم: ملامح عامة

١-١: مدخل

عند قياس شدة قوة العلم لدى أمة من الأمم، لا بد من اللجوء إلى فعل هذه القوة في مسيرة الأمة الحضارية. ولا ريب في أن هذا الفعل قابل للكشف حقا من خلال تقويم عطاء البحث والتطوير ضمن أفق التنمية الوطنية لهذه الأمة. وعملية الكشف ليست صعبة تماما، بل يمكن تحقيقها بشكل مبدئي من خلال التعرف على رأي الحرم الجامعي الوطني الناجي (Surviving university) في شأن إستراتيجية للبحث والتطوير قابلة للتحقيق في إطار معطيات وجود المجتمع من حوله. ويمكن البدء بعملية الكشف هذه من خلال طرح تساؤلين، يقول أولهما:

- «هل بمقدور العلم والتقنية المتاحين مساعدة المجتمع في توفير الكفاية من الماء والغذاء والصحة والطاقة والرفاه والتعليم والمعرفة المدنية والتوعية الحضارية؟» في حين يقول ثانيهما:
- «هل البحث العلمي والتطوير التقني المستهدفا التحقيق في الإستراتيجية المنشودة قادران ببناهما التحتية المتاحة أو المنظورة حقا على لعب دورهما في مواجهة حاجات الأمة الأساسية؟».

وعلى رغم الدور المعقد الحساس للعلم والتقنية في التنمية، تشير حقائق التنمية العلمية والتقنية في العالم المتقدم (أي عالم الشمال) إلى الرد على هذين السؤالين بالإيجاب حتما. وهذا يعني حقا أن البحث والتطوير يشكلان في هذا العالم مصدرا ثرا للثروة الوطنية التي لا يطالها النضوب الذي نشهده في حال مصادر الطاقة التقليدية (كالمصادر الهايدروكارونية عموما، والبترول والغاز الطبيعي خصوصا). وإزاء هذا الإدراك، يبدو من المفيد لعملية القياس المثارة آنفا التحدث عن الملامح الرئيسة لموطن قوة العلم في التطبيق.

١-٢: البحث والتطوير موطن لإنتاج الثروة (Source of Wealth)

عند التساؤل في القرن العاشر الميلادي عن طبيعة العلم المنشود في مدرسة العلم العربية، قال المعلم الثاني أبو النصر محمد الفارابي: « نحن بحاجة إلى علم يتعامل ضمنيا مع التغيرات

الجارية في الطبيعة، علم يظهر كيف جاءت هذه التغيرات وأسبابها، مما يمكننا من استخدامه في نبذ التغيرات الضارة، وفي تحقيق رغبتنا بإخضاعها: أي علم للفعل والانفعال...» (ثورانديك، ١٩٩٠). ولا ريب في أن مقصود الفارابي من الانفعال هو الانشغال المخلص بالبحث عن الحقيقة وفق نواظم السلوك (code of conduct) المتبعة اليوم في البحث العلمي ضمن الحرم الأكاديمي الشمالي أو خارجه (مصطفى، ١٩٩٦ ـ أ). في حال أن المظهر العصري لمقصود المعلم الثاني من الفعل هو الإفادة من البحث العلمي والتطوير التقني في توفير مصادر قوة هذا الفعل. وأذكر هنا لحظة مميزة من تاريخ حياتي، هي لحظة وداعي جدتي عند سفري لمتابعة بحثي العلمي في بريطانيا، حينها توجهت جدتي إلى الله داعية وقائلة:

« أسلمتك ليد الله، سائلة إياه جلت قدرته، أن يقلب التراب في يدك ذهبا، فتوكل عليه» وكنت أتساءل مع رفاق بحثي البريطانيين وقتئذ عما ألهم جدتي، وهي البدوية الصوفية الصرفة، أن التراب ـ بل السيليكون مثلا ـ رفيق البدوي في الصحراء، يمكن أن يتحول بالبحث المخلص عن المعرفة إلى ذهب مالي، بل يمكن أن يتحول هذا إلى ترانزستورات وشرائح إلكترونية ودارت إلكترونية متكاملة وحواسب إلكترونية قادرة تفوق قيمتها الذهب الصرف؟ وربما كان هذا الإلهام الصوفي الحق هو ملهم مجلس إدارة شركة بيل للهاتف (Bell Telephone Laboratories) في الولايات المتحدة (وهو مجلس علماء حكماء كبار) بتبني بحث جون باردين ووالتر بريتان ووليام شوكلي حول تقصي حقيقة الأثر الترانزاستوري، الذي توج في عام ١٩٥٦بكشف ملامح هذا الأثر، ففتح باب التطور التقني العصري على مصراعيه. وعلى هذا الفتح المبين، تتبارى معظم الشركات الدولية في الإنفاق على البحث والتطوير لتعظيم أرباحها، كما فعلت شركة بيل للهاتف الأمريكية. وبإلقاء نظرة على الجدول الأول، نتبين قدر الثروات الطائلة التي تقوم الشركات العالمية الرئيسة باجتنائها اليوم عبر إنفاقها المناسب على البحث والتطوير. وبتذكر أن الصادرات البترولية للدول أعضاء « منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ـ OAPEC» بلغت عام ١٩٩٤ حدود (٨٣ بليون دولار أمريكي)، نجد أن شركة جنرال موتورز الأمريكية قد صدرت ما قيمته (١٤٠,٢٤ بليون دولار أمريكي). ومن هذه الحقيقة، نتبين أن عوائد البترول العربية جميعا تعادل تقريبا (٥٩,٢٪) من عوائد شركة جنرال موتورز الأمريكية، حيث تتولد العوائد الأخيرة ليس من مكامن طبيعية ناضبة كالبترول والغاز الطبيعي، بل من مكامن البحث والتطوير المتجددة والمتعاظمة العطاء ضمن هذه الشركة. ولو قسنا ثانية عوائد الصادرات البترولية لدول الأوابيك مع مبيعات أدنى الشركات العالمية المنتجة للتقنية وهي شركة فوجيستو اليابانية مثلا (التي بلغت العام ١٩٩٤ حدود ٣١,٥ بليون دولار، نجد أن نسبة مبيعات فوجيستو تعادل (٣٨٪) من مبيعات الدول العربية الأعضاء في أوابيك، ومع أن عائدات الأقطار العربية الأعضاء في منظمة الأوابيك تنمو مع الزمن مقزمة بذلك قدر الاحتياطي العربي البترولي المؤكد، فإن عائدات الشركات العالمية العشر الأولى مثلا (التي بلغت

العام ١٩٩٤ حدود ٦٩٢,٥١ بليون دولار) تتنامى سريعا، معظمة في الوقت ذاته قدر الاحتياطي التقني لدى عالم الشمال. وباعتبار أن هذا البحث قد أُعد جزء منه ضمن القطر العربي السوري، نجد من المفيد مقارنة ميزانية القطر الإجمالية (بشقيها التنموي والاستثماري) للعام ١٩٩٤ (وهي تقريبا في حدود ١,٨ بليون دولار أمريكي) مع قدر إنفاق شركة فوجيستو اليابانية على البحث والتطوير (وهو ٣,٥٢ بليون دولار أمريكي)، فنجد أنه يعادل (٤٩,٧٢)٪. (الأشكال ١، ٢، ٣)

الجدول الأول: بيان إنفاق الشركات الدولية العشر الأولى على البحث والتطوير - ١٩٩٤

الشركة	الإنفاق على البحث والتطوير (بليون جنيه إسترليني)	مبيعات الشركة (بليون جنيه إسترليني)
جنرال موتورز (الولايات المتحدة الأمريكية)	٤,٠٨	٩٣,٤٩
دايملر - بنز (ألمانيا)	٣,٥٢	٢٨,٠٥
فورد موتورز (الولايات المتحدة الأمريكية)	٣,٣٩	٧٣,٣١
هيتاشي (اليابان)	٣,٠٤	٤٥,٦٤
سيمنز (ألمانيا)	٣,٠٠	٣١,٧٧
إي بي إم (الولايات المتحدة الأمريكية)	٣,٠٠	٤٢,٣٦
ماتسوشيتا (اليابان)	٢,٤٣	٤٢,٧٢
فوجيستو(اليابان)	٣,٣٤	٢٠,٩٦
إي تي وتي (الولايات المتحدة الأمريكية)	٢,٠٧	٤٥,٣
توشيبا (اليابان)	١,٨٩	٢٨,٠١

المصدر: (Competitive Edge , lessue5, UK, 1994)

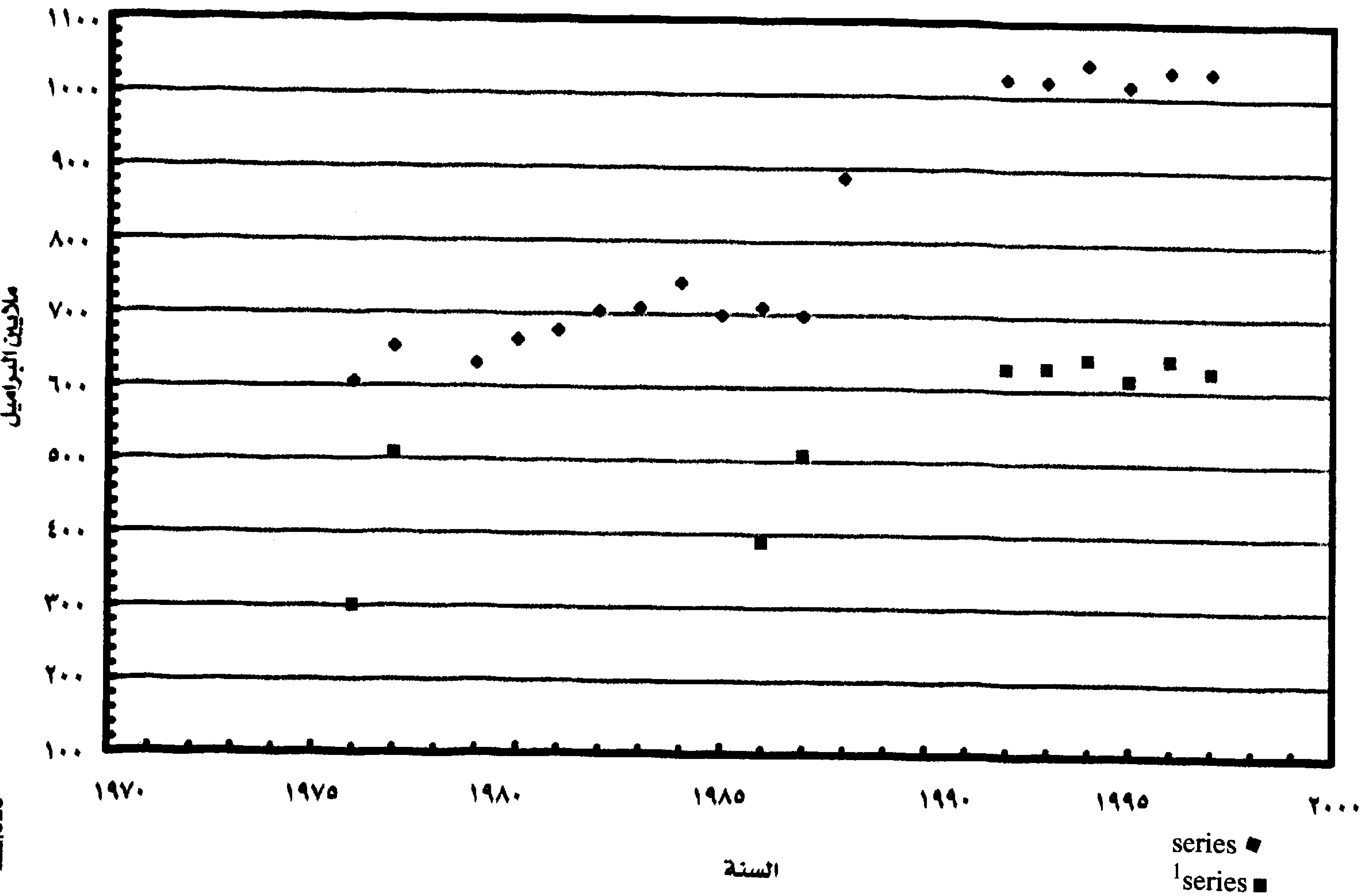
١-٣ : البحث والتطوير مصدر للنفوذ (Source of Power)

إذا كان منطق القياس الذي اعتمدناه في الفقرة قد أخذ بعين الاعتبار القيمة الاقتصادية للبحث والتطوير، وذلك لتسهيل رؤية عطاء البحث العلمي في مسارات بقاء ونماء البلدان القوية على هذا الكوكب، فإن منطق قوة ونفوذ أمم الشمال قائم أصلا على:

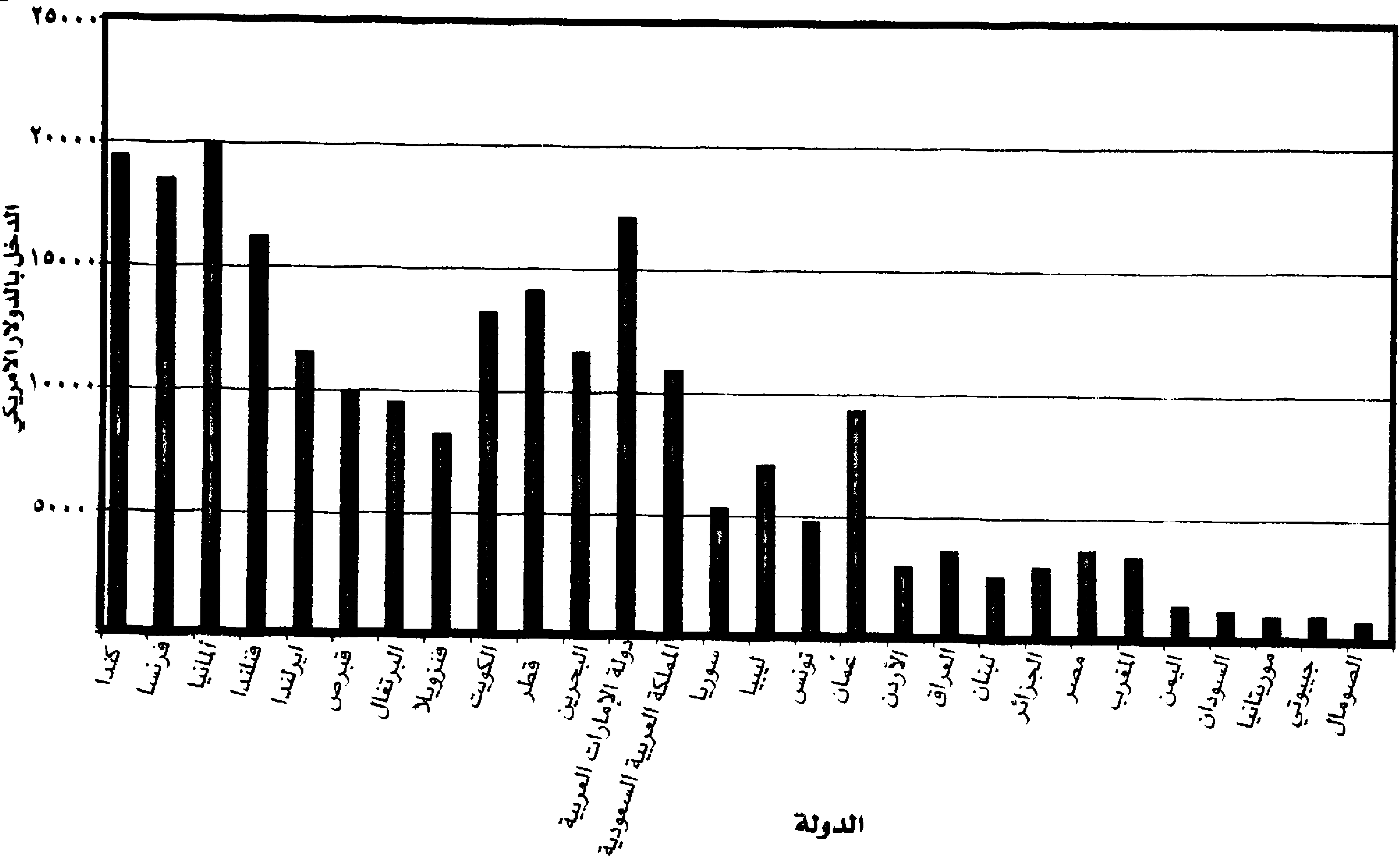
(أ) امتلاكها زمام مسيرة تقدم البحث والتطوير عموما.

(ب) الحؤول دون فلاح أمم الجنوب في صنع تقدم ما ضمن بعض مسارات خاصة بها في البحث والتطوير خصوصا. وخير مثال يمكن إيراده هنا هو أمر البحث والتطوير في مجال الطاقة النووية، بشقيها التنموي (الكهرونووي) والعسكري (السلاح النووي). وفي هذا الصدد، لم يعد

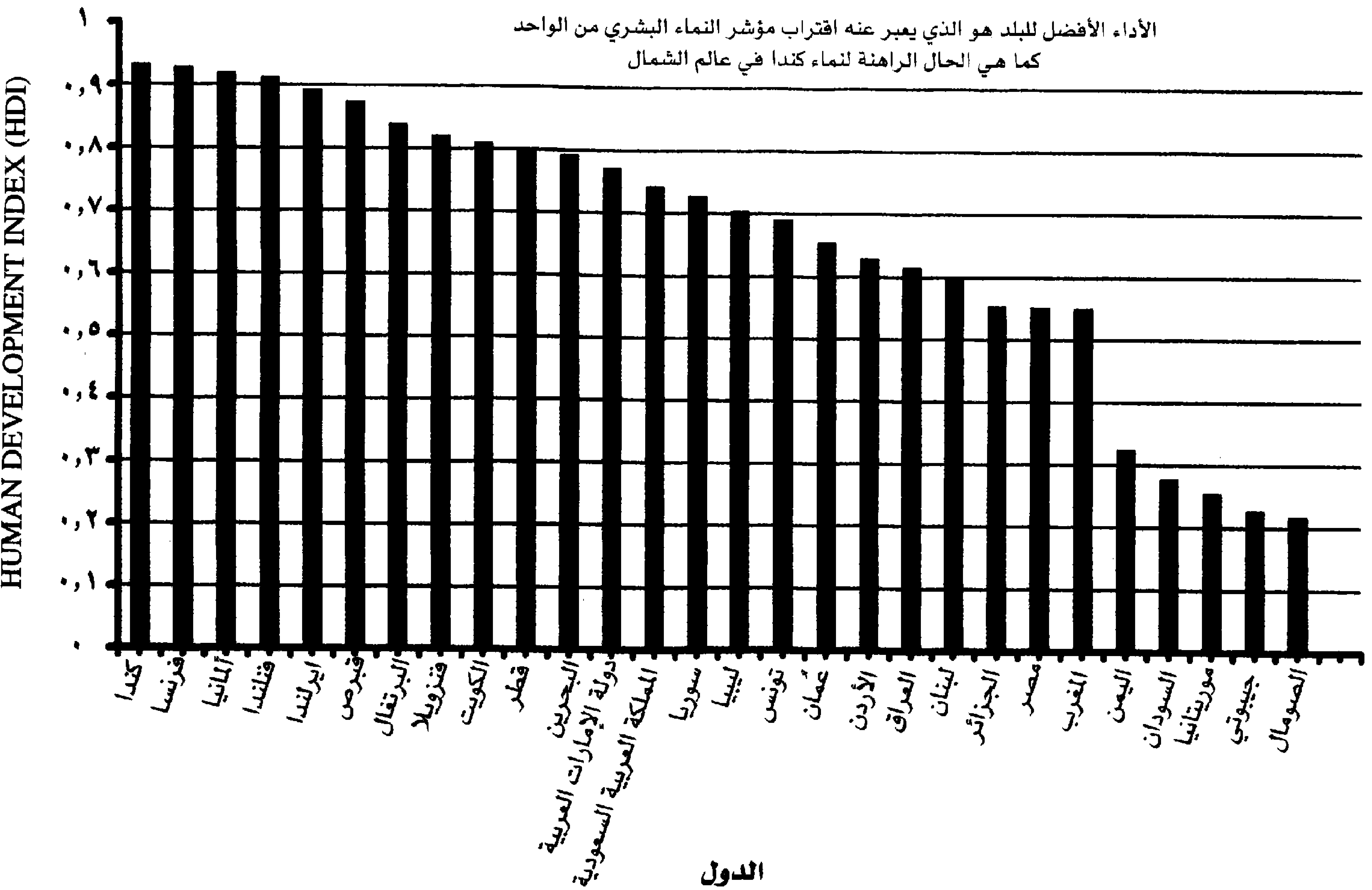
الشكل الأول: بيان نمطي نمو احتياطيات البترول العربية والعالمية حتى عام ٢٠٠٠ (بلايين البراميل)



الشكل الثاني: بيان أنماط دخل الفرد الحقيقي العام في الوطن العربي خلال عقد التسعينات الجاري (دولار أمريكي)



الشكل الثالث: مضاهاة أنماط مؤشر النماء البشري في الوطن العربي مع أقطار منتقاة من العالم خلال النصف الأخير من عقد التسعينيات الجاري



خافيا بعد، أنه منذ عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، تمكنت الأمم المتقدمة من امتلاك كيان كامل ومتقدم وأمين وسالم للصناعة الكهرونووية، لكنها حالت بشتى الطرق من تيسير حيازته من قبل الأمم النامية، والعربية منها بشكل خاص (مصطفى، ١٩٩٤ ـ أ) متذرعة بمنطق نفاقي يقول: (١) إن الأمم النامية غير قادرة على إدارة مثل هذه الصناعات، وإن تسنى لبعضها المقدرة المادية والعلمية والتقنية في هذا الشأن فهي (٢) غير قادرة على التقيد بتطوير استخدامها سلميا، الأمر الذي يخالف عقيدة انتشار السلاح النووي و(٣) إن تمكنت دول محظية لدى عالم الشمال، مثل إسرائيل، من حيازة التقنية النووية وشقها الشرير خاصة، فهذا أمر مبرر بل ضروري للدفاع عن النفس، وليس ثمة من لم يتابع اليوم آخر مجريات إشكالية التسلح النووي في عالم الجنوب غير المحظي، وكيف تقوم الدول الممسكة بناصية النظام العالمي الجديد بتفعيل الأبعاد المؤثرة لهذه الإشكالية بهدف تغيير طبيعة الأشياء في بنية وجود أمم الجنوب المستضعفة (كالهند والباكستان) لتصبح طيعة بشكل مطلق إزاء خطة التغيير الجيوسياسية التي رسمها نظام الظلام هذا. وفي هذا الشأن، أيضا، لا يمكن البتة إغفال حقيقة أن النظام العالمي الجديد راغب اليوم في نشر سلاح التطرف الديني ـ العرقي، الذي أفلح في تكوينه بهيئة دولة إسرائيل على أرض فلسطين العربية المحتلة، عبر القارة الآسيوية، وذلك بعد أن حرصت هذه القارة المتعبة ـ وعبر تاريخ البشرية الحديث ـ على ردع هذه الظاهرة اللاحضارية بأشكال شجاعة شتى. وليس ثمة حاجة للتفكير كثيرا لمعرفة الغرض الكامن وراء هذا النشر: فهو يهدف إلى وضع هذه القارة على هاوية عدم استقرار سياسي متجدد، وذلك بعد أن تمكنت الأمم الآسيوية من استيعاب معظم اضطرابات الضيم الاقتصادي، الذي بات يحيق بها من كل جانب نتيجة فعل الاستعمارين القديم والحديث في بناها التنموية والحضارية. وربما يعزي توجه النظام العالمي الجديد المشار آنفا إلى:

ـ القومة الاقتصادية الكبيرة التي حققتها الصين واليابان والنمور الآسيوية.

ـ القومة الحضارية التي أبدتها الأمم الآسيوية أعضاء مؤتمر القمة الإسلامية الثامنة.

ـ الصحوة العربية الأصيلة في إطار أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمبادرة عربية مميزة من قبل القيادات السياسية والحضارية لأقطار هذا المجلس، على ما ينتابها من عدوان ومكائد ومؤامرات (في أعقاب عدوان نظام صدام الغاشم على الكويت) لثنيها عن توحدها الحق من جهة، وانشغالها ليتمكن العدو الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة من الانطلاق في تنفيذ برنامج إسرائيل الكبرى من جهة أخرى.

وبمساعدة ما من قبل أجهزة النظام العالمي الجديد، تم إيصال التطرف الديني ـ العرقي في الهند إلى سدة الحكم ليبدأ بتنفيذ التوجه المشار إليه أعلاه. وقد أراد التطرف الديني ـ العرقي الصهيوني قلب الطاولة في وجة الراغبين بتحقيق ما يعرف اليوم بالسلام العادل والشامل (٤) في منطقة المشرق العربي. وتخليصا للحكومة الإسرائيلية المتطرفة من الالتزامات الدولية ومن

قرارات الشرعية الدولية (٤)، ومن أي حرج دولي في هذا السبيل، وجهت الحكومة الهندية المتطرفة لتقوم أخيرا بتنفيذ التفجيرات النووية من جهة، ومن جهة أخرى أعطت إسرائيل ذريعة كي تقوم بضرب باكستان جويا دون رحمة. وباسترجاع الأنباء التي نشرت خلال الأيام التي تلت التفجيرات النووية الهندية، نتبين منها أن ضرب الباكستان حاصل بشكل ما وذلك كما يجري الصراع في منطقة كشمير اليوم . فلقد صور إعلام النظام العالمي الجديد الباكستان على أنها دولة إسلامية شريرة، تقوم بإنتاج قنبلة نووية إسلامية بدعم وتمويل من العديد من الدول الإسلامية والعربية، ويأتي في مقدمها المملكة العربية السعودية. كما يتعاظم التركيز الإعلامي اليوم على تبرير محاصرة إيران وهي تسعى لاستكمال برنامجها الكهرونووي: وهو برنامج خاضع لكل القيود النظامية الدولية المفروضة اليوم على الصناعات الكهرونووية، وخاضع لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية...إلخ، في حال تترك دولة النازية الجديدة (إسرائيل) تفعل ما تشاء بشأن إنتاج القنابل النووية التقليدية والنيترونية والصواريخ بعيدة المدى الحاملة لها، والأقمار الصناعية المرشدة لمسيرات تلك الصواريخ، وذلك بغرض إبداء تفوقها الإستراتيجي التام على الوطن العربي. وليس ثمة من ينسى كيف استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نتائج البحث والتطوير التقني النووي لديها لإخضاع اليابان العام ١٩٥٤. علما بأنه وفقا لتقويم مركز ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI)، قامت صناعة السلاح النووي في عالم الشمال حتى اليوم بتطوير وإنتاج ونشر مالا يقل عن (٣٩٢٨٥) قنبلة نووية مختلفة النوع وقوة التدمير، حيث لا تقل طاقة تدميرها عن (٥٨,٣ ميجاطن) والعياذ بالله.

١-٤ : البحث والتطوير أفق نماء مشرق :

انطلاقا من يقينه بأثر قوة العلم والمعرفة في مد محور نماء الأمة في ضمير المستقبل، عمد الرئيس الأمريكي جون كنيدي في الستينيات إلى الاستعانة بصناع عقائد للبحث والتطوير، يحملون بصيرة بعيدة في مختلف تشعبات فعل قوة العلم الأمريكي، وجاء في مقدم هؤلاء الدكتور جيروم وايزنر (مستشاره العلمي). وأثناء متابعات الدكتور وايزنر الأخيرة لمسيرة البحث والتطوير داخل الصناعات الأمريكية تبين له تعثر مسيرة البحث والتطوير داخل صناعة الحديد والصلب الأمريكية. وعندما أفصح عن هذه الحقيقة، صبَّ قادة هذه الصناعة جام غضبهم على تدخل الإدارة الأمريكية في الشؤون الداخلية لصناعاتهم. عندها تصدى الرئيس كنيدى لهؤلاء، مبينا عدم مبادرة صناعات الحديد والصلب الأمريكية إلى تعزيز خططها البحثية وبلوغ فلاحات تطوير تقنية متقدمة، أو حتى تبني التحسينات التي ابتكرها منافسوهم في كل من أوروبا واليابان. ولو لم تستجب إدارات صناعة الحديد والصلب الأمريكية لتوجيه الرئيس كنيدي وقتئذ، لخسرت هذه الصناعات مكانها الرئيسي في الأسواق العالمية وتعرضت لسخرية وغضب الأمة الأمريكية جمعاء. والجدير ذكره هنا، أنه لدى تقويم برامج البحث والتطوير في صناعات الحديد والصلب الأمريكية،

على ضوء مثيلاتها في أقطار العالم المتقدم، صعق الجميع في كل من الإدارة الأمريكية وإدارة صناعات الحديد والصلب الأمريكية بما يجري خارج الولايات المتحدة الأمريكية؛ فلقد تبينت لهم الحقائق المرة التالية:

(١) إن جميع الشركات الأمريكية المصابة بالانحسار الاقتصادي (ECONOMIC DEPRESSION) التي تقهقرت في ميادين التنافس الدولية، كانت مقصرة في إنماء برامج البحث والتطوير لديها.

(٢) تركز ما لا يقل عن (٦٠٪) من الإنفاق على البحث والتطوير على المسائل العسكرية.

(٣) انصبت بحوث الشركات الأمريكية على تحسين منتجاتها المتاحة في الأسواق، وذلك بدلا من تعزيز الجهود البحثية الرامية إلى ابتكار سلع متقدمة جديدة.

(٤) أولى الجميعُ اهتماما بالبحث والتطوير الهادفين إلى النجاح في ميدان الأسواق الداخلية وليس العالمية.

وبناء على هذه الحقائق، تبين للحكومة الأمريكية ضرورة القيام بالخطوات الثلاث التالية:

(١) المبادرة إلى تثقيف الشركات بأبرز توجهات التقنية العالمية.

(٢) باعتبار أن الحكومة تقوم ببناء وصيانة البنى التحتية للبحث العلمي المتقدم، لا بد لها من أن تبادر ببناء أنفاق رياح (wind tunnels) ووسائل اختبار متقدمة لا يمكن للشركات القيام ببنائها منفردة.

(٣) دعم البحث والتطوير في أبرز التقنيات الكاسحة للأسواق كالأتمتة والروبوطيات والمواد الصناعية الجديدة... إلخ.

وتحقيقا لهذه الضرورة، أنفقت الحكومة الأمريكية:

* (٠,٨ بليون دولار) على تطوير الحواسب الإلكترونية وشبكات المعلومات رفيعة الأداء، لتحقيق ربط الجامعات بمخابر البحث لدى الحكومة والشركات الأمريكية.
* (٤,٠ بلايين دولار) على مشاريع التقنية الحيوية.
* (١,٨ بليون دولار) في بحوث المواد.
* (٠,٣ بليون دولار) على التصنيع المتقدم.

وتقديرا لهذه الخطوة، صرح وقتئذ مدير شركة موتورولا الإلكترونية قائلا: «لقد ارتفعت الإدارة الأمريكية والكونجرس لمستوى المسؤولية الآن...، ذلك لأن مثل هذا التوجه قادر مستقبلا على تجنيب الأمة الأمريكية هزات الانحسار الاقتصادي التي طالما هزت بين حين وآخر وجود هذه الأمة».

وحول منظور البحث والتطوير في القرن الحادي والعشرين، وفي كتابه الشهير بعنوان «كونك فيزيائيا متميزا»، أفسح الأستاذ الدكتور فيكتور وايسكوف لزميله الأستاذ الدكتور فريمان دايسون (وهما كما نعلم من عظماء مجتمع العلم العالمي الحديث) فرصة التعبير عن حقيقة أن البحث

والتطوير يجسدان محور نماء مستقبلي مشرق، ليقول في مستهل الفصل الرابع عشر ما يلي: «التقنية هبة الله: فبعد هبة الحياة، ربما تكون التقنية أعظم هبات الله، وهي أم الحضارات والفنون والعلوم... وتمضي التقنية في متابعة نمائها وتحريرها الإنسانية من قيود الماضي... وتجسد تحركية (mobility) التقنية أكثر مظاهرها ثورية، ويمكن لأي إنسان تعلمها. وتقفز فوق حواجز العرق واللغة بكل سهولة. ولم تزل تحركيتها في ازدياد: فقد جرى تعلم تقنية الشرائح الإلكترونية الجديدة ولغة الحواسب الإلكترونية على نحو أسرع من تقنية الفحم الحجري والحديد القديمة. إذ تطلبت السيطرة على تقنية الفحم الحجري والحديد ثلاثة أجيال من البؤس في عتيق الأقطار الصناعية، في حين أن الأقطار الصناعية الجديدة بشرقي آسيا وجنوبي كوريا وسنغافورة وتايوان تمكنت من التقنية الجديدة وحققت من خلالها قفزتها من الفقر إلى الغنى خلال جيل واحد فقط، وذلك هو سبب تسميتي التقنية الجديدة بـ «تقنية الأمل»، فهي تمنح فقراء الأرض طريقا مختصرة نحو الغنى، وأسلوبا للثراء دون عناء العمل القاصم للظهر... وإن رأينا العالم بمنظار شامل، نتبين أن التقنية كهبة الله يمكن أن تيسر لنا العيش بسلام مع جيراننا على كوكبنا المكتظ...» (عبد السلام، ١٩٩٣).

ثانيا المغني قبل الأغنية: طبيعة البحث العلمي

٢ - ١: مدخل

عندما خلق الله السماوات والأرض جعل الإنسان سميعا بصيرا، هداه السبيل إما شاكرا وإما كفورا، أكرمه بأشرف صفاته وهي العلم:

فلقد قال عز وجل في أول نزول القرآن الكريم:

﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق. خلق الإنسان من علق. اقرأ وربك الأكرم. الذي علم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم﴾ (القرآن الكريم، العلق، ١ ـ ٥).

فقوله جل وعلا: «علم الإنسان ما لم يعلم» يفيد بأن الإنسان لم يكن له علم، فعلمه بعلمه، ووهب له صفة عالميته لئلا يرى ذاته موصوفة بصفة الكمال فيطغى بظهور الأنائية، ولهذا ردعه عن مقام الطغيان بقوله «كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى». والإنسان الذي أوقفه الله (الوقفة هي الحبس بين مقامين، وذلك لعدم استيفاء حقوق المقام الذي خرج منه، وعدم دخوله في المقام الأعلى، فكأنه في التجاذب بينهما) بين مشاهدة ما سبق له من الخير ومعرفة أن ما سبق له من القسمة لا يتقدم ولا يتأخر، يوضع عند عتبة التحير، ليخطو إدراك التعطل، ليلج مقام التمكن، فيصبح عالما قائما مدركا بنفسه، فلا يضطرب عند المخوفات ولا عند الحاجة، وذلك هو وصف لبدء تشرف الإنسان بسمة العالم المتجه لكسب المعرفة في مدرسة العلم العربية ـ الإسلامية المجيدة (مصطفى، ١٩٩١ ـ أ). وإن تسنى لهذا المبتدئ الاقتراب من موقف الإدراك فإنه، كما يقول الشيخ محمد بن عبد الجبار النفري (منتصف القرن الرابع الهجري):

«أوقفني في الإدراك وقال لي (أي الله عز وجل): قف بين يدي ترى العلم، وترى طريق العلم. وقال لي: العمل طرقات تنفذ إلى حقائق العلم، وحقائق العلم عزائمه، وعزائم العلم مبلغه، ومبلغ العلم حده، وحد العلم موقفه، وقال لي: لن تحيط بصفة كلية من شيء، فتلك لي ولإحاطتي. وقال لي: كل ما عملت بعلم أسفر لك عن صفة من صفاته... وقال لي: العلم كله طرقات، طريق عمل فطنة، طريق فكرة، طريق تدبر، طريق تعلم، طريق تفهم، طريق إدراك، طريق تبصرة، طريقة تنفذ، طريق توقف، طريق مؤتلفة وطريق مختلفة...» (النفري، ١٩٣٤).

والعالم الذي ملك هذا الإدراك قلبه بعد عقله في مدرسة العلم العربية - الإسلامية هذه أوتي الحكمة، ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا. وفي مدرسة الحكمة العربية، أم الحرم الجامعي الحديث، جرى تدريبُ مريدي العلم انطلاقا من حقيقة أن الحكمة، كما يقول الشيخ عبدالله الأنصاري الهروي (القرن الخامس الهجري):

«الحكمة اسم لأحكام وضع الشيء في موضعه وهي على ثلاث درجات:

الدرجة الأولى: أن تعطي كل شيء حقه ولا تعديه حده ولا تعجلهُ وقته.

الدرجة الثانية: أن تشهد نظر الله في وعيده، وتعرف عدله في حكمه، وتلحظ بره في منعه.

الدرجة الثالثة: أن تبلغ في استدلالك البصيرة، وفي إرشادك الحقيقة، وفي إشارتك الغاية (الأنصاري الهروي، ٤٨١ هجري).

والتزاما بعميق فكر هذه المثل العلمية (ethos) (ideas, customs, or practices of a people ethos = the spirit that motivates the)، انطلق البحث العلمي العربي - الإسلامي منذ ألف ونيف خلت من الأعوام، ليعطي البشرية جمعاء أبرز وأعمق وأنقى سمات الحضارة والعطاء المعرفي (مصطفى، ١٩٩١ - ب). فالبحث العلمي العربي - الإسلامي كان تعبيرا عن تجاهد الصفوة (elite's endeavour) لنيل معرفة الحقيقة. لهذا قال الشيخ أبو بكر محمد الوراق الترمذي (القرن الثالث الهجري):

«المعرفة معرفة الأشياء بصورها وسماتها، والعلم علم الأشياء بحقائقها»
(الكلاباذي، ٣٨٠ هجري)

أما نهج بلوغ المعرفة فيبدأ، وفقا لأصول هذا التجاهد، برفع الجهل عبر علم جلي، يقع بعيان أو استفاضة صحيحة أو صحة تجربة قديمة. أما معرفة الحق فلا سبيل إليها لامتناع الصمدية وتحقق الربوبية عن الإحاطة. فلقد قاله الله تعالى:

﴿ولا يحيطون به علما﴾ (القرآن الكريم، طه، ١١٠).

ومن جهة أخرى، يثبت العلم بالمعرفة، والعقل يثبت بالعلم، وأما المعرفة فإنها تثبت بذاتها. والجدير ذكره، أنه منذ فجر عصر التنوير في أوروبا ونشوء أول بواكير الأنماط الجامعية (مصطفى، ١٩٩١ - ب) وحتى اليوم، لم يجر بعدُ رسم صورة كاملة الأوصاف لتعابير ومضامين

العلم والبحث العلمي والمعرفة، تفوق الصور شبه اللدنية الآنف ذكرها. ولعل خير شاهد على حقيقة الأمر قول أحد أبرز المعاصرين، من صانعي فلسفة العلم ومنظري إستراتيجيات البحث العلمي في عالم الشمال، وهو الأستاذ الدكتور جون زايمان (زميل الجمعية العلمية الملكية البريطانية وأستاذ الفيزياء النظرية بجامعة بريستول البريطانية)، إذ قال في كتابه الشهير بعنوان: «قوة المعرفة، The Force of Knowledge» ما يلي:

«بصورة عامة، اتخذ تعبير العلم للدلالة على فن المعرفة (The Art of Knowledge) وهو مثل البحث (research)، الذي يقصد به ادخار المعرفة عبر الملاحظة المنهجة (systematic observation) والتجربة المتأنية - الملية (deliberate) والتنظير المنطقي. لكن هذا النشاط متصل بشكل وثيق بالفنون العملية (practical arts) أو التقنيات (techniques) من جهة، وبالمجال الروحي أو المعتقد الديني (religion) من جهة أخرى. وتترابط هذه جميعا مع بعضها ضمن الحضارة المادية للمجتمع (material culture) لتقوم بتوفير حاجات الإنسان للطعام والصحة والرضا النفسي. وليس ثمة حدود مميزة بين مختلف جوانب الظرف البشري، فكل نشاط يتشابك ويختلط مع جواره. ولا تخفي علينا جميعا الصعوبة العملية في رسم خط فاصل بين العلم والتقنية (Science & Technology)، حيث يعني بالأخير: فن معرفة الكيف (art of knowing how) لدى تطبيق العلم فعلا في الهندسة الميكانيكية أو في الزراعة مثلا» (زايمان، ١٩٧٦).

لذا فأي مضاهاة - مهما تفاوت عمقها - بين كلا الوعيين الحضاريين، ولأمر البحث العلمي خاصة، سيقودنا دون تردد إلى القول: بأن الأول هو وعي الحق، ناهيك من وعي. على أي حال، عند متابعة تحقيق هذا البحث الصعب، سنتعامل مع أفكار عصرية وأمثلة تعايشنا تختص بأمر البحث العلمي، مستعينين بعد الله بوعينا العربي - الإسلامي في تقويم سماته ومبتداه ومبتغاه، مع إبراز ظروفه وحدود صنوفه، فلعلنا من خلال ذلك نستحدثُ رأيا متواضعا في مسيرة الحوار الداخلي العربي الهادف إلى لقيا حلولية (resolutique) لإشكالية (probelmatique) وجود مدرسة العلم العربي المعاصرة، ومن ثم الأمل بإخراج البحث العلمي العربي من ترديه الراهن (مصطفى، ١٩٩١ - ب و ١٩٩٣).

٢ - ٢ : البحث العلمي: هيئات متغايرة

إن شكّلَ البحث العلمي عتبة وادي طلب شهود الحقيقة في الوجود، فإن تَبين الأشياء على الظاهر علم، وتبينها على استكشاف بواطنها معرفة. وفي الحالين، لابد للباحث ذي الهمة من أن يعي واقع وادي الطلب هذا: فهو واد مليء بالتعب، يتطلب التقدم فيه تطهرا ولا مبالاة بمخاوف الطريق مع مراعاة صادقة لإشارات هذا الطريق. إضافة إلى التحلي بالصبر وعدم التواني لحظة عن الطلب، وإلا وقع الباحث في عقبة اليأس والارتداد. ووفقا لتباين سلوك الباحث وتبدل منظوره للأشياء التي يسعى إلى تبين معالمها، إضافة إلى انفعالاته مع مؤثرات

المحيط، بخيرها وشرها، تتغاير هيئات البحث العلمي وتتباين توجهاته حتى تمتد أصوله بين أعلى الخير وأدنى الشر. وتسهيلا لإدراك أبرز أنماط هذه الهيئات، يمكن تصور المعرفة عموما والعلم خصوصا على شكل دائرة تنظم في محيطها التوجهات الرئيسة الخمسة التالية:

٢ - ١ - ١ : التوجه التدريبي لحيازة المعرفة

The Vocational Aspect of Knowledge Acquisition:

وهو سعي يتحقق غرضه على أيدي علماء تتجلى هممهم في النزول إلى العمل والثقة بالأمل، واستغرقوا في لوائح المشاهدة واستثارة ضياء الطريق واستجماع قوى الاستقامة. في حال أن طالب العلم، أي المتدرب، كي يفيد من مدربه يجب أن يتقن صيرورته قبسا من نور أستاذه وقبضة من آثاره. ولن يتم له هذا ما لم يكن في حضرة مدربه كمن هو قاعد على ساحل بحر ينتظر رزقا يساق إليه، فتطلعه إلى الاستماع وما يرزق عن طريق الملاحظة، يمكن أن يحقق إرادته واستزادته من فضل الله. وأذكرُ في هذا الصدد، ما حدثني به أخي في الفيزياء والإسلام، الأستاذ الدكتور محمد عبد السلام (رحمة الله عليه)، عن اتباعه الآداب آنفة الذكر في حضور أستاذه الكبير الدكتور بول ديراك. وعزا نصر الله له في حيازته جائزة نوبل عام ١٩٧٩ لإدراكه أمر التناظر في الفكر الإسلامي المجيد، وإلى اتباعه سلوك الصوفي المريد مع شيخه، وكان هذا الشيخ بالنسبة للمريد محمد عبد السلام (صاحب النظرية الموحدة العظمى في الفيزياء) هو الأستاذ ديراك (أبو ميكانيك الكم المتقدم). ومما سبق، نتبين أنه لتقويم تقدم التوجه التدريبي هذا، لابد من تسليط الضوء على واقع مسؤولية المدرب والمتدرب على حد سواء. وفي هذا الصدد يقول الأستاذ الدكتور هينك فيرووج:

«في الوقت الراهن، يمكن تبين ثلاثة تقاليد فكرية رئيسة تُناقَش من خلالها مسؤوليات العلماء هي:

التقليد الأول: وهو واسع الانتشار بين العلماء، على رغم أنه لم يصغ بشكل منهجي بعد، وقد تم استقاؤه من الحرص على سمو حيادية العلم.

التقليد الثاني: وهو لم يُصغ أيضا بشكل منهجي، ومع ذلك فهو قيد الاعتقاد الواسع، وهو الإدراك العلمي لتبعات المعرفة العلمية الاجتماعية أو الأخلاقية.

التقليد الثالث: وهو تقليد حديث ذو تكوين معقد، أطلق عليه تعبير (وجهة النظر الحدية، Critical - Interactive View لمسؤوليات العلماء... (فيرووج، ١٩٨١).

ووفق التقليد الأول، ساد اعتقاد يقول بأن ثمة هدفا واحدا للمجتمع العلمي يتركز في حيازة المعرفة الخالصة. وعلى رغم أن العلم يملك قيمة ذاتية، فهو غير مطلق، وثمة عوالم أخرى من الحياة الحضارية (cultural life) ثمينة أيضا. ونتيجة لمنهجه، يبقى العلم محايدا بالنسبة للقيم الدينية والعقائدية والسياسية والفنية. وبناء على ذلك، يصل هذا الاعتقاد الشائع إلى أن المعرفة العلمية لا تنطوي على أي تعليمات أخلاقية (ونقصد بالعلم هنا، العلم وفق المفهوم الغربي في حالة انتشار مفهوم جديد للعلم يشمل جميع أنواع المعرفة الإنسانية) (مصطفى، ١٩٩١ ـ أ)) من جهة،

كما أن العالِمَ (scientist) ملزم بالتقيد بمعايير العلم(scientific norms) المنهجية، وخاضع للمؤسسات التي يحقق فيها بحثه العلمي. أما التزامه أمام المجتمع العلمي فيتركز في التمسك بمعايير العمل والتراسل العلمية. ولعل أفضل تعبير عن التقليد الثاني ما جاء في بيان حلقة فيينا (Vienna Circle) الصادر عام ١٩٢٩ بعنوان: «Wyssenschaftliche Weltauffassung» التي أكدت فيه قناعتها بوجود رابطة لا يمكن إهمالها البتة تصل بين وجهة النظر العلمية العالمية، آنفة الذكر، وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتوحيد البشرية وإصلاح التعليم من جهة أخرى. أما التقليد الثالث، أي التقليد الخاص بمسؤولية العلماء الاجتماعية (social responsibility) فيؤكد على أن المنطق الأخلاقي يقضي بشكل صارم أن يعكس البحث العلمي عطاءه على النظام الاجتماعي الذي يمد هذا البحث بمقومات حياته وتطوره. ووفقا للمثل الأرسطالية، التي قام عليها فكرُ هذا التقليد، ومن ثم عملية إصلاح الجامعات في ألمانيا خلال القرن التاسع عشر، فإن ترشيد (rationality) استخدام المعرفة العلمية يقتضي المبادرة إلى إزالة معاناة الإنسان وفقا لمثل المجتمع الديموقراطية. وإذ تشكل هذه العقلانية قلب النشاط العلمي في هذا التقليد، فإنه من الضرورة بمكان تطبيق البحث العلمي وطرائقه من خلال معايير وقائية أخلاقية، على الإنسان والمجتمع والبيئة التي تحيط بهما. وبذلك يكون القول الفصل في:

(١) إن المعرفة العلمية لم تعد ادخارا للظواهر الطبيعية ولا تأملات أفلاطونية مجردة فيها، لكنها تشكل نشاطا إنسانيا حرا مرتبطا بمسؤولية اجتماعية.

(٢) إن العالِمَ، أي الباحث، سواء كان مدربا أو متدربا، مسؤول عن نتاج علمه، ليس فقط بمعنى أنه مسؤول عن موثوقية وصدق عطاء بحثه، بل عن قيمة عطاء بحثه الاجتماعية (كانتور، ١٩٧٧)، وذلك على النحو السامي الذي سبق أن رسمته مدرسة العلم العربية - الإسلامية قبل ألف عام، وذلك على النحو المبين في مستهل هذا الجزء من البحث.

٢-٢-٢: التوجه الطرائقي للبحث العلمي

The Methodological Aspect of Scientific Research

ينبثق هذا التوجه من حقيقة أن اليقين العلمي لا يمكن بلوغه إلا من خلال ارتفاع الشك. ولا تتجلى الحقيقة إلا مع إزالة الحجب عنها بالكشف التجريبي، فيما يخص حقائق الوجود الطبيعية وبالمكاشفة للمعاني الغيبية. وفي هذا الصدد يقول الفيض بن إبراهيم المصري:

«كل ما رأته العيون نسب إلى العلم، وما علمته القلوب نسب إلى اليقين».

(الكلاباذي، القرن الرابع الهجري)

فالعيون هنا تعبير عن وسائل الملاحظة الحسية سواء كانت مباشرة أو عن طريق الأجهزة التجريبية المتقدمة. ومن ثم فتنويع الكشف التجريبي، موضع اهتمامنا هنا، سبيل إلى توحيد رؤية العلم للوجود الذي يحتوينا. ومن خلال التوجه الطرائقي لحيازة المعرفة، يملك البحث العلمي

أسلوبين: ففي الأسلوب الأول يخاطر الباحث للوصول إلى المعرفة، بينما يسعى في الأسلوب الثاني إلى حماية المعرفة بشكل مسؤول ومتأنٍ، متمسكا بمعايير دقيقة لحيازة معرفة جديدة. ولقد بات من المسلم به أن كلا الأسلوبين مفيد لاستقاء المعرفة، لذا فإن الأفكار المغامرة الجديدة والمعايير الصارمة الناظمة للتوجه الطرائقي مطلوبة حقا. ومن جهة أخرى نجد أنه في الوقت الذي يتطلب فيه الأسلوب الأول مخاطرة، ومن ثم قبول حقيقة أن الفشل سمة رئيسية من سمات البحث العلمي، يعتبر الأسلوب الثاني المخاطرة مجانفة للمسؤولية. والعالم المخاطر ـ الذي لا يكون عبقريا بالضرورة ـ يسعى، على رغم التحديات والصعاب، إلى تحقيق ابتكارات، فهو يمارس مخاطرة فكرية تبدو فيها تخميناته غير قادرة على حل المسائل التي يسعى إلى حلها، وهذا أمر قد لا يقبلهُ المجتمع عامة، وربما يقوده هذا الأمر إلى مواقع صراع لا يحسد عليها من السلطات الإدارية العلمية أو السياسية. وبذكر سير البحث العلمي لدى جميع الأمم المتقدمة حضاريا، نجد أن الأسلوب الأول كان ولم يزل (كون، ١٩٦٢) يجسد سمة معظم أبطال العلم مثل جاليليو في بدء عصر النهضة، فالعلماء العظام مخاطرون. وفي هذا الصدد يقول الأستاذ الدكتور جون ويتيرستن:

«يخرقُ العلماء المخاطرون المعايير السائدة غالبا. الأمر الذي قاد أساتذة كبارا مثل الأستاذ الدكتور كون (professor Thomas Kuhn) إلى بيان أن التغيرات الثورية تكمن وراء المعايير، فهي أسلوب جديد لرؤية العالم، ووفقا لهذه النظرة، فإنه نادرا ما يجري تفسير قبول أو رفض المنظور الجديد على أسس عقلانية...» (ويتيرستن، ١٩٨٥).

٢-٢-٣: تواصل المعرفة العلمية

Communication of Scientific Knowledge

ويجسد تعبيرا عن إدراك المجتمع العلمي لحقيقة كون العلم معرفة منظمة مرساة على التوثيق، «لهذا تركز الجهد في فجر العمل العلمي العربي (مثلا) على نقل إبداع مدرسة العقل اليونانية، وبدء مسيرة الكتابة العلمية العربية وتوثيقها وتوفيرها لمصلحة البحث العلمي، عبر إنشاء المكتبات ودور الحكمة. وعلى هذا العمود قام جهد البحث العلمي والتقني حتى عصور الانحطاط العربية» (مصطفى، ١٩٩١ ـ أ). وفي الزمن الراهن، أخذ هذا التواصل نهجا متقدما يمكن رؤية أبعاده في الملامح التالية:

● أدبيات الفكر العلمي: وتمثلُ تحقيقا لمبدأ يقول: «إن عطاء البحث العلمي، والأكاديمي منه خاصة، يجب نشره ليتم تواصل جهد التفاعل المعرفي مع المجتمع العلمي، المحلي والعالمي، بشكل خاص من جهة، ولإطلاع الجمهور (public) بشكل مبسط معمق على جدوى ما قدمه هذا الجمهور من دعم مادي ومعنوي للباحث وبحثه، فالجمهرة وسيلة فعالة من وسائل تعزيز بقاء البحث العلمي من جهة أخرى. ولا جدال في أن ثمة من يعمل في الجانب المظلم من البحث، فلا يتوقع منهم نشر ما يتوصلون إليه. وإن تحرك ضمير البعض منهم يوما من الأيام، وسعى إلى البوح

بما توصل إليه، فإن الجهات المستفيدة من هذا الإنتاج الشرير لن تدعه يفعل ذلك بأي شكل من أشكال. وبالنسبة للأمر الأخير نجد في تجربة الأستاذ الدكتور روبرت أوبنهايمر في مقاومته متابعة الولايات المتحدة الأمريكية للقنبلة الهيدروجينية عبر عقد الخمسينيات من القرن الماضي، خير مثال على ذلك. فقد اتهم أوبنهايمر ـ مدير مختبر لوس آلاموس أثناء إنشاء القنبلة الذرية الأمريكية ـ بعدم ولائه لوطنه لموقفه المعارض لمتابعة إنشاء القنبلة الذرية، وقيامه وبعض زملائه العلماء بنشر رأيهم وإطلاع الناس على الشر الذي يحمله البحث الجاري لتطوير القنبلة الذرية (ليبي، ١٩٧٩). وبناء على ذلك أخضع أوبنهايمر لمحاكمة قاسية في النصف الأول من عام ١٩٥٤، لم يقف معه فيها سوى القلة من زملائه العلماء، بل شهد العديد المنافق من بقية زملائه ضده مؤكدين عدم ولاء أوبنهايمر لوطنه. وفي كتابها الشهير بعنوان «The Uranium People» ذكرت الدكتورة ليونا مارشال ليبي ما يلي: «إن قراءة لشهادة دايفيد جريجكز تظهر عدم تقديم أي معلومات حول إخلاص أوبنهايمر للولايات المتحدة، بل أبدى شعورا عميقا بأن استمرار مجلس أوبنهايمر (أي مجموعة العلماء المؤيدين لأوبنهايمر في توقيف مشروع لوس آلاموس الشرير) وترك أعضائه على هواهم سيجعل من مجلسهم هذا مصدر خطر على دفاع وأمن الولايات المتحدة الأمريكية. وعبر عن أن تكراره نشر نصيحة أوبنهايمر، هو ضد المصلحة العامة...» (ليبي، ١٩٧٩). والجدير ذكره، أن أوبنهايمر قد أدين على رغم وضوح موقفه القائل: «إذا بنينا القنبلة الهيدروجينية، فسيقوم الروس ببناء مثلها، في حال لو لم نبن هذه القنبلة، فإن الروس سيحذون حذونا...» (ليبي، ١٩٧٩). وبذلك اعتبر روبرت أوبنهايمر، جاليليو جاليلي هذا العصر الذي قدم رأسه العلمي مقابل إفصاحه عن حقيقة الشر المستطير الكامن في السلاح النووي. على أي حال تنتظم أدبيات العلم والمعرفة عموما في إطار نظم توثيقية (archival systems) يمكن للباحث من خلالها معرفة ما تم التوصل إليه في الإدراك المعرفي. ويجري احتواء أدبيات العلم الأولية (المعطيات البحثية الخام، primary literature) وتقارير بحثية (research papers) ووثائق ذات أشكال تقليدية (conventional) مختلفة تعود إلى مصادر العلم الحديث منذ بدايته في القرن السابع عشر. والاتصال العلمي الأولي (primary communications) هو مساهمة أصيلة في المعرفة تحمل اسم مؤلف أو أكثر يجري نشره في صورة ورقة أو مقالة ذات قدر محدود (أي حتى ٥٠ صفحة) في دورية (periodical) أو مجلة (journal) معنية بموضوع علمي معين. وتشكل هذه الوثائق جميعا سجلا توثيقيا (archive) يمكن من خلاله استقاء (retrieve) أنماط متقدمة من المعرفة العلمية المصنعة المختصة بأبرز مسائل وتحديات العلم، وتشكل ملاذا لكل عالم يبحث عن لوامع المعرفة. وبدءا من القرن التاسع عشر، جرى تنظيم هذه المعرفة المصنعة في إطار مسارد (bibliographies) ومجلات الخلاصات (abstract journals) ومجموعات المعطيات لمعطيات (data compilations) والمقالات الاستعراضية(review articles) وأشكال متنوعة من الدوريات

العلميـة المتقـدمة التـي تكشف (cataloging) وتمسحُ (surveying) معظم الأدب المعرفي الخام. وعبر الربع الأخير من القرن العشرين، أدخل الحاسب الإلكتروني في كيان التوثيق المعرفي الذي مكن من تسريع التواصل الأدبي المعرفي من جهة، ولإجراء تصنيع أكثر تقدما للعطاء المعرفي، بات يشكل اليوم أفقا مشرقا لتقدم الإنسان باتجاه شمس الحقيقة (مصطفى ومصطفى، ١٩٩٣). وثمة قواعد وأصول يجري الاقتداء بها أثناء تأليف أي مقالة أو ورقة علمية، القصد منها هو: (١) ضبط جدة ما تتحدث عنه الأدبية. (٢) التأكد من أصالة البحث الذي تتحدث عنه من جهة أخرى. وتشكل هذه الأعمال جميعا تعبيرا عن عطاء البحث العلمي، الذي هو في واقع الحال تجسيد مميز لأبرز محاور التقدم والتطور في المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأدبيات جميعا تخضع قبل نشرها إلى تحكيم تخصصي صارم ورفيع المستوى وإلى تحرير (علمي ولغوي وبلاغي وفني و... إلخ) يعطي الأدبية سمة حداثتها وأصالتها.

● **التراسل المباشر بين العلماء:** ويتم عادة دون أي نظام لا يخضع لأي قيد رسمي، ويجري عادة - على سبيل المثال لا الحصر - عبر: (١) الالتقاء المباشر بين العلماء. (٢) عن طريق الاتصال الهاتفي أو عبر شبكات المعلومات. (٣) الزيارات الخاصة في الجامعات ومخابر الأبحاث. (٤) المحاضرات الأكاديمية. (٥) تبادل أدبيات الأعمال العلمية، عند قبولها للنشر وبعده... إلخ. والجدير ذكره أن ثمة مؤسسات علمية مستقلة مثل أكاديمية العالم الثالث للعلوم (TWAS) تقوم حاليا بتحفيز مثل هذا التراسل وتقديم بعض الدعم المادي المحدود لتزاور علماء الجنوب وتعزيز تواصلهم العلمي (حسن، ١٩٩٠).

● **التواصل الإقليمي والدولي بين العلماء:** وهو تخاطب شبه رسمي يتم أحيانا عبر ملتقيات العمل (workshops) وضمن الندوات (seminars) والمؤتمرات (conferences)، ويشكل بمجمل أنماطه هذه أو غيرها وسيلة فعالة لدى أبناء المجتمعات العلمية، المحلية والإقليمية والدولية، لنشر أبرز عطاءاتهم البحثية والإعلام عن الملامح الرئيسة لجدوى أعمالهم مع التلميح أو التصريح بشكل ما إلى ضرورة دعم برامجهم المستقبلية أو الجهر بآرائهم العلمية الخالصة حول أبرز إشكاليات الإنسانية والبيئة المحيطة. ولقد بدا لمعظم مجتمعات العلم الجنوبية والعربية منها أخيرا ثمة حاجة لإبداء آرائهم الشجاعة حول أبرز إرهاصات العولمة على بلدانهم وذلك بصورة إعلانات جريئة مميزة، لعل أبرزها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي: (١) إعلان تريستي حول العلم والتقنية كأداة نماء أقطار الجنوب (محمد عبد السلام، ١٩٩٣)، الذي صدر في ٦ أكتوبر ١٩٨٨، لدى ختام أعمال الاجتماع التأسيسي لشبكة منظمات العالم الثالث (TWNSO) وحضره ١٥ وزيرا للعلم والتقنية و١٢ رئيس أكاديمية علوم و١٧ رئيس مجلس بحث وطني، مثلوا جميعا ٣٦ بلدا من بلدان الجنوب المستضعفة. (٢) إعلان طرابلس حول توحيد الجهود العلمية والتقنية العربية كمقوم للبقاء التنموي والتغير الاجتماعي والاقتصادي والتقدم الحضاري العربي، الذي

حضره نخبة من العلماء العرب وأصدقاؤهم من علماء الشمال والجنوب. ولقد صدر هذا الإعلان في ختام المؤتمر العربي الأول للعلوم الأساسية (سبتمبر ١٩٨٩) وتكلل بإشهار «الأكاديمية العربية للعلوم»، كوسيلة عملية لتوثيق عرى التواصل العلمي العربي وتوحيد المجتمع العلمي العربي المحبط. (٣) نداء دمشق البيئي الداعي إلى مبادرة عربية تزيل إرهاص التلوث الحيوي من الوطن العربي، وتعمل على تعزيز بقاء الإنسان العربي، الذي صدر عن المؤتمر الدولي للبحث العلمي ودوره في حماية البيئة من التلوث عام ١٩٩٣ (مصطفى، ١٩٩٤ ـ ب) . (٤) نداء بشار الطاقوي، الذي صدر في ختام الملتقى الدولي للفيزياء الطاقوية، الذي عُقد بالمركز الجامعي ببشار (ولاية بشار الجزائرية) عام ١٩٩٤، ودعا إلى توحيد الجهد البحثي العربي في مجال الطاقة.

٢-٢-٤ : التوجه الوسائلي للبحث العلمي

The Instrumental Aspect of Scientific Research:

بالعودة إلى تعبير الشيخ محمد بن عبدالجبار النفري، الذي أوردناه في مستهل هذا الجزء من البحث، الذي عبر بشكل يلمس القلب عن إدراك سمات العلم في مدرسة العلم العربية ـ الإسلامية، نجد قوله: «العلم كله طرقات»... و العلم: «طريق تدبر» لتخليص الإنسان والبيئة الأرضية من إشكالاتهما. ومن هذا المنطق ينبثق التوجه الوسائلي للبحث العلمي. وفي الاتجاه نفسه نجد مثلا الأستاذ جون زايمان يقول:

> «... إذا عرفنا العلم كوسيلة لحل المشاكل، فقد أكدنا على الجانب الوسائلي (instrumental aspect)فيه. لذا عندما ينظر للعلم عن كثب يبدو اتصاله الوثيق بالتقنية (technology)، ومن ثم فهو موضوع مناسب للبحث الاقتصادي والسياسي» (زايمان، ١٩٨٤).

وتشير استطلاعات الرأي العام المجراة في عالم الشمال خلال العقود القريبة القارطة إلى أن الجمهور يرى في التوجه الوسائلي للبحث العلمي بابا يُفضي إلى إزالة معاناة الإنسان والمجتمع من عديدالمرهصات الاقتصادية والصحية والبيئية والاجتماعية وربما السياسية. ومن بين أبرز هذه الاستطلاعات ذلك الذي أجرته مجلة (New Scientist) البريطانية عام ١٩٨٥، ونشرت نتائجه تحت عنوان: «ماذا يفكر الناس بشأن العلم؟» ونعتقد أنه لو أعيد هذا الاستطلاع اليوم لأكد مجددا الآراء نفسها. ومن بين أبرز الأسئلة التي تناولها الاستطلاع سؤال يقول: «بافتراض أنك الشخص الذي يقرر توزيع المال المتاح لدعم البحث العلمي، فأي الوسائل البحثية يملك الأفضلية لديك في هذا التوزيع؟». فكان أن بدا إجماع على إعطاء الأولوية في التمويل للبحوث الطبية، ومن ثم أشكال الطاقة الجديدة، وبحوث التطوير الدوائي والبحوث الصيدلانية (العالم الجديد، ١٩٨٥). وذلك على النحو المبين في الجدول الثاني. ويجدر التذكير بأن رأي الجمهور ينفعل حقا بتأثير أفراد أقوياء النفوذ في المجتمع كالسياسيين ومدراء الشركات والمؤسسات التجارية والاقتصادية، كالشركات الخاصة والعامة، وذلك لمصلحة رأي الأقوى أثرا.

وبذلك تتغير أولويات تمويل البحث دون ريب. على أي حال، يبقى التوجه الوسائلي للبحث العلمي يحتل المكانة الفضلى لدى الجمهور باعتباره أداة (instrument) لتحقيق أنواع من الأهداف غير حيازة المعرفة التي تشغل بال الأكاديميين.

وفي تقريره الشهير بعنوان: «انطباعات حول العلم والتقنية وتعليم العلوم في تنمية أقطار الجنوب» (الذي أعد لاجتماع مفوضية الجنوب الخامس ١٩٨٩، ولاجتماع رؤساء دول عدم الانحياز ١٩٨٩) قال الأستاذ الدكتور محمد عبد السلام (رحمه الله):

«وأخيرا تملك هذه التقنية (أي التقنية الرفيعة المرساة على العلم) خمسة مجالات تنطوي وفق ظروف العصر الراهنة على التالي:

(١) المواد الجديدة، ومن بينها المواد المركبة، والنواقل مفرطة الناقلية لدى الدرجات المرتفعة.

(٢) علوم الاتصال التي تتألف من صنفين من الأنظمة الفرعية والعلمية:

● الإلكترونيات الدقيقة ومن ضمنها تطوير البرامج الإلكترونية، الحواسب الإلكترونية دقيقة التصميم باستخدام الحاسب الإلكتروني وربما تصنيع اللوحات الإلكترونية الدقيقة.

● الضوئيات الإلكترونية ومن ضمنها الليزر والألياف الضوئية.

(٣) علوم الفضاء.

(٤) العلوم الصيدلانية والكيميائية المتقدمة الدقيقة.

الجدول الثاني:

الأولوية المعطاة	رأي الرجال	رأي النساء	الإجمالي
البحوث الطبية	٧٠	٧٥	٧٢
البحوث الصيدلانية	٤٤	٣٩	٤١
التحكم في التلوث وخفضه	٣٦	٣٧	٣٧
علوم النبات والزراعة	٣٠	٢٤	٢٧
تقنية المعلومات والحواسب الإلكترونية	٢٢	١٧	١٩
التقنية الحيوية والهندسة الوراثية	١٤	١٠	١٢
الطاقة النووية	١٤	٨	١١
الدفاع الوطني والتسلح	١٢	١١	١١
استكشاف الفضاء	٨	٣	٥
ابتكارات الإنسان الآلي	٧	٢	٤
لا نعلم	١	٤	٣
علم التنجيم	٢	١	١

المصدر: The New Scientist, 1985, 21 February 1985, (12-16).

(٥) وأخيرا، علم القرن ٢١، ألا وهو التقنية الحيوية وتشطير المورثات، وهو علم حافل بأمل صنع ثورة حقة في الطرق الزراعية والطب والطاقة (عبد السلام، ١٩٩٣).

وغني عن البيان القول إن توجه البحث العلمي الوسائلي قد اكتنفت آفاق تقدمه الغيوم وانتابت قياديه الهموم منذ أن صمتت مدافع الحرب الباردة، وخمدت عواطف السياسات العلمية، وشحت أصول دعم البحث العلمي عامة. ومع اندلاع «الحرب العالمية الدافئة، The Warm War» أثناء انعقاد مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو (يونيو، ١٩٩٢) «اتسع نطاق التحول عن دعم البحث العلمي الأساسي عامة، وعن التقنية ذات الأساس العلمي (Science-based Technology). كما حُركت عناصر إعلامية معينة في الشمال لتبدأ هجوما على العلم ككل، باعتباره مبددا للمال العام والوقت دون تقديم نتائج حاسمة للعديد من المسائل العلمية والحياتية والسياسية الراهنة... إلخ (مصطفى، ١٩٩٢). الأمر الذي حفز قياديي العلم في الشمال والجنوب ـ على حد سواء ـ للتشمر للأمر والمبادرة لردع هذه المجموعة المعادية قبل فوات الأوان، وإفهام الجمهور أولا والسياسيين ثانيا أن البحث العلمي الحربي، وفي ظل الحرب الباردة الفارطة، هو الذي حظي بحصة الأسد من التمويل العام وليس البحث الأكاديمي ـ التنموي. فقد عاش النمط الأخير من البحث على حدود الكفاف، وفي عالم الجنوب خاصة (المركز الدولي للفيزياء النظرية، ١٩٩٠).

٢-٢-٥ : المظهر الإنساني للبحث العلمي

The Humane Aspect of Scientific Research:

كان الحرم الجامعي، في شمالي الأرض وجنوبيها، موئلا صامدا لكل بحث علمي يهدف إلى:

(١) تعزيز مقام المعرفة الإنسانية .

(٢) حل إشكاليات بقاء ونماء البشرية.

فالجامعة هي النظام الرأسي لشمس الخير في سماء البحث العلمي. ومن يتقصى عطاء البحث العلمي الأكاديمي، يبصر حقا تقيده بما جاء في وصف العلم الذي رسمته مدرسة العلم العربية - الإسلامية، وجئنا على بيانه على لسان الشيخ محمد بن عبد الجبار النفري في مستهل هذا الجزء من البحث. وعلى رغم تغاير هيئات الحرم الجامعي العالمية، تقدما أو تقهقرا، صحة أو اعتدالا، خمودا أو إشراقا في العطاء المعرفي وفي إطار التوجه التدريبي لحيازة المعرفة خاصة، فإنها تبقى في أقطارالشمال فوق الحد الحرج، بينما يمكن أن تنحدر في أقطار الجنوب إلى ما دون هذا الحد، حتى تكاد تصل الجامعات إلى حال القبور الحية، على النحو الذي جئنا على وصفه في عدد مجلة عالم الفكر الخاص «بالتعليم العالي في الوطن العربي ـ ١٩٩٥» (مصطفى، ١٩٩٥). هذا وقد شهد عقد الثمانينيات الفارط، ومع انحسار شبح الحرب الباردة، وجود بعض السياسيين في السلطة ـ مثل السيدة مارجريت تاتشر في بريطانيا ـ بداية تقزيم للدعم المادي الواجب تقديمه للبحث العلمي في الجامعات. وفي الوقت ذاته، تطلع الكثير من مجتمعات العلم

العالمية، التي ساهمت في إعداد بحوث وتنظيم مؤتمر قمة الأرض الثانية (١٩٩٢) إلى اعتماد البرنامج - ٢١ المقدم للقمة هذه، والانطلاق منه ببحوث علمية تعيد البحث العلمي العالمي إلى توجهه الإنساني الخير. على أي حال، ربما تتمكن مجتمعات العلم الشمالية من الإفادة من المناخ الديموقراطي السائد لديها وفي جامعاتها بشكل خاص، للحصول على التطوير المناسب في توجهها البحثي في هذا الجانب المميز لحيازة المعرفة، مما يساعدها على متابعة تميزها الأكاديمي. أما في الجنوب، حيث لا نملك مثل هذا الحظ المتاح لدى علماء الشمال، فلا نتوقع - إلا بقدرة الله - خروجنا من قبورنا الأكاديمية لنتابع رسالة مدرسة أجدادنا العظام، رسالة مدرسة العلم العربية المجيدة ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجا﴾.

ثالثا: نحو إستراتيجية عربية للبحث والتطوير

٣ - ١: مدخل

ليس معنى العلم نفي الجهل فقط، ولا معنى القدرة نفي العجز، ولكن إثبات العلم والقدرة: تلك هي إستراتيجية البحث والتطوير في العالم المتقدم اليوم، وكانت في الأصل مَعلما بارزا من معالم تميز مدرسة العلم العربية - الإسلامية قبل ما ينوف عن ألف عام خلت (مصطفى، ١٩٩١ - أ). إن القلة في مدرسة العلم العربية اليوم، المدركة حقا لهذه العقيدة، لا تمتلك - مع مزيد الأسف - سوى أن تحبر العلم تحبيرا من دون أن تقدر على إظهاره بصورة إبداع حضاري - تقني، يعيدُ إلى لأمة العربية بُعدَ وجودها الضائع في هذا الزمن الصعب، وذلك كما قدر لأبناء مدارس علم الشمال أن يقدموه لشعوبهم منذ نهوض زمن العصر الحديث حتى اليوم. وينطبقُ على الكثرة من أبناء مدرسة العلم العربية ما قاله بعضُ كبار العارفين لأبي القاسم الجنيد (رضوان الله عليهما) وهو يتكلم في الناس:

«يا أبا القاسم، إن الله لا يرضى عن العالِم بالعلم حتى يجدهُ في العلم.

فإن كنتَ في العلم فالزم مكانك وإلا فانزل» (الكلاباذي، ٣٨٠ هجرية).

فمنهم من نزل مُجَمِلا شهادة علمه الأكاديمية، ببذل منتهى جهده في قراءة ما تبقى لديه من علم على الشباب، فيبكيهم تارة على جهدهم وراء علم بات لا ينفع لدى الحاكمين في رقاب العباد، وعمر مبدد سدى لن يرجع، ويضحكهم تارة أخرى: على حالهم في مستقبل غائم حافل بداء الكمد الموجع (مصطفى، ١٩٩٨). ومنهم من زال يجاهدُ وهو قابض على جمرة من نار، مدافعا عن مثله الأكاديمية الحقة من جهة، ومحفزا من جهة أخرى عزم العلماء الشباب للتمسك بهذه المثل إزاء رياح التغريب عن الأصول الحضارية العربية - الإسلامية، وهي رياح تزداد حدة هبوبها على مدرسة العلم العربية المرهصة في مناخ الفوضى العالمية الجديدة. لهذا عند التفكير في صنع قومة مدرسة العلم العربية، لابد لنا في البدء من الإجابة عن تساؤل عدل حول السبب الكامن وراء

هذا الإحباط الشامل لإرادة هذه المدرسة. ولن نجد في الأمر هنا صعوبة تذكر: فليس ثمة من ينكر اليوم حقيقة كون زمن الأمة العربية الراهن أردأ أزمنة حياتها عبر التاريخ. مردُّ ذلك إلى أن هذه الأمة لم تراقب حق الله في وجودها من جهة، ولم تعظم حرماته عز وجل في بقائها من جهة أخرى. فانطبق عليها قوله تعالى:

﴿فما رعوها حق رعايتها﴾ (القرآن الكريم، الحديد، ٢٧).

وإن حان للعرب أن يبحثوا عن النجاة من هذا العصر الرمادي ودخولهم العصر المقبل على نحو عزيز، فلابد لهم من أن يُخَلِّصوا لأجيالهم القادمة، فيخلصوا وإياهم من الذل الذي بات يغشاهم اليوم. ولا ريب في أن الإخلاص لا يستقيم ما لم يعزموا صادقين على بناء ذاتهم، ذاكرين قول الله عز وجل:

﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما﴾ (القرآن الكريم، النساء، ٦٥).

والتسليم بحقيقة أن «قوتهم تكمن في وحدتهم» هي بداية التمكن من كشف طريق بقائهم القويم. ويبدو جليا مما عرضناه آنفا، أن أوضح أبعاد التمكن المنشود متجسد في عزمهم على تعزيز جهدهم المشترك في مجال البحث والتطوير، أي المبادرة إلى الكشف عن بعد وجودهم الضائع من خلال المبادرة إلى رسم وتنفيذ «إستراتيجية عربية للبحث والتطوير»، وجلائها لتحقيق هذه المبادرة، ويبدو أن من الواجب بيان بعض أفكار رئيسة حقة يمكن عليها إرساء الاستراتيجية المنظورة.

٣ - ٢ : أعمدة الإستراتيجية الرئيسة

● العمود الأول:

في البدء، لابد من التذكير مجددا بأنه على رغم توجه مركب البحث والتطوير الإنساني نحو حيازة المعرفة بشقيها «معرفة الحق والحقيقة» عبر العصور (وتميز هذا التوجه بتطلعه خلال معظم القرن العشرين الآفل اليوم إلى إماطة اللثام عن حقيقة الوجود الفيزيائي الذي يحتوينا وذلك بوجهيه الجهري والمجهري)، فقد انحسر سمو هذا التوجه بشكل مفرط في عالم الجنوب، مما أفقد مدارس العلم الحضارية المجيدة، في أمم الجنوب عامة والأمة العربية خاصة، أبرز مقومات إبداعها، وجعل مجتمعات علم الجنوب المتخلفة لا تملك حتى لنفسها نفعا. وبذلك انطبق على العالم في هذه المجتمعات المستضعفة قول أبي القاسم الجنيد رضوان الله عليه)، عندما سئل عن العارف فقال:

«لون الماء لون الإناء» (الكلاباذي، القرن الرابع الهجري).

وباستخدام معيار قياس الجنيد آنف الذكر، يمكن رد أمر انحسار سمو مدرسة العلم العربية الراهن مثلا إلى فقد توجه المجتمع العلمي العربي لون معرفة الحق ليأخذ ماء حياة

سمو العلم العربي لون إناء من رماد (مصطفى، ١٩٩٦ ـ أ). وكي يتمكن العرب من التحرك في اتجاه نفض رمادالتخلف والمهانة الذي يغشاهم اليوم، يبدو أن خيارهم الوحيد في هذا الشأن هو تمكين مجتمعهم العلمي من ذاته بداية، كي يحقق له ربط معرفة الحق بمعرفة الحقيقة، وتلك في اعتقادنا ـ هي بداية السمو المنشود. والتمكن ـ كما نعلم ـ فوق الطمأنينة، يمكن بلوغه عبر ثلاث درجات (مصطفى، ١٩٩١ ـ ب و ١٩٩٦ ـ ب):

(١) أن تجتمع لأبناء المجتمع العلمي صحة قصد تسيره وسعة طريق تروحه عندها تحمله قدما لم شهود بداية الطريق الحق.

(٢) أن تجتمع للسالك في سبيل البحث الأصيل صحة انقطاع وصفاء حال كي يرى الكشف المنشود.

(٣) أن يحصل في حضرة الحق على نور الوجود فيرتقي حجب الطلب.

ولا ريب في أن إرساء أمر التمكن هذا واقع من دون ريب على كاهل ذوي الهمة، السالكين في دروب المعرفة، من أبناء المجتمع العلمي العربي القادرين على تصعيد كل من: (١) وعي المجتمع العربي من حولهم (٢) إدراك أصحاب القرار العربي الأعلى ليبادروا جميعا بشد أزر العلماء، القادة السالكين، المكافحين بشكل خالص لتوحيد المجتمع العلمي العربي وصنع سموه.

ومن خلال جلاء نظام واقعي للسلوك العلمي، يمكن للمجتمع العلمي العربي توطيد أبعاد عصرية جديدة لمسؤولية العلماء في تمكين مؤسسات التدريب والبحث والتطوير العربية من تفعيل دور العلم العربي في إعلاء شأن العرب تحت الشمس. وفي بحث سابق نشر لنا عام ١٩٩٣ بعنوان: «مسؤولية المجتمع العلمي العربي» بينا:

«أن المجتمع العلمي قطاع خاص في أي مجتمع بشري، تتجلى خصوصيته في تميزه عن بقية قطاعات هذا المجتمع الإنساني بتركيزه في نشاطاته على غايات فريدة محددة من نشاط الإنسان، وبوضوح قواعد سلوكه، وبالإجماع الذي يسوده حول نظم البحث عن الحقيقة والتدريب على تقنيات فكرية وتجريبية، للكشف عنه، وبالإخلاص ذاتي المبعث الذي ينظم أفراده، ومن ثم فهم (السلطة) العقائدية الفريدة و (الناظمة) و (الرائدة) لأبرز وأسمى توجهات المجتمع البشري نحو المستقبل» (مصطفى، ١٩٩٣ ـ ب).

ويأتي في مقدم أبعاد هذه السلطة حقيقة كون:

- المجتمع العلمي ناظما لمسيرة العلم والتقنية.
- المجتمع العلمي موجها للرأي العام الحضاري.
- المجتمع العلمي رائد الاعتماد التنموي المتبادل بين الأمم (interdependence).

هذا إذا أدركت قيادة المجتمع السياسية في عمق ذاتها أن هذا الكيان الإنساني ـ الحضاري المميز، عندما يحقق تمكنه وفق الأبعاد أعلاه، يبقى هو الأقدر بين مختلف بنى المجتمع الحضارية ـ التنموية على إمداد قراراتها الوطنية جميعا بعناصر القوة التي ترفع من شأن النفوذ الوطني.

وفي حال عدم تحقق هذا الإدراك، تتركز مسؤولية قيادة المجتمع العلمي الرئيسة في إيقاظ الغافلين، وإنهاض المجتمع عموما من ورطة الفترة هذه، ومن لم ينهض فأولئك هم الظالمون (مصطفى، ١٩٩٦ ـ ب). وانسجاما مع هذه المسؤولية، جاء في التوصية الأولى لـ «ندوة الجامعة اليوم وآفاق المستقبل، كلية الآداب بجامعة الكويت، ١٩٩٦» ما يلي:

«التأكيد على الدور القيادي والريادي لجامعة الكويت في تطوير المجتمع، فالجامعة هي المؤسسة الاجتماعية التي يتحقق من خلالها أداء رسالة متميزة في مجالات الفكر والمعرفة... وفي تكوين الطلائع القيادية، وتنمية الموارد البشرية، بما يتلاءم مع روح الأمة الحضارية، والولاء للوطن، والرغبة في الانفتاح على العالم، لتمكنهم ـ حاضرا ومستقبلا ـ من خدمة المجتمع، والوفاء باحتياجاته العلمية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية والثقافية، بصورة إبداعية، تسهمُ في إغناء الحضارة الوطنية والعربية والإنسانية» (جامعة الكويت، كلية الآداب، ١٩٩٦).

• العمود الثاني:

ينبثق العامل المؤثر الرئيس في انحسار سمو مدرسة العلم العربية من: حجب العلماء السالكين عن صحبة مريدي المعرفة فيها. ويتم الحجب بوسائل شتى لعل أقساها تلك الناشئة عن:

(١) المناخ السياسي.

(٢) تفسخ البنية الأكاديمية.

(٣) انعدام الود في المجتمع العلمي خاصة.

(٤) انحسار الأخلاق في المجتمع عامة (مصطفى، ١٩٩٥).

وعبر سيادة هذه الوسائل، يسهل على السلطات السياسية أن تضع على رأس المؤسسة العلمية إدارات ـ من داخل المؤسسة في أحسن الأحوال ـ تعمل وهي واضعة أصول نواظم السلوك (ethos) الأكاديمية جانبا، بحيث ينطبق عليهم في كثير من الأحوال قول نبينا الكريم المصطفى (صلى الله عليه وسلم):

«إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما، اتخذ الناس رؤوساء جهالا، فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا» (صحيح البخاري، الحديث CD-ROM-Hadith:98).

وفي هذا جاء في كشف المحجوب للهجويري ما يلي:

«فإذا صحب طالب العلم الخيار فهو خير وإن يكن شريرا، لأن تلك الصحبة تجعله خيرا، وإذا صحب الأشرار فهو شرير وإن يكن خيرا، لأنه يرضى بما فيهم، فإذا رضي بالشر فإنه يصير شريرا، وإن يكن خيرا. فقد جاء في الحكايات: أن رجلا كان يطوف بالكعبة ويقول: اللهم أصلح إخواني!، فقيل له: لم تدعُ لك في هذا المقام؟ فقال رحمه الله: إن لي إخوانا أرجع إليهم، فإن

صلحوا صلحت معهم، وإن فسدوا فسدت معهم، فلما كان أساس صلاحي هو صحبة الصالحين فإني أدعو لإخواني ليتحقق مقصودهم إن شاء الله (الهجويري، القرن الخامس الهجري).

ولقد خلصنا في بحثنا بعنوان: «مسألة الجامعات العربية ـ منظور القبور الحية» المنشور عام ١٩٩٥، إلى أن تردي حال العديد من مؤسسات العلم العربية عائد لاتخاذ قياديين للبحث والتطوير فيها، غير مناسبين البتة لصنع سموها، وذلك على النحو الذي تنبأ به نبينا المصطفى عليه السلام في حديثه آنف الذكر أعلاه. لهذا لابد من المبادرة بشكل ما لإزالة مقومات هذه الحجب في مدرسة العلم العربية كي يصح استواء عمود السمو فيها.

● **العمود الثالث:**

في الوقت الذي يعزو فيه ـ الكثير من مفكري الأمة العربية ـ أمر إشكالية (problematique) سمو مدرسة العلم العربية إلى اطراد خنق الحرية الأكاديمية (choking of academic freedom)، وهو جوهر ما سنتحدث عنه لاحقا في العمود الرابع لهذه الإستراتيجية، تجمعُ النخبة الحضارية العربية اليوم (the Arab elite) على أن هذه الإشكالية منغرسة عميقا في واقع طبيعة طالب الحرية، وليس الحرية الأكاديمية المطلوبة فحسب. لهذا فإن أي إستراتيجية لبدء إقلاع مسيرة سمو البحث والتطوير العربية لا يمكن أن تتسم بالواقعية ما لم تنظر في الإجابة الصادقة عن التساؤلات التالية:

(١) آخذين بعين الاعتبار أن الجامعات في عالم الشمال، بشقيها الناجي (survival = أي الذي يحوز سموا مميزا في التدريب المتقدم والعطاء المعرفي الأصيل)، و الفاني (ailing = أي الذي يعيش على هامش التقدم المعرفي وفي أدنى المواصفات الأكاديمية) لا تمنحُ مواطنيتها الأكاديمية (academic citizenship) إلا للمؤهل حقا ـ أي المؤهل المتمرس معرفيا وتخصصيا وسلوكيا وأخلاقيا ـ لهذا الشرف من مدرسين وباحثين (مصطفى، ١٩٩٥).

ـ فهل طالب الحرية الأكاديمية من مواطني بعض الجامعات العربية الفانية يملك اليوم مثل هذا التأهيل؟ وثمة مبرر قوي لإثارة هذا التساؤل، لا يمكن إغفاله البتة، مرده الوفرة العالية بأشكال شتى من الشهادات العليا المشتراه عن بعد، ولم تزل تصدر من قبل العديد من جامعات العالم الفانية في الشمال والجنوب. كما تتوافر عملية تصدير مرتبة ـ ربما سياسيا وأمنيا ـ تيسر لطالبي الألقاب العلمية الرفيعة من متسلقي السلطة في العديد من عالم الجنوب. وبتدقيق حال العديد من جامعات الوطن العربي الفانية، نجد أن العديد من حملة هذه الألقاب باتوا يحتلون صدارة الإدارة الأكاديمية، إن لم يملكوا زمام قيادة البحث والتطوير في أكثر من حرم جامعي عربي مستضعف!

(٢) وفقا لواقع الحرم الجامعي العربي الراهن، وباعتبار أن التدريب (أي: التعليم العملي والنظري) فقط هو السائد في الجامعات العربية، إضافة إلى أنه من المسلم به أن يكون غيورا على أداء واجبه:

- هل يراعي المدرب عالما (scientist) أو سالكا (scholar) التزاماته الأخلاقية في التدريب والبحث؟ علما بأن هذا الأمر مستوعب حقا لدى السالكين وإلا ما حازوا هذه المرتبة البتة، كما هو محقق في الجامعات العربية الباقية (نتيجة علو مقام الإدارة الأكاديمية فيها)، وليس في الجامعات الفانية (نتيجة هبوط سوية الإدارة العليا فيها).

- هل يقوم المدرب بعمليات التدريب على نحو يتفق والمستوى الذي أرسيت عليه عملية التدريب الأكاديمية؟.

- من المسلم به أن المعرفة حول بعض المواضيع المطروحة على بساط البحث المعرفي الأكاديمي ليست أكيدة دوما، لهذا هل يقوم المدرب بتقديم هذه المواضيع بشكل يميز به بين ما هو مؤكد وغير مؤكد وبين المحتمل واللامحتمل؟

- هل يقوم المدرب ببذل منتهى إمكاناته وبضمير حي لإذكاء السمو الفكري والعملي لدى المتدربين (أي الطلاب)؟

- هل يقوم المدرب بتطوير إمكاناته المعرفية من خلال مراقبة قادة العلم (أي السالكين) داخل الحرم الجامعي من حوله خصوصا، وعلى الصعيد العالمي عموما، وهم يبدعون في مجالات تخصصهم، ثم مبادرته بتوظيف هذه الإمكانية المتطورة في دفع طلابه نحو التفكير العلمي والتقني المتقدم والعناية بمن يبدي توجها مميزا للبحث عن المعرفة.

- هل يتصرف الأكاديمي بشكل يلبس فيه المواضيع التي قررها على طلابه لباس الحداثة، فيضعهم بذلك عند حدود المعرفة المتقدمة بشقيها النظري والعملي؟

- هل يملك الأساتذة إدراكا تاما لمسؤوليتهم إزاء حرية ضميرهم وما يصدرونه من أحكام. أو يقومون بالارتزاق والتسكع الفكري بعيدا عن النظام العلمي الذي يتعين عليهم الإبداع فيه لمصلحة المعرفة والأجيال الشابة من حولهم؟

- ما مدى وعي أساتذة الجامعات العربية للحدود المميزة لحريتهم الأكاديمية وتلك التي تجسد حريتهم المدنية (civil freedom)؟

● **العمود الرابع:**

لدى بداية التفكير في إنشاء هذا البحث، ومتابعة لنهجنا في إنتاج مثل هذا النوع من العمل الفكري المهم، أجرينا بعض حوارات ديناميكية مباشرة - على المستويين الأفقي والشاقولي - مع العديد من أصدقائنا وزملائنا المعتبرين الكرام في أكثر من حرم جامعي عربي، حول القضايا الساخنة في قلب هذا البحث، وبشكل خاص حول التساؤلات المثارة في العمود الثالث آنفا، فكان أن هب عدد لا يستهان به من العلماء (scientists) والسالكين (scholars) قائلا مثلا: «ومتى كان أبناء المجتمع الأكاديمي لا يشعرون بالمسؤولية إزاء مهامهم التدريسية ومراعاتهم مواطنيتهم الأكاديمية والالتزام بنواظم السلوك (code of conduct) في مدرسة العلم العربية والعالمية؟. وإن

كان في إثارة مثل هذا البحث من فائدة فسيكون مصدرها إثارة التساؤل الرئيس التالي: «هل تملك سلطات الدولة الأعلى وسلطات المجتمع السياسية والدينية والاقتصادية وإدارات الحرم الأكاديمي الرئيسة وضوحا فكريا لمسألة الحرية الأكاديمية؟ وهل تملك رؤية براجماتية لإسباغ مناخ طيب تتطور من خلاله هذه الحرية كي تعطي أكلها في كل حين، فترسي بذلك آفاقا مشرقة لصنع سمو مدرسة العلم العربية؟ ». في حال أن بعض إخوتنا في البنى الأساسية العليا تعجب من إثارة التساؤلين الأخيرين قائلا مثلا: «وهل ثمة حاجة بعد لمزيد من الحرية الأكاديمية بعدما جاء من دعم لها في قوانين تنظيم الجامعات أو القوانين الحاكمة للبحث العلمي في معظم أقطار وطننا العربي؟». ومن هذه التساؤلات المتعاكسة، نتبين أن حال الحرية الأكاديمية العربية بات إشكاليا، ولابد لأي إستراتيجية عربية متقدمة للبحث والتطوير من أن ترسم بمنتهى الوضوح هيئة هذه الحرية في المنظور العاجل، حيث يطل علينا القرن الحادي والعشرين بتحديات غاضبة تستهدف بقاءنا العربي من المحيط إلى الخليج. وفي هذا الصدد، يمكن لنا إثارة الأفكار المتواضعة التالية:

(أ) قبل ما ينوف على ألف عام خلت، تجلت الحرية الأكاديمية في مدرسة العلم العربية عبر رعاية معاهدي (tenure) الحرم الأكاديمي لتقواهم في البحث عن المعرفة. فلقد قال الله عز وجل: ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾ (القرآن الكريم، التغابن، ١٦). وأصل التقوى - كما نعلم - يتجسد في مجانبة النهي ومباينة النفس، فعلى قدر ما فاق مواطنو مدرسة العلم العربية - علماء وسالكون - من حظوظ أنفسهم في رعايتهم التزامهم بالحق أدركوا اليقين. ونعلم أيضا أن الرعاية صون بالعناية تتجلى في ثلاث درجات: الدرجة الأولى - رعاية الأعمال، الدرجة الثانية - رعاية الأحوال، والدرجة الثالثة - رعاية الأوقات. وحول الحرية الأكاديمية الراهنة في مدارس العلم الغربية الباقية، يقول الأستاذ الدكتور إدوارد شيلز: «على رغم أن الحرية الأكاديمية ليست كما الحرية المدنية (civil liberty) والحرية السياسية (political liberty)، فقد انتفعت كثيرا من اتساع ورسوخ الأخيرتين في المجتمعات الحرة - الديموقراطية. ويُعزى الكثير من التقدم في الحرية الأكاديمية الحقة (genuine) إلى إقرار الجمهور المتعلم المتزايد برفعة المعرفة. وثمة حاجة إلى حرية التعبير في التعليم والبحث والنشر، إن تعين على الجامعات تحقيق ما ترغب وما هو متوقع منها. وهذا ما وفرته التحررية الطارئة المتفاوتة. ولم تكن لها ولادة هينة، وربما جامعات هولندا (جامعتا لايدن و أوترخت مثلا) هي التي قادت الجميع. وكان ثمة تفاوت كبير في تخلف معظم البلدان في هذا الصدد. فجامعات فرنسا(ancient regime) كانت في هذا الشأن بين معظم الجامعات المنكوسة في أوروبا. والثورة الفرنسية التي بدأت في كسر الـ (ancient regime) لم تتمكن من تحسين الموقف. وكان عصر نابليون مجرد تحسن طفيف، كما كانت الأنظمة اللاحقة أفضل بقليل. ولقد أظهرت الجامعات الألمانية اقترابا عمليا أكبر من الحرية الأكاديمية خلال القرن الثامن عشر. وربما كان من الأهمية بمكان، لتوطيد الحرية الأكاديمية، قيام فون هامبولدت

(von Humboldt) وبعض المفكرين الألمان بإشهار النمط السامي للحرية الأكاديمية. «وبنهاية القرن التاسع عشر، أصبحت حرية البحث والتعليم والنشر معيارا لتقويم الجامعات عبرالعالم الغربي. ولا يعني هذا أن مراعاة هذه الحرية محققة دوما» (شيلز، ١٩٨٩). ومن كلمات شيلز، وهو واحد من أبرز قادة السالكين في فلسفة تنظيم وإدارة العمل الأكاديمي والبحث العلمي في الشمال اليوم، يبدو أن الحرية الأكاديمية الراهنة في الحرم الجامعي المتقدم تقف عند الدرجتين الأوليين من الرعاية ـ المشار إليها أعلاه ـ التي وسمت مدرسة العلم العربية أثناء سموها المشهود في غابر الأيام (مصطفى، ١٩٩٥).

(ب) عبر مرحلة الانتقال الفاصلة بين بقايا القرن الجاري، التي نعيشها اليوم، وبداية القرن الواحد والعشرين، ثمة تغيير مطرد يأخذ مجراه في إطار المؤسسات الأكاديمية العالمية عامة والعربية خاصة، يتركز حول مفهوم ومبرر وجود الحرية الأكاديمية وتشير تجارب الربع الأخير من هذا العصر إلى أن ثمة شرخا كبيرا بات يرهص مرآة وجود الجامعات العربية خصوصا، ويمكن رؤية معالمه من خلال الانفصام الجلي في طبيعة الجامعات: فثم (١) جامعات باقية (surviving) تسودها الرؤية الواقعية المستقبلية في البحث عن الحقيقة وفي سعيها لرؤية الحق مع مراعاة الأعمال والأحوال وربما الأوقات، ورعايتها لمبادئ الحرية الأكاديمية المتقدمة التي تعمل بدورها على تأكيد قيام الجامعة بخدمة قضايا الكشف العلمي، ونقل الحقيقة العلمية والتطوير التقني المتقدم، كما أشرنا إليه آنفا. (٢) جامعات فانية(ailing) تدور في سديم من العمل العلمي الخاص بمهام التعليم والتدريب الأفقية العادية (كالتركيز على مهام المرحلة الجامعية الثالثة بشكل رئيس)، وتفتقد كثيرا آفاقا متفتحة من الحرية الأكاديمية في التعبير والتدبير.

ومن بين أبرز مؤثرات التغير وربما التطور في الحرية الأكاديمية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) مؤثرات إدارة الحرم الأكاديمي:

ـ بعد أن كان المجتمع والدولة ينظران إلى وجود العلماء والسالكين، في إطار الحرم الأكاديمي، كنخبة سامية لا يمكن لمسها (untouchable elite) من قريب أو بعيد، جاءت القوانين الأخيرة السائدة اليوم والناظمة للعمل الأكاديمي في العالم كله، وليس في الوطن العربي فحسب، لتعتبر أستاذ الجامعة موظفا أجيرا يؤدي وظيفة عادية، مزيلة بذلك عنه السمة الفريدة لمهمته الحضارية الأخلاقية المبدعة ذات المعايير والالتزامات السامية، (أي: profession with its own proper moral and intellectual dignities and obligations). وبذلك تساهل، على الإدارات الجامعية بشتى مستوياتها، أمر التحكم في نخبة المجتمع وفي جميع الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ـ وتأكيدا لإرهاص وجود العلماء والسالكين في الحرم الأكاديمي بسيادة ضوابط «عمل الأجير»، تحولت اتحادات أساتذة الجامعات - Associations of University Professors)

(AUP) إلى نقابات عمالية (trade unions)، كالتي تصنعها السلطة لتحقيق نفوذها ضمن الطبقات العاملة في المجتمع وتحت مظلة الديموقراطية والتعددية السائدة في عالم الجنوب خصوصا، لتقوم هذه الاتحادات بتزييت (lubricate) آليات تحكم السلطات الإدارية الجامعية العليا في الحرم الجامعي لمصلحة الأنظمة السياسية والاقتصادية الحاكمة.

ـ وباطراد تحكم الإدارة الجامعية، أصبح ممكنا وبأشكال متغايرة استغلال نواظم السلوك الأكاديمية (academic code of conduct) وتجميل لويها (twisting) لمصلحة التعيين غير الأصولي في هيئة التدريس والبحث والتطوير، والإيقاف عن العمل، والطرد من الوظيفة... إلخ. ليشكل هذا البعد السلطوي خنقا للحرية الأكاديمية، المؤدي في أحسن الأحوال إلى تدني الأداء الأكاديمي الحق.

ـ وفي إطار هذه المرهصات الداخلية، يصبح من السهل صنع تشابك حدود الحرية الأكاديمية والحرية المدنية في أذهان العلماء والسالكين من جهة، وفي أطر المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية المختلفة من جهة أخرى. وبذلك يهون أمر تهميش قوة النخبة لمصلحة تضخيم نفوذ الطغم المقابلة في المجتمع، ومن ثم دفع العلماء والسالكين إلى زاوية صَغار مقامهم داخل الحرم الأكاديمي وربما خارجه.

ـ ثمة تباين كبير في نوعية إدراك الحرية الأكاديمية لدى رؤساء الجامعات ومجالس العهدة (board of trustees) (أو مجلس الجامعة في الحرم الأكاديمي العربي)، إذ يتراوح بين (١) الإيمان بسيادة هذه الحرية ورعايتها، باعتبار ذلك موئلا لسمو كيان هذا الحرم من جهة . (٢) الكفر الضمني بالحرية الأكاديمية، لكونها جذوة النار التي يمكن أن تلهب أي استغلال: سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ديني أو عرقي أو حضاري للحرم الأكاديمي. وعبر الحد الأول، تمكنت الجامعات الألمانية جميعا، والجامعات البريطانية كجامعتي أكسفورد وكامبريدج والجامعات البريطانية المنشأة في مطلع عقد الستينيات مثل جامعتي ساوثمبتون وبرايتون، وجامعات جون هوبكنز وكلارك وشيكاغو الأمريكية، من رعاية (observance) الحرية الأكاديمية فيها، مما جعلها تتبوأ مقاما ساميا بين جامعات العالم كلها. ولدى الاقتراب من ممارسة الحد الثاني، كما هي الحال لدى العديد من جامعات الجنوب عامة والوطن العربي خاصة، تطلبت هذه الممارسة قيام السلطات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية أو العرقية أو الحضارية، خارج الحرم الأكاديمي، بانتقاء نوعيات مناسبة من مجالس العهدة أو المجالس الجامعية العليا لتقوم بتنفيذ خطط قياداتها داخل الحرم الجامعي وخارجه، في توظيف النخبة في المجتمع لمصلحة أغراضها الخاصة. ومن خلال هذه الخلفية يمكن رؤية! لِمَ يقوم بعض رؤساء الجامعات بدور مدراء ثانوية خاصة، والتصرف بشكل غير لائق أكاديميا(boastfulness) أحيانا وبصلافة (arrogance) أحيانا أخرى؟ وثمة رؤساء جامعات يجتنبون إبداء السلوك الأخير مباشرة ـ كي لا يثيروا الغيورين على

العهدة الأكاديمية من حولهم - وتطبيقه بشكل ما عبر المجالس الأكاديمية الأدنى، حيث تقوم الأخيرة - تعبيرا عن ولائها لمن وضعها تجاوزا في السلطة الأكاديمية - بإلباس ما يريده رؤساء الجامعات أو مجالس العهدة من عباءات شبه قانونية تناسب أغراضهم. وفي المقابل، نجد غض نظر رئيس الجامعة أو مجلس العهدة أو مجلس الجامعة عن انتهاكات المجالس الأدنى للقوانين وللحرية الأكاديمية، وبذلك يسود مبدأ تبادل حك الظهر على حساب كرامة وفلاح وسمو الحرم الأكاديمي عموما والحرية الأكاديمية بشكل خاص.

(ب) مؤثرات مواطني الحرم الأكاديمي:

لا ريب في أن المؤثرات، آنفة الذكر أعلاه، قد خلقت مقام جهاد (militancy) لدى النخبة من السالكين جميعا في الحرم الأكاديمي، تركز مبدئيا على سلوك زملائهم أثناء قيامهم: بتطوير إمكاناتهم الذاتية، وتقرير دروسهم على الطلاب، وحرصهم المطرد في البحث عن الحقيقة، وسمو تعاملهم فيما بينهم. فبمراعاة نواظم السلوك الأكاديمية الحقة، تترسخ أصول الحرية الأكاديمية لتبقى معنية في محور اصطفاء الأنسب والأفضل من البحوث المتقدمة التي تخدم المعرفة مباشرة والمجتمع لاحقا. لهذا بدا هؤلاء السالكون وهم يقفون بوجه المتهاونين في أداء هذا الواجب من زملائهم ومريديهم وطلابهم ليقولوا مثلا:

«لا حماية لمن يقصرون في التزامهم بالبحث عن الحقيقة واحترامهم لبحوثهم وتدريسهم وفقا لأفكارهم وإمكاناتهم».

«لا بقاء لمن يزيف أو ينتحل نتائج بحوث غيره في الحرم الجامعي».

«لا استمرار لمن لا يحترم واجبه إزاء طلابه، فالأمانة تقتضي منه الحرص على تدريب وتعليم وتربية طلابه في قاعة الدرس والمختبر ليس إلا».

«لا حماية للأساتذة الذين يسعون إلى إكراه الطلاب على قبول وجهات نظرهم في المجالات السياسية والدينية والعرقية التي لا تنتمي البتة لصلب مقرراتهم».

«لا تهاون مع من يستخدم الحرم الأكاديمي منطلقا للتدخل في الحكم أو اتهام الناس ضمن المجتمع عامة أو الخلط بين الحرية الأكاديمية والحرية المدنية».

«لا استمرار لوجود من يرتزق في الحرم الجامعي بأي شكل من الأشكال».

فتهاون العلماء والسالكين من أبناء الحرم الأكاديمي في مثل هذه الرزايا سيقود حتما إلى:

(١) هبوط مواطنية الحرم الأكاديمي.

(٢) انحسار السمو في البحث عن الحقيقة.

(٣) خيانة الأجيال الشابة المتوجهة لحيازة المعرفة.

(٤) وضع المجتمع العلمي في موقف صَغار.

(٥) تمكين أعداء الحرية الأكاديمية من خسفها في الداخل والخارج،... إلخ.

حيث تفعل هذه المؤثرات في تشويه طبيعة الحرم الأكاديمي، وإخضاعه لضواغط ماكارثيه (McCarthyism) أو أكسينوفيلية (Xenophilic) أو بوهيمية (Bohemian) أو فاشية(Fascism)... إلخ، تعمل منفردة ومجتمعة على تغيير وجود الجامعة لتدرج في صنف الفانيات والعياذ بالله. والجدير ذكره هنا أن تجاهد العلماء والسالكين لتعزيز اتحاد الأساتذة (AUP) كان ولم يزل إحدى أبرز قوى الحرم الجامعي القادرة على وقف أي أثر من الآثار آنفة الذكر أعلاه وموئلا عتيدا للعلماء والسالكين في تجاهدهم لإعلاء راية الحرية الأكاديمية والدفاع عن مسيرة السمو في البحث والتطوير.

ومع تعدد وسائل الاتصالات، بات الحرم الجامعي في مجتمع ما جزءا مميزا من مجتمع المعرفة العالمي؛ لهذا لم تعد الحرية الأكاديمية حبيسة الأوطان ولا الأزمان ولا الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويجب أن تتفاعل بشكل متقدم مع تجارب الأمم الأكاديمية لتواكب مسيرة الحضارة.

ولقد أفلح الحرم الأكاديمي في الجامعات الباقية في حماية حريته الأكاديمية من خلال تفعيل حوار الحرم الجامعي الداخلي. وبذلك ضمن مواطنو هذا الكيان الحضاري لذاتهم قوة الرأي في صنع تقدمهم نحو أهدافهم السامية، وحصنوا ـ برؤيتهم الناضجة الموحدة المتجددة - مجتمعهم العلمي عامة من أي انتهاك. فالحوار يبرز علماء وسالكين قادة لابد من وجودهم المطرد على صعيد حرية تقدم المعرفة وصعيد تقدم المجتمع بشكل عام.

رابعا - استنهاض القوة : خطوة إلى الأمام

٤ - ١ : مدخل

مع اطراد ولوج مركب الوجود العربي الحضاري (cultural) ـ المدني (civilized) الراهن في أعماق المجهول المظلم، يثير مشهد انحسار الأمة العربية (وكانت أمة عزيزة، قادرة، ومبدعة حضاريا) كل الأصوات العربيةالحرة الأصيلة، لتفصح جهارا، وبأشكال شتى، عن الخطر المحيق بالشعب العربي كله نتيجة الانطفاء المتسارع في ذات الإنسان العربي (مصطفى، ١٩٩٧). ويتميز عقد التسعينيات الجاري من هذا الزمان، بأنه على رغم مضي الكثير مما نادت به تلك الأصوات الشجاعة في عمق البيداء (wilderness) ووقوع بعض ما قالته على آذان أصحاب القرار التنموي العربي الصماء!، فقد دخل العديد من هذه الأصوات قلوب الأجيال العربية الشابة عامة، إضافة إلى عقول الشباب الذين تمكنوا من حيازة مواقع متقدمة في مختلف مناحي صناعة القرار العربي المسؤول خاصة. وتجمعُ مذاهبُ (themes) هذه الأصوات على ضرورة قيام الشعب العربي من المحيط إلى الخليج عامة، والمجتمع العلمي العربي خاصة، بوقفة لله تتقذه من المقت الذي يغشى وجوده من جهة، ووقفة للعلم تخلصه من الصَغار الذي ينتاب مقامه تحت شمس الحضارة من

جهة أخرى. والوقفة الأخيرة المنشودة هنا، التي أطلقنا عليه اسم إستراتيجية استنهاض قوة العلم العربي في القسم الثالث من هذا العمل، لا يمكن القيام بها ما لم:

(أ) يعزم أبناء المجتمع العلمي العربي على لم شتاتهم، وحشد قواهم عمليا (إقامة جمعيات علمية مستقلة، أكاديميات غير حكومية، مراكز للحوار،... إلخ) وإعلاء رأيهم بشتى الأشكال الممكنة فوق الآراء، الرسمية منها خصوصا، باعتبار أن الأخيرة قالت كثيرا بشأن نهوض العلم العربي وما فعلت سوى إنزال أهل العلم، وغث قلوبهم، خلال العقود الأخيرة من هذا الزمان. علما بأن رأي العلماء والسالكين العرب، كان ولم يزل يقول: «ليُخلص العربُ في تعزيز مقام مدرسة علمهم الكسير اليوم، فيخلصوا من تقزم وجودهم السياسي، والتنموي، والمدني، والحضاري»، على النحو الذي أوضحناه من قبل. ولا يحتاج هذا الإخلاص في البدء سوى استغلال دعاوي السلطة العربية القائلة دوما: «برعايتها للعلم والعلماء، ودعمها للجامعات الوطنية العربية، وشد أزر الأيادي العاملة في البحث والتطوير الهادفين... إلخ، وربطها بثلاثة واجبات:

(١) منح الحرم الجامعي حريته الشرعية التي خطتها له عقيدة مدرسة العلم العربية المجيدة قبل أن ينوف على عشرة قرون من الزمان (مصطفى، ١٩٩١ ـ أ).

(٢) إصدار تشريع وطني عام يرصد نسبة مميزة من الدخل الوطني العام لتطوير الحرم الجامعي العربي.

(٣) التخلي ـ بشكل عصري ما ـ عن آلية تصنيع قرار البحث والتطوير الوطني الراهنة، لقوة الديموقراطية الأكاديمية المتاحة ـ رغم تعثرها بشكل ما ـ في جامعات الوطن العربي الناجية. أما الجامعات العربية الفانية، فتحتاج أصلا إلى قوة تغيير متطورة لتخليصها من قدَرها الكاسح أولا، ثم دفعها باتجاه بقائها وفق أصول مدرسة العلم العربية المبينة في القسم الأول من هذا العمل. فإن لم تساير منحى هذه الجهود المنجية خلال فترة محددة من الزمان، يصبحُ من الأفضل إزالتها من بنية العلم العربية التحتية كي لا تُضاف إلى بؤر التلوث المدنية الأخرى التي تهدد الوجود الحضاري اليوم (مصطفى، ١٩٩٧).

(ب) يبادر أبناء المجتمع العلمي العربي إلى إثبات مسؤوليتهم الوطنية إزاء تعزيز تقدم ورفعة وسمو مدرسة العلم العربية (مصطفى، ١٩٩٦ ـ أ).

(ج) يجتهد أبناء المجتمع العلمي العربي في اصطفاء محاور بحث وتطوير جديدة ومتجددة الآفاق، تقود مركب تطور الأمة العربية إلى حيازة مصادر جديدة معطاءة للثروة العلمية التقنية على النحو الذي بيناه في القسم الأول من هذا البحث.

(د) يفلح المجتمع العلمي العربي في إصدار تشريع عربي (قرار قمة عربية مثلا) يقضي بإقامة وتمويل مراكز عربية مستقلة متخصصة للبحث والتطوير ، تكون مثابة لكل الباحثين العرب، والشباب منهم خاصة، الراغبين في دخول غمار البحث عما يخلص الوطن العربي من تخلفه

ويحقق نماءه، وذلك كما تحقق فعلا على الصعيد الأوروبي مثلا. وتجدر الإشارة هنا إلى أننا، وعلى مدى عقد الثمانينيات المنصرم، عملنا مع المرحوم الأستاذ الدكتور محمد عبد السلام على الاتصال بكل الجهات المسؤولة عربيا وإسلاميا ودوليا لإقامة مثل هذه المراكز في الدول الإسلامية عامة والوطن العربي خاصة. لكن الفكرة، على رغم اقتناع الكثير من أصحاب القرار التمويلي الدولي بها، لم تتمكن ـ مع مزيد الأسف ـ من دخول مكاتب أصحاب القرار الأعلى، وتحظى باطلاعهم عليها في العديد من الأقطار العربية والإسلامية. ونظرا لعدم وجود قرار سياسي عربي أو إسلامي رفيع يدعم هذه الفكرة، لم نفلح بعد في دفع الممولين الدوليين أو الإقليميين (البنك الدولي، البنك الإسلامي، الصناديق العربية... إلخ) كي يقوموا بتثبيت قناعتهم الطيبة نحوها.

٤ - ٢ : عطاء المجتمع العلمي العربي: حقائق عامة

وثمة من يلحظ في ما ذكرناه آنفا: أن استنهاض قوة العلم العربي مرتبط بكل من: عزم، ومبادرة، واجتهاد، وفلاح مجتمع العلم العربي في عملية الاستنهاض هذه، ليقول: «وأين دور بقية مؤسسات المجتمع العربي المدنية الأخرى في تحقيق هذا الواجب؟». وإذا تتطلب الإجابة عن هذا السؤال الكبير عملا بحثيا كبيرا بذاته (مصطفى ١٩٩٥)، فإنه يمكن إثارة مثل هذا البحث وبدء الإجابة بكلمة واحدة تقول: «منذ تشكلت مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث العربية وحتى اليوم، أمسكت الدولة بزمام إدارتها ورسم سياساتها وتقرير مصيرها وأنفقت عليها من دم قلب دافع الضريبة العربي. ولا مناص من التسليم بحقيقة أن هذا الغيم قد جاء بالأمطار الجافة التي غشت معظم بني مدرسة العلم العربية، لهذا لم نشهد إلا القليل من الأزهار المتفتحة هنا وهناك على مدى الصعيد الحضاري العربي الطيب». وقد بدأت علائم زمن التغيير العربي الشامل بالظهور (مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، يبدو أن لا مناص لمن لم يفلح في قيادة مركب البحث والتطوير العربي ـ خلال العقود الخمسة الفارطة من هذا العصر ـ سوى أن ينزل، مفسحا في الطريق للقادر أصلا على صنع النجاح المنشود، وهو المجتمع العلمي العربي ذاته (انظر الأشكال ٤، ٥، ٦، ٧). وإن تسنى لمرشح القيادة الجديد تولي مسؤولياته، فهو لابد من أن يكون حقا: عازما، ومبادرا، ومجتهدا، وناجحا في معرفة مربط فرسه لينطلق نحو مستقبل واعد بالخير بإذن الله. كما يتعين عليه، أي المجتمع العلمي العربي، في البدء وفي كل آن، أن يبقى ذاكرا عبر فشل الآخرين في قيادة أقدار الحرم الجامعي العربي ومؤسسات البحث والتطوير العربية، وأن يكون حاضرا بكل ما لديه من وعي لشتى إرهاصات أعداء مدرسة العلم العربية داخل الوطن العربي وخارجه (مصطفى، ١٩٩٩)، وأن يكون شاكرا الله في كل حال من أحوال نصره (عالم الفكر، ١٩٩٥). على أي حال، إنه من الأمانة بمكان أن نبين بشكل مركز ما سجله المجتمع العلمي العربي من منجزات علمية تنموية ـ علمية منذ منتصف هذا العصر، وحتى قبيل أفوله اليوم. فلقد تمكن من:

(١) إرساء وجود الجامعات العربية، بشكليها الباقي والفاني، على رغم أن النية في هذا الإنشاء الحضاري تركزت في البدء على النوع الأول. لكن خضوع هذه الأمنية لتقلبات السلطة العربية،

وخضوع إدارات الحرم الجامعي لأهواء مناخ هذه التقلبات ـ كما بينا آنفا ـ قد أوصل الكثير من جامعات الوطن العربي إلى بيداء لا صلة لها البتة بالبحث والتطوير.

(٢) تكوين أجيال عربية علمية شجاعة، حملت ـ عبر سني التحرر من ربقة الاستعمار، ومن ثم خلال العقود الأولى من بسط السيطرة الوطنية على البلاد ـ مهمة إعداد الأطر البشرية العلمية والتقنية لإدارة دفة التنمية الوطنية. ولم تتوطد هذه المسيرة لاحقا وحتى اليوم لتتابع تكوين أجيال شجاعة أخرى متقدمة المعرفة، لتمسك بزمام البحوث السامية، ولترسي الجسر المنظور على طريق ربط هذه البحوث ببرامج تطوير متقدمة.

وهذا لا يعني إنكارا لوجود الطاقة الكامنة ولعطاء العلماء والسالكين الشجعان الذين جئنا على وصفهم في مستهل هذا الكلام.

(٣) البدء بفتح أذهان شباب العلم على نفض وعثاء سفر العرب عبر أزمان التخلف، والمبادرة إلى استرجاع ملامح مدرسة العلم العربية المجيدة (مصطفى، ١٩٩٨) وصنع وقفة العصر الحضارية العربية المنشودة. وعلى رغم علو همة رواد العلم والتقنية العرب في هذا العصر، ومع تزودهم بإمكانات الإزالة الذاتية للإحباط، ونجاحها في شحذ هممهم كلما خيبتها الأحداث السياسية، بقي المجتمع العلمي مشتتا، ولم يفلح في وضع رأي عام علمي عصري عربي في موضع القوة بعد.

(٤) نقلُ المجتمع العربي لأزمنة العصر الحديث، وتمكينه من إرساء تمدن (civilization) معظم أقطار الوطن العربي.

(٥) تفعيل وتائر التفاعل العلمي ـ التقني بين أبناء المجتمع العلمي العربي مع أمثالهم في مجتمعات العلم الإقليمية والدولية.

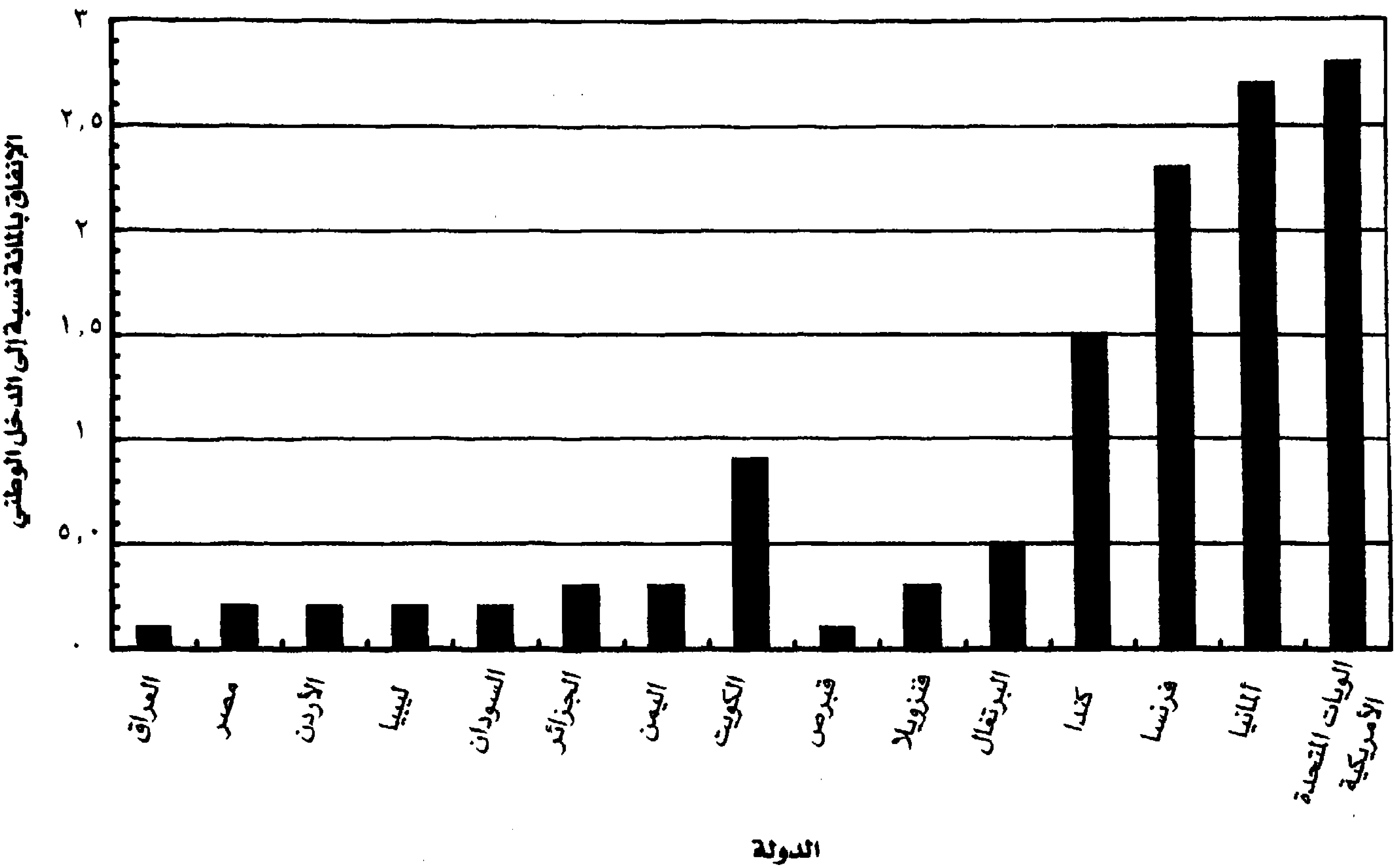
على أي حال، ثمة من يقرأ من أصحاب القرار التنموي العلمي هذا البحث وتستثيرهُ الحقائق آنفة الذكر فيقول: «وهل بخلت الدولة العربية ماديا في أي مكان من الوطن العربي على المجتمع العلمي العربي كي يقال في حقها ما قيل؟». وإذ صادفنا الكثير من تعابير غيظ رسمية كهذه، فإطفاء الغيظ الأخير هذا يتم بكل يسر من خلال بيان الحقيقة المرة التالية:

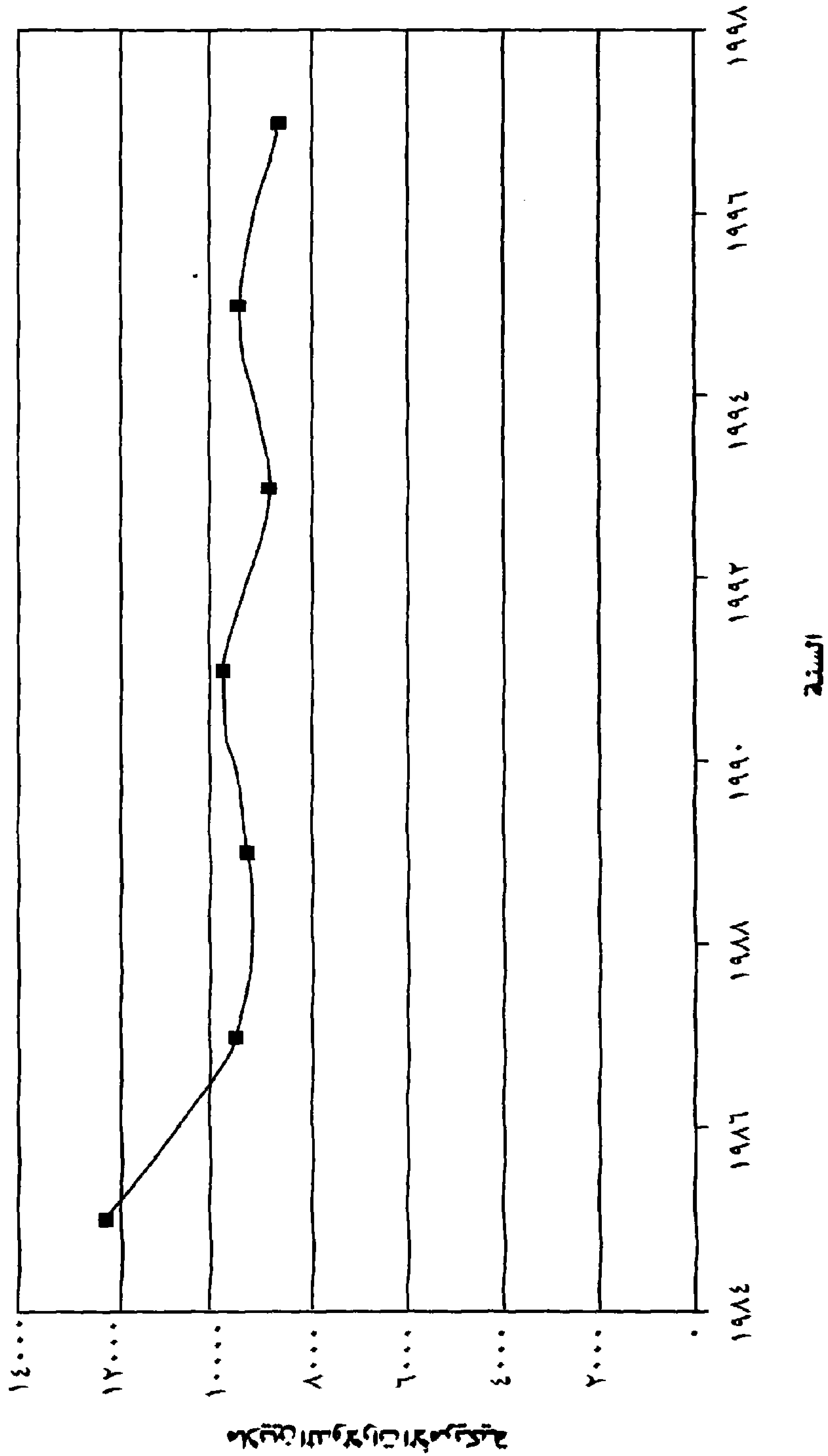
«لو اتخذنا جدلا الأرقام المنشورة حول تمويل العلم والتقنية في الوطن العربي، وافترضنا جدلا أيضا أن (٨٪) منها يرصد لتمويل البحث العلمي (والتطوير إن وجد)، نتبين أنه عند منتصف عقد التسعينيات لم يرق هذا التمويل نظريا إلى حدود (٢,٦٥ بليون دولار أمريكي). وبمضاهاة هذا الإنفاق كله مع ما أنفقته شركة توشيبا اليابانية عام ١٩٩٥ على الهدف نفسه نجدهُ يكافئ مثلا (٩٤٪).

٤ - ٣ : استنهاض القوة : مداخل مُيسرة

والآن يبقى ثمة سؤال يثار هو: «إذا كان العرب يريدون العزة لأجيالهم المقبلة، باعتبار أن هذا الأمر واجب: فالعزة لله ولرسوله وللمؤمنين، فهذه العزة كما أوضحنا في مجمل سياق البحث، لن تكون من دون استنهاض قوة العلم العربي، فهل إلى خروج من سبيل؟ وتسهيلا

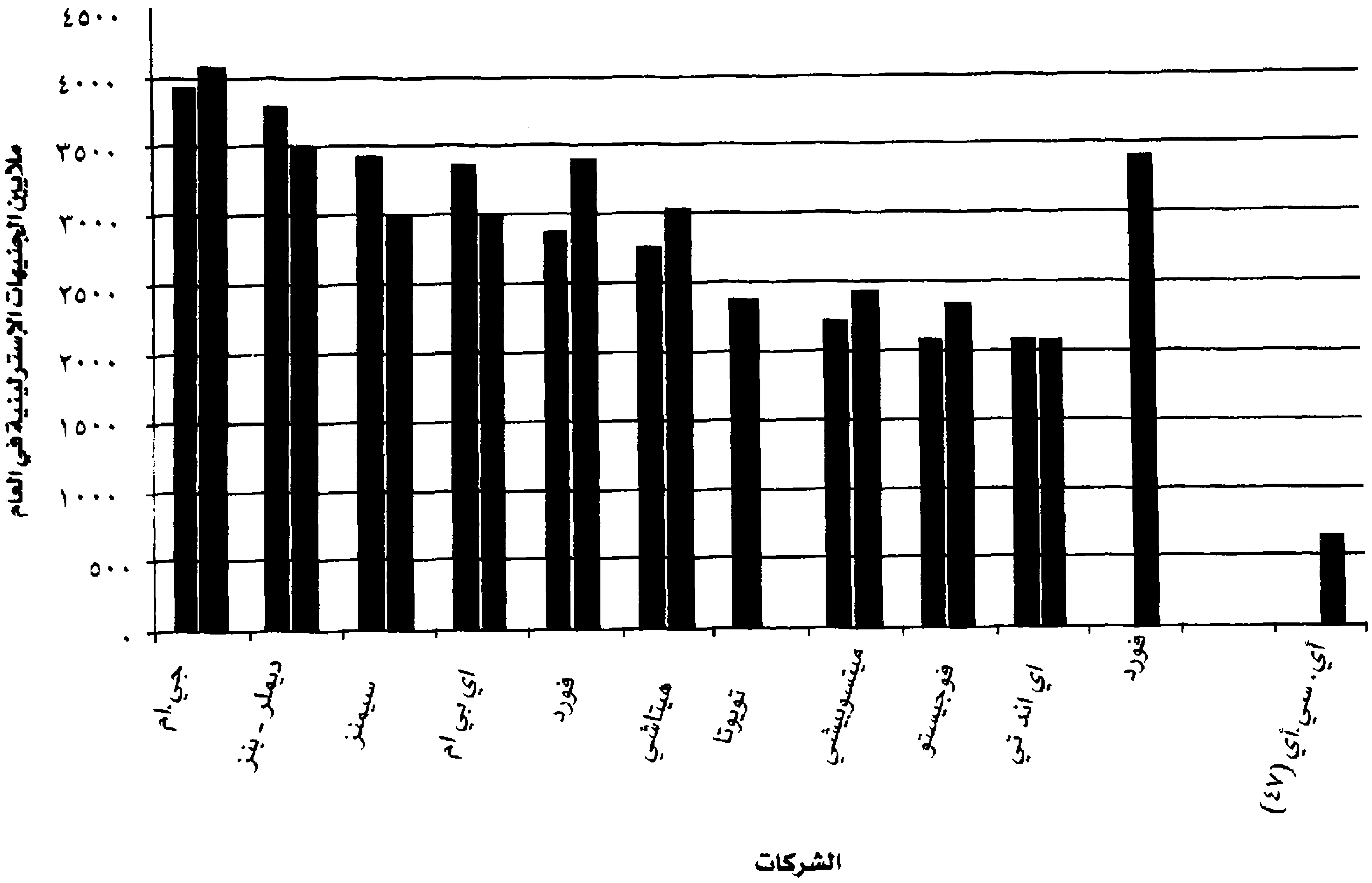
الشكل الرابع: بيان الإنفاق الفعلي على العلم والتقنية في أقطار منتقاة من الوطن العربي خلال النصف الأول من عقد التسعينيات الجاري (بالمائة من الدخل الوطني العام)

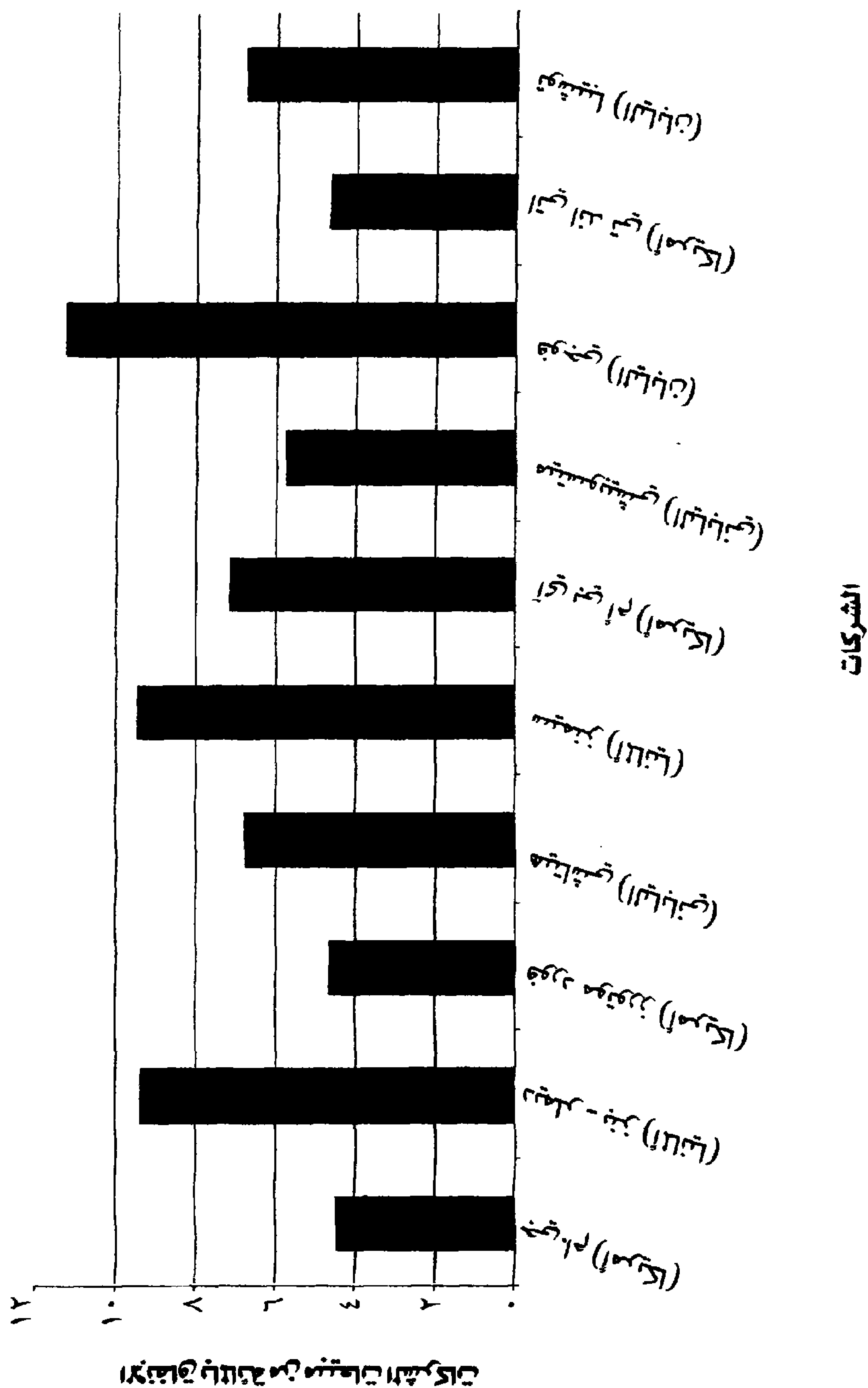




الشكل الخامس: بيان الإنفاق على بحوث الطاقة وتطويرها في عالم الشمال (١٩٨٥ - ١٩٩٧)

الشكل السادس: المنفقون العشرة الأوائل في العالم على البحث والتطوير (١٩٩١ ـ ١٩٩٤)





الشكل السابع: المنفقون العشرة الأوائل في العالم على البحث والتطوير (١٩٩٤)

للإجابة عن هذا التساؤل الكبير، يبدو أنه من المفيد تكوين آلية الوقفة العربية الصادقة اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية المبينة آنفا. ويمكن أن ينجز هذا التكوين عبر مرحلتين:

- **عاجلة:** وتبدأ من اليوم وحتى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.
- **آجلة:** ربما تتطلب زمنا لا يقل عن عقد كامل من الزمان المقبل.

وبتحقق المرحلة الآجلة، يمكن للعرب دخول مستقبل عزتهم الحقة من باب البحث والتطوير الواسع (كما بينا في القسم الأول من هذا العمل)، الذي يوفر للأجيال العربية القادمة مصادر الثروة والعطاء لتحل محل النفط الناضب مثلا. ونعتقد أنه بإمكان العرب عامة، ومجتمع العلم العربي خاصة، اجتياز خيبات أمل الزمن الغافل، والانطلاق نحو المنشود من خلال المحاور التالية:

- **المحور الأول:**

تعزيز البنى الأساسية الوطنية للبحث والتطوير

على رغم التغاير الكبير في منظور أنظمة الحكم العربية الراهنة لأمر البحث والتطوير لديها، فثمة تطابق دائم في الإفادة من العلم والعلماء، واستخدام آليات رعايتهم الرسمية (!) في تجميل مظهر تلك الأنظمة داخليا وخارجيا. علما بأن هذا التغاير قد يتراوح بين الاعتقاد بأننا لسنا أمة بحث علمي، ومن الأنسب إعطاء الخباز خبزه وابتياع التقنية لمصلحة توجهات خطط التنمية الرسمية. وقد يصل هذا المنظور إلى حد الجهر بأن الوضع الدولي الجديد لا يسمح البتة بإجراء البحوث: فربما يخطر على بال قادة النظام العالمي الجديد، ومجلس الأمن الدولي - وكثير من أنظمة الحكم العربية يجتهد كثيرا في إرضائهما - أن بحثا وطنيا ما (وليكن في مجال الليزر مثلا) قد يقع في إطار الأعمال الحربية والإرهابية (كإنشاء مدافع ليزرية: صيادة الصواريخ المتقدمة والأقمار الصناعية كما في برنامج حرب النجوم المنفذ في الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها الإستراتيجية إسرائيل) ويمكن أن يهدد مسيرة كذا وكذا... إلخ. لهذا ترى مثل هذه الأنظمة العربية أن لا حاجة لتبذير الدخل الوطني العام في أمر يوجع القلب ويعسر الدرب أمام عناصر الدولة وخططها. وفي ما بين هذين الحدين، ثمة أنظمة عربية مخلصة حقا في إنماء مقدرة البحث الوطنية، ونعتقد أن أبناء المجتمع العلمي العربي، في نظام وطني كهذا، محظوظون كي يتباروا في:

(١) تطوير وجودهم الأكاديمي.

(٢) تفعيل تجمعاتهم الجماهيرية (جمعيات علمية، منتديات، ... إلخ).

(٣) تصعيد حواراتهم مع الشباب ومنظماتهم الطلابية، بغرض دعم القرار السياسي الهادف إلى تعزيز مقام العلماء والسالكين بقرار جماهيري يدعم سعيهم لتوطيد مسيرة البحث والتطوير الوطنية (مصطفى، ١٩٩٥، ١٩٩٦ ـ ب، ١٩٩٧).

ويبقى على أبناء المجتمع العلمي واجب آخر يتركز في؛

(١) تعزيز سمو التدريب العلمي وتحديث آلياته الأكاديمية باستمرار، والعمل على تنسيق موارد البحوث الأكاديمية، بحيث يجري تركيز التمويل في ما لا يقل عن بحث كبير واحد في كل قسم من كليات الجامعة. وبذلك يتم تصعيد قوة كل جامعة من خلال البحوث المصطفاة والمحققة فيها.

(٢) متابعة تخصصاتهم واهتماماتهم العلمية بما يتصل بالمسائل الراهنة للمجتمع والبيئة والدفاع عن سيادة البلاد.

(٣) الابتعاد قدر المستطاع عن العلم الذي لا ينفع الوطن والإنسان والبيئة، علما بأن إمكانات الأقطار العربية منفردة لا تسمح بإجراء بحوث تماثل العديد من التي تخصص فيها الأكاديميون في الخارج. ويمكن أن يكون لنا في مركز البحوث النووية الأوروبية (CERN) خير مثال على حشد الإمكانات الإقليمية لتحقيق البحوث الشاملة.

(٤) ابتكار آليات حوار في ما بين الحرم الجامعي ومؤسسات التنمية الوطنية للتعرف على المسائل التي تواجه هذه المؤسسات، والاجتهاد في إبداء حلول متقدمة لهذه المسائل وبأقل ما يكون من المال، ومن دون أي مباهاة ضمن الأطر التنموية. ومن جهة أخرى، تكوين جسور للتفاعل المتبادل بين الجامعة والتنمية الوطنية عموما.

(٥) الإفادة من وسائل الإعلام الرسمية وغيرها في توعية الجمهور العربي بقوة العلم الصهيونية، وتصعيد إجماع الرأي الوطني العام على دعم جهود البحث والتطوير بما يتفق وردع هذه القوة الغاشمة (مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

(٦) تجسير الهوة التي قد تكون بين أبناء المجتمع العلمي في هذا القطر وذاك بما يخدم تكوين رأي علمي عربي عام.

(٧) المبادرة بشكل ديموقراطي ما للمساهمة في صنع خطط التنمية الوطنية.

● المحور الثاني

التجاهد في دعم أطر العلم العربية المشتركة

لا جدال في أن العمل العربي المشترك يمثل أحد أبرز السبل الرئيسة المؤدية إلى صنع وحدة عربية حقيقية. والإنسان المؤمن بهذه الحقيقة، الذي تسنى له مثلنا العمل في قيادة إحدى مؤسسات العمل العربي المشترك (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، جامعة الدول العربية، ... إلخ) لابد من أنه عانى كثيرا من لعب (games) التنافس السياسي القطري ضمن هذه المؤسسات الوحدوية المجيدة، حيث تبين له مدى فعل هذه الأمور في حرف هذه المؤسسات عن براءتها ومصداقيتها العربية في تحقيق برامجها الكبيرة، المثيرة للتقدير والإعجاب. ومن نافذة هذا الواقع، يمكن رؤية تعثرات هذه المؤسسات الحضارية الوحدوية، وتخلفها عن أداءالمطلوب منها نظريا. والمثير لأكثر الأسى في هذا الصدد، هو ما انعكس على البرامج المتقدمة التي هدفت منذ المؤتمر الثقافي العربي الأول في القاهرة، منذ أفول عقد الستينيات المنصرم وحتى اليوم، إلى بناء أرضية عربية صلبة لتعزيز سمو

العمل العلمي العربي والانطلاق نحو آفاق طيبة للبحث والتطوير. ولا يمكننا البتة هنا التحدث عن منجزات العمل العربي المشترك في هذا المجال، فهي تحتاج إلى مؤتمر عربي شامل يستفيد من حقائق هذه المنجزات في رسم صورة واقعية للبحث والتطوير العربي، بشقيه القطري والعربي المشترك. وبغض النظر عن حال بعض مؤسسات العمل العربي، نعتقد أن تقديم الدعم المالي والسياسي والعملي لأكثرها التزاما بمسؤولية الإسهام في تنفيذ إستراتيجية البحث والتطوير المبينة آنفا، يمكن أن يجنب الأمة العربية خيبة أمل كاسحة في هذا الصدد. ويمكن أن يرد عن المجتمع العلمي العربي هجمة جديدة قد تشنها عليه بعض قوى الظلام المعادية داخل الوطن العربي وخارجه، خصوصا أن ثمة أنظمة سياسية عربية تؤمن حقا بأن الأمة العربية ليست أمة بحث علمي. ولا نجد واحدا ممن يتفق معنا في هذا الاعتقاد يخالف اختيارنا لكل من جامعة الدول العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربية لتزويدهما بالإمكانات المشار إليها أعلاه. وتحت مظلة القرار السياسي العربي المشترك، الممكن تنفيذه بشكل ما عبر أدوات جامعة الدول العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربية، يمكن مثلا:

(١) رسم توجه عربي مشترك لتوحيد جهد المجتمع العلمي العربي باتجاه تنفيذ استراتيجية شجاعة للبحث والتطوير.

(٢) إرساء رأي سياسي - علمي عربي يكون بمنزلة ناظم لتطبيق وتطوير الاستراتيجية المشار إليها أعلاه.

(٣) دعم التوجهات الرئيسة لمجتمع العلم العربي في الإفادة من المنظمات والمؤسسات والمصارف والصناديق الإقليمية والدولية في دعم مركب البحث والتطوير العربي.

(٤) تشجيع مؤسسات المجتمع العلمي العربي المستقلة، كالأكاديمية العربية للعلوم، لمتابعة فكرة إنشاء مراكز عربية حرة للبحث والتطوير، كالتي عملنا من أجل قيامها مع المرحوم العلاّمة الأستاذ الدكتور محمد عبد السلام. هذا وتجدر الإشارة إلى أننا قمنا بطرح هذه الفكرة على مؤتمر القمة الإسلامية الذي عُقد في طهران، وذلك على النحو الذي سبق أن طرحت به على مؤتمرات القمة العربيةالأخيرة. ونعتقد أنه من واجب المؤسسات الفكرية والتنموية الحضارية العربية المتقدمة، أن تدعم بحوثا تبشيرية، كبحثنا هذا من جهة، وأن تتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم على إصدار إعلان عربي - دولي تدعو فيه الأمتين العربية والإسلامية لإقامة مراكز دولية عربية - إسلامية مستقلة للبحث والتطوير في عالم الجنوب عامة، والوطن العربي خاصة من جهة أخرى.

● المحور الثالث:

تعزيز وحدة المجتمع العلمي العربي وصنع الوقفة العلمية العربية

وقد بلغنا الشوط الأخير من حوارنا لإشكالية قوة العلم العربي الراهنة، ولا نجد من بين أسباب تردي وجودنا العربي اليوم سببا يضاهي غياب وجود مدرسة العلم العربي المجيدة. ونعتقد أن مجمل هذا الغياب عائد لعمليات تغييب سافرة لهمة العلماء والسالكين في المجتمع العلمي العربي، خصوصا

في ميدان صنع قرارات التنمية العربية وفي شتى مجالات تنفيذها. وإن أرجع هذا التغييب لضعف في الإدراك الحضاري - المدني لأهمية قوة العلم في صنع تقدم الأمم ونهوضها، أو نسب إلى توجه سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي غير مقصود، فهو في أكثر من بلد عربي عائد إلى رغبة النظام السياسي فيه لاستبعاد رأي المجتمع العلمي، المتسم عادة بالموضوعية والصراحة والوطنية (المستقبل العربي، ١٩٩٧ و ١٩٩٨). وقد سبق أن أشرنا إلى مثل هذه الحقيقة في سياق هذا العمل، فليس ثمة ما يحول اليوم دون متابعتنا الدعوة لدعم وجود المجتمع العلمي العربي وتعزيز التوجهات الشعبية الحرة العاملة في هذا الاتجاه. وإذ يقول قائل: «ما الذي يمكن تحقيقه على يد المجتمع العلمي العربي المستضعف، بعد أن فشلت كل التكوينات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العربية - بشقيها العام والخاص - في تحريك مركب البحث والتطوير العربي عبر زمن القرن العشرين؟». ولا نحتاج هنا إلى كثير كلام، بعد الذي بيناه آنفا في هذاالصدد، للرد على هذا التساؤل، فلدينا مثال وقفة المجتمع العلمي البريطاني في وجه سياسة السيدة مارجريت تاتشر، ومن ثم فلاح هذه الوقفة في إجراء التغيير السياسي اللاحق في السياسة البريطانية، فلولا وحدة المجتمع العلمي البريطاني وقوة تأثيرها في الرأي العام البريطاني، ما كان ممكنا وجود مدرسة العلم البريطانية في الصف العلمي العالمي الأول، وما كان ممكنا للمملكة المتحدة أن تلعب دورا رئيسا في لعب الأمم الإستراتيجية. وبناء على هذه الحقيقة، نجد من الواجب إعادة طرح التحديات التالية أمام أبناء المجتمع العلمي العربي:

- تصعيد الجهود الرامية إلى استكمال بنيان «الأكاديمية العربية للعلوم»، وذلك بعد الإعلان عن قيامها في المنتديات والمؤتمرات العربية والدولية منذ ما لا يقل عن عقد من الزمان (مصطفى، ١٩٩٦).

- توسيع وجود شبكة الجامعات العربية لتتابع تواصل أبناء المجتمع العلمي العربي، خصوصا بعد أن انحسر دور الشبكات والاتحادات الجامعية العربية الرسمية في هذا الشأن.

- تنشيط الاتصالات مع رئاسات مؤتمر القمة العربية ومؤتمر القمة الإسلامية، وحثها على دعم فكرة إقامة مركز دولي إسلامي - عربي مستقل للبحث والتطوير في المنطقة العربية، وبشكل خاص في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية العتيد.

وإذ نرجو الله جلت قدرته أن يجعلنا نرى تحقق بعض ما توصلنا إليه من اقتراحات في هذا البحث، لا نجد في الختام سوى أن نذكر أنفسنا - نحن أبناء المجتمع العلمي المستضعف - بالوقفة لله وللعلم الذي أكرمنا الله به. وليس في التذكير من معنى سوى الدعوة للاعتصام بحبل الله: أي المحافظة على طاعته، ومراقبة أمره، والترقي عن كل موهوم، والتخلص من كل تردد. ويختلف اعتصام العلماء والسالكين عن اعتصام العامة بتميزه بالانقطاع: صونا للإرادة قبضا، وإسبال الخُلق على الخَلق بسطا، ورفض العلائق عزما، وهو التمسك بالعروة الوثقى الذي كان عماد شدة بأس قوة العلم العربي ومنطق سمو مدرسة العلم العربي المجيدة قبل ألف عام، والله ولي التوفيق.

- ثورانDايك، لين: ١٩٩٠
Thorndike, L., 1990, "A History of Magic and Experimental Sciences" Vol. II, (80-81), Columbia University Press, New York & London.
- جامعة الكويت، ١٩٩٦، «البيان الختامي لأعمال ندوة الجامعة وآفاق المستقبل (٢٥ ـ ٢٧ نوفمبر ١٩٩٦)، كلية الآداب، الكويت.
- حسن، محمد حج، ١٩٩٠، «شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية»، انطباعات حول العلم والتقنية وتعليم العلوم وتنمية أقطار الجنوب»، تحرير الدكتور عدنان مصطفى، منشورات أكاديمية العالم الثالث للعلوم (تريستي - إيطاليا).
- زايمان، جون: ١٩٧٦
Ziman, John, 1976, "The Force of Knowledge: The scientific dimension of society", Cambridge University Press, Cambridge, UK.
- زايمان، جون: ١٩٨٤
Ziman, John, 1984, "An introduction to science studies: The philosophical and social aspect of science and technology", Cambridge University Press, Cambridge, UK.
- شيلز، إدوارد: ١٩٨٩
Shils, E., 1989, "The Modern University and Liberal Democracy", Minerva, Vol. xxvii, No. 4, (441).
- العالم الجديد: ١٩٨٥
The new Scientist, 21 February 1985, "What do people think of science?" (١٢ ـ ١٦).
- عالم الفكر: ١٩٩٥، عدد خاص حول «التعليم العالي في الوطن العربي»، تحرير الدكتور عدنان مصطفى، المجلد ٢٤، العددان ١ و ٢، يوليو/ سبتمبر ـ أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٥، مقدمة العدد.
- عبد السلام، محمد: ١٩٩٣، «انطباعات حول العلم والتقنية وتعليم العلوم في تنمية أقطار الجنوب»، الصيغة العربية: تحرير الدكتور عدنان مصطفى، منشورات أكاديمية العالم الثالث للعلوم (تريستي - إيطاليا).
- فيرووج، هينك: ١٩٨١
Verhoog, Henk, 1981, "The responsibility of scientists", 19, 582.
- كانتور، ي: ١٩٧٧
Cantor, E., 1977, "Scientific man: The humanistic significance of science", Institute of Humanism, New York, USA.
- الكلاباذي، محمد بن إسحق، القرن الرابع الهجري، «التعرف لمذهب أهل التصوف»، (٧٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- كون، توماس؛ ١٩٦٢
Kuhn, T.S., 1962, "The structure of scientific revolutions: Foundations of the Unity of science", Vol.: 1 + 2, The University of Chicago Press, USA.
- ليبي، ليونا مارشال: ١٩٧٩
Libby, L.M., 1979, "The Uranium People", Crane Russak, New York, USA.
- مركز دراسات الوحدة العربية: ١٩٩٩، «ملف المؤتمرالقومي العربي التاسع»، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٢، (٦٤ـ١٧١)»، بيروت، لبنان.
- المركز الدولي للفيزياء النظرية: ١٩٩٠
ICTP, 1990, "The General Report: Conference on cooperation in science, high technology and environment between North and South Mediterranean Countries - 1990", 12-13 Nov. 1990, Trieste, Italy.

- المستقبل العربي: ١٩٩٧ و ١٩٩٨، «انظر كتابات» آراء النخبة العربية: في الأعداد ٢٢٥ و ٢٢٧»، بيروت، لبنان.
- مصطفى، عدنان:
● ١٩٩١ - أ، «العلم والتقنية العربيان: بين مقام المراقبة وحال الطلب»، شؤون عربية، العدد ٦٦، يونيو ١٩٩١، (٧٨ - ٩٩).
● ١٩٩١ - ب، «أزمة البحث العلمي العربي: هل إلى خروج من سبيل؟»، شؤون عربية، العدد ٦٥، أبريل ١٩٩١، (٧-٢٢).
● ١٩٩٢، «توجهات الوجود العربي في غمار حرب دافئة: قمة الأرض»، شؤون عربية، العدد ٧٢، ديسمبر ١٩٩٢، (٣٠ - ٤٠).
● ١٩٩٣ - أ، «العرب وقمة الأرض: الرسالة التائهة»، المستقبل العربي، العدد ١٦٧، يناير ١٩٩٣، (١٠٣ - ١١٤).
● ١٩٩٣ - ب، «مسؤولية المجتمع العلمي العربي: انطباعات حول البحث عن رؤية جديدة»، المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧٤، أغسطس ١٩٩٣، (٣٥-٦٦)
● ١٩٩٣ - ج، «البحث والتطوير العلميان العربيان: خيارات مضيئة في زمن أقتم»، المستقبل العربي، العدد ٧٦، ديسمبر ١٩٩٣ (١٢٦-١٣٨)
● ١٩٩٤ - أ، «من يخشى الرعب الكهرونووي؟»، مجلة العربي، العدد ٤٢٥, ١٩٩٤، (٦١-٨٠).
● ١٩٩٤ - ب، «تقرير حول أعمال المؤتمر الدولي للبحث العلمي ودوره في حمايةالبيئة من التلوث»، المستقبل العربي، العدد ١٨١، مارس ١٩٩٤، (١٥٤ - ١٦٢).
● ١٩٩٥، «مسألة الجامعات العربية: منظور القبور الحية»، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٤، العددان ١و ٢، (١٥ - ٣٤).
● ١٩٩٦ - أ، «مسائل وسياسات العلم والبحث العلمي الراهنة»، المستقبل العربي، العدد ٢١٢، أكتوبر ١٩٩٦، (٨٣ - ٩٨).
● ١٩٩٦- ب، «طبيعة البحث العلمي»، وقائع ندوة الجامعة اليوم وآفاق المستقبل، الكويت: ٢٥ - ٢٧ نوفمبر ١٩٩٦، كلية الآداب، جامعة الكويت (٣٥٧ - ٣٨٥).
● ١٩٩٧، «الأوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الأزمة: آراء نخبة عربية (٤) رأي الدكتور عدنان مصطفى، المستقبل العربي، العدد ٢٢٧، يناير ١٩٩٧، (١٤٠ - ١٤٤).
● ١٩٩٨، «انطباعات عصرية حول أمر البحث والتطوير في الوطن العربي»، ندوة هيئات البحث والتطوير ودورها في تنمية القطاعات الصناعية، عمان، ١٩٩٨، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية.
● ١٩٩٩، «تعقيب الدكتور عدنان مصطفى على بحث: الإمكانات البشرية والتقانية - تحقيق الدكتور نادر فرجاني، مدير مركز مشكاة للبحث - القاهرة»، ندوة «العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل» ١٠ - ١٢ مارس ١٩٩٩، بيروت، لبنان.
- مصطفى، عدنان ومصطفى، هند، ١٩٩٣، «الشبكة العربية للمعلومات: تصور جديد»، شؤون عربية، العدد ٧٣، مارس١٩٩٣ (٦٩ - ٧٦).
- نادي روما، ١٩٩٢، «الثروة العالمية الأولى: من أجل مجتمع عالمي جديد - تقرير نادي روما»، تحرير ألكسندر كينج وبرتراند شنيدر، النسخة العربية من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، (أ = صفحة ٤٨ و ب = صفحة ٤٣ و ج = ٦٧).
- النفري، محمد بن عبد الجبار، القرن الرابع الهجري، «كتاب المواقف والمخاطبات»، تحقيق آرثر يوحنا آربري، ١٩٣٤، دار الكتب المصرية بالقاهرة، (٢١٧).
- الهجويري، أبو الحسن علي بن عثمان، ٤٤٢ هجري، «كشف المحجوب»، دراسة وترجمة وتعليق الدكتورة إسعاد قنديل، ١٩٨٠، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- الهروي، عبدالله الأنصاري، القرن الخامس الهجري، «كتاب منازل السائرين»، (٧٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ويتيرستن، جون: ١٩٨٥

"Minerva, 23,443. Wettersten, J., 1985, “On conservation and adventure: Styles of scientific research”

الفن التشكيلي في المملكة العربية السعودية

عبدالرحمن السليمان*

يستمد الفن التشكيلي في المملكة العربية السعودية معطياته وانجازاته من مصادر مختلفة، لعل من أهمها الموروث والتراث الشعبي للمملكة، والموروث الفني الإسلامي والمظاهر الاجتماعية، والمتغيرات في المجتمع السعودي المعاصر، كما استفاد عدد من الفنانين من الإنجازات الفنية العالمية.

يعتبر الفنان عبدالحليم رضوي ١٩٣٩م صاحب أول معرض فردي أقامه بعد عودته من دراسته الفن في إيطاليا عام ١٩٦٤م في جدة. وأقام الفنان محمد السليم ١٩٣٩ ـ ١٩٩٧م معرضه الأول عام ١٩٦٧ في الرياض. وأقامت صفية بن زقر معرضها الأول عام ١٩٦٨م في جدة. وبعد عام يقيم ضياء عزيز معرضه الأول قبل أن يبتعث لدراسة الفن في إيطاليا. وتشهد العاصمة الرياض أول معرض جماعي تنظمه الرئاسة العامة لرعاية الشباب عام ١٩٦٩م. ومع منتصف السبعينيات تبدأ حركة معارض نشطة انطلقت في معظم المدن السعودية، ومع هذا الاهتمام الذي أعطى للساحة نشاطها كانت جمعية الثقافة والفنون بفروعها في بعض المدن، بجانب مركزها الرئيسي في الرياض، وأسهمت بشكل كبير في إغناء الساحة التشكيلية في المملكة بالمعارض الفردية والمشتركة بجانب المعارض الجماعية.

ومع هذه البدايات كان البعض قد ابتعث لدراسة الفن أو الديكور خارج المملكة، وخرّج معهد التربية الفنية أولى دفعاته عام ١٩٦٨م، وافتتحت أقسام للتربية الفنية في بعض الكليات السعودية.

(*) كاتب وباحث سعودي.

كان ابتعاث رضوي لدراسة الفن في إيطاليا الانطلاقة لإرسال بعثات أخرى لاحقة؛ ففي العام ١٩٥٩م يقول عبدالحليم رضوي «أقيم أول معرض جماعي للمدارس الثانوية بالمملكة»، وفازت إحدى لوحاتي بالمركز الأول، هذا الفوز - يضيف رضوي - دفعني لدراسة الفنون الجميلة بدل الطب(*). واختارت وزارة المعارف عام ١٩٦٠م رضوي مع اثنين من زملائه لدراسة الفنون بعد حصولهم على شهادة الثانوية العامة، وابتُعث فيما بعد محمد الصقعبي ومحمد السليم وضياء عزيز وبكر شيخون وخالد العبدان وكمال المعلم إلى إيطاليا، وفؤاد مغربل ومحمد الرصيص إلى مصر، وعبدالحميد البقشي وعبدالله المرزوق وآخرون إلى الولايات المتحدة، وفيصل سمرة إلى فرنسا، وواصلت نبيلة البسام دراستها الفنية على حسابها الخاص، كما هي منيرة موصلي وصفية بن زقر وعبدالستار الموسى وغيرهم. وابتُعثت فيما بعد أعداد أخرى لمواصلة دراساتها العليا في التربية الفنية على وجه الخصوص.

وعاد عبدالحليم رضوي مشغولا بتنظيرات على مستوى المعطى السيكولوجي؛ فرسم بوحي (التموجات الفكرية والشحنات الانفعالية)، وقدم مؤلفا في هذا الصدد. وكانت أعماله تستمد تعبيراتها من قلق (فان جوخ) الهولندي (١٨٥٣-١٨٩٠م)، لكن رضوي ما لبث أن تحول عن قناعاته وهو يحاول توظيف المظاهر الحياتية في دينامية تحركها عناصره المحتشدة في فضاء لوحته: منازل تقليدية وشخوص وطيور وكتابات وزخارف ولون زاهٍ، فرح وضوء وإشراق عبّرت عن حيوية الفنان وتطلعه لحياة نابضة بفعل الإنسان وأثره، وكانت عودة محمد السليم إيذانا بمنافسة مع رضوي اللذين مثلا قطبي الساحة التشكيلية في المملكة وقتها، وعاد مهموما بالأصالة وترسيخ بعض المفاهيم التي تؤكد انتماء العمل الفني لأرض ومجتمع ووطن، عمّق رؤيته للخيمة والزرع والجمل والإنسان، عالج أعماله بانطباعية متأخرة: ضربات أو لمسات تتباين ألوانها وتتجاذب. لكن تلك التبقيعات بدأت تخضع لأفكار ومستجدات حيث امتدادات صحرائه بامتداد جرة سكين الرسم، فزهد عنده اللون، وبدت لوحته تناغمات لونية يتحرك فيها شكل مجرد لحرف عربي أو منزل طيني أو خيمة.

ويعتبر عبدالجبار اليحيا ١٩٣١م من الرعيل الأول وإن بدأ نشاطه متأخرا، فقد أسهم بالكتابة في الصحافة منذ الستينيات، وأقام أول معارضه الفردية عام ١٩٧٣م في الرياض، وتطرح أعماله تعاطفه مع الإنسان في قضاياه الحياتية والمصيرية، كما تشكل المرأة عنده هاجسا. ويتناول اليحيا عناصره بكثير من التبسيط والانفعال.

وكانت صفية بن زقر مشغولة بمحيطها الاجتماعي: توثق وترصد العادات والتقاليد. وقلقها على المظاهر الاجتماعية خشية الاندثار، رسمت بكثير من العفوية عن الأعراس والشخصيات والمنازل الحجازية والأفراح والمناظر الصحراوية.

(*) الفن التشكيلي في السعودية بقلم عبدالحليم رضوي - مجلة الآداب - لبنان - بيروت.

وبالمثل اهتم سعد العبيد ١٩٩٤م بتسجيل مظاهر المحيط الاجتماعي والصحراء والريف ووجوه لشخوص كبار السن والأواني المستخدمة، ويعالج أعماله بفطرية وعفوية يستفيد فيها من بعض أعمال الانطباعيين التنقيطيين.

أما محمد الصندل ١٩٤٤م فيلتقي مع العبيد في تسجيل مظاهر البيئة والحياة الزراعية ويسترجع الصندل بعض لقطاته من مخزون بصري ثري باللون والمواضيع من بلده الأحساء، كما يلتقي معهما عبدالرحمن الحافظ ١٩٥٣م وأحمد المغلوث ١٩٥٠م اللذان اهتما كثيرا بتسجيل عادات ومظاهر اجتماعية قديمة في الأحساء. وانطبعت أعمال علي الصفار ١٩٥٣م بتسجيل وتوثيق مظاهر تقليدية في بلده القطيف؛ مستفيدا من أعمال التأثيريين.

اتجه عدد آخر من التشكيليين السعوديين نحو المظاهر الاجتماعية والطبيعة في الأرض العربية السعودية، فكانت أعمال فوزية عبداللطيف التي رسمت من وحي القصص العربي والحكايات والرصد لعادات وتقاليد وحارات جدة... وبعفوية، كذلك سليمان المقبل وخالد العبدان وإبراهيم الفارس وإحسان برهان، الذي اهتم بدراسة المنظور والضوء واللون. ويستفيد إحسان من أكاديمية ضياء عزيز وتجاوزه التسجيل إلى التعبير. وانشغل عبدالرحمن الحواس بالمكان النجدي فاهتم بتفاصيله خاليا من أي كائن حي. وعبَّر إبراهيم الزاكان عن قدرات في رصد مشهد بانورامي عن الصحراءأو الحياة الزراعية، ومثله منير الحجي الذي راوح بين أعمال تستفيد من الانطباعية وأخرى أقرب إلى الكاميرا. ويؤكد فايع الألمعي على معطيات اللون وثراء المشهد به بلقطته الانطباعية. ومثله سعود القحطاني وحسن عسيري، وتتميز أعمال عبدالله الشلتي بثراء لوني وقدرة على تحريك مشهده وفق رؤية انطباعية يتراكم فيها اللون، مثيرا في المشاهد البحث عن شكل يقنصه أو موضوع يسهل مسك تفاصيله.

ونوّع محمد المنيف على موضوعات محلية، مؤكدا على معطيات اللون وتأثيرات فرشاة الرسم. وتطرح أعمال ضياء عزيز تعاطفا إنسانيا حتى وهو يرسم موضوعا محليا. ويتجاوز ضياء انطباعية المشهد إلى التعبير عن الموضوع بكثير من الاستفادة من خبراته الأكاديمية: رسم عن فلسطين ولامس قضايا إنسانية، كما رسم الوجوه ورصد المظاهر الاجتماعية المختلفة.

رسم الأمير خالد الفيصل مواضيع إنسانية وطرحت بعض أعماله علاقة بالشعر، وهو يتصور ويتخيل من بيت شعر أو قصيدة جاهلية، كما طرح في أعمال أخرى تعاطفا مع قضايا إسلامية.

استفادت مجموعة من الفنانين التشكيليين في المملكة العربية السعودية من الإنجازات الفنية الحديثة، ففي الاتجاه التكعيبي اتضح اهتمام على حسن هويدي وفؤاد مغربل ومحمد سيام ومحمد الرصيص: ففؤاد مغربل رسم ورصد موثقا للمدينة المنورة، حيث

المباني القديمة والحارات والجوامع وبعض مظاهر الحياة التقليدية فيها. ويحيل مغريل مساحات لوحته إلى تقطيعات هندسية أقرب إلى تكعيبية تحليلية، مؤكدا على الضوء ومعطيات اللون الواحد في بعض الأعمال. وتُذكّر معظم أعماله بالأعمال الفسيفسائية الإسلامية في تراص قطعها. أما محمد سيام فالموضوع لديه يتحول من شكله الجاهز إلى سبر أعمق له من خلال تأثيرات اللون، وحدة الخط وعلاقات المساحات. وهذه الاهتمامات لاحت به إلى ما توصل إليه المستقبليون في أعمال من ترديدات الخط وتتاليه ليوحي بحركة وديناميكية في الشكل.

أما علي حسن هويدي فكانت المساحة الهندسية حلا لتجاوز الصورة المحاكية، ومن خلال غلالة شفافة على العنصر يخرج من سكونه، ولونه الجاهز إلى إمكان ونتيجة جديدة تمنح العمل ثراء وديناميكية خاصة عندما يتعامل مع مجموعات متقاربة من الألوان.

أما محمد الرصيص ففي أعماله بساطة هندسية يستفيدها من إنجازات التكعيبيين مع موضوع أقرب إليه، كما يتجاوز أحيانا الموضوع إلى دراسة علاقات مساحية ولونية يتأكد فيها تأثير اللون وتعبيريته أو دلالته، كما توجه واستفاد من التكعيبية ميرزا الصالح، الذي قرب الصورة إلى المنمنمة الإسلامية، وبخطوطها اللامتناهية من تشكيلات مختزلة لأشكال آدمية أو نباتية أو حيوانية أو معمارية تمتزج بتزويقاته وزخرفته.

وللسيريالية وتأثيراتها مذاق خاص في بعض أعمال قليل من التشكيليين السعوديين؛ فعبدالحميد البقشي وبوعي مبكر وقدرات ومهارة كبيرة رسم مواضيع ذاتية واجتماعية وإنسانية وفق صياغات أقرب إلى أعمال السورياليين ورخاوة وتمييع عناصرهم، ويستثمر البقشي المكان المحلي حيث المنزل أو العناصر الأخرى التي يحتويها، كذا الجبل أو الزرع أو غيرهما. وبشكل وصياغة مختلفة كانت أعمال خليل حسن خليل الذي طرح مواضيع مختلفة من التاريخ العربي والاجتماعي والذاتي، وما بين البقشي وخليل... مثلما بين «سلفادور دالي وماغريت».

عبرت أعمال عدد من الفنانين التشكيليين السعوديين عن الاهتمامات نفسها: خالد الأمير بطرح يعبر عن ذات قلقة، وبعض أعمال محمد سيام عن بحث في مجهول، وعبدالعظيم شلي عن أعمال أقرب إلى التعبير عن ذات قلقة أيضا، وحميدة سنان تعبيرا عن اجتماعي وتاريخي... وذاتي أيضا. كذلك سامي الحسين للتعبير عن مهارات وتصورات تنشد للحياة شكلا أجمل. وعند عبدالحميد بوحمد الذي يطرح موضوعا سوداويا. وصالح خطاب الذي هو أشبه ما يكون بالذي يعبر عن أحلامه وخيالاته وخوفه، في أعمال لفهد الربيق محاولة لإيجاد علاقة جمالية بين عدة عناصر: امرأة وحصان وكائنات أخرى، كأنه يبحث عن مكان أجمل للحب.

التراث في أعمال التشكيليين السعوديين

شكل التوجه نحو الموروث العربي والشعبي المحلي في المملكة العربية السعودية تيارا قويا ابتداء من إقامة العروض الجماعية الأولى. ولعل للتشجيع الذي يجده التشكيليون من أهم الجهات القائمة على الفن التشكيلي في المملكة وهي «الرئاسة العامة لرعاية الشباب» أثره في ظهور تجارب متنوعة ومتباينة في الوقت ذاته. كما أن هذا الاتجاه وجد صداه عند المقتنين، فمشاريع كمشاريع المطارات الثلاثة الكبرى(*). «في المملكة شكل التراث النسبة الأكبر في تلك الأعمال الجدارية... وحضور التشكيل في المهرجان الوطني للتراث والثقافة والجنادرية وغيرها.

الحروفية العربية: استغل التشكيلي السعودي الحرف العربي للتعبير عن جمالية من خلال توظيف مباشر أو غير مباشر، ظهر الحرف العربي في أعمال محمد الصقعبي مقروءا، عبارة أو آية كريمة أو حديث شريف، وتلخص هذا إلى حضور فرداني للحرف فيما بعد. وبالمثل عند محمد السليم، الذي حاول أن يدمجه في استطالات مساحاته وآفاقيتها، فكتب العبارة أو الآية أو الحديث... كما أن عبدالحليم رضوي استفاد من الكتابة العربية في تكثيف وإيصال فكرة لوحته.

عند ناصر الموسى يتشكل الحرف ليعبر عن جمالية يكون الحرف فيها مقروءا تارة، وموزعا بشكل فرداني مكررا تارة أخرى. واتجه الموسى إلى الكتابة الحروفية منذ ١٩٨٣م ، أما بكر شيخون فالحرف هو تلك الجمالية التي يبعثها تراصه في زخرف ما وبكل مهارة وحرفية يتجاوز فيها الحرف شكله الاعتيادي ليظهر بصورة جديدة وضمن عناصر أخرى كوجوه نسائية أو خيول أو منازل.

عند علي الرزيزاء كان الحرف متجاورا ومعماره فيكتب عبارة دينية كما يكتب علي الطخيس في محاولاته النحتية الأولى. واهتم عبدالعزيز عاشور بالحرف العربي فأستغل معطى الحرف الواحد من خلال التأكيد على انحنائه أو تدويره، تناول الحرف العربي أحمد السبت ويوسف جاها وسليمان الحلوة وفهد الربيق وأحمد منشي وأحمد عبدرب النبي وعلي عيسى الدوسري وتركي الدوسري ويحيى شريفي وأسماء أخرى(**).

(*) المطارات الكبرى هي التي أقيمت في جدة «مطار الملك عبدالعزيز الدولي»، وفي الرياض مطار الملك خالد الدولي، وفي المنطقة الشرقية مطار الملك فهد.

(**) أقامت الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون بالدمام أول معرض للحرف العربي للفنانين التشكيليين السعوديين ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، وشارك فيه (١٩) فنانا تشكيليا.

برز الاهتمام بالمعمار الشعبي في أعمال عدد من التشكيليين، اختلفت صياغاته بين فنان وآخر: عند عبدالحليم رضوي بيوت مكة المكرمة بارتفاعها وشكلها المعماري التقليدي ضمن توليفة من العناصر للتعبير عن مظهر اجتماعي شعبي، عند عبدالله الشيخ من خلال تركيب يتآلف فيه عنصر حي بآخر جامد وتبرز النوافذ والأبواب والنقوش الزخرفية، عند علي الرزيزاء في أعماله الأخيرة حيث البيت النجدي الطيني المزخرف بذهبيات براقة مع كثير من الحرفية، وهو كذلك في أعمال سليمان باجبع ضمن عناصر حية أخرى فيها الطيور والخيول... وغيرها. تناول المعمار إبراهيم بوقس باشتغالات متأنية استفادت من التكعيبية، وبحس خيالي تبدو معماريات أحمد الأعرج وبإضافة كتابات عربية، وفي أعمال عبدالله المرزوق دراسات مساحية للمعمار التقليدي، تلخيص شديد للعناصر «الأبواب، النوافذ» على و جه الخصوص وفق تجريد هندسي.

وقد تناول عديد من الفنانين التشكيليين السعوديين المعمار وفق رؤية مختلفة ضمن الحرف والزخرفة، أو بشكل مجرد أو بشكل يحاكي وينقل. ويشار إلى أعمال سمير الدهام، علي الطخيس، إبراهيم النغيثر، سعد المسعري، عبدالله مهدي أحمد، صالح خطاب، مهدي راجح، علي الصفار، عبدالله نواوي، عبدالعزيز عاشور، إبراهيم عبده وآخرين(*).

وتُطرح في التجربة التشكيلية في المملكة العربية السعودية محاولات سعت إلى تحديث والاستفادة من الإنجاز التراثي وفق رؤية أكثر انفتاحا على التوجهات الحديثة: فكانت أعمال عبدالله حماس الذي يستفيد من محيط غني بالمعطيات البصرية هو بلده (أبها)، جنوب المملكة، حيث اللون والشكل بتميزهما، ويترك حماس لنفسه مساحة كبيرة من الحرية وهو يعبر عن انفعالاته وشحناته العاطفية باللون والمساحة. وتطرح أعمال فيصل سمرة توظيفا محدثا للمعطى التراثي، تأكد من خلال توظيفات حروفية أو استخدامات الخامة لتمنح الإحساس بالجلد أو بأثر آدمي، كما يتنقل البدوي من مكان إلى آخر في صحراء مترامية ـ وتوظف منيرة موصلي خامات محلية: أبوابا قديمة أو قطعا خشبية أو غيرها لتندمج ضمن فكرة تزاوج بين «الحديث ـ الآني» والمنجز التراثي القديم، مؤكدة على مكانها، متضامنة مع إنسانه، وطرح سعد الخليوي تعاملا حديثا مع الخامة المستهلكة من الشعبي والبسيط مع كثير من التبسيط والإيحاء. ولامس طه صبان مشاعر وأحاسيس محيطة وهو يعانق بمبانيه وعناصره عنان فضاءات لوحته. ويوظف نايل ملا عناصر من زخارف وحروف في فضاءات ساكنة. كما كانت إنسانيات شادية عالم وصياغاتها المحدثة.

(*) أقامت الرئاسة العامة لرعاية الشباب عام ١٩٩٠ معرضها العاشر للفن السعودي المعاصر مقرونا بـ (عام التراث الإسلامي)، وقد تبينت في هذا المعرض توجهات التشكيليين السعوديين وصياغاتهم للمعطيات التراثية المتنوعة.

في الفن التشكيلي بالمملكة العربية السعودية تتنوع الاهتمامات والتوجهات مثلما هي القدرات على الانفتاح على ما هوأحدث... أو التعلق بما هو أقدم ضمن توجهات أو تيارات فنية محددة. ولعل أعمال أحمد فلمبان تؤكد اهتماماته البيئية وفق رؤية نقدية، وصياغة تستفيد من المنجز التأثيري. وعند كمال المعلم تعبر عن مفردة الحصان الذي يكون بديلا عن الإنسان. وعند زمان محمد جاسم حلول لعلاقات مساحية يشغلها بتأثيرات الشكل والزخرف النسيجي التقليدي. أما عبدالعزيز الماجد فيعبر بكل صدق وعفوية ومن دون قيود في أثناء ذلك. أحمد السبت تتشف المساحات والأشكال ليعبر عن شفافية ورهافة. عثمان الخزين يرسم القصيدة كما الوجوه. محمد الحمد يلون بتعبيرية تجرد الأشكال وتكتفي باللون. ياسر ازهر يتناول موضوعه بصياغة هندسية تجمد العناصر. هاشم سلطان يتناول موضوعه بتأثير تعبيري لوني. مثلما تنطلق معالجات وتلوينات محمد الصقعبي ومشاهده البيئية، تستفيد رضية برقاوي من إنجازات وأفكار سوريالية، كما ترسم بتعبرية وشحن ذاتي نوال مصلي، وبكثير من الرهافة رائدة عاشور وحميمية مع المحيط والتاريخ يرسم توفيق الحميدي، وبانطلاقات لونية يرسم خالد العويس وتنويع على الخامة عند عبدالعظيم الضامن، ومحاولات لتجاوز المباشر عند عبدالله إدريس وتعبيرية إنسانية «الراحل علي الغامدي» وأسماء أخرى كمفرح عسيري وحسن عسيري وإلهام بامحرز ونبيل نجدي وصالح النقيدان وشريفة السديري وبدرية الناصر. وتمتلئ ساحة الفن التشكيلي في المملكة العربية السعودية بالأسماء التي اتيحت لها المشاركة في المعارض المركزية ومعارض المناطق أو المدن التي تنظمها مكاتب الرئاسة العامة لرعاية الشباب أو فروع جمعية الثقافة والفنون أو الصالات الخاصة.

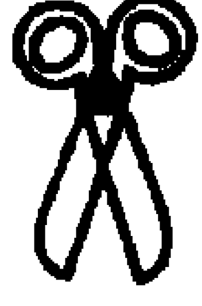
وقد أسهمت الصحافة السعودية في دعم التشكيل السعودي بتخصيص صفحات للفنون التشكيلية: خصصتها جريدة اليوم التي تصدر في الدمام وجريدة الجزيرة التي تصدر في الرياض، كما خصصت صحف أخرى الصفحات نفسها في أوقات سابقة. وما زال بعضها يخصص مثل هذه الصفحات كصحف المدينة وعكاظ والبلاد والرياض، وصدر عن جمعية الثقافة والفنون عدد واحد من مجلة سميت بـ «الفن التشكيلي»، كما صدرت عن مؤسسة روشان للفنون الجميلة مجلة (فن).

وعنيت الرئاسة العامة لرعاية الشباب بمشاركات محلية ودولية للفنان التشكيلي السعودي، كما نظمت مهرجانات وأسابيع ثقافية (ضمنها عروض تشكيلية) في الخارج. وتبدو التجمعات الفردية/التشكيلية محدودة، وقد قامت في الولايات المتحدة الأمريكية الجمعية العربية السعودية للتربية الفنية أنشأها مجموعة من دارسي التربية وأصدروا نشرات ومجلة تحت عنوان «التربية الفنية»، وقد توقف نشاط هذه الجمعية بعد عودة

معظم القائمين عليها وانخراطهم في سلك التعليم الجامعي. وحاول عدد من التشكيليين إنشاء جماعات فنية في بعض المدن السعودية، وبرزت (جماعة فناني المدينة المنورة)، الذين عرضوا في معظم المدن السعودية والقاهرة منذ خمسة عشر عاما تقريبا، وقامت الخطوط الجوية العربية السعودية بتنظيم مسابقة تحت مسمى (ملون السعودية) تمنح فيها جوائز مالية وتذاكر سفر لأربعين من المختارة أعمالهم، وتتاح المشاركة فيها لجميع التشكيليين السعوديين والمقيمين في المملكة العربية السعودية، ولقيت هذه المسابقة نجاحا من خلال تنظيمها والحرص على استضافة فنانين ونقاد عرب يقومون بعملية تحكيمها وإقامة ندوات على هامشها.

ولعل أبرز الاشكاليات التي تواجه التشكيل في المملكة العربية السعودية هو عدم وجود جمعية أو اتحاد للفنانين التشكيليين السعوديين على غرار الجمعيات المختلفة أو الاتحادات الرياضية في السعودية، وكذلك عدم وجود إصدار (مؤلف) عن الفن التشكيلي في المملكة العربية السعودية، كما تواجه حركة التشكيل السعودي - مع كل ما تقوم به الرئاسة العامة لرعاية الشباب السعودية - محدودية انتشار التجربة التشكيلية في الخارج، خاصة على مستوى الوطن علما بأن عددا من التشكيليين السعوديين حققوا جوائز دولية وعربية أثناء مشاركاتهم في مهرجانات أو بيناليات دولية، ونشير إلى بكر شيخون وخليل حسن وعلي الطخيس وإلهام بامحرز وشريفة السديري وعبدالرحمن السليمان وغيرهم.

تبقى حركة الفن التشكيلي في المملكة العربية السعودية واحدة من الحركات العربية الناهضة المتطلعة إلى آفاق أرحب ومستقبل أكثر إشراقا، مواكبة الحركات التشكيلية العربية، متميزة بتنوعها وثرائها وحماس أبنائها.



قسيمة اشتراك

البيـــــان	مجلة عالم الفكر		مجلة الثقافة العالمية		سلسلة عالم المعرفة		سلسلة إبداعات عالمية	
	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار
المؤسسات داخل الكويت	١٢	-	١٢	-	٢٥	-	٢٠	-
الأفراد داخل الكويت	٦	-	٦	-	١٥	-	١٠	-
المؤسسات في دول الخليج العربي	١٦	-	١٦	-	٣٠	-	٢٤	-
الأفراد في دول الخليج العربي	٨	-	٨	-	١٧	-	١٢	-
المؤسسات في الدول العربية الأخرى	-	٢٠	-	٣٠	-	٥٠	-	٥٠
الأفراد في الدول العربية الأخرى	-	١٠	-	١٥	-	٢٥	-	٢٥
المؤسسات خارج الوطن العربي	-	٤٠	-	٥٠	-	١٠٠	-	١٠٠
الأفراد خارج الوطن العربي	-	٢٠	-	٢٥	-	٥٠	-	٥٠

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في: تسجيل اشتراك ☐ تجديد اشتراك ☐

الاسم:

العنوان:

اسم المطبوعة: مدة الاشتراك:

المبلغ المرسل: نقدا / شيك رقم:

التوقيع: التاريخ: / / ٢٠٠١م

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت.

وترسل على العنوان التالي:

السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: ٢٨٦١٣ - الصفاة - الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

في الفكر الاجتماعي

المجلد 30
3
يناير
مارس
2002



المجلس
الوطني
للثقافة
والفنون
والآداب
www.kuwaitculture.org